

جامعة الأزهر  
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات  
قسم اللغويات

المسائل الخلافية  
في شرح التسهيل لابن مالك  
من أوله إلى باب العدد وكنياته  
أطروحة لنيل درجة الدكتوراه

إشراف  
الأستاذ الدكتور  
عبد النعيم علي محمد  
أستاذ اللغويات المتفرغ بالكلية

إعداد  
الباحثة  
آمال علي عبد العال عبد الرحمن

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾

[الزخرف: ٣]

## إهداء

\* إلى أبي العزيز: عالماً كبيراً، ومريئاً حنوناً

تعبت لنستريح، وثأبرت لنسعد،

أطال الله عمرك، وأدام فضلك

\* إلى أمي الحبيبة: نبع حنان فياض يندفق بالعطاء الزاخر،

منحك الله - يا أماء - بالصحة والعافية

\* إلى زوجي الفاضل: الثاني والإخلاص،

يعجز اللسان عن الوفاء خفتك،

جزاك الله عني خير الجزاء

\* إلى تسنير وعبد الرحمن: فلدتني الكبد، ومرجانتي العمر،

جعل الله أيامكما سعادة وهناء

آمال

# مُقَدِّمَةٌ

## مقدمة

الحمد لله الذى أنزل القرآن، وخلق الإنسان، وعلمه البيان. وصلاةً وسلاماً على النبي الأُمى، الذى نطق بالسحر والبيان، وعلى آله وأصحابه أهل الفضل والإيمان، ومن تبعهم وسار على نهجهم بإحسان ..

وبعد:

فإنه لما اتسعت الفتوحات الإسلامية، ودخل العجم فى دين الله، اختلط اللسان العربى بالعجمى، وشاع اللحن وكثر، ولم ينبج من ذلك القرآن الكريم، فهب أئمتنا وعلمائنا يذبون اللحن عن القرآن ولغته، فوضعوا علم النحو، ليضبطوا به اللسان العربى، ونما علم النحو وترعرع على أيدي علماء أفذاذ أمثال أبى الأسود الدؤلى والخليل ويونس وسيبويه والكسائى ومن جاء بعدهم، وكان فى بدايته مختلطاً بعلوم اللغة، وأبرزها الصرف، ثم أخذ فى التمايز رويداً رويداً حتى صار علماً قائماً بذاته، واتسع وتطور تطوراً كبيراً.

ومع التطور الذى اعتزى علم النحو بدأ الخلاف النحوى فى الظهور، ولم يكن فى بدايته أكثر من مذاكرة وعرض وجهات نظر مختلفة، فلم يصل إلى درجة التنافس بين البصرة والكوفة، ولم يأخذ طابع الجد إلا فى عهد الكسائى وسيبويه اللذين على أيديهما بدأت تتضح مناهج المدرستين وتمايز، وتأخذ كل مدرسة منهما طريقاً خاصاً بها، ومن هذا العهد بدأت تظهر مسائل الخلاف التى تمثل وجهتى نظر المدرستين، وتشعبت طرق الخلاف، وتعددت مسالكه، وظهرت مصنفات تتحدث عنه، كاختلاف النحويين ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ، والمسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ، وقد رد فيه على ثعلب، والمقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين لأبى جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ، وقد رد فيه على ثعلب، والرد على ثعلب فى اختلاف النحويين لابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧هـ، وكتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي المتوفى سنة ٣٤٨هـ، والخلاف بين النحويين للرماني، المتوفى سنة ٣٨٤هـ، وكفاية المتعلمين فى اختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ، والإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات المتوفى سنة ٥٧٧هـ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى المتوفى سنة ٦١٦هـ، والإسعاف فى مسائل الخلاف لابن باز المتوفى سنة ٦٨١هـ .

هذه هي بعض كتب الخلاف التي أشارت إليها المصادر، لكن يبدو أن هناك كتباً غيرها تناولت الخلاف؛ حيث شاع في مصنفات النحويين على اختلاف طبقاتهم، فابن مالك - مثلاً - لا يخلو مؤلف من مؤلفاته من إيراد الخلاف الذى وقع فى المسائل النحوية التى يتناولها، ويناقش الآراء حولها بعقليته العلمية النزيهة، وينظر فيها نظرة موضوعية، وينتهى إلى موقف معين، قد يكون هذا الموقف فى جانب البصريين، وقد يكون فى جانب الكوفيين، وقد ينحو منحى البغداديين، وقد يخرج برأى جديد فى المسألة.

وكتابه «شرح التسهيل» وهو موضوع هذه الدراسة، مملوء بالمسائل الخلافية، فتجد فى الباب الواحد أكثر من مسألة خلافية، حتى ليخيل لقارئ هذا الكتاب أنه كتاب فى الخلاف النحوى.

ومن هنا وقع اختيارى عليه لدراسة مسائل الخلاف فيه فى جزئيه الأول والثانى، من: أول الكتاب حتى باب العدد وكم وكأين وكذا، وفى هذين الجزئين ربت المسائل الخلافية على الخمسين ومائة مسألة، وجاءت الدراسة تحت عنوان «المسائل الخلافية فى شرح التسهيل لابن مالك فى الجزء الأول والثانى».

وقد كان هدفى من دراسة مسائل الخلاف فى هذا الكتاب تحقيق جملة من الأمور، أبرزها:

**أولاً:** العيش فى رحاب عالم كبير برز فى علوم شتى: القراءات، والنحو، والصرف، والأدب، وغيرها، عالم قدم لعلوم العربية الكثير والكثير، فكان بحق إماماً فى اللغة، وخصوصاً فى النحو.

**ثانياً:** الإفادة من كتاب يعد من أعظم الكتب فى النحو ثراء وعمقاً وتفصيلاً فى مسأله، وهو كتاب شرح التسهيل.

**ثالثاً:** الناظر فى الخلاف الذى نشب بين العلماء يجد أنه - فى مجمله - خلاف نظرى عقلى فلسفى عقيم، لا يستند إلى أصل اللغة (النقل) بقدر ما يستند إلى القياسات العقلية غير المفيدة فى تنمية اللغة وإثرائها، ومن ثم تجيء هذه الدراسة محاولة متواضعة منى للعودة بالنحو إلى أصل التقعيد وهو النقل أو السماع؛ ولذلك فما من مسألة تناولتها إلا وأدليت فيها بدلوى بعد مناقشة الآراء والمذاهب فيها؛ وغالباً اختار المذهب الذى يستند إلى النقل، وإذا لم يكن هناك أدلة نقلية وقامت المسألة على أدلة عقلية قياسية، فأرجح أقربها إلى روح اللغة، وإلا نفيتها جميعاً، وكل هذا رغبة منى فى العودة باللغة إلى أصل التقعيد: القرآن الكريم والحديث النبوى وكلام العرب، ومحاولة لتضييق دائرة الخلاف، وبخاصة الخلاف الذى لا يتحصل من ورائه كبير فائدة.

وقد جاءت الدراسة فى مقدمة وتمهيد وتسعة فصول وخاتمة:

**المقدمة:** تناولت فيها: نبذة عن نشأة الخلاف، والهدف من الدراسة، وخطة البحث، والمنهج المتبع.

**والتمهيد:** تناولت فيه: السيرة الذاتية لصاحب كتاب شرح التسهيل: ابن مالك.

**الفصل الأول:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: الكلام عند النحويين.

**الفصل الثانى:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: الإعراب والبناء.

**الفصل الثالث:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: النكرة والمعرفة.

**الفصل الرابع:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).

**الفصل الخامس:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: نواسخ الجملة الاسمية.

**الفصل السادس:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: الجملة الفعلية.

**الفصل السابع:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: الاستثناء.

**الفصل الثامن:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: الحال.

**الفصل التاسع الأخير:** تناولت فيه المسائل الخلافية حول: التمييز والعدد وكنائياته.

وتجىء **الخاتمة**، لتكشف عن أبرز النتائج التى توصلت إليها الباحثة خلال دراستها للمسائل الخلافية فى كتاب شرح التسهيل من أوله وحتى باب العدد وكنائياته.

وقد اتبعت فى عرض المسائل منهجاً يقوم على الخطوات الآتية:

**أولاً:** عرض المسألة، وما فيها من آراء ومذاهب كما جاءت فى كتاب شرح التسهيل.

**ثانياً:** أحقق نسبة الآراء التى أوردها ابن مالك إلى قائلها، فإن كانت صحيحة نبهت على ذلك، وإن كانت غير صحيحة نبهت على ذلك أيضاً.

**ثالثاً:** أعرض المسألة على كتب النحاة، وأناقش الآراء فى المسألة مناقشة مستفيضة، وأذكر الحجج الواردة فى كل مذهب، والمناقشة عليها، إن وجدت حجج ومناقشات.

**رابعاً:** أختار من بين المذاهب - بعد عرضها ومناقشتها - أقواها وأولاها بالقبول، مستعينة فى ترجيحي بقوة الأدلة والحجج التى ساقها أصحاب المذهب المرجح، وقد أسوق بعض الأدلة الأخرى التى تقويه أكثر، وأحياناً أنفى الخلاف برمته لأرجع بالمسألة إلى ما أراه أقرب إلى روح اللغة، ومصادرها الأصيلة: القرآن الكريم، والحديث النبوى، وكلام العرب شعراً ونثراً.

وبعد، فلقد حاولت جهدى أن تأتى الدراسة فى أبهى صورة، مفيدة نافعة للدارسين فى

حقل علم النحو بخاصة، والمشتغلين بالدراسات اللغوية بعامة، فإن أكن وفقت فمن الله تعالى، وإن تكن الأخرى فحسبى أننى حاولت واجتهدت، ومن اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر.

ولا يسعنى فى نهاية تقدمتى لهذه الدراسة إلا أن أشكر أستاذاً عالماً، وفاضلاً أريباً، وأباً رحيماً، هو أستاذى الدكتور عبد النعيم على محمد، الذى نهلت من علمه الكثير، فقد تتلمذت على يديه فى أثناء دراستى بالكلية، وتتلمذت على يديه فى دراساتى التمهيدية للماجستير، وتتلمذت عليه فى أثناء إعدادى لهذا البحث لنيل درجة الدكتوراه، ولن أزال تلميذته أبداً ما حييت، أدام الله فضله وعلمه، وجزاه الله عنى وعن أخواتى خيراً، ومتعته بالصحة والعافية، وأبقاه ذخراً لنا ولطلاب العلم أبداً.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذيَّ الكريمين :

**الأستاذ الدكتور/ أبو المجد حسن علي عمارة**

الأستاذ المتفرغ بكلية البنات الإسلامية بالمنصورة

**والأستاذة الدكتورة/ صديقة محمد عصمت فهمي**

الأستاذ بقسم اللغويات بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة

لتفضلهما بقبول قراءة هذه الرسالة، واقتطاعهما من وقتيهما الثمين لإرشادي وتوجيهي وإفادتي، بارك الله لهما في عمرهما وصحتهما وأهلتهما، وجزاهما الله عنى خير الجزاء.

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات،

**الطالبة / آمال عليّ عبد العال**



مَهَيِّدًا

سيرة ابن مالك الذاتية

# تمهيد

## سيرة ابن مالك الذاتية

هذا التمهيد عبارة عن دراسة موجزة عن ابن مالك: نسبه ونشأته وثقافته وخلقه وشيوخه وتلاميذه، ومصنفاته وسنة وفاته.

وهذه الدراسة محاولة منى لإعطاء تصور عام عن هذا العالم الكبير الذى قدم للمكتبة العربية جملة من المصنفات المفيدة فى علوم النحو واللغة، من شأنها أن تضيء للقارئ بعض جوانب البحث وتكشف عن جوانب حياة هذا العالم المشرقة.

### أولاً: اسمه ولقبه وكنيته:

اختلفت كتب التراجم فى اسم ابن مالك، فقليل: هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الشافعى النحوى نزيل دمشق<sup>(١)</sup>.

وقيل: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى، بإسقاط محمد، وذكر عبد الله فى نسبه مرتين متتاليتين<sup>(٢)</sup>.

وقيل: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، بذكر عبد الله ثلاث مرات متتالية<sup>(٣)</sup>.

وقد اكتفى بعض المترجمين بإيراد: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك توقفاً عند المشهور، كما أخبر هو عن نفسه فى أول ألفيته حين قال:

**قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك<sup>(٤)</sup>**

ولعل القول الصحيح من هذا الاختلاف الأول، وهو: أن صحة اسم ابن مالك: محمد بن عبد الله بن محمد ابن محمد بن عبد الله بن مالك، أى أن جده الأدنى محمد لا عبد الله ولا مالك، وأن من أسقط هذا الاسم من نسبه، إنما أسقطه ونفاه لعدم بلوغه إياه، أو كان

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، مقدمة التحقيق (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ١/ ٧.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٢٢٨.

(٣) ينظر: القلائد الجوهريّة فى تاريخ الصالحية لابن طولون الصالحى، القسم الثانى فى ترجمة أعلام مزارات الصالحية.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٠.

كذلك منه اقتصاراً، والأمر كما يقول الأصوليون: المثبت مقدم على النافي<sup>(١)</sup>.

وإذا كان المترجمون قد اختلفوا فى اسم ابن مالك، فإنهم اتفقوا على لقبه وكنيته، فأما لقبه فهو جمال الدين، أو الجمال الدين، وأما كنيته فهي أبو عبد الله.

### ثانياً: مولده ونشأته ودراسته:

اختلفت أقوال المترجمين فى سنة مولد ابن مالك اختلافاً بيناً، فالذهبي والمقرئ وابن العماد ترددوا فقالوا: ولد سنة ستمائة أو ستمائة وواحد من الهجرة<sup>(٢)</sup>، واقتصر ابن كثير والسيوطى والدمامينى على أنه ولد سنة ستمائة<sup>(٣)</sup>، واقتصر الصفدى على أنه سنة ستمائة وواحد<sup>(٤)</sup>، وذهب ابن الجوزى إلى أنه ولد سنة خمسمائة وثمان وتسعين<sup>(٥)</sup>، وهو ما نقله المقرئ عن ابن غازى<sup>(٦)</sup>.

والملاحظ أن سنة ستمائة هي الأكثر تردداً فى تاريخ مولد ابن مالك، بل واقتصر عليه جملة من العلماء؛ ولذلك فهو الأقرب إلى الصواب والقبول.

قال محققا كتاب شرح الكافية فى مقدمتها للتحقيق: «ولد ابن مالك سنة ستمائة للهجرة على غالب الروايات وأجودها، وقد اقتصر على ذلك التاريخ جملة من العلماء والباحثين، منهم: ابن شاکر الكتبى فى كتابه (فوات الوفيات)، والحافظ عماد الدين ابن كثير فى كتابه (البداية والنهاية)، وكذا المستشرق الألماني كارل بروكلمان فى موسوعته (تاريخ الأدب العربى)»<sup>(٧)</sup>.

هذا عن مولد ابن مالك، أما نشأته فقد ولد ابن مالك ونشأ فى جيّان من مدن الأندلس، وهى بفتح الجيم ثم بالتشديد، وآخرها نون<sup>(٨)</sup>.

وقد نشأ -رحمه الله- نشأة علمية محضّة، فبدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم على ما هو معهود من تلك العصور، ثم دراسة القراءات القرآنية وعلوم الدين واللغة<sup>(٩)</sup>.

وتروى كتب التراجم أن ابن مالك رحل وهو شاب إلى المشرق؛ وذلك بسبب الفتن والاضطرابات فى بلاد الأندلس، ورغبته فى أداء فريضة الحج، وإتمام الدراسة.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١ / ٧.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٣٠، ونفح الطيب ٢ / ٢٢٢، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٩.

(٣) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ٢٦٧، والمزهر ٢ / ٤٦٨، ومقدمة تسهيل الفوائد ص ٢.

(٤) ينظر: الوافى بالوفيات ٣ / ٣٥٩.

(٥) ينظر: غاية النهاية فى طبقات القراء ١ / ١٨٠.

(٦) ينظر: نفح الطيب ٢ / ٢٢٨.

(٧) شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١ / ٧، ٨.

(٨) ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموى ٣ / ١٨٥.

(٩) ينظر: غاية النهاية فى طبقات القراء ٢ / ١٨١، وطبقات الشافعية ٥ / ٢٥٧.

وقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ في ابن مالك، فقد صبغته بصبغة مشرقية في خلقه ومسلكه، ومذهبه وثقافته، فقد كان أثناء إقامته في الأندلس مالكي المذهب على عادة أهل الأندلس؛ لانتشار مذهب مالك بن أنس -رحمه الله- هناك وقتئذ، فلما رحل إلى الشرق انتقل إلى المذهب الشافعي، وليس تغيير المذهب في ذلك الحين بالأمر الهين، فقد كان أهم سمات هذه العصور عند التعريف بالعالم ذكر مذهبه الديني إلى جانب اسمه ولقبه وكنيته ونسبه<sup>(١)</sup>.

أضف إلى هذا تأثير ابن مالك في أسلوبه وطريقته في التصنيف والتبويب بالبيئة المشرقية، وبالطريقة الفاضلية التي ابتدعها القاضي الفاضل<sup>(٢)</sup> التي تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية من السجع والجناس والتورية<sup>(٣)</sup>.

ولم تبدأ دراسة ابن مالك المنظمة إلا في دمشق عندما استقر بها، فقد صرف همه إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات، وعالمًا بها، وصنف فيها قصيدة دالية في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة، فكان أمراً عجباً، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره، وأما اطلاعه على الحديث فكان فيه آية؛ لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى أشعار العرب<sup>(٤)</sup>.

وعلى ما يبدو أن الذي ساعد ابن مالك في حيازة هذه العلوم التي تدل عليها دراساته المتنوعة والشاملة بكل ما عرفه عصره من علوم القرآن والحديث واللغة، وبخاصة النحو

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١ / ١٣، ١٤، والوافي بالوفيات ٣ / ٣٥٩، وبغية الوعاة ٢ / ٣٥١، ٣٥٢.

(٢) القاضي الفاضل هو عبد الرحيم بن علي اللحمي، نسبة إلى قبيلة خم العربية، ولد سنة تسع وعشرين وخمسمائة من الهجرة، خمس وثلاثين ومائة وألف من الميلاد، رحل إلى مصر، واتصل بصلاح الدين، ففوضت إليه الوزارة، وديوان الإنشاء، واتخذ صلاح الدين ساعده الأيمن فيما أراده من إصلاحات مالية وحربية، وصار لسان صلاح الدين إلى الخلفاء والأمراء والملوك، والمسجل في رسائله لحوادث الدولة، وقد صحب القاضي صلاح الدين في غزواته إلى سوريا، بين سنتي خمس وثمانين وخمسمائة وست وثمانين وخمسمائة، ثم أقام بمصر ليشرف على الإدارة المالية، ويعمل على تجهيز الجيش والأسطول، وبعدئذ عاد إلى سوريا بجوار صلاح الدين، وشاهد مرضه الأخير ووفاته سنة تسع وثمانين وخمسمائة، بعدها عاد إلى القاهرة وبقى بها حتى توفي سنة ست وتسعين وخمسمائة للهجرة، مائتين وألف للميلاد.

ينظر: الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، د. أحمد أحمد بدوي (دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٩م) ص ٣٥٦-٣٥٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١ / ١٤.

(٤) ينظر: نفع الطيب ٢ / ٢٢٩-٢٣١، وبغية الوعاة ١ / ١٣٠، وشرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١ / ١٥.

والتصريف، على ما يبدو أن الذى ساعده على ذلك هو تمتعه بذاكرة قوية، وذكاء حاد، وتوفر على تحصيل العلم، وصبر وجلد عظيمين.

ويؤيدنى فى ذلك ما قاله المقرئ: «رحم الله تعالى ابن مالك، فلقد أحيانا من العلوم رسوماً دارسة، وبين معالم طامسة، وجمع من ذلك ما تفرق، وحقق ما لم يكن تبين منه ولا تحقق منه، فاشتهر بسعة العلم والإتقان والفضل موثقاً بنقله حجة فى ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد تمتع ابن مالك منذ الصغر بالدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمات، ورقة القلب، وكمال العقل، والتؤدة، والوقار، والحرص على العلم وحفظه، وكثرة المطالعة<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: شيوخه :

تعلم ابن مالك على أيدي شيوخ كثيرين، سواء فى الأندلس أو فى المشرق، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ:

#### أ- شيوخه فى الأندلس:

##### ١- ثابت بن خيار:

هو أبو الحسين، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو المظفر ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى، كان فاضلاً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجدود، وتوفى بغرناطة سنة ثمان وعشرين وستمائة<sup>(٣)</sup>.

ونقل السيوطى عن أبى حيان أن ثابت بن خيار هذا لم يكن من أئمة النحويين، بل كان من أئمة المقرئين<sup>(٤)</sup>.

وهذا الكلام من أبى حيان لا يمكن التسليم به؛ لأن علماء تلك العصور كانوا يجمعون بين القراءات واللغة والنحو والصرف والأدب، والقراءات تنبنى على اللغة، فمن ليس له دراية باللغة لا يكون مقرئاً، وقد ذكر كثير من المترجمين أن ثابتاً كان فاضلاً نحوياً<sup>(٥)</sup>، وأنه جلس إلى الشلوبيين - وهو من علماء اللغة والنحو البارزين - نحواً من ثلاثة عشر يوماً، وقيل: عشرين يوماً<sup>(٦)</sup>.

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٣١.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١ / ٢٠٦، ونفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

(٣) ينظر: نفح الطيب ٢ / ١٣١.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٣٠.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٣٠، ونفح الطيب ٢ / ٢٣١.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٣١، وطبقات القراء ٢ / ١٨١.

## ٢- الشلوبيني:

هو أبو على عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي المعروف بالشلوبيني نسبة إلى حصن شلوبينية بجنوب الأندلس، ويسميه الإسبان الآن Salobrena يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط<sup>(١)</sup>.

وبعض المترجمين أورد اسمه بدون ياء نسب، فقال: الشلوبين، وهي تعنى بلغة الأندلس: الأشقر والأبيض<sup>(٢)</sup>.

وقد ولد أبو على في سنة اثنتين وستين وخمسمائة بإشبيلية، وكانت وفاته في سنة خمس وأربعين وستمائة عن ثلاث وثمانين سنة<sup>(٣)</sup>.

وكان إمام عصره في العربية بلا منازع، بارعاً في قرض الشعر ونقده والتعليم وغير ذلك، قال عنه السيوطي: «وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل زماننا إلا وقرأ عليه أو استند - ولو بواسطة - إليه»<sup>(٤)</sup>.

وقد صنف الشلوبيني تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وكان الجزولي شيخاً له، وله كتاب في النحو سماه (التوطئة)، وشرحاً لديوان المتنبي، وعرضاً لكتاب الكامل، وهو في كل هذا ينقد بأسلوب العارض المتمكن، وبطريقة العالم المتبحر في كل مجال<sup>(٥)</sup>.

## ب- شيوخه في المشرق:

### ١- السخاوي:

هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي، النحوي المقرئ، الشافعي، كان محققاً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير، عالماً بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب، متواضعاً، ديناً، حسن الخلق والمحاورة، حلو النادرة، حاد القرية، غير متكلف، ولد بسخا إحدى قرى محافظة الغربية، وأخذ عن الشاطبي، ثم تصدى للإقراء بجامعة دمشق، وازدحم عليه الطلبة، ولم يكن له شغل إلا العلم، وله نظم، وألف في القراءات، وقد تأثر به ابن مالك في النظم، فنظم الألفية وغيرها، توفي سنة ثلاث

(١) ينظر: التوطئة لأبي على الشلوبيني، مقدمة التحقيق د. يوسف أحمد المطوع (الكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ص ٣٥، وينظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٤، والنجوم الزاهرة ٦/٣٥٨.

(٢) ينظر: التوطئة لأبي على الشلوبيني، مقدمة التحقيق ص ٣٥.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٤.

(٤) بغية الوعاة ٢/٢٢٥.

(٥) ينظر: السابق، ٢/٢٢٤، ٢٢٥، والتوطئة، مقدمة التحقيق ص ٣٦.

وأربعين وستمائة من الهجرة<sup>(١)</sup> .

## ٢- ابن صباح:

هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري، الكاتب الأديب، كان ديناً صالحاً جليلاً، توفى سنة اثنتين وثلاثين وستمائة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

## ٣- مكرم:

هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد، القرشي الدمشقي، كان عالماً محدثاً فاضلاً، توفى سنة خمس وثلاثين وستمائة من الهجرة<sup>(٣)</sup> .

## ٤- ابن يعيش:

هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، النحوي الحلبي، وهو من كبار أئمة العربية، كان ماهراً في النحو والتصريف، حسن الفهم، لطيف الكلام، تصدر للإقراء بحلب، وطال عمره، وشاع ذكره.

ومن تصانيفه: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفى بحلب سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة<sup>(٤)</sup> .

## ٥- ابن عمرو:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرو، الحلبي النحوي، قيل: إنه أخذ عن أبي يعيش النحو، وبرع فيه، وتصدر لإقراءه، وقام بشرح المفصل، توفى سنة تسع وأربعين وستمائة<sup>(٥)</sup>.

## رابعاً : تلاميذه:

أتم ابن مالك دراسته للقراءات والحديث واللغة والنحو على علماء دمشق وحلب، وهم: العلم السخاوي وابن صباح ومكرم بدمشق، وابن يعيش وابن عمرو بحلب، وبدأ الاشتغال بالتدريس والتصنيف بحلب، وقد تكاثر عليه الطلبة، وأخذ عنه كثيرون، نذكر منهم:

## أ- بدر الدين بن مالك:

هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي النحوي ابن نحوي، درس على والده النحو واللغة والمنطق، وصار بعد وفاة أبيه متفرداً بعلم العربية، قام بشرح

(١) ينظر: طبقات القراء ٢/ ١٨٠، ومعجم الأدباء ١٥/ ٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠، وشذرات الذهب ٥/ ١٤٧.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٥/ ١٤٧.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥١، وشرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١/ ١٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١/ ١٦.

ألفية أبيه، وله مقدمة فى المنطق والعروض، وتوفى سنة ست وثمانين وستمائة<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الشيخ محيي الدين النووى:

هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن حزام الفقيه الشافعى الحافظ الزاهد، العلامة المحدث المشهور، له مصنفات كثيرة، منها: الروضة، والمنهاج فى شرح مسلم، والأذكار، ورياض الصالحين. توفى - رحمه الله - سنة ست وسبعين وستمائة<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - بدر الدين بن جماعة:

قاضى القضاة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، توفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة<sup>(٣)</sup>.

## ٤ - شمس الدين جعوان:

هو محمد بن محمد بن عباس بن أبى بكر بن جعوان الأنصارى الدمشقى، الشافعى، النحوى، توفى سنة اثنتين وثمانين وستمائة من الهجرة<sup>(٤)</sup>.

## ٥ - بهاء الدين بن النحاس:

هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن النحاس الحلبي النحوى، درس العربية والقراءات، وسمع الحديث، وتوفى سنة ثمان وتسعين وستمائة من الهجرة<sup>(٥)</sup>.

## ٦ - ابن المنجى:

هو زيد الدين أبو البركات المنجى بن عثمان بن سعد المنجى، توفى سنة خمس وتسعين وستمائة من الهجرة<sup>(٦)</sup>.

## ٧ - البعلى:

هو أبو عبد الله محمد بن أبى الفتح بن أبى الفضل، الحنبلى الفقيه، المحدث، النحوى اللغوى، توفى سنة تسع وسبعمائة<sup>(٧)</sup>.

وهناك تلاميذ آخرون لابن مالك غير هؤلاء، وهم قلة، وترجع قلة تلاميذ ابن مالك إلى انكبابه على التأليف والتصنيف، فقد ألف وصنف ما يشهد له بالعبرية والتمكن والسبق.

(١) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٢٥، ونفح الطيب ٢ / ٢٣٣.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ٣ / ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٣) ينظر: نفح الطيب ٧ / ٢٦٨، وشرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق ١ / ١٦.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٥ / ٣٨١.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٣، وشذرات الذهب ٥ / ٢٤٢.

(٦) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ص ١٣٣.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٣٠ و شذرات الذهب ٦ / ٢٠.



## خامساً : مصنفات ابن مالك:

كان لما منحه الله لابن مالك من العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، أثره على غزارة مؤلفاته وعمقها ودقتها، وهى مصنفات كثيرة، نذكر منها :

- ١- الكافية الشافية فى النحو والصرف: وهى منظومة طويلة تقترب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، تضم النحو والصرف.
- ٢- الوافية فى شرح الكافية الشافية: وهو شرحٌ للكافية الشافية نثرًا.
- ٣- الخلاصة المشهورة بالألفيَّة: وهى منظومة من مزدوج الرجز فى نحو ألف بيت، أودع فيها خلاصة ما فى الكافية الشافية من نحو وتصريف.
- ٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المشهور بالتسهيل : صنفه ابن مالك وهو بدمشق بعد أن استقر بها، وبعد أن صنف الكافية الشافية فى حلب التى تلاها تصنيف الخلاصة فى حماة.
- ٥- شرح التسهيل : وهو محقق ومطبوع، وهو الذى تقوم عليه هذه الدراسة .
- ٦- المؤصَّلُ فى نظم المفصل.
- ٧- سبك المنظوم وفك المختوم.
- ٨- عمدة الحافظ وعُدَّة الالفاظ.
- ٩- شرح عمدة الحافظ وعُدَّة الالفاظ (المشهور بشرح العمدة).
- ١٠- إكمال العمدة (السابق الذكر).
- ١١- شرح إكمال العمدة.
- ١٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو إعراب مشكل البخارى: وقد حققه وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .
- ١٣- المقدمة الأسدية: قيل إنه صنفها لولده تقي الدين الأسد. وهى رسالة صغيرة فى النحو.
- ١٤- شرح الجزولية: والجزولية نسبة إلى مؤلفها: أى موسى الجزولى: مقدمة مشهورة فى النحو.
- ١٥- نُكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب.
- ١٦- لامية الأفعال: أو كتاب: المفتاح فى أبنية الأفعال.
- ١٧- شرح لامية الأفعال.

١٨- شرح تصنيف ابن مالك المأخوذ من كافيته.

١٩- نظم الفرائد .

٢٠- إكمال الإعلام بتثليث الكلام .

٢١- ثلاثيات الأفعال .

٢٢- تحفة المودود في المقصور والممدود .

٢٣- شرح تحفة المودود .

٢٤- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .

٢٥- النظم الأوجر فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه .

٢٦- كتاب الألفاظ المختلفة .

٢٧- المالكية في القراءات .

٢٨- اللامية في القراءات .

وهذه المؤلفات منها المطبوع، وبعضها ما زال مخطوطاً، وهي - كما هو واضح - متنوعة، فمنها ما يهتم بالنحو، ومنها ما يهتم بالصرف، ومنها ما يهتم باللغة، ومنها ما يهتم بالقراءات .. وهذا يدل على سعة علم ابن مالك وتمكنه من علوم اللغة، ودوره الكبير في تجديد هذه العلوم وتطويرها.

سادساً : وفاته:

توفى ابن مالك - رحمه الله - بدمشق سنة ٦٧٢هـ باتفاق المؤرخين، وصلى عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين ابن الصائغ<sup>(١)</sup>، وقيل: بتربة ابن جعوان<sup>(٢)</sup>، وقيل: دفن بالروضة<sup>(٣)</sup>.

(١) البداية والنهاية ١٣ / ٢٦٧ .

(٢) نفع الطيب ٢ / ٢٢٧ .

(٣) شذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ .

الفصل الأول

في

الكلام عند النحويين

# الفصل الأول

في

## الكلام عند النحويين

- هذا الفصل يتعرض للمسائل الخلافية التي أثارها ابن مالك حول تعريف النحاة للكلام وعلامات الفعل، وهي ست مسائل :
- المسألة الأولى : الكلام عند النحويين .
- المسألة الثانية : الخلاف في دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال .
- المسألة الثالثة : الدلالة الزمنية لكلمة (الآن) .
- المسألة الرابعة : زمن الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء وليس وما وإن .
- المسألة الخامسة : أصل السين المحضة الفعل المضارع للاستقبال .
- المسألة السادسة : معنى المضارع المنفى بلم ولما .

### المسألة الأولى : الكلام عند النحويين :

أول ما يطالعنا غالباً في كتب النحاة تعريفهم للكلمة والكلام . وقد عرف ابن مالك الكلام بقوله : «والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»<sup>(١)</sup> .

وينقل عن سيبويه ما يعضد قوله فيقول : «صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: (واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً) عنى بالكلام الجمل ، وبالقول المفردات ، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات ، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق»<sup>(٢)</sup> .

وتفسير ابن مالك لقول سيبويه الذي نقله عنه في النص السابق يكاد يتطابق مع ما ذهب إليه إمام النحاة ، غير أن سيبويه لم يبين المقصود بالقول مثلما فسره ابن مالك وأعلن أنه مراد سيبويه ، ولعل قراءة النص في الكتاب تجلّي الأمر بأوضح من هذا ، يقول سيبويه : «واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥ .

(٢) السابق ١ / ٥ .

كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ ؛ لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل قلت. وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه»<sup>(١)</sup>.

فسيبويه في هذا النص يحاول تحديد الكلام بأنه هو الذي يصح أن يسبق بالقول ، وأن يكون جملة مفيدة ، وهذا هو المفهوم من سوجه لجملة زيد منطلق ، وهذا التحديد (المفهوم) يتسق مع تفسير ابن مالك لقول سيبويه ، لكننا لا نلمح في نص سيبويه تحديداً للقول، وأنه - كما فسره ابن مالك وجعله مراد سيبويه - معنى به المفردات ، وأنه قد يطلق على الجمل أيضاً ، ولعل ابن مالك متأثر في ذلك بمن سبقه من النحاة<sup>(٢)</sup>. غير أن المتقدمين عرفوا القول بأنه «كل لفظ مذل به اللسان ، تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من نحو : صه ، وإيه. والناقص ما كان بصد ذلك ، نحو زيد ومحمد، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحديث. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً»<sup>(٣)</sup>.

في حين يذكر أحدهم - أي أحد المتقدمين، وهو ابن جنى - أن الكلام هو «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو : زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحسّ ولبّ، وأف، وأوه، فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»<sup>(٤)</sup>. وعند مطالعة تعريف المتأخرين عن ابن مالك للقول والكلام نجدهم يوافقون سيبويه، ويقبلون تفسير ابن مالك له، وإن اختلفت الألفاظ<sup>(٥)</sup>.

ويتأكد لدينا - من خلال البحث في كتب اللغة - ما ذهب إليه جمهور النحاة من تعريف الكلام والقول، وأن الكلام ما كان مكتفياً بنفسه، هو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه، وهو الجزء من الجملة»<sup>(٦)</sup>.

وقيل: «القول : الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان ، تاماً أو ناقصاً<sup>(٧)</sup> ؛ حيث نقل اللغويون تعريف القول والكلام عن النحويين ، يدلنا على ذلك تردد أسماء بعضهم كسيبويه

(١) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون ١ / ٢٢ .

(٢) ينظر : الخصائص لابن الجنى، ١ / ١٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٢١ .

(٣) الخصائص ١ / ٧١ .

(٤) السابق، الصفحة نفسها .

(٥) ينظر : شرح الرضى على الكافية ١ / ٨ ، ٩ ، وشذور الذهب لابن هشام ص ١١ ، ٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٤ ، والشيخ خالد في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١ / ٢٩ ، ٣٥ ، والأشمونى في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٠ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٠ .

(٦) لسان العرب لابن منظور - ط دار المعارف - مادة: كلم .

(٧) القاموس الخيط، مادة: قول .

وغيره عند تعريف القول والكلام<sup>(١)</sup>؛ حتى وجدنا من يدافع عنه دفاعاً شديداً ، فالعكبري في كتابه (المسائل الخلافية) يتبنى تعريف النحاة للكلام والقول، ويدلل على صحته بعدة أمور :

**أحدها:** أنه يطلق بإزائها ، فيقال : هذه الجملة كلام ، والأصل في الإطلاق الحقيقة .

**والثاني:** أن الكلام يؤكد به الجملة، كقولك: تكلمت كلاماً، وكلمته كلاماً، والمصدر المؤكد نائب عن إعادة الجملة، ألا ترى أن قولك: قمت قياماً، وتكلمت كلاماً، تقديره : قُمتُ؛ لأن الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها ، ولكنهم آثروا ألا يعيدوا الجملة بعينها ، فجاءوا بمفرد في معناها ، والنائب عن الشيء يؤدي عن معناه .

**والثالث:** أن قولك عبارة عن أنك أفهمته معنى بلفظ، والمعنى المستفاد بالإفهام تامٌ في نفسه، فكانت العبارة عنه موضوعاً له، لا منبئة عنه، والكلام هو معنى كلمته .

**والرابع:** أن مصدر تكلمت: التكلم، وهو مشدد العين في الفعل والمصدر، والتشديد للتكثير، وأدنى التكثير الجملة المفيدة، أما كَلَّمْتُ فمشددة أيضاً، وهو دليل الكثرة، ومصدره التكليم، والتاء والياء فيه عوض عن التشديد .

**والخامس:** أن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ومعلوم أن الاستجارة لا تحصل إلا بعد سماع الكلام التام المعنى، والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> والتبديل : صرف ما يدل اللفظ عليه إلى غير معناه ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة؛ لأن الكلمة الواحدة إذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل لغة إلى أخرى، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وإنما عقلوا المعنى التام ثم حرفوه عن جهته، ومثله قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾<sup>(٥)</sup> ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام، فإنه لو قال: والله لا سمعت كلامك، فنطق بلفظة واحدة، ليس فيها معنى تام لن يحنث .

**والسادس:** أن العرب قد تتجاوز بالقول عن العجماوات ... فلا يقال: تكلم الحوض ولا الحائط، ولا سبب لذلك إلا أن الكلام حقيقة في الفائدة التامة، والقول لا يشترط فيه ذلك، وإذا ثبت ما ذكرناه بان أنه حقيقة في الدلالة على الجملة التامة المعنى<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر : لسان العرب، مادة: قول وكلم .

(٢) سورة التوبة: آية ٦ .

(٣) سورة الفتح: آية ١٥ .

(٤) سورة البقرة: آية ٧٥ .

(٥) سورة النساء: آية ٤٦ .

(٦) ينظر : المسائل الخلافية ص ٥٠-٥٢ .

## المسألة الثانية : الخلاف فى دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال :

الفعل إما ماضٍ، ودلالته وقوع حدث فى الزمن الماضى، وإما أمر، ودلالته طلب وقوع حدث فى الزمن المستقبل، وإما مضارع، ودلالته مختلف فيها، هل هو يتحرر للاستقبال أحياناً والحال أحياناً، أو دلالته عامة فيهما جميعاً؟

ولقد حرر ابن مالك القضية ، فقال: «وكون المضارع مستقبلاً جلي، بخلاف كونه حالاً، فإن فيه إشكالاً؛ لأن كثيراً من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه»<sup>(١)</sup> .

ودلل على خطأ هذا الاعتقاد بعدة أمور:

**أولها:** «أن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل، ولا اشتراط ذلك فى المضارع المراد به الحال، بل جوز فى كل فعل طالت مدته أو قصرت»<sup>(٢)</sup>.

**ثانيها:** «أن المخبر بالفعل الماضى يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه، فكذا المخبر بالحال لا بد من تقدم شعوره بحالته على التعبير عنه، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوهمه، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض، لأن أجزاءه المستقبلية مدّة جزئه المقارن، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض فى استئناف الوجود، فاشتركا فى صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضى، وإطلاق الماضى المراد به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج، نحو: لو تقوم أمس لقلت، وإن قلت غداً قلت، فلولا لو وإن ما ساغ إعمال تقوم فى أمس ، ولا قلت فى غدا»<sup>(٣)</sup>.

والقضية الخلافية البارزة - هنا - هى هل يتعين الاستقبال فى الفعل المضارع إذا نفى بـ (لا) أو تبقى دلالته على الحال، قولان أوردهما ابن مالك واختار الأول فيها.

**القول الأول:** أن الفعل المضارع إذا نفى بـ (لا) «لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحية

(١) شرح التسهيل: ١ / ١٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٨ .

الحال باقية»<sup>(١)</sup>، ونسبه ابن مالك للأخفش<sup>(٢)</sup>.

**القول الثانى:** وهو رأى المتأخرين ( الزمخشري وغيره) الذين - على حد قول ابن مالك - غرهم «قول سيبويه فى باب نفى الفعل - وإذا قال: هو يفعل، أى هو فى حال فعل فإن نفيه ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً فإن نفيه: لا يفعل»<sup>(٣)</sup>.

ودلل على فساد رأيهم بقوله: «وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير «ما» موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا)، وقد بين فى موضع آخر أن (إن) النافية مساوية لـ (ما)، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنى الحال كما تستعمل (ما)، وبين أيضاً أن (لن) لنى سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـ (لا)، ولم يتعرض لذلك فى باب نفى الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)»<sup>(٤)</sup>.

أما القول الأول: عدم اختصاص الفعل المضارع بالدلالة على الاستقبال إذا نفى بـ (لا) وبقاء صلاحيته للدلالة على الحال فقد أورد ابن مالك من أقوال العرب ما يدل به على صحة هذا القول، ثم أورد الأمثلة المعضدة من القرآن والشعر العربى<sup>(٥)</sup>.

وبالبحث فى كتب علماء النحو، لم أجد نصاً صريحاً عند سيبويه الذى جعل ابن مالك القول الأول لازماً له، وإنما الذى وجدته فى هذه المسألة هو النص الذى أوردته ابن مالك، وقد يكون مقبولاً تفسيراً ابن مالك له فى ضوء ما ذكره، ولكن إذا قرئ النص بعيداً عن السياقات التى أوردتها ابن مالك فيها، سوف نجد أن المفهوم مخالف، فنص سيبويه هو «وإذا قال هو يفعل، أى هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل»<sup>(٦)</sup>.

فالنص واضح الدلالة على أن الفعل إذا دل على الحال فإن نفيه بـ (ما) وإذا دل على الاستقبال فإن نفيه بـ (لا)، وهذا المفهوم من نص سيبويه يؤكده قوله فى موضع آخر فقال: «وأما (لا) فتكون كما فى التوكيد واللغو. قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٧)</sup> أى لأن يعلم. وتكون لا نفيًا لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل»<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ١٨.

(٢) بحثت عن هذا القول للأخفش فى مظانه فلم أستطع العثور عليه.

(٣) شرح التسهيل: ١ / ٢٠.

(٤) السابق نفسه.

(٥) شرح التسهيل: ١ / ١٩.

(٦) الكتاب: ٣ / ١١٧.

(٧) سورة الحديد: الآية ٢٩.

(٨) الكتاب: ٤ / ٢٢٢.



وقد تبع المبرد ظاهر قول سيبويه هذا، فقال: «وكذلك (لا) فى النفى، و(ما). تقول: والله لا أضربك، والله ما أكرمك، ولا تحتاج إلى النون؛ لأن (ما) تدلّ على الحال، كما تدلّ (إنّ) إذا قلت: والله إننى لأكرمك. وتدلّ على ما لم يقع»<sup>(١)</sup>، هذا.. فى حين أن هناك من ينسب إلى المبرد القول الأول<sup>(٢)</sup>.

وقد تبع الزمخشري - أيضاً - سيبويه فى قوله حين قال: «ولا لئفى المستقبل فى قولك لا يفعل، قال سيبويه: وأما (لا) فتكون نفيًا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل، وقد نفى بها الماضى فى قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup> كما تبعه ابن يعيش<sup>(٥)</sup>.

أما القول الأول وهو عدم تعيين الفعل المضارع للاستقبال بعد النفى بـ (لا) وهو ما نسبته ابن مالك للأخفش واختاره، فقد قال به أيضاً الرضى<sup>(٦)</sup> وابن هشام<sup>(٧)</sup>.

والراجح عندى هو هذا القول؛ لما ذكره ابن مالك من «إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بـ (لا) فى مواضع تنافى الاستقبال نحو: أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه؟ وأتجبه أم لا تجبه»<sup>(٨)</sup>.

### المسألة الثالثة: الدلالة الزمنية لكلمة (الآن) :

تحدث ابن مالك عن الأزمنة الثلاثة: الماضى والمستقبل والحال، وذكر أن الماضى له صيغة تدل عليه هي (فَعَلَ) والمستقبل له صيغة تدل عليه هي (أَفْعَلُ) للأمر، أما الزمن الحال فيشترك مع المستقبل فى الفعل المضارع، فالفعل المضارع تتوزع دلالاته بين زمن الحال وزمن المستقبل، ولا يتعين أحدهما إلا بقرينة، فيتعين الحال بقرينة (الآن) مثلاً، كقولنا: أقابلك الآن، ولكنه عاد فذكر أن بعض العلماء يجيز بقاء المقرون بالآن مستقبلاً، وعلل ذلك بأن «الآن قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم، كقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾<sup>(٩)</sup> فعبر بالآن عن المدة التى رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم فى ليالى الصوم، وعن مدة بلوغ

(١) المقتضب: ٢ / ٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) انظر الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، ص ٢٩٦.

(٣) سورة القيامة: الآية ٣١.

(٤) شرح المفصل: ٨ / ١٠٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ٢ / ٢٣٢.

(٧) ينظر: مغنى اللبيب ٢ / ١٩٨.

(٨) شرح التسهيل: ١ / ١٩.

(٩) سورة البقرة: آية ١٨٧.

ذلك المخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها المباشرة؛ لأن الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعداً جاز أن يقال فيه الآن هو كائن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾<sup>(١)</sup> ومنه قول علي رضي الله عنه في الخضاب: (كان ذلك والإسلام قُلُّ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام، فامرؤ وما اختار). وإذا ثبت هذا فقد يقال: الآن يكون كذا، يقصد التعبير بالآن عن المدة التي يقع الكون في بعضها، أو يقصد المبالغة في القرب، إلا أن هذا خلاف الظاهر<sup>(٢)</sup>.

وعند مطالعتي لكتب النحاة وجدت إجماعهم يكاد ينعقد على أن (الآن) تقتضى الحالية، فالفراء يذكر إفادتها الحينية في أحد أقواله<sup>(٣)</sup>، وكذلك الزجاج عند حديثه عنها وعن بنائها فيقول: «ألا ترى أنك تقول: أنا الآن أكرمك، ومن الآن فعلت كذا وكذا ... المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل»<sup>(٤)</sup>، وابن السراج في أصوله يقول: «إن معناها الوقت الذي أنت فيه من الزمان»<sup>(٥)</sup>، وكذلك الزمخشري<sup>(٦)</sup> وابن الأنباري<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup> والمالقي<sup>(٩)</sup> وأبو حيان<sup>(١٠)</sup> وابن هشام<sup>(١١)</sup> والسيوطي<sup>(١٢)</sup>.

وأما ما ذكره ابن مالك من إجازة بعض العلماء بقاء الفعل المقرون بالآن مستقبلاً فلم أعر على قائل به فيما طالعت من كتب النحاة.

والحق أن الآن تفيد الحالية على كل حال، وأما ما ذكر من قول بعضهم بإفادتها الاستقبال فغير مسلم به؛ لأن الاستقبال يستفاد من أمور أخر في السياق، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ يستفاد الاستقبال من زمن فعل الأمر ﴿بَاشِرُوهُنَّ﴾ وكأن المعنى - والله أعلم - أن الله سبحانه وتعالى يقول للمسلمين: فالآن أي من هذا الوقت الحالّ جازت لكم المباشرة ثم جازت لمن بعدكم.

(١) سورة الجن: آية ٩ .

(٢) شرح التسهيل: ٢١/ ١ ، ٢٢ .

(٣) معاني القرآن: ٤٦٨/ ١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٥٣/ ١ .

(٥) الأصول في النحو: ١٣٧/ ٢ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٤/ ١٠٢ .

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٢ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٣ .

(٩) رصف المباني ص ٣٩٧ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٦ .

(١١) مغني اللبيب ١/ ٤٨ .

(١٢) الهمع ٣/ ١٨٤ .

## المسألة الرابعة : زمن الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء وليس وما وإن :

أكثر النحاة على أن الفعل المضارع إذا اقترن بلام الابتداء أو ليس أو ما النافية ينصرف زمنه إلى الحال، وقد خالف ابن مالك في ذلك، فذهب إلى أن الفعل المضارع المقترن بهذه الأدوات يجوز أن يدل على الاستقبال.

وقد استشهد ابن مالك للام الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وعلق ابن مالك على هاتين الآيتين بقوله: «فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود، وهو محال»<sup>(٣)</sup>.

واستشهد لليس وما وإن بقول حسان فى وصف الزبير رضى الله عنه:<sup>(٤)</sup>

وما مثله فيهم ولا كان قبله      وليس يكون الدهر ما دام يذبل

أى ما فى هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جلى غير خفى، ومثله قول الآخر<sup>(٥)</sup>.

والمرء ساع لأمر ليس يدركه      والعيش شح وإشفاق وتأميل

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال أبو ذؤيب<sup>(٧)</sup>:

أودى بنى وأعقبونى حسرة      عند الرقاد وعبرة ما تطلع

وقال النابغة الجعدى يمدح النبى ﷺ<sup>(٨)</sup>:

له نائلات ما يغب نواها      وليس عطاء اليوم مانعه غدا

(١) سورة النحل: آية ١٢٤ .

(٢) سورة يوسف: آية ١٣ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٢ .

(٤) البيت من الطويل، ولم أستطع العثور على قائله، وذكر محققا شرح التسهيل أنه لحسان بن ثابت فى : ١ / ٢١ .  
ويذبل: جبل فى بلاد نجد.

(٥) البيت من البسيط، ونسبه محقق شرح التسهيل لعبدة بن الطبيب فى : ١ / ٢٢ .

(٦) سورة يونس: آية ١٥ .

(٧) البيت من الكامل، ولم أعثر على قائله، وهو فى خزانة الأدب ٣ / ٤٩٨ .

(٨) البيت من الطويل، ونسبه مغنى اللبيب للأعشى ١ / ٢٢٧ ومعنى يغب: يتأخر، وهو أن ترد الإبل يوما وتترك يوما.

وقال رجل من بنى طيء<sup>(١)</sup> :

فإنك إن يعرُوك من أنت مُحسِبٌ ليزدادَ إلا كان أظفرَ بالنجح

أى ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء، أى أعطيته عطاءً كان كافياً ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح، فالمنفى يأن هنا مستقبل لا شك في استقباله<sup>(٢)</sup> .

ويمكننا تناول المسألة فى النقاط الآتية:

**النقطة الأولى: اقتران لام الابتداء بالفعل المضارع:**

وتتحرر النقطة هنا فى مذهبين :

المذهب الأول: مذهب الفارسي ومن تبعه من النحاة، وهو أن الفعل المضارع إذا اقترن بلام الابتداء يخلص زمنه للحال.

يقول الفارسي : «وهذه اللام تسمى لام الابتداء، تختص بالدخول على فعل الحال عند النحويين، ولا تدخل على الآتى، وعلى هذا ما فى التنزيل فى قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وهو فعل الحال وإن كان متعلقاً بيوم القيامة»<sup>(٤)</sup>.

والعجيب أن الفارسي فى نصه السابق يستشهد بما استشهد به ابن مالك وغيره على أن الفعل المضارع إذا اقترن بلام الابتداء قد يدل على الاستقبال.

وتبع الفارسي فى هذا ابن برهان<sup>(٥)</sup>، والإربلي<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، ونسبه الرضى للكوفيين<sup>(٨)</sup> .

المذهب الثانى: مذهب سيبويه ومن نحا نحوه، وهو الذى اختاره ابن مالك، ومفاده : أن الفعل المضارع إذا اقترن بلام الابتداء، يكون زمنه حالاً، وقد يكون مستقبلاً.

فيشير سيبويه إلى هذا المذهب بقوله : «وقد يستقيم فى الكلام إنَّ زيداً ليضربُ وليذهبُ، ولم يقع ضربُ. والأكثرُ على ألسنتهم - كما خبرتُك - فى اليمين، فمن ثمَّ أُلزموا النون فى اليمين؛ لئلا يلتبس بما هو واقعُ. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى

(١) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل، ولم أعره عليه فى أى مرجع .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٢، ٢٣ .

(٣) سورة النحل: آية ١٢٤ .

(٤) المسائل العسكرية ص ٢٥٣، المسائل المشكلة ص ١٠٦، ١٠٧ .

(٥) شرح اللمع ١ / ٦٤ .

(٦) جواهر الأدب ص ٩١ .

(٧) مغنى اللبيب ١ / ١٨٩ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ .

الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿١﴾ .

فمفهوم كلام سيبويه أن الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء يأتي للاستقبال كما يأتي للحال، وتكثر الدلالة على الاستقبال - عنده - في اليمين .

وقد رد من أصحاب المذهب الأول على ما استشهد به سيبويه وغيره، الفارسي بقوله: «فأما الآية فإنها يحملُ الفعلُ فيها على اللغة الجُودي، وهي أن يكون الفعل فيها للحال دون الاستقبال .

فإن قلت: كيف وقد عُلقَت بقوله (يوم القيامة) وهو مستقبل؟ فالجواب: أنه حكاية للحال في ذلك الوقت، كأنه خبرٌ، عن الله عز وجل في ذلك اليوم ووصفه تعالى به. ونظيرُهما في حكاية الحال ﴿فوجدَ فيها رجُلين يَقتَتلان هذا من شيعته وهذا من عدوّه﴾<sup>(٢)</sup>، فأشير إليهما كما يشارُ إلى الحاضر؛ إرادةً لحكاية الحال، وإن كانت القصة فيما مضى<sup>(٣)</sup> .

وأجاب ابن هشام كذلك على استشهاد سيبويه وغيره بقوله: «الجواب أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير: قصد أن تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيان: قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل؛ لأن: أن تذهبوا على تقدير منصوب»<sup>(٤)</sup> .

وأرى أن دلالة الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء على الحال أو الاستقبال إنما يحدده السياق الذي ورد فيه. أما أن هذه اللام تخلص الفعل للحال، فهذا بعيد عن معطيات اللغة، كما تدل الشواهد المذكورة .

### النقطة الثانية: زمن الفعل المضارع المقترن بليس وما النافية :

هناك ثلاثة مذاهب في هذه النقطة:

**المذهب الأول:** أن (ليس) و(ما) إذا اقترنتا بالفعل المضارع خلصتا زمنه إلى الحال، وهو

مذهب جمهور النحاة<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٣ / ١٠٩ .

(٢) سورة القصص: آية ١٥ .

(٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٠٧ .

(٤) مغنى اللبيب ١ / ص ١٨٩ .

(٥) جعل ابن السراج أن الحسن في (ما) نفيها للحال وقبيح فيها المستقبل. الأصول ١ / ٩٣ . وباقي النحاة جعلوها للحال. انظر: الفارسي في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٥٩٥، والمسائل البصريات ١ / ٦٤٦، والزحشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٠٧، ٧ / ١١١، وابن الشجري في أماليه ٢ / ٥٥٦، وأبو البركات ابن الأنباري في أسرار العربية ص ١٤٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١١١، ٨ / ١٠٧ .

**المذهب الثاني:** أن (ليس) و(ما) النافية إذا اقترنتا بالفعل المضارع يكون زمنه حالاً، ولكنه قد يأتي مستقبلاً، وهو ما ارتضاه ابن مالك، ولكنه نص على أن زمنية الحال هي الأكثر. كأن ابن مالك فيما ارتضاه من هذا المذهب تابع للمبرد<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثالث:** هو أن (ما) و(ليس) إذا اقترنتا بالفعل المضارع دلتا عند الإطلاق على الحال، أما إذا وجدت قرينة تدل على الاستقبال، كان زمن الفعل مستقبلاً. فيقول الشلوبيني: «(ليس) لانتفاء الصفة على الموصوف في الحال، إذا لم يتقيد بزمان، فإن تقيد بزمان أى زمان، كانت نعتة كقولهم، ليس خلقت الله مثلهم»<sup>(٢)</sup>. وقد تبع الشلوبيني فيما ذهب إليه ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤)</sup>، والمالقي<sup>(٥)</sup>، والمرادي<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، وابن عقيل<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، والأشْمونى<sup>(١٠)</sup>. والراجح هو ما قال به الشلوبيني ومن تبعه؛ وذلك لأن زمن الاستقبال إنما يستفاد من القرينة المصاحبة لمعنى النفي.

### النقطة الثالثة : زمن الفعل المضارع المقرون بإن النافية :

ذهب النحاة إلى أن الفعل المضارع إذا اقترن بإن النافية كان زمن الفعل حالاً<sup>(١١)</sup>، لا أعلم لذلك مخالفاً سوى ابن مالك الذى عرضنا رأيه فى افتتاحية المسألة. ورأى جمهور النحاة هو الراجح؛ لأن ما استدلل به ابن مالك من قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾<sup>(١٢)</sup> لا يدل على أن (إن) مع الفعل المضارع يدلان على الاستقبال، بل القول بالدلالة على الحال، أقوى فى الدلالة، وأبلغ فى التعبير؛ إذ إن رسول الله يتبع ما يوحى حال نزول الوحي، فالقول بأن الزمن حال فيه دلالة على سرعة الاستجابة والطاعة. والله أعلم.

(١) انظر: المقتضب ٤ / ١٨٨.

(٢) انظر: التوطئة ص ٢٢٨.

(٣) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٦.

(٤) المقرب ص ١٤٤.

(٥) رصف المباني ص ٣١٣.

(٦) الجنى الدانى ص ٤٩٩.

(٧) معنى اللبيب ١ / ٢٢٧.

(٨) شرح ابن عقيل ١ / ٢٦٨.

(٩) همع الهوامع ٢ / ٧٩.

(١٠) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ١ / ٢٢٧.

(١١) انظر: أمالي ابن الشجرى ٣ / ١٤٣، شرح المفصل ٨ / ١١٢، شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٣١، وجعلها ابن السراج فى معنى (ما) الأصول ١ / ٢٣٦.

(١٢) سورة يونس : آية ١٥.

## المسألة الخامسة : أصل ( السين ) المحضة الفعل المضارع للاستقبال :

ناقش ابن مالك ( السين ) المحضة الفعل المضارع للاستقبال، وأورد آراء النحاة فيها على مذهبين: المذهب الأول أنها أصل وغير مقطوعة من سوف، والمذهب الثاني أنها فرع من سوف وهون ما اختاره، فقال: «والتخلص بحرف التنفيس كقوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(١)</sup>، و﴿سَنُقْرِيكَ فَلَا تَنْسَى﴾<sup>(٢)</sup>، وجاء عن العرب: سف أفعال، وسو أفعال، وسى أفعال، وهى أغربهن، حكاها صاحب المحكم. واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى: سوف، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة. وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل»<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد ما ذهب إليه بقوله : «وأيضاً فقد أجمعنا على أن: سف وسو وسى عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضاً فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود، ويكون هذا التصرف فى سوف شبيهاً بما فعل بايمن الله فى القسم حين قيل: ايمُ الله، وام الله، ومُنُ الله، ومُ الله، وقريباً من قولهم فى حاشى: حاش: وحشا: وفى: أفى: أفه وإف»<sup>(٤)</sup>. وهذا الذى اختاره ابن مالك هو مذهب نحاة الكوفة<sup>(٥)</sup>.

وأما المذهب الأول فهو للبصريين الذين استدلوا لمذهبهم هذا بما ذكره ابن مالك فى نصه السابق بأن السين من سوف كالنون الخفيفة من النون الثقيلة، كذلك السين ليست جزءاً من سوف، وهو ما رده عليهم حين قال: «وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها، لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقة ساكن، نحو: أن تصل (قُومَن) باليوم، فإنك تقول: قومَ اليوم، فتحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه. فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة على أنها أصل برأسها.

وبدليل آخر أيضاً، وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفاً، كقول

(١) سورة الضحى : آية ٥ .

(٢) سورة الأعلى : آية ٦ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٥ .

(٤) السابق ١ / ٢٦ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٦، شرح ابن يعيش على المفصل ٨ / ١٤٨، ووصف المباني ص ٣٨٧، وجواهر الأدب لعلاء الدين الإربل ص ٥٢، والجنى الدانى ص ٥٩، ومغنى اللبيب ١ / ١٢٢ .

القارئ في ﴿لَسْفَعْنَ﴾<sup>(١)</sup>، لسنفعا، ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف<sup>(٢)</sup>.

وقد فند الإربلي اعتراض ابن مالك على البصريين فقال :

«وفيه نظر؛ لأن (سف) فرع (سوف) ثم قد فرع (السين) عليها. فقد توالى إعلان، وحصل الإجحاف أيضاً - ولما رأينا أنه قد فرع على (سوف) مثل: (سو) و(سى) و(سف) ولم نجد لها مانع من التفريع حكمتنا بأنها مفرعة عليها. وأما كونه تصرفاً لا يليق بالحروف فمنقوض بفروعها الثلاثة الأخرى [المفرعة] عليها بإجماع»<sup>(٣)</sup>.

ويذكر ابن مالك تعليلاً آخر لمن يرى أن السين أصل بنفسها، ثم يضعف هذا التعليل فيقول:

«وقال بعضهم: لو كانت السين فرع كسف وسو لكانت أقل استعمالاً منها؛ لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد.

قلت : وهذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال، كنعيم وبئس، فإنهما فرعاً نعيم وبئس، وهما أكثر استعمالاً، وأمثال ذلك كثيرة. وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرعاً أولى»<sup>(٤)</sup>.

وكما ذكر ابن مالك خلاف النحاة في أصل السين، وهل هي فرع عن سوف، أو أصل بنفسها، ذكر خلافهم حول مدة تمحيض السين وسوف الفعل المضارع للاستقبال، وهل هذه المدة تختلف في حالة السين عن سوف أم لا ؟ .

فقد ذكر ابن مالك قول بعض النحاة أن «لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء، وليس كذلك، بل هي بسوف أطول، فكانت كل واحد منهما أصلاً برأسها»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة العلق : آية ١٥ .

(٢) شرح التسهيل: ٢٥/ ١، ٢٦ .

(٣) جواهر الأدب ص ٥٥ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٦ .

(٥) السابق، الصفحة نفسها .



وأجاب ابن مالك عن هذا بقوله: «وهذه دعوى مردودة بالقياس والسمع؛ فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق الماضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون التعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجرى المتقابلان على سن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>«<sup>(٥)</sup>.

واعترض الإربلي على قول ابن مالك بالقياس والسمع بقوله:

«قال والدي - رحمه الله - وفيه نظر، لأن ماضي الماضي - هو بوضعه - لا يفتقر إلى قرينة، بخلاف الاستقبال في المضارع، فإنه موضوع بالاشتراك بينه وبين الحال؛ ولذلك افتقر إلى قرينة تخلصه للاستقبال، فلو تساوى الحرفان فيه لوقع أحدهما زائداً؛ للاستغناء عنه بالآخر، ولصار لأحد المتقابلين - وهو الماضي - مزية على المقابل الآخر - وهو المستقبل - إذ الماضي له حرف يُقربه من الحال، وليس للمستقبل مثله، فإذا جعلت «السين» لتقريب المستقبل من الحال، تصير مقابلة لـ «قد» وتكون «سوف» دالة على الاستقبال، مُغنية عما يرادفها، فيحصل التماثل، ويفقد التفاضل.

وأما ما ذكره حجة بالسمع فقد ذكر عدة آيات، قد نُفس زمانها، تارة بـ «السين» وأخرى بـ «سوف» وادعى المساواة بينهما؛ وذلك ضعيف؛ أما أولاً: فلمنع المساواة بينهما. وأما ثانياً: فلجواز حمل كل واحدة منهما على أختها في الدلالة على معناها. وأما ثالثاً: فلأنه قد يورد الشخص لفظاً موضوعاً لبعد الزمان مكان ما وضع لقربه؛ لشدة تعلق خاطره بحصوله، فيتخيل أنه واقع، وبالعكس، وقد وجد ذلك في كثير من الأبواب، كما يُعبر بلفظ الماضي على أمر المستقبل؛ لشدة تعلق الخاطر بوقوعه، وجزم الذهن بحصوله،

(١) سورة النساء: الآية ١٤٦.

(٢) سورة النساء: الآية ١٧٥.

(٣) سورة النبأ: الآية ٤.

(٤) سورة التكاثر: الآية ٣.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٧.

كقوله تعالى : ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك العكس، كما تقرر في غير هذا العلم، في الالتفاتات»<sup>(٢)</sup>.

ورده أيضاً السيوطي بقوله: «قلت : وهو ممنوع ، فإن الماضي أيضاً فرقوا فيه ، وقالوا : إن قد تقربه من الحال»<sup>(٣)</sup>.

والقائلون بأن مدة التسويف بسوف أطول هم البصريون<sup>(٤)</sup>، وابن مالك فيما ذهب إليه تبع للكوفيين<sup>(٥)</sup>.

### المسألة السادسة : معنى المضارع المنفى بلم ولما :

اتفق النحاة على أن الفعل المضارع بعد نفيه بلم ولما يدل على الماضي، وهناك من يرى أنها حروف تقلب الماضي إلى مضارع لفظاً لا معنى ، وهذا ما أورده ابن مالك فقال : «المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف ، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه ، أو لم يزل مضارعاً فتغير معناه دون لفظه. ففي ذلك خلاف ، والأول قول ضعيف لا نظير له ، والثاني هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد لو وربما وإذ، كقول الله تعالى : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>(٦)</sup> ... وكقوله تعالى : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

ومن النص السابق يتجلى لنا رأى ابن مالك في هذه المسألة، وهو أن المضارع بعد نفيه بلم ولما تغير معناه دون لفظه وهو القول الثاني.

أما القول الأول : وهو أن الفعل ماض وتغير لفظه دون معناه فهو مذهب المبرد، ويظهر ذلك واضحاً في صريح قوله : «ومنها (لم) وهى نفى للفعل الماضى، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا للمعرب. وذلك قولك: قد فعل، فتقول مكذباً: لم يفعل، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى»<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة النحل : الآية ١ .

(٢) حواهر الأدب ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) الهمع : ٤ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٦٤٧ ، شرح ابن يعيش على المفصل ٨ / ١٤٨ ، مغنى اللبيب ١ / ١٢٢ ، الهمع : ٤ / ٣٧٥ .

(٥) الإنصاف ٢ / ٦٤٧ .

(٦) سورة النحل : آية ٦١ .

(٧) سورة الأحزاب : آية ٣٧ .

(٨) شرح التسهيل : ١ / ٢٧ .

(٩) المقتضب للمبرد : ١ / ١٨٥ .

فهو يصرح فى هذا النص أن (لم) لنفى الفعل الماضى، ويعلل وجود الفعل المضارع بعدها حينما قال: «ووقعها على المستقبل»، بأنها عاملة الجزم، والجزم لا يكون إلا فى الفعل المضارع، وكان الأصل - عنده - فى الفعل بعد (لم)، الفعل الماضى، وتغير إلى المضارع؛ لأن (لم) لا تدخل إلا على فعل تعمل فيه، وهذا الفعل هو الفعل المضارع فقط، فلزم تغييره لهذا السبب، فى حين أن بعض العلماء<sup>(١)</sup>، نسب إليه انصراف معنى المضارع إلى الماضى عنده، ولعل الذى دعا هؤلاء العلماء لذلك هو ما مثل به فى قوله: «قد فعل فتقول مكذبا: لم يفعل، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى» .

وهذا الذى مثل به أيضاً يؤكد أن الفعل عنده فى الأصل ماض وليس مضارعاً، فالمنفى عنده بعد لم فى الأصل فعل ماض، ولعل هذا ما حمل بعض النحاة<sup>(٢)</sup> أن ينسبوا هذا القول إلى سيبويه أيضاً الذى قال عند حديثه فى باب نفى الفعل: «إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لما يفعل»<sup>(٣)</sup>، فأصل الفعل المنفى بلم ولما عنده فعل ماضى.

والقول الثانى الذى صححه ابن مالك واختاره هو ما عليه ابن السراج<sup>(٤)</sup>، والفارسى<sup>(٥)</sup>، والمرادى<sup>(٦)</sup>، الجرجانى<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، والرضى<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(١١)</sup>، والسيوطى<sup>(١٢)</sup>، والأشمونى<sup>(١٣)</sup>، وهو ما أرجحه أيضاً؛ لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد لو كما ذكر ابن مالك، والقول الثانى لا نظير له<sup>(١٤)</sup>، ولأن قلب المعنى أظهر وأكثر فى كلامهم<sup>(١٥)</sup>.

- 
- (١) انظر: ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ٧، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ٢ / ٢٤٧ .  
(٢) انظر: الجنى الدانى للمرادى ص ٢٦٧، والتصريح بمضمون للشيخ خالد ٢ / ٢٤٧، أما أبو حيان فقد ذكر أنه نسب له القول بأن (لم ولما) تصرفان لفظ الماضى إلى المبهم دون معناه. انظر: الارتشاف ٣ / ٧ .  
(٣) الكتاب: انظر ٣ / ١١٧ وابن عصفور تابع لسيبويه . انظر: شرح الجمل ٢ / ١٨٧، والمقرب ٢٩٧ / .  
(٤) الأصول فى النحو: ٢ / ١٥٧ .  
(٥) الإيضاح بشرح المقتصد ٢ / ١٠٩١، ١٠٩٢ .  
(٦) الجنى الدانى ص ٢٦٨ .  
(٧) المقتصد: ٢ / ١٠٩٢ .  
(٨) شرح المفصل: ٧ / ٤٠ .  
(٩) شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ .  
(١٠) معنى اللبيب ١ / ٢١٨ .  
(١١) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٧ .  
(١٢) الهمع ٤ / ٣١١، ٣١٤ .  
(١٣) منهج السالك ٤ / ٥ .  
(١٤) الجنى الدانى ص ٢٦٨ .  
(١٥) شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ .

الفصل الثاني  
في  
المعرب والمبني

# الفصل الثاني

## في

### المعرب والمبني

يتناول هذا الفصل المسائل الخلافية في الإعراب والبناء، والمعربات والمبنيات من الأسماء والأفعال، وفيه اثنتا عشرة مسألة:

- المسألة الأولى: الإعراب في اصطلاح النحاة .
- المسألة الثانية: إعراب الأسماء الستة .
- المسألة الثالثة: النون في الأفعال الخمسة .
- المسألة الرابعة: تعريف المثني عند النحاة .
- المسألة الخامسة: إعراب كلا وكتنا .
- المسألة السادسة: علامة الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم .
- المسألة السابعة: جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث جمعا مذكرا سالما .
- المسألة الثامنة: همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث .
- المسألة التاسعة: جمع الاسم المقصور .
- المسألة العاشرة: تثنية المقصور والممدود إذا كثرت حروفهما .
- المسألة الحادية عشرة: حركة عين المجموع بالألف والتاء .
- المسألة الثانية عشرة: علة تسكين آخر الفعل الماضي المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة «التاء والنون ونا».

#### المسألة الأولى : الإعراب في اصطلاح النحاة :

عرض ابن مالك لتعريف الإعراب عند النحاة واختلافهم في ذلك، فأورد أنهم اختلفوا إلى رأيين:

الرأى الأول: وهو - كما يقول ابن مالك - رأى المحققين من النحاة «عبارة عن المفعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المفعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضرب زيدٌ غلام عمرو . وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نولك أن تفعل، ولعمرك. وكنصب

سبحان الله ورويدك . وكجر الكُلاع وعِرَيْط من ذى الكلاع وأمّ عريط»<sup>(١)</sup> .  
ويرجح ابن مالك هذا الرأى عن الرأى الآخر، وهو مفهوم قوله: «وبهذا الإعراب يعلم  
فساد قول من جعل الإعراب تغيراً»<sup>(٢)</sup> .  
ووافق بعض النحاة ابن مالك فى هذا التعريف وإن اختلفت تعبيراتهم فى هذا، فيجعله  
الشلوبيني حكماً حيث قال: «الإعراب: حكم فى آخر الكلمة يوجهه العامل»<sup>(٣)</sup> .  
وهذا ابن هشام يقول: «الإعراب أثر ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم  
المتمكن والفعل المضارع»<sup>(٤)</sup> .  
أما الأشموني فيعبر عنه بأنه لفظي، ويذكر تعريف ابن مالك ثم يجعله الأقرب إلى  
الصواب<sup>(٥)</sup> .

كما أن هناك بعض النحاة نسب إليهم هذا الرأى فى حين أن أقوالهم تدل على  
خلاف ذلك ، فنجد أبا حيان<sup>(٦)</sup>، ينسب القول لأبى على أن الإعراب عنده لفظي، والحق  
أنه عنده معنوي حيث قال: «الإعراب هو أن يختلف آخر الكلم لاختلاف العامل»<sup>(٧)</sup> . وهو  
ما يؤكده شرح الشيخ عبد القاهر حيث قال: «فإن الإعراب فى الحقيقة معنى لا لفظ ؛  
ولهذا قال: الإعراب: أن يختلف أواخر الكلم ...»<sup>(٨)</sup> .

ونسبه أيضاً أبو حيان<sup>(٩)</sup>، ومعه السيوطي<sup>(١٠)</sup>، إلى ابن الحاجب، وبتتبع رأيه فى هذا نجد  
يقول: «المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل»<sup>(١١)</sup>، ثم يقول: «وحكمه أن يختلف  
آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً»<sup>(١٢)</sup>، وقوله: «الإعراب ما اختلف آخره به ...  
ليدل على المعانى المعتورة عليه»<sup>(١٣)</sup>؛ مما يؤكد عدم صحة ما نسب إليه .

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣ .

(٢) السابق ١/ ٣٣ .

(٣) الشلوبيني ، التوطئة ، ص ١١٦ .

(٤) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب ص ٣٣ .

(٥) انظر : منهج السالك وحاشية الصبان على منهج السالك ، ط فيصل عيسى البايى الحلبي ص ٤٧ - ٤٩ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ١/ ٤١٣ .

(٧) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٩٧ .

(٨) السابق : ١/ ٩٨ .

(٩) ارتشاف الضرب ١/ ٤١٣ .

(١٠) همع الهوامع ، ١/ ٤٠ .

(١١) الكافية فى النحو بشرح الرضى ١/ ١٦ .

(١٢) السابق ١/ ١٧ .

(١٣) السابق ١/ ١٨ .

وعودة إلى نص ابن مالك نجد أنه قد نسب هذا الرأى إلى المحققين في حين نجد السيوطى<sup>(١)</sup> يجعله رأى الجمهور، ومما سبق يتبين أنه ليس رأى الجمهور، بل هو رأى بعض النحاة .

أما **الرأى الثانى** والذى أعلن ابن مالك فساده - كما ذكرت فى البداية - وهو جعل الإعراب تغييراً، فقد وجدت أنه رأى أكثر النحاة، وأنه ظاهر كلام سيبويه؛ حيث قال: «وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجازٍ لأُفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل - وليس شيئاً منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»<sup>(٢)</sup> .

وإلى هذا ذهب كل من ابن السراج<sup>(٣)</sup>، والفارسى<sup>(٤)</sup>، وابن جنى<sup>(٥)</sup>، وعبد القاهر<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(١١)</sup> .

ونجد ابن مالك يذكر أدلة الرأى الثانى ويرد عليها فيقول : «وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييراً، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أن ما لازم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغيرٌ، وعلى الوجه الذى لازمه تغير . والثانى: أن الإعراب تجدد فى حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذى كان قبل التركيب»<sup>(١٢)</sup>، ثم يجيب عن هذا بقوله: «والجواب عن الأول أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائماً به، ألا ترى أن رجلاً صالحاً للبناء إذا ركب مع لا، وخمسة عشر صالحاً للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له فى الحال . والجواب عن الثانى أن المبنى على حركة

(١) همع الهوامع ١ / ٤٠ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣ .

(٣) الأصول فى النحو ١ / ٤٥ .

(٤) الإيضاح بشرح المقتصد ١ / ٩٧ .

(٥) اللمع فى العربية ص ٤٨ .

(٦) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٩٨ .

(٧) الفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٤٩ .

(٨) أسرار العربية ص ١٨ .

(٩) شرح المفصل ١ / ٤٩ - ٥٠ .

(١٠) الكافية بشرح الرضى ١ / ١٦ - ١٧ .

(١١) شرح المقرّب ١ / ٨٠ .

(١٢) شرح التسهيل ١ / ٣٣ .

مسبوق بأصالة السكون فهو متغير أيضاً، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب؛ لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدر قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير صح عنه بأنه المفعول آخرًا من حركة وغيرها على الوجه المذكور»<sup>(١)</sup>.

ثم يجيب عن قول البعض بأن لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابًا لم تُضف إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه بقوله: «وهذا قول صادر عمن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضًا أو نوعًا، والثاني كلاً أو جنسًا، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح؛ فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا»<sup>(٢)</sup>.

«فالإعراب في الاصطلاح كما ترى له تعريفان:

أحدهما: لفظي، وهو تعريف ابن مالك الذي اختاره ونسبه إلى المحققين .

والثاني: معنوي، وهو الظاهر من تعريف سيبويه، واختاره كثيرون، ورجح الأشموني تعريف ابن مالك، حيث قال: «والمذهب الأول - يريد مذهب ابن مالك - أقرب إلى الصواب؛ لأن المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابًا؛ لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك»<sup>(٣)</sup>.

وأقول بما قاله أستاذنا الدكتور عبد النعيم: «أقول: إن قول سيبويه: ما دخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا يزول عنه، تعريف جيد، وما اعترض به الأشموني لا يرد عليه، فالتغيير الأول أحدثه عامل وهو الابتداء، أما إذا كان المراد ذكر اللفظ على سبيل التعديد، فلا ريب في أنه غير معرب؛ لأن الإعراب إنما يحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، أما الأسماء المعددة تعديداً فلا إعراب فيها؛ لعدم موجب الإعراب»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٤ .

(٢) السابق: ١/ ٣٤، وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ١٥٨-١٦٢، وجمع الهوامع ١/ ٤١-٤٢.

(٣) دراسات نحوية في إعراب الفعل للأستاذ الدكتور عبد النعيم على محمد ص ٧ .

(٤) السابق ص ٧، ٨ .



## المسألة الثانية: إعراب الأسماء الستة :

اختلف النحاة حول إعراب الأسماء الستة وتعددت آراؤهم، ونرى ابن مالك ينقل لنا بعض هذه الآراء فيقول: «وفى إعراب هذه الأسماء خلاف: فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب، ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً.

ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منوياً في حروف المد، وما قبلها حركات إتياع مدلول به على الإعراب المنوى، وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النياحة عن الحركات»<sup>(١)</sup> .

ومعنى هذا أن ابن مالك يذكر خمسة آراء في إعراب الأسماء الستة:

**الرأى الأول:** هو عدم اختلاف إعرابها بعد الإضافة عن قبلها، ووجدت حروف المد فيها نتيجة عن إشباع الحركات، وأن الحركات قبلها هي الإعراب .

وهذا الرأى نسبه ابن الأنبارى<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>، والرضي<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، إلى المازني، ونسبه أيضاً السيوطي إلى الزجاج<sup>(٦)</sup> .

ويضعف ابن مالك هذا الرأى بقوله: «والأول أيضاً ضعيف؛ لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا في الضرورة أو الندرة»<sup>(٧)</sup>، وهو في هذا يوافق كلاً من ابن الأنبارى<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، اللذين ضعفاه أيضاً، وزاد ابن يعيش في علة تضعيفه أنه «يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد، وهو فوك وذو مال، وذلك معدوم»، وقد وافقهم

(١) شرح التسهيل ١ / ٤٣ .

(٢) الإنصاف، المسألة الثانية ١ / ١٧ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٥٢ .

(٤) شرح الكافية ١ / ٢٧ .

(٥) الهمع ١ / ١٢٥ .

(٦) قد بحثت عن هذا القول للزجاج في مظانه فلم أستطع العثور عليه .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٤٣ .

(٨) الإنصاف المسألة الثانية .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ .

الرضى فيما ذهبوا إليه<sup>(١)</sup> .

**الرأى الثانى :** وهو جعل إعرابها بالحركات والحروف معاً، وهو منسوب إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وجعله ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> ظاهر مذهب سيويه.

وهذا الرأى ضعفه ابن مالك أيضاً؛ لأن فيه «التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية»، ولأن فيه أيضاً «نسبة دلالة واحدة إلى شيئين»<sup>(٤)</sup> .

وقد تفرد ابن مالك فى الذهاب إلى ضعف هذا الرأى بما ذهب إليه من أن فيه التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية، أما تضعيفه له بأن فيه نسبة دلالة واحدة إلى شيئين، فيفهم منه أنه يوافق فيه ما ذهب إليه البصريون فى ردهم على الكوفيين الذى ذكره ابن الأنبارى عندما قال: «فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر»<sup>(٥)</sup>، والذى يذكر أن البصريين يعضدون صحة ما ذهبوا إليه بأنه «له نظير فى كلام العرب؛ فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا<sup>(٦)</sup> إليه لا نظير له فى كلامهم؛ فإنه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان»<sup>(٧)</sup> .

وقد ضعف ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> هذا الرأى أيضاً لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

ويعلق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على استدلال البصريين بأن له نظير فى كلام العرب بأن العرب تقول فى امرئ وابنه : «جاء امرؤ» بضم كلا من الرء والهمزة، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا﴾<sup>(٩)</sup>، ويقال : «رأيت امرأ» بفتح كلا من الرء والهمزة ، ومنه قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأً سَوَاءً﴾<sup>(١٠)</sup> ... ويقال : «مررت بامرئ» بكسر كل من الرء والهمزة. ومنه قول الله عز وجل ذكره ﴿لِكُلِّ امْرِيٍّ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾<sup>(١١)</sup> . وكذلك يصنعون مع «ابنم»<sup>(١٢)</sup> .

ومن البصريين الذين يضعفون مذهب الكوفيين ابن يعيش<sup>(١٣)</sup>، والرضى<sup>(١٤)</sup>.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٧ .  
(٢) انظر : الإنصاف لابن الأنبارى ١ / ١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢٧ ، وقصر السيوطى نسبه على الكسائى والفراء فى الهمع ١ / ١٢٥ ، وقد بحثت عن هذا الرأى فى معانى القرآن للفراء فلم أستطع العثور عليه .

(٣) الكافية بشرح الرضى ١ / ٢٧ .  
(٤) شرح التسهيل ١ / ٤٣ .  
(٥) الإنصاف ، المسألة الثانية ١ / ٢٠ .  
(٦) المقصود بالذين ذهبوا هنا هم الكوفيون .  
(٧) الإنصاف لابن الأنبارى ١ / ٢٠ .  
(٨) الكافية بشرح الرضى ١ / ٢٧ .  
(٩) سورة النساء : آية ١٧٦ .  
(١٠) سورة مريم : آية ٢٨ .  
(١١) سورة عبس : آية ٣٧ .  
(١٢) الانتصاف من الإنصاف بحاشية الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ١٩ ، ٢٠ .  
(١٣) شرح المفصل ١ / ٥٢ .  
(١٤) شرح الكافية للرضى ١ / ٢٧ .

**الرأى الثالث:** وهو أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال، وهو منسوب<sup>(١)</sup> إلى على بن عيسى الربعى<sup>(٢)</sup> .

وابن مالك يجعل هذا القول أضعف الأقوال، ويظهر هذا جلياً فى قوله: «فهذه خمسة أقوال أضعفها الثالث، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه : أحدهما : النقل فى غير وقف إلى متحرك. والثانى : جعل حرف الإعراب غير آخر . والثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية»<sup>(٣)</sup>.

فترى ابن مالك يعلل لضعف هذا القول بأنه يخالف النظائر فى أوجه ثلاثة : أحدهما: النقل فى غير وقف إلى متحرك وهو فى هذا يوافق ابن يعيش الذى قال عن هذا الوجه: «ولا ينفك من ضعف أيضاً؛ لأن نقل الحركة إنما يكون إلى حرف ساكن»<sup>(٤)</sup>، ووافقهما الرضى<sup>(٥)</sup>، وقد تفرد ابن مالك بالوجهين<sup>(٦)</sup> الأخيرين فى تضعيف هذا الرأى .

**الرأى الرابع:** وهو تقدير الإعراب فى حروف المد، وما قبلها من حركات اتباع مدلول بها على الإعراب المنوى، وهذا الرأى نسبه ابن مالك<sup>(٧)</sup> إلى سيبويه<sup>(٨)</sup>، وأبى على<sup>(٩)</sup>، ونسبه أيضاً ابن يعيش إلى سيبويه ولكن جعل حروف المد عنده حروف إعراب، فقال: «وقد اختلفوا فى هذه الحروف، فذهب سيبويه، إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر كما يقدر فى الأسماء المقصورة، وإنما قلبت فى النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها، ولا يلزم مثل ذلك فى الأسماء المقصورة؛ لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا، فلم يلزم فى غيرها مما كان فى معناها»<sup>(١٠)</sup> .

ويقوى ابن مالك مذهب سيبويه، ويصححه، فقال: «وفى امرئ وابنم أيضاً لغتان:

(١) انظر : الإنصاف لابن الانبارى ١ / ١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢٧ ، والهمع للسيوطى ١ / ١٢٥ .

(٢) هو على بن عيسى بن الفرّج بن صالح الرّبّعى ، أخذ عن السيرافى وهاجر إلى شيراز فأخذ عن أبى على الفارسى، ولازمه عشرين سنة، ومات سنة ٤٢٠ هـ، عن نيف وتسعين سنة . معجم الأدباء لياقوت الحموي ٤ / ٧٨ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٤٣ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٥٢ .

(٥) شرح الكافية ١ / ٢٧ .

(٦) ذكر السيوطى الوجه الأول والثانى فقط، انظر : الهمع ١ / ١٢٥ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٤٨ .

(٨) لقد بحث عن هذا الرأى فى الكتاب فلم أستطع العثور عليه .

(٩) لقد بحث عن هذا الرأى للفارسى فى مظانه فلم أستطع العثور عليه .

(١٠) شرح المفصل ١ / ٥٢ .

إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقاً . والثانية اتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين، ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على، وهو مذهب قوى من جهه القياس؛ لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدره، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظر فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير إليه ، واقتصر القول عليه<sup>(١)</sup>. ثم يقول استثناءً لرده على مذهب الكوفيين السابق: «وهذا الرد أيضاً وارد على ادعاء أن الإعراب فى الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات، أو الحركات دون الحروف؛ لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه . وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه»<sup>(٢)</sup>.

**الرأى الخامس:** وهو جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهو مذهب الرضى<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup>، والصبان<sup>(٥)</sup>، كما جعله كل من السيوطى<sup>(٦)</sup> والأشمونى<sup>(٧)</sup>، مذهب قطرب<sup>(٨)</sup> والزيادى<sup>(٩)</sup>، والزجاجى من البصريين وهشام<sup>(١٠)</sup> من الكوفيين.

هذه خمسة أقوال فى إعراب الأسماء الستة، بلغت عند بعضهم اثنا عشر رأياً بما فيها هذه الآراء التى أوردها ابن مالك، فهناك آراء سبعة نوردها إتماماً للفائدة، وحتى تبين القضية من جميع وجوهها، ومن ثم نعرض الآراء المتبقية فى المسألة كالاتى:

**الرأى الأول والثانى:** قولان منسوبان إلى أبى الحسن الأخفش<sup>(١١)</sup>، القول الأول نسبه

(١) شرح التسهيل ٤٨ / ١ .

(٢) السابق ٤٩ / ١ ، وقد تبع الشلوبينى مذهب سيبويه فى التوطئة ص ١٢٢ ، وانظر : شرح ابن عقيل ٤٤ / ١ .

(٣) شرح الكافية ٢٨ / ١ .

(٤) انظر : قطر الندى ص ٢٦، وشذور الذهب ص ٤٠ .

(٥) حاشية الصبان على منهج السالك ٧٤ / ١ .

(٦) الهمع ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٧) منهج السالك بحاشية الصبان ٧٤ / ١ .

(٨) هو محمد بن المستنير : أبو على المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر، له من المصنفات : المثلث ، النوادر ، الصفات، الأصوات وغير ذلك، مات سنة ٢٢٦ هـ . انظر : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٩) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبية أبو إسحاق الزيادى، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وكان شاعراً، مات سنة ٢٤٩ هـ . انظر: معجم الأدباء لياقوت ١ / ١٥٨ .

(١٠) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوى الكوفى ، أحد أعيان أصحاب الكسائى، توفى سنة ٢٠٩ هـ . معجم الأدباء لياقوت ١ / ٢٩٢ .

(١١) لقد بحثت عن هذا الرأى للأخفش فى كتابه معانى القرآن فلم أستطع العثور عليه.

إليه ابن الأنباري<sup>(١)</sup> وابن يعيش<sup>(٢)</sup> وزعم أنه يوافق فيه سيبويه، ونسبه إليه أيضاً الرضى<sup>(٣)</sup> والسيوطي<sup>(٤)</sup>، وهو أن الحروف (الألف والواو والياء) ليست حروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالألف والياء والواو فى التنثية والجمع.

أما القول الثانى: فنسبه إليه ابن الأنبارى وجعله فيه موافقاً للبصريين، وهذا القول هو «أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب»<sup>(٥)</sup>.

فأما القول الأول فمردود عند بعض النحاة؛ لأنه «يتعذر ما قال فى فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له»<sup>(٦)</sup>.

**الرأى الثالث:** وهو منسوب<sup>(٧)</sup> إلى الجرمى، وهو: أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب، وهو ضعيف عند بعض النحاة<sup>(٨)</sup> أيضاً؛ لأنه يلزم أن تكون فى حال الرفع غير معربة، بمعنى أنه لا يكون فى الرفع إعراب ظاهر؛ لأن الواو لام الكلمة فى الأصل، ولم تنقلب عن غيرها. وقد زاد السيوطى ثلاثة آراء أخرى، وهى:

**الأول:** أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة فى الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وهناك، معربة بالحروف، وعزاه إلى السهيلي .

**الثانى:** عكسه .

**الثالث:** أنها معربة فى الرفع بالنقل، وفى النصب بالبدل، وفى الجر بالنقل والبدل معاً، فالأصل: فى جاء أخوك: جاء أخوك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء<sup>(٩)</sup>.

وفى نهاية المطاف لاحظنا أن ابن مالك يقوى مذهب سيبويه من جهة القياس، وفى الوقت نفسه نراه يعلق على الرأى الخامس الذى ذكره بأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، معللاً لهذا بقوله: «لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى

---

(١) الإنصاف، المسألة الثانية .

(٢) شرح المفصل ١ / ٥٢ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٧ .

(٤) الهمع للسيوطى ١ / ١٢٦ .

(٥) الإنصاف ، المسألة الثانية ١ / ١٧ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٢٧ .

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٧ .

(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٧، وهمع الهوامع للسيوطى ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٩) انظر : الهمع ١ / ١٢٦ .

جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابها بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن من استبعاد، ولم يجد عن المعتاد»<sup>(١)</sup>.

والذى أميل إليه هو رأى الخامس لما ذكره ابن مالك من تعليل له .

### المسألة الثالثة : النون فى الأفعال الخمسة :

#### حقيقة النون فى الأفعال الخمسة:

عرض ابن مالك للأفعال الخمسة، وحددها، وحدد علامة الإعراب فيها، وهى ثبوت النون رفعاً، وحذفها نصباً وجزماً، حيث يقول: «فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية، وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة»<sup>(٢)</sup> . ورأى أن النون علامة إعرابية ظاهرة استغنى بها عن تقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة<sup>(٣)</sup>، وعلل هذا بكون الفعل غير أصل فى الإعراب «فإن أصله البناء، فلم يُستغنَ فيه متصلاً بهذه الحروف بتقدير الإعراب؛ لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث»<sup>(٤)</sup>، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة، وبسقوطها مقام الفتحة والمسكون؛ حملاً للنصب على الجزم فى الفعل؛ لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم»<sup>(٥)</sup>.

ثم أورد قولاً للأخفش يرى فيه «أن النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف»<sup>(٦)</sup>، وقد فند هذا القول وردة؛ «لأن الإعراب محتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك»<sup>(٧)</sup>.

وإذا استعرضنا المسألة فى كتب النحاة وجدنا أقوالهم تتردد بين القول بأن النون فى الأفعال الخمسة هى علامة الإعراب، وهى علامة ظاهرة، وبين القول بتقدير علامة الإعراب

(١) شرح التسهيل ٤٣ / ١ .

(٢) شرح التسهيل ٥٠ / ١ .

(٣) المقصود بها الضمائر الثلاثة، وهى : ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة .

(٤) حيث إن الفعل المضارع إذا اتصل بنون النسوة بنى على السكون .

(٥) شرح التسهيل ٥٠ / ١، ٥١ .

(٦) السابق ٥١ / ١ .

(٧) السابق ، الصفحة نفسها .

والقول الأول - الذى اختاره ابن مالك - هو ما ذهب إليه سيبويه، الذى يقول : «واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف إعراب؛ لأنك لم تكن (يَفْعَل) فتضم إليه (يفعل) آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونة<sup>(١)</sup>، ولا يلزمها الحركة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب<sup>(٣)</sup>، والثانية كالتنوين<sup>(٤)</sup>، فكما كانت حالها فى الواحد غير حال الاسم وفى التثنية لم تكن بمنزلة، فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية<sup>(٥)</sup> علامة للرفع ... فأثبتوها فى الرفع وحذفوها فى الجزم كما حذفوا الحركة فى الواحد، ووافق النصب الجزم فى الحذف ... .

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها فى الأسماء كما فعلت ذلك فى التثنية؛ لأنهما وقعتا فى التثنية والجمع ها هنا كما أنهما فى الأسماء كذلك، وهو قولك: هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا.

وكذلك إذا ألحقت التانيث فى المخاطبة، إلا أن الأولى ياء وتفتح النون؛ لأن الزيادة التى قبلها بمنزلة الزيادة فى الجمع، وهى تكون فى الأسماء فى الجر والنصب، وذلك قولك: أنت تفعلين ولم تفعلى ولن تفعلى<sup>(٦)</sup>.

ففى هذا النص الذى يقارن سيبويه بين الفعل والاسم عندما يسند الأول إلى ألف الاثنتين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وعندما يثنى الثانى أو يجمع - فى هذا النص يصرح بأن علامة الإعراب فى الأفعال المضارعة المسندة إلى الضمائر المذكورة هى النون، بإثباتها رفعاً، وحذفها نصباً وجزماً. وبهذا يكون ابن مالك تابعاً لسيبويه .

وكثيرون من النحاة - غير ابن مالك - يرون رأى سيبويه كالمبرد وابن السراج والزجاجى والفارسى وأبى البركات الأنبارى وابن يعيش وابن هشام<sup>(٧)</sup> . وقد أورد السيوطى هذا

(١) أى لا يلحق البناء (يفعل) التنوين مثل الاسم المتمكن من الاسمىة .

(٢) حيث إن الاسم المفرد العرب تلزمه الحركة الإعرابية دائماً ، ولا يعزبه السكون إلا فى حالة الوقف .

(٣) الألف فى المنى .

(٤) فى الاسم المفرد المتمكن من الاسمىة.

(٥) يعبر سيبويه عن الأفعال المضارعة المسندة إلى ألف الاثنتين بتثنية الأفعال .

(٦) الكتاب ١ / ١٩ ، ٢٠ .

(٧) انظر : المقتضب ٤ / ٨٢ ، ٨٣ ، والأصول فى النحو ١ / ٤٨ ، ٤٩ ، والجمل فى النحو ص ٣ ، والمسائل العسكرية ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ وأسرار العربية ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٧ / ٨ ، شذور الذهب ص ٦١ .

القول وعدة أقوال أخرى، منها القول الذى نسبه ابن مالك للأخفش ونسبه السيوطى - أيضاً - للسهيلي، ومنها : أن «الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنه فى المثنى والجمع السالم كذلك» ومنها أيضاً: أنها «معربة، ولا حرف إعراب فيه» ونسبه للفارسي<sup>(١)</sup> وهى نسبة مردودة بما جاء فى المسائل العسكرية من قول الفارسي: «فالزائد هو النون اللاحقة لفعل المخاطب المؤنث بعد الياء التى هى علامة الضمير وفى الاثنين والجمع المذكر، وذلك قولك: أنت تضربين، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون، فهذه النون فى دلالتها على الرفع وكونها علامة له بمنزلة الضمة ... ومن ثم حذفت حيث تحذف الضمة ... وتحذفها أيضاً فى الجزم وتضم النصب إلى الجزم»<sup>(٢)</sup> .

وكل هذه الأقوال ردها العلماء ما عدا رأي سيوييه والجمهور، فمثلاً ابن الأنبارى يفند كل الأقوال السابقة ما عدا رأى الجمهور، فيقول: «فإن قيل: فلم كانت الأمثلة الخمسة نحو: يفعلان وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين - فى حالة الرفع بثبوت النون، وفى حالة النصب والجزم بحذفها؟ قيل: لأن هذه الأمثلة لما وجب أن تكون معربة لم يمكن أن تجعل اللام حرف الإعراب؛ وذلك لأنه من الإعراب الجزم، فلو أنها حرف إعراب لوجب أن يسكن فى حالة الجزم، فكان يودى إلى أن يحذف ضمير الفاعل، وذلك لا يجوز، ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمير حرف الإعراب؛ لأنه فى الحقيقة ليس بجزم<sup>(٣)</sup> الفعل، وإنما هو قائم بنفسه فى موضع رفع؛ لأنه فاعل، فلا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، فزادوا النون؛ لأنها تشبه حروف المد واللين، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع، والحذف علامة النصب والجزم، وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع، والحذف علامة للجزم والنصب، ولم يكن بعكس ذلك؛ لأن الثبوت أول، والحذف طارٍ عليه، كما أن الرفع أول، والجزم والنصب طارئان عليه، فأعطوا الأول الأول، والطارئ الطارئ، والنصب فيهما محمول على الجزم»<sup>(٤)</sup> .

ومع أن رأى الأخفش ومن تبعه فيه دقة التحليل؛ حيث راعى فيه أن العلامة الإعرابية تقع آخر الكلمة، ولكن الضمائر اقتضت لها حركات تناسبها لما اتصلت بالكلمة، كما فى قولنا: نفسى وحظى - عندما أسندت الكلمة إلى ياء المتكلم، فلازم آخر الكلمة الكسرة - مع كل هذا فرأى الجمهور أحبباً إلى الشرح المستفيض الذى سلف؛ ووضوحه وعدم

(١) همع الهوامع / ١، ١٧٥، ١٧٦ .

(٢) المسائل العسكرية لأبى على الفارسي ص ٢٦٧، ٢٦٨ .

(٣) أظن أن صحتها : بجزء .

(٤) أسرار العربية ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ . وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨ .



احتياجه إلى التأول، والأصل «أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج» .

### اجتماع النون في الأفعال الخمسة مع نون الوقاية:

أورد ابن مالك لاجتماع النون في الأفعال الخمسة مع نون الوقاية ثلاثة أوجه:

«أحدها: الفك نحو ﴿أَتَعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾<sup>(١)</sup> . والثاني الإدغام نحو ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ وهي قراءة هشام عن ابن عامر<sup>(٢)</sup>، والثالث: الحذف نحو ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، قرأ بها نافع<sup>(٤)</sup>، وقرأ غيره ﴿تُشَاقُّونَ﴾<sup>(٥)</sup> .

ثم ذكر خلافاً للنحاة حول المحذوف في الوجه الثالث، إلى قولين: القول الأول: قول أكثر المتأخرين - كما قال ابن مالك - وهو «أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع»<sup>(٦)</sup> .

القول الثاني : عزاه ابن مالك لسيبويه والأخفش وصححه - وهو أن المحذوفة هي نون الرفع، والباقية هي نون الوقاية<sup>(٧)</sup> .

وواضح أن الخلاف يتركز في الوجه الثالث، حول المحذوف، ما هو؟ أهو نون الرفع؟ أم نون الوقاية؟ فهما قولان كما ذكر ابن مالك .

**فالقول الأول** الذي أجاز حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون الرفع في الأفعال الخمسة هو مفهوم كلام الأخفش<sup>(٨)</sup>، وذهب إليه: المبرد<sup>(٩)</sup>، وابن جنى<sup>(١٠)</sup>، ومكي<sup>(١١)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(١٢)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٣)</sup>، والمالقي<sup>(١٤)</sup>، وغيرهم، وعللوا لذلك بأن نون

- (١) سورة الأحقاف : الآية ١٧ .
- (٢) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٤٠ ، ونص قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ الحسن وابن عامر في رواية هشام .
- (٣) سورة النحل : آية ٢٧ .
- (٤) الكشاف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٣٠ / ٢ .
- (٥) شرح التسهيل ١ / ٥١ ، ٥٢ .
- (٦) السابق ١ / ٥٢ .
- (٧) انظر : السابق ، الصفحة نفسها .
- (٨) معاني القرآن ١ / ٤٤٣ ، وانظر : الدر المصون ٥ / ١٦ ، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر العجيلي ٢ / ٥٤ .
- (٩) المقتضب ١ / ٣٨٥ ، ٣٨٧ .
- (١٠) المنصف ٢ / ٣٣٧ .
- (١١) إعراب مشكل القرآن ١ / ٢٥٨ .
- (١٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥١٣ .
- (١٣) الآمال النحوية ٤ / ٢٦ ، ٢٧ .
- (١٤) رصف المباني للمالقي ص ٣٦٢ .

الوقاية التي يحصل بها الثقل، والأولى (نون الرفع) دالة على الإعراب، فبقاؤها أولى<sup>(١)</sup>، وقيل: حذفها جاز لأمرين: «أحدهما: أن نون الإعراب دلالتها معنوية، والوقاية لفظية، وإذا دار الأمر بين المعنوي واللفظي، فالمعنوي بقاءه هو الوجه، واللفظي أولى بالحذف. والآخر: أن الوقاية هي التي جاء بها الثقل؛ وذلك أن النطق بنون الإعراب حاصل أولاً قبل النطق بها، فلم تأت الكراهة إلا من الثانية؛ ولذلك قال الشيخ الشاطبي - رحمه الله - : في هذا بعينه، والحذف لم يك أولاً»<sup>(٢)</sup>.

وأما القول الثاني فقال به سيبويه<sup>(٣)</sup>، وتابعه: ابن مالك - كما سبق - وابن هشام<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، وعللوا حذف نون الرفع بأن ذلك معهود فيها دون ملاقاته مثل، فتحذف نون الرفع ضرورة في الشعر، كما في قول الشاعر:

فإن يك قومٌ سرَّهم ما صنعتمُ سيحتلبوها لاقحاً غير باهل<sup>(٦)</sup>

فإذا حذف نون الرفع دون ملاقاته (مثل) رفعاً، فلأن تحذف مع ملاقاته (مثل) استثقلاً بطريق الأولى والأخرى، وأيضاً فإن النون نائبة عن الضمة، والضمة قد عهد حذفها في فصيح الكلام، كقراءة أبي عمرو «ينصروكم»، و«يشعروكم» و«يأمرؤكم» وبابه بسكون آخر الفعل... وإذا ثبت حذف الأصل، فليثبت حذف الفرع، لئلا يلزم تفضيل فرع على أصله، وأيضاً فإن ادعاء حذف آخر وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك، وبيانه أنه إذا دخل جازم أو ناصب على أحد هذه الأمثلة، فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تحذف هذه النون؛ لأنها نون رفع، وهي تسقط للناصب والجازم، بخلاف ادعاء حذف نون الرفع فإنه لا يحوج إلى ذلك<sup>(٧)</sup>.

والرأي عندي ما ارتآه جمهور النحاة (سيبويه ومن تبعه)؛ لما استدلوا به؛ ولأننا لو حذفنا نون الوقاية، فلماذا أتينا بها أصلاً؟، «ولأن بقاءها (أى بقاء نون الرفع) يعرضها للكسر في نحو: تضرينني»<sup>(٨)</sup>.

(١) الفتوحات الإلهية للجمل ٥٤ / ٢ .

(٢) الآمال النحوية ، لابن حاجب ٢٦ - ٢٧ .

(٣) الكتاب ٥١٩ / ٣ .

(٤) مغني اللبيب ٢٥ / ٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ٤٢ / ١ .

(٦) لم أهد إلى قائله ، والبيت من بحر الطويل ، وهو في الدار المصون ١٦ / ٥ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٨٥ ، وشرح التسهيل ٥٣ / ١ .

واللاقح من الإبل : التي قبلت اللقاح ، والباهل : الناقة التي لا صرار عليها ولا حطام ولا سمة ؛ وأبهل الناقة: تركها وأهملها . والشاهد : سيحتلبوها ؛ حيث حذف نون الرفع وحقها الثبوت .

(٧) انظر : الدر المصون ، للسميني الحلبي ١٦ / ٥ .

(٨) النون وأحوالها في لغة العرب ، د . صبحي عبد الحميد محمد ص ٢٢١ .

## المسألة الرابعة : تعريف المثني عند النحاة :

عندما عرض ابن مالك لحد التثنية ذكر أن النحاة قد اتفقوا على تثنية المفردين المتفقين في اللفظ في الغالب، وأن هناك خلافاً حول تثنية المفردين مختلفي المعنى، فقال: «ولما كان من المثني ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين في الشمس والقمر، نبهت على ذلك بقولي: (متفقين في اللفظ غالباً) وبقولي في المعنى على رأي) على خلاف في المختلفي المعنى، كعين ناظرة وعين نابغة»<sup>(١)</sup>.

يتبين لنا من النص أن الخلاف في تثنية المفردين متفقى اللفظ مختلفي المعنى، وقد ذكر ابن مالك أن «أكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه»<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر في كتب النحو وجدت أكثر النحاة حذوا المثني بأنه «ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ . فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما؛ إذ لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التثنية آخرًا، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد»<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن الأنباري أن «التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار، والذي يدل على أن الأصل هو العطف، أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار»<sup>(٤)</sup>.

ويدلل ابن يعيش على أن الأصل في التثنية هو العطف أنه عند الضرورة نعاود الأصل، وأنا لا نأتى بها في الأسماء المختلفة اللفظ»<sup>(٥)</sup>.

ولو تأملنا كتب النحاة لوجدناها تدور في فلك التعريفات السابقة حيث إن حد المثني - عند جلهم - أنه اسم دال على اثنين في آخره ألف أو ياء أو نون مزيدتان<sup>(٦)</sup>، وكان اختصاراً للمتعاطفين<sup>(٧)</sup>، «بزيادة في آخره، صالح للتجريد»<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ٥٩ .

(٢) السابق ١ / ٥٩ .

(٣) الإيضاح للزجاجي ص ١٢١ .

(٤) أسرار العربية ص ٤٧ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٣٣ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٤ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٧) انظر : شذور الذهب ص ٤٤ .

(٨) شرح ابن عقيل ١ / ٥٦ ، وانظر : التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ٦٦ ، والجمع للسيوطي ١ / ١٣٣ ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٧٥ .

والمفهوم من تعريف النحاة للمثنى أن التثنية تكون في المفردين المتفقى اللفظ والمعنى، أما ما اتفقا لفظاً واختلفا معنى فلا وجه له عندهم، وبعبارة أخرى: لم ينصوا عليه، ولا أثر له في كتبهم. ومن ثم فلا وجه لتجويز ابن مالك لتثنية هذا النوع، وخاصة أنني عثرت على رأى له في كتابه (شرح الكافية الشافية) يخالف فيه ما ذهب إليه هنا في شرح التسهيل، حيث يقول: «المثنى: ما دُلَّ على اثنين بزيادةٍ، صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنًى ك (رجلين)»<sup>(١)</sup>.

ثم كيف يصح تثنية شيئين مختلفين، كل منها يدل دلالة خاصة مخالفة تماماً لدلالة الآخر، وهذا مما يرفضه عقل، فلو حصلت تثنيتهما، كيف أفرق بين دلالة (معنى) كل منهما على حدة، فإذا قلت: المغرب (الصلاة المعلومة) والمغرب (البلد المعروف) فلو تثنيتهما قلت: المغربان، كيف أفصل بين الدالتين، دلالة المغرب (الصلاة) ودلالة المغرب (البلد).

ومن ثم يتحرر أن المثنى هو ما كان مفرداه متفقين لفظاً ومعنى، أما ما اختلفا معنى واتفقا لفظاً فلا يصح تثنيتهما، وأما ما اختلفا لفظاً كالشمس والقمر، فقد جعله ابن مالك وغيره ملحق بالمثنى.

#### المسألة الخامسة: إعراب كلا وكتنا :

اختلف النحاة في إعراب (كلا وكتنا)، فذهب البصريون على أنهما يعربان بالحركات المقدرة إذا أضيفا إلى اسم ظاهر، ويعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى مضمرة، على حين ذهب الكوفيون إلى إعرابهما إعراب المثنى دوماً، أى إعرابهما بالحروف، سواء أضيفا إلى ظاهر أو مضمرة<sup>(٢)</sup>.

واستند البصريون فيما ذهبوا إليه إلى أن (كلا وكتنا) مفردان لفظاً، ومثنيان معنًى<sup>(٣)</sup>، واستند الكوفيون فيما ذهبوا إليه إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنًى<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٥ .

(٢) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢ / ٤٣٩ ، المسائل الخلافية في النحو للعكبري ص ١١٥ . ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٢٥٧ ، وشذور الذهب ص ٥٣ .

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦١٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، وانظر في إعرابهما في المذهب البصري، الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٥١ ، والآمالى لابن الشجرى ١ / ٢٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٤ ، والكافية بشرح الرضى ١ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ١ / ٦٨ ، والجمع للسيوطي ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، ومنهج السالك للأشموني ١ / ٧٨ .

(٤) انظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٩ ، والمسائل الخلافية في النحو ص ١١٥ ، ١١٦ .

وقد حرر ابن مالك هذين المذهبين:

**فالمذهب الأول** يقول عنه: «وأما كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى، قال الله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾<sup>(١)</sup>، ولو اعتبر المعنى لقال «آتتا» وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله: (٢)

**كلاهما حين جدّ الجرى بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى**

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل، فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافاً إلى ظاهر، ليتخلص من اجتماع إعرابى تثنية في شيئين كشيء واحد، وجعل الآخر مضافاً إلى مضمرة؛ لأن المحذور فيه مأمون» (٣).

**والمذهب الثانى**: يقول عنه: «وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضاً فيقولون: جاء كلاً أخويك، ومررت بكلى أخويك، ورأيت كلى أخويك، وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل إن (كلا) معرب بحركة مقدرة بزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما. وأيضاً فإن تغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بتغير عامل، فتباينا، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر» (٤).

وبالاطلاع فى كتاب معانى القرآن للفراء وجدت صحة ما نسبته ابن مالك وغيره (٥) إليه فيما نقله عنه حيث قال: «وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف فى كلاً الرجلين فى الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بنى كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلى الرجلين، ومررت بكلى الرجلين. وهى قبيحة قليلة، مَضَوْا عَلَى الْقِيَّاس» (٦).

(١) سورة الكهف: آية: ٣٣ .

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ٣٤ ، وفى العينى بحاشية الصبان ١ / ٧٨ ، وانظر: همع الهوامع ١ / ٣٧ ، ومنهج السالك للأشمونى ١ / ٧٨ ، ومعنى أقلعا: كفا عنه ، وكلاهما: يعنى الفرسين ، ورابى : يقال : ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فرع . والشاهد فى موضعين : الأول أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخير؛ حيث قال : قد أقلعا . الثانى: انه اعتبر لفظ كلا ووجد الخير؛ حيث قال: رابى .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٦٧ .

(٤) السابق: ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

(٥) معانى القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٦) أبو حيان فى ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٧ .

وبهذا يتضح لنا مذهب الفراء، وهو تقييحه للغة كنانة وجعلها قليلة . وعلى الرغم من أن ابن مالك بصرى النزعة فإنه لم يرفض هذا المذهب، بل نفهم من قوله تصحيحه له واختياره .

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدت مفهوم كلامه أن الياء فى النصب والجر ليست علامة إعراب، بل هى منقلبة عن الألف فى كلا وكتنا تشبيهاً لها بعلى وإلى، فقال: «وسألت الخليل عمن قال: رأيت كِلاً أخوَيْكَ، ومررتُ بكِلاً أخوَيْكَ ثم قال: مررتُ بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عَلَيْكَ وَلَدَيْكَ فى الجر والنصب؛ لأنَّهُما ظرفان يُستعملان فى الكلام مجرورين ومنصوبين، فجُعِلَ كلا بمنزلةهما حين صار فى موضع الجر والنصب . وإنما شبَّهوا كِلاً فى الإضافة بَعلى لكثرتهما فى كلامهم، ولأنَّهُما لا يخلوان من الإضافة . وقد يشبَّه بالشيء وإن كان ليس مثله فى جميع الأشياء»<sup>(١)</sup> .

وهو ما فسره لنا ابن يعيش بقوله: «وَألف كلا لام وليست زائدة؛ لثلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين، وليس ذلك فى كلامهم أصلاً، وذهب بعضهم إلى أنها منقلبة عن ياء؛ وذلك لأنه رآها قد أميلت، قال سيبويه: لو سميت بكلا وثبتت لقلب الألف ياء؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة، والأمثل أن تكون منقلبة عن واو؛ لأنها قد أبدلت تاء فى كتنا وإبدال التاء من الواو، وأضعف إبدالها من الياء، والعمل إنما هو على الأكثر، وإنما أميلت لكسرة الكاف، ولأنها تنقلب ياء، وذلك إذا أضيفت إلى مضمرة فى حال النصب والجر، نحو: ضربت الرجلين كليهما، ومررت بهما كليهما، وإنما قلبوها فى هذه الحال تشبيهاً بعليك وإليك ولديك، ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم، وهى ملازمة للإضافة، كما أن تلك كذلك، وليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفرداً ومضافاً، فحرت مجرى الأدوات، نحو: على وإلى، والظروف غير المتمكنة، نحو: لدى، فقلبوا ألفها لذلك ياء، كما قلبوا الألف فى عليك وإليك ولديك، ولم يقلبوها فى الرفع ياء، فيقولوا: قام الرجلان كليهما لأنها بعدت برفعها عن شبه عليك وإليك ولديك؛ إذ كن لا حظ لهن فى الرفع، فهذه الألف وإن فهم من اختلافها الإعراب فليس الاختلاف فى الحقيقة لأجل الإعراب بل لما ذكرت لك»<sup>(٢)</sup> .

ويفهم من النصين أن سيبويه يذهب إلى إعراب (كلا وكتنا) بالحركات المقدره وليس بالحروف، سواء أضيفتا إلى ظاهر أو مضمرة .

(١) الكتاب : ٤١٢ / ٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٤ - ٥٥ .

وذكر السيوطي أن (كلا وكتلتا) تلزمان الألف مطلقاً مع الإضافة إلى الظاهر والمضمر على السواء فيكون إعرابها بالحركات المقدرة<sup>(١)</sup> .

وبهذا تتحرر المسألة في أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن (كلا وكتلتا) يعربان بالحركات المقدرة إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر، ويعربان بالحروف إذا أضيفتا إلى مضمر، وهو ما قاله البصريون .

المذهب الثاني: وهو إعراب (كلا وكتلتا) بالحروف، سواء أضيفتا إلى ظاهر أو مضمر، وهو ما ذهب إليه الكوفيون .

والمذهب الثالث: هو إعراب (كلا وكتلتا) بالحركات المقدرة، سواء أضيفتا إلى ظاهر أو مضمر، وتقلب الألف ياء في حالتى النصب والجر للإمالة ، وهو ما ذهب إليه سيبويه .

والمذهب الرابع: وهو أن (كلا وكتلتا) تلزمان الألف دوماً وتعربان بالحركات المقدرة، سواء أضيفتا إلى ظاهر أو مضمر، وهو ما ذكره السيوطي .

ويتزحج لدى ما ذهب إليه سيبويه؛ لقوة حجته، ولأن الألف فى (كلا وكتلتا) ليست للثنية «والذى يدل على أن الألف فىهما ليست للثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فىهما، ولو كانت للثنية لانقلبت فى حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر؛ لأن الأصل هو المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: رأيت كلاً الرجلين، ومررت بكلاً الرجلين، وكذلك تقول فى المؤنث: رأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين . ولو كانت للثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصور، وليست للثنية ... والذى يدل على صحة ذلك أن القلب فى (كلا وكتلتا) إنما يختص بحالة النصب والجر دون حالة الرفع؛ لأن لَدَيْكَ) إنما تستعمل فى حالة النصب والجر، ولا تستعمل فى حالة الرفع، فلهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجر دون حالة الرفع»<sup>(٣)</sup> .

### المسألة السادسة : علامة الإعراب فى المثنى وجمع المذكر السالم :

يناقش ابن مالك الخلاف الواقع بين النحاة فى علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم؛ فيورد عدة أقوال:

(١) انظر: الهمع ١ / ١٣٦ .

(٢) سورة الإسراء: آية ٢٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٤٤٨ - ٤٥٠ .

**القول الأول:** عبر عنه بقوله: «زعم قوم أن رفع المثني والمجموع على حدّه بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أو جب الانقلاب ياء كان إعراباً بجدوثة عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرّمى واختيار ابن عصفور»<sup>(١)</sup>، وقد نسبه إلى الجرّمى أيضاً المبرد وغير واحد من النحاة<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار ابن عصفور<sup>(٣)</sup> كما ذكر ابن مالك .

وهذا الرأى مردود عند ابن مالك من عدة وجوه:

«أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة إعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء وهى به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهى به لائقة لمجانسة الضمة، وهى أصل الألف فى المثنى فأبدلت ألفاً، كما قيل فى: يُوَجَل يا جَل، وفى يُوَتَعَد ياتَعَد . فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع .

الثانى من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر؛ إذ ليس فى المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له العلامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك .

الثالث: أن الرفع أقوى وجوه الإعراب ، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه يجعل علامته عدمية مناف لذلك، فوجب اطراحه .

الرابع: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو: عندى اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو: نعم الزيدان أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وكما تقدر ضمة (حيث) مرفوعاً بعد تسمية امرأة به، غير ضمة قبل التسمية به، وضمة يضربون غير ضمة يضرب، وفتحة يا هندَ بنة عاصم غير فتحة يا هنداً، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمس، وكما تقدر ضمة فلك فى الجمع غير ضمته فى الأفراد، وياء (بخاتى) مسمى به غير يائه منسوباً إليه؛ ولهذا صرف فى النسب . وأمثال ذلك كثيرة»<sup>(٤)</sup> .

(١) شرح التسهيل : ٧٤ / ١ .

(٢) انظ : المقتضب ١٥١ / ٢ ، وأسرار العربية ص ٥٢ ، وشرح الكافية ٣٠ / ١ ، وارتشاف الضرب ٢٦٤ / ١ .

(٣) شرح الجمل الكبير . ت الدكتور صاحب أبو جناح ١٢٣ / ١ ، فقد ذكر أن «الصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب» .

(٤) شرح التسهيل ٧٤ / ١ .



وأوجه الرد التي ساقها ابن مالك تنطوي على جانب كبير من الصحة، فغير معقول أن يكون المعرب بغير علامة إعراب، إذن أين أثر العامل؟ ومن غير المعقول أيضاً أن يكون عدم وجود العلامة علامة .

**القول الثاني:** وهو كون إعراب المثني والمجموع مقدرًا في حالات الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر<sup>(١)</sup> .

وهذا القول منسوب إلى سيبويه، نسبه أبو حيان فقال: «وذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرّة في الألف والواو والياء»<sup>(٢)</sup>، وزعم الرضى أن الذى نسبه إليه بعض أصحابه<sup>(٣)</sup> .

وهذا المنسوب إلى سيبويه مخالف لما ذكره فى الكتاب من أن حروف المد واللين هي حروف الإعراب غير متحركة ولا منونة . قال سيبويه: «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون»<sup>(٤)</sup> ، بل إن قوله بأن النون فى المثني والمجموع «عوض لما منع من الحركة والتنوين»<sup>(٥)</sup> يهدم القول بتقدير الحركات على حد قول الفارسي، وينفى هذه النسبة إلى سيبويه . قال الرضى : «وقال أبو على : لا إعراب مقدر عند سيبويه على الحروف؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين»<sup>(٦)</sup>، وكأن الفارسي يمنع اجتماع المعوض وتقدير المعوض عنه، وهذا حق .

وهذا القول - تقدير الإعراب فى المثني والمجموع - رده ابن مالك؛ لأنه «لازمه ظهور الفتحة فى نحو: رأيت بنيك؛ لأن يائه كياء جواريك، مع ما فى جواريك من زيادة الثقل . ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم، وهو تقدير الضمة والكسرة»<sup>(٧)</sup> .

والذى قاله ابن مالك هنا حق؛ لأنه ما الداعى للتقدير ما دام يحدث تغيير للمثني والمجموع باختلاف العوامل الداخلة عليها .

«وأما القول الثالث: وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل

(١) انظر: شرح التسهيل ١ / ٧٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٢٦٤ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١ / ٣٠ .

(٤) الكتاب: ١ / ١٧ ، وقد اعتنق مذهب سيبويه الزجاجى فى الإيضاح ص ١٣١ ، وابن جنى فى اللمع ص ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، وابن الأنبارى فى أسرار العربية ص ٥٢ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤ / ١٤٠ ، والشلوبينى فى التوظيفة ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، وغيرهم .

(٥) الكتاب ١ / ١٨ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٣٠ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٧٤ ، ٧٥ .

طرواً التشنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، فهو قول الأخفش والمبرد<sup>(١)</sup>.  
ومفهوم كلام الأخفش يصحح ما نسبه إليه ابن مالك من أحد الوجوه لا كل الوجوه،  
فالأخفش يقول: «وجعلت الياء للنصب والجر، نحو: العالمين والمتقين، فنصبها وجرها  
سواء، كما جعلت نصب الاثنين وجرها سواء، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع وفتح ما قبل  
ياء الاثنين ليفرق ما بين الاثنين والجميع، وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع، وجعل  
رفع الاثنين بالألف»<sup>(٢)</sup>؛ حيث لم يقل الأخفش بأن الإعراب مقدر في الحرف (الألف  
والواو والياء)، ومع ذلك يمكن القول بأن وجه التطابق بين الأخفش وابن مالك يُعد عمدة  
القول (أى القول الثالث الذى نحن بصدده) وهو أن حروف اللين دلائل على الإعراب، وقد  
اختار المبرد مذهب الأخفش، وزعم أنه «لا يجوز غيره... وذلك أنه يزعم<sup>(٣)</sup> أن الألف إن  
كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب غيرها؛ كما كان فى الدال من زيد،  
ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا  
يكون إعراباً إلا فى حرف»<sup>(٤)</sup>؛ بذلك يصحح المبرد ما نسبه إليه ابن مالك.

وممن نسبه إلى الأخفش والمبرد، ابن الأنبارى وأبطله؛ «لأنه لا يخلو إما أن تدل على  
الإعراب فى الكلمة وغيرها، فإن كانت تدل على الإعراب فى الكلمة فلا بد من تقديره  
فيها... وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فليس بصحيح؛ لأنه يؤدى إلى أن  
يكون التشنية والجمع مبنيين»<sup>(٥)</sup>، ونسبه إليهما الرضى وزاد المازنى<sup>(٦)</sup>.

وقد رد ابن مالك هذا القول من ثلاثة أوجه: «أحدها: أن الحروف المتجددة للتشنية  
والجمع مكملة للاسم، إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه  
وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف  
الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخرًا.

الثانى: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير  
بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفى ألف المقصورة.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف المذكورة

(١) شرح التسهيل ٧٥ / ١ .

(٢) معانى القرآن ١ / ١٦٢ .

(٣) أي أبو الحسن الأخفش .

(٤) المقتضب ٢ / ١٥٢ .

(٥) أسرار العربية ص ٥١ ، ٥٢ .

(٦) انظر: شرح الكافية ١ / ٣٠ .

محصلة لذلك فلا عدول عنها»<sup>(١)</sup> .

وهذا القول - بالرغم من إبطال ابن مالك له - فإن له وجهًا؛ إذ ما الذى يمنع أن تكون هذه الحروف (الألف والواو والياء) علامات ودلائل على الإعراب، ولعل الذى دعا ابن مالك إلى رده وإبطاله القول بتقدير الإعراب قبل حروف اللين والمد، وهذا ما لم يقل به الأخفش ومن تبعه، ولأن التبادل بين حروف المد يحدث عند دخول الكلمة المثناة أو المجموعة فى تركيب، أما دلالة حرف المد أو اللين على التثنية أو الجمع فيمكن أن تقتصر على الألف ليدلنا على أن الكلمة مثنى، وعلى الواو ليدلنا على أن الكلمة جمع .

القول الرابع: وهو الذى صححه ابن مالك واختاره؛ حيث قال: «وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب»<sup>(٢)</sup>، وبهذا قال الكوفيون، فقد نسبه صاحب الإنصاف إليهم وإلى قطرب<sup>(٣)</sup>، ونسبه العكبرى<sup>(٤)</sup> إلى الفراء وقطرب .

وواضح أن ابن مالك يوافق الكوفيين فى هذه المسألة، وهذا القول رده الزجاجى وابن الأنبارى بردود تدل على بطلانه، فالزجاجى يقول: «سؤال على الكوفيين فى ذلك، يقال لهم: من أين لكم أن هذه الحروف هى الإعراب نفسه، وقد علمتم أن من المتفق عليه أن الواحد أول، وإعرابه هو الأصل الذى يقاس عليه، ويرد إليه الحكم على ما اختلف فيه؛ إذ كان أصلاً لما وقع فيه الاختلاف والمنازعة، وكان المختلف فيه فرعاً . ولا خلاف بيننا أن الواحد قبل الاثنين والجمع، وإعراب الواحد بحركات تعتقب فى آخر الحرف منه، كقولنا: هند زيد ومحمد، ورأيت زيداً ومحمدًا، ومررت بزيد ومحمد، والإعراب حركات تدل على معان تعتور الأسماء بعد حصولها بحروفها كلها وأبنيتها، فمن أين لكم أن الإعراب تغير فى التثنية والجمع، وصار بحروف هى كمال الاسم؟ وإن جاز أن تكون الألف فى التثنية والواو فى الجمع والياء فيهما الإعراب ليجوز أن تكون الراء من جعفر والميم من مسلم هى الإعراب نفسه؛ لأنها نهاية الاسم، كما أن الألف آخر الاسم الدال على اثنين، والواو آخر الاسم الموضوع للجماعة»<sup>(٥)</sup> .

ورده ابن الأنبارى بقوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إنها هى

(١) شرح التسهيل ١ / ٧٥ .

(٢) السابق ١ / ٧٥ .

(٣) انظر: الإنصاف: ١ / ٣٣، وقد نسب ابن الأنبارى هذا الرأى فى أسرار العربية إلى قطرب والفراء ص ٥٢ .

(٤) انظر: التبيين للعكبرى ص ٢٠٤ .

(٥) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣١ .

الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تَغْيِيرَ الحركات ... فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(١)</sup> على لغة بنى الحارث بن كعب، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس، ألا ترى أنك لو قلت: ضرب الزيدان العمران؛ لوقع الالتباس ...

والوجه الثانى: أن هذه الحروف إنما تغيرت فى التثنية والجمع؛ لأن لهما خاصية لا تكون فى غيرهما استحقا من أجلها التغير؛ وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات نحو: رَحِيٌّ، وَعَصَاءٌ، وَحُبْلِيٌّ، وَبُشْرَى، له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه، فنظير رَحِيٌّ، وَعَصَاءٌ: جَمَلٌ وَجَبَلٌ، ونظير حُبْلِيٌّ، وَبُشْرَى: حَمْرَاءٌ وَصَحْرَاءٌ، وأما التثنية وهذا الجمع الذى على حدهما، فلا نظير لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع، فعوضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تَغْيِيرَ هذه الحروف فيهما .

الوجه الثالث: أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة، فإنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر، وليس تغيرها إعراباً، ألا ترى أنك تقول فى المنفصلة: (أنا)، و(أنت) فى حال الرفع، و(إياى) و(إياك) فى حال النصب، وتقول فى المتصلة: (مررت بك) فتكون الكاف فى موضع جر وهى اسم مخاطب، و(ورأيتك) فتكون فى موضع نصب، وتقول: (قمت) و(وقعدت) فتكون التاء فى موضع رفع، فتتغير هذه الضمائر فى هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعراباً<sup>(٢)</sup> .

ولعل الذى دفع ابن مالك إلى اعتناق مذهب الكوفيين فى هذه المسألة هو تعريفه للإعراب<sup>(٣)</sup>؛ حيث يقول فى تعريفه الذى اختاره وصححه: «وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المفعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المفعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر»<sup>(٤)</sup>، فقد ركز نظره حول عبارة المفعول آخر الكلمة فجعل (الألف والواو والياء) فى المثنى والمجموع هى الإعراب، ونسى أن الإعراب كما - حدّه - ليس المفعول آخر الكلمة وحسب، بل هو المفعول آخر الكلمة ليبين المعنى الناتج للكلمة لما دخلت فى تركيب فتأثرت بالعوامل الداخلة عليها . فالإعراب لا بد أن يشمل هذه الأمور جميعاً، وهذا ما لا يمكن انطباقه على الألف والواو والياء) فى المجموع.

(١) سورة طه: الآية ٦٣ .

(٢) الإنصاف: ٣٦ / ١، ٣٧ .

(٣) سبق للباحثة أن درست مسألة حول «حد الإعراب» ورجحت فيها مذهب ابن مالك .

(٤) شرح التسهيل ٣٣ / ١ .

ومن ثم يترجح لدى أن حروف المد واللين (الألف والياء والواو) فى المثنى والجمع دلائل إعراب (أى علامات) وما عدا ذلك فأرى أنه فاسد، وكون هذه الحروف دلائل إعراب لا يمنع أن تكون دلائل على التثنية والجمع، ولعلى أستأنس بقول الرضى فى هذا المقام، يقول: «ولم لا يجوز - كما اخترنا - أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضاً، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً، إذ لا تنافى بينهما»<sup>(١)</sup>.

### المسألة السابعة : جمع الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث جمعاً مذكراً سالماً :

يعرض ابن مالك للشروط التى يجب توافرها فى الاسم كى يجمع جمعاً مذكراً سالماً، ومن هذه الشروط ما يتعلق بكون الاسم آخره تاء التأنيث أو خال منها، أو صفة قابلة لتاء التأنيث أو غير قابلة، شرطان يذكرهما ابن مالك، وتفصيلهما على النحو الآتى:

الشرط الأول: يرى ابن مالك أن المذكر الذى يجمع جمع مذكر سالماً هو «المسمى لا المذكر اللفظ؛ لأن تذكير اللفظ ليس شرطاً فى صحة هذا الجمع، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث؛ ولذلك لو سمي رجل بزيب أو سعادى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه: زينبون وسعدون وأسماءون . بخلاف المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع، علماً كان كطلحة، أو غير علم كهَمْزَة .

ولأجل الحاجة فى النوعين إلى الخلو من تاء التأنيث قدم على سائر الشروط، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليدخل فى ذلك أخت ومسلمات علمى رجلين، فإنه لا يجمع بهذا الجمع، كما لا يجمع نحو: طلحة وهَمْزَة .

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع بمغايرة ما فى عدة وثبة علمين؛ تنبيهاً على ما صار علماً من الثلاثى المعوض من لامه أو فائه هاء التأنيث، فإنه يجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كسية فيلزم جمعه بالألف والتاء . يقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عدين وثبين . ذكر ذلك ابن السراج فى الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه . وأجاز سيبويه أيضاً أن يقال فى ربت) مخففاً علماً: رُبُون وربات»<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح الكافية ١ / ٣٠ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٧٦ ، ٧٧ .

والشرط الثانى: «صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده كمسلم، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران فى لغة غير بنى أسد، وكصبور وقتيل . ويقوم مقام الوصفية التصغير، كقولك: غليم وغلِيمون؛ لأن التصغير وصف فى المعنى»<sup>(١)</sup>.

ويعقب على ذلك بقوله: «ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه، بل أجازوا أن يقال فى هبيرة: الهبيرون، وفى أحمر: أحمرون . وإلى ذلك الإشارة بقولنا : خلافا للكوفيين فى الأول والآخر، والبصريون لا يجيزون شيئاً من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وكلام ابن مالك يدل على أن البصريين - وهو معهم - هم الذين يشترطون هذين الشرطين، أما الكوفيون فلا يشترطون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه، أى معنى المذكور.

وقد وافق ابن كيسان<sup>(٣)</sup> من البغداديين الكوفيين فيما ذهبوا إليه، بل قوى مذهبهم من عدة وجوه نذكر منها: أن عين الكلمة فى طلحة تفتح تنبيهاً على أن الاسم مغير، منقول إلى المذكور كما غيروا فى أرضون، وأنهم جَوَّزُوا جمعه بالواو والنون؛ لأن التاء تسقط فى الطلحات، فجاز جمعه بالواو والنون كأرض وأرضون، وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملاً على أرضات فكذلك حركت العين من الطلحون حملاً على الطلحات؛ لأنهم يجمعون ما كان على (فَعْلَة) من الأسماء دون الصفات على (فعلات)<sup>(٤)</sup>.

والحق أن كثيراً من نخاة البصرة - وإمامهم سيويه - لا يقولون إلا بالشرط الأول، أما الشرط الثانى فلم يشترطوه، حيث يقول سيويه: «هذا باب جمع الاسم الذى آخره هاء التأنيث - زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعته قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل . ألا تراهم وصفوا المذكور بالمؤنث، وقالوا: رَجُلٌ رَبْعَةٌ وجمعوها بالتاء، فقالوا: رَبَعَاتٌ ولم يقولوا: رَبْعُونَ . وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا: طلحة الطلحين . فهذا يُجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء . فأما حُبْلَى فلو سميت بها رجلاً، أو حَمْرَاءُ أو خنفساء لم تجمعها بالتاء؛ وذلك لأن تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها . وذلك قول حُبْلِيَّات، وحُبَارِيَّات، وخنفساوات.

(١) شرح التسهيل ٧٩ / ١ .

(٢) السابق ٧٩ / ١ .

(٣) انظر: الإنصاف ٤٠ / ١ ، البحر المحيط ٣٦٦ / ١ .

(٤) انظر: الإنصاف ٤٠ / ١ ، ٤١ ، التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢١٩ - ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٠ .

فلما صارت تدخل فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أَرْضَات ودُرَيْهَمَات . فأنت لو سميت رجلاً بأَرْض لقلت: أَرْضُون، ولم تقل: أَرْضَات؛ لأنه ليس ها هنا حرفُ تَأْنِيث يُحذف، فغلب على حُبْلَى التذكير، حيث صارت الألفُ لا تُحذف، وصارت بمنزلة أَلْف حَبْنَطَى التي لا تجيء للتأنيث . ألا تراهم قالوا: زَكْرِيَّاوُونَ فيمن مدّ، وقالوا: زَكْرِيَّوْنَ فيمن قصر»<sup>(١)</sup>.

وهكذا نرى أن سيبويه يتفق قوله مع ما نسبه ابن مالك للبصريين في الشرط الأول، ويخالفه في الشرط الثاني الذي يميز فيه جمع الاسم الصفة التي لا تقبل زيادة تاء التأنيث جمع مذكر إذا سمى بها مذكر تشبيهاً لألف حمراء وحبلَى بألف حبنطى التي لا تجيء لتأنيث.

وتبع سيبويه : المرذ<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>، ويجيزه ابنُ يعيش إذا سمينا شيئاً بالصفة<sup>(٤)</sup>.

ولا يُعَدُّ ابنُ مالك في اشتراطه للشرطين المشار إليهما متفرداً عن البصريين جميعهم، بل هناك من نحاة البصرة من اشترط الشرطين جميعاً بل إن ابن مالك يعد تابعاً لهم وموافقاً، ومن هؤلاء النحاة: ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦)</sup>.

والذي أرجحه هو رأى البصريين؛ لأن السماع يعضده، فما سمعنا مثلاً طلحة يجمع على طلحون أو طلحين، وإنما سمعناه يجمع على طلحات، وما ورد عن العرب من جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث جمعاً مذكراً سالماً يُعَدُّ من الشواذ ولا يقاس عليه، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك حين قال: «فإن سمع منه شيء عدوه نادراً ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: علانون في جمع علانية، قالها الفراء، وهو الرجل المشهور .

ومثله في الندور قولهم: رجل رُبعة وربعون، في جمع ربعة، وهو المعتدل القامة. ومن النادر أيضاً قول الشاعر:

فَمَا وَجَدْتُ نَسَاءَ بَنِي نِزَارٍ      حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا<sup>(٧)</sup>

(١) الكتاب ٣ / ٣٩٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٨٦ ، ٢٥١ .

(٣) الأصول ٢ / ٤٢١ .

(٤) شرح المفصل ٥ / ٦١ .

(٥) الكافية بشرح الرضى ٢ / ١٨٠ .

(٦) شرح الجمل الكبير ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، المقرب ومعه مثل المقرب ص ٤٤٥ .

(٧) البيت من الوافر، وهو لحكيم الأعور بن عياش الكلبي، انظر: شرح المفصل ٥ / ٦٠، والشاهد هو جمع أسود وأحمر مع أنهما من الصفات جمع مذكر سالماً على الندرة .

وأسود وأحمر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث؛ لأن مؤنثها ليس بناء على  
مذكرها»(١).

### المسألة الثامنة : همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث :

ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة في همزة الممدود من صحراء أو ثلاثاء أو أربعاء  
وغيرها، وهذا الخلاف عل مذهبين:

**الأول:** مذهب البصريين، وهو أن الهمزة في الممدود منقلبة عن أصل هو ألف التأنيث.

**والثاني:** مذهب الكوفيين والأخفش، وهو أن الهمزة هي علامة التأنيث.

وقد أيد ابن مالك مذهب البصريين ، ودل على صحته بعدة وجوه:

«أحدهما أن كون الألف حرف تأنيث ثابت في غير هذه الأمثلة بإجماع، وكون الهمزة  
للتأنيث في غير هذه الأمثلة منتف بإجماع، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف  
زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة  
الإجماع المذكور، فيتعين الأخذ به .

الوجه الثاني: أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه، وتركه مفوت  
لذلك، فوجب اجتنابه، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه في التزام فتح ما قبلها وجواز  
إمالته، فألحقوا ألفه بهائه في مباشرة المفتوح تارة، وانفصالها بألف زائدة تارة، فسكرو نظير  
تمر، وصحراء نظير أرطاة، وتوصل بذلك أيضاً إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور  
حركة الإعراب، وهذه حكمة لم يدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف،  
فوجب اعتقاد صحته .

الوجه الثالث: أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية في استحقاق السلامة في  
التثنية والجمع والنسب، فكان يقال بدلاً من صحراويّين وصحرواّت وصحراوىّ: صحراءان  
وصحراءات وصحرائي، كما يقال : قثاءان وقثاءات وقثائي . بل كانت همزة صحراء أحق  
بالسلامة؛ لأن فيها ما في همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا، وتزيد عليها أنها دالة على  
معنى وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى، فثبت ما أردناه  
والحمد لله»(٢).

وباستعراض كتب النحو، تحققت من صحة ما نسبه ابن مالك إلى البصريين، فقد أجمع

(١) شرح التسهيل ١ / ٧٩ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٩٢، ٩٣ ، وانظر: الكافية الشافية ٢ / ٢٢٨ .



نحاة البصرة على أن الهمزة في الممدود مبدلة عن الألف التي هي علامة التأنيث في الأصل، فقد صرح بأن الهمزة منقلبة عن أصل الألف إمامهم سيبويه عندما قال: «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْرَاءَ، وَصَفْرَاءَ، وَخَضْرَاءَ، وَصَحْرَاءَ، وَطَرْفَاءَ، وَنُفْسَاءَ... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث. والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ، مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبدَل، وجرى عليها ما كان يجرى عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف»<sup>(١)</sup>.

وتبعه المبرد في المقتضب بقوله: «فأما الممدودة فإنه ياء، أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث فتُبدَلُ الثانيةُ همزة؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذف أو تحريك؛ لئلا يلتقى ساكنان، فالحذف لو وقع ها هنا لعاد الممدود مقصوراً، فحرك لما ذكرت لك»<sup>(٢)</sup>.

كما تبعه ابن جنى<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وابن برهان العكبري<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، والشلويني<sup>(٧)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>، والأشموني<sup>(١٣)</sup>، والصبان<sup>(١٤)</sup>.

أما المذهب الثاني مذهب الكوفيين والأحفش، فلم أعثر على نسبة ابن مالك هذا المذهب إليهم في كتبهم الخاصة، ولكن نسبه غير واحد إليهم<sup>(١٥)</sup>.

والراجح هو مذهب البصريين؛ لقوة الأدلة التي ساقها ابن مالك، وساقها غيره من النحاة<sup>(١٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣ / ٢١٣، ٢١٤.

(٢) المقتضب ٣ / ٨٤ وقد ذكر الدكتور عزيمة نصاً للمبرد في كتاب له باسم المذكر والوثق ص ١٣٥ يذكر فيه أن الهمزة التي في حمراء وأخواتها أبدلت من الألف التي في حبلَى وسكرى.

(٣) الخصائص ١ / ٢٠٠، ٢٠١.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٤٩.

(٥) شرح اللمع ٢ / ٧٠١.

(٦) شرح المفصل ٤ / ١٥٠، ٩١ / ٥.

(٧) التوطئة ص ١٥٧.

(٨) شرح الكافية ١ / ٣٧، ٢ / ١٧٤.

(٩) ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٩.

(١٠) التوضيح بمضمون التصريح ٢ / ٢٨٥، ٢ / ٢٩٥.

(١١) السابق ٢ / ٢٨٥، ٥ / ٩١.

(١٢) الهمع ٦ / ٦١، ١ / ١٤٨.

(١٣) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٩٤، ١١٢.

(١٤) حاشية الصبان ٤ / ٩٤.

(١٥) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١ / ٢٥٩، وشرح التصريح ٢ / ٢٩٥، والهمع ٦ / ٦١.

(١٦) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ١٥٠.

## المسألة التاسعة : جمع الاسم المقصور :

ذكر ابن مالك خلافاً بين البصريين والكوفيين فى جمع الاسم المقصور؛ فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم المقصور تحذف «ألفه فى جمع التذكير وتلى الواو والياء الفتحة، ويستوى فى ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى، وما ألفه زائدة كحُبلى اسم رجل، فيقال جاء الأعلون والحُبلون، ومررت بالأعلين والحبلين»<sup>(١)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى حذف الألف الزائدة، وضم ما قبلها مع الواو، وكسره مع الياء، فيقول ابن مالك: «وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحُبلون ومررت بالحبلين. فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها»<sup>(٢)</sup>.

وعند مطالعة كتب النحاة وجدت أن سيبويه - وهو إمام نحاة البصرة - يقول: «هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون فى الرفع، وبالنون والياء فى الجر والنصب - اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التى كانت قبل الألف على حالها، وإنما حذفَتْ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، ولم يجرّكوا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة، وإنما كرهوا كما كرهوا فى الإضافة إلى حصّى حصّى»<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى على القارئ أن سيبويه فى نصه يعبر عن المقصور بلفظ المنقوص.

وتابعه من البصريين جمهرة منهم: المبرد<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، وابن برهان العكبرى<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، والشلوينى<sup>(٨)</sup>، وابن عصفور<sup>(٩)</sup>، والرضى<sup>(١٠)</sup>، وأبو حيان<sup>(١١)</sup>، والسيوطى<sup>(١٢)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ٩٥ .

(٢) السابق ١ / ٩٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٩٠ .

(٤) المقتضب ١ / ٣٩٤ .

(٥) الأصول فى النحو ٢ / ٤١٨ .

(٦) شرح اللمع ٢ / ٧٠٦ .

(٧) الكافية بشرح الرضى ٢ / ١٧٩ .

(٨) التوطئة ص ١٥٨، ١٥٩ .

(٩) المقرب ص ٤٤٦ .

(١٠) شرح الكافية ٢ / ١٨٠ .

(١١) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٨، ٢٦٩ .

(١٢) همع الهوامع ١ / ١٥٤، ١٥٥ .

وقد علل المراد لهذا المذهب بعلتين:

«إحدهما: استئقال الضمة والكسرة فى الموضع الذى تنقلب الواو والياء فىه ألفين للفتحة قبلهما.

والثانية: أنه لا نظير له فىخرج عن حدّ الأسماء والأفعال. فإن كان فى موضع فتح ثبت؛ لأنّ الفتحة أخفُّ، ولأنّ له نظيراً فى الأسماء والأفعال»<sup>(١)</sup>.

ونبه أبو حيان وغيره على مذهب الكوفيين، فقد قال: «وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر<sup>(٢)</sup> ما قبل الياء مطلقاً فتقول: موسون وموسين»<sup>(٣)</sup>.

والراجح هو مذهب البصريين؛ لأننا لو ضمنا ما قبل واو الجماعة وكسرنا ما قبل الياء لاختلط المقصور بالمنقوص.

### المسألة العاشرة: تثنية المقصور والممدود إذا كثرت حروفها :

هناك خلاف فى تثنية المقصور والممدود إذا كثرت حروفهما، بينه ابن مالك بقوله: «والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب فى تثنية الخوزلى<sup>(٤)</sup> وخنفساء وباقلاء وعاشوراء: خوزلان وخنفسان وباقلان وعاشوران، وأنشد<sup>(٥)</sup>:

تَرَوِّحَ فى عُمِيَّةٍ وَأَعَانَهُ  
على الماء قوم بالهراوات هوج

بفتح هاء الهراوات وهو جمع هراوى، وهراوى جمع هراوة. وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هراوى منقلبة عن لام الكلمة. والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته»<sup>(٦)</sup>.

ففى النص مذهبان:

**المذهب الأول:** مذهب الكوفيين، الذين يقولون بحذف الألف فى الاسم المقصور،

(١) المقتضب: ١ / ٣٩٤، وانظر: شرح اللمع: ٢ / ٧٠٦ .

(٢) فى الأصل: لكسر.

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٢٦٨، ٢٦٩ وانظر التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٩٦، وجمع الهوامع ١ / ١٥٤، ١٥٥، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ١١٤ .

(٤) فى اللسان فى مادة «حزل» الحزل والتخزيل والانخزال مشية فيها تناقل وتراجع، وهو ما قال به ابن سيده، وزاد غيره وتفكك، وهى الخيزل والخيزلى والخوزلى.

(٥) البيت من الطويل، وقد ذكره الفراء فى معانى القرآن ٢ / ٨١ دون نسبة. ومعنى العمية: الضلالة والكبر. وهوج: جمع أهوج، ويراد به المتسرع العجل.

(٦) شرح التسهيل ١ / ٩٥، ٩٦ .

والألف والهمزة من الاسم الممدود، إذا كثرت حروفها .

قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية خوزلي، وقهقرى : خوزلان وقهقران، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في قاصعاء، وحائثاء : قاصعان، وحائثان»<sup>(١)</sup>.

والمذهب الثاني: مذهب البصريين الذين يقبلون ما سمع منه، ولا يقيسون عليه ولا يجوزون «حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود»<sup>(٢)</sup>. وهو الذي اختاره ابن مالك.

وقد أورد ابن الأنباري حجج كل فريق، فمن حجج الكوفيين التي أوردتها أنه «لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون عليهما ازدادا كثرة وطولاً؛ فاجتمع فيها ثقلان: ثقل أصلي، وثقل طارئ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم: اشهبأ اشهبأبأ، واحمأرأ احمأرأرأ، وأصله اشهبأبأ واحمأرأرأ، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن كينونة أصلها كينونة بالتشديد، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلباً للتخفيف؛ فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذلك ها هنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه»<sup>(٣)</sup>.

ومن حجج البصريين التي أوردتها أن التثنية «إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء، قلَّت حروفه أو كثرت. والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما لم تحذف فيما قلَّت حروفه، فقالوا في تثنية جمادى: «جماديين» من غير حذف، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

### شَهْرِي ربيعِ وجماديينِ

(١) الإنصاف ٢/ ٧٥٤، وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٢٥٩، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٤٩ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٧٥٤، وانظر: المقرب لابن عصفور ص ٤٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٥ وارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٢٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ٢/ ٢٩٥، ومنهج السالك للأشموني ٤/ ١١٢

(٣) الإنصاف ٢/ ٧٥٤، ٧٥٥ .

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة من فقفس، انظر خزنة الأدب ٧/ ٤٥٦، شرح المفصل ٤/ ١٤٢، والمقرب ص ٤٤١، وشرح الكافية ٢/ ١٧٣ .

وقال الآخر<sup>(١)</sup> :

جُمَادَيْنِ حُسُومًا .....

وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

جُمَادَيْنِ حَرَامٍ .....

ففتنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له<sup>(٣)</sup>.

وذكر جوابهم عن حجة الكوفيين بأن كثرة الحروف «لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً، فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف هنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه<sup>(٤)</sup>.

وقد اختار غير واحد من النحاة<sup>(٥)</sup> رأى البصريين؛ لأنه الجيد الجارى على القياس، كما أنه مسموع عن العرب، وهو الذى اختاره .

#### المسألة الحادية عشرة : حركة عين المجموع بالألف والتاء :

ذكر ابن مالك عند حديثه عن المجموع بالألف والتاء خلافاً بين النحاة حول حركة عين هذا المجموع إذا كان مفرداً ثلاثياً، وهذا الخلاف يمكن حصره فيما يأتي:

أولاً: إذا كانت فاء الاسم مكسورة ولامه واواً :

فإن جمهور النحاة جوزوا الفتح والإسكان، وامتناع الاتباع؛ لثقل الكسرة قبل الواو، فيقولون فى رِشْوَةٍ وَجِرْوَةٍ: رِشْوَاتٌ وَجِرْوَاتٌ، بتسكين عين الكلمة وفتحها.

وفى ذلك يقول سيبويه: «وبنات الياء والواو بهذه المنزلة. تقول: لِحْيَةٌ وَلِحْيٌ، وَفِرْيَةٌ وَفِرْيٌ، رِشْوَةٌ وَرِشْأٌ. ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تحيء الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء

(١) لم استطع العثور على قائله ولم أحده فى كتب أحد من النحاة.

(٢) لم استطع العثور على قائله كما لم أحده فى كتب النحاة.

(٣) الإنصاف ٢ / ٧٥٥ - ٧٥٧ .

(٤) السابق ٢ / ٧٥٧ ، ٧٥٨ .

(٥) انظر: المقرب ص ٤٤١، وشرح الكافية ٢ / ١٧٥، وارتشاف الضرب ١ / ٢٥٩، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٩٥، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٤ / ١١٢ .

هنا بعد كسرة، فتركوا هذا استثقلاً واجتزءوا ببناء الأكثر. ومن قال : كِسِرَاتُ قال :  
لِحَيَاتُ»<sup>(١)</sup>. وتبعه في هذا المبرد<sup>(٢)</sup>، والرضي<sup>(٣)</sup> .

والخلاف الذى أورده ابن مالك هنا هو أنه حكى عن يونس أنه يجيز فى جمع «جِرْوَة  
جِرْوَات بكسر الراء»<sup>(٤)</sup>. وقد علق على ذلك بأنه «في غاية من الشذوذ»<sup>(٥)</sup>.

وقد أشار ابن هشام والشيخ خالد الأزهرى إلى هذا الجمع وجعلاه أيضاً شاذاً، غير أنهما  
نبها على أنه إحدى اللغات.

يقول الشيخ خالد شارحاً لقول ابن هشام:

«(و) على إحدى اللغات (شد جروات بالكسر) فى الراء اتباعاً للجيم جمع جروة بكسر  
الجيم على إحدى اللغات الثلاث، وبسكون الراء الأتشى من ولد الكلب والسبع والصغيرة  
من القثاء»<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: إذا كانت فاء الاسم المفرد مكسورة ولامه ياء:

فإن سيبويه سوى فى نصه السابق بين ما لامه واو ولامه ياء، فمنع الإتياع فى الحالتين،  
كراهية كسر عينه للثقل، وفى لِحْيَة، نقول لحيات بسكون الحاء، ولِحَيَات بفتح الحاء، ويمتنع  
لِحَيَات بكسرها؛ للثقل.

ويذكر ابن مالك فى هذا خلافاً وقع بين البصريين؛ حيث منع بعضهم الإتياع، متابعين  
فى ذلك إمامهم سيبويه، ومن هؤلاء ابن عصفور الذى يقول: «وإن كان معتل اللام، جاز  
فيه ما جاز فى الصحيح، نحو خُطُوات، ومربات، إلا فُعْلة من ذوات الياء، وفِعْلة من ذوات  
الواو؛ فإنه يمتنع فيهما الإتياع»<sup>(٧)</sup>.

وجوز بعضهم الآخر الإتياع، فنرى المبرد يفرق بين ما لامه واوً وما لامه ياء، فنراه يمنع  
الإتياع فيما لامه واو - كما سبق - متابِعاً فى ذلك سيبويه، ويجيز الإتياع فيما لامه ياء،  
فقال: «ومن كان يقول: رشوة فيكسر أوله ويقول: غِدوة، فإنه لا يجوز له أن يقول فيه ما  
قال فى (سِدِرَات وكِسِرَات)؛ لأنه يلزمه قلب الواو ياء فتلتبس بنات الواو بينات الياء؛  
ولكنه يسكن إن شاء ويفتح إن شاء فيقول: رِشَوَات، ورِشَوَات»<sup>(٨)</sup>.

(٢) المقتضب ٢ / ١٩٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٩٨ .

(٧) المقرب ص ٤٤٨ ، وانظر : شرح الكافية ٢ / ١٩٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٩٨ .

(٨) المقتضب ٢ / ١٩٢ .

وقد علق أستاذنا الدكتور يسرى على هذا بقوله: «ومقتضى هذا أن ما لامه ياء يجوز فيه الإتياع عند المبرد، وهذا هو المشهور عند النحاة، وليس مذهب سيبويه»<sup>(١)</sup>.

وتبع المبرد فى هذا المازنى معللاً ذلك بأنه لا يلزم قلب شيء إلى شيء آخر فقال: «ولكن من قال: (مِدْيَة) فلا بأس أن يقول: (مِدِيَات) لأنه لا يلزمه قلب شيء إلى شيء، والإسكان أكثر فى الياء والواو؛ لاستثقالهم الحركة فيهما»<sup>(٢)</sup>، كما تبعه السيوطى<sup>(٣)</sup>.

ويذكر ابن مالك أن الفراء<sup>(٤)</sup> يمنع الإتياع مطلقاً، فيمنع كسر عين (فِعَلَات) مطلقاً، سواء كان الاسم المفرد المجموع بالألف والتاء مكسور الفاء: لامه واو أو ياء - كما فى الحالتين السابقتين - أو كانت لامه صحيحة<sup>(٥)</sup> وحجته التى أوردها له ابن مالك أن «فِعَلَات يتضمن فِعِلاً، وفِعِل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبل وبلز، ولم يُثبت سيبويه منه إلا إبلا، وما استثقل فى الأفراد - حتى كاد يكون هملاً - حقيق بأن يهمل ما يتضمنه من أمثلة المجموع؛ لأن الجمع أثقل من المفرد»<sup>(٦)</sup>.

وقد أجاب ابن مالك عن مذهبه بأربعة وجوه:

«أحدهما: أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل فى الجمع؛ لأنه معرض لأن يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب، وإذا كان على هيئة مستثقلة يضاعف استثقالها بتعرض ما هى فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون.

الثانى: أن فِعِلاً أخفُ من فُعِل، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فِعِل أكثر من أمثلة فُعِل، إلا أن الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك، فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال فلا ينبغى أن يجتنب، بل يجوز أن يؤثر جبراً لما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل، بخلاف فِعِل فإنه يسكن كثيراً.

الثالث: أن فُعَلَات يتضمن فُعِلاً، وهو من أمثلة الجمع، وفِعَلَات يتضمن فِعِلاً، وليس من أمثلة الجمع، وهو أحق بالجواز؛ لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع، بخلاف فُعَلَات فإنه يشبه جمع

(١) فن التصريف - الجزء الثانى ص ١٦٤ .

(٢) متن المنصف ٢ / ٢٩٣ .

(٣) همع الهوامع ١ / ٧٤ .

(٤) لم استطع العثور على هذا القول للفراء فى كتابه معانى القرآن وقد نسب هذا رأى له: الرضى فى شرح الكافية ١٩٠ / ١، والسيوطى فى همع الهوامع ١ / ٧٤، والأشمونى فى منهج السالك بحاشية الصبان ١١٧ / ٤ .

(٥) يكاد ينعقد إجماع النحاة على أن الاسم المفرد الثلاثى مكسور الفاء صحيح اللام إذا جمع بالألف والتاء يجوز فيه عند الجميع ثلاثة أوجه: السكون، والفتح، والإتياع. تابعين فى هذا إمام النحاة سيبويه، انظر: الكتاب ٣ / ٥٨٠ - ٥٨١ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ١٠٢، ١٠٣ .

الجمع، والأصل في جمع الجمع الامتناع، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه.

الرابع: إن فعّلات قد استعملته العرب جمعاً لفعلة كنعمة ونعمات. وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فعّلات، وقد رجح بعض العرب فعّلات على فعّلات؛ إذ قال في جمع جرّوة: جرّوات، فاستسهل النطق بكسر عين فعّلات فيما لامه واو، ولم يستسهل النطق بضم عين فعّلات فيما لامه ياء، فبان بما ذكرته إن فعّلات في جمع فعلة كفعلات في جمع فعلة، أو أحق منه بالجواز»<sup>(١)</sup>.

ويصادفنا رأى للأشموني على النقيض ما ذهب إليه الفراء، حيث يجيز الإتيان مطلقاً، فيقول: «ومنع الفراء إتيان الكسرة مطلقاً فيما لم يسمع، والصحيح الجواز مطلقاً»<sup>(٢)</sup>.

غير أن هناك من النحاة من يتوسط بين المذهبين، فلا يمنع من التقاء الكسرتين في أول الجمع، ولكنه يجعله قليلاً كابن يعيش الذي يقول: «وما كان منه مكسور الفاء من نحو كسرة وسدرة فإنك تكسر عينه في الجمع نحو كسرات وسدرات، وهو أقل من غرفات وظلمات؛ لأن اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أقل من اجتماع الضمتين»<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: إذا كانت فاء المفرد الثلاثي مفتوحة:

فإنه يجب تسكين عين الكلمة عند الجمع إذا كان المجموع صفة، حيث يقول سيبويه: «وجميع هذا إذا لحقته الهاء للتأنيث كسر على فعال، وذلك: عبلة وعبال، وكمشة وكماش، وجعدة وجعاد. وليس شيء من هذا يمتنع من التاء، غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة»<sup>(٤)</sup>.

وقد علل ابن يعيش تسكين العين في الصفة بقوله: «وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لحفة الاسم وثقل الصفة؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل والفعل أثقل من الاسم؛ لأنه يقتضى فاعلاً، فصار كالمركب منهما، فلذلك كان أثقل من الاسم»<sup>(٥)</sup>.

والخلاف الذي ذكره ابن مالك هنا يدور حول أمور ثلاث:

الأول: جمع «لجبة»<sup>(٦)</sup> بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها، ويقال لها أيضاً: لجبة بفتح الجيم واللام. وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم، فيحكمون عليه

(١) شرح التسهيل ١/ ١٠٣.

(٢) منهج السالك بحاشية الصبان ٤/ ١١٧.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٣٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٢٧.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٢٨.

(٦) اللجبة: الشاة التي قل لبنها.



بالشذوذ؛ لأن «فَعْلَةٌ» صفة لا تجمع على فَعَلَات بل على فَعَلَات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم فى الأفراد ثابت. وكذا اعتقدوا أن «رَبَعَات» بفتح الباء جمع رُبْعَةٌ بالسكون، وإنما هو جمع رُبْعَةٌ بمعنى رُبْعَةٌ للمعتدل القائمة، ذكر ذلك ابن سيده<sup>(١)</sup>.

فالنص يدلنا على أن الأصل فى جمع لَجْبَةٌ بسكون الجيم لَجَبَات، ومن ثم شذذ بعض النحاة جمعها على لَجَبَات بفتح الجيم.

والحق أن هناك «كلمات ورد فيها الفتح، فمنها (أهلة) يقال: فلان أهلة لكذا أى مستحق له، كما يقال: أهل له.

ومن العرب من يقول (أهلات) فيفتح الثانى، كما فتحوه فى (أرضات) لأنه اسم مثله، وإن أشبه الصفة قال المخبل السعدى<sup>(٢)</sup>:

**فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرًا**

ومن ذلك (لجبة) قيل فى جمعها (لجبات) بفتح الجيم<sup>(٣)</sup>.

وأما لجبة، فقد أجاز فيها سيبويه الوجهين، ووجه ذلك بأن فى الكلمة لهجتين، إحداهما تسكين الجيم، والثانية فتحها، وعملت فى الجميع معاملة المفتوح، فقال: «وقالوا: شِيَاهُ لَجَبَاتُ، فحرّكوا الوسط الأوسط؛ لأنّ من العَرَب من يقول: شَاةٌ لَجْبَةٌ، فإنما جاءوا بالجمع على هذا، واتفقوا عليه فى الجمع»<sup>(٤)</sup>.

وابن مالك متابع لسيبويه فيما قال به فى هذا الموضوع، ووجه المبرد توجيهًا آخر نقله عن بعضهم، حيث قال: «وقال قوم: بل حرّك؛ لأنّه لا يلتبس بالمدكّر؛ لأنّه لا يكون إلاّ فى الإناث. ولو أسكنه مسكّن على أنّه صفة كان مصيبًا. وقد جاء فى الأسماء بالإسكان فى فَعْلَةٌ».

أنشدوا لذى الرّمّة<sup>(٥)</sup>:

**ورفضاتُ الهوى فى المفاصل<sup>(٦)</sup> .....**

وجمع الرضى بين قول سيبويه، وقول المبرد، وذلك عندما قال: «والترم فى جمع لجبة

(١) شرح التسهيل ١/ ١٠٢ .

(٢) البيت من الطويل، وهو فى : شرح المفصل ٥/ ٣٣ .

(٣) فن التصريف الجزء الثانى للدكتور محمد يسرى زعير ص ١٦٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٢٧ .

(٥) هذا عجز صدره: أنت ذكّر عودن أحشاء قلبه ... والبيت من بحر الطويل، فى : المقتضب ٢/ ١٩٠، وشرح المفصل ٥/ ٢٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٢٣-٤٢٤ . ومعنى رفضات الهوى: ما تفرق من هواها فى قلبه.

(٦) المقتضب ٢/ ١٩٠ .

لجبات بفتح العين؛ لأن لجبة لغتين فتح العين وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل: لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال: شاة لجبة إذا قل لبنا صار كالأسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياساً لا سماعاً»<sup>(١)</sup>.

ويذهب أبو حيان مذهباً آخر فيقول: «والذى أذهب إليه أنه استغنى بجمع لَجَبَةٌ ورَبْعَةٌ المفتوحى العين عن جمع لَجَبَةٌ ورَبْعَةٌ الساكنيها»<sup>(٢)</sup>.

**الأمر الثانى:** وهو ما ذكره ابن مالك عن المبرد من أنه أجاز «أن يقال فى جمع لَجَبَةٌ لَجَبَاتٌ بالسكون»<sup>(٣)</sup> فلَجَبَةٌ مفتوحة الجيم، ومع ذلك جمعت على لَجَبَاتٍ بسكون الجيم، وهذا خلاف لما ذكره سيويوه ومن تابعه فى الأمر الأول من أن لَجَبَةٌ بفتح الجيم تجمع على لَجَبَاتٍ.

والحق أن المبرد لم يقل بما نسبه إليه ابن مالك هنا، ولم يذكر أن هناك لغة فى لَجَبَةٌ بفتح الجيم (لَجَبَةٌ) ولا جمع لهذه اللغة بسكون الجيم (لَجَبَاتٍ)<sup>(٤)</sup>، ولا أعلم قائلاً بهذا من النحاة الذين اطلعت على كتبهم فى هذه النقطة.

**الأمر الثالث:** هو أن ابن مالك ذكر أن قطرب أجاز «فَعَلَاتٌ فى فَعْلَةٌ صفة كضخمة وضخّمات، قياساً على ما ليس بصفة. ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كهْلة وكَهْلات بالفتح، والسكون أشهر»<sup>(٥)</sup>. كما نسب هذا الرأى لقطرب كل من الرضى<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وابن هشام والشيخ خالد<sup>(٨)</sup>، والأشمونى<sup>(٩)</sup>.

والخلاصة أن كل ما سبق يُعَدُّ من لجج النحاة؛ ومن ثم أرى فى هذه المسألة أن المعتمد فى كل ما ساقوه وذكروه هو المسموع، فهو الحجة أولاً وأخيراً.

(١) شرح الكافية ٢ / ١٨٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٢٧٥ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

(٤) انظر: المقتضب ٢ / ١٨٩، ١٩٠ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ١٨٩ .

(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٢٧٥ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٩٩ .

(٩) منهج السالك بحاشية الصبان ٤ / ١١٨ .

## المسألة الثانية عشر : علة تسكين آخر الفعل الماضى المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة إلى «التاء والنون ونا» :

أجمع النحاة على تسكين آخر الفعل الماضى المسند إلى «التاء والنون ونا الفاعلين»، ويذكر ابن مالك تعليل ذلك عند أكثرهم بقوله: «فقال أكثرهم : سببه اجتناب توالى أربعة حركات فى شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو فى الماضى ثم حمل المضارع عليه. وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كاذهين، أو معتلة كاخشين»<sup>(١)</sup>.

ويضعف ابن مالك هذا التعليل عندهم بأمرين فقال: «وهذا التعليل ضعيف من وجهين: أحدهما: أن التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال؛ لأن توالى الحركات إنما كان يوجد فى الصحيح من : فَعَلَّ وَفَعِلَ وَفَعَلَ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ، لا فى غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثانى: أن توالى أربع حركات ليس مهماً فى كلامهم، بل مُستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية. بدليل: عُلبط، وأصله: عُلابط. وعَرْتَن، وأصله: عَرْتَنَن. وجَنَدِل، وأصله: جَنَادِل عند البصريين، وجَنَدِيل عند الكوفيين، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط، ونونا من عَرْتَنَن، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية، فلو كان توالى أربع حركات منفوراً منه طبعاً، ومقصود الإهمال وضعباً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة فى الأمثلة المذكورة وأشباهاها، ولسدوا باب التأنيث بالتاء فى نحو: بَرَكَة، ومعدة، ولُمزَة، فإنه موقع فى توالى أربع حركات فى كلمة واحدة، لاسيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة أسماء. ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها فى تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام، وهى قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد: وما فعل إلا أنا. فظهر بهذا ضعف القول بأن السبب سكون لام فعلتُ خوف توالى أربع حركات»<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن رد ابن مالك تعليل جمهور النحاة - لتسكين آخر الفعل الماضى عند إسناده لضمائر الرفع المتصلة - يعلل هو لذلك بقوله: «وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: أكرمنا، وأكرمنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا فى الرفع،

(١) شرح التسهيل ١/ ١٢٤، ١٢٥ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٢٥ .

والاتصال، وعدم الاعتلال»<sup>(١)</sup>.

ومن هؤلاء النحاة الذين عللوا لسكون آخر الفعل الماضى مع ضمائر الرفع المتصلة بعلّة توالى الحركات ابن السراج الذي قال: «وإنما أسكن لام الفعل؛ لأن ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فلو لم يسكنوا لقالوا: ضرَبْتُ فجمعوا بين أربعة متحركات»<sup>(٢)</sup>.

وتبعه في هذا الأنبارى<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والرضى<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٨)</sup>، والسيوطى<sup>(٩)</sup>، والأشمونى<sup>(١٠)</sup>.

وينقل لنا ابن جنى تعليلاً آخر عن المبرد فيقول: «ذهب محمد ابن يزيد فى وجوب إسكان اللام فى نحو ضَرَبْنِ، وضَرَبْتُ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، يعنى مع الحركتين قبل، وذهب أيضاً فى حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله. فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ لهذا بهذا»<sup>(١١)</sup>.

ويعلق ابن جنى على ذلك بقوله: «وفى ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصّه فى نفسه، وإنما استقرّ ما استقرّ عليه لأمر راجع إلى صاحبه»<sup>(١٢)</sup>.  
والذى أراه فى هذا هو ترك هذه التعليلات، وأخذ اللغة عن العرب كما تحدثوا بها دون حاجة إلى تبرير .

واستشهد فى هذا المقام بما نقله السيوطى عن أبى حيان فقال: «والأولى الإضراب عن هذه التعليل؛ لأنها تخرص على العرب فى موضوعات كلامها»<sup>(١٣)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ١٢٥ .

(٢) الأصول فى النحو ٢ / ١١٥، ١١٦ .

(٣) أسرار العربية ص ٨٠ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٧٦ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٢٢٥، ٢٢٦ .

(٦) التوضيح بالتصريح ١ / ٥٤، ٥٥ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢ / ٩٦ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٥٤، ٥٥ .

(٩) الهمع ١ / ١٩٧ .

(١٠) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٥٨ .

(١١) الخصائص ١ / ١٨٣، وقد بحثت عن رأى المبرد هذا فى مظانه قدر استطاعتى فلم أستطع العثور عليه.

(١٢) الخصائص ١ / ١٨٣ .

(١٣) الهمع ١ / ١٩٧، ولم أستطع العثور على رأى أبى حيان هذا فى مظانه.

## الفصل الثالث

في

النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف

## الفصل الثالث

### في

## النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف

هذا الفصل يشتمل على مسائل في النكرة والمعرفة، وفي الضمائر، والعلم، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأداة التعريف (ال)، وهي ثمان وعشرون مسألة:

المسألة الأولى: النكرة والمعرفة.

المسألة الثانية: الخلاف في علامة الإضمار إذا اتصلت بالفعل المسند إلى الاسم الظاهر.

المسألة الثالثة: حكم كاف الخطاب عند اتصالها بالفعل (أرأيت).

المسألة الرابعة: الخلاف حول الضمير (إيا).

المسألة الخامسة: انفصال الضمير واتصاله.

المسألة السادسة: عود الضمير.

المسألة السابعة: ضمير الشأن.

المسألة الثامنة: ضمير الفصل.

المسألة التاسعة: بروز الضمير واستتاره في المشتق والمؤول به.

المسألة العاشرة: العلم المنقول.

المسألة الحادية عشرة: خلاف النحاة حول لفظ الجلالة.

المسألة الثانية عشرة: العامل في أي الموصولة.

المسألة الثالثة عشرة: حكم (أى) من حيث الإعراب والبناء.

المسألة الرابعة عشرة: (أية) بين الصرف والمنع منه.

المسألة الخامسة عشرة: تنكير (أى) ووصفها.

المسألة السادسة عشرة: دخول (ال) على الصفات وحكمه.

المسألة السابعة عشرة : حذف عائد الصلة.

المسألة الثامنة عشرة : (من وما) بين التذكير والتأنيث.

المسألة التاسعة عشرة : (ما) بين الزيادة ووقوعها صفة.

المسألة العشرون : زيادة (من).

المسألة الحادية والعشرون : وقوع (من) على ما لا يعقل.

المسألة الثانية والعشرون : (الذى) بين الموصولية والمصدرية والوقوع موصوفا بصفة.

المسألة الثالثة والعشرون : الخلاف فى وقوع (أن وصلتها) موقع الظرف.

المسألة الرابعة والعشرون : لو المصدرية.

المسألة الخامسة والعشرون : حذف الاسم الموصول.

المسألة السادسة والعشرون : حكم (ذاتك) مشددة النون.

المسألة السابعة والعشرون : اسم الإشارة.

المسألة الثامنة والعشرون : أداة التعريف.

### المسألة الأولى : النكرة والمعرفة :

وقع خلاف بين النحاة عند دراستهم النكرة والمعرفة فى عدة مواطن، أورد ابن مالك الكثير منها، وسوف نحاول تجليلته فى النقاط الآتية:

أولاً: الخلاف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء<sup>(١)</sup>:

فى هذه القضية يقول ابن مالك: «فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظاً وبقي معنى، كما بقي معنى الإضافة فى نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَالُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه: وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعرِّفة لاسم الإشارة. فأن تكون معرفَّة ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التكلف»<sup>(٣)</sup>.

(١) والمقصود بالنكرة التى تتعرف بالنداء هى النكرة المقصودة، يقول ابن مالك: «ولا يدخل - أيضاً - المنادى الباقى على شياعه، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدى. الكافية الشافية ١ / ٩٠، وهو ما أكده أبو حيان بقوله: «وأما المنادى مما كان نكرة غير مقبل عليه، فلا خلاف أنه نكرة، وإنما الخلاف فى ... النكرة المقبل عليها، فقيل: النداء يعرف النكرة المقبل عليها» ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠ .

(٢) سورة الفرقان: آية ٣٩ .

(٣) شرح التسهيل: ١ / ١١٦ .

وتكشف قراءة النص عن وجود قولين فى المسألة:

**الأول:** أن التعريف حاصل بحرف حذف لفظاً وبقي معنى.

**الثانى:** أن التعريف حاصل بالمواجهة والإشارة، وهو الذى اختاره ابن مالك؛ لأنه فى مذهبه - أظهر وأبعد عن التكلف. وقال: «هو ظاهر قول سيبويه»<sup>(١)</sup>، وهو حق؛ حيث إن سيبويه يقول: «وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا فى النداء من قبل أن كل اسم فى النداء مرفوع معرفة؛ وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التى هى للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألفٍ ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه؛ وصار هذا بدلاً فى النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما كما استغنى بقولك اضرب عن لتضرب، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف فى رأيتك بدلاً من رأيتُ إياك.

وإنما يُدخِلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعَنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمةٍ، فقد استغنوا عن الألف واللام. فمن ثم لم يُدخِلوهما فى هذا ولا فى النداء»<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتنق جمهرة من النحاة القول الثانى متابعين فى ذلك الخليل وسيبويه فيما ذهبوا إليه منهم: المبرد<sup>(٣)</sup>، وابن السراج<sup>(٤)</sup>، والزمخشرى<sup>(٥)</sup>، وابن جنى<sup>(٦)</sup>، وابن برهان العكبرى<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، والرضى<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١١)</sup>، والسيوطى<sup>(١٢)</sup>، والأشمونى<sup>(١٣)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١/ ١١٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٧، ١٩٨.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٠٥.

(٤) الأصول ١/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٥) الجمل ص ١٥١.

(٦) اللمع فى العربية ص ١٦٨.

(٧) شرح اللمع ١/ ٢٧٣، ٢٧٩.

(٨) شرح المفصل ١/ ١٣٠.

(٩) شرح الكافية ١/ ١٣٣.

(١٠) قطر الندى ص ٢٠٤ وشدور الذهب ص ١١٠.

(١١) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٦٦.

(١٢) الهمع ١/ ١٩٠.

(١٣) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٨.



وصحح أبو حيان القول الأول، فقال: «والذى صحح أصحابنا: ... أن النكرة المقبل عليها تعرفت (بأل) المحذوفة منها النائب حرف النداء منابها»<sup>(١)</sup>.

ويدلنا هذا على أن أبا حيان يختار القول الأول، وهو أن التعريف للنكرة المناداة إذا كانت مقصودة حاصل بأداة محذوفة عوض عنها بحرف النداء، قال عنها الشيخ خالد: «وقيل: تعريفه بأل محذوفة ونابت يا عنها»<sup>(٢)</sup>.

والراجح عندي من هذا الخلاف هو ما اختاره ابن مالك؛ لأن عدم التقدير والتأويل أولى من التقدير والتأويل؛ إذ الأول فيه تكلف ظاهر.

### ثانياً: الخلاف في أى المعارف أعرف:

قبل أن نورد الخلاف الذى أورده ابن مالك حول هذه القضية، ننوه بأمر اختلف حوله بعض النحاة مفاده: هل تتفاوت المعرفة أم لا؟ فقد ذهب أبو حيان، إلى أن المعرفة تتفاوت، وخالف ذلك بعض النحاة؛ وذهبوا إلى عدم تفاوت المعرفة<sup>(٣)</sup>.

أما عن الخلاف الذى ذكره ابن مالك حول هذه القضية فمرده إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أن اسم الإشارة أعرف من العلم، وعزاه إلى الكوفيين<sup>(٤)</sup> وذكر حجتهم فى هذا فقال: «ولهم فى ذلك شبهتان: إحداهما: أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة، والثانية: أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى، وتعريف العلم عقلى لا غير، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة»<sup>(٥)</sup>.

وقد أجاب ابن مالك عن ذلك، فقال: «والجواب عن الأولى أن يقال: لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها، كما ثبت للجميع على الجماء فى قولهم: جاءوا الجماء الغفير، بحيث عدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأول الجماء الغفير بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثانية أن يقال: المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياخ، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين. والمعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٦٦، وانظر: ، الهمع ١ / ١٩٠، وحاشية الصبان على منهج السالك ١ / ١٠٧ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١ / ٤٥٩ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١١٧، وانظر: أيضاً: الجمل للزجاجى ص ١٧٨، والإنصاف ٢ / ٧٠٧، المسألة ١٠١، والهمع للسيوطى ١ / ١٩٢ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١١٧ .

الشياع وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام؛ ولذلك لا يستغنى غالباً عن صفة تكمل دلالاته، بخلاف العلم، لا سيما علم لم تعرض فيه شركة، كإسرائيل وطالوت وأدَد ونزار ومكة ويثرب»<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وعزاه إلى ابن كيسان<sup>(٢)</sup> وأورد حجته وهي: «أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup> والموصوف به إما مساو وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون الذى أقل تعريفاً من الكتاب»<sup>(٤)</sup>.

وأجاب ابن مالك عن ذلك فقال: «والجواب أن نقول: لا نسلم كون الذى فى الآية صفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغلبة؛ لأن المعنيتين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مراداً به التوراة، فألحق فى عرفهم بالأعلام، فلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام.

وبالجواب الأول يجاب من أورد نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى (١٦) وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى (١٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى (١٨)﴾<sup>(٥)</sup>.

وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحاً تجعله فى رتبة العلم، ولا يكون ذلك فى ذى الأداة غالباً إلا إذا عرض له ما عرض (للنجم والصعق) من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة»<sup>(٦)</sup>.

**القول الثالث:** وهو ما اختاره ابن مالك أن أمكن المعارف فى التعريف «ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص. ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيت. فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته. لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه فى التعريف. ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان. ثم الموصول، وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها. ثم المعرف بالأداة. والمعرف بالإضافة بحسب

(١) شرح التسهيل ١ / ١١٨ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٨٨ ، وانظر : الهمع ١ / ١٩٢ .

(٣) سورة الأنعام : آية ٩١ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١١٨ .

(٥) سورة الليل : الآيات من ١٥-١٨ .

(٦) شرح التسهيل : ١ / ١١٨-١١٩ .

وليست هذه الأقوال التي ذكرها ابن مالك هي مما اقتصر عليه النحاة في هذه القضية، بل هناك أقوال أخرى نوردها كالاتي:

**الأول:** الاسم العلم أعرف من اسم المبهم (اسم الإشارة)، وعزاه ابن الأنباري إلى البصريين<sup>(٢)</sup>، وذكر حجتهم، فقال: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن الاسم العلم أعرف من المبهم لأن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه»<sup>(٣)</sup>.

وقد دفع ابن الأنباري حجة البصريين هذه، فقال: «وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره.. قلنا: وكذلك الأصل في جميع المعارف، ولهذا يقال: حدُّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس، وهذا يشتمل على جميع المعارف، لا على الاسم العلم دون غيره، على أنا نسلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك، وزال عن أصل وَضْعِهِ، ولهذا افتقر إلى الوصف، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف؛ لأن الأصل في المعارف أن لا تُوصف؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل، فلا يجوز أن يحمل على المضمرة الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم، والله أعلم»<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أن ابن الأنباري يقف على النقيض مما ذهب إليه ابن مالك، فبينما ابن مالك يدفع قول الكوفيين ويفنده، نجد أن ابن الأنباري يدافع عنه ويعضده.

**القول الثاني:** ذهب الزجاجي إلى أن أعرف المعارف هو الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ونسب هذا القول إلى سيبويه فقال: «وأعرف المعارف: أنا، ثم أنت، ثم هو، ثم زيد، ثم

(١) شرح التسهيل: ١/ ١١٦، ١١٧، وانظر: شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٨، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٤٦٠.

(٢) نسب أبو حيان هذا الرأي إلى سيبويه في ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠، ولعل الذي حدا به إلى ذلك هو أن سيبويه عندما تحدث عن المعارف بدأ بالعلم، فقال: «المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، [إذا لم ترد معنى التنوين]، والألف واللام، والأسماء المبهمة والإضمار». الكتاب ٢/ ٥. والحق أن هذا النص ليس فيه دلالة على أن سيبويه يرى أن العلم أعرف من اسم الإشارة؛ إذ إنه يهدف إلى حصر المعارف لا ترتيبها حسب درجة تعريفها.

(٣) الإنصاف ٢/ ٧٠٩، المسألة ١٠١ وما ذهب إليه البصريون هنا يناقض ما اعتمده الكوفيون من قبل، من أن اسم الإشارة أعرف من العلم.

(٤) الإنصاف ٢/ ٧٠٩.

هذا، هذا مذهب سيبويه»<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** زاد الزمخشري على الترتيب السابق الداخلة عليه حرف التعريف فقال: «وأعرفها المضمرة ثم العلم ثم المبهمة ثم الداخلة عليه حرف التعريف، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه، وأعرف أنواع المضمرة ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب»<sup>(٢)</sup>.

**القول الرابع:** ذهب أبو سعيد السيرافي - فيما نقله عنه ابن الأنباري في أسرار العربية - أن أعرف المعارف: العلم، ثم المضمرة، ثم المبهمة، ثم المعرف بالألف واللام<sup>(٣)</sup>، وهو منسوب إلى سيبويه<sup>(٤)</sup>، ونسب أيضاً إلى الكوفيين<sup>(٥)</sup>.

**القول الخامس:** نسب بعضهم إلى ابن السراج أن أعرف المعارف: الاسم المبهمة، ثم المضمرة، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام<sup>(٦)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتحرر في هذه القضية ثمانية أقوال، تدل على أن النحاة لم يجتمعوا على كلمة سواء، وأنهم تكلفوا فيها أيما تكلف، وأن هناك خلطاً كبيراً حاصلاً؛ ولذلك فإنني أرى عدم تفاوت المعارف.

ولقد أحس ابن مالك بهذا التكلف وذلك الخلط حينما أشار إلى أن المعارف، قد يتساوى منها المفوق مع الفائت، بل قد يتخطاه ويصير أعرف منه في بعض المواطن، أشار إلى ذلك بقوله: «وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً، كقولك لرجلين حضراكَ دون ثالث: لك مبرة، بل لك، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد اللفظ بمواجهة أو نحوها. بخلاف قوله: للكبير منكما مبرة بل للصغير، أو بالعكس. أو يقول للذي سبق منكما مبرة بل للذي تأخر، فإنهما لا يرتبان في مراده بالأول والثاني. فقد عرض لذي الأداة والموصول ما جعلهما فائقين في الوضوح لضمير

(١) الجمل في النحو ص ١٧٨، ونسب كثير من النحاة هذا المذهب لسيبويه منهم ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٣٤٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٥٦، والرضي في شرح الكافية ١/ ٣١٢، وأبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٥٩، والسيوطي في الهمع ١/ ١٩١. وليس في نص سيبويه عند حديثه عن المضمرة ما يثبت أن المضمرة أعرف المعارف؛ حيث قال: «وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، أنت، وأنا، ونحن، وأنتم... والواو التي في فَعَلُوا، والنون والألف اللتان في فعلنا... وما زيد عليهن، نحو قولك: بكما وبكم وبكن وبهما وبهم وبهن، والياء في غلامى وبى وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمّر اسماً بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه» الكتاب ٢/ ٦.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٥/ ٨٧، وهو مذهب جمهور نحاة البصرة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٦، والمقرب ص ٢٩٨، وشذور الذهب ص ١٣٤-١٥٦، وقطر الندى ص ٩٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٧٨.

(٣) انظر: أسرار العربية ص ٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٦.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠، والهمع ١/ ١٩١.

(٥) شرح الكافية ١/ ٣١٢، وارتشاف الضرب ١/ ٤٥٩، والهمع ١/ ١٩١.

(٦) انظر: شرح المفصل ٣/ ٥٦، وشرح الكافية ١/ ٣١٢، وارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠، والهمع ١/ ١٩١.

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شُهر باسم لا شراكة له فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان . ومنه قوله تعالى ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾<sup>(١)</sup>، فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده .

وقد يعرض لموصول مثل الذى عرض للعلم كمقول من شُهر بفعل لا شراكة فيه لمن قال: من أنت؟ أنا الذى فعل كذا . ومن هذا القبيل: سلام الله على من أنزل عليه القرآن، وعلى من سجدت له الملائكة»<sup>(٢)</sup>.

لكل هذا، أرى أن الذى يحدد درجة المعرفة ورتبتها فى التعريف هو السياق ليس غير .

### ثالثاً: الخلاف حول تعريف (مَنْ وما) :

الخلاف الذى أورده ابن مالك حول تعريف (مَنْ وما) يرجع إلى قولين :

الأول : نسبه إلى ابن كيسان<sup>(٣)</sup>، وهو أن (مَنْ وما) الاستفهامية معرفة .

ذكر ابن مالك حجته، وهى أن: «جوابها يكون معرفة، والجواب يكون مطابقاً للسؤال، فإن قيل : من عندك؟ فجوابه: زيد، ونحوه . وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاءك، أو نحوه . فدل تعريفه للجواب على تعريف المجاب»<sup>(٤)</sup>.

وضعف ابن مالك هذه الحجة من وجهين : «أحدهما: ان تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بنى فلان . ولمن قيل له ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم .

والثانى أن (مَنْ وما) فى السؤالين قائمان مقام: أى إنسان؟ وأى شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما . والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب، لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وأكد من تطابق الجواب والسؤال . وأيضاً فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير»<sup>(٥)</sup>.

الثانى : أن (من وما) نكرتان، وهو المفهوم من كلام ابن مالك ، صرح أبو حيان بأنه للجمهور، حيث قال: «و(من) و(ما) المستفهم بهما نكرتان خلافا لابن كيسان؛ إذ ذهب

(١) سورة يوسف : آية ٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١١٧ .

(٣) نسبه أيضاً إلى ابن كيسان أبو حيان فى ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠، والأشمونى فى منهج السالك بحاشية الصبان ١ / ١٠٧ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١١٩ .

(٥) السابق، الصفحة نفسها .

إلى أنهما معرفتان»<sup>(١)</sup>.

وأرى أن ابن كيسان تكلف ما لا يطيق المقام، وحجته من الضعف. يمكن فلذلك فرأى الجمهور هو الأولى بالقبول.

## المسألة الثانية: الخلاف في علامة الإضمار إذا اتصلت بالفعل المسند إلى

### الاسم الظاهر:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الضمير البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل، ومثلوا للضمير المتصل بـ «الألف» في الأفعال الخمسة، و(التاء) للفاعل و(الياء) للمتكلم والمخاطبة، و(النون) للإناث...، وابن مالك ينحو نحوهم فيقول: «والضمير في قولي: وإن رفع بفعل غيره، عائد إلى الضمير البارز، أى إن رفع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضى وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو: فَعَلْنُ وَتَفَعَّلْنَ وَيَفْعَلْنَ. وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة، أو تثنية الغائب أو الغائبة، فصورته أَلْفٌ، نحو: أَفْعَلَانِ وَتَفَعَّلَانِ، والزيدان يَفْعَلَانِ، والهندان تَفْعَلَانِ. وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو، نحو: أَفْعَلُوا، وَتَفَعَّلُوا، وَيَفْعَلُونَ. وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء، نحو: افعلين، وتفعلين.

وتسند الماضى فى الغيبة إلى ما تسند إليه المضارع فتقول: زيد فعل، وهند فعلت، والزيدان فعلا، والهندان فعلتا، والزيدون فعلوا، والهندات فعلن، وإلى هذا أشرت بقولى: وللغائب مطلقاً مع الماضى ما له مع المضارع»<sup>(٢)</sup>.

ولكن نرى المازنى يخالف مذهب الجمهور فى ضمائر النون والألف والياء التى للمخاطبة، وهو ما يقرره ابن مالك بقوله: «وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلْتُ، والفاعل مستكن كاستكناؤه فى: زيد فَعَلْ، وهند فَعَلْتُ»<sup>(٣)</sup>.

ويرد ابن مالك على رأى المازنى بعدم صحته؛ ويعلل لذلك بأنها «أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها، كدلالة النون والألف من فعلنا، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ؛ ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة. ولأنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من: هى فعلتُ، لجاز حذفها فى نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٠ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٢٢ .

(٣) السابق ١ / ١٢٣ .

كما جاز حذف التاء في نحو<sup>(١)</sup> :

## فإنَّ الحوادثَ أودى بها

### ولا أرضَ أبقلَ إبقالها<sup>(٢)</sup>

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنى التأنيث، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالاتها على التأنيث؛ إذ قد تلحق المذكرات كثيراً كراوية وعلامة وهَمْزَةٌ ولمزَةٌ، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية والجمع؛ إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُغْنٍ عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعياً إلى التزامه غير كونه حرفاً، وليس ذلك إلا كونه اسماً مسنداً إليه الفعل؛ ولذلك لم يجر حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثاً عن غير محدثٍ عنه، وذلك محال<sup>(٣)</sup>.

ويوافق الأخفش المازني في الياء، وهو ما يرويه عنه ابن مالك بقوله: «وروي عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل. والفاعل مستكن كما هو مستكن في نحو: هند فعلت<sup>(٤)</sup>».

ويرد ابن مالك على الأخفش بما رد به على المازني، ويخص الأخفش في الرد عليه حين جعل (ياء) افعلي كتاء فَعَلْتُ بقوله: «لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعليا كما يقال: فعلتا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز<sup>(٥)</sup>».

(١) البيت من المتقارب، وقائله الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح رهط عبد المدان بن الديان سادة نجران من بني الحرث بن كعب، وروايته:

### فإن تعهديني ولي لمة ... فإن الحوادث ألودى بها

انظر: ديوانه ص ٢٢١، وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢١٨، والأصول في النحو ٤١٣/٢، وآمالي ابن الشجري ١/١٥٩، ٣٤٦، ٣/٩٤، ١٢٨، وشرح المفصل ٥/٩٥، ٩/٤١، وشرح الجمل الكبير ٢/٥٥٤، ولسان العرب مادة (حدث) و(ودي)، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٧٨.

ومعنى الحوادث: المصائب، وأودى بها: ذهب بها. والشاهد قوله: إن الحوادث أودى بها؛ حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو أودى مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو الحوادث؛ وذلك للضرورة الشعرية. (٢) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٤٦/٢، وهو عجز بين صدره: فلا مزنة ودقت وقدها. وانظر: الأصول في النحو ٤١٣/٢، الخصائص ٤١١/٢، المختسب ١١٢/٢، وشرح المفصل ٥/٩٤، المقرب من ٣٨١، التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٧٨ وأبقلت الأرض: بنت بقلها. والبقل ما ينبت في بذره. والشاهد: في حذف التاء من «أبقلت» لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل أبقالها.

(٣) شرح التسهيل ١/١٢٣ - ١٢٤. (٤) السابق ١/١٢٤.

(٥) السابق ١/١٢٤.

وابن مالك فى مذهبه تابع لمذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، ومن تبعه من جمهور النحاة<sup>(٢)</sup>.

والذى أراه راجحاً أن ألف الاثنين وواو الجماعة فى مثال: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون. هى علامات للتثنية والجمع فى هذه الأمثلة وليست ضمائر، وأن الفاعل هنا هو الاسم الظاهر؛ إذ إن المعنى الذى يتبادر إلى الذهن من الوهلة الأولى فى هذه الأمثلة أن الفاعل هو الاسم الظاهر وليست (الألف والواو) فى الفعل، فلا أرى مبرراً لجعل إعراب هذه الأسماء الظاهرة فى هذه الأمثلة بدلاً، وجعل الألف والواو ضمائر فاعلين فى حين أن المعنى واضح فيها كما ذكرت.

ومع هذا يبقى القول: بأن الاسم الظاهر بدل من الضمير، أو أنه مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر عنه.. قول له وجاهته؛ لأنه لا يعتمد على التأويل أو التقدير والحذف.

### المسألة الثالثة : حكم كاف الخطاب عند اتصالها بالفعل (أرأيت) :

الخلاف الذى ذكره ابن مالك حول هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الكاف حرف لا محل له من الإعراب.

القول الثانى: أن موضعها فاعل فى محل رفع، والتاء حرف خطاب .

والأول نسبه ابن مالك إلى سيبويه واختاره، والثانى نسبه إلى الفراء وردده. يقول ابن مالك: «إذا أريد بأرأيت معنى أخبرنى جاز أن تتصل به كاف الخطاب وألا تتصل به، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وإن اتصلت به استغنى بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء، وألزم التاء ما يلزمها فى خطاب المفرد المذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>. ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقل: أرايتكما. ولو كان لأثنى لقل: أرايتك. ولو كان لإناث

(١) الكتاب ٢ / ٦.

(٢) انظر: المقتضب ٢ / ٣٩٦، ٤ / ٨٤، ٢٤٧، والأصول فى النحو ٢ / ١١٥، والجمل فى العربية ص ٧٤، والمسائل البغداديات ص ١٠٩، واللمع ص ١٦١، والأمالى لابن الشجرى ٣ / ١٠٢، وشرح المفصل ٥ / ٨٨، والتوطئة للشلويبى ص ١٨٣، ولباب الإعراب للإسفرائينى ص ١٦٠، ١٦١، وشرح الكافية ١ / ٣١٠، ٣١١، ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٢، ٤٦٣، وقطر الندى ص ٩٥، والتوضيح بالتصريح ١ / ٩٦، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٣، ٩٤، التصريح بمضمون ١ / ٩٦، وهمع الهوامع ١ / ١٩٤، ١٩٥، ومنهج السالك ١ / ١١١، ١١٢.

(٣) سورة الأنعام: آية ٤٦ .

(٤) سورة الأنعام: آية ٤٠ .



لقليل: أرأيتكُنَّ. فيلزم التاء الفتح، ويلزم الكاف التحريك. والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أرأيتك فلاناً ما حاله. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾<sup>(١)</sup>.

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب، والقول الأول أولى؛ لأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه. ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما يثبت لهما دون دليل<sup>(٢)</sup>.

وتأكد لنا صحة ما نسبه ابن مالك لسيبويه عند مطالعة كتابه، حيث يقول عند حديثه عن الكاف: «ومما يدلُّك على أنه ليس باسم قول العرب: أرأيتك فلاناً ما حاله، فالتاء علامة المضمرة المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مُقبلاً عليك عن قولك: يا زيد، ولحاق الكاف كقولك: يا زيد، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت. فإنما جاءت الكاف في رأيت والنداء في هذا الموضع توكيداً لو طرح كان مستغنى عنه، كثير»<sup>(٣)</sup>.

كما تتأكد لنا صحة ما نسبه ابن مالك إلى الفراء الذي يقول في معانيه: «والمعنى الآخر أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد: أخبرني، وتهمزها وتنصب التاء منها، وتترك الهمز إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجمع في مؤنثه ومذكره. فتقول للمرأة: أرأيتك زيدا هل خرج، وللنسوة: أرأيتك زيدا ما فعل. وإنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجهوا التاء إلى المذكر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعاً. وموضع الكاف نصب وتأويله رفع، كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيدا وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً؛ لأنها مأمورة»<sup>(٤)</sup>.

وكأن الفراء يستدل لصحة مذهبه من السماع والقياس، فالسماع أن العرب تركت التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها، فاكتفوا بذكرها في

(١) سورة الإسراء: آية ٦٢ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٥ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٣٣ .

الكاف، ووجهوا التاء إلى المذكر والتوحيد. وأما القياس، فقد قاسها على (دونك)، فالكاف فيها خفض فى اللفظ رفع فى المعنى.

ولكن النص يكشف عن اتفاق ابن مالك مع الفراء فى أمر هو أن الكاف يؤتى بها مع الفعل (أرأيت) إذا كان المقصود معنى (أخبرنى).

ويتبين لنا مما سبق أن المسألة ذات شقين:

الشق الأول: أن المراد من (أرأيتك) معنى (أخبرنى)، وهو موضع اتفاق.

والشق الثانى يدور حول الحكم الإعرابى للكاف، ووقع فيه الخلاف على ثلاثة أقوال؛ القولين السابقين، وقول ثالث نسبه بعضهم<sup>(١)</sup> إلى الكسائى، وهو أن الكاف فى موضع نصب على المفعولية.

وقد أفاض أصحاب القول الأول - وهم جمهرة النحاة - فى التذليل على صحة مذهبهم وإبطال ما عداه، أعنى القولين الآخرين.

ومن أدلتهم على كون الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب ما يلى:

أولاً: أن الكاف «لو كانت اسماً استحال أن تُعدَّى (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثانى هو الأوّل. وإن أردت رؤية العين لم يتعدَّ إلاَّ إلى مفعول واحد، ومع ذلك أنَّ فعل الرجل لا يتعدَّى إلى نفسه، فيتَّصل ضميرُه إلاَّ فى باب ظننت وعلمت»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أن كون «الكاف حرف خطاب عارياً من مواضع الإعراب كثير فى كلامهم، من ذلك إلحاقهم إياه فى ذلك، وتلك، وذاك، وهنالك، وأولئك، وقالوا: أبصرك»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: لزوم التاء «الإفراد والفتح فى الأحوال كلّها، نحو قولك للمرأة: أرأيتك زيدا ما شأنه؟ وللاثنتين، وللاثنتين أرأيتكما زيدا أين جلس؟ ولجماعة المذكر والمؤنث: أرأيتكم زيدا ما خبره؟ وأرأيتكن عمراً ما حديثه؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف، والتاء - (لأنه) لا خطاب فيها - على صورة واحدة، لأنها مخرّجة اسماً»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المسائل البصريّات للفارسي ١/ ٤٠٧، والجنى الدانى للمرادى ص ٩٣، وارتشاف الضرب لأبى حيان ١/ ٥١٠، ومعنى البيب لابن هشام ١/ ١٥٦، وهمع الهوامع للسيوطى ١/ ٢٦٥.

(٢) المقتضب للمبرد ٣/ ٢٧٧، وانظر: رأى المبرد فى هذه المسألة فى ١/ ١٧٨، ٣/ ٢٠٩ وانظر أيضاً، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١/ ٢٥١، ٢٥٢، والكشاف للزمخشري ٢/ ٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٤.

(٣) المسائل العسكرية لأبى على الفارسي ص ١٤٠.

(٤) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/ ٤٩٥، وانظر أيضاً: رصف المباني للمالقي ص ٢٠٨.

رابعاً: أن الكاف لو كانت «اسماً لكانت إمّا مجرورة، وهو باطلٌ، إذ لا جارٌّ هنا. أو مرفوعة، وهو باطلٌ أيضاً لأمرين: أحدهما - أن الكاف ليست من ضمائر الرفع. والثاني - أنه لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلان»<sup>(١)</sup>.  
خامساً: أن التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف، فإنه يجوز ألا تذكر، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية<sup>(٢)</sup>.

وقد أبطل أصحاب هذا القول أيضاً القول المنسوب إلى الكسائي، وهو أن الكاف في محل نصب على المفعولية، فقال الفارسي: «ويدل على امتناع كون الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني؛ فأنت إذا قلت: رأيتك زيداً ما فعل، وأرأيتك زيداً هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ - استحال أن يكون المخاطب غائباً، فلا يكون إذن المفعول الأول، فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له، وأن (زيداً) في موضع المفعول الأول، وما بعده في تقدير المفعول الثاني.

فإن قلت: فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، والمفعول الأول منهم لا يكون الثاني فلم لا يكون رأيتك كذلك أيضاً؟

قيل: إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ولو كان منها لجاز أن تعديها إليهم في غير هذا الموضع، وامتناعه من ذلك فيما عدا هذا يفسد هذا الاعتراض»<sup>(٣)</sup>.

وأبطل العكبري كذلك القول بأن الكاف في محل نصب من ثلاثة وجوه: «أحدها - أن هذا الفعل يتعدى إلى المفعولين، كقولك: رأيت زيداً ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً.

والثاني - أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك؛ إذ ليس الغرض رأيت نفسك، بل رأيت غيرك؛ ولذلك قلت: رأيتك زيداً، وزيد غير المخاطب ولا هو بدلٌ منه.

والثالث - أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظَهَرَتْ علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء، فكنت تقول: رأيتكما، وأرأيتكما، وأرأيتكن»<sup>(٤)</sup>.

(١) التبيان ١ / ٤٩٥ .

(٢) انظر: المسائل العسكرية ص ١٣٩، وجمع الهوامع للسيوطي ١ / ٢٦٥ .

(٣) المسائل العسكرية ص ١٣٩ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٩٥ .

وبذلك أبطل القائلون بحرفية الكاف وأنها لا محل لها من الإعراب قول القائلين بأنها فى محل رفع على الفاعلية، وقول القائلين بأنها فى محل نصب على المفعولية. هذا، ولم أجد - فىمن طالعت كتبهم من النحاة - من يذكر دليلاً على صحة القول الثالث بأن الكاف فى موضع نصب على المفعولية. وأمام هذه الأقوال الثلاثة وأدلتها، لا يسعنى إلا أن أرجح قول جمهور العلماء بحرفية الكاف، وأنها لا موضع لها من الإعراب؛ لقوة أدلتهم ومقتضى المعنى المقصود.

#### المسألة الرابعة : الخلاف فى الضمير «إيا» :

عند تعرض ابن مالك للمنصوبات من الضمائر، ذكر الخلاف الذى دار حول «إيا» فى نفسها، وعند لحوق الكاف وأخواتها بها، فقال: «إيا ضمير لا ظاهر خلافاً للزجاج أبى إسحاق»<sup>(١)</sup>.

وفى النص قولان:

القول الأول: أن (إيا) ضمير «لكنه وضع بلفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها، وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف»<sup>(٢)</sup>. وهو الذى اعتنقه ابن مالك وعزاه إلى الخليل والمازنى والأخفش<sup>(٣)</sup>، وعلل له بأمر عدة هى:

أولاً: «أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره، لتقديمه على العامل نحو: إياك أكرمت، أو لإضمامه نحو: إياك والأسد، أو لانفصاله بمحصر أو غيره نحو: ما أكرمتُ إلا إياك، وأكرمتُه وإياك، فخلّفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة»<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: «لأن (إيا) لا تقع دون ندور فى موضع رفع، وكل اسم لا يقع فى موضع رفع فهو مضمّر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، ومباينة (إيا) لغير المضمّر متيقنة، فتعين كونه مضمراً»<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح التسهيل / ١ / ١٤٤ .

(٢) السابق / ١ / ١٤٥ .

(٣) السابق / ١ / ١٤٥ وسيأتى ذكر رأى الخليل وسيبويه فى المسألة بعد قليل .

(٤) السابق / ١ / ١٤٤-١٤٥ .

(٥) السابق / ١ / ١٤٥ .

ثالثاً : «لأن (إيا) لو كان ظاهراً لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة. والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهراً ولزم كونه ضميراً، لكنه وضع بلفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها، وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف»<sup>(١)</sup>.

والقول الثانى: الذى ذكره للزجاج، وهو أن (إيا) اسم ظاهر، ولعل الذى دَفَع ابن مالك إلى نسبة هذا القول للزجاج هو نصه الذى يقول فيه «وموضع (إياك) بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف فى إياك خفض بإضافة (إيا) إليها، و(إيا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو : إياك ضربت، وإياه ضربت، وإياى حدثت. ولو قلت: إياً زيدٍ كان قبيحاً؛ لأنه خُصَّ به المضمر، وقد روى عن بعض العرب، رواه الخليل: إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيا الشواب يا هذا . وإجراؤهم الهاء فى إياه مجراها فى عصاه»<sup>(٢)</sup>.

حيث عبر الزجاج عن (إيا) بأنه اسم للمضمر المنصوب، ولم يقل: (إيا) مضمر منصوب، فأوهم بذلك أن (إيا) مظهر وليس مضمراً، وهذا - فيما أرى - بعيد عن مفهوم النص. والحق، أن هذه القضية تعددت فيها الأقوال وتضاربت فيها نسبة الآراء إلى أصحابها بصورة كبيرة، ونستطيع أن نميز بين تسعة أقوال هى:

**القول الأول:** وقد انفرد به الزجاج، فلم يقل به غيره، وهو أن (إيا) اسم للمضمر المنصوب، مضاف إلى سائر المضمرات، ويقبح إضافة الاسم الظاهر إليه.

**القول الثانى:** وهو ما رواه الزجاج عن الخليل، وهو قريب من الوجه الأول أنه يجوز إضافة (إيا) ضمير النصب إلى المضمر والمظهر على حد سواء، وهو ما رواه بعينه سيبويه أيضاً عن الخليل حيث يقول: «وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»<sup>(٣)</sup>.

وسيبويه يعتنق هذا رأى، فما حكاه عن الخليل فى نصه السابق، وما يقوله فى نص آخر من أن : «علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ما لم تُقدَّر على (الكاف) التى فى رأيتك، و(كَمَا) التى فى رأيتكما و(كم) التى فى رأيتكم...»<sup>(٤)</sup>، يكشف عن ذلك، فنصه الأول حكى فيه القول عن الخليل ولم يعارضه أو يرفضه، والنص الثانى بين فيه أن (إيا) ضمير

(١) شرح التسهيل ١ / ١٤٥ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه ١ / ٤٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٤) السابق ٢ / ٣٥٥ .

منصوب، وإن لم يتعرض لما بعده، فقد تعرض له النص الأول المحكى على لسان الخليل.

وقد نسب الفارسي هذا الرأى إلى الخليل وسيبويه، ونسبه ابن جنى فى سر الصناعة إلى الخليل، ورواه أيضاً عن أبى على عن ابن السراج منسوباً إلى المازنى<sup>(١)</sup>، ونسبه مكى إلى الخليل، وقال عنه: «وهو شاذ، لا يعلم اسم مضمّر أضيف غيره»<sup>(٢)</sup>، ويرويه الزمخشري عن الخليل ويرده، ويجعله «مما لا يعمل<sup>(٣)</sup> عليه»<sup>(٤)</sup>، ويعلل العكبرى هذا الرأى بعد أن ينسبه إلى الخليل فيقول: «لأن (إيأ) تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل، ولطولها بكثرة حروفها»<sup>(٥)</sup>.

وقد اعتنق ابن مالك - كما سبقت الإشارة - هذا الرأى، ورآه المذهب الصحيح؛ لأن فيه - عنده - سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:

أحدها: أن الكاف فى (إياك) لو كانت حرفاً كما هى فى (ذلك)، لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع (ذا) و(هنا) ولحاقها مع (إيا) أولى؛ لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع (إيا) أمكن منه مع (ذا)؛ لأن (إيا) قد يليها غير الكاف؛ ولذا لم يختلف فى حرفية الكاف فى (ذلك) بخلاف كاف (إياك).

الثانى: أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم فى الجمع، كما جاز تجريد (ذا) كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

الثالث: أنه لو كانت اللواحق بـ (إيا) حروفاً لم يحتج إلى الياء فى (إياى) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى أنا.

الرابع: أن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا) مختلف فى اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد.

الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة لم يلحقها اسم مجرور، بالإضافة إلى ما

(١) سر صناعة الإعراب ص ٣١٢، ٣١٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٩ .

(٣) هكذا فى الأصل، وأظن الصواب يعول .

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ٩٨، وانظر أيضاً: الإنصاف ص ٦٩٥ .

(٥) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١ / ٧ .

(٦) سورة البقرة: الآية ٨٥ .

رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب. وهذا مستند قوى؛ لأنه منقول بنقل العدل.

فإن قيل: إن هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة (إيا) وإضافتها لا تفيد تخفيفاً ولا تخصيصاً؛ لأن التخفيف خاص بالأسماء العاملة عمل الفعل، والتخصيص خاص بالنكرات، (إيا) ضمير، وهو أعرف المعارف، فلا حاجة إلى تخصيصها، كما أنها لو كانت مضافة لكانت من إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا ممتنع.

فقد أجاب ابن مالك مسلماً بامتناع التخفيف، مرتضياً التخصيص، فإنه يصير به المضاف معرفة، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة، كما فى إضافة العلم، فالإضافة لـ (إيا) - إذن - صالحة، وحقيقته بها واضحة، وانفرد بها من بين الضمائر كانفراد (أى) بالإضافة من بين الموصولات<sup>(١)</sup>.

وقد يرد على القول الأول والثانى السابقين اعتراضان:

الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذ، ولم تعهد إضافة الضمائر.

والثانى: أنه لو صح ما يقولون من أن (إيا) مضافة للزم إعرابها؛ لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه، والمبنى إذا لزم الإضافة أعرب كأى، وهذا لا يكون فى (إيا).

وما عضد به ابن مالك ضعيف؛ إذ إنه يقيس قياسات مع الفارق، كما فى الوجه الأول والثانى والثالث والرابع عنده، وقوله بعدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد يردده ما ذكره هو من اشتراك حرف الكاف مع اسم الإشارة (ذا) فى لفظ واحد، وهو (ذاك) أو (ذلك). وما ذكره فى الوجه السادس مما رواه الخليل شاذ لا يقاس عليه.

**القول الثالث:** أن (إيا) حرف عماد، وأن الضمائر هى: الكاف، والهاء، والياء، وهو أحد اتجاهين عند الكوفيين، ويحكيه مكى عن ابن كيسان، قال: «وحكى ابن كيسان: أن الكاف هى الاسم و(إيا) أتى بها لتعتمد الكاف عليها، إذ لا تقوم بنفسها»<sup>(٢)</sup>، ونسبه السيوطى للفراء، قال: «وذهب الفراء إلى أن اللواحق هى الضمائر، فإيا حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللواحق، لتنفصل عن المتصل»<sup>(٣)</sup>، ولم ينسبه العكبرى، بل قال: «قال قوم: الكاف اسم، وإيا حرف عماد له، وهو حرف»<sup>(٤)</sup>، ولم أعثر على هذا الرأى للفراء فى كتابه معانى القرآن.

(١) شرح التسهيل: ١ / ١٤٤، ١٤٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٩، والإنصاف ص ٦٩٥.

(٣) همع الهوامع: ١ / ٢١٢.

(٤) التبيان فى إعراب القرآن ١ / ٧.

**القول الرابع:** وهو أن (إياك) هي الضمير بكما لها، وهو الاتجاه الثانى للكوفيين، ونستطيع نسبة هذا الرأى إلى الخليل وسيبويه، حيث يقول سيبويه: «وإن شئت قلت: قد وليت عملاً فكنت أنت إياك، وقد جربتك فوجدتك أنت إياك، جعلت أنت صفه، وجعلت (إياك) بمنزلة الظريف، إذا قلت: فوجدتك أنت الظريف»<sup>(١)</sup>، فجعل (إياك) بمنزلة (الظريف)، يعنى - فيما يعنيه - أنها لفظ واحد، وليس مركباً إضافياً.

وهذا النص يلقي بظلال كثير من الشك على الرأى المنسوب للخليل وسيبويه فيما سبق، وهذا يعنى أن قول الخليل وسيبويه بإضافة (إيا) رأى ثانوى، وأن هناك رأياً آخر، هو أن إياك) بكما لها هي الضمير كما هو مفهوم من النص.

وبه قال الأخفش<sup>(٢)</sup>، كما هو مفهوم كلامه، ونسبه النحاس<sup>(٣)</sup> إلى الكوفيين والخليل، ورواه العكبرى عن الكوفيين وردّه فقال: «وهذا بعيد؛ لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب، فيقال: إياى وإياك وإياه»<sup>(٤)</sup>.

**القول الخامس:** أن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره، وقد نسب هذا الرأى إلى المبرد، نسبة إليه غير واحد من النحاة<sup>(٥)</sup>.

وهذا الذى نسبوه إلى المبرد لا يستقيم مع نصه الذى يقول فيه: «اعلم أن (إياك) اسم المكنى عنه فى النصب، كما (أنت) اسمه فى الرفع، وهما منفصلان، لا تقول: (إياك) إذا قدرت على الكاف فى (رأيتك) وأخواتها»<sup>(٦)</sup>. ولا مع قوله: «والمنفصل فى قوله: هو، وهما، وإياك، وإياكما، وإياكم»<sup>(٧)</sup>.

فكما هو واضح يقابل المبرد (إياك) فى النصب بـ (أنت) فى الرفع، ثم يعدد بعد ذلك الضمائر المنفصلة للرفع والنصب فى سياق واحد، دون أن يشير - ولو من بُعدٍ - إلى تلك الإضافة التى رويت عنه.

**القول السادس:** أن (إيا) اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنه فى موضع جر بالإضافة، وحكى عن الخليل أنه مظهر ناب مناب المضمرة<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢) معانى القرآن ١/ ١٦٣، ١٦٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٣.

(٤) التبيان ١/ ٧، وانظر أيضاً: الإنصاف ص ٦٩٥.

(٥) نسبة إليه النحاس فى إعراب القرآن ١/ ١٧٣، ومكى فى مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٩، وابن الأنبارى فى الإنصاف ص ٦٩٥.

(٦) المقتضب ٣/ ٢١٢.

(٧) المقتضب ٤/ ٢٧٩.



وهذا القول منسوب إلى الزجاج، نسبة إليه ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> وورده، ونسبه أبو حيان إلى الخليل والمازني والأخفش، وزعم أن هذا نقل ابن مالك<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذى نسبة أبو حيان يرده ما سبق ذكره عن رأى الخليل والمازني والأخفش والزجاج وابن مالك فى القضية، فهم لم يقولوا بذلك كما بان لنا من نصوصهم التى سبق ذكرها.

**القول السابع:** أنه اسم مفرد مضمّر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمّرات، لاختلاف أعداد المضمّرين، وقد نسبة ابن جنى<sup>(٥)</sup> للأخفش، وهى نسبة غير صحيحة؛ لأن الأخفش لم يقل بهذا، ولا نستطيع أن نفهم ذلك من نصه، حيث يقول: «وأما قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ولم يقل: أنت نعبد؛ لأن هذا موضع نصب، وإذا لم يقدر فى موضع النصب على الكاف أو الهاء وما أشبهه ذلك من الإضمار الذى يكون للنصب جعل (إياك) أو (إياه) أو نحو ذلك مما يكون فى موضع نصب. قال: ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدَى﴾<sup>(٦)</sup>، لأن هذا موضع نصب، تقول: إنى أو زيدا منطلق. و﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(٧)</sup>. هنا فى موضع نصب. كقولك: ذهب القوم إلا زيدا. إنما صار (إياك) فى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فى موضع نصب من أجل ﴿نَعْبُدُ﴾ وكذلك ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٨)</sup> أيضا<sup>(٩)</sup>.

فالنص - كما هو واضح - لا يشير من قريب أو بعيد إلى أن الأخفش يرى أن (إيا) اسم مفرد مضمّر كما تتغير أواخر المضمّرات، لاختلاف أعداد المضمّرين.

**القول الثامن:** أن (إيا) هى الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا محل لها من الإعراب، وهو رأى جمهور البصريين.

وأول من عبر عن هذا الرأى تعبيراً صريحاً هو ابن السراج فى قوله: «وقد قالوا: إن (إيا) مضاف إلى الهاء والكاف، والقياس أن يكون (إيا) مثل الألف والنون التى فى (أنت) فىكون (إيا) الاسم وما بعدها للخطاب، ويقوى ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف،

(١) الإنصاف ص ٦٩٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ١٢ ، ونسبه أيضاً للسيرافى .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٤٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٣١٢-٣١٤ .

(٦) سورة سبأ : آية ٢٤ .

(٧) سورة الإسراء : آية ٦٧ .

(٨) الفاتحة : آية ٥ .

(٩) معاني القرآن ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

و(إيا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد، نحو: أنت»<sup>(١)</sup>.

وهذا القول نسبه الأنبارى إلى البصريين<sup>(٢)</sup> بعامّة، وحكاها العكبرى<sup>(٣)</sup> عن سيبويه، وهو غير ما أثبت سابقاً، ونسبه - أيضاً - ابن يعيش<sup>(٤)</sup> للأخفش، ويطله النص الذى ذكر للأخفش قبل ذلك بقليل. وروى أبو حيان أنه مذهب سيبويه، وأنه عزى إلى الأخفش، واختاره الفارسي<sup>(٥)</sup>.

**القول التاسع:** رواه السيوطى عن ابن درستويه أنه بين الظاهر والمضمر<sup>(٦)</sup>.

وقد عقد كل من ابن جنى وابن الأنبارى نقاشاً حول رفض ما عدا رأى جمهور البصريين في القول الثامن ملخصه ما يلى:

قول الخليل بأنه اسم مضمر مضاف ظاهر الفساد؛ لأن المضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة، فإن اعترض على ذلك بقولهم: ربّه رجلاً، وربّها امرأة، يادخال ربّ على ضمير هو - كما سبق - على نهاية الاختصاص، أوجب بأن المعرفة فى هذا الموضوع مضارعة للنكرة؛ لأنها أضمرت دون أن يتقدم لها ذكر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة بعدها، ولو كان المضمر بعد (ربّ) كسائر المضمرات ما احتاج إلى تفسير، بخلاف (إياك).

وأما ما روى عن الخليل (إياه وإيا الشواب) فليس بكافٍ فى الاعتراض على السماع والقياس جميعاً، فلم يسمع منهم: إياك وإيا الباطل، ولا حكى عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد (إيا)، وقول الخليل نفسه: لو أن قائلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما هو قياس على ما سمع من قولهم: إياك وإيا الشواب، ولو كان ذلك قوياً فى نفسه، وسائغاً فى رأيه، ما قال: لم أعنفه، ومراده: أنه لم يكن مجانباً للصواب، ولقال له: أصبت ووافقت الصحيح من كلام العرب الذى لا معدل عنه، أو نحو هذا، فضلاً عن أن الرواية نفسها، تنقض ما قيل من أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، لأنه أضاف (إيا) إلى الشواب وهو مظهر.

ويدل أيضاً على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان كذلك ما اقتصر على ضرب واحد من

(١) الأصول ٢ / ١١٧ .

(٢) الإنصاف ص ٦٩٥ .

(٣) التبيان ١ / ٧ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ٩٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤ .

(٦) الهمع ١ / ٢١٢ .

الإعراب وهو النصب، فلا نعلم أسماء مظهرة اقتصرت على النصب، إلا بعض الظروف نحو: ذات مرة<sup>(١)</sup>...، وشيئاً من المصادر<sup>(٢)</sup>، نحو: سبحان الله، ... إلخ، وليس (إيا) مصدرًا ولا ظرفًا فيلحق بها الأسماء، ولو كان اسمًا مظهرًا لجاز أن يقال: ضربت إياك - فى اختياره الكلام - كما يقال : ضربت زيدًا، فلما لم يجوز ذلك إلا فى ضرورة الشعر دل على أنه ليس بمظهر.

وأما ما قيل من أن (إياك) اسم بكماله، فليس بقوى، ففتحة الكاف تفيد الخطاب للمذكر، وكسرتها تفيد الخطاب للمؤنث بمنزلة (أنت) فى أن الضمير هو الهمزة والنون، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، فكما أن التاء فى (أنت) حرف خطاب، وما قبلها الاسم، فكذلك (إيا) هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب.

وأما من قال: إنَّ الكاف والهاء والياء فى: إياك، وإياه، وإياى، هى الضمائر، وإن (إيا) عماد لها، فليس بمرضى؛ لأن (إياك) ضمير منفصل بمنزلة: أنا، ونحن، وأنت، وهو، وهى، فى أنها ضمائر منفصلة، فكما خالفت هذه الضمائر لفظ المرفوع المتصل نحو: التاء فى (قمت)، والنون والألف فى (قمنا)، والألف فى (قاما)، والواو فى (قاموا)، بل هى ألفاظ أخرى غير ألفاظ الضمير المتصل، وليس شىء منها معهودًا به شىء من الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، فكذلك (إيا) اسم مضمّر منفصل ليس معهودًا به غيره، وكما أن التاء فى (أنت) ليس مثل التاء فى (قمت) وإن كانت بلفظها، فكذلك الكاف فى (إياك) ليست مثل الكاف فى (ضربتك)، فهى فى الأولى حرف خطاب، وفى الثانية ضمير خطاب.

وأما من ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف، فمردود عليه؛ لأن المبهم معرفة، والمعرفة لا تضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه فى نفسه عن تعريف غيره، وهذه الحروف التى تلحقه هى التى تبين الإبهام، فالتاء فى (أنت) بينت إبهام الضمير (أن)، وهو مبهم، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث، فكذلك فى (إيا) جعلت الأحرف بعده مبينة لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة، وكما لا يجوز أن يقال: إن (أن) مضافة إلى التاء، فكذلك لا يجوز أن يقال: إن (إيا) مضاف إلى الكاف والهاء والياء.

وأما القول بأن (إيا) مظهر ومضمّر، فقول ظاهر الفساد، إذ لا يكون الاسم مظهرًا

(١) انظر: ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢، والارتشاف ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٢.

ومضمراً فى آن واحد. فلم يبق فى النهاية سالماً من العيوب مما يجب اعتقاده إلا القول بأن إيا) اسم مضمّر، وأن الكاف بعده حرف خطاب، تتغير بتغير ما يؤدى الضمير عنه من غيبة أو حضور، باختلاف أعداد المضميرين وأحوالهم<sup>(١)</sup>.

والذى تميل إليه النفس هو ما ذهب إليه الخليل؛ لأنه كل ما حكى عن العرب فينبغى القياس عليه، ومن ثم فلا يصح غير قول الخليل.

### المسألة الخامسة : انفصال الضمير واتصاله :

عَدَدُ النحاة مواضع انفصال الضمير واتصاله، واختلفوا حول بعضها. وقد ذكر ابن مالك عند تناوله هذه المسألة بعض النقاط الخلافية، وهى :

أولاً: الخلاف الذى وقع بينه وبين الزمخشري حول الشاهد القائل:

إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا<sup>(٢)</sup>

فقال: «وَقَدْ وَهَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

فظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك»<sup>(٣)</sup>

وبذلك يتحرر قولان:

الأول: قول الزمخشري أن الشاعر فى البيت أوقع المنفصل موقع المتصل، وهذا من قبيل الشاذ عنده، يتضح ذلك من قوله: «ولأن المتصل أخصر، لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل، فلا تقول ضرب أنت ولا هو ولا ضربت إياك، إلا ما شذ من قول حميد الأرقط :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وقول بعض اللصوص:

كَأَنَّ يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا<sup>(٤)</sup>

والثانى: قول ابن مالك: أن الضمير المحصور بـ (إنما) يقع منفصلاً، وهو القياس،

(١) انظر: سر الصناعة ٣١٢، ٣١٧، والإنصاف: ص ٦٩٥، ٧٠٢.

(٢) البيت من الهزج، واختلف العلماء فى نسبتته؛ فذكره سيبويه فى ١١١ / ٢ بدون نسبة، وفى ٣٦٢ / ٢ نسبة إلى بعض اللصوص ولم يعين، وتبعه الزمخشري فى الفصل بشرح ابن يعيش ١٠١ / ٣، ونسبه ابن جنى فى الخصائص ٢ / ١٩٤ لأبى بجيلة، ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ١ / ٥٧ إلى ذى الإصبع العدوانى وكذلك ابن يعيش فى شرح الفصل ٣ / ١٠٢، والبيت من شواهد ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢ / ٦٩٩، والرضى فى شرح الكافية ٢ / ١٤، وانظر: تهذيب الألفاظ لابن السكيت ص ٢١٠، والخزانة ٢ / ٤٠٧.

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٤٨.

(٤) الفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٠١.

ونستفيدة من قوله: «يتعين انفصال الضمير لحصره بإثما»<sup>(١)</sup>.

وقد رد ابن مالك قول الزمخشري من وجهين :

الوجه الأول: «أنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما تختص به الأفعال القلبية»<sup>(٢)</sup>.  
الوجه الثانى: أن فى البيت «من معنى الحصر المستفاد بإثما ما جعله مساوياً للمقرون بإيلا، فحسُنَ وقوع (إيا) فيه كما يحسن بعد إلا ، وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم»<sup>(٣)</sup>.

وعلل ابن مالك لما ذهب إليه الزمخشري بقوله: «وَعَرَّ الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت فى باب: ما يجوز فى الشعر من إيّا ولا يجوز فى الكلام ثم قال: فمن ذلك قول حميد الأرقط<sup>(٤)</sup>:

### إليك حتى بلغت إياكا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: (حتى بلغتك)<sup>(٥)</sup>، ثم ذكر البيت الذى أوله: كأننا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا فى الشعر، بل لأن (إيّانا) موضع موقِع فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسبة من قِبَل أن «إيّا» فى الموضعين واقعٌ موقعاً غيره به أولى»<sup>(٦)</sup>.

وقد سبق ابن مالك إلى هذا القول : ابن جنى<sup>(٧)</sup>، وابن الشجرى<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، وابن الأتبارى<sup>(١٠)</sup>، والرضى<sup>(١١)</sup>، وهو المختار لدى.

ويؤيد ابن السراج<sup>(١)</sup> ما ذهب إليه الزمخشري، فهو يرى أن جميع المواضع التى يقع فيها

(١) شرح التسهيل ١ / ١٤٩ .

(٢) السابق ١ / ١٤٨ .

(٣) السابق ١ / ١٤٩ .

(٤) البيت من بحر الرجز، وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ٢٦٢، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٢، والأصول ٢ / ١٢٠، والخصائص ١ / ٣٠٧، ٢ / ١٩٤، والإنصاف ٢ / ٢٩٩، وضرائر الشعر ص ٢٦١، وشرح الجمل ٢ / ١٩، والخزانة ٢ / ٤٠٦ .

(٥) انظر هذا الكلام النص فى الكتاب ٢ / ٣٦٢، ونسب السيوطى كذلك لسيبويه القول بالضرورة فى الشعر الهمع ١ / ٢١٧ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ١٤٨، ١٤٩ .

(٧) الخصائص ٢ / ١٩٤ .

(٨) الآمالى ١ / ٥٨ .

(٩) شرح المفصل ٣ / ١٠٢ .

(١٠) الإنصاف ٢ / ٢٩٨، ٢٩٩ .

(١١) شرح الكافية ٢ / ١٤ .

المنفصل لا يقع فيها المتصل، والموضع الذى يقع فيه لا يقع المنفصل.

ثانياً: تقدير الضمير الأسبق رتبة وتأخير ه :

ذكر ابن مالك خلافاً حول هذه المسألة فقال : «ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعاً عن العرب ، فلو قلت: أعطيتهاوك أو نحوه لم يجوز عند سيبويه وفاقاً للمسموع واقتصاراً عليه. وأجازه غيره قياساً، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكنى، أو بدأ بالغياب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه»<sup>(٣)</sup>.

ففى النص قولان:

**القول الأول:** أن الضمير المتقدم هو الضمير الأسبق رتبة، واختاره ابن مالك تبعاً لسيبويه، واعتنقه ابن السراج<sup>(٤)</sup>، والزحششى<sup>(٥)</sup>، وابن برهان العكبرى<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، والسيوطى<sup>(٩)</sup>، والأشمونى<sup>(١٠)</sup>.

وعلل له ابن برهان العكبرى بقوله: «فهذا يدل على أن المتكلم أسبق من الغائب، كما أن المذكر أسبق من المؤنث؛ فلهذا وجب عند الاجتماع تقديم الناطق على المستمع، كما قدم على الغائب، نحو قول سيبويه: وإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليها فعل الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فلأن علامة الغائب التى لا يقع (أنا) موقعها، وذلك قولك: أعطيتكه، وأعطاكه، قال الله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ كُتُوبَهَا﴾<sup>(١١)</sup>، فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب.

وإنما كان المخاطب أولى أن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب. فلما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه، كان المخاطب الذى هو أقرب من الغائب. أولى بأن يبدأ به. فإن بدأت بالغياب فقل: أعطاهوك، فهو فى القبح، وأنه لا يجوز، بمنزلته،

(١) انظر: الأصول ٢ / ١١٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٥١ .

(٤) الأصول ٢ / ١٢٠ .

(٥) الفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٤ .

(٦) شرح اللمع ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٥ .

(٧) شرح المفصل ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٨) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٩ .

(٩) الهمع ١ / ٢١٩ .

(١٠) منهج السالك إلى الفية ابن مالك ١ / ١٢٠ .

(١١) سورة هود: آية ٢٨ .

والمخاطب إذا بدأت بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب، قلت: أعطاهُ إِيَّاكَ»<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** أنه يجوز قياساً تقديم الأسبق رتبة، وتأخيرها، وهو قياس النحويين على ما ذكره سيبويه وابن مالك وغيرهما<sup>(٢)</sup>، ونسبه غير واحد من النحاة إلى المبرد<sup>(٣)</sup>.

وقد فند ابن مالك هذا القول، فقال: «ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قول العرب: عليكني، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأن الكاف في عليك فاعل في المعنى، فيتنزّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أن يجرى مجراها (كاف) ليس لها حظ في الفاعلية نحو (كاف) أعطاك، ولكن يعضد قول من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن الأنباري في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطاناً، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل»<sup>(٤)</sup>.

وعلق عليه ابن برهان العكبري أيضاً بقوله: «وأما قول النحويين: أعطاهوك وأعطاهوه، فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، فوضعوا الحروف غير موضعها. وكان قياس هذا لو تكلم به هيناً. ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا منحته نفسه: منحتيني؛ ألا ترى أن القياس قد قبح، إذا وضعت (ني) في غير موضعها. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه، فقال: أعطاكني؛ أو بدأ بالغائب، فقال: أعطاهوني، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه. وإنما قبح عند العرب أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن يقول: أعطاك إِيَّاى، وأعطاهُ إِيَّاى، فهذا كلام العرب. وجعلوا (إِيَّا) تقع هذا الموقع، إذ قبح عندهم، كما قالوا: إِيَّاكَ رَأَيْتُ، وإِيَّاى رَأَيْتِ، إذ لم يجر عندهم: نى رَأَيْتَ، و: ك رَأَيْتُ»<sup>(٥)</sup>.

وما دمنا لم نسمع عن العرب قولاً يقدمون فيه المتأخر رتبة عن الأسبق، فالقول الأول الذى ارتضاه سيبويه واختاره ابن مالك وكثير من النحاة، وجاءت به لغة العرب أحب إلى.

### ثالثاً: اتصال الضمير وانفصاله بعد (إلا) و(حتى):

(١) شرح اللمع ١ / ٣٠٤ .

(٢) انظر: شرح اللمع ١ / ٣٠٤، وشرح المفصل ٣ / ١٠٥، كما نسب أبو حيان فى الإرتشاف ١ / ٤٧٩، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢٢٠، للكوفيين أنهم يجيزون هذا فى التنبيه والجمع، وخصه السيوطى بالفراء وقال: الانفصال عنده أحسن ووافق الكسائى، وزاد: جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث.

(٣) انظر: الأصول ٢ / ١٢٠، وشرح اللمع ١ / ٣٠٥، وشرح المفصل ٣ / ١٠٥، وارتشاف الضرب ١ / ٤٧٩، والهمع ١ / ٢٢٠، وقد بحث عن هذا الرأى للمبرد فى مظانه من مؤلفاته فلم أستطع العثور عليه.

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٥٢ .

(٥) شرح اللمع ١ / ٣٠٣ - ٣٠٥ .

عن اتصال الضمير وانفصاله بعد (إلا) يقول ابن مالك: « وأشرت بقولي : ( وشد إلاك ) إلى قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وما نُبالَى إذا ما كنتِ جارتنا      ألا يجاورنا إلاك ديارُ

والأكثر على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد (إلا) الانفصال اعتباراً بأن إلا غير عاملة، ومن حكم على (إلا) بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات، بل جعله مراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال مستمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

ويتحرر في النص قولان:

**الأول:** أن اتصال الضمير بـ (إلا) من الشاذ ويأتي في الشعر من قبيل الضرورات، وجعله ابن مالك مذهب أكثر النحاة<sup>(٣)</sup>.

**والثاني:** أن اتصال الضمير بـ (إلا) ليس شاذاً، وليس من قبيل الضرورة، وإنما هو من الجائز القياسي، وجعله ابن مالك لبعض النحاة<sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني نسبة النحاس إلى الكوفيين وجعل البيت المذكور محل استشهاد عندهم على صحة ما ذهبوا إليه ووافقهم في هذا وخطأ البصريين<sup>(٥)</sup>.

كما نسب الشيخ خالد إلى المبرد المنع مطلقاً، وأنه أنشد البيت محل الاستشهاد مكان إلاك سواك<sup>(٦)</sup>.

وابن مالك يعلن عن رأيه في هذه المسألة في باب الاستثناء بقوله: «ومع ذلك فالمستحق

(١) البيت من البسيط، نسبة الزنجشري لثعلب في المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٠١، ونسبه ابن يعيش لأحمد بن يحيى في شرح المفصل ٣ / ١٠٣، وذكر بدون نسب في إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٤، وفي الخصائص ١ / ٣٠٧، ٢ / ١٩٥، والتوطئة ص ١٨٦، والكافية بشرح الرضى ٢ / ١٤، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥، وارتشاف الضرب ١ / ٤٧٦، وأوضح المسالك ١ / ٨٣، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٠، وهمع الهوامع ١ / ١٩٦، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١ / ١٠٩، وأيضاً في الخزانة ٢ / ٤٠٥، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعينى على هامش الخزانة ١ / ٢٥٣.

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٥٢.

(٣) الأصول ٢ / ١١٧، المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٠١، وابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ١٠٣، والشلوبينى في التوطئة ص ١٨٦، وابن الحاجب في الكافية بشرح الرضى ١ / ١٤، وأبو حيان في الارتشاف ١ / ٤٧٦، وابن هشام في التوضيح بشرح التصريح ١ / ٩٨، وابن عقيل في شرحه ١ / ٩٠، والسيوطى في الهمع ١ / ١٩٦، والأشمونى في منهج السالك ١ / ١٠٩.

(٤) هو مفهوم كلام النحاس في إعراب القرآن ٤ / ٤٠٤، وصریح قول ابن حنى في الخصائص ٢ / ١٩٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٤.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٩٨.



بعد (إلا) النصب على الاستثناء شبه بالفعل المباشر عامله فكان له بذلك حظ في الاتصال إذا كان مضمراً فنبهوا على ذلك بقول الشاعر:

وما أبالي إذا ما كنتِ جارتنا      ألا يجاورنا إلاك ديارُ»<sup>(١)</sup>

ومن القول السابق يتبين لنا أن ابن مالك يجيز وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) دون ضرورة.

ويرد على من جعله شذوذاً وضرورة شعرية بقوله:

«وليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول:

وما أبالي إذا ما كنتِ جارتنا      يكون لنا خيلٌ ولا جارُ»<sup>(٢)</sup>

ويقوى ما ذهب إليه بقوله: «وأيضاً فإن المعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطراب كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت      إياهم الأرضُ في دهر الدهارير

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطراب فغير معروف. فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) الاتصال لم يسع لقائلي البيتين المذكورين أن يفعل ما فعلاً، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المفعول معه»<sup>(٤)</sup>.

فابن مالك في النص السابق يرى أن إيقاع المنفصل موقع المتصل هو السائغ في ضرورة الشعر وليس العكس، ويوافقه ابن هشام<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>.

والذي أرجحه في هذا هو ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه.

وعن اتصال الضمير بحتى قال ابن مالك: «وأما ما أجازاه ابن الأنباري من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلا أن جعلت حتى جارة، وذلك أيضاً مفتقر إلى نقل عن العرب؛

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٦ .

(٢) السابق ٢ / ٢٧٦ .

(٣) البيت من البسيط. وهو للفرزدق من قصيد يمدح بها بني مروان في ديوانه ١ / ٢١٤ وخزانة لأدب ٥ / ٢٨٨، ٢٩٠، والدرر ١ / ١٩٥، والمقاصد النحوية ١ / ٢٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٠٤، والبيت في الهمع بالباعث الوارث في ١ / ٢١٧، وكذلك في منهج السالك بحاشية الصبان ١ / ١١٦، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ١ / ٣٠٧، ولم أفع عليه في ديوانه، ولأمية أو الفرزدق في تخلص الشواهد ص ٨٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩، والإنصاف ٢ / ٦٩٨، وأوضح المسالك ١ / ٩٢، وتذكرة النحاة ص ٤٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٦-٦٠، وجمع الهوامع ١ / ٦٢.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٦ .

(٥) التوضيح بالتصريح على مضمون التوضيح ١ / ١٠٤ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٠٥ .

(٧) جمع الهوامع ١ / ٢١٦ .

لأن العرب استغنت فى المضمرة بإلى حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً»<sup>(١)</sup>.

فمن النص السابق يتبين عدم موافقة ابن مالك لابن الأنبارى إلا إذا جُعِلت (حتى) جارة وهو أيضاً غير جائز عنده؛ لأنه يحتاج إلى نقل عن العرب.

ويرى عدم وروده عن العرب، معللاً ذلك بأن العرب قد استغنت فى المضمرة بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه.

وهو فيما ذهب إليه موافق لمذهب سيوييه الذى قال: «تقول: قمت إليه فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال: «واستغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعه حتى ذاك، وبالإضمار فى إلى إذا قال: دعه إليه؛ لأن المعنى واحد، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه»<sup>(٣)</sup>.

وقال بقول سيوييه ابن السراج<sup>(٤)</sup>، والزخشرى<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، والرضى<sup>(٨)</sup>، والمالقي<sup>(٩)</sup>، والإربلى<sup>(١٠)</sup>، والمرادى<sup>(١١)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٢)</sup>، وابن هشام<sup>(١٣)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١٤)</sup>، وأجازة الكوفيون<sup>(١٥)</sup>، والمبرد<sup>(١٦)</sup>.

والراجح عندى هو مذهب سيوييه ومن وافقه؛ لما ذكره الإربلى من تعليل لذلك فقال: «وقال بعضهم: لو دخلت على الضمير لزم أحد أمرين، إما قلب ألفها ياء - وهو ممتنع؛

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٣) السابق ١ / ٣٨٣ .

(٤) الأصول ١ / ٤٢٦ .

(٦) شرح المفصل ٨ / ١٦ .

(٥) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٥ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ٣٢٦ .

(٧) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٢٦ .

(١٠) جواهر الأدب ص ٤٤٩ .

(٩) رصف المباني ص ١٨٥ .

(١١) الجنى الدانى ص ٥٤٣ .

(١٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٤٦٨ .

(١٣) مغنى اللبيب ١ / ١١١ .

(١٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣ .

(١٥) انظر: الجنى الدانى ص ٥٤٣، والارتشاف ٢ / ٤٦٩، ومغنى اللبيب ١ / ١١١، ونسبه الشيخ خالد للكوفيين والفراء فى التصريح ٢ / ٣، وانظر: الهمع ١ / ١٦٦ .

(١٦) نسبه إلى المبرد ابن يعيش فى شرح المفصل ٨ / ١٦، وابن الحاجب فى الكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٢٦، والرضى بشرح الكافية ٢ / ٣٢٦، وصاحب جواهر الأدب ص ٤٩٩، وصاحب الجنى الدانى ص ٥٤٣، وأبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٤٦٩، وابن هشام فى المغنى ١ / ١١١، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٦٦، ولقد بحثت عن هذا الرأى للمبرد فى مظانه فلم أستطع العثور عليه .

لتوقفه على النقل، ولم يسمع، فامتنع التصرف، وإما عدم القلب، وهو أيضاً ممتنع؛ للزوم مخالفة سائر الحروف عند إضافتها إلى الضمير، كـ (إلى) و(على) وأحسن منها أن ما بعد (حتى) لما وجب أن يكون آخر جزء، أو ملاقياً آخر جزء، والضمير كناية عن السابق، فلو دخلت على الضمير لزم أن يكون رأسى السمكة كلها، والصباحُ كل البارحة، وهو محال»<sup>(١)</sup>.

رابعاً: اختلاف النحاة في أيهما أرجح اتصال الضمير أو انفصاله إذا كان ثاني مفعولين لفعل قلبي أو غير قلبي :

يجوز عند ابن مالك اتصال الضمير وانفصاله إذا كان «ثاني منصوبين بفعل غير قلبي...، واتصاله أجود؛ ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

والخلاف الذي ورد هنا هو ما ذكره ابن مالك من أن ظاهر (كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>): «فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم»<sup>(٥)</sup>.

وتحرير محل الخلاف أن سيبويه على ما ذكر ابن مالك في هذه المسألة يوجب اتصال الضمير، على حين نجده عند ابن مالك جائزاً، وإن كان الاتصال أولى.

ويمكن القول: إن آراء النحاة حول هذه المسألة تدور حول أربعة أقوال:

**الأول:** لزوم اتصال الضمير، وهو ظاهر كلام سيبويه، الذي يقول: «فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعلُ الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إياً، وذلك قوله: أعطيتكه وقد أعطاكه، وقال عز وجل: ﴿فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾<sup>(٦)</sup>. فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب»<sup>(٧)</sup>.

**الثاني:** جواز الاتصال والانفصال، والاتصال أولى، وهو مذهب ابن مالك وزمرة من النحاة، كابن هشام<sup>(١)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٢)</sup>، والأشْمونى<sup>(٣)</sup>.

(١) جواهر الأدب ص ٤٩٩ .

(٢) سورة الأنفال، آية ٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٥٣ .

(٤) من خطبة الوداع

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٥٣ .

(٦) سورة هود : الآية ٢٨ .

(٧) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .

الثالث: جواز الاتصال، والانفصال أرجح، وهو مذهب الشلوبيني<sup>(٤)</sup>.

الرابع: جواز الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحاة كالزحششري<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>.  
وجعله ابن عقيل ظاهر كلام ابن مالك في ألفيته عند شرحه لها<sup>(١٠)</sup>.

خامساً: اتصال الضمير ثانياً المفعولين المنصوبين بفعل قلبي أو ناقص وانفصاله :

قال ابن مالك: «وإذا كان الضمير كهاء (خلتكه) في كونه ثانياً مفعول أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى؛ لأنه خير مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر. بخلاف هاء كنته فإنه خير مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته، إلا أنه أجزى الانفصال به مرجوحاً لا راجحاً خلافاً لسيبويه ومن تبعه.

يفرق ابن مالك في هذا النص بين الفعل القلبي والفعل الناقص، فالفعل القلبي كخلتكه يجوز في الضمير الثاني الانفصال والاتصال، والانفصال أولى؛ وذلك لأنه خير مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر.

أما الفعل الناقص فيجوز في الضمير الثاني الانفصال والاتصال؛ وذلك لأنه وإن كان خيراً لمبتدأ في الأصل، فإنه شبيه بهاء (ضربته) في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء الفعل، فكأن الفعل مباشر له.

وقد وافق ابن مالك سيبويه فيما يتعلق بالفعل القلبي، وخالفه فيما يتعلق بالفعل الناقص، يدل على ذلك نص سيبويه الذي يقول فيه: «وتقول: حسبتك إياه؛ وحسبتني إياه، لأن حسبتنيه وحسبتك قليل في كلامهم؛ وذلك لأن حسبتُ بمنزلة كان، إنما يدخلان على

(١) قطر الندى ص ٩٥، ٩٦.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٠٧.

(٣) منهج السالك بحاشية الصبان ١/ ١١٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٢٠ وقد بحث عن رأيه هذا في التوطئة فلم أستطع العثور عليه.

(٥) انظر: الفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ١٠٤.

(٦) شرح المفصل ٣/ ١٠٥.

(٧) الكافية بشرح الرضي ٢/ ١٧.

(٨) شرح الكافية ١/ ١٨.

(٩) الارتشاف ١/ ٤٧٧.

(١٠) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٣.

المبتدأ والمبنى عليه، فيكونان فى الاحتياح على حال» (١).

فسيبويه يسوى بين الضمير الواقع مفعولاً ثانياً لفعل قلبى، وبين الضمير الواقع خبراً لفعل ناقص، فى أن انفصال الضمير فى كلتا الحالتين أولى، والاتصال قليل. على حين يجعل ابن مالك الانفصال فى الحالة الأولى أولى، والاتصال قليل، وفى الثانى بالعكس (٢)، وتبع سيبويه فيما ذهب إليه جمهرة من النحاة منهم على سبيل المثال : ابن الحاجب (٣)، والرضى (٤)، وأبو حيان (٥)، وابن هشام (٦)، وابن عقيل (٧).

هذا وقد تضاربت أقوال ابن مالك فى هذه المسألة تضارباً بيناً فى مؤلفاته الأخرى : فقال فى ألفيته :

فى : (كُنْتَهُ) وَخَلَّتْنِيهِ الْمُتَّصِلُ يُخْتَارُ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي الْمُتَّصِلُ (٨)

وقال فى الشافية الكافية: «ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار، لم يجوز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر إلا فى مواضع مخصوصة، كثنائى ضميرين أولهما غير مرفوع؛ نحو : سَلَّنِيهِ ، أو مرفوع بـ كان أو إحدى أخواتها؛ نحو : الصديق كُنْتَهُ وكان حق هذا أن يمتنع انفصاله كشبهه بهاء ضربته، ولكنه نقل فقبل، وبقي الاتصال راجحاً لوجهين : أحدهما : الشبه بما يجب اتصاله؛ وإذ لم يساوه فى الوجوب، فلا أقل من الترجيح. الثانى: أن الانفصال لم يرد إلا فى الشعر، والاتصال وارد فى أفصح النثر؛ كقول النبى ﷺ لعمر ﷺ فى ابن صياد : (إن يكنه فلن تُسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله) (٩)... وكقول بعض فصحاء العرب: عليه رجلاً ليسنى.

وقد حكموا - أيضاً لثنائى مفعولى؛ نحو «ظننتك» بترجيح الانفصال.

وعندى أن اتصاله أولى؛ لأنه ثنائى منصوبين بفعل، فكان كالثنائى فى قوله تعالى : ﴿رَبِّي﴾

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٥ .

(٢) جعل الشيخ خالد الأشمونى اختيار ابن مالك هو مختار الرماني وابن الطراوة. انظر التصريح ١ / ١٠٧، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ١ / ١١٧ .

(٣) الكافية بشرح الرضى ٢ / ١٩ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ١٨، ١٩ .

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٤٨٠ .

(٦) قطر الندى ص ٩٥، ٩٦ .

(٧) شرح ابن عقيل ١ / ١٠٣ .

(٨) الكافية الشافية ١ / ٩٢ .

(٩) رواه البخارى فى «صحيحه» فى كتاب الجنائز ٣ / ٥٨٢ حديث رقم ١٣٥٤، وفى كتاب الجهاد والسير ٦ / ٢٨٥ حديث رقم ٣٠٥٥ .

وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْ مَكُتُوبَهَا ﴿١﴾. والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع كان وظننت كون الضمير في الصورتين خيراً لمبتدأ في الأصل، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ. وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول؛ لأنه كان مبتدأ، وذلك ممتنع بإجماع، وما أفضى إلى ممتنع ممتنع.

وقد يرجح انفصال ثانی مفعولى ظن بأنه مع كونه خبر مبتدأ فى الأصل: منصوب بجائز التعليق والإلغاء. ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلاً؛ فكان انفصاله مع الأعمال أولى. وهذا الاعتبار - أيضاً - يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول، وهو ممتنع بإجماع؛ وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق بأن يمتنع.

وأما انفصال ما باشره الفعل أو ولى ضميراً مرتفعاً بفعل ليس من باب كان - فلا يجوز انفصاله إلا فى ضرورة، كقول الشاعر (٢):

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير» (٣)

والحق أنه من خلال النص السابق لا نستطيع أن نتبين رأياً واضحاً لابن مالك، بقدر ما يتبين لنا تضارب أقواله، ولعل الذى أوقعه فى هذا التضارب نص سيبويه المذكور سالفاً، ومن ثم فاتباع ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى والأقرب إلى الصواب، خاصة وأنه مسموع عن العرب، تدل عليه النماذج التى ساقها ابن مالك نفسه فى النص المذكور.

### المسألة السادسة : عود الضمير :

قسم النحاة ضمير الغائب إلى ما يتقدم عليه مفسره لفظاً ورتبة نحو : ضرب زيد غلامه، أو لفظاً دون رتبة نحو: ضرب زيداً غلامه، أو رتبة دون لفظ نحو : ضرب غلامه زيد .

وفرق ابن مالك بين نوعين من الضمير:

**النوع الأول:** الضمير المكمل معمول فعل متقدم على مفسر صريح، والمعمول مؤخر الرتبة، وهذا النوع يتقدم فيه الضمير عنده كثيراً.

يقول ابن مالك: «مثال ما يقدم كثيراً ضرب غلامه زيد، وغلامه ضرب زيد، وضرب

(١) سورة هود : آية ٢٨ .

(٢) سبق تخريجه فى المسألة الثالثة من مسائل انفصال الضمير واتصاله.

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٩٣، ٩٤ .

يقول ابن مالك: «مثال ما يقدم كثيراً ضرب غلامه زيد، وغلامه ضرب زيد، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، وضرب جارية يجربها زيد، وهذه الأمثلة وأشباهاها مندرجة تحت قولي: المكمل معمول فعل؛ لأن المضاف إليه يكمل المضاف، ومعمول الصلة يكمل الموصول، كما يكمل «ما» بفاعل «أراد» الممثل به، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يجربها.

ومثل ضرب غلامه زيد، قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(١)</sup>. ومثل: غلامه ضرب زيد، قول العرب: فى بيته يؤتى الحكم، وشتى تعوب الحلبة، فإن بيته فى موضع نصب بيؤتى، والهاء عائدة على الحكم، وقد تقدما على العامل والمفسر<sup>(٢)</sup>.  
وزعم ابن مالك أن الكوفيين لا يجيزون هذا، وحجهم بأن ذلك مسموع عن العرب، فقال: «والكوفيون لا يجيزون مثل هذا. وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حجة عليهم»<sup>(٣)</sup>.

ولقد ناقش أبو حيان<sup>(٤)</sup> ابن مالك فيما نسبه إلى الكوفيين، وذكر أن ذلك تخطيط منه فى النقل؛ لأن الكوفيين «فصلوا فى الضمير إذا تأخر الفاعل عن المفعول، والفاعل بين أن يكون متصلاً بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف إلى المفعول نحو: أرادته أخذ زيد، وغلام أبيه ضرب زيد، فهذا جائز عندهم أو متصلاً به فى موضع نصب، فلا يجوز عندهم نحو: ضاربه ضرب زيداً، وفى موضع جر جاز عندهم نحو: غلامه ضرب زيد»<sup>(٥)</sup>.

ومعنى هذا أن ما نسبه ابن مالك إلى الكوفيين غير صحيح أو فلنقل: غير دقيق، بدليل ما ذكره أبو حيان فى نصه السابق من إجازة الكوفيين نحو: غلامه ضرب زيد.

**النوع الثانى:** الضمير المكمل معمول فعل متقدم على مفسر صريح، والمعمول مقدم الرتبة. وهذا النوع يتقدم فيه الضمير - عند ابن مالك - قليلاً. يقول ابن مالك: «ومثال الضمير الذى يتقدم قليلاً قول حسان يرثى مطعم بن عدى جد نافع بن جبير»<sup>(٦)</sup>:

(١) سورة طه: آية ٦٧.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٦٠.

(٣) السابق ١/ ١٦٠، وأشار إلى هذا أيضاً فى المرجع السابق ٢/ ١٣٥، ١٣٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦١، ٢٦٢، ثم عاد وذكره مرة ثالثة فى شرح التسهيل ٢/ ١٥٣، ١٥٤.

(٤) لم أر أحداً ناقش ابن مالك فيما اطعت عليه من آراء النحاة فى هذه المسألة غير أبى حيان. وقد بحثت عن النصوص للكوفيين فى هذه المسألة فلم أستطع العثور عليها.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو فى ديوانه ص ٢٤٣، وروايته:

فلو كان مجد يخلد اليوم ماجداً من الناس أنجى مجده اليوم مطعماً

والاشتقاق لابن دريد ص ٨٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦١، وشرح=

ولو أن مجدداً أخذ الدهر واحداً

من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً

وقال غيره<sup>(١)</sup> :

كسا حلامه ذا الحلم أثواب سؤددٍ

ورقى نداءه ذا الندى فى ذرا المجد

..... وأنشد أبو الفتح بن جنى<sup>(٢)</sup> :

ألا ليت شعري هل يلومن قومه

زهير على ما جر من كل جانب

وأنشد أيضاً<sup>(٣)</sup> :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمار<sup>(٤)</sup>

والخلاف الذى أورده ابن مالك أن النحويين إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، ويعلق على ذلك بقوله: «والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها. ولأن جواز نحو: ضرب غلامه زيداً أسهل من جواز: ضربونى وضربت الزيدى، ونحو «ضربته زيداً، على إبدال زيد من الهاء. وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثانى بإجماع، حكاها ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما فى: ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة؛ لأن مفسر واو ضربونى معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ؛ لأن تقدم المفعول على

=شواهد المغنى ٢ / ٨٧٥، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٨، وشرح الأشموني ٢ / ٥٨. ومعنى المجد: المروءة والسخاء والكرم والشرف ، ومعظم مفعول من قولهم: أطعم إطعاماً: إذا أكل. الاشتقاق لابن دريد ص ٨٨ .

والشاهد فى قوله : «مجده الدهر» حيث تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول .

(١) البيت من الطويل وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠، والتذييل والتكميل ٢ / ٢٦٠، ومغنى اللبيب ٢ / ١٠٤، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٧، وشرح ابن جماعة على الكافية ص ٢٦٢، والهمع ١ / ٢٣٠، ومنهج السالك للأشموني ٢ / ٥٩، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٤٩، نقل الميداني أن أبا الدرداء رضى الله عنه قال فى معنى السؤدد: هو اصطناع العشيرة واحتمال الجريرة، والشرف: كف الأذى وبذل الندى. مجمع الأمثال ٤ / ٥٩. والشاهد فى قوله: «نداه ذا الندى» فتقدم الفاعل المتصل به ضمير يعود على المفعول .

(٢) البيت من الطويل وهو لأبى حنبل الهذلي فى شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٥١، ولأبى حنبل بن مرة القردي فى ديوان الهذليين ٣ / ٨٧. وانظر: شرح الكافية ١ / ٢٦٢، وتذكرة ص ٣٦٤، والتذييل والتكميل ٢ / ٢٦٠، وخزانة الأدب ١ / ٢٩١-٢٩٣ .

(٣) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد فى خزانة الأدب ١ / ٢٩٣، ٢٩٤، والدرر ١ / ٢١٩، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٥، فى شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٢، وفى خزانة الأدب ١ / ٢٨٠، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وهمع الهوامع ١ / ٢٣٠، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٩، ومنهج السالك ٢ / ٥٩ وسنمار: هو رجل رومي بنى بناء يظهر الكوفة للعنمان، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه؛ لثلا يبنى مثله لغيره، فضربت به العرب المثل فيمن يفعل الخير ثم يلقي الجزاء السيئ. انظر: مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٨٣. والشاهد فى قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث قدم الفاعل المتصل به الضمير .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٦١.



الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز : ضربوني وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز: ضرب غلامه زيداً؛ لما ذكرناه. وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمّر لا مفسّر له غيره، نحو: ضربته زيداً، واللهم صلى عليه الرؤوف الرحيم؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره.

وما حكم بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يقال: ضربت جارياً يحبها زيداً، فيتقدم (يحبها) وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد، وإن كان متأخر لفظاً ورتبة؛ لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها، فجاز تأخر مفسر ضميرها، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو: ضرب غلامه زيداً»<sup>(١)</sup>.

وابن مالك يشترط لتقديم الضمير في هذا الموضع أن يكون صاحب الضمير يشارك في العامل، فلو لم يشارك لم يجز<sup>(٢)</sup>.

وما نقله ابن مالك عن ابن جنى صحيح، فقد قال: «وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله<sup>(٣)</sup>:

### جزى ربه عنى عدى بن حاتم

..... عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة»<sup>(٤)</sup>.

كما أنه ناقش المانعين مناقشة عقلية، وذلك في قوله: «فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذى هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ورست به قدمه. وإذا كان كذلك فقد وقع المضمّر قبل مظهره لفظاً ومعنى. وهذا لا يجوز القياس.

قيل: الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقاً آخر يسوغك غيره، وذلك أن

(١) شرح التسهيل ١/ ١٦١، ١٦٢.

(٢) انظر: السابق ١/ ١٦٢.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقد استشهد به ابن جنى ونسبه إلى النابغة الذبياني، والبيت كاملاً:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقال العيني: «عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبدالله بن همارق، والأعلم لأبي الأسود، وقيل: لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعاً» شرح الشواهد للعيني على حاشية الصبان ٢/ ٥٩، وذكره بلا نسبة ابن الشجرى في الأمالي ١/ ١٥٣، وابن يعيش في المفصل ١/ ٧٦، والرضى في شرح الكافية ١/ ٧٢، وابن هشام في شذور الذهب ص ٣٧، والسيوطى في الهمع ١/ ٢٣٠، والأشمونى في منهج السالك بحاشية الصبان ٢/ ٥٩.

(٤) الخصائص لابن جنى ١/ ٢٩٤.

المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا عليّ إلا أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول الله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (١)....

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلمّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضوع له، حتى أنه إذا أحر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جرى عدىّ بن حاتم ربّه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدّمًا عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يخف عليك، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه ..

ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدىّ بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء، ألا تراك لا تكاد تقول: جرى زيدٍ عمرًا، وإنما يقال: جزاك ربُّك خيرًا أو شرًّا، وذلك أوفق؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به؛ ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه» (٢) .

وابن جنى في نصه السابق يرى أن تقديم الضمير على مفسره عرف جرت عليه العرب، ومن ثم فهو تقديم جائز حتى لو كان المعمول متقدم الرتبة والمفسر مؤخر الرتبة. وقد سبق الأخفش (٣) ابن جنى وابن مالك إلى اعتناق هذا الرأي، وارتآه أيضًا الرضى (٤) وغيره (٥) .

وعلل له الرضى بقوله: «وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا، وكذا نقول: يحسن: أعطيت درهمه زيداً؛ لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني وإن تأخر عنه لكونه فاعلاً معنًى، كما يجيء في باب مفعول ما لم يسم فاعله ويقل نحو: أعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيداً وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه فمرتبه أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ظاهراً، نحو قتلت بأخيه زيداً أو مقدرًا نحو اخترت قومه زيداً، أى من قومه، فمن ثمة حسن رجوع الضمير إلى المتأخر عنه في المسألتين» (٦) .

(١) سورة فاطر: آية ٢٨ .

(٢) الخصائص ١ / ٢٩٤ - ٢٩٨ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١ / ٧٢، والارتشاف ١ / ٤٨٣، ومغنى اللبيب ٢ / ١٠٤، والهمع ١ / ٢٣١، ومنهج السالك ٢ / ٥٩ .

(٤) شرح الكافية ١ / ٧٢ .

(٥) انظر: الارتشاف ١ / ٤٨٣، وشذور الذهب ص ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥، والهمع ١ / ٢٣١، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٥٩ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٧٢ .

وذهب ابن هشام إلى أنه من الضرورة، فقال: «وهو ضرورة على الأصح»<sup>(١)</sup>. وجعله ابن الشجرى قبله من أقبح الضرورات فى الشعر فقال: «واستعماله فى الشعر من أقبح الضرورات»<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يتحرر فى مسألة تقدم الضمير المكمل معمول فعل على مفسر صريح والمعمول مقدم الرتبة قليلاً ثلاثة أقوال:

**الأول:** عدم الجواز (المنع) وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة<sup>(٣)</sup>.

**الثانى:** الجواز مع القلة كما صرح بذلك ابن مالك والرضى، ما عدا ابن جنى، وهو المنقول عن الأخفش.

**الثالث:** أنه من الضرورة الشعرية، وهو ما ذهب إليه ابن هشام وابن الشجرى الذى جعله من أقبح الضرورة.

والراجح من هذا الخلاف هو القول الثانى؛ لما ذكره أصحابه من أدلة، ولكثرة الشواهد المسموعة عن العرب عليه.

#### المسألة السابعة : ضمير الشأن :

حرر ابن مالك خلافاً وقع بين البصريين والكوفيين حول حذف بعض الجملة التى تفسر ضمير الشأن، فذكر أن البصريين لا يجيزون ذلك، خلافاً للكوفيين. يقول فى التسهيل: «ولا يفسر إلا بجملة خبرية مصرح بجزأياها خلافاً للكوفيين فى نحو: ظننته قائماً زيداً، وإنه ضرب أو قام»<sup>(٤)</sup>.

ويعتق ابن مالك رأى البصريين ويدلل على صحته بعدة أمور، كما أنه يبطل مذهب الكوفيين ويفنده بأمور، فيقول: «ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره؛ لأنها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله.

فيهذا يعلم أن ما أجازة الكوفيون من: إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم؛ لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالحدث عنه، واختتامه بحذف ما لا بد منه. وأما تجويزهم نحو:

(١) شذور الذهب ص ١٣٧ وتبعه الأشموني فى شرحه ٥٩ / ٢ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ١ / ٧٥ .

(٣) من هؤلاء المبرد فى المقتضب ٤ / ١٠٢ ، والزنجشردى فى المفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٧٥ ، وابن الحاجب فى الكافية بشرح الرضى ١ / ٢٧١ والفارسي فى الإيضاح بشرح المقتصد ١ / ٣٣٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٦٣ .

ظننته قائماً زيداً، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضاً؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرًا، وكون ظننت ومفعولها خبراً مقدم، وذلك مفوت للغرض الذى لأجله جيء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم»<sup>(١)</sup>.

وكثير من النحاة لم يتعرض لهذا الخلاف عند حديثه عن ضمير الشأن، فالذين ذكروا هذا الخلاف قلة.

ذكره الرضى فى شرح الكافية، فقال: «والبصريون يوجبون التصريح بجزئى الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ لأنها مفسرة، فالأولى استغناء جزئها عن مفسر، وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزئها، نحو: إنه ضربت، وإنه قامت، وليس لهم به شاهد»<sup>(٢)</sup>.

وظاهر كلامه يدل على أنه يختار رأى البصريين وي طرح رأى الكوفيين، ورأى البصريين عنده مقدم؛ لأن الجملة مفسرة، فلا يجوز حذف جزئها حتى لا تحتاج إلى مفسر؛ إذ الأولى استغناء جزئها عن مفسر ورأى الكوفيين عنده مطروح؛ لأنه ليس لهم به شاهد.

كما ذكره أبو حيان دون أن يعضد رأى أحد الفريقين أو يفند<sup>(٣)</sup>.

وتعرض ابن هشام لرأى الكوفيين، وذكر أنه ينطوى على فسادين: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل من نحو قولهم: إنه قام، وإنه ضرب.

يقول ابن هشام: «وأجاز الكوفيون أنه قام وأنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل»<sup>(٤)</sup>.

ويذكر السيوطى شروط الجملة المفسر بها ضمير الشأن فيقول: «وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية. وأن يصرح بجزئها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدها، وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث»<sup>(٥)</sup>.

ويعرج على رأى الكوفيين ويستتهجنه، فيقول: «وزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد. فقالوا فى ظننته قائماً زيد: إن الهاء ضمير الشأن، وقائم يفسره. وزعموا أيضاً: أنه يجوز حذف جزء الجملة، فيقال: إنه ضرب، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا

(١) شرح التسهيل ١/١٦٣ - ١٦٤.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٤٨٦.

(٤) معنى اللبيب ٢/١٠٣.

(٥) الهمع ١/٢٣٣.

ويتضح لنا من أقوال أهل العلم الذين ذكروا الخلاف فى هذه المسألة إجماعهم على تصحيح رأى البصريين، وإبطال رأى الكوفيين، والحق معهم، لأن حذف أحد جزئى الجملة المفسرة لضمير الشأن يجعل الجملة مبهما، إذ ما معنى قولهم : إنه قام بحذف المرفوع؟

### المسألة الثامنة : ضمير الفصل :

جمهور النحاة على أن «هو ، وهما ، وهم ، وهى ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم وما أشبه ذلك فصلٌ بين كل معرفتين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، وبين معرفةٍ ونكرة تقارب المعرفة، وذلك فى باب (كان وأخواتها) وباب (إن) وفى (الظن) و(الابتداء والخبر) وذلك قولك: كان زيدٌ هو القائم)، تجعل (القائم) خبر كان، وهو الفصل لا يعتد به»<sup>(٢)</sup> .

وعند حديث ابن مالك عن ضمير الفصل ذكر بعض النقاط الخلافية حوله:

أولاً: الخلاف حول الاسمين اللذين يقع بينهما ضمير الفصل.

ثانياً: الخلاف حول بقاء الضمير مع تقدم المفصول عليه.

ثالثاً: الخلاف فى إعراب ضمير الفصل :

هذه هى مجمل النقاط الخلافية التى آثارها ابن مالك عند تعرضه لضمير الفصل، وإليك التفصيل فى كل مسألة.

### أولاً: الخلاف حول الاسمين اللذين يقع بينهما ضمير الفصل:

وعن هذه النقطة يقول ابن مالك : «ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء. وقد تناول هذا قولى: باقى الابتداء أو منسوخه. وقلت: مطابقاً لمعرفة قبلُ وذى خبر بعد؛ ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه.

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعاً لها فى عدم قبول حرف التعريف، كحسبتك أنت مثله أو خيراً منه. ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز.

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك فإن أحداً بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيراً منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه. وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين. وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحناً. ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما

(١) الهمع ١/ ٢٣٣.

(٢) الجمل للزجاجى ص ١٤٢ .

أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة.

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> بنصب أظهر<sup>(٢)</sup>.

وفى النص أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن ضمير الفصل يقع بين معرفتين، أو نكرتين كمعرفتين، على أن يكون أولهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ، والثاني خبراً، أو ما كان أصله خبراً، وهذا لم يعزه ابن مالك لأحد، والظاهر أنه لجمهور النحاة، كما سنذكر فيما يأتي.

والقول الثاني: أن ضمير الفصل يقع بين نكرتين مطلقاً، وهو - كما قال ابن مالك - ما حكاه سيبويه عن أهل المدينة، وراه أبو عمرو لحناً.

والقول الثالث: أن ضمير الفصل يقع بين صاحب الحال والحال. وهو القول الذي نسب إلى الأخفش.

وبتحقيق المسألة نجد أن إمام النحاة سيبويه هو صاحب القول الأول يدل على ذلك قوله: «واعلم أن (هو) لا تحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال، ولم تدخله الألف واللام، فمضارع زيداً وعمراً نحو خير منك، ومثلك وأفضل منك، وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، وكذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيداً هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام»<sup>(٣)</sup>.

ونجده في موضع آخر لا يجعل (هو وأخواتها) فصلاً، وذلك حينما تقع بعد نكرة أو يقع بعدها نكرة، فيقول: «هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً - ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ؛ وذلك قولك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، وما إخالُ رجلاً هو أكرمُ منك»<sup>(٤)</sup>.

ويعلل لذلك فيقول: «ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في

(١) سورة هود: آية ٧٨ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٦٨ .

(٣) السابق ٢ / ٣٩٢ .

(٤) السابق ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

النكرة كما جعلوها في المعرفة؛ لأنها معرفة، فلم تصر فصلاً إلا للمعرفة، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا للمعرفة»<sup>(١)</sup>.

وقد وافق سيبويه جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> من البصريين، بل فصلوا القول في القضية بأكثر من هذا، فحددوا شروطاً ثلاثة للضمير الذى يقع فصلاً:

أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى.

الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ من الأفعال والحروف نحو (إن) وأخواتها و(كان) وأخواتها و(ظننت) وأخواتها.

الثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات<sup>(٣)</sup>.

وأما القول الثاني: أن ضمير الفصل يقع بين نكرتين مطلقاً، فبمطالعة كتاب سيبويه تأكد لدينا أن ما ذكره ابن مالك من أنه - أى سيبويه - حكاه عن أهل المدينة وأن أبا عمرو رآه لحناً - صحيح، فبعد ما ذكر سيبويه أن هو وأخواتها لا تكون فصلاً إذا وقعت بين نكرتين، قال: «وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً»<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو مذهب الكوفيين، يدل على ذلك قول الفراء منهم فى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾<sup>(٥)</sup>، «وموضع (أربى) نصب، وإن شئت رفعت، كما تقول: ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك وأفضل منك، النصب على العماد، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً، ومثله قول الله عز وجل: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾<sup>(٦)</sup>، نصب، ولو كان رفعاً كان صواباً»<sup>(٧)</sup>.

ومن النص السابق يظهر لنا أن الفراء يجوز عنده وقوع ضمير الفصل بين نكرتين؛ لأن كلمتى (أمة) و(أربى) نكرتان وقع بينهما الضمير، وأنه يوافق جمهور البصريين فى

(١) الكتاب ٢ / ٣٩٦ .

(٢) انظر: معانى القرآن للأخفش ٢ / ٧١٨ ، ٧١٩ ، والمقتضب ٤ / ١٠٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٧٤ ، ٨٨ ، ٤٢٤ ، ٢ / ٤١١ ، ٣ / ٢١٨ ، ٥ / ٢٤٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٤ ، والجمل ص ١٤٢ ، والمختسب ١ / ٣٢٥ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٩ ، والتبيان فى إعراب القرآن ١ / ٢١ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والنوطة ص ٢٨٧ ، والكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٣ ، وشرح الجمل ٢ / ٦٥ ، والمقرب ص ١٨٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٨٩ ، والجنى الدانى ص ٣٥٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٧ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٨٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٦ .

(٥) سورة النحل: آية ٩٢ .

(٦) سورة المزمل: آية ٢٠ .

(٧) معانى القرآن ٢ / ١١٣ .

إعراب ضمير الفصل على أنه مبتدأ، إلا أنه يخالفهم فى التسمية وفى إعرابه نصباً على العماد.

وأما القول الثالث: أن ضمير الفصل يقع بين الحال وصاحب الحال، فقد اضطرب ابن مالك فى نسبه إلى الأخفش، وقراءة النص فى معانى القرآن تظهر ذلك، حيث يقول الأخفش: «وقال: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> رفع، وكان عيسى يقول: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذى لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التى تسمى الفصل يعنى: هىَ وهو وهُنَّ، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

يتضح من نص الأخفش السابق أنه لم يقل بجواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، فظاهر نصه يدل على أنه يعتنق قول البصريين المثبت فى القول الأول المذكور سابقاً، حيث إنه اختار الرفع فى كلمة (أظهر) وأبطل النصب، فكيف ينسب إليه القول بجواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها؟

ثم إن النص واضح الدلالة على أن عيسى - فيما نسبه الأخفش - هو القائل بجواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها.

وظنى أن الذى أوقع ابن مالك فى هذا الاضطراب، وأوقع غيره<sup>(٣)</sup> فى خطأ النقل عن الأخفش هو عبارته الأخيرة فى النص المذكور: «وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً»<sup>(٤)</sup>. أضف إلى ذلك أن ابن مالك فى كتابه «الكافية الشافية» لم يعزُ هذا القول إلى أحد، بل أطلقه فقال: وأجاز قوم وقوعه قبل الحال وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بالنصب»<sup>(٥)</sup>.

ولقد صرح النحاس وغير واحد من النحاة<sup>(٦)</sup> بأن الأخفش تابع لسيبويه والبصريين فى القول بأن ضمير الفصل يقع بين المبتدأ وخبره، أو ما كان فى الأصل مبتدأ وخبره، وأنه يقع بين معرفتين أو ما كان كالمعرفتين، وهذا يؤكد ما قلناه عن اضطراب ابن مالك فى النقل عن الأخفش.

(١) سورة هود: آية ٧٨ .

(٢) معانى القرآن ٢ / ٥٨١ .

(٣) نسبه إلى الأخفش صراحة: ابن هشام فى معنى اللبيب ٢ / ١٠٤ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢٣٨ .

(٤) معانى القرآن ٢ / ٥٨١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ٩٩ .

(٦) ذكر ابن عصفور أن الأخفش حكاه عن بعض العرب انظر: المقرب ص ١٨٣ .



يقول النحاس: «وقرأ عيسى بن عمر ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ وروى سيبويه: احتبى ابن مروان فى اللحن، أى حين قرأ ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ قال أبو حاتم: ابن مروان قارئ أهل المدينة. قال الكسائى: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ صواب يجعل هُنَّ عماداً. قال أبو جعفر: قول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز ولا تكون «هُنَّ» ها هنا عماداً، قال: وإنما تكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو: كان زيدٌ هو أخاك، لتدلّ بها على أن الأخ ليس بنعت»<sup>(١)</sup>.

لكل هذا يمكن القول: إن الأخفش لم يقل بجواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، بل إنه تبع لسيبويه والبصريين، معتنق مذهبهم وسائر على طريقتهم كما هو مذكور فى القول الأول فى هذه المسألة.

ولقد خطأ غير واحد من النحاة هذا القول، فسبويه يشير إلى قراءة النصب فى الآية الكريمة التى استشهد بها أصحاب هذا القول ويخطئها فيقول: «وقال: احتبى ابن مروان فى ذه فى اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾»<sup>(٢)</sup> فنصب»<sup>(٣)</sup>.

والتمس ابن جنى لقراءة النصب وجهاً، فيقول: «ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفى وابن أبى إسحاق ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ بالنصب. قال أبو الفتح: ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: احتبى ابن مروان فى لحنه، وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل (هُنَّ) فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيداً هو خيراً منك، وكان زيد هو القائم. وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هُنَّ) أحد جزأى الجملة، وتجعلها خبراً لـ (بناتى)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالاً من (هُنَّ) أو من بناتى) والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال»<sup>(٤)</sup>.

وتخفف مكى والعكبرى قليلاً، فمكى يذكر أن عيسى بن عمر قرأ ﴿أَطْهَرَ﴾ بالنصب على الحال وجعل ﴿هُنَّ﴾ فاصلة، وهو بعيد ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

(١) إعراب القرآن ٢ / ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) سورة هود: آية ٧٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٤) المحتسب ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧١.

وكلامه يوحى بأن (هُنَّ) يجوز وقوعها ضمير فصل، مع الضعف والبعد.  
وأما العكبرى فقد ذكر أن قراءة الآية على النصب شاذة، ووجه التخفف أنه ذكر لهذه  
القراءة وجهين: الوجه الأول منهما: «أن يكون بناتى خيراً، وهنَّ فصلاً، وأطهر حالاً»<sup>(١)</sup>.  
وهذا يدل على عدم تخطئته لوقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها مطلقاً، لكن ذلك  
عنده من قبيل الشاذ.

ولم أر أحداً صوب هذه القراءة، ونص على أن الضمير (هن) فصلاً غير الكسائي فيما  
نسبه إليه أبو جعفر النحاس حين قال: «قال أبو حاتم ابن مروان قارئ أهل المدينة. قال  
الكسائي: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ صواب يجعل (هُنَّ) عماداً»<sup>(٢)</sup>.

ورده بقوله: «قال أبو جعفر: قول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز ولا تكون  
هُنَّ ههنا عماداً، قال: وإنما تكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها، نحو: كان زيدٌ  
هو أخاك، لتدل بها على أن الأخ ليس بنعت. قال أبو إسحاق<sup>(٣)</sup>: وتدل على أن كان  
تحتاج إلى خبر، وقال غيره: يُدَلُّ بها على أن الخبر معرفة أو ما قاربها»<sup>(٤)</sup>.

وأرى أن المسألة برمتها تتوقف على السماع، فلذلك إذا جاء فى القرآن أو كلام العرب  
الضمير واقعاً بين معرفتين، أو نكرتين كالمعرفتين، أو نكرتين مطلقاً، أو واقعاً بين المبتدأ  
وخبره، أو ما كان مبتدأ وخبره، أو صاحب الحال والحال، فلا ضمير.

وقد رأينا أن السماع يثبت لنا أن ضمير الفصل يأتى بين نكرتين مطلقاً كما فى قراءة  
النصب فى قوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فهل يمكن أن نخطئ هذه القراءة لأجل ما وضعه  
جمهور نحاه البصريين من قواعد؟ بالطبع لا .

### ثانياً: الخلاف حول جواز بقاء الضمير مع تقدم الفصول عليه :

فى هذه المسألة يقول ابن مالك: «لما كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعاً لزم  
من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر؛ لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعاً، إذ التابع لا يتقدم على  
المتبوع، فلو قدم المفعول الثانى فى: حسبت زيدا هو خيراً منك، لترك الفصل لعدم الحاجة  
إليه مع كونه فى محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى . فظهر بهذا  
بطلان ما أجازته الكسائي - رحمه الله - من ذلك»<sup>(٥)</sup>.

(١) التبيان فى إعراب القرآن ٢ / ٧٠٩ .

(٢) إعراب القرآن ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٣) المقصود به أبو إسحاق الزجاج، انظر رأيه فى معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٤١١ .

(٤) إعراب القرآن ٢ / ٢٩٦ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

ففى هذا النص يوضح ابن مالك علة الإتيان بضمير الفصل، وهو ألا يتوهم كون الخبر تابعاً، فإذا تقدم الخبر (المفصول) فقد انتفت علة الإتيان به، فيحذف خلافاً للكسائى - فيما نسبه إليه ابن مالك - الذى قال بجواز بقاءه.

ولم أجد من النحاة<sup>(١)</sup> - فيمن طالعت كتبهم - غير الرضى تعرض لما تعرض له ابن مالك فى هذه المسألة، ونسب إلى الكسائى ما نسبه إليه ابن مالك، فقال: «ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لأمنهم من التباس الخبر بالصفة؛ إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف، وجوزه الكسائى كما جاز نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> مع الأمن من اللبس هذا، وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابقة للمبتدأ ليكون فى صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الأول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لأن الضمير لا يوصف، وليس بمبتدأ حقيقة»<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: الخلاف حول إعراب ضمير الفصل:

يقول ابن مالك: «ولا موضع له من الإعراب، خلافاً لقوم يجعلونه توكيداً لما قبله، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: لو كان كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، ثم قال: ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولا يكون هو ونحن صفة وفيها اللام<sup>(٥)</sup>، يعنى بالصفة التوكيد. ثم قال سيبويه: فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، فى أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر<sup>(٦)</sup>. فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغير ما قبله كقولك: زيدٌ هو الفاضل، وعلمت زيداً هو الفاضل، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيداً إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمنى إلا أنت، وما أكرمت إلا إياى»<sup>(٧)</sup>.  
ففى النص يذكر ابن مالك إعرابين لضمير الفصل:

الأول: أنه لا محل له من الإعراب، وهو الذى اختاره المصنف تبعاً لسيبويه.

والثانى: أنه توكيد، وأطلق المصنف فلم يحدد نسبة هذا الإعراب لأحد معين، والظاهر أنه للكوفيين على ما سيأتى.

وهذه محاولة لاستقصاء المسألة فى كتب أهل العلم، الذين اختلفوا فى إعراب هذا الضمير، وقد بان لنا أن جمهور النحاة يجوزون فى هذا الضمير أن يعرب مبتدأ، أو ضميراً لا

(١) تعرض السيوطى لهذه المسألة دون تفصيل أو نسبة لأحد حيث ذكر أن هناك آخرين يجيزون تقدمه مع الخبر، ومثل بأمثلة منها: هو القائم ظننت زيداً. انظر الهمع ١ / ٢٣٩.

(٢) شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٦.

(٣) سورة المائدة: آية ١١٧.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٠، ٣٩١.

(٥) الكتاب ٢ / ٣٩٠.

(٦) شرح التسهيل ١ / ١٦٩.

(٧) الكتاب ٢ / ١٩١.

محل له من الإعراب، وهذا مذهب البصريين، أو ينصب على العماد وهو مذهب الكوفيين.  
وقد حرر السيوطي رأى الكوفيين بصورة أوضح، فذكر أن الكسائي يقول: محله محل ما  
بعده، وأن الفراء، يقول: محل ما قبله<sup>(١)</sup>.

وقد ناقش ابن الأنباري في (الإنصاف) كل هذه الآراء وبين أيها أصوب، فقال: «أما  
الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله، فتنزل  
منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه... كان نفسه تابعاً  
لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: زيد هو العاقل.. يجب أن يكون تابعاً في إعرابه.  
وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد،  
فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل المعنى وهو  
الفصل بين النعت والخبر؛ ولهذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك) و  
تلك) وتثنى وتجمع، ولا حظ لها في الإعراب، و(ما) التي للتوكيد ولا حظ لها في  
الإعراب، فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في  
قولهم: جاءني زيد نفسه.. قلنا: هذا باطل؛ لأن المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء  
من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه.

وأما قولهم: إنه مع ما بعده كالشيء الواحد.. قلنا: هذا باطل أيضاً؛ لأنه لا تعلق له بما  
بعده؛ لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وواضح من خلال النص السابق أن ابن الأنباري يختار رأى البصريين، واختياره - فيما  
أرى - صواب؛ لقوة الأدلة التي ساقها للبصريين وضعف أدلة من خالفهم.

### المسألة التاسعة: بروز الضمير واستتاره في المشتق والمؤول به :

الإجماع منعقد على أن الضمير يستكن في المشتق إن جرى المشتق الرفع صاحب معناه،  
فإن لم يجر المشتق على صاحب معناه برز عند البصريين مطلقاً، وعند الكوفيين إذا خيف  
اللبس فقط.

ولقد حرر ابن مالك هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقال: «والتزم البصريون

(١) انظر: الهمع ١/ ٢٣٧، وأيضاً الإنصاف في ٢/ ٧٠٦.

(٢) الإنصاف ٢/ ٧٠٦، ٧٠٧.

الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سن<sup>(١)</sup> واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عن أمن اللبس»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين، حيث قال: «وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر:

**قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت      بكنه ذلك عدنان وقحطان<sup>(٣)</sup>**

فقومي مبتدأ، وذرا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جار على ذرا المجد في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس»<sup>(٤)</sup>.

وقد تضارب قول ابن مالك واختياره هنا مع قوله واختياره في الألفية، فإذا كان هنا قد اختار مذهب الكوفيين وارتضاه، فإنه في الألفية قد اختار مذهب البصريين، حيث قال:

**وأبرزنه مطلقاً حيث تلا      ما ليس معناه له مُحَصِّلاً**

وقد نبه ابن عقيل على هذا التضارب فقال: «واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا لقال: وأبرزنه مطلقاً، يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين»<sup>(٥)</sup>.

ومفهوم سيبويه أنه عند أمن اللبس يجوز بروز الضمير وعدمه، وبذلك يكون سيبويه مخالفاً لمذهب الكوفيين الذين يرون بروز الضمير إذا جرى الذى تحمله على غير صاحب معناه، وذلك عند خوف اللبس فقط، وعند أمن اللبس يرون استكنانه، من جهة أن استكنان الضمير عند سيبويه في هذه الحالة على الجواز، على حين أنه عند الكوفيين على الوجوب.

ومخالفاً للبصريين في أنهم يرون بروز الضمير في هذه الحالة وعدم جواز استكنانه. يقول

(١) هكذا في شرح التسهيل، وأظن أن الصحيح فيها سنن .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٧، ٣٠٨، وينظر: شرح الكافية والشافية ١/ ١٤٤، ١٤٥ .

(٣) هذا البيت من بحر البسيط، ولم ينسبه أحد في المراجع التي ذكر فيها، ومعنى «ذرا» جمع ذرورة، وهى كل شيء أعلاه، والمجد: الكرم، «بانوها» زادوا عليها وتميزوا، و«كنه»: كنه كل شيء غايته وحقيقته .

والشاهد فيه: هو ذكر بانوها بدون إبراز الضمير، حيث لم يقل بانوها هم؛ لأن إبراز الضمير إنما يكون عند خوف اللبس، ولا لبس ها هنا.

- وقد ذكر هذا البيت في التذييل والتكميل ٤/ ٢١، وأوضح المسالك، الشاهد رقم ٦٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠٨، والتصريح ١/ ١٦٢، والجمع ٢/ ١٢، ومنهج السالك للأشمنونى، ١/ ١٩٩، وشواهد العيني بحاشية الصبان ١/ ١٩٩ .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٠٨ .

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٨ وكذلك الأشمنونى فى منهج السالك ١/ ١٩٩ .

سيبويه: «وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربته، فهذا بمنزلة قوله: معه كيسٌ محتوم عليه. فإن قلت: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها، جررتَ ونصبتَ على ما فسرتُ لك. وإن شئت قلت: ضاربها هو فنصبتُ، وإن شئت جررتَ ويكونُ هو وصفَ المضمَرِ في ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها. وإن شئت جعلتَ هو منفصلاً، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات المضمَر.

وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو، فكأنك قلت: معه امرأةٌ ضاربها زيد. ومثل قولك ضاربها هو قوله: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها أبوه، إذا جعلتَ الأب مثل زيد، فإن لم تُنزل هو والأب منزلة زيدٍ وما ليس من سببه ولم يلتبس به قلت: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها أبوه أو هو» (١).

وتحرير المسألة في كتب النحاة كالآتي:

أولاً: ما ذهب إليه سيبويه من جواز بروز الضمير واستتاره إذا جرى متحملة على غير صاحب معناه، وذلك عند أمن اللبس.

ثانياً: مذهب البصريين (٢) أن الضمير إذا جرى متحملة على غير صاحب معناه وجب بروزه، سواء كان هناك لبس أم لم يكن، واستدل البصريون على صحة مذهبهم بحجتين: الأولى: «أن اسم الفاعل فرع على الفعل في احتمال الضمير لما ذكرنا من أن الأسماء لا أصل لها في احتمال الضمائر بدلالة أن ما كان منها اسماً عارياً من شبه الفعل، ومعناه نحو زيد وعمرو وثوبٌ قد لا يتضمن ضميراً بوجه، وإنما يتضمن نحو ضاربٍ وذاهبٍ وحسنٍ وشديدٍ لموافقته الفعل في المعنى، وكفى دليلاً على ذلك أن الفعل تلحقه ضمائرٌ لفظية، نحو التاء في فَعَلْتُ وفَعَلْتُ، والنون في فَعَلْنَ، ويُنَى لها وهو إسكان اللام من فَعَلْتُ، ولا يكونُ هذا في الاسم البتة، وإذا كان كذلك علمتُ أن نحو ضاربٍ وذاهبٍ فرع على يذهبُ ويضربُ في تضمّن الضمير، وإذا كان فرعاً لم يجر مجراًه في التصرف. فإذا جرى اسمُ الفاعل على غير مَنْ هو له أبرز الضمير، وإن لم يحصل لبسٌ، ليُفرقَ بين الفرع والأصل: فيقال: هندٌ زيدٌ ضاربته هي، البتة» (٣).

(١) الكتاب ٢ / ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣ / ٩٣، ٩٤، ٢٦٢، ٢٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٢٢، ٣٢٣، والإيضاح بالمقتصد ١ / ٢٦٣، ٢٦٤، والخصائص ١ / ١٨٦، ١٨٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٥٨١، والمقتصد ١ / ٢٦٤، ٢٦٧، والكشاف ٣ / ٥٦٣، وآمالي ابن الشجري ٢ / ٥٢، ٥٣، ٥٤، وابن الأنباري في الإنصاف المسألة ٨، والعكبري في التبيين ص ٢٥٩ وما بعدها، والتبيان ٢ / ١٠٦٠، والكافية بشرح الرضي ٢ / ١٣، وشرح الكافية ٢ / ١٧، وأوضح المسالك بالتصريح ١ / ١٦١، ١٦٢، ومنهج السالك ١ / ١٩٩.

(٣) الإنصاف ١ / ٥٩، وانظر: المقتصد ١ / ٢٦٦، ٢٦٧، والتبيين ص ٢٦٠.

الثانية: أنه لو لم يبرز الضمير إذا جرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى اللبس فى بعض المواضع، واللبس يزول بإبراز الضمير، فيجب أن يبرز لرفع الالتباس (١).

وعللوا لإبراز الضمير من اسم الفاعل فيما لا يخاف فيه اللبس، كما أبرزوه فيما يخاف فيه اللبس ليجرى الباب على سنن واحد بأنهم فعلوا ذلك كما فعلوه فى كثير من المواضع، مثل حذفهم للواو من مضارع (وعد) لوقوعها بين ياء وكسرة، فقالوا: **يعد**، ثم حذفوها من باقى المواضع فقالوا: **أعدُ ونعدُ وتعدُ** قياساً على (يعد) وليس فيهنَّ مع الكسرة ما فى الياء من الثقل، ولكنهم أرادوا أن يستمر الباب على سنن واحد «ومثل استثقالهم اجتماع الهمزتين فى مضارع أفعل، نحو **أكرم وأحسن**، كرهوا أن يقولوا: **أكرم**، كما قالوا: **أدحرج**، فحذفوا الهمزة، فأصاروه إلى **أكرم**، واعتمدوا حذفها مع بقية حروف المضارعة، فقالوا: **نكرم وتكرم ويكرم**، مع عدم الثقل الذى كرهوه فى اجتماع الهمزتين» (٢).

**ثالثاً:** مذهب الكوفيين (٣) أن الضمير إذا جرى متحملة على غير صاحب معناه وجب استتاره إذا أمن اللبس وظهوره عند عدم أمن اللبس، واستدل الكوفيون - كما ذكر ابن مالك - بالسماع من قول الشاعر:

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت  
بكنه ذلك عدنان وقحطان (٤)

ومثله قول الشاعر أيضاً:

إن الذى هوأك آسف رهطه  
لجديرة أن تصطفيه خليلاً (٥)

ومثل أيضاً قول الآخر:

ترى أرباقهم متقلديها  
إذا حمى الحديد على الكمامة (٦)

(١) انظر: المقتصد ١/ ٢٦٦، والإنصاف ١/ ٦٠، والتبيين ص ٢٦٠.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٣، ٥٤، وانظر: التبيين ص ٢٦٠.

(٣) انظر: الأمالى لابن الشجرى ٢/ ٥٥، والإنصاف ١/ ٥٧، والتبيين ص ٢٥٩، وشرح الكافية ٢/ ١٧، والارتشاف ٢/ ٤٧، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٠، ١٩، وأوضح المسالك بالتصريح ١/ ١٦٢، شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٧، والتصريح ١/ ١٦٢ والجمع ٢/ ١٢، ومنهج السالك ١/ ١٩٩.

(٤) سبق تخريج هذا البيت.

(٥) هذا البيت من بحر الكامل. وذكر غير منسوب فى التذيل ٤/ ٢١، وفى تلخيص الشواهد ص ١٨٨. وآسف: أغضب.

والشاهد فيه ترك إبراز الضمير فى «لجديرة» دليل على جواز عدم إبرازه

(٦) البيت من الوافر، قائله الفرزدق، وهو فى ديوانه ص ١٣١ الأرباق: جمع ربق، وهو الحبل والحلقة التى بها صغار الغنم لتلا ترضع، ومتقلديها: أى فى أعناقهم فى موضع القلادة.

والشاهد فيه ترك إبراز الضمير فى قوله «متقلديها» ولو أبرزه لقال «متقلديها هم» فلما أضمّر ولم يبرزه دل على جوازه. والبيت فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٧٧، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٨٣، والإنصاف ص ٥٩، والتبيين ص ٢٦١، والتذيل والتكميل ٤/ ٢١.

وغير ذلك من أقوال الشعراء<sup>(١)</sup>، ومن السماع قراءة بعضهم<sup>(٢)</sup> ﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ  
إِنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup> بالجر فى (غير) وهو جار على طعام، ولم يقل ناظرين أنتم<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا كذلك بالقياس بأن «اسم الفاعل والصفة يعملان عملَ الفعل، والفعل لا يجب  
فيه إبراز الضمير، كذلك ما يعمل عمله، وكذلك إذا جرى على من هو له لا يبرز ضميره،  
كذلك ها هنا»<sup>(٥)</sup>.

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون من سماع وقياس، فتأولوا ما ذكره من أبيات،  
وهو ما ينقله لنا ابن مالك بقوله: «وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومی  
بانو ذرا الحمد بانوها، وتقدير البيت الثانى: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت الثالث:  
ترى أصحاب أرباقهم متقلديها»<sup>(٦)</sup>. ورد ابن مالك تأويلهم هذا بقوله: «والصحيح حمل  
الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعده»<sup>(٧)</sup>.

وردوا استدلال الكوفيين بالآية بقولهم: «أمّا الآية فالقراءة المذكورة فيها بعيدة عن  
الصحة، وإنما جوزها من هو على مذهبهم فى ذلك، فلا تكون حجة على مخالفيهم»<sup>(٨)</sup>.  
وردوا القياس بأن «القياس على الفعل غير مستقيم لوجهين:

أحدهما: أنَّ الفعل هو الأصل فى العمل وفى استحقاق الفاعل واسم الفاعل ليس  
كذلك.

والثانى: أن الضمائر فى اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمة، ولذلك لا يظهر الضمير  
فيها لفظاً، بل هى على صورة واحدة فى كل حال، وإنما يُقضى بالضمائر فيها حكماً  
بخلاف الفعل فإن ضمير التثنية والجمع والتأنيث يظهر فيها لفظاً نحو ضرباً وضربوا وضربن،  
فعند ذلك يُستغنى عن إظهارها فى مسألتنا»<sup>(٩)</sup>.

والأولى بالقبول هو مذهب الكوفيين لأمرين:

الأول: أنه أتى به السماع عن العرب، وجاءت له نظائر فى القرآن الكريم، يقول أبو

(١) انظر الآمالى لابن الشجرى ٢/ ٥٥، ٥٦، الإنصاف ص ٥٨، والتبيين ٢٦١، والتذيل ٤/ ٢٠.

(٢) هى قراءة ابن أبى عبله فى الكشاف ٣/ ٥٦٣ والتذيل والتكميل ٤/ ٢١، والهمع ٢/ ١٢.

(٣) سورة الأحزاب: آية ٥٣.

(٤) انظر: التبيين ص ٢٦٠٢، ٢٦١، التذيل ٤/ ٢١.

(٥) التبيين ص ٢٦١.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٣٠٨.

(٧) السابق.

(٨) التبيين ص ٢٦١.

(٩) التبيين ص ٢٦٢.



حيان: «ولما كانت هذه التأويلات متكلفة وافق المصنف مذهب الكوفيين فى أنه لا يجب إبراز الضمير إذا لم يُلبس»<sup>(١)</sup>.

ويعلق السيوطى على استدلالات الكوفيين بقوله: «وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله»<sup>(٢)</sup>.

الثانى: أن مذهبهم يتمشى مع طبيعة اللغة العربية التى تميل إلى الاختصار والإيجاز ما دام المعنى مستقيماً مفهوماً دون حاجة إلى ذكر ما لا حاجة تدعو إليه، وهو لون من البلاغة، فكيف نحيد عنه إلى ما سواه.

### المسألة العاشرة: العلم المنقول:

العلم المنقول هو ما سبق له استعمال فى غير العلمية، ثم نقل عنه إلى العلمية، والعلم المنقول أنواع كثيرة، وقع الخلاف فى بعضها، ومما وقع فيه الخلاف منها المنقول عن فعل أمر.

وقد أورد هذا الخلاف ابن مالك فى شرح التسهيل حيث قال: «ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد إلا أصمّت اسماً للفلاة الخالية، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت»<sup>(٣)</sup>.

يتضح أن ابن مالك ذكر فى هذا النص قولين:

**القول الأول:** وهو ما ذهب إليه ابن مالك من أن العلم لا ينقل من فعل الأمر.

**والقول الثانى:** وهو ما عزاه ابن مالك إلى بعض العلماء<sup>(٤)</sup> - دون تحديد - من أن العلم ينقل من الأمر.

وابن مالك يرد هذا القول؛ لأنه عنده غير صحيح، من وجهين:

«أحدهما: أن الأمر بالصمت إما أن يكون من: أصمّت، وإما أن يكون من صمّت، فالذى من أصمّت مفتوح الهمزة، والذى من صمّت مضمومها ومضموم الميم، إصمّت بخلاف ذلك، والمنقول لا يغير.

(١) التذييل والتكميل ٢٣/٤.

(٢) الهمع ١٢/٢.

(٣) شرح التسهيل ١/١٧١.

(٤) من الذين قالوا بهذا الزخشرى فى الفصل بشرح ابن يعيش ١/٢٩، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/٣٠، ٣١، والرضى فى شرح الكافية ٢/١٣٨، وأبو حيان فى الارتشاف ١/٤٩٧، والشيوخ خالد فى التصريح ١/١١٥، والسيوطى فى الهمع ١/٢٤٨.

والثانى: أنه قد قيل: إصمتة، بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث. وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية، تعين كونه مرتجلاً»<sup>(١)</sup>.

ولم أجد أحداً من النحاة ممن طالعت كتبهم اعتنق ما قال ابن مالك، بل إن أبا حيان أشار إليه، ورده، وصحح القول الثانى، ورد على ابن مالك وجهيه، فقال: «وزعم بعض النحاة أنه قد يكون منقولاً من فعل أمر دون إسناد، وجعل من ذلك (إصمت) اسم للفلاة الخالية، ورده ابن مالك فى الشرح وزعم أنه مرتجل ورددنا عليه الرد»<sup>(٢)</sup>.

وواضح من خلال ما سبق تفرد ابن مالك بهذا القول، وهو غير صحيح لوجهين:  
الأول: أن العلم إذا كان ينقل من المصدر وأسماء الأجناس، والوصف، والفعل الماضى، والفعل المضارع، والجملة، فلماذا لا ينقل من الفعل الأمر، خاصة أن الفعل الأمر - فى حقيقة الأمر - جملة، إذ يستتر فيه فاعله.

والثانى: أن مادة (ص م ت) وردت فى كتب اللغة دالة فى الأصل على السكوت، وجعل الشيء لا فراغ له، فيقال: «الصمّتُ والصموتُ والصماتُ: السكوتُ كالإصماتِ والتصميتِ، ورماه بصماتِه، أى بما صمّت منه، وأصمته وصمته: أسكته لازمان مُتعدّيان»<sup>(٣)</sup>.

ويقال: «صمّت الشيء جعله لا فراغ له»<sup>(٤)</sup>.

وهذا يدلنا على أن (أصمّت) اسم للفلاة منقول عن أصل، وهذا الأصل هو فعل الأمر أصمّت.

وما ذكره ابن مالك من أن الأمر بالصمت إما أن يكون من أصمّت، وإما أن يكون من صمّت، والذي من أصمّت مفتوح الهمزة، والذي من صمّت مضمومها، ومضموم الميم، و(إصمّت) اسم للفلاة بخلاف ذلك، والمنقول لا يغير، فما ذكره هذا يجاب عنه بقول ابن يعيش: «واصمت فلاة بعينها كان فى الأصل فعل أمر من صمت يصمّت إذا سكت كأن إنساناً قال لصاحبه: اصمت يسكته ليسمع حساً، أو يكون فى فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً، فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير، ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث، والمسموع فى مضارع صمت يصمت بالكسر هنا إما أن يكون لغة أو من

(١) شرح التسهيل ١ / ١٧١، ١٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٧.

(٣) القاموس المحيط، مادة صمت، فصل الصاد، باب التاء.

(٤) المعجم الوسيط، مادة صمت.

تغيير الأسماء كما قطعت الهمزة فى التسمية؛ وذلك أن همزة الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال، نحو: انطلق انطلاقاً واقتدر اقتداراً فأما الأسماء التى ليس بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخله عليها، إنما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنين وامرئ وامرأة واسم واست، وليس هذا منها، وإذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء فقطعت الألف لذلك»<sup>(١)</sup>.

ويقول الرضى: «وإما أمر كاصمت لبرية معينة، وقيل: هو علم جنس لكل مكان قفر كأسامة، تقول: لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت، والوحش المكان الخالى، وكسر ميم اصمت، والمسموع فى الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل تبعاً لنقل معانيها، كما قيل فى شمس بن مالك: شمس بضم الشين»<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ذكره من أن اصمته، بهاء التأنيث، لو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، فيجاء عنه بأن الشيء إذا نقل من حقل إلى حقل أخذ حكم المنقول إليه، فالكلمة إصمّت) عندما نقلت من فعل الأمر إلى الأسماء أخذت حكمها دون تنكير، ولهذا قال ابن يعيش: «وربما أنثوا فقالوا: اصمته إيذاناً بغلبة الاسم بعد التسمية، وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة»<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة: أن ما ذهب إليه ابن مالك لا سند له، وما قاله الجمهور هو الأصح.

### المسألة الحادية عشرة: خلاف النحاة حول لفظ الجلالة:

هناك قضيتان يمكن التعرض لهما فى هذا المقام، وهما.

#### أولاً: خلاف النحاة حول أصل العلمية فى لفظ الجلالة:

ذكر ابن مالك مذهبين للنحاة فى هذه المسألة، وذلك فى قوله: «ومن الأعلام التى قارن وضعها وجود الألف واللام الله تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون»<sup>(٤)</sup>.

فالمذهب الأول: مفاده أن لفظ الجلالة علم مرتجل، والمذهب الثانى - على ما ذكر ابن مالك - هو مذهب الأكثرين، ومفاده أن لفظ الجلالة علم منقول مشتق.

واختار المذهب الأول إضافة لابن مالك جملة من النحاة كسيبويه<sup>(٥)</sup> فى بعض أقواله،

(٢) شرح الكافية ٢ / ١٣٨ .

(١) شرح المفصل ١ / ٣١ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٣١ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٧٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٩٥، ونسب ابن يعيش هذا رأى لسيبويه فى شرح المفصل ١ / ٣ .

والمبرد<sup>(١)</sup>، والزجاجي<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، والأشْمونى<sup>(٤)</sup>.

كما اختار المذهب الثانى جملة أخرى من النحاة كسيبويه<sup>(٥)</sup>، وابن جنى<sup>(٦)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٧)</sup>، والعكبرى<sup>(٨)</sup>، والرضى<sup>(٩)</sup>.

واستدل أصحاب المذهب الأول على صحة مذهبهم بأدلة، منها: ما ذكره ابن مالك فى هذا المقام من أن لفظ الجلالة (الله) «علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم؛ ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس»<sup>(١٠)</sup>.

ونسب علماء الدين الإبلى المذهب للجمهور، وأورد أدلتهم، فقال: «إنه - تعالى - نفى المسمى له بقوله عز من قائل: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾<sup>(١١)</sup>، لما تقرر أن الاستفهام الإنكارى يفيد النفى، وهو يقتضى الارتجال، لعدم امتناع إطلاق المشتقات على مُسَمَّيات متعددة، حقيقة كان كإطلاق العالم على زيد وعمرو، أو مجازاً كقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>(١٢)</sup> أطلق - سبحانه - صفة الخالقية على غيره تجوزاً، ويؤيده ما نص عليه الخليل - رحمه الله - من إطباق الناس واتفاقهم على هذا، وأن الاسم مختص بالذات المتعالية، لم يُطلق على غيرها بنوع من الأنواع»<sup>(١٣)</sup>.

والنص يحوى الدليلين الآيتين:

الأول: أنه سبحانه وتعالى نفى المسمى له فى قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ وهو استفهام إنكارى يقتضى النفى، ومن ثم الارتجال .

الثانى: إطباق الناس على أن الاسم مختص بالذات المتعالية .

(١) المقتضب ٤ / ٢٣٩، ٢٤٠ .

(٢) الجمل فى النحو ص ١٥١ .

(٣) الهمع ٣ / ٤٨ .

(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ١٤٥ - ١٤٦ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٩٥، ٣ / ٤٩٨ .

(٦) اللمع ص ١٧٤، والخصائص ٣ / ١٥٠ .

(٧) أسرار العربية ص ٢٣١ .

(٨) التبيان ١ / ٤ .

(٩) شرح الكافية ١ / ١٤٥ .

(١٠) شرح التسهيل ١ / ١٧٧ .

(١١) سورة مريم: آية ٦٥ .

(١٢) سورة المؤمنون: آية ١٤ .

(١٣) جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ص ٣٨٧ .

كما استدل أصحاب المذهب الثاني بأدلة ذكرها أيضاً الإربلى فى قوله: «وذهب الباكون إلى أنه مشتق منقول إلى العلمية مستدلين بأن (الله) فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> صفة لـ (هو) وإلا لزم خلو الكلام عن الفائدة؛ لأن قولك: هذا زيد فى البلد، وهذا عمرو فى الحضر، غير مفيد؛ إذ (زيد) فى البلد، وغيره، وعمرو، وعمرو فى السفر والحضر؛ لأن ذلك يقتضى أن الزيدية ثابتة له فى البلد فقط، وكذا العمرية ثابتة له فى الحضر دون السفر، حتى لو فارق زيد البلد، وعمرو الحضر لم يتصف، ذاك بالزيدية، وهذا بالعمرية، بخلاف ما إذا كانت صفة، كقولك: هذا العالم فى البلد، فإنه يفيد أن لا عالم فى البلد سواه؛ لدلالته على اتصافه وحده بهذه الصفة، وأيضاً فإن الأعلام إنما توضع بإزاء ما تصح الإشارة إليه، وقد امتنعت هنا؛ لاستدعائها ذا جهة - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وأيضاً فإن الاحتياج إلى وضع الأعلام إنما يكون عند تعدد الأفراد؛ ليحصل بها الامتياز، وهو محال؛ لقيام الدلائل القاطعة على وحدانيته - تعالى - فلم يضعوا علماً؛ استغناء بذلك»<sup>(٢)</sup>.

وفى هذا النص ثلاثة أدلة للقائلين بالاشتقاق والنقل فى لفظ الجلالة:

الأول: وقوع لفظ الجلالة صفة للضمير، والعلم المرتجل لا يوصف به؟

والثانى: أن الأعلام توضع بإزاء ما تصح الإشارة إليه، وهذا ممتنع مع الله؛ لأنه غير ذى جهة ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أن الاحتياج إلى وضع الأعلام يكون عند تعدد الأفراد، ولا تعدد هنا، فالله مشهود له بالوحدانية.

وذكر الإربلى جواب العلماء على هذه الأدلة، فقال: «وقد ردّوا هذه الأدلة، وضعفوها، أما الأول: فبامتناع وقوع الضمير موصوفاً لما تقرر فى محله من أن الضمائر لا تُوصف، ولا يُوصف بها، وإنما أتى بـ (هو) فى هذا الكلام؛ تنبيهاً على أن المعبود الحقيقى فى السماوات والأرضين باستحقاق هو الله - تعالى - إذ ليس المراد من هذا التركيب إلا إثبات أن المسمى فيهما بهذا الاسم المقدس هو الرب تعالى.

وأما الثانى: فبأن قولهم: العلم: إنما بوضع لما تصح الإشارة إليه بمنزلة الإشارة، وبأننا لا نسلم اشتراط صحة الإشارة؛ لاتفاقهم على صحة وضع الأعلام بإزاء المعانى، وتصريحهم بأن (سبحان) علم للتسبيح، وغير ذلك مما لا تصح الإشارة إليه.

(١) سورة الأنعام: آية ٣ .

(٢) جواهر الأدب ص ٣٨٨، ٣٨٩ .

(٣) سورة البقرة: آية ١١٥ .

وأما الثالث: فبأن العلماء قد أجمعوا على صحة ذلك مع اتحاد الحقيقة، وعدم التعدد، وهذا دليل على أن الصواب هو الأول - وذكر ما بقى من أدلة الفريقين، وأجوبتها مفصلاً، والخلاف فى أنه عربى أم مستعرب موكول إلى رسالتنا الموسومة بعقد الجمان فى تفسير ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(١)</sup> «(٢)».

وواقع الأمر أن الذى تطمئن إليه النفس هو المذهب الأول؛ حيث إن القول بالاشتقاق والنقل فى لفظ الجلالة ينافى حقيقتين وأصلين يتعلقان بالعقيدة الصحيحة:

فأما الأصل الأول: فالله جل وعلا هو أعلم الأعلام، وكيف لا يكون وهو أظهر الموجودات؛ ولذلك لا يمكننا القول إن لفظ الجلالة مشتق ومنقول إلى العلمية.

وأما الأصل الثانى: فالله عز وجل أزلى الوجود، فهو الأول قبل كل شيء، واسمه جل وعلا أزلى بأزليته فى ذاته، فكيف يقال إذن: إنه منقول عن أصل مع أنه أصل كل شيء، وكيف يقال كذلك إنه مشتق.

وقد أعجبنى الزمخشري حين قال: «وأما (الله) بحذف الهمزة فمختص بالمعبود الحق، لم يطلق على غيره. ومن هذا الاسم اشتق: تأله، وآله، واستأله. كما قيل: استنوق، واستحجر، فى الاشتقاق من الناقة والحجر»<sup>(٣)</sup>. فلفظ الجلالة أصل يشتق منه، وليس العكس.

ثانياً: اختلاف أصحاب المذهب الثانى حول الأصل الذى اشتق منه لفظ الجلالة:

ذكر ابن مالك أنهم يرجحون أن لفظ الجلالة مشتق من الإله، وذكر طرائقهم المختلفة فى كيفية اشتقاق لفظ الجلالة من هذا الأصل، وأجاب عن كل طريقة بما يدحضها كما سنرى بعد قليل.

وأورد الإربلى أصولاً أخرى زعم أصحاب هذا المذهب أن لفظ الجلالة مشتق منها، فقال: «وليعلم أن القائلين بالاشتقاق والنقل اختلفوا فى أصله المشتق منه المنقول هو عنه.

فمنهم من جعله من «أله» - بفتح الهمزة، وكسر اللام - بوزن «علم» ...

ومنهم من جعله من «لاه» - بفتح اللام وسكون الألف - على وزن «تاه» ...

ومنهم من جعله من «وله» - بفتح الواو، وكسر اللام - بوزن «دله» ...

وجميع الأقوال تنحصر فى مادتين:

الأولى: أله: سواء كانت الهمزة منقلبة عن «واو» على أن أصله «وله» أو أصلية - بفتح

(١) سورة النحل: آية ٩٠.

(٢) جواهر الأدب ص ٣٨٩، ٣٩٠.

(٣) الكشف ١/٦.

اللام من «أله» أو كسرهما ... الثانية: لاه»<sup>(١)</sup>.

## المادة الأولى: أله :

تعرض ابن مالك لهذه المادة باستفاضة، وردَّ أن يكون الله مشتقاً من الإله الذى هو من أله، فقال: «فالأول باطل؛ لأن حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعاداً من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل. وقولى بلا سبب، تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل المصدر على الفعل فى الحذف طلباً للتشاكل. وقولى: ولا مشابهة ذى سبب، تنبيه على رقة بمعنى ورق، فحذفت فاءه لا لسبب كما فى عدة، بل لشبهه بعدة وزناً واعتلالاً، ولولا أن رقة بمعنى ورق لتعين إلحاقه بالثنائى المحذوف اللام كشفة وثثة، وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائياً لفظاً، كحر، أو ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه كلثة، وما نحن بسبيله ليس ثنائياً لفظاً، ولا ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه ولا مظنوناً، فكان حذف فائه أشد استبعاداً.

فإن قيل: قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس، فإن أصله أناس، فلنحكم بذلك فيما نحن بسبيله. قلنا: لو صحَّ كون الناس مُفْرَعاً على أناس لم يجوز أن يحمل عليه غيره؛ لأن الحمل عليه زيادة فى الشذوذ، وتكثر من مخالفة الأصل دون سبب يلجئ إلى ذلك، فكيف والصحيح أن ناساً وأناساً لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، أحدهما أنس، والأخرى نوس. كما أن ألوقة ولوقة من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن. وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقى، وأمثال ذلك كثيرة. وأما ادعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام، فأحق بالبطلان؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه:

أحدها: نقل حركة همزة فى كلمتين على سبيل اللزوم، ولا نظير لذلك.

الثانى: نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن؛ لأن اجتنابه فى اللام أكد؛ إذ هو ملتزم فى: أوعد وبابه، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا فى أفعال الرؤية، مع أن العرب من لا يلتزمه ...

الثالث من الوجوه: مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلاً عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكناً ثم حرك بحركة الهمزة إبقاءً عليها

(١) جواهر الأدب ص ٣٩٠-٣٩٢ .

وصوناً لها من محض الحذف، وإذا سكن فات ذلك، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكأن النقل لم يكن، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل في يئس، فقال: يئس، ثم سكن فقال: يئس، فلا يخفى ما في هذا من القبح مع كونه في كلمة واحدة، والمدعى في الله من كلمتين، فهو أمكن في الاستقباح، وأحق بالإصلاح.

الرابع: إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء في الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف، نحو ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾<sup>(١)</sup> فلم يدغم الغين في الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى. ولأجل الاعتداد بالمحذوف تحقيقاً جاز أن يقال في مثل: اغدودن من وأل وول، بتصدير واوين، وأصله: أوأوال، ثم نقلت حركتا الهمزتين إلى الواوين، واعتبر بتصديرهما دون قلب أولاهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديراً. ومثل هذا المدعى في الله قد ندر في لكن أنا إذا قيل فيه: لكننا، إلا أن هذا ليس ملتزماً<sup>(٢)</sup>.

واشتقاق لفظ الجلالة من (أله) هو أحد قولين ذكرهما سيبويه، وفيه يقول: «وكان الاسم والله أعلم إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. فهذا أيضاً مما يقوي أنه يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف»<sup>(٣)</sup>.

وقد تواطأ كثير من النحاة<sup>(٤)</sup> على أن اشتقاق لفظ الجلالة من (أله)، وذكروا لذلك تعليقات متعددة.

فابن مالك يذكر أن «مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من احد أمرين: أحدهما أن تكون الهمزة حذفت ابتداءً ثم أدغمت اللام في اللام. والثاني: أن تكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هي على مقتضى النقل القياسي»<sup>(٥)</sup>. وهذان التعليان ذكرهما النحاة غير ابن مالك، كابن الأنباري<sup>(٦)</sup> والعكبري<sup>(٧)</sup> والرضي<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة آل عمران : آية ٨٥ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٧٧ - ١٧٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٩٥ .

(٤) من هؤلاء النحاة: ابن جنى في اللمع ص ١٧٤، والخصائص ٣/ ١٥٠، وابن الأنباري في أسرار العربية ص ٢٣١، والعكبري في أحد أقواله في التبيان ١/ ٤، الرضي في شرح الكافية ١/ ١٤٥ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٧٧ .

(٦) أسرار العربية ص ٢٣١ .

(٧) التبيان ١/ ٤ .

(٨) شرح الكافية ١/ ١٤٥ .



وأشار إليهما صاحب جواهر الأدب وزاد فقال فى المادة الأولى: «أله، سواء كانت الهمزة منقلبة عن واو على أن أصله وله أو أصلية - بفتح اللام من أله أو كسرهما - فأدخلت عليه أل المعرفة، فصار الإله، فحذفت الهمزة الأصلية اعتباطاً، وقيل: المحذوف همزة الوصل، ثم نقلت الأصلية إلى موضعها، فصارت كأنها هي؛ لمساواتها لها محلاً وصورة، فلما اجتمع اللامان أدغمت الأولى فى الثانية، وفخمت للتعظيم والرفع، فصارت (الله) وهذا يعزى إلى الكوفيين<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

فهنا زاد الإربلى وجهاً آخر للاشتقاق، وهو أن المحذوف همزة الوصل من الإله فصارت لإله، ثم نقلت الأصلية إلى موضعها، فصارت الله، فصارت كأنها هي؛ لمساواتها لها محلاً وصورة، فلما اجتمع اللامان أدغمت الأولى فى الثانية فصارت الكلمة (الله) وهذا مردود كما سنرى .

وقد رد ابن مالك الوجهين المذكورين أولاً فقال: «ولو لم يُردّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ والمعنى. أما فى اللفظ فلأن أحدهما فى الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل مُعتلّ العين، والثانى مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، ورُدُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيع عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما فى المعنى فلأن الله خاص بربنا تبارك وتعالى فى الجاهلية، والإله ليس كذلك؛ ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالمعبود»<sup>(٣)</sup>.

ونقل الإربلى عن والده ردًّا على الوجه الأخير، فقال: «قال والدى - رحمه الله والقول بأن المحذوف همزة الوصل ضعيف؛ لأنهما وإن اتفقا صورة ومحلاً - لكنهما اختلفا حكمًا؛ لأن الزائدة همزة وصل، والأصل همزة قطع، ولو أقيمت هذه مقام تلك لبقيت الكلمة على قطعها الأصلية؛ لعدم الموجب لحذفها فى الدرج، فالأولى الجزم بأن المحذوفة هى الأصلية حذفت لا لعلّة»<sup>(٤)</sup>.

وأيد الإربلى هذا الرد بأن «فى منع أن المحذوفة همزة الوصل أن ذلك يستلزم النقل والتعويض المخالفين للأصل دون ضرورة»<sup>(٥)</sup>.

(١) نسبه إليهم الرضى فى شرح الكافية ٢ / ١٣١، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٢٠٠ .

(٢) جواهر الأدب ص ٣٩١ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٧٧ .

(٤) جواهر الأدب ص ٣٩٢ .

(٥) السابق، الصفحة نفسها .

لم يتعرض ابن مالك لهذه المادة صراحة ، بل أشار إليها في معرض رده على القائلين بأن أصل (الله) من (الإله)، فقال: «ثم إن الذى زعم أن أصل الله الإله يقول: إن الألف واللام عوض من الهمزة، ولو كان كذلك لم يجمع بينهما فى الحذف فى قولهم: لاه أبوك، يريدون لله أبوك؛ إذ لا يحذف عوض ومعوّض منه فى حال واحدة»<sup>(١)</sup>.

كما أشار إليها سيبويه فى قوله: «وكما حذفوا اللامين، من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون. وقال بعضهم: لهي أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً، كما تركوا آخر أين مفتوحاً، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرتة فى كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه»<sup>(٢)</sup>.

ولا يفهم من النصين السابقين لابن مالك وسيبويه قولهما صراحة بأن أصل لفظ الجلالة من (لاه)، ومع هذا فقد نسب ابن يعيش هذا إلى سيبويه صراحة، فقد قال: «ولسيبويه فى اشتقاقه قولان: ... والقول الثانى من قولى سيبويه أن أصله لاه»<sup>(٣)</sup>.

ولم أجد ذلك صريحاً إلا عند العكبرى والإربلى، فقد قال العكبرى: «وقيل: أصله لاه على فعل، وأصل الألف ياء؛ لأنهم قالوا فى مقلوبه لهي أبوك، ثم أدخلت عليه الألف واللام»<sup>(٤)</sup>. وقال الإربلى: «الثانية: لاه فألحقت به أداة التعريف، فصار اللاه، فحذفت الألف، فصار الله، فحصل الإدغام، ثم فخم - وهو يعزى إلى البصريين<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

وواضح من العرض السابق أن تعليقات النحاة فى اشتقاق لفظ الجلالة من المادتين (أله) و(لاه) قائمة على الحدس والتخمين، وليست مبنية على أسس وقواعد هى بسبب من لغة العرب، وهذا يقوى ما تم ترجيحه من أن لفظ الجلالة علم مرتجل، مع أن كتب اللغة قد تصرح بأن لفظ الجلالة مشتق من (أله).

(١) شرح التسهيل ١ / ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٨ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٣، كما نسبه إلى سيبويه أيضاً المبرد فى شرح الكافية ١ / ١٤٥ .

(٤) التبيان ١ / ٤ .

(٥) انظر: شرح المفصل ١ / ٣ .

(٦) جواهر الأدب ص ٣٩٢ .

## المسألة الثانية عشرة : العامل فى أى الموصولة :

هناك خلاف بين النحاة فى حكم العامل فى أى الموصولة، فبعضهم اشترط فيه التقدم والاستقبال، ولم يشترط بعضهم الآخر ذلك<sup>(١)</sup>.

وقد تعرض ابن مالك لهذا الخلاف فقال: «ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه (أى) مضافة إلى معرفة لفظاً، كقولك: أفصد أيهم هو أكرم. أو: نية، كقولك: سل منهم أيًا تلقاه، ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه، كما لا يلزم مع غيره، وقال الكوفيون بلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٢)</sup>، وكقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فأذنوا إلى حَقِّكم يأخذه أيكمُ  
شنتم وإلا فإياكم وإيانا»<sup>(٤)</sup>

ويكاد النحاة يجمعون على اشتراط التقدم والاستقبال فى عامل أى الموصولة. فمفهوم قول سيبويه: «وكذلك (من) تجرى مجرى أى فى الذى ذكرنا وتقع موقعه. وسألت الخليل -رحمه الله - عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذى أفضل؛ لأن أيًا فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى، [كما أن من فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى]»<sup>(٥)</sup>.

مفهوم هذا القول يدل على أنه يشترط الاستقبال والتقدم فى عامل (أى) الموصولة، ويفهم ذلك من الأمثلة التى ساقها، فالعامل فيها فعل أمر، وفعل الأمر دال على الاستقبال، كما أنه تقدم فى كل الأمثلة، ويؤكد هذا ما ذكره أبو حيان من أن سيبويه والكسائى يشترطان استقبال العامل، وذلك حين قال: «ويلزم استقبال العامل فيها إن كان فعلاً نحو: اضرب أيهم عندك ويعجبنى أيهم عندك، هذا مذهب الجمهور: سيبويه والكسائى وغيرهما»<sup>(٦)</sup>.

وتبعهما فى هذا من النحاة ابن السراج<sup>(٧)</sup> وأبو حيان كما مفهوم من نصه السابق فى

(١) انظر: شرح الكافية ٢ / ٤١، وارتشاف الضرب ١ / ٥٣١، والهمع ١ / ٢٩٢ .

(٢) سورة مريم: آية ٦٩ .

(٣) لم أستطع العثور على هذا البيت فى كتب النحاة، ولم استدل على فائله، وهو من البحر البسيط .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٠٠ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٩٨ .

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٥٣١ .

(٧) الأصول ٢ / ٣٢٦ .

شرط الاستقبال إلا أنه لا يشترط التقديم، وكذلك ابن هشام<sup>(١)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>.

وأظن أن الذى دفع القائلين بالشرطين اللذين اشترطوهما، وبخاصة اشتراط تقدم العامل فى (أى) الموصولة، هو تفرقتهم بينها وبين أى الاستفهامية والشرطية، فقد أورد النحاس<sup>(٤)</sup> عند حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٥)</sup> ما نصه: «أن بعض الكوفيين يقول: فى (أيهم) معنى الشرط والمجازة؛ فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها». وهذا يعنى اشتراط تقدم العامل فى أى الموصولة، دون أى الاستفهامية والشرطية.

وعلل بعضهم أيضاً لشرط الاستقبال، منهم ابن السراج الذى يقول: «واعلم: أنه يجوز أن تقول: لأضربن أيهم فى الدار، وسأضرب أيهم فى الدار، ولا يجوز: ضربت أيهم فى الدار، وهذه المسألة سئل عنها الكسائى فى حلقة يونس فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضى، فطولب بالفرق فقال: أى.. كذا خلقت. قال أبو بكر: والجواب عندى فى ذلك أن (أياً) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذى وقع به الفعل، وزال المعنى الذى وضعت له (أى) والمستقبل ليس كذلك»<sup>(٦)</sup>.

وقريب منه ما نقله الرضى عن ابن البادش<sup>(٧)</sup> من أن «أى موضوعة على الإبهام والإبهام، لا يتحقق إلا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموضوعة على الإبهام وليس بشيء لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لإحدهما بالآخر»<sup>(٨)</sup>.

ومفاد النصين أن (أياً) مبهمة، والإبهام لا يكون إلا مستقبلاً، فمن ثم وجب أن يكون العامل فى أى مستقبلاً.

(١) الإيضاح بالتصريح ١ / ١٣٥ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٦ .

(٣) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ١٦٧ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٢٥، وانظر أيضاً: مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٥٩، والتبيان حيث نسبه العكبرى للفراء ٢ / ٨٧٩ .

(٥) سورة مريم: آية ٦٩ .

(٦) الأصول فى النحو ٢ / ٣٢٦ .

(٧) ابن البادش هو على أحمد بن خلف الأنصارى، أبو الحسن (٤٤٤هـ / ١٠٥٢م - ٥٢٨هـ / ١١٣٣م) نحوى أندلسى، وعالم بالعربية، وبأسماء رجال عصره، وشارك فى الحديث، ولد وتوفى بغرناطة، له عدة مؤلفات منها: شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح. ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٢٧، ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢ / ١٤٢، ١٤٣ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ٤١ .

وخالف فى هذا الأخصش - فيما نقله عنه أبو حيان - فأجاز أن الماضى يعمل فى (أى) الموصولة ، إلا أنه قليل<sup>(١)</sup>، وإلى هذا ذهب الصبان فى حاشيته، بل وأجاب على القائلين بشرط الاستقبال وذلك حين قال: «اعتراض شيخنا<sup>(٢)</sup> على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام فيه؛ لأنه للاستقبال فقط، نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله»<sup>(٣)</sup>.

وأجاب عنه أيضاً أستاذنا الدكتور يسرى زعير بقوله: «وأما ما قيل من أن الماضى يجعلها للتعين فليس بسديد؛ بدليل أن الأمر يعمل فيها، ولا إبهام فيه؛ لأنه للاستقبال فقط، وبدليل أن سبب التعيين وعدمه هو مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله»<sup>(٤)</sup>.

والظاهر مما ذكر أن يقال: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة اشتراط استقبال العامل وتقدمه. ومذهب الأخصش ومن وافقه عدم اشتراط ذلك.

وظنى أن المسألة برمتها مرجعها إلى السماع، وإن كان واضحاً أن مذهب الكوفيين ومن سلك سبيلهم هو الأقوى؛ لأنهم دللوا على مذهبهم بأدلة مسموعة من القرآن والشعر، كما ذكر ابن مالك عند عرضه لهذه المسألة. أما البصريون فمن الملاحظ أنهم لا يستندون على دليل من السماع، فأدلتهم عقلية فى جملتها.

### المسألة الثالثة عشرة : حكم (أى) من حيث الإعراب والبناء :

ذكر ابن مالك خلافاً حول إعراب (أى) الموصولة فقال: «مذهب الخليل ويونس أن (أيا) الموصولة معربة أبداً ، وما ورد عنهما مما يوهم البناء عند حذف شرط صلتها ، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> جعله الخليل محكيًا بقول مقدر ، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، والحجة عليهما قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١ / ٥٣١ .

(٢) المقصود هو الأشموني.

(٣) حاشية الصبان ١ / ١٦٧ .

(٤) أسرار النحو - الجزء الأول ص ٢٦٤ .

(٥) سورة مريم : آية ٦٩ .

(٦) البيت من المتقارب، ونسبه الزمخشري فى الفصل بشرح ابن يعيش لأبي عمرو الشيباني ٤ / ٢١ ، وكذلك ابن يعيش فى شرح الفصل ٣ / ١٤٧ ، ولغسان بن وعلة فى الإنصاف ٢ / ٧١٥ ، والدرر ١ / ٢٧٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٣٦ ، وشرح الشواهد للعيني مع حاشية الصبان على منهج السالك ١ / ١٦٦ ، ولغسان أو لرجل من غسان فى شرح شواهد مغنى اللبيب ١ / ٢٣٦ ، وخزانة الأدب ٦ / ٦١ ، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ١٩٧ ، وجواهر الأدب ص ٢٥٤ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٧٢ ؛ وتلخيص الشواهد ص ١٥٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٢ وهمع الهوامع ١ / ٣١٣ ، ومنهج السالك ١ / ١٦٦ .

## إذا ما لقيتَ بنى مالكٍ فسلمَّ على أيُّهم أفضل

لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضم قول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء؛ إذ لا قائل بخلاف ذلك»<sup>(١)</sup> .

وقال أيضاً: «وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن ، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ فضمة الياء عنده ضمة إعراب ، وعند سيبويه ضمة بناء ، وأى موصولة»<sup>(٢)</sup> .

يتضح من النصين أن فى المسألة مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الخليل ويونس أنها معربة فى كل حال .

المذهب الثانى: مذهب سيبويه ، وعليه ابن مالك ، أنها معربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها .

وعند تأمل أقوال النحاة فى المسألة ، نجد أن المذهب الأول هو مذهب الخليل ويونس وذهب إليه الكوفيون<sup>(٣)</sup> ، وأخذ به الزجاج<sup>(٤)</sup> ، وابن السراج<sup>(٥)</sup> ، والنحاس<sup>(٦)</sup> ، وابن الشجرى<sup>(٧)</sup> .

ونص سيبويه الذى يقول فيه : «وزعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع فى اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال: اضرب الذى يقول فيه : «وزعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع فى اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذى يقول له: أيُّهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال :

اضرب الذى يقول له: أيُّهم أفضل، وشبَّهه بقول الأخطل<sup>(٨)</sup> :

### ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزل فأبيتُ لا حرجٌ ولا محروم

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسولُ الله<sup>(٩)</sup> وهذا النص يؤكد نسبة

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ .

(٢) السابق ٢ / ٩٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ١٠٢ ، ٧٠٩ / ٢ ، ٧١٠ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٧ ، وارتشاف الضرب ١ / ٥٣٤ ، ومغنى اللبيب ١ / ٧٢ ، والهمع ١ / ٣١٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٦ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٥) الأصول ٢ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٦) إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٧) أمالى ابن الشجرى ٣ / ٤١ ، ٤٢ .

(٨) البيت من بحر الكامل ، وهو للأخطل التغلبى ، وهو فى ديوانه ص ٣٨٢ ، ومعانى القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩ ، والأصول ٢ / ٣٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٥٨ ، والأمالى لابن الشجرى ٣ / ٤٢ ، والإنصاف ٢ / ٧١٠ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ ، والخزانة ٦ / ١٣٩ .

(٩) الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

هذا المذهب للخليل.

وأما المذهب الثانى وهو إعراب (أى) وأنها تبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، فهو مذهب سيبويه - كما قال ابن مالك - ويؤكد هذا قول سيبويه : «وأرى قولهم : ضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة فى الآن حين قالوا: من الآن إلى غد ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربى يقول: الذى أفضل فاضرب ، واضرب من أفضل ، حتى يدخل هو . ولا يقول : هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن . فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً، كما أن قولك: يا الله حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكما أن ليس لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف الفعل تركت على هذه الحال»<sup>(١)</sup> .

وقوله : «وحدثنا هارون أن ناساً ، وهم الكوفيون ، يقرءونها ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ وهى لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذى إذا قلت : اضرب الذى أفضل ؛ لأنك تنزل أيأ ومن منزلة الذى فى غير الجزاء والاستفهام»<sup>(٢)</sup> .

فالنص الأول يدل على قول سيبويه بالبناء، والنص الثانى يدل على تجويزه الإعراب، وأنه لغة جيدة عن العرب .

وقد نسب بعض النحاة هذا المذهب للمازنى<sup>(٣)</sup> ، واعتنقه جملة من النحاة<sup>(٤)</sup>.

وقد أورد بعض النحاة مناقشات وبعض الحجج والبراهين على هذين المذهبين، نورد بعضها كالاتى:

ذكر أن الزجاج غلط سيبويه فى هذه المسألة ، فقال - فيما نقله عنه النحاس - : «سمعت أبا إسحاق يقول: ما بين لى أن سيبويه غلط فى كتابه إلا فى موضعين هذا أحدهما ، قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيأ) وهى منفردة ؛ لأنها تضاف، فكيف يبينها وهى

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٠

(٢) السابق ٢ / ٣٩٩ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٣٢٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٣ / ٤١

(٤) انظر : أسرار العربية لابن الأنبارى ص ٣٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٧١٦ ، والتبيان ٢ / ٨٧٨ ، وشرح المفصل ٣ /

١٤٥ ، والكافية بشرح الرضى ٢ / ٥٦ ، وجواهر الأدب ص ٢٥٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٢ ، وجمع الهوامع ١ /

٣١٣ ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ١٦٦ .

وقد برهن ابن السراج على صحة المذهب الأول بقوله : «هذا مذهب أصحابنا وأنا أستبعد بناء (أى) مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ، كأنه إذا قال : اضرب أيهم أفضل فكأنه قال : اضرب رجلاً إذا قيل : أيهم أفضل، قيل : هو. والمحذوفات فى كلامهم كثيرة، والاختصار فى كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذى اختاره مذهب الخليل»<sup>(٢)</sup>.

وانتصر ابن يعيش لمذهب سيوييه فرأى أنها «بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيريهما، وهما (ما) و(من) لأنها إذا كانت استفهاماً فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام ، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو (إن) وإذا كانت خبراً بمعنى الذى فهى كبعض الاسم على ما أصلنا؛ وإنما أعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملاً لها على نقيضها ونظيرها وهو (بعض) و(كل) ، فلما حذف العائد المرفوع الذى لا يحسن حذفه مع الذى دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها فعادت إلى أصلها، ومقتضى القياس فيها من البناء، كما أن ما الحجازية إذا قدم خبرها أو دخلها الاستثناء الناقض لمعنى الجحد ردت إلى قياس نظيرها فى الابتداء، نحو: هل وإنما ونحوهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر»<sup>(٣)</sup>.

وقد حرر ابن الأنبارى المسألة بأوضح من هذا ، فذكر المذهبين ، وعرض حجة كل مذهب ، فعرض حجة القائلين بإعراب (أى) وأنهم إنما قالوا بإعرابها لأنه : «قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ بالنصب، وهى قراءة هارون القارى ، ومُعَاذُ الْهَرَاءِ، ورواية عن يعقوب»<sup>(٤)</sup>.

وذكروا أن القراءة المشهورة بالضم ، الضم فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء - كما ذكر البصريون - وأن (أيهم) مرفوع بالابتداء إما على سبيل الاستئناف وتكون (أى) مبتدأ و أشد) خبر ، أو على أن تكون الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لننزعن من كل قوم

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٤ ، وانظر : معنى اللبيب ١ / ٧٢ ، والتصريح ١ / ١٣٦ ، هذا ولم أعر بعد بحث على قول الزجاج هذا فى كتابه معانى القرآن وإعرابه. وما قاله فى هذا الموضع هو : «والذى أعتقده أن القول فى هذا قول الخليل ، وهو موافق للتفسير ؛ لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ : أى هؤلاء أشد عتياً . فيستعمل ذلك فى الأشد فالأشد ، والله أعلم» معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٣٤٠ - وكان الزجاج فى نصه السابق يرجح رأى الخليل من خلال المعنى الذى يتفق مع سياق الآية.

(٢) الأصول : ٢ / ٣٢٤ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ١٤٥ .

(٤) الإنصاف : المسألة ١٠٢ ، ٢ / ٧١١ .



شايعوا فتظنوا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مُقدَّر معه ، وأنت لو قلت: لأنظرنَّ أيُّهم أشد، لكان النظر معلقاً ؛ لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ» .

كما استدلوا على صحة مذهبهم بما حكاه أبو عمرو الجرمي<sup>(١)</sup> أنه قال : «خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل، أي : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب: اضرب أيهم أفضل بالضم ، فدل على صحة ما ذهب إليه» .

وأفسدوا مذهب البصريين بقولهم: «أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، وأي إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا : إنها أضيفت بنيت، لكان هذا نقضاً للأصول، وذلك محال».

وعرض حجة القائلين ببناء (أي)، فذكر أنهم إنما قالوا بالبناء ؛ لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في حال ، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول، كما بنيت (من)، و(ما) وهي الحجة نفسها التي انتصر ابن يعيش بها لمذهب سيبويه، كما ذكر ابن الأنباري التعليل نفسه في هذا الموضع لحجة البصريين .

كما ذكر حجة أخرى لهم تحمل مضمون تعليل سيبويه لبنائها فقال: «لما كان القياس يقتضي أن تكون مبنية ، لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء، يدل عليه أن (أيهم) استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها تقول: اضرب أيُّهم أفضل، تريد أيهم هو أفضل، لو قلت: اضرب من أفضل، وكل ما أطيبُ، تريد من هو أفضل وما هو أطيب ... لم يجوز، فلما خالفت (أي) أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه ، فوجب أن تبني إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن (يا الله) لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يجذفوا ألفه، وكذلك (ليس) لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ... فكذلك ها هنا: لما خالفت (أي) سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها ... والذي يدلُّ على صحة هذا التعليل وأنهم إنما بينوها لخلاف المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يجذفوا المبتدأ أعربوها ولم بينوها فقالوا: ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ .. بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة (أي) ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن (أي) لا

(١) نقل هذه الرواية عنه أيضاً: ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٥٦ ، وأبو حيان في الارتشاف ١ / ٥٣٤ ، وابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٧٢ .

تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً من حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها؛ فلهذا حسن الحذف مع (أى) دون سائر أخواتها»<sup>(١)</sup> .

ومن خلال عرض المسألة يتبين لى أن مذهب الخليل من وافقه هو الأولى بالقبول ؛ وذلك لقوة مستندهم ، فهم يستندون إلى كلام العرب، وحكاية الجرمى السابقة خير شاهد على ذلك، ويستندون إلى القراءات القرآنية، كقراءة النصب فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٢)</sup> .

ثم إن مذهب البصريين يعتريه التكلف والتمحك، وكما يقول الدكتور يسرى زعير: «يزعمون - أى البصريين - أنها مبنية لحذف المبتدأ ؛ فكأن المضاف إليه معدوم لا وجود له لا فى اللفظ حيث حكموا ببنائها ولا فى التقدير حيث حكموا بحذف المبتدأ الذى يقوم هو مقامه . وليس هذا كله من طبيعة لغتنا . وإنما هو من إفساد النحاة فيها ، وتعقيدهم لها بتفريقهم بين أساليبها المتحدة، وادعائهم وجود مفقود، وفقد موجود»<sup>(٣)</sup> .

فكل هذا يقوى مذهب القائلين بإعراب (أى) أبداً .

#### المسألة الرابعة عشرة : (آية) بين الصرف والمنع منه :

حرر ابن مالك الخلاف، فى (آية) فذكر أنه: «إذا قيل فى (أى) آية لإرادة معنى التى، فإما أن يصرح بما تضاف إليه وإما أن يحذف وينوي، فإن صرح به فحكم (آية) معه حكم (أى) حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف، وإن نوى فكذلك أيضاً، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية؛ ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية، فكان كالعلم المعدول، إلا أن شبه جمع العلم أشد من شبه آية؛ لأن جمع لا يستعمل ما يضاف إليه، بخلاف آية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم»<sup>(٤)</sup> .

وما نقله ابن مالك عن أبى عمرو لم أجد له أثراً فى كتب النحاة المتقدمين عليه، ووجدته فى كتب المتأخرين عنه، فقد ذكره الرضى<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup> .

(١) الإنصاف ٢ / ٧١٢ - ٧١٤ .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) أسرار النحو ١ / ٢٦٠ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٠٩ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٥٨ .

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٥٣٤ .

(٧) همع الهوامع ١ / ٣١٣ .

ويتحرر في هذه المسألة مذهبان:

**المذهب الأول:** وهو لجمهرة<sup>(١)</sup> النحاة الذين سكت أغلبهم فلم يقل بصرف (أية) أو منعها من الصرف، ولكن أقوالهم تشعر بأن (أية) مصروفة، وبعضهم<sup>(٢)</sup> صرح بأنها مصروفة.

**والمذهب الثاني:** الذي تفرد به أبو عمرو - فيما نقله عنه ابن مالك - وهو أن (أية) ممنوعة من الصرف.

والراجح عندي أن (أية) مصروفة؛ لأنه لا يصدق عليها أيًا من الشروط التي حددها النحاة للمنع من الصرف.

ويحتاج لي فيما عرضته من أدلة تعضد وتؤكد ما رجحته ما ذكره ابن مالك في النص السابق وما قاله السيوطي بعد أن ذكر كلام ابن مالك السابق: «وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأية في الدار، فالأخفش يصرف أية، وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم؛ لأنه وقع في الوسط»<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتوقف منع (أية) من الصرف على كون اسم علم على مؤنث، أما غير ذلك فلا يجوز منها.

### المسألة الخامسة عشرة: تنكير (أى) ووصفها:

حرر ابن مالك حول هذه المسألة خلافاً في موضعين من كتابه (شرح التسهيل):

الموضع الأول: يقول فيه: «وأجاز الأخفش تنكير (أى) ووصفها قياساً على (من وما) نظراً إلى أنها أمكن في الاسميتين منهما، فهي أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة، وقد وصفت في النداء، فوصفها في غيره ليس ببدع، إلا أن السماع بذلك مفقود»<sup>(٤)</sup>.

ويتضح الخلاف بصورة أكبر في الموضع الثاني حين يقول: «وأجاز الأخفش وقوع (أى) نكرة موصوفة نحو قولك: مررت بأى كريم، ولا حجة له إلا القياس على (ما) و(من) في

(١) انظر على سبيل المثال: المسائل البصريات للفارسي ١/ ٥٩٦.

(٢) هم النحاة السابق ذكرهم والذين تناقلوا قول أبي عمرو.

(٣) همع الهوامع ١/ ٣١٣.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢١٥.

قول العرب: رغبتُ فيما خير عندك، و:

فكفني بنا فضلاً على من غيرنا<sup>(١)</sup>

والقياس في مثل هذا ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ونستشف من النصين أن الخلاف واقع بين جمهور النحاة والأخفش، فلا يجوز عند الجمهور أن تأتي (أى) نكرة موصوفة، على حين يجيز الأخفش ذلك.

وبالتأمل في كتب أهل العلم يتبين الآتي:

أولاً: نسب ابن مالك وغيره من النحاة القول بجواز وقوع (أى) نكرة موصوفة إلى الأخفش كالرضي<sup>(٣)</sup>، وأبي حيان<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: جاء في أقوال بعض النحاة ما يفيد إجازتهم ما أجازته الأخفش، فمثلاً يقول الشلويني: «أى تكون: موصولة، نحو امرر بأيهم هو أفضل. وشرطاً، نحو... ووصفاً، نحو: مررتُ برجل أى رجل ونكرة موصوفة نحو: بأى مُعجب لك»<sup>(٦)</sup>، ويقول ابن هشام: «أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة... وحالاً للمعرفة... وزاد قسماً وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو مررت بأى معجب لك كما يقال بمن معجب لك، وهذا غير مسموع»<sup>(٧)</sup>.

والفارق بين الشلويني وابن هشام، أن الأول يجيزها على الإطلاق، وهو بهذا ينهج نهج الأخفش، خاصة أنه جعل أقسام (أى) الخمسة مثل أقسام [من وما]<sup>(٨)</sup>، وأما الثاني (ابن

(١) البيت من بحر الكامل، وعجزه:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

واختلف في نسبه إلى كعب ابن مالك الأنصاري أو بشير بن عبد الرحمن بن كعب أو عبد الله بن ربيعة الأنصاري أو حسان بن ثابت، والبيت في ديوان كعب بن مالك الأنصاري ص ٢٨٩، وفي شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٣٥، وأما ابن الشجري في المجلس الحادي والستون ٢ / ٤٤٠، والدرر ٣ / ٧، وخزانة الأدب ٦ / ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، ولحسان بن ثابت في الأملالي لابن الشجري ٣ / ٣٥، ٢١٩، والأزهية ص ١٠١، ولكعب أو لحسان أو لبشير ابن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١ / ٣٣٧ والمقاصد النحوية ١ / ٤٨٦، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١ / ٣٣٠، والبصريات ١ / ٤٢٢، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥، وشرح المفصل ٤ / ١٢ والمقرب ص ٢٧٧، ووصف المباني ص ١٤٩، والجنى الداني ص ٥٢، والارتشاف ٢ / ٤٣، ومعنى اللبيب ١ / ١٠١، وهمع الهوامع ١ / ٣١٧، ٣ / ١٦، وشرح شواهد المغني ١ / ١٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩، ٢ / ٧٤١.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٢٢.

(٣) شرح الكافية ٢ / ٥٦.

(٤) ارتشاف الضرب ١ / ٥٤٨.

(٥) همع الهوامع ١ / ٣٢٠.

(٦) التوطئة من ١٧٣، ١٧٤.

(٧) مغني اللبيب ١ / ٧٣.

(٨) انظر: التوطئة ص ١٧٤-١٧٦.

هشام) فنبه على أن هذا قسم من قبيل الأقسام الزائدة، وأنه غير مسموع عن العرب، فهو بذلك أقرب إلى اعتناق رأى الجمهور.

وعندى أن مجيء (أى) نكرة موصوفة لا يجوز، وذلك لأمرين:

الأول: أن قياس (أى) على (من) و(ما) قياس مع الفارق، وهو قياس ضعيف، كما قال ابن مالك؛ لأن مجيء (من) و(ما) نكرتان سمع عن العرب بخلاف (أى).

الثانى: أن وصف (أى) فى النداء ليس مبرراً لوصفها على كل حال، ثم إن وصفها فى النداء لكونها معرفة، وهناك نظائر تؤيد ذلك مثل كلمة (غير) التى لا تأتى إلا نكرة حتى لو أضيفت. وأقصد بهذا ان هناك كلمات فى العربية تتميز بحالات لا تنتقل عنها، ومردّها إلى السماع.

### المسألة السادسة عشر: دخول (ال) على الصفات وحكمه :

عن هذه المسألة يقول ابن مالك: «ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه (الألف واللام) فى نحو: رأيت الحسن وجهه، والحسن وجهها، والكريم أبوهما، والكريم أبوهم، والكريم أبوهن.

وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا، بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف.

الثانى: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قاذحًا فى صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضى المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون فى حكم الجملة المصرح بجزأيتها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة العاديات: آيتا ٣، ٤ .

(٢) سورة الحديد: آية ١٨ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، ٢٠١ .

وفى النص إشارة إلى مذهبين:

المذهب الأول: أن (ال) الداخلة على الصفات اسمية موصولة، وهو ما اعتنقه ابن مالك؛ ولذلك ضعف قول المازنى.

والمذهب الثانى: أن (ال) حرف للتعريف، وهو ما عزاه ابن مالك للمازنى<sup>(١)</sup>.

وقبل تفصيل القول فى هذين المذهبين، ودراسة المسألة دراسة مفصلة من خلال ذكر آراء العلماء تجدر الإشارة إلى أن الصفة التى يقصدها ابن مالك هى الصفة المحضة، ويعنى بها «أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين»<sup>(٢)</sup>، فأخرج بذلك أفعال التفضيل.

والحق أن هذه القضية وقع فيها خلاف واسع واضطراب شديد؛ فابن مالك نفسه تضارب فيما يتعلق بالصفة المشبهة، فمرة جعل (ال) الداخلة عليها للتعريف، ولم يكذب يجاوز ذلك إلا قليلاً حتى جعلها موصولة فيقول فى شرح التسهيل (١ / ٤١): «وقد تناول قولنا: أو يصحب الألف واللام المعرفة والزائدة والموصولة .. فالمعرفة كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمِ﴾»<sup>(٣)</sup> ... والموصولة كقول الآخر<sup>(٤)</sup>

**وما أنت باليقظان ناظره إذا رضيت بما يُنسيك ذكراً العواقب»**

فقد جعل (ال) فى (الأعمى، والأصم) للتعريف، مع أنها صفتان مشبهتان، حيث إن أعمى، وأصم على وزن (أفعل) الذى المؤنث منه على وزن (فعلاء). ثم عاد - سريعاً - فجعل (ال) فى (اليقظان) موصولة، مع أن كلمة (يقظان) على وزن (فعلان) والفعل منه بكسر العين، فهى صفة مشبهة. ثم هو ينص - كما سبق فى بداية المسألة - على أن (ال) الداخلة على الصفة المشبهة موصولة؛ فالتضارب واضح فى أقواله.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من النحاة<sup>(٥)</sup> عند عرضهم لهذه المسألة لا يذكرون سوى

(١) لقد تضاربت أقوال النحاة حول ما قال به المازنى فى هذه المسألة، فقد نسب له أكثرهم القول بأنه أداة تعريف كما ذكر ابن مالك، ومنهم ابن برهان العكبرى فى شرح اللمع ٢ / ٥٨٧، والرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٧، والإربلى فى جواهر الأدب ص ٣٧٥، وأبو حيان فى ارتشاف الضرب ١ / ٥٣١، فى حين أن بعضهم نسب له (أل) حرف موصول، ومنهم المرادى فى الجنى الدانى ص ٢٠٢، وابن هشام فى التوضيح بالتصريح للشيخ خالد ١ / ١٣٧، ونسب له القولين الشيخ خالد فى التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٧.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٠١.

(٣) سورة هود: آية ٢٤.

(٤) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية ١ / ٢٥١، وهو من البحر الطويل.

(٥) انظر: شرح المفصل ٣ / ٣٤١، الكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٧، وشرح الكافية ٢ / ٣٧، وجواهر الأدب ص ٣٨٧، وارتشاف الضرب ١ / ٥٣١، التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٧.

أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، حتى أننا نجد واحداً منهم هو ابن هشام يمنع أن تكون (ال) الداخلة على الصفة المشبهة موصولة، فقد قال: «(ال) على ثلاثة أوجه: أحدهما أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذى وفروعه وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل؛ ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق»<sup>(١)</sup>.

وعند مطالعة كتب النحاة يمكن مناقشة النقاط الآتية:

### أولاً: القائلون بأن (ال) موصولة وأدلتهم:

من الذين قالوا بأن (ال) موصولة وصرحوا بذلك، المبرد<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>، والفراسى<sup>(٤)</sup> فى أحد أقواله، وابن جنى<sup>(٥)</sup>، والزنجشبرى<sup>(٦)</sup>، والعكبرى<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup>، والرضى<sup>(١١)</sup>، والمالقي<sup>(١٢)</sup>، والإربلى<sup>(١٣)</sup>، والمرادى<sup>(١٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٥)</sup>، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(١٦)</sup>، والسيوطى<sup>(١٧)</sup>.

هذا القول - أيضاً - صريح كلام سيبويه والأخفش، فسيبويه يقول: «هذا باب صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى، وما يعملُ فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار فى معنى هذا الذى ضرب زيداً، وعَمِلَ عَمَلَهُ»<sup>(١٨)</sup>.

والأخفش يقول: «لأن الأصل فى قولك: الضاربان إثبات النون؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى الذى فعل وإعماله»<sup>(١٩)</sup>.

وبهذا يتضح أن أكثر النحاة يقولون بأن (ال) موصولة؛ ولعل هذا هو الذى حدا بغير

(١) معنى اللبيب ٤٧ / ١ .

(٢) المقتضب ٨٩ / ٣ .

(٣) الأصول فى النحو ٢ / ٢٢٣، ٢٦٥ .

(٤) المسائل البصريات ٢ / ٨٦٤، ويفهم من كلام الفراسى أنه يفرق بين اسم الفاعل حينما يكون مفرداً وبين أن يكون مثنى أو جمعاً، ففى حالة كونه مفرداً تكون (ال) الداخلة عليه للتعريف، ويجوز أن تكون للتعريف وموصولة حالة كونه مثنى أو جمعاً. انظر: السابق ٢ / ٨٦٣، ٨٦٤ .

(٥) اللمع ص ٢٤٧ .

(٧) التبيان فى إعراب القرآن ٢ / ٩٤٥ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٤٢ .

(٩) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٧ .

(٨) شرح المفصل ٣ / ١٤٣ .

(١١) شرح الكافية ٢ / ٣٢ .

(١٠) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٨١ .

(١٣) جواهر الأدب ص ٣٧٥، ٣٧٧ .

(١٢) رصف المباني ص ٧٥ .

(١٥) شرح ابن عقيل ١ / ١٤٩ .

(١٤) الجنى الدانى ص ٢٠٢ .

(١٧) همع الهوامع ١ / ٢٩٣ .

(١٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٧ .

(١٩) معانى القرآن ١ / ٢٥٦ .

(١٨) الكتاب ١ / ١٨١، ١٨٢ .

واحد<sup>(١)</sup> من النحاة إلى عزو هذا القول إلى جمهور النحاة.

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بعدة أدلة أبرزها ما يأتي:

الدليل الأول: استدل به ابن برهان - فيما نسبه إليه ابن مالك - على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل. وقواه ابن مالك، فقال: «واستدلالة قوى؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في: الترضى، واليجدع، واليرى، واليروح، أسماء بمعنى الذى، لا حرف تعريف»<sup>(٢)</sup>.

الدليل الثانى: أن العرب لما «أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة فلم يمكنهم ذلك لتنافيها في التعريف والتنكير فجاءوا بالألف واللام ونووهما بمعنى الذى ولم يمكن إدخالهما على لفظ الفعل؛ لأنهما من خصائص الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل فصار اسماً فى اللفظ وهو فعل فى الحكم والتقدير»<sup>(٣)</sup>.

قال الرضى: «أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم؛ الفعل المبني للفاعل فى صورة اسم الفاعل، والمبني للمفعول فى صورة اسم المفعول؛ لأن المعنيين متقاربان، إذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب، وزيد مضروب، أى ضرب أو يضرب ولكون هذه الصلة فعلاً فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام»<sup>(٤)</sup>.

الدليل الثالث: أن هذه اللام موصولة؛ برجوع الضمير إليها فى السعة نحو المرور به زيد<sup>(٥)</sup>. قال الإربلى موضحاً ذلك ومفصلاً: «فدليل من حكم باسميتها (يقصد اسمية ال) فى المشتقة أن مثل هذه (يقصد الصفات المحضة) لا بد لها من مرفوع بها ضرورة قيامها بمحدث، إما ظاهراً نحو: القائم زيد، أو مضمراً، ولا يكون إلا مستكيناً، حتى لو أتى بمثله كان تأكيداً له، لا نفسه، وإذا تعين ثبوت الضمير، فلا بد له من مرجع، والمرجع لا يكون

(١) انظر: الجنى الدانى ص ٢٠٢، وارتشاف الضرب ١ / ٥٣١ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٠١، ٢٠٢، وانظر: شرح المفصل ٢ / ١٤٣، ١٤٤ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ١٥١، ١٥٢، وانظر: الأصول ٢ / ٢٦٥ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٣٨ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٣٧ .



إلا اسماً، وليس فى: القائم زيد، ونحوه مرجع سوى (ال) فتعين كونها اسماً»<sup>(١)</sup>.  
هذه أبرز الأدلة التى استند إليها الجمهور فى القول بأن (ال) الداخلة على الصفات  
المحضة موصولة.

ثانياً: القائلون بأن (ال) للتعريف حتى ولو دخلت على الصفات المحضة وأدلتهم:

ومن القائلين بهذا: المازنى والأخفش فيما نسبه إليهما غير واحد من العلماء<sup>(٢)</sup>.  
وأدلة هذا الفريق:

الدليل الأول: أن (ال) «لو كانت اسماً موصولاً لما جاز حذف همزتها؛ وذلك لأن  
الأسماء المتصرفة لا يكون وضعها على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، ولا يكون إلا  
متحركاً اضطراراً، وحرف يوقف عليه، ويسكن اختياراً، وحرف يفصل بينهما، لتنافيهما  
بالحركة والسكون»<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثانى: أن (ال) «وضعها وضع الحروف، فلو كانت اسماً مع أنها ثنائية، وحذفت  
همزتها كان إجحافاً، مع أنهم زادوا (ال) فى (الذى) - وهى ثلاثية، لتحسين اللفظ وتقويته  
فى الاسمىة، وهذا دليل على بعد حذفها من (أل) لو كانت اسماً»<sup>(٤)</sup>.

الدليل الثالث: أنه لما أعرب الاسم الواقع بعدها إعراب الذى بغير صلة، كانت حرفاً  
للتعريف وليست اسماً موصولاً؛ لأنها لو كانت اسماً لكان الإعراب لها، وحكم على  
موضعها بالإعراب الذى يستحق الذى<sup>(٥)</sup>.

قال السيوطى: «وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها موصول حرفى. وذهب الأخفش إلى  
أنها حرف تعريف وليست موصولة. واستدلا بتخطى العامل لها»<sup>(٦)</sup>.

الدليل الرابع: أن دخول «معنى الاسم فى الحرف، لا يخرج الحرف من الحرفية إلى الاسمىة،  
ولذلك لم تكن الواو فى باب المفعول معه اسماً. وإن كانت (مع) اسماً»<sup>(٧)</sup>.

(١) جواهر الأدب ص ٣٧٥ .

(٢) نسب هذا القول للمازنى ابن برهان العكبرى فى شرح اللمع ٢ / ٥٨٧، والرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٧ وجعله  
أبو العلاء الإربلى مذهب الأخفش والمازنى فى جواهر الأدب ص ٣٧٥، وجعله المرادى مذهب الأخفش فى الجنى  
الدانى ص ٢٠٢، وكذلك أبو حيان فى ارتشاف الضرب ١ / ٥٣١، وابن هشام فى التوضيح بالتصريح بمضمون  
التوضيح ١ / ١٣٧ والسيوطى فى اللمع ١ / ٢٩١ .

(٣) جواهر الأدب ص ٣٧٦ .

(٤) السابق ص ٣٧٧ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٤ .

(٦) انظر: همع الهوامع ١ / ٢٩١ .

(٧) شرح اللمع ٢ / ٥٨٨ .

## ثالثاً: مناقشة الأدلة :

نوقشت أدلة الفريق الأول بما يأتي:

عُِّل استدلّاهم بأن (ال) اسم موصول عند دخولها على الصفة المحضة؛ لأنها تشبه (ال) الاسمية الموصولة الداخلة على الفعل، من حيث إن الصفة المحضة فيها معنى الفعل، فتشابه بذلك الفعل والصفة المحضة؛ ف (أل) الداخلة على كل منها اسم موصول.

علل هذا الاستدلال بأن دخول (ال) على الفعل من قبيل الضرورة<sup>(١)</sup>؛ فيبقى القياس هنا مع الفارق.

وعُِّل استدلّاهم بأن (ال) اسمية موصولة لعود الضمير إليها بأن الضمير عائد إلى مدلول الألف واللام، وهو الموصول باسم الفاعل، واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع في تقدير الجملة كسائر الصلات<sup>(٢)</sup>.

وقال الإربلي في رده على هذا الاستدلال: «إن كان مرادكم من كون المرجع إليه اسماً يكون عند التلفظ، أو مطلقاً، فإن عنيتم الأول منعناه، وإن عنيتم الثاني فمسلم، لكن الانحصار في (ال) ممنوع، بجواز كونه صفة موصوف محذوف، لدلالة الصفة عليه، أي: الرجل القائم، فيعود الضمير إليه، أو يعود إلى لفظ الموصول المؤول به (أل) أي: الذي، لا إلى (أل) كما أن الضمير - في قولهم: من صدق كان خيراً له ومن كذب كان شراً له - عائد إلى المصدر المفهوم من صفة الفعل، وإن لم يذكر لفظاً، ومنه قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٣)</sup>، ولا يقال: إذا كانت بمعنى الذي - و(الذي) اسم - يجب أن تكون (ال) اسماً أيضاً، لأننا نقول: لا يلزم من تساوي كلمتين في المعنى تساويهما في النوع؛ لأن (من) التبعيضية مساوية في المعنى لـ (بعض) و(هيئات) مساوية لـ (بعد) ولم يلزم منها اسمية الأول، وفعلية الثاني.

ورُدَّ ردهم بأن الحكم بالاسمية لا يستلزم محذوراً، والأصل عدم التقدير والتأويل<sup>(٤)</sup>.

وعللت أدلة الفريق الثاني بما يأتي:

فَعُِّل استدلّاهم بأن (ال) لو كانت اسماً لما جاز حذف همزتها بأن «(ال) لما كانت حال حرفيتها، كما هي حال اسميتها من غير تغيير سهل الحذف حال اسميتها، كما سهل حال

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٠٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٢ .

(٣) سورة المائدة: آية ٨ .

(٤) جواهر الأدب ص ٣٧٦ .

حرفيتها»<sup>(١)</sup>.

وعلى استدلالهم بأنها لو كانت اسماً مع أنها ثنائية وحذفت همزتها كان إجحافاً بأن «من الأسماء المعربة المتصرفة ما يكون بعد الحذف على حرف واحد، نحو: فُو وذو فإنهما على حرفين، وإذا لقي آخرهما ساكن آخر من كلمة بعدهما، تحذف (الواو) منها؛ لالتقاء الساكنين، وتبقى كل منهما على حرف واحد، وإذا ثبت جواز كون الاسم المعرب المتصرف على حرف واحد، فلم لا يجوز كون الاسم المبني غير المتصرف على حرف أو حرفين»<sup>(٢)</sup>.

ونوقش استدلالهم بأن دخول معنى الاسم في الحرف، لا يخرج الحرف من حرفيته بأن (أل) اسم في الضارب، وإليها يعود الضمير ولا يعود إلى مدلولها، وهى بمنزلة (ما) أو منذ) يردان تارة اسماً وتارة حرفاً فقط<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال عرض الأدلة ومناقشتها يمكن القول بأنها (أل) الداخلة على الصفات المحضة حرف تعريف، وذلك من وجوه:

الأول: قوة أدلة القائلين بحرفيتها.

الثاني: أن (ال) لو كانت اسماً موصولاً لأثرت فيها العوامل كما تؤثر في (الذي وأخواتها)، ولكن العوامل تعمل فيما بعدها؛ ولذا فـ (ال) حرف وليست اسماً.

الثالث: أن دلالة (ال) لم تختلف من قولنا (الرجل) إلى قولنا (الضارب)، حيث لو جردنا الكلمة الأولى من (ال) لصارت (رجل) على الشيعاء في الجنس، فيكون المقصود أى رجل، ولو فعلنا ذلك مع (الضارب) فصارت (ضارب) لكان المقصود أيضاً أى ضارب، فلما دخلت (ال) فى كليهما أفادت التعريف.

أما قولهم: إن فى الصفة ضميراً يرجع إلى (ال) فلا يمكن قبوله حتى مع القول باسمية (ال)؛ لأننا لو جردنا الصفة من (ال) يبقى الضمير فيها مستكناً، فعلام يعود إذن؟ إن الضمير يعود على موصوف الصفة، وهذا هو الصواب .

### المسألة السابعة عشرة : حذف عائد الصلة :

تعرض ابن مالك لحذف العائد، فذكر أنه «يجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوباً بفعل أو وصف، أو مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديراً، أو بحرف جرٍّ بمثله

(١) جواهر الأدب ص ٣٧٧ .

(٢) السابق ص ٣٧٧ .

(٣) انظر : شرح اللمع ص ٢٨٨ .

معنى ومتعلِّقا الموصول أو موصوفٌ به. وقد يحذف منصوبُ صلة الألف واللام، والمجرور بحرف، وإن لم يكمل شرط الحذف، ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفاً، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة في غير (أى) غالباً، وبلا شرط في صلتها»<sup>(١)</sup>.

هذا ما ذكر ابن مالك عن حذف العائد المنصوب، ولكن عند حذف العائد المرفوع فرق بين ما إذا كان العائد المرفوع مبتدأ أو فاعلاً، فإذا كان فاعلاً أو ما أشبه فنص على أنه لا يجوز حذفه.

وأما إذا كان مبتدأ، «فإن عاد على أي جاز حذفه بإجماع طال الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً. وإن عاد على غير أي ولم يكن خبره جملة ولا ظرفاً جاز حذفه عند الكوفيين مطلقاً كجوازه في صلة أي، ولم يجوز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة»<sup>(٢)</sup>.

والخلاف الذي ذكره ابن مالك هنا يدور حول عائد الصلة عندما يكون مبتدأ يعود على اسم موصول غير (أى)، وخبره ليس جملة ولا ظرفاً. ويرز الخلاف على مذهبين :

**المذهب الأول:** مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup>، وهو أن عائد الصلة المبتدأ يجوز حذفه مطلقاً، سواء طالت الصلة أم لم تطل وسواء كان الموصول أياً أو غيرها أى يجوز حذفه مطلقاً، على ما نقل ابن مالك عنهم.

**الثاني:** مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>، وهو أن عائد الصلة المبتدأ لا يجوز حذفه دون استكراه إلا إذا طالت الصلة واختاره ابن مالك. وعند مطالعة كتب النحاة يتبين الآتي:

يذهب الخليل وسيبويه إلى جواز الحذف لكن مع جعله لغة قليلة، ويعلان لهذا الحذف بالاستطالة في جملة الصلة، فقد جاء في الكتاب ما نصه: «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً. وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قائل لك شيئاً قلتُ: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا فقلت: فما بال المسألة الأولى؟

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٧.

(٣) نسب هذا الرأي للكوفيين: الرضى فى شرح الكافية ٢/ ٤٣، وأبو حيان فى الإرشاد ١/ ٥٣٣، ٥٣٤، وابن هشام فى التوضيح بالتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٤٣، ١٤٤، وابن عقيل فى شرحه على ألفية ابن مالك ١/ ١٦٥، والسيوطى فى الهمع ١/ ٣١١، والأشمونى فى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٨.

(٤) انظر الهامش السابق.

فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلاً، وكأنَّ طوله عوض من ترك هُوَ، وقلَّ من يتكلَّم بذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد وافق الكثير من النحاة<sup>(٢)</sup> الخليل وسيبويه، معتمدين على هذه الرواية المذكورة سلفاً. وقد أجاز بعض النحاة الحذف، وجعلوه ضعيفاً، معللين لهذا الضعف بأن الضمير المحذوف ليس فضلة، بل مبتدأ، والمبتدأ عمدة في الكلام. فمثلاً يقول ابن جنى: «ومن ذلك قراءة رُؤية: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> بالرفع. قال ابن مجاهد: حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رُؤية. وقال أبو الفتح: وجه ذلك: أن (ما) هنا اسم بمنزلة الذي، أى: لا يستحيى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ.

ومثله قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾<sup>(٤)</sup>، أى: على الذى هو أحسن، وحكى صاحب الكتاب عن الخليل: ما أنا بالذى قائل لك شيئاً، أى الذى هو قائل لك شيئاً ...

وحذف الضمير من هنا ضعيف؛ لأنه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك: ضربت الذى كلمت؛ أى: كلمته»<sup>(٥)</sup>.

ويقول ابن الشجرى: «وجاز حذف العائد من الصلة، وهو أحد جزئى الجملة، على ضعف، كما روى عن رُؤية بن العجاج أنه قرأ ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ بمعنى الذى هو بعوضة، وعلى هذا قرأ يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ أى الذى هو أحسن، وهذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعاً، وهو أحد رُكني الجملة، فقد جاء مثله فى الشعر، نحو ما رواه الخليل عن العرب من قولهم: ما أنا بالذى قائل لك سوءاً، ورُوى شيئاً، وإنما حسن حذف المبتدأ العائد ها هنا لتكثر الصلة بالموصول والجار والمجرور»<sup>(٦)</sup>.

ويقول ابن يعيش: «وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأ، نحو قولك: جاءنى

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٤ .

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ٢ / ٣٩٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٥٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٩٢، والمقرب لابن عصفور ص ٩٣، ورفض المباني للمالقي ص ١٩٧، والارتشاف لأبى حيان ١ / ٥٣٣-٥٣٤، والتوضيح بالتصريح بمضمون التوضيح لابن هشام ١ / ١٤٣-١٤٤، وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٥، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ١ / ١٤٣-١٤٤، الهمع للسيوطي ١ / ٣١١، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ١ / ١٦٨ .

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦ .

(٤) سورة الأنعام: آية ١٥٤ .

(٥) المحتسب ١ / ٦٤ .

(٦) أمالى بن الشجرى ١ / ١١٢ .

الذى ضارب زيداً والمراد الذى هو ضارب، وحكى صاحب الكتاب عن الخليل: ما أنا بالذى قائل لك شيئاً، أى الذى هو قائل... حذف الضمير من هذا ضعيف جداً؛ لأن العائد هنا شطر الجملة، وليس فضلة كالهاء فى قولك الذى كلمته، والذى سهله قليلاً العلم بموضعه؛ إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد»<sup>(١)</sup>.

فمحمل النصوص الثلاثة تقتضى إجازة الحذف، لكن مع الضعف البين.

والزجاج وتلميذه النحاس يفرقان بين (ما) و(الذى) ، فيجعل الحذف بعد (الذى) أقوى من الحذف بعد (ما)، فيقول الزجاج: «فالرفع على إضمار هو كأنه قال مثلاً الذى هو بعوضة، وهذا عند سيبويه ضعيف، وعنه مندوحة، لكن من قرأ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾<sup>(٢)</sup> وقد قرئ به - أن يقرأ ﴿مَثَلًا مَا بُعُوضَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> ولكنه فى ﴿الَّذِي أَحْسَنُ﴾ أقوى؛ لأن الذى أطول وليس للذى مذهب غير الأسماء»<sup>(٤)</sup>.

ويقول النحاس: «وحكى أنه سمع رؤية يقرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بُعُوضَةٌ﴾ بالرفع، وهذه لغة تميم، وجعل (ما) بمعنى الذى، ورفع بعوضة على إضمار ابتداء، والحذف فى (ما) أقبح منه فى (الذى) لأن الذى إنما له وجه واحد، والاسم معه أطول»<sup>(٥)</sup>.

ويبقى التأكيد على أن ما ذهب إليه ابن مالك، توسط بين هذه الآراء جميعاً.

ولقد أعجبنى تحرير أستاذى الدكتور يسرى زعير لهذه المسألة، حين قال بعد أن ذكر شروط النحاة حول حذف العائد: «هذا ما ذكره النحاة، وهو كما ترى مجرد عن النظر إلى معنى الأسلوب بدون الضمير ومعه. وكأن الضمير عندهم إنما يوجد لربط الصلة بالموصول فقط ولا معنى له. والحقيقة أن الذى يتحكم فى ذكر هذا الضمير أو حذفه هو المعنى المقصود، دليلنا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾<sup>(٦)</sup>.

فقد ذكر المبتدأ فى الآية الأولى وخبره جملة فعلية، ثم حذف فى الآية الأخيرة وخبره جملة كذلك. والسرف فى ذلك أنه: لو جاء ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا

(١) شرح المفصل ٣/ ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) سبق تخريجها.

(٣) سبق تخريجها.

(٤) معانى القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤ .

(٥) إعراب القرآن ١/ ٢٠٣ .

(٦) سورة الشعراء: آية ٧٩ - ٨١ .

مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينُ ﴿﴾ لكان معلوماً أن مراده هو الله تعالى. وذكر (هو) توكيداً لمعنى الكلام وتخصيصاً للفعل به دون غيره، واحتاج ذكر الإطعام والشفاء إلى هذا التوكيد لأنهما مما يدعى الخلق فعله، فيقال: فلان يطعم فلاناً، والطبيب يداوى ويسبب الشفاء، فكان إضافة هذين الفعلين إلى الله بحاجة إلى لفظ التوكيد لما يتوهم من تضيفه إلى المخلوق. ولا يحتاج إليه إضافة الموت والحياة لأن أحداً لا يدعى فعلها كما كان يدعى الأولين، فافتراقا لهذا الشأن، إذاً فالضمير لم يذكر لربط الصلة بالموصول، وإنما ذكر لمعنى مقصود به، وحينما لم يقصد المعنى لم يذكر ...

وبذلك يبطل اشتراط النحويين لحذف العائد المرفوع أن يكون خبره مفرداً، فهذا من التحكم فى الأساليب لغير معنى، وهذا التحكم كثيراً ما نراه فى منهج النحاة، ومنه فى هذا المقام فضلاً عما سبق: قول ابن هشام بعد ذكره الشرطين السابقين: «بخلاف الخبر المفرد، نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (١) ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ (٢) أى هو إله ...

فمن التحكم أن يقدر ضمير فى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ مع أننا لا نرى حاجة إليه؛ إذ صلة الموصول هى الجملة المذكورة، كما هو الشأن فى: ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (٣)، ولو كان معنى الضمير مذكوراً لذكر فى قوله: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ (٤) ولكن ألوهية الله لم ينكرها أحد؛ فاستغنى المقام عن ذكر الضمير، ولم يقل: (هو إله)؛ لأن ذلك قصر لمعنى (إله) على الله، والواقع أن هناك آلهة مزعومة كثيرة فى الأرض أو فى السماء، وهذا هو الفرق بين كلمة (إله) وكلمة (الله) ... ومن التحكم أيضاً أنه يمنع أن يحذف الضمير مع غير (أى) إلا إذا طالت الصلة، ثم يحكم على النصوص التى حذف الضمير فيها بالشذوذ، ومنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (٥)، فقد قرأه يحيى ابن يعمر بالرفع. أى على الذى هو ﴿أَحْسَنُ﴾. كقراءة من قرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ (٦) برفع ﴿بَعُوضَةٌ﴾ أى الذى هو بعوضة.

ولذلك فنحن مع الكوفيين فى قياسهم على هذه النصوص؛ لأن العقل يدرك المحذوف فيها، ولا ينبغى لنا أن نهمل دور العقل فى اللغة، ومن دور العقل فى إدراك المعنى أنك تقرأ

(١) سورة مريم: آية ٦٩ .

(٢) سورة الزخرف: آية ٨٤ .

(٣) سورة الأنفال: آية ٤٩ .

(٤) سبق تخرجها .

(٥) سورة الأنعام: ١٥٤ .

(٦) سبق تخرجها.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ فلا تجد فيه غامضاً، ولكن النحاة يقولون: لا بد من تقدير الضمير، أى (هو فى السماء إله)، ويكون مبتدأ و(إله) خبر، و(فى السماء) متعلق بـ (إله) لأنه بمعنى معبود، ثم قالوا: ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأ مخبر عنه بالظرف، أو فاعلاً بالظرف؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولسنا فى حاجة إلى ذلك كله؛ لأن النص نفسه مستغن عنه لإدراك معناه بدونها»<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول فى المسألة أن رأى الكوفيين هو الأولى بالقبول على ما قال أستاذنا الدكتور يسرى زعير.

### المسألة الثامنة عشرة: (من) و(ما) بين التذكير والتأنيث:

ذكر ابن مالك لـ (مَنْ) و(مَا) ثلاث أحوال فى التذكير والتأنيث، هى:

الحال الأولى: أن يجيئاً مذكرين أو مؤنثين، إذا وافق معناه لفظهما.

والحال الثانية: يجوز أن يجيئاً مذكرين أو مؤنثين، إذا خالف معناه لفظهما، ولكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومراعاة المعنى فيما اتصل بهما جائز، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿وَمِنْ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

والحالة الثالثة: أن يراعى المعنى، حتى لا يقع اللبس إذا روعى اللفظ، فيجيئاً مذكرين فقط، أو مؤنثين فقط نحو قولك: من هى حمراء أمتك، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقليل: من هو أحمر من أمتك، لكان فى غاية من القبح<sup>(٦)</sup>.

وقع الخلاف فى الحالة الأخيرة، فى بعض الأمثلة، فذكر ابن مالك أن ابن السراج وافق على منع التذكير فى كل الأمثلة السابقة لكنه أجازها «فى نحو: مَنْ هى محسنة أمتك، أن يقال: من هى محسن أمتك، أو: من محسن أمتك»<sup>(٧)</sup>.

(١) أسرار النحو، الجزء الأول ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٦٢.

(٣) سورة الحديد: آية ٢٣.

(٤) سورة يونس: آية ٤٢.

(٥) سورة الأنبياء: آية ٨٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢١٣ - ٢١٤.

(٧) شرح التسهيل ١ / ٢١٣ - ٢١٤.



ومفهوم أن ابن السراج - فيما نسبه إليه ابن مالك - يقول بمراعاة اللفظ في: من هي محسن أمك، ومن محسن أمك، ف (من) هنا على التذكير.

ويعلق ابن مالك في رده على ابن السراج فيقول: «فأما: مَنْ محسن أمك، فغريب، وأما: من هي محسن أمك، ففيه من القبح قريب ما في: من هي أحمر أمك، فوجب اجتنابها. والذي حمل ابن السراج على جواز: من هي محسن أمك، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع؛ فلذلك اتفق على منع: من هي أحمر من أمك»<sup>(١)</sup>.

وقد نقل خلاف ابن السراج هذا غير واحد من النحاة، وعلى نحو قريب جداً مما ذكره ابن مالك، كما نجده عند الرضى<sup>(٢)</sup>، وأبي حيان<sup>(٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٤)</sup>.

وإذا قرأنا نص ابن السراج الآتي: «من حمراء جاريتك، تريد: من هي حمراء جاريتك، وليس لك أن تقول أن تقول: من أحمر جاريتك، فتذكر أحمر للفظ (مَنْ) لأن أحمر ليس بفعل تدخل التاء في تأنيثه، ولا هو أيضاً باسم فاعل يجرى مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه، فلا يجوز أن تقول: من أحمر جاريتك، ويجوز أن تقول: من محسن جاريتك؛ لأنك تقول: محسنٌ ومحسنةٌ، كما تقول: ضربٌ وضربتُ، فليس بين محسنٍ ومحسنةٍ في اللفظ والبناء إلا الهاء وأحمر وحمراء ليس كذلك للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث، وهذا مجاز، والأصل غيره، وهو في الفعل عربي حسنٌ، تقول: من أحسن جاريتك، ومن أحسنت جاريتك، كلُّ عربي فصيح ولست تحتاج أن تضم (هو) ولا (هي) فإذا قلت: محسنٌ جاريتك، فكأنك قلت: مَنْ هو محسنٌ جاريتك، فأكدت تذكير (مَنْ) بهو، ثم يأتي بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت (هو) وهو مع الحذف أحسن»<sup>(٥)</sup>.

إذا قرأنا هذا النص تبين لنا أن ابن السراج يخالف ما نسب إليه، وأنه يخالف النحويين، فقد أجاز نحو قولنا: (من هو محسن جاريتك، و من محسن جاريتك، بحذف هو) وهي جمل تختلف في بنيتها التركيبية عن الأمثلة التي ذكرها النحاة المذكورون، نحو: (من هي محسن جاريتك، و من محسن جاريتك، بحذف هي).

وقصارى القول في هذه المسألة أنه «يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين

(١) شرح التسهيل ١ / ٢١٤ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٥٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٥٤٠ .

(٤) الهمع ١ / ٣٠٠، ٣٠١ .

(٥) الأصول ٢ / ٣٤٢، ٣٤٣ .

والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد؛ نحو (مَنْ) و(مَا) - الحَمْلُ على اللفظ، فيعامل معاملة الواحد المذكر، والحمل على المعنى، فيكون الحكم على حسب المعنى الذى تريد»<sup>(١)</sup>.

### المسألة التاسعة عشرة : ( ما ) بين الزيادة ووقوعها صفة :

عن الخلاف فى هذه المسألة يقول ابن مالك: «واختلف فى (ما) من نحو قولهم: لأمر ما جدع قصيرُ أنفه، فالمشهور أنها حرف زائد منه على وصف مراد لائق بالمحل، وقال قوم: هى اسم موصوف به»<sup>(٢)</sup>، واختار ابن مالك الأول؛ ودلل على صحة ذلك من وجهين: الأول: أن زيادة ما عوضاً عن محذوف «ثابت فى كلامهم، من ذلك قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت، فزادوا ما عوضاً من كان، ومن ذلك قولهم: حيثما تكنُ أكنُ، فزادوا ما عوضاً من الإضافة»<sup>(٣)</sup>.

الثانى: أنه ليس فى كلام العرب «نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما) إلا وهى مردفة بمكمل كقولهم: مررت برجل أى رجل، وأطعمنا شاة كل شاة، وهذا رجل ما شئت من رجل، فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له؛ فوجب اجتنابه»<sup>(٤)</sup>.

والمسألة بهذا ذات شقين:

**الأول:** زيادة (ما) فى بعض استعمالاتها، وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه حين قال: «وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، و(ما) لغو. قال: ولا سيما زيد كقولهم: دع ما زيد، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

وفى موضع آخر قال سيبويه: «وتقول: لا من يأتك تُعطه، ولا من يُعطك تأته، من قبل أن لا ليست كإذا وأشباهاها؛ وذلك لأنها لغو بمنزلة ما فى قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

(١) المقرب ص ٩٦، وانظر: المقتضب ٢/٢٩٤، ٢/٣٠٢، ٣/٢٥٢، ٢٥٣، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤/١٣، وآمالى ابن السجرى ٣/٦٣، وشرح المفصل ٤/١٣، ولباب الإعراب ص ١٨٠، والارتشاف ١/٥٤٠، وشرح ابن عقيل ١/١٥٣، ومنهج السالك ١/١٦٢.

(٢) شرح التسهيل ١/٢١٦، وقد نبه فى شرح الكافية على وقوعها نكرة خالية من وصف ١/١١٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٢١٦. (٤) السابق، الصفحة نفسها.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٦. (٦) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٧) سورة آل عمران: آية ١٥٩. (٨) الكتاب ٣/٧٦.

ووافق جمهور النحاة<sup>(١)</sup> الخليل وسيبويه فى أن (ما) تأتى زائدة ، والقول بالزيادة باطل ؛ ولذلك أرى طرح هذا القول فلم يعد لائقاً الآن بعد أن أثبتت الدراسات الحديثة أن لكل صوت معنى يؤديه، ودوراً يقوم به<sup>(٢)</sup>.

فعلى سبيل المثال إذا تأملنا (ما) فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾<sup>(٣)</sup> أدركنا أن (ما) فى الآية تكسب الأسلوب فضيلة الإبهام ثم البيان، وذلك أمر بلاغى يزيد به الكلام<sup>(٤)</sup>. فأول الآية ﴿مَثَلًا مَّا﴾ فيه إبهام، ثم جاء البيان فى قوله: ﴿بَعُوضَةً﴾.

ويبرهن لنا أستاذنا الدكتور يسرى على تناقض العلماء فى هذا بقوله: ومن العجيب أن العلماء - مفسرين ونحويين - يقررون ذلك ثم لا يراعون أن يزعموا زيادتها، فهذا هو ذا الزمخشري مثلاً يقول فى سياق كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ (ما) هذه إبهامية، وهى التى إذا اقتزنت باسم نكرة أبهمتها إبهاماً، وزادته شيئاً وعموماً كقولك: كتاباً (ما). تريد أى كتاب، ومع هذا يقول بعده: أو صلة - بمعنى زائدة - للتأكيد، ولست أدرى ما هذا التأكيد، واستمع إليه يقول فى قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾<sup>(٥)</sup>، (ما): مزيدة، وفيها معنى الاستعظام ... ثم يقول فى قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، (ما) فى ﴿وَقَلِيلٌ مَّا﴾ للإبهام، وفيه تعجيب من قلتهم ... أليس التناقض واضحاً جلياً فى هذه الأقوال؛ إذ كيف تكون الكلمة للإبهام أو للاستعظام أو للتعجيب ... ومع هذا وذاك يزعم زيادتها<sup>(٧)</sup>.

### الشق الثانى: وقوع (ما) صفة.

(١) انظر: معانى القرآن للأخفش ١ / ٢١٥، إعراب القرآن للنحاس فى أحد الأوجه ١ / ٢٠٣، والزجاجى فى الجمل ص ٣٢١، ٣٢٢، والمسائل المشككة للفارسى ص ٣٤٣، ٣٤٤، مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٣، والكشاف للزمخشري ١ / ١١٤، والمفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ١٣١، وأمالي ابن الشجرى ٢ / ٥٦٨، ٥٦٩، والبيان ١ / ٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٦، والكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٨٤، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٤، ٢٨٥، ووصف المباني ص ٣١٧، والجنى الدانى ص ٣٣٢، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٣٧، ٤٣٨، وشرح ابن عقيل ٣ / ٣١، ٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢١، والهمع ١ / ٣١٨.

(٢) دراسة لغوية فى القرآن والحديث للدكتور محمد يسرى زعير ص ١٧٥.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦.

(٤) دراسة لغوية فى القرآن والحديث للدكتور محمد يسرى ص ١٨٩.

(٥) سورة ص: آية ١١.

(٦) سورة ص: آية ٢٤.

(٧) دراسة لغوية فى القرآن والحديث ص ١٩٠.

القائلون بمنع وقوع (ما) صفة<sup>(١)</sup> (اسم موصوف به) اختلفت أقوالهم فى الوظيفة المنوطة بها (ما). فقال بعضهم: «اسم فى معنى الصفة للتعظيم والتهويل»<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم: «من أقسام ما الزائدة أن تكون منبهة على وصف لائق»<sup>(٣)</sup>، وقال بعضهم: «و(ما) الذى تجرى مجرى الصفة منها ما يراد به التعظيم للشيء والتهويل . . . . منها ما يراد به التنويع لا تعظيم ولا تحقير»<sup>(٤)</sup>.

هذا قول، وهناك قول ثان، يقول بأن (ما) حرف زائد، اختاره الرضى فقال: «وقال بعضهم زيادة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء لاستبدالها بالجزئية؛ ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسماً زيد لفائدة الفصل، وأيضاً ثبتت زيادتها فى نحو ﴿فبما رحمة من الله﴾<sup>(٥)</sup>، ووصفيتها لم تثبت؛ فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس أولى»<sup>(٦)</sup>.

وصححه الملقى فقال: «القسم الثانى من أقسام زيادتها اللازم للكلمة نحو قولهم: ضربته ضرباً ما . . .، على أن بعضهم قد زعم أن (ما) فى هذا الموضع اسم فى معنى الصفة للتعظيم والتكثير، والصحيح أنها حرف يفيد التوكيد»<sup>(٧)</sup>.

ويبقى قول ثالث بأن (ما) تقع صفة لنكره، وأجازه ابن جنى وجعله غريباً فى العربية فقال:

«عزمتُ على إقامة ذى صباح لأمر ما يسودُ مَنْ يسودُ»<sup>(٨)</sup>

(ما) مجرورة الموضع؛ لأنها وصف لأمر، أى لأمر معتدّ أو مؤثر يسود من يسود .

(١) انظر: الأصول ٢ / ٣٤١، ٣٤٢، والتوطئة للشلوبينى ص ١٧٦، ولباب الإعراب للإسفرائينى ص ١٧٧، وشرح الكافية ٢ / ٥٤.

(٢) رصف المباني ص ٣١٧ .

(٣) الجنى الدانى ص ٣٣٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ١ / ٥٤٥ .

(٥) سورة آل عمران: آية ١٥٩ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ٥٤ .

(٧) رصف المباني ص ٣١٧ .

(٨) البيت من البحر الوافر، وقد نسب لأكثر من شاعر، وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب، ونسبه لرجل من خثعم ١ / ٢٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٨٨، ولأنس بن مدركة الخثعمى فى المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٢، والدرر ٣ / ٣١٢، وخزانة الأدب ٣ / ٨٧، ٨٩، ٣ / ٨٥، وبلا نسبة فى المقتضب ٤ / ٣٤٥، وأملى ابن الشجرى ١ / ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢، والمقرب ص ٢١٧، والجنى الدانى ص ٣٣٤، والارتشاف ١ / ٥٤٥، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٥٨، وهمع الهوامع ١ / ٣١٨، ٣ / ١٤٣، ولأنس بن نهيك فى لسان العرب مادة (صبح)، وقوله عزمت على إقامة ذى صباح، أى: عزمت على الغارة صباحاً.

واعلم أن هذا الفصل في العربية غريب، وقلّ من يعتاده أو يتطرقه، وقد ذكرته لتراه. فتنبه على ما هو في معناه إن شاء الله»<sup>(١)</sup>.

كما أجازته ابن يعيش عند قوله: «عزمت على إقامة ذى صباح... إلخ» المراد على إقامة صاحب هذا الاسم، وصاحبه هو صباح، فكأنه قال: على إقامة صباح، و(ما) مجرورة الموضع؛ لأنها وصف لأمر، أى عتيد ومؤثر يسود من يسود»<sup>(٢)</sup>.

وأطلق ابن الحاجب الجواز فقال: «و(ما) الاسم موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفه»<sup>(٣)</sup>.

ونقل أبو حيان<sup>(٤)</sup> والسيوطي<sup>(٥)</sup> عن ابن السيد<sup>(٦)</sup> وابن عصفور جواز وقوعها صفة لإفادة التعظيم.

وبذلك يتحرر الخلاف في المسألة على ثلاثة مذاهب، أرحجها - فيما أرى - المذهب الثالث؛ لأن القول بالزيادة في المذهبين الأول والثاني قد أبطلناه في صدر المسألة .

### المسألة العشرون : زيادة (مَنْ) :

تعرض ابن مالك لهذه المسألة فذكر أن الكسائي أجاز وقوع (مَنْ) زائدة، مستشهداً بقول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

يا شاة مَنْ قنصٍ لمن حَلَّتْ له حَرُمْتُ على وليتها لم تحرم

وذكر أنه لا حجة للكسائي فيما استشهد به؛ لوجهين:

«أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة (ما) .

الثاني: أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على

(١) الخصائص ٣ / ٣٢ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٢ .

(٣) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٥٣ .

(٤) الارتشاف ١ / ٥٤٥ .

(٥) همع الهوامع ١ / ٣١٧ .

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، من العلماء باللغة والأدب، ولد ونشأ في بطليوس بالأندلس، وسكن بلنسية، وتوفى بها، من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، والحلل في شرح أبيات الجمل. انظر: وفيات الأعيان ٣ / ٩٦-٩٨، وإنباه الرواه ٢ / ١٤١-١٤٣، وشذرات الذهب ٤ / ٦٤، ٦٥، والأعلام ٤ / ١٢٣ .

(٧) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة ابن شداد العيسى، انظر: ديوان عنتره ص ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢، والتوطئة للشلوبيني ص ١٧٥، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٥٥، وارتشاف الضرب ١ / ٥٤٥، ومغنى اللبيب ٢ / ١٩، وشرح شواهد المغنى ١ / ٤٨١، وخزانة الأدب ٢ / ٥٤٩ .

تقدير: يا شاة رجل قنص، أى ذى قنص، والحمل على هذا راجح؛ لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة، بخلاف ما ذهب إليه الكسائي رحمه الله، فإنه لم يثبت مثله دون احتمال؛ فوجب اجتنابه»<sup>(١)</sup>.

وعليه ففى المسألة مذهبان :

المذهب الأول: جواز زيادة (مَنْ) .

المذهب الثانى: عدم جواز زيادة (مَنْ) .

**والمذهب الأول:** جواز زيادة (مَنْ) ، نقله غير واحد من النحاة عن الكسائي، منهم ابن مالك، فنقله ابن الشجرى<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>، والإسفرائينى<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>، وقد أورد هؤلاء النحاة عليه (أى على هذا المذهب) ما أورده ابن مالك، وزادوا أن «الزيادة إنما هى للحروف، و(مَنْ) لا تكون حرفاً، فبطل مذهب الزيادة»<sup>(٨)</sup> ثم إن (مَنْ) اسم، والأسماء لا تزداد»<sup>(٩)</sup>.

وقد نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، كما فعل الشلوبينى<sup>(١٠)</sup>، وأشار إليه ابن هشام<sup>(١١)</sup>.

وأما **المذهب الثانى** عدم جواز زيادة (مَنْ) فعزاه بعض النحاة إلى البصريين<sup>(١٢)</sup> وعزاه بعضهم إلى البصريين والقراء من الكوفيين<sup>(١٣)</sup>، وأراه مذهب جمهور النحاة<sup>(١٤)</sup> .

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢١٦ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٣ / ٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ١٢ .

(٤) لباب الإعراب ص ١٨٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٥٤٥ .

(٦) مغنى اللبيب ٢ / ١٩ .

(٧) همع الهوامع ١ / ٣١٨ .

(٨) التوطئة للشلوبينى ص ١٧٥ .

(٩) الهمع ١ / ٣١٨ .

(١٠) التوطئة ص ١٧٥ .

(١١) مغنى اللبيب ٢ / ١٩ .

(١٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢، والتوطئة ص ١٧٥، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٥٥، وهمع الهوامع ١ / ٣١٨ .

(١٣) انظر : ارتشاف الضرب ١ / ٥٤٦ .

(١٤) انظر : شرح المفصل ٤ / ١٢، والتوطئة ص ١٧٥، وشرح الكافية ٢ / ٥٥، والمغنى ٢ / ١٩ .

ويبقى في المسألة مذهب ثالث عزاه ابن عصفور والرضي<sup>(١)</sup> إلى الكوفيين، وهو أن (مَنْ) تجيء عندهم حرفاً زائداً، مستندين في ذلك إلى قول أحد الشعراء<sup>(٢)</sup>:

آل زبير سنام المجد قد علمت      ذاك العشرة والآثرون من عددا

ولم أعلم قائلاً من النحاة بحرفية (مَنْ)، وليس مستساغاً القول بحرفيتها.

ونظراً لما قدمناه في مسألة (ما) من بطلان القول بالزيادة، وتهاوى حجج القائلين بالزيادة أمام براهين القائلين بعدم الزيادة، فالمذهب الثاني أحبُّ إلى.

### المسألة الحادية والعشرون : وقوع (مَنْ) على ما لا يعقل :

أورد ابن مالك لقطرب قولاً مفاده أن «من تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي مقابل هذا القول أورد قول جمهور النحاة ومفاده: أن (مَنْ) إنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، فعبر بمن عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل ... وكذا إذا جامع من يعقل بشمول، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>، وباقتزان قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾<sup>(٧)</sup>، ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: اشتبه على الراكب وجمله، فما أدري مَنْ ذا ومن ذا<sup>(٨)</sup>.

وارتضى ابن مالك القول الثاني، ورد القول الأول الذي قال به قطرب، وقال عنه:

(١) شرح الجمل الكبير، ٣ / ٤٥، وشرح الكافية ٢ / ٥٥ .

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو مجهول القائل، وروى: إن الزبير في أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥، ولباب الإعراب ص ١٨٠، وهو في الأزهية ص ١٠٣، والتوطئة للشلوبي ص ١٧٥، وشرح الجمل ٢ / ٤٥٨، ٥٦٠، وارتشاف الضرب ١ / ٥٤٦، ومغنى اللبيب ٢ / ١٩، وشرح أبياته ٥ / ٣٤٤، والهمع ١ / ٣١٨، والخزانة ٦ / ١٢٨ . وسنام المجد: ذروة المجد، والآثرون: الأكثرون، والمعنى: أن أولاد الزبير ملكوا ناصية المجد، وهم الأكثر عدداً، ولا تنكر القبائل عنهم هذه الحقيقة.

والشاهد فيه: والآثرون من عددا؛ فقد زيدت (من) على قاعدة الكوفيين في زيادة الأسماء.

(٣) سورة الحجر: آية ٢٠ .

(٤) سورة الأحقاف: آية ٥ .

(٥) سورة النور: آية ٤١ .

(٦) سورة النور: آية ٤٥ .

(٧) سورة النحل: آية ١٧ .

(٨) شرح التسهيل ١ / ٢١٦، ٢١٧ .

«وهذا القول غير مرضى».

ونلاحظ أن ابن مالك يشترط شرطين لوقوع (من) على ما لا يعقل:

الشرط الأول: أن ينزل منزلة من يعقل.

والشرط الثاني: أن يجامع من يعقل.

ويكاد ينعقد إجماع النحاة<sup>(١)</sup> على أن (مَنْ) إذا وقعت على ما لا يعقل فلا بد أن يتحقق فيها ما اشترطه ابن مالك، وإن اختلفت عباراتهم<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأصل في (مَنْ) عندهم أن يقع على العاقل أو العالم، وبناء على ذلك "قرروا أنها إذا استعملت في غير العالم كان استعمالها على سبيل التطفل"<sup>(٣)</sup>.

وقد تعرض أستاذنا الدكتور يسرى زعير بتوسع لهذه المسألة، وقدم نماذج قرآنية لغوية كثيرة<sup>(٤)</sup>، توصل من خلالها إلى أن «(من) تستعمل في المتصف بصفة العلم أو من يعتقد فيه ذلك» مستنداً في ذلك إلى قول الشيخ يس: «وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء من ذلك الكلام شأنه ألا ينسب نفيًا ولا إثباتًا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل»<sup>(٥)</sup>.

ورأي الجمهور هو الصواب؛ ولذا فإنني أرجحه.

## المسألة الثانية والعشرون: (الذى) بين الموصولية والمصدرية والوقوع موصوفًا لصفة:

ذكر ابن مالك أنه حُكي في (الذى) أقسام ثلاثة: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها.

(١) ذكر سيويوه في الكتاب أن [من] تأتي لمن يعقل أو للإناسى على حد تعبيره دون أن يذكر شروطًا لاستعمالها لغير هذا. الكتاب ٤/ ٢٢٨. ومن الذين اشترطوا استعمالها لغير العاقل إذا خالطوا من يعقل الفراء في معاني القرآن ٢/ ٩٨، ٢٥٧، والمبرد في المقتضب ٢/ ٥٠، ١٥١، ٢٩٥، ٣/ ٦٣، ٤/ ٢١٧، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٥٠، والنحاس في إعراب القرآن ٣/ ١١٤، وابن عصفور في المقرب ص ٨٨، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٥٥، وأبو حيان في الارتشاف ١/ ٥٤٦، وابن هشام في التوضيح بالتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٣٣، والشيخ خالد في التصريح ١/ ١٣٣، والسيوطي في الهمع ١/ ٣١٤، ٣١٥، والأشموني في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥١.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٣٥، والجمل ص ٣٦١، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤/ ١٠، وآمالى ابن السجري ١/ ٣٢٧، ٣/ ٦٤، والتبيين ٢/ ٩٧٥، وشرح اللمع ٢/ ٥٩١، وشرح المفصل ٤/ ١٠.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٣٣.

(٤) انظر: أسرار النحو ١/ ٢٥١ - ٢٥٤.

(٥) السابق ١/ ٢٥٤-٢٥٥.



يقول ابن مالك: «وحكى أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾<sup>(١)</sup> قال أبو علي: ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعي<sup>(٢)</sup>:

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجدلين المحدثين

فصب مثل الجدلين، وجعله صفة للذين. قال أبو علي: ويجيء قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>(٣)</sup> على قياس، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى الذى شيء؛ لأنها فى مثل ذلك حرف...

وأجاز الفراء فى قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(٤)</sup> أن يكون (الذى) مصدرية، والتقدير: تمامًا على إحسانه، أى على إحسان موسى عليه السلام. وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعال تفضيل، قال: لأن العرب تقول: مررت بالذى خير منك، ولا تقول: مررت بالذى قائم؛ لأن خيراً منك كالمعرفة؛ إذا لم تدخل فيه الألف واللام. وكذا يقولون: مررت بالذى أخيك، وبالذى مثلك، إذا جعلوا صفة (الذى) معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام، جعلوها تابعة للذى، أنشد الكسائي<sup>(٥)</sup>:

إن الزبيرى الذى مثل الجلم مشى بأسلافك فى أهل الحرم

قلت: وهذا الذى أنشد الكسائي مثل الذى أنشد الأصمعي

حتى إذا كانا ..... البيت

وحكى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجرارية الذى يكفل، وبالجرارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجرارية كفالته، وهذا صريح فى ورود (الذى) مصدرية<sup>(٦)</sup>.

وعند مطالعة كتب أهل العلم يتبين الآتى:

أن المسألة فى ضوء تناول العلماء لقول الله تعالى: ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>(٧)</sup>،

(١) سورة الشورى: آية ٢٣ .

(٢) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ١ / ٣٦٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٣ ، والدرر ١ / ٢٧٩ ، وجمع الهوامع ١ / ٨٦ ، وخرزاة الأدب ٦ / ٨١ . ومعنى الجدليل: الزمام المجدول من آدم، أو شعر فى عنق البعير، والوشاح . والحملج: الحبل المفتول فتلاً شديداً. القاموس مادة (جدل) و(حلج) .

(٣) سورة التوبة: آية ٦٩ .

(٤) سورة الأنعام: آية ١٥٤ .

(٥) البيت من البحر الرجز، ولم يعرف قائله، وهو فى شرح الكافية الشافية ١ / ١١٠ ، واللسان مادة (جلم). والجلمان: المقراضان، وأحدهما للذى يجز به، والجلم اسم يقع على الجلمين، والجلم: الهلال ليلة يهل، والجلم: القمر .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ . (٧) سبق تخريجها .

وقوله سبحانه : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾<sup>(١)</sup> تتحرر في مذهبين :

**المذهب الأول:** أن الذى اسم موصول، وقد عزاه السيوطى إلى الجمهور، حين قال: «وذهب يونس، والفراء، وابن مالك أن (الذى) قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر. وخرجوا عليه : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾<sup>(٢)</sup> أى كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك، وأولوا الآية أى : كالجمع الذى خاضوا»<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الثانى:** أن الذى قد يأتى على وجهين:

**الوجه الأول:** أنها مصدرية حرفية، وقد حكاه أبو على - على ما ذكر ابن مالك - عن أبى الحسن (الأخفش عن يونس، وهو حق، فأبو الحسن الأخفش يقول: «أنشدنى يونس هذا البيت هكذا وجعل ﴿ الَّذِي يُبَشِّرُ ﴾<sup>(٤)</sup> اسماً للفعل كأنه (التبشير) كما قال: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾<sup>(٥)</sup> أى: اصدع بالأمر»<sup>(٦)</sup>.

فهذا النص يؤكد لنا صحة ما ذكره ابن مالك عن أبى الحسن .

كما أن هذا الوجه أجازه - كما ذكر ابن مالك بحق - الفراء، الذى يقول: «وإن شئت جعلت (الذى) على معنى (ما) تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً على إحسانه»<sup>(٧)</sup>.

ونقل هذا الوجه عن يونس والفراء صاحبُ الدر المصون<sup>(٨)</sup>، ونقله الطبرى<sup>(٩)</sup> عن الربيع، ونقله ابن عطية<sup>(١٠)</sup> عن الربيع وقتادة، وذكره أبو حيان<sup>(١١)</sup>، وابن هشام<sup>(١٢)</sup> الذى سمي (الذى) موصولاً حرفياً، وهو يقصد أنها مصدرية؛ لأنه قال: «وكونه موصولاً حرفياً فلا

(١) سبق تخريجها .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) اللمع ١ / ٢٨٥ ، وجعله ابن الشجرى وصفاً لمصدر محذوف، تقديره: وخضتم كالخوض الذى خاضوه ، أمالى ابن الشجرى ٣ / ٥٧ .

(٤) سورة الشورى: آية ٢٣ .

(٥) سورة الحجر : آية ٩٤ .

(٦) معانى القرآن ٢ / ٦٨٦ .

(٧) معانى القرآن ١ / ٣٦٥ ، هذا وقد نسب إليه الإسفرايينى أنها اسم مكنى به عن المصدر مقدراً فى صلته ضميره كما هو مذهبه فى (ما) . لباب الإعراب ص ٢٩٥ .

(٨) الدر المصون ٥ / ٢٢٧ .

(٩) تفسير الطبرى - جامع البيان ١٢ / ٢٣٥ .

(١٠) المحرر الوجيز ٥ / ١٨٣ .

(١١) البحر المحيط ٤ / ٦٩٣ .

(١٢) مغنى اللبيب ٢ / ١٣٧ .

يحتاج لعائد ، أى تمامًا على إحسانه» فقد أول الذى وما بعدها بمصدر، كما ذكره العكبرى<sup>(١)</sup>، وقال عنه: «وهو نادر» وعزاه الإسفرايينى إلى بعض النحاة دون تحديد<sup>(٢)</sup>.

**والوجه الثانى:** أن الذى موصوفة مستغنية بالصفة عن العائد، وذلك حين توصف بمعرفة، نحو: مرت بالذى أخيك، أو بما يقارب المعرفة، نحو: مررت بالذى خير منك، وبالذى أحسن منك، ولا تقول: مررت بالذى قائم.

وقد نقله ابن مالك - كما بين فى نصه السابق - عن الأصمعى والفراء ، وعزاه الزجاج<sup>(٣)</sup> وابن عطية<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup> إلى الكوفيين، وأجازه الطبرى، وذكر له تعليلاً فقال: «وقد يجوز أن يكون (أحسن) فى موضع خفض، غير أنه نصب إذ كان (أفعل)، و(أفعل) لا يجرى فى كلامها. فإن قيل: فبأى شيء خفض؟ قيل: رداً على الذى) إذ لم يظهر له ما يرفعه؛ فيكون تأويل الكلام حينئذ: ثم آتينا موسى الكتاب تمامًا على الذى هو أحسن، ثم حذف (هو) وجاور (أحسن) (الذى) فعرّب بتعريبه، إذ كان كالمعرفة، من أجل أن الألف واللام لا يدخلانه، و(الذى) مثله، كما تقول العرب: مررت بالذى خير منك وشر منك... ومن قال ذلك، لم يقل: مررت بالذى عالم لأن عالمًا نكرة، و(الذى) معرفة، ولا تتبع نكرة معرفة»<sup>(٧)</sup>.

وقد خطأ بعض البصريين - فيما نقله بعض<sup>(٨)</sup> النحاة عنهم - القائلين بهذا الوجه، ونقل ابن عطية التخطئة عن الزجاج، فقال: «قال بعض نحوي الكوفة يصح أن يكون أحسن صفة للذى... وخطأ الزجاج هذا القول الكوفى»<sup>(٩)</sup>.

وقد ذكر بعض العلماء تعليل البصريين لتخطئتهم الكوفيين ومن نحا نحوهم، فقال الزجاج: «زعم البصريون أنهم لا يعرفون (الذى) إلا موصولةً، ولا توصف إلا بعد تمام صلتها، وقد أجمع الكوفيون معهم على أن الوجه صلتها، فيحتاجون أن يشبثوا أنها وقعت

(١) التبيان ٢ / ٦٥١ .

(٢) المحرر الوجيز ٥ / ١٨٣ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٣٠٥ .

(٤) لباب الإعراب ص ٤٦٥ .

(٥) البحر المحيط ٤ / ٦٩٣ .

(٦) مغنى اللبيب ٢ / ١٣٧ .

(٧) تفسير الطبرى ١٢ / ٢٣٤ .

(٨) انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٠٨، والبحر المحيط ٤ / ٦٩٣ .

وفتح القدير للشوكانى ٢ / ٢٥٤ .

(٩) المحرر الوجيز ٥ / ١٨٣ .

موصولة ولا صلة لها»<sup>(١)</sup>.

وذكر النحاس<sup>(٢)</sup>، والشوكاني<sup>(٣)</sup>، تعليلاً قريباً مما ذكره الزجاج في نصه السابق. والحق الذى لا نرضى عنه بديلاً؛ لأنه هو الذى نطقت به اللغة، وسجله القرآن أن (الذى) يستعمل اسماً موصولاً، ولا يكون حرفاً موصولاً البتة، ولا غبار في دلالة على المفرد تارة وعلى الجمع تارة أخرى، فتلك مرونة في لغتنا حيث لا تقف بالكلمة عند حد معين في الاستعمال<sup>(٤)</sup>.

### المسألة الثالثة والعشرون : الخلاف فى وقوع (أن وصلتها) موقع الظرف :

عند حديثه عن (ما) المصدرية أجاز ابن مالك وقوعها وصلتها موقع ظرف الزمان، فى نحو قولنا: جُد ما دمت واجداً، أى مدة دوامك واجداً، ثم قال: «ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها»<sup>(٥)</sup>.

ذكر أن الزمخشري أجاز وقوع (أن) وصلتها موقع الظرف مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقول الله تعالى: ﴿وَدِيَّةً مُسَلِّمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾<sup>(٧)</sup>.

وقد أبطل ابن مالك ما أجازهُ الزمخشري من وجهين:

الأول: أن استعمال (أن) فى موضع التعليل بجمع عليه، وهو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه.

الثانى: أن استعمال (أن) فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به؛ لأن كل موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به موقع فى لبس<sup>(٨)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتبين موضع الخلاف وهو مدى جواز وقوع (أن) وصلتها موقع ظرف الزمان من عدمه، وأن الخلاف على مذهبين:

(١) معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٣٠٥ .

(٢) إعراب القرآن ٢ / ١٠٨ .

(٣) فتح القدير ٢ / ٢٥٤ .

(٤) انظر: أسرار النحو ١ / ٢٤٢ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٢٥ .

(٦) سورة البقرة: آية ٢٥٨ .

(٧) سورة النساء: آية ٩٢ .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١ / ٢٢٥، ٢٢٦ .

المذهب الأول: عدم جواز وقوع (أن) وصلتها موقع الظرف.

المذهب الثانى: جواز وقوع (أن) وصلتها موقع الظرف.

ويجدر قبل تحرير المسألة فى كتب أهل العلم الإشارة إلى صحة ما نسبه ابن مالك إلى الزمخشري، فعن الآية الأولى يقول فى كشفه: «حاج وقت أن أتاه الله الملك»<sup>(١)</sup>، وعن الآية الثانية يقول: «فإن قلت: بم تعلق أن يصدقوا، وما محله؟ قلت: تعلق بعليه، أو بمسلمة، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه. ومحلهما النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيد جالساً. ويجوز أن يكون حالاً من أهله بمعنى إلا متصدقين»<sup>(٢)</sup>.

فهو يصرح فى الآية الأولى بأن (أن) وصلتها فى موقع ظرف الزمان، وفى الآية الثانية يذكر الوجهين اللذين نقلهما عنه ابن مالك، الأول: أن (أن وصلتها) فى موقع الظرف، والثانى: أنهما حال من أهله.

هذا، وبمطالعة ما تيسر لى من كتب أهل العلم<sup>(٣)</sup> تبين أنهم اتفقوا - تصريحاً أو تلميحاً - على عدم جواز وقوع (أن) وصلتها موقع الظرف، وهو الأولى بالقبول؛ ذلك أنه فى الآيتين المذكورتين يمكن حمل (أن) على التعليل دونما احتياج لتجويز وقوعها ظرفاً، فنقول فى تفسير الأولى: أن الله يأمرنا بالنظر والتدبير فى هذا الموقف الذى حصل من الرجل الكافر الذى حاج إبراهيم فى ربه، لأجل اغتراره بالملك الذى أعطاه الله إياه، كما أنه يبعد فى هذه الآية القول بأن (أن) تفيد الظرفية؛ لأن تحديد الحاجة بالوقت الذى وقعت فيه لا يفيد الغرض المتوخى منها شيئاً؛ إذ الغرض يتوجه إلى بيان كفر الكافر وجحوده لما أنعم الله عليه؛ ليعتبر كل الكافرين والجاحدين.

وفى الآية الثانية خرجها الزمخشري نفسه على الحال، وهو الوجه المقبول لدى، وإفادتها التعليل وارد على معنى أن كفارة القتل الخطأ واجبة الأداء، ولا ترفع إلا بسبب تصدق أولياء المقتول على القاتل.

ويؤكد صحة ما اخترته ما ذكره ابن الشجرى فى آماله حين قال عن القول بجواز وقوع (أن وصلتها) موقع ظرف الزمان: «وهذا قول خال من علم العربية. والصواب أن (أن) فى الآى المذكورة والآيات الثلاثة، على بابها، فهى مع الفعل الذى وصلت به فى تأويل

(١) الكشف ١ / ٣٠٥ .

(٢) السابق ١ / ٥٥٠ .

(٣) انظر: المقتضب ٢ / ٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٣١، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١ / ١٣٧، وآمالى ابن الشجرى ٣ / ١٦٢، ١٦٣، والتبيان للعكبرى ١ / ٢٠٦، والهمع ٣ / ١٧٠، ٢٨٢ .

مصدر مفعول من أجله، فقلوه تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> معناه: لأن جاءهم، ومن أجل أن جاءهم، وكذا التقدير في جميع ما استشهد به، ثم أقول: إنَّ تقدير (إذ) في بعض هذه الآي التي استشهد بها يُفسدُ المعنى ويحيله، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾<sup>(٢)</sup> لا يصحُّ إلا بتقدير: من أجل أن يكبروا، ويُفسدُ المعنى بتقدير: إذ يكبروا، ثم إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو (إذ) ونصب بها الفعل، فحذف نون (يكبرون) كان فساداً ثانياً<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الرابعة والعشرون : لو المصدرية :

عند حديثه عن (لو) آثار ابن مالك خلافاً بين النحويين على قولين:  
القول الأول: أن (لو) الداخلة على الفعل الماضي أو المضارع ليست من الحروف المصدرية، قال به - على ما حكى ابن مالك - أكثر النحويين.  
والقول الثاني: أن (لو) الداخلة على الفعل الماضي أو المضارع من الحروف المصدرية، قال به - فيما ذكر ابن مالك - الفراء، وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء<sup>(٤)</sup>.  
يقول ابن مالك: «وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، ومن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وقال أبو علي في التذكرة، وقد حكى قراءة بعض الفراء ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنُ فَيَدَهَّنُوا﴾<sup>(٥)</sup> بنصب فيدهنوا، حملة على المعنى كأنه قال: (ودوا أن تدهن فيدهنوا) فيدهنوا، كما حمل ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٌ﴾<sup>(٦)</sup> على: أو ليس بقادر»<sup>(٧)</sup>.  
وقد اختار القول الأول جملة من النحاة<sup>(٨)</sup>. وأما القول الثاني فالبحت عن رأى الفراء في

(١) سورة ص : آية ٤ .

(٢) سورة النساء : آية ٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١٦٣ / ٣ .

(٤) نسب إليهم هذا الرأي أبو حيان في الارتشاف ١ / ٥١٨ ، والسيوطي في الهمع ١ / ٢٨٠ ، وتبعهم في هذا الرأي ابن عقيل في شرحه ١ / ١٤٠ ، ١٤١ ، والشيخ خالد في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣٠ ، والأشموني في شرحه ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٥) سورة القلم: آية ٩ .

(٦) سورة الأحقاف: آية ٣٣ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٢٢٩ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١١١ .

(٨) عند مطالعتي الكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، والجمل للزجاجي، والخصائص واللمع لابن جنى، ومشكل إعراب القرآن لمكي، وأمالي ابن الشجري، وشرح المفصل.... لم استطع العثور على (لو) تأتي مصدرية عندهم .

كتابه (معاني القرآن)، وأبو علي في كتبه المتاحة، وكذلك التبريزي، لم يتسن لي تحقيق صحة ما نسب إليهم بخلاف أبي البقاء الذي يؤكد ما نسبه إليه ابن مالك قوله عند إعراب القرآن قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعْمَرُ﴾<sup>(١)</sup>: «لو هنا بمعنى أن الناصبة الفعل»<sup>(٢)</sup>.

وهناك قول ثالث ذهب إليه سيبويه وبعض النحاة وهو أن [لو] حرف تمنٍ. ويقول سيبويه: «وتقول ودّ لو تأتة فتحدثه، والرفع جيد على معنى التمني»<sup>(٣)</sup>.

ويقول الإرزبلي: «وقال بعضهم: هي هنا حرف تمن بمعنى ليت واختاره ابن الخباز، والزنجشري، فكأنه قال: ليت كذا، أي: تمنوا إدهانك، واختاره أبو علي أيضاً، وجوز نصب الفعل بعد الفاء الداخلة على جواب (لو) كما ينصب ما يقع بعد الفاء في جواب (ليت) كما ورد في الشاذ (فيدهنوا).

قال صاحب التسهيل: وهذا كلام محمول على المعنى كما حمل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أي: أو ليس الذي خلق، وأنكر أن تكون للتمنى؛ إذ لو كانت له لم يجمعوا بينها وبين تمن، وهو ﴿وَدُّوا﴾ كما لم يجمعوا بينه وبين (ليت) ولكنهم فهموا منها معنى (ليت) فنصبوا جوابها مقروناً بالفاء كجواب ليت، قلت: فيه نظر؛ إذ ليس مرادهم من أنها للتمنى أنها يفهم منها معنى (ليت) فهو إقرار بما أنكره. والجواب أن يقال: إنهم فهموا معنى التمني من لفظ الفعل؛ فتوهموا أن اللفظ الدال على معنى التمني هو لفظ (لو) فزعموا لذلك أن (لو) للتمنى وليس كما زعموه»<sup>(٥)</sup>، وهو بذلك يدفع القول بجعل (لو) هنا حرف تمنٍ.

ومحمل القول في هذه المسألة أنه ينبغي التفريق بين أمرين :

الوظيفة النحوية للأداة، والمعنى اللغوي أو الدلالي، فلو في القولين الأولين يتوجه الخلاف فيه إلى الوظيفة النحوية، وهي كونها مصدرية أو غير مصدرية، فإذا كانت مصدرية فسوف تؤول وما بعدها بمصدر صريح، وإلا فلا، وأما (لو) في القول الثالث فتتوجه إلى المعنى وهو إفادتها التمني.

(١) سورة البقرة: آية ٩٦ .

(٢) التبيان ١ / ٩٦ .

(٣) انظر: الكتاب ٣ / ٣٦، الكشاف للزنجشري ١ / ١٦٨، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٧ وقد جعل الرضي (لو) في أول الأمر من الحروف المصدرية إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني، ثم قال: «وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها»، وجعلها المألقي حرف تمن في الرصف ص ٢٩١، والمرادى جعل من أقسامها، وكذلك من أقسامها أن تكون مصدرية في الجنى الداني ص ٢٨٧، ٢٨٨، وتبعه ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٢١٠، ٢١١ .

(٤) سورة الإسراء: آية ٩٩ .

(٥) جواهر الأدب لعلاء الدين الإرزبلي ص ٣٣٢، ٣٣٣ .

وأرى أن هذه المسألة، ومثيلاتها، الحكم فيها للسياق، فقد تكون (لو) مصدرية في سياق، وقد تكون غير مصدرية في سياق آخر.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾<sup>(١)</sup> عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿لو يعمر﴾ قال العكبري: «لو هنا بمعنى أن الناصية للفعل، ولكن لا تنصب، وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره؛ ويدللك على ذلك شيئان: أحدهما: أن هذه يلزمها المستقبل، والأخرى معناها في الماضي.

والثاني: أن (يود) يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلق عن العمل، فمن هنا أن يكون (لو) بمعنى أن»<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: «وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قال العكبري: «ولو أعجبكم: لو ها هنا بمعنى إن، وكذا في كل موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي، وكان جوابها متقدماً عليها»<sup>(٤)</sup>.

من هذين المثالين يتأكد أن السياق حاكم في بيان ماهية (لو) .

### المسألة الخامسة والعشرون : حذف الاسم الموصول :

ذكر ابن مالك خلافاً بين الكوفيين والبصريين إلا الأخفش، تحريره أن: الاسم الموصول يحذف إذا علم عند الكوفيين والأخفش، ولا يجوز حذفه عند البصريين، ونفهم من خلال نص ابن مالك الذي سنعرضه بعد قليل أنه يعتنق مذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup> ويدلل له بالقياس والسمع.

يقول ابن مالك: «إذا كان الموصول اسماً فقد أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسمع، فالقياس على (أن) فإن حذفها مكنتى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي.

(١) سورة البقرة: آية ٩٦ .

(٢) التبيان / ١ / ٩٦ .

(٣) سورة البقرة: آية ٢٢١ .

(٤) التبيان / ١ / ١٧٧ .

(٥) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام / ٢ / ١٦٥ .



وأيضاً فإن الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جازر، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان<sup>(١)</sup> :

فوالله ما نلتُم ولا نيل منكم  
بُعْتَدَلِ وَفَقِيٍّ وَلَا مِتْقَارِبِ

أراد : ما الذى نلتُم وما نيل منكم .

ومنه قول بعض الطائيين<sup>(٢)</sup> :

ما الذى دأبه احتياطٌ وحزمٌ  
وهواه أطاعٌ يستويان

أراد: والذى هو اه أطاع، واقوى الحجج قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أى: وبالذى أنزل إليكم، ليكون مثل ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٤)</sup>«<sup>(٥)</sup> .

ومن خلال النص السابق تتحرر المسألة عند ابن مالك فى مذهبين، مذهب يجوز الحذف، وهم الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك، ومذهب ينكر الحذف مطلقاً، فهل الأمر كذلك فى كتب النحاة أم لا ؟

إن النحاة الذين طالعت كتبهم يرون أن الخلاف واقع على أربعة مذاهب، المذهبين المذكورين، وزادوا مذهبين آخرين، والتفصيل على النحو الآتى:

**المذهب الأول:** جواز حذف الموصول الاسمي إذا علم، وقد نسبه بعض النحاة - كما فعل ابن مالك - إلى الكوفيين والأخفش<sup>(٦)</sup>، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين دون إشارة إلى الأخفش<sup>(٧)</sup>، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين والبغداديين<sup>(٨)</sup>، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين والبغداديين والأخفش جميعاً<sup>(٩)</sup>، وتبعهم ابن مالك - كما هو واضح - فى نصه السابق من

(١) البيت من البحر الطويل، وذكر بلا نسبة فى معنى اللبيب لابن هشام ١٧١ / ٢، وفى الهمع ٣٠٦ / ١، ٤ / ٢٤٩، ونسب فى الدر لعبد الله بن رواحة ١ / ٢٩٦، ٤ / ٢٤٣، ولم أعثر عليه فى ديوان حسان بن ثابت. والشاهد فيه قوله: «ما نلتُم» حيث حُذِفَ الموصول، وبقيت صلته، والتقدير: ما الذى نلتُم.

(٢) هذا البيت من البحر الخفيف، لم استطع العثور عليه فى كتب النحاة التى اطّلت عليها عدا معنى اللبيب الذى ذكره دون نسبة إلى أحد فى ١٦٥ / ٢، والشاهد فيه حذف اسم الموصول من الشطر الثانى من البيت، والتقدير: وهواه الذى أطاع يستويان.

(٤) سورة النساء: آية ١٣٦ .

(٣) سورة العنكبوت: آية ٤٦ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

(٦) انظر: معنى اللبيب لابن هشام ١٦٥ / ٢ .

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢ / ٦٠ .

(٨) انظر: ارتشاف الضرب لأبى حيان ١ / ٥٥٤ .

(٩) انظر: همع الموامع للسيوطي ١ / ٣٠٥، ٣٠٦ .

شرح التسهيل، قال فى معني اللبيب: «ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك»<sup>(١)</sup>.

وقد استدل لهذا المذهب بأدلة كثيرة من السماع والقياس، فأما الأدلة السماعية فيمثلها ما أورده ابن مالك فى نصه المذكور، وزاد بعضهم شواهد آخر<sup>(٢)</sup>.

وأما الأدلة من القياس فمنها ما يأتى:

الدليل الأول: قياس حذف الموصول الاسمى على (أن) وبقاء صلتها، حيث يجوز حذفها والاكتفاء بصلتها، مع أن (أن) دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الموصول مشتملة على عائد يعود عليه، بخلاف صلة (أن) .. وهو قياس ابن مالك.

الدليل الثانى: قياس حذف الموصول الاسمى على حذف بعض حرف الكلمة، وإن كانت فاءً وعيناً، وهو قياس الرضى الذى قال: «ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس؛ إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وإن كانت فاءً وعيناً كشية وسه وليس الموصول بالزق منهما»<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثالث: قياس حذف الموصول الاسمى على المضاف إذا علم، ذكره السيوطى حيث قال: «وبالقياس على المضاف إذا علم»<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الثانى:** جواز الحذف إن عطف الموصول الاسمى على مثله، وهذا المذهب عزاه ابن الشجرى إلى أبى على الفارسى، فقال: «قال أبو على فى كتابه الذى سماه التذكرة: قيل لنا: عَلامَ عَطِفَ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾<sup>(٥)</sup> من قوله: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾<sup>(٥)</sup> فقلنا: المعنى: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة واتقوا الله، فقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ عطف على قوله: (فاكروهوا) وإن لم يُذكر لدلالة الكلام عليه، كقوله: ﴿اضْرِبْ بَعْضَكَ الْحَجَرَ فَاَنْفَجَرَتْ﴾<sup>(٦)</sup> أى فاضرب فانفجرت، وقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ كلام مستأنف، وإنما دخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الجواب؛ لأن

(١) معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ١٦٥، وسيوضح بعد قليل أن ابن مالك فى بعض كتبه غير شرح التسهيل يذهب مذهباً آخر .

(٢) انظر: معنى اللبيب ٢ / ١٦٥، وارتشاف الضرب ١ / ٥٥٤، والهمع للسيوطى ١ / ٣٠٦ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٣٠٦ .

(٥) سورة الحجرات: آية ١٢ .

(٦) سورة البقرة: آية ٦٠ .

قوله: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾<sup>(١)</sup> كأنهم قالوا فى جوابه: لا، فقال: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ أى: فكما كرهتموه فآكروها الغيبة، فهو جواب لما يدلُّ عليه الكلام، من قولهم: لا، فالفاء ها هنا بمنزلتها فى الجزاء، والمعنى على: فكما كرهتموه، وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أن قولهم: ما تأتيني فتحدّثني، المعنى: ما تأتيني فكيف تحدّثني؟ وإن لم تكن (كيف) مذكورة، وإنما هى مقدّرة<sup>(٢)</sup>.

وقال به ابن مالك فى أحد كتبه<sup>(٣)</sup>، وعزاه إليه ابن هشام الذى قال متحدّثاً: «وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر»<sup>(٤)</sup>، وذكره السيوطى دون عزو، وزاد «والمنع إن لم يعطف عليه»<sup>(٥)</sup>.

وهذا المذهب قريب من الأول، وتكاد تكون شواهده هى شواهد الأول نفسها. واستدل له أبو علي من القياس بما نقله عنه ابن الشجرى فى نصه السابق، فقاسه على (كيف).

**المذهب الثالث:** يمنع حذف الموصول الاسمى دون صلته، وإليه ذهب العكبرى، حيث قال عند حديثه عن قول الله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾<sup>(٦)</sup>. «وقيل التقدير: مِنَ الَّذِينَ هَادُوا مَنْ يُحَرِّفُونَ، كما قال: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أى مَنْ له، وَمَنْ هذه عندنا نكرة موصوفة مثل قوم، وليست بمعنى الذى؛ لأن الموصول لا يُحذف دُونَ صلته»<sup>(٨)</sup>.

**المذهب الرابع:** منع حذف الموصول الاسمى مطلقاً، وهو مذهب البصريين سوى جماعة منهم ذهبوا مذهب الكوفيين، وقد أول البصريون الآيات، وحملوا الآيات على الضرورة أو تأولوها<sup>(٩)</sup>؛ وذلك لأن حذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف<sup>(١٠)</sup>.

والراجح من الخلاف هو مذهب الكوفيين؛ إذ إن اللغة العربية البليغة تعتمد إلى الإيجاز،

(١) سورة الحجرات: آية ١٢ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٣ / ١٠٠ .

(٣) قال فى الكافية الشافية ١ / ١٣٣: «وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به» .

(٤) مغني اللبيب ٢ / ١٦٥ .

(٥) همع الهوامع ١ / ٣٠٦ .

(٦) سورة النساء: آية ٤٦ .

(٧) سورة الصافات: آية ١٦٤ .

(٨) التبيان ١ / ٣٦٢، ٣٦٣ .

(٩) انظر: المقتضب للمبرد ٢ / ١٣٥، وارتشاف الضرب ١ / ١٥٥ .

(١٠) أمالى ابن الشجرى ٣ / ١٠٠ .

ومن وسائلها فى الإيجاز الحذف، فتعمد أحياناً إلى حذف ركنى الجملة المسند أو المسند إليه مع أنهما عمدة فى الكلام، فإذا جاز ذلك هنا، فلما لا يجوز فى الاسم الموصول إذا تحقق الشرط فى الحذف، وهو العلم بالمحذوف من خلال السياق، والتزام المبادئ النحوية التى تحكم الحذف، فمثلاً «فإنه فى التراكيب التى يجوز فيها الحذف، لا بد أن يستقيم المعنى بعده»<sup>(١)</sup>، ثم إن الحذف إذا كان مبنياً على دليل فهو أولى من التأويل؛ إذ التأويل قد يخرج بالمعنى عن المقصود، وبخاصة فى القرآن الكريم؛ ولذلك فأخذ السياقات على ظاهرها أولى؛ وإذا كان الحذف مضبوطاً بشروطه المذكورة، فالأولى الذهاب إليه.

ومما يؤيد مذهب الكوفيين أن الحذف للدليل سائغ جائز فى كل حذف يدل عليه دليل فلا ينبغى أن يخرج هذا عن هذا العموم .

### المسألة السادسة والعشرون : حكم (ذائِك) مشددة النون:

حول هذه المسألة قال ابن مالك: «وزعم قوم أن من قال: (ذائِك) بتشديد النون قصد تثنية (ذلك). ويطل هذا القول جواز التشديد فى نون (ذِين وتَيْن) بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التى حقها ألا تحذف كما لا تحذف أَلْف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون (اللذِين والتَيْن) ليكون جابراً لما فات من بقاء ياء (الذَى والتَى) كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى»<sup>(٢)</sup>.

فابن مالك يوجه المسألة على قولين، قول يجعل الغرض من تشديد نون (ذائِك) التثنية، وقول آخر يبطل ذلك.

ويمكن القول: إن نقطة الخلاف فى قول ابن مالك شكلية ترجع إلى الغرض من التشديد، هل هو قصد التثنية أم أن التشديد ناشئ عن نون جاءت عوضاً عن حرف محذوف التقت مع نون المثنى؟

وعليه، فابن مالك - من خلال مفهوم نصه - يقول بأن (ذائِك) مشددة النون تثنية (ذلك)، والخلاف - كما قلنا - حول التعليل للتثنية .

والخلاف فى كتب النحاة فى هذه المسألة على عدة أقوال:

(١) دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث للدكتور أحمد درويش ص ١٢٧ .

(٢) شرح التسهيل /١، ٢٤٠، ٢٤١.

**القول الأول:** أن (ذائك) مشددة النون للتثنية، وهو الذى اختاره الزجاج<sup>(١)</sup>، وابن السراج<sup>(٢)</sup>، والنخشرى<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والشلوبيني<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>.

وقد علل بعضهم لذلك بعدة تعليلات، أهمها:

أولاً: أنه جعل بدل اللام فى (ذلك) تشديد النون<sup>(٨)</sup> فى ذائك.

وزاد بعضهم: وأدغمت إحدى النونين فى الأخرى، النون الأولى، نون المثنى، والنون الثانية النون المبدلة<sup>(٩)</sup>.

ثانياً: قال بعضهم: «ويحتمل أن يكون التشديد عوضاً من ألف ذلك، وإذا كان عوضاً من حرف صار بمنزلة الميم المشددة فى آخر اللهم عوضاً من (يا) فشددت كتشديد الميم»<sup>(١٠)</sup>.

ثالثاً: «ويجوز أن يكون تشديد النون للفرق بين النون التى هى عوض من حرف وبين النون التى هى عوض من الحركة والتنوين جعلوا لما هو عوض من الحرف مزية فشددت»<sup>(١١)</sup>.

وأورد ابن يعيش للتعليلين السابقين تعصيماً، فقال: «فإن قيل: فلم عوضوا من الحرف الذاهب وحذفه عارض لالتقاء الساكنين، قيل: من قبل أن التثنية لا يسقط منها شيء لالتقاء الساكنين إلا المبهم، فلما خالف المتمكن ونقص منه حرف عوض من ذلك»<sup>(١٢)</sup>.

وصحح ابن مالك - فى نصه السابق - هذا القول من وجهين:

الوجه الأول: أن التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التى حقها ألا تحذف كما لا

(١) معانى القرآن وإعرابه ٤/ ١٤٣ .

(٢) الأصول فى النحو ٢/ ١٢٨ .

(٣) الكشف ٣/ ٤١٣ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٣٥ .

(٥) التوظيفة ص ١٩٤ .

(٦) شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٩ .

(٧) همع الهوامع ١/ ٢٦٠ .

(٨) هو الزجاج، انظر: معانى القرآن وإعرابه ٤/ ١٤٣ .

(٩) الأصول فى النحو لابن السراج ٢/ ١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٥ .

(١٠) شرح المفصل ٣/ ١٣٥ .

(١١) السابق، الصفحة نفسها.

(١٢) السابق ٣/ ١٣٥، ١٣٦ .

تحذف ألف المقصور.

الوجه الثانى: أن التشديد جائز قياساً على جواز تشديد النون فى اللذين واللتين؛ ليكون جابراً لما فات من بقاء ياء الذى والتى، كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى.

ويعلل ابن الشجرى لهذين الوجهين بقوله: «وكذلك من قرأ ﴿فَذَانِكَ﴾<sup>(١)</sup> و﴿هَاتَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿هَذَانِ﴾<sup>(٣)</sup> بالتشديد، جعله عوضاً من الحرف المحذوف فى التثنية، وإنما حذفوا ياء الذى، فلم يقولوا: الَّذِينَ، وقالوا فى الشَّجِي ونحوه: الشَّجِيان، للفرق بين المُعْرَب وغير المُعْرَب، وكذلك حذفوا ألف (ذا) فقالوا: ذَانٍ وقلبوا ألف المعرب، فقالوا عَصَوَان؛ لما ذكرنا من الفرق»<sup>(٤)</sup>.

**القول الثانى:** أن التشديد فى (ذَانِكَ) للتأكيد، قاله الأخفش<sup>(٥)</sup>، ونسبه الطبرى لبعض نحوى البصرة<sup>(٦)</sup>.

قال الأخفش: «وقال ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾<sup>(٧)</sup> ثقل بعضهم وهم الذين قالوا (ذلك) أدخلوا التثقيب للتأكيد، كما أدخلوا اللام فى ذلك»<sup>(٨)</sup>.

**القول الثالث:** أن التشديد فى نون (ذَانِكَ) للتفريق بينها وبين النون التى تسقط للإضافة، وهذا القول نسبه الطبرى لبعض نحوى الكوفة حين قال: «وقال بعض نحوى الكوفة: شددت فرقا بينها وبين النون التى تسقط للإضافة؛ لأن هاتين وهذين لا تضاف»<sup>(٩)</sup>.

ونلاحظ أن (ذَانِكَ) هنا مقيسة على هاتين وهذين.

وتحرى وجه الحق فى المسألة يدعو إلى مناقشتها فى ضوء القراءات واللهجات العربية، فأقول:

قال الفراء وهو يفسر قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾: «وقوله: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾

(١) سورة القصص: آية ٣٢ .

(٢) سورة القصص: آية ٢٧ .

(٣) سورة طه: آية ٦٣ .

(٤) أمالى ابن الشجرى ٣ / ٥٦ .

(٥) معانى القرآن ٢ / ٦٥٣ .

(٦) جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٢٠ / ٧٤ .

(٧) سورة القصص: آية ٣٢ .

(٨) معانى القرآن ٢ / ٣٠٦ .

(٩) جامع البيان ٢٠ / ٧٤ .

اجتمع القراء على تخفيف النون في (ذانك) وكثير من العرب يقول: (فذانك) و(هذان) قائمان ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فيشددون النون»<sup>(٢)</sup> .

وقرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿فَذَانُكَ بُرْهَانَانِ﴾ بالتشديد كذلك<sup>(٣)</sup>.

ويقول الدكتور صبحي عبد الحميد: «وفي مثل قوله تعالى: ﴿فَذَانُكَ﴾ ثلاث لهجات: تخفيف النون وتشديد النون ونطق الكلمة فذانيك يقلب النون الثانية ياء.

والأصل في المسألة تشديد النون تعويضاً عن لام ذلك أو بدلاً منها، وهذه لهجة الحجازيين القدامى؛ لأنهم يتأنون في نطق الكلمات، وبها قرأ ابن كثير، أما أهل البادية فقد انقسموا فريقين؛ منهم من خفف ولم يشدد وهم بنو تميم ومن على شاكلتهم، ومنهم من قلب النون الثانية ياء وهم هذيل، ثم صارت اللغة الغالبة لغة التخفيف؛ لأن أهل الحضر مع ميلهم إلى التأنى وتوضيح كل الحروف إلا أن في طباعهم أيضاً الميل إلى التخفيف، غير أنه يفترق في الهدف عن تخفيف البادية فأهل البادية، خففوا نتيجة لإسراعهم في النطق بأحرف الكلمة. أما أهل الحضر فلجأوا إلى ذلك التخفيف اختياراً جاريّاً على طبيعتهم في ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وهذا يدلنا على أمرين :

الأول : أن تشديد النون في (ذانك) - والمثنى عموماً - لهجة من اللهجات، وبها قرأ بعض القراء من السبعة.

الثاني : أن ما علل به النحاة لتشديد النون لا داعي له؛ إذ إن القضية توقيفية، أي أن مردها إلى اللهجات والقراءات، فهي لغة ثابتة لا تتطلب تعليقات، واختلافات حول هذه التعليقات.

(١) سورة النساء : آية ١٦ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٠٦ .

(٣) انظر : جامع البيان للطبري ٢٠ / ٧٤ ، والحجة للقراءات السبعة للفارسي ٥ / ٤١٩ ، وروح المعاني للألوسي ٢٠ / ٦٦ .

(٤) اللهجات العربية في معاني القرآن للقراء ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، وانظر أيضاً النون وأحوالها في لغة العرب للمؤلف نفسه ص ٢٣٤ .

المسألة السابعة والعشرون : مراتب أسماء الإشارة من حيث القرب والتوسط والبعـد :

ذكر ابن مالك أن للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبين :

أحدهما: أن لها مرتبتين؛ قريبة وبعيدة كالمنادى.

والثانى: أن لها ثلاث مراتب، قريبة وبعيدة ومتوسطة.

وذكر أن الثانى هو المشهور، ولكن الأول هو الصحيح، ودلل على صحته من وجوه

خمسة:

«أحدهما: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس إلا مرتبتان، مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف، والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير.

والثانى: أن المرجوع إليه فى مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء<sup>(١)</sup> أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث<sup>(٢)</sup>: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا مجرد من اللام والكاف معاً، أو لمصاحب لهما معاً. أعنى غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن التعبير (بذلك) عن مضمون الكلام على إثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف فى بابى التثنية والجمع بلفظين؛ لأن

(١) يقول الفراء وهو يفسر قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ [سورة لقرة: ١٧٨]: «ذلك وتلك لغة قريش وتميم تقول: ذاك وتيك الوقعة» انظر: معانى القرآن ١ / ١٠٩ .

(٢) أشار محقق شرح التسهيل إلى أن هذا الدليل من الأدلة الجدلية التى لا يعول عليها، إذ المعروف أن القرآن الكريم حجة فى كل ما جاء فيه، وأن ما لم يأت فيه يثبت بوروده فى الحديث الشريف أو الشعر العربى الصالح للاستشهاد به أو النثر الذى استوفى شروط الاستشهاد.

(٣) سورة النحل : آية ٨٩ .

(٥) سورة يوسف: آية ٥٢ .

(٤) سورة الكهف: آية ٦٤ .

(٧) سورة الممتحنة : آية ١٠ .

(٦) سورة الكهف: آية ٨٢ .



فى ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد، وفى اكتفائهم بقولهم (هذان وذانك) و(هؤلاء وأولئك) دليل على أن (ذاك وذلك) مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان»<sup>(١)</sup>.

وظاهر أن ابن مالك تابع فيما ذهب إليه سيبويه الذى جعل لاسم الإشارة مرتبتين، فقال: «فمن الأسماء: ذَا وَذِهِ، ومعناها أنك بحضرتهما»<sup>(٢)</sup>. وقال: «وذاك بمنزلة هذا. إلا أنك إذا قلت: ذاك فأنت تنبّهه لشيء متأخ. وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك. فكذلك هذه الأسماء المبهمة التى توصفُ بالأسماء التى فيها الألف واللام»<sup>(٣)</sup>.

فالنصان يكشفان مجتمعين عن رأى سيبويه فى أسماء الإشارة وأنها مرتبتان قريبة وبعيدة. وقد حذا حذو سيبويه بعض النحاة كالمبرد<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، وابن عقيل<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>.

أما المذهب الثانى: فهو رأى الشلوينى<sup>(٨)</sup>، وذكره الزمخشري<sup>(٩)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٠)</sup>، دون نسبة، وجعله أبو حيان<sup>(١١)</sup> مشهور قول النحاة، وعزاه ابن عقيل<sup>(١٢)</sup> إلى الجمهور. ونسب الشيخ خالد<sup>(١٣)</sup> لابن هشام تبعيته لابن مالك فى الإيضاح ومخالفته له فى شرح اللمحة. وتجدر الإشارة إلى أن الفراء - فيما ذكره ونقل عنه - جعل ذلك باللام لغة الحجازيين، وذاك لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعه<sup>(١٤)</sup>.

وفى هذا إشارة إلى أنه لا فرق بينهما فى الوظيفة، وأنهما يشيران للبعيد، فالخلاف بينهما أنهما لغتان مختلفتان لا أكثر.

والرأى عندى أن المسألة مرهونة بالسياق، فالسياق وحده هو الذى يحدد ما إذا كان اسم الإشارة للقريب أو للبعيد أو غير ذلك. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(١٥)</sup>، وحيث الكتاب - بالرغم من قربه - أشير إليه بذلك ولم يشر إليه بهذا.

- 
- (١) شرح التسهيل ١/ ٢٤٢، ٢٤٣. (٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨. (٣) السابق ٢/ ٧٨. (٤) المقتضب ٤/ ٢٧٧ وما بعدها. (٥) الأصول فى النحو ٢/ ١٢٧. (٦) شرح ابن عقيل ١/ ١٣٥. (٧) همع الهوامع ١/ ٢٦٠، ٢٦١. (٨) التوطئة للشلوينى ص ١٩٤، ١٩٥. (٩) المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ١٣٥. (١٠) الكافية بشرح الرضى ٢/ ٢٩. (١١) ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٦. (١٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٣٥. (١٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٩. (١٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٤، ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٧، همع الهوامع ١/ ٢٦٠، ٢٦١. (١٥) سورة البقرة: آية ٢.

قال الزمخشري: «فإن قلت: لم صحت الإشارة بذلك إلى ما ليس ببعيد؟ قلت: وقعت الإشارة إلى «الم» بعدما سبق التكلم وتقضى، والمقضى فى حكم المتباعد، وهذا فى كل كلام.

يحدث الرجل بحديث ثم يقول: ذلك ما لا شك فيه. ويحسب الحاسب ثم يقول: فذلك كذا وكذا. وقال الله تعالى: ﴿لَا فَاْرِضُ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> ولأنه لما وصل من المرسل إلى المرسل إليه، وقع فى حد البعد، كما تقول لصاحبك وقد أعطيته شيئاً: احتفظ بذلك. وقيل معناه ذلك الكتاب الذى وعدوا به<sup>(٣)</sup>، و«كذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه شخص قريب نظراً إلى عظمة المشير أو المشار إليه؛ وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم بكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>«<sup>(٥)</sup>.

ومن ثم، فالقول بأن هناك اسم إشارة للقريب، واسم إشارة للبعيد، أو للتوسط، قول يحكمه السياق والغرض منه وليس نوع اسم الإشارة. وهو ما يؤكد الرضى بقوله: «أنا لا أرى بينهم خلافاً فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد»<sup>(٦)</sup>.

ويؤكد أيضاً ما نسبته أبو حيان لابن مالك وجعله مذهب الجرجاني من أنهما يتعاقبان حين قال: «وقال ابن مالك: وقد ينوب (ذو) البعد عن (ذو) القرب لعظمة المشير كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾<sup>(٧)</sup> أو لعظمة المشار إليه نحو ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٨)</sup> وذو القرب عن ذى البعد كحكاية الحال نحو: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾<sup>(٩)</sup> وقد يتعاقبان مشيراً بهما إلى ما ولياه نحو: ﴿ذَلِكَ نَتَلَوُهْ عَلَيْكَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾<sup>(١١)</sup>، و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾<sup>(١٢)</sup>، و﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا﴾<sup>(١٣)</sup>...

(١) سورة البقرة: آية ٦٨ .

(٢) سورة يوسف: آية ٣٧ .

(٣) الكشاف ١/ ٧٣، ٧٤ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٣ .

(٥) سورة طه: آية ١٧ .

(٦) سورة القصص: آية ١٥ .

(٧) سورة آل عمران: آية ٦٢ .

(٨) سورة الزمر: آية ٢١ .

(٩) سورة الأنبياء: آية ١٠٦ .

(٤) سورة يوسف: آية ٣٢ .

(٦) السابق ٢/ ٣٣ .

(٨) سورة الشورى: آية ١٠ .

(١٠) سورة آل عمران: آية ٥٨ .

وما ذهب إليه ابن مالك من أنهما يتعاقبان فيكون (ذلك) بمعنى (هذا) هو مذهب الجرجاني»<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثامنة والعشرون : أداة التعريف :

الخلاف الذي ذكره ابن مالك في (ال) على مذهبين:

المذهب الأول: أن (ال) هي أداة التعريف، وعزاه ابن مالك إلى الخليل وسيبويه، وذكر أن فيه قولين: الأول: للخليل، وهو أن الهمزة أصلية. والثاني: لسيبويه وهو أن الهمزة زائدة مع أنها مع اللام تمثلان أداة التعريف.

وقد اختار ابن مالك قول الخليل وأيده بوجوه من التأييد.

والمذهب الثاني: أن اللام وحدها دون الهمزة هي أداة التعريف، وعزاه ابن مالك إلى المتأخرين، وردده<sup>(٢)</sup>.

والمسألة عند النحاة على ثلاثة مذاهب، وليس مذهبين:

**المذهب الأول:** أن (أل) كلها هي أداة التعريف، وهناك خلاف ظاهري بين أصحاب هذا المذهب في الهمزة: هل هي أصلية أم زائدة؟ وهل هي قطع أم وصل؟ على قولين:

القول الأول: أنها قطع وأصلية؛ وهو رأي الخليل<sup>(٣)</sup>، فأما كونها أصلية فيؤكدده نقل سيبويه عنه، وأما كونها قطعاً فلأنه قال: إنها ثنائية الوضع كقد وبل.

قال سيبويه: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أريد، ولكن الألف كألف أيْم في أيْم الله، وهي موصولة كما أن ألف أيْم موصولة»<sup>(٤)</sup>.

وقال: «وقال الخليل: ومما يدلُّ على أن أنَّ موصولة من الرَّجُل ولم يُنَّ عليها، وأنَّ الألف

(١) الارتشاف ١/ ٥٠٩، ٥١٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٣ - ٢٥٧.

(٣) عزاه إليه المررد في المقتضب ١/ ٢٢١، والزجاجي في اللامات ص ٤١، وابن جنى في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٣، والزخشي في المفصل بشرح ابن يعيش ٩/ ١٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ١٧، والرضي في شرح الكافية ٢/ ١٣١، والمالقي في رصف المباني ص ٧٠، والمرادي في الجني الداني ص ١٣٨، ١٣٩، وابن هشام في قطر الندي ص ١١٢، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٩٥، وشرحه على الألفية ١/ ١٧٧، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٧١، والأشموني في منهج السالك ١/ ١٧٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

واللام فيها بمنزلة قَدْ، قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

دَعُ هَذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ  
بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَا بِجَلِّ<sup>(٢)</sup>.

فمفهوم النص الأول أن (ال) كلها أداة للتعريف، والهمزة فيها أصلية، وأنها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال؛ لأن الخليل عد (ال) بمنزلة الحرف الواحد، وهذا يؤكد النص الثاني.

وقد اختار ابن جنى أن تكون همزة (ال) قطع، ودلل على ذلك بأننا لم نر همزة الوصل ثبتت في نحو: لاها الله، أفأالله، فهذا يؤكد أن همزة (أل) ليست بهمزة وصل<sup>(٣)</sup>.

ويوضح المرادي الأمر، فيقرر «أنه لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم: يا الله»<sup>(٤)</sup>. وقد دلل ابن مالك على كونها همزة قطع بوجوه:

«أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضاً.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً.

واحتزرت باللزوم ونفي السبب من همزة (أيمن) في القسم، فإنها تفتح وتكسر، وكسرها هو الأصل، ففتحت لثلاثاً ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، ولم تضم لثلاثاً تتوالى الأمثال المستقلة ...

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو رزيدياً، والأصل: أرء، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، واستغنى عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يبدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل: الإخوة، وذلك في مثل: رزيدياً، لا يجوز أصلاً، فلو كانت أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور.

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في: يا أ الله، ولا في

(١) البيت من البحر الرجز، ونسبه إلى غيلان في الجزء الرابع ص ١٤٧، ونسب إلى غيلان بن حريث الربيعي في الدرر ١/ ٥٢، وشواهد العيني بحاشية الصبان ١/ ١٧٨، وبغير نسبة في المقتضب ١/ ٢٢٢، ٢/ ٩٢، والزحاجي في اللامات ص ٤١، والخصائص ١/ ٢٩١، والمنصف ١/ ٦٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٣، ووصف المباني ص ٤١، ٧٠، التذليل والتكميل لأبي حيان ٣/ ٢٢٢ وجمع الهوامع ١/ ٢٧٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٧٨.

والشاهد فيه قوله «بذل» أراد بذا الشحم، ففصل لام التعريف من الشحم لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في الشحم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر. ومعنى بجل، أى حسبي وكفاني .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٥.

(٣) الخصائص ١/ ٢٩١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٥٧.

قولهم: فألله لأفعلن، بالقطع تعويضاً من حرف الجر؛ لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار، روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: فألله لأفعلن، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض؛ إذ في ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت، وإثبات ما أصله أن يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة كهزمة: أم، وأن، وأو، ولكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تلي همزة استفهام، كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأي، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل، وهمزة أم في: ويلمة»<sup>(١)</sup>.

وعزا أبوحيان - أيضاً - القول بأن (ال) كلها هي أداة التعريف، وهمزتها همزة قطع إلى ابن كيسان، يقول: «المذهب الثاني: مذهب ابن كيسان، وهي أنها كلمة ثنائية الوضع بمنزلة قد، وهل، والهمزة همزة قطع»<sup>(٢)</sup>. وذكر ابن هشام أن ابن عصفور نقله عن ابن كيسان أيضاً<sup>(٣)</sup>. ونسبة السيوطي إلى الخليل وابن كيسان معاً<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم يقول ابن عقيل: «(ال) حرف ثنائي الوضع إلا أن هذه الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع»<sup>(٥)</sup>، ومما يؤكد أيضاً أنها أصلية، أن همزة اسم، وايم همزة وصل، ومع ذلك لا يمكن القول بأنها غير أصلية.

وقد دلت النحاة على أنها أصلية من عدة وجوه، نوجزها كالاتي:

أولاً: استدلاله من السماع بالبيت المذكور قبل<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: أنهم قد أثبتوا هذه الهمزة، بحيث تحذف همزات الوصل البتة، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. و﴿الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمَّ الْأُنثَيْنِ﴾<sup>(٨)</sup>، ونحو قولهم: في القسم (أفألله)<sup>(٩)</sup>.

ثالثاً: أنه يوقف عليها عند التذكر، فيقول الرجل: إلى، ثم يتذكر ما فيه الألف واللام كالكتاب<sup>(١٠)</sup>.

رابعاً: أن اللام لا تنفصل عن الهمزة، ولا تنفصل الهمزة عنها كالكاف من (قد) مع الدال منها، وبقطعها في الابتداء نحو قولك مبتدئاً: الرجل، وإنما سقطت في الدرج لكثرة الاستعمال<sup>(١١)</sup>.

(٢) التذييل والتكميل ٣ / ٢١٨ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٢٧١ .

(٦) البيت المخرج في أول المسألة .

(٨) سورة الأنعام: آية ١٤٣، ١٤٤ .

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٥٤، ٢٥٥ .

(٣) قطر الندى وبل الصدى ص ١١٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ١٩٥ .

(٧) سورة يونس: آية ٥٩ .

(٩) انظر: سر الصناعة لابن جنى ١ / ٣٤٤، ٣٣٥ .

(١٠) انظر: الكتاب ٣ / ٣٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣١ .

(١١) انظر: رصف المباني ص ٧٠، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ .

القول الثاني: وهو أن الهمزة وصل زائدة، وهو أحد قولي المبرد حيث قال: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف. وإنما زيدت على اللام؛ لأن اللام منفصلة مما بعدها»<sup>(١)</sup>.

والحق أن مفهوم نصوص سيبويه التي يتحدث فيها عن (ال) لا تدل على أنه يقول بزيادة الهمزة صراحة فيها، فهو يقول: «وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرَّفُ به الأسماء. والحرف الذي تُعرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القَوْمُ والرجُلُ والنَّاسُ، وإنما هي حرف بمنزلة قولك قَدْ وَسَوَفَ ... ألا ترى أن الرجل إذا نَسِيَ فتذكَّرَ ولم يرد أن يقطع يقول: ألي، كما يقول: قَدِي»<sup>(٢)</sup>. ويقول: «و(أل) تُعرَّفُ الاسمَ في قولك: القَوْمُ، والرجُلُ»<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر - كما يقول أبو حيان - «أن مذهب الخليل وسيبويه واحد، وأن أل حرف ثنائي الوضع، بني على همزة الوصل ولام ساكنة كبناء ابن واسم، إلا أن (أل) حرف، وهذان اسمان؛ وفتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل»<sup>(٤)</sup>. ومعنى هذا أن (أل) هي كلها أداة التعريف وألفها عند الخليل قطع عند الخليل وصلت لكثرة الاستعمال<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثاني:** أن اللام هي أداة التعريف، ونسبة ابن مالك كما سبق إلى المتأخرين من النحاة، وإليه ذهب ابن السراج<sup>(٦)</sup>، وقال به ابن جنى<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وابن برهان العكبري<sup>(٩)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup> الذي نسبه هو والرضي إلى سيبويه والشلويني<sup>(١١)</sup> واعتنقه ابن الحاجب<sup>(١٢)</sup> في أحد أقواله، وابن عصفور<sup>(١٣)</sup>، والرضي<sup>(١٤)</sup>، والمالقي<sup>(١٥)</sup>.

- 
- (١) المقتضب ٢ / ٩٢ .  
(٢) الكتاب ٤ / ١٤٧ .  
(٣) السابق ٤ / ٢٢٦ .  
(٤) التذييل والتكميل ٣ / ٢٢٢ .  
(٥) وبه قال المبرد في أحد أقواله في المقتضب ١ / ٢٢١، ١ / ٣٨٨، والزجاجي في اللامات ص ٢٥٧، والفارسي في الإيضاح ص ٨، والمسائل البصريات ١ / ٢١٦، ٢١٧، وابن الخشاب في المرتجل ص ٨، وابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٦٥، واختاره الأشموني في منهج السالك ١ / ١٧٧ .  
(٦) الأصول ١ / ٤٢ .  
(٧) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣٢ .  
(٨) المفصل بشرح ابن يعيش ٩ / ١٧ .  
(٩) شرح اللمع ٢ / ٦٨٧، ٦٩٢ .  
(١٠) شرح المفصل ٩ / ١٨ ونسبة لسيبويه في ٩ / ١٧، وانظر شرح الكافية ٢ / ١٣٠ .  
(١١) التوطئة ص ٣٢٥ .  
(١٢) تضاربت أقوال ابن الحاجب، فذهب في أحد أقواله إلى أنها اللام في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١ / ٢٣٠، وتبع مذهب الخليل وسيبويه في ٣ / ٧٨٧ .  
(١٣) المقرب ص ٤٣٣ .  
(١٤) شرح الكافية ٢ / ١٣٠-١٣١ .  
(١٥) رصف المباني ص ٧١ .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم وفساد رأي الخليل ومن تابعه بأدلة،  
منها:

أولاً: «أن اللام قد وُجِدَتْ في غير هذا الموضع وحدها تدلُّ على المعاني، نحو لام الملك،  
ولام القَسَم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر، ...، ولم توجد ألف الوصل في شيء من كلام  
العرب تدل على معنى، ولا وُجِدَتْ ألفُ الوصلِ في شيء من كلام العرب تكون من أصل  
الكلمة في اسم ولا فعل ولا حرف، فيكون هذا ملحقاً به»<sup>(١)</sup>.

ثانياً: كيف تكون ألفُ الوصل من أصل الكلمة، وقد سميت وصلًا، وإنما سميت ألفُ  
الوصل بهذا الاسم لأنها وصلةٌ للسان إلى النطق بالساكن - وقيل غيرُه: إنما سميت ألفُ  
الوصل لاتصال ما قبلها بما بعدها في وصل الكلام وسقوطها منه<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: أن عمل حرف الجر يصل إلى ما بعد (ال)، قال ابن جني: «وأما ما يدل على أن  
اللام وحدها هي حرف التعريف، وأن الهمزة إنما دخلت عليها لسكونها، فهو إيصالهم جرَّ  
الجار إلى ما بعد حرف التعريف، وذلك نحو قولهم: عجبت من الرجل، ومررت بالغلام،  
والغلام كالجارية، فنفوذ الجر بحرفه إلى ما بعد حرف التعريف يدل على أن حرف التعريف  
غير فاصل عندهم بين الجار والمجرور. وإنما كان ذلك كذلك لأنه في نهاية اللطافة والاتصال  
بما عرّفه، وإنما كان كذلك لأنه على حرف واحد ولاسيما ساكن، ولو كان حرف  
التعريف عندهم حرفين كـ (قَدْ) و(هَلْ) لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور به؛ لأنَّ (قَدْ)  
و(هَلْ) كلمتان بائنتان قائمتان بأنفسهما؛ ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره  
قراءته ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> لأن ثم قائمة بنفسها؛ لأنها على  
أكثر من حرف واحد، وليست كواو العطف وفائه؛ لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما  
بعدهما، فلطفتا عن نية فصلها وقيامها بأنفسهما. وكذلك لو كان حرف التعريف في نية  
الانفصال لما جاز نفوذ الجر إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدل على شدة امتزاج حرف  
التعريف بما عرّفه، وإنما كان كذلك لقلته وضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان حرفين لما لحقته  
هذه القلة، ولا جاز تجاوز حرف الجر له إلى ما بعده»<sup>(٥)</sup>.

(١) اللامات ص ٤٢ .

(٢) انظر: اللامات للزجاجي ص ٤٢ .

(٣) سورة الحج: الآية ١٥ .

(٤) سورة الحج: الآية ٢٩ .

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٣٣٥-٣٣٦، وانظر: شرح اللمع ٢/ ٦٨٧، وشرح المفصل ٩/ ١٨، وشرح الكافية ٢

رابعاً: «أن حرف التعريف نقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغي أن يكون حرفاً واحداً»<sup>(١)</sup>.

خامساً: أن الهمزة تسقط في الدرج ولا يبقى سوى اللام. قال المالقي: «والصحيح أنها لام التعريف، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول: بالرجل، ومن الرجل، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدرج، ولم يوجد ذلك، فليست كقراءة من قرأ (لَحْدَيِ الْكُبْرَى)، لشذوذها»<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثالث:** أن أداة التعريف هي همزة الوصل في (أل)، نسبة الرضي إلى المبرد، فقال: «وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام»<sup>(٣)</sup>.

وهو مذهب ضعيف جداً، فلم نجد قائلاً به إلا المبرد فيما نسب إليه.

وبعد استعراض المذاهب في (أل) وأدلة كل مذهب يمكننا القول بأنها سفسطات لا طائل من ورائها؛ ولذلك قال أبو حيان بعد عرضه للمسألة: «وقد طال الكلام في (أل) طولاً زائداً على الحدِّ، واختلافهم فيها لا يُجدي شيئاً لأنه خلاف لا يؤدي نطقاً لفظياً ولا معنى كلامياً، وإنما ذلك هوس وتضييع ورق ومدادٍ ووقت يُسَطَّرُ ذلك فيه، والخلاف إذا لم يُفد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنيٍّ يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يُتَشَاغَلَ به، ومن طلب لوضع المفردات معنىً معقولاً وعلّةً تقتضي له خصوصية ذلك اللفظ فهو بمعزل عن العقل، هذا لسان الفُرس، وضعوا علامةً للتنكير ألفاً مماله إمالة محضة بحيث لا تُفتح أصلاً، يقولون في رَجُلٍ: مَرْدًا، وفي فرس: الفَرَس: أَسْبٌ، بحذف الألف - وهذا لسان البخمور الذي يسمي عند العامة بالبشمور، وضعوا علامةً للتعريف في المذكر بَاءً مكسورة، فيقولون: رُومٌ، أي: رَجُلٌ، وبرُومٌ أي: الرَّجُلُ، وهُورٌ أي: كَلْبٌ، وبهُورٌ أي: الكَلْبُ، ووضعوا علامةً للتعريف في المؤنث دالاً مكسورة، فيقولون: سَيْمٌ أي: مَرَأَةٌ، ودِسِيمٌ أي: المَرَأَةُ، وشَادٌ أي: قِطَّةٌ، ودشَادٌ أي: القِطَّةُ - وهذا كله أمرٌ وضعي لا يُعَلَّل. وكذلك مذهبنا في وضع المركبات أنها لا تُعَلَّلُ أيضاً، وإنما تتكلم في ذلك على سبيل نَقْلٍ ما قاله أهلُ هذا الفنِّ، فإنهم زادوا فيه على قدر الحاجة، أو على سبيل ما حَمَلُوهُ هذه الصناعة مما لا يُحتاج إليه»<sup>(٤)</sup>.

(١) سر الصناعة ص ٣٣٧، شرح المفصل ٩ / ١٨، شرح الكافية ٢ / ١٣١ .

(٢) رصف المباني ص ٧١ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ١٣١ .

(٤) التذليل والتكميل ٣ / ٢٣٠ .



الفصل الرابع

في

الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)

# الفصل الرابع

## في

### الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)

هذا الفصل يشتمل على خمس عشرة مسألة:

- المسألة الأولى: آراء النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر.
- المسألة الثانية: المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر.
- المسألة الثالثة: حكم الاسم الواقع بعد واو المصاحبة.
- المسألة الرابعة: الخبر في نحو: ضربي زيدا قائما.
- المسألة الخامسة: الاسم الواقع بعد ( لولا ).
- المسألة السادسة: العطف على مبتدأ يليه فعل.
- المسألة السابعة: تقديم معمول الخبر على المبتدأ المشتتمل على ضميره.
- المسألة الثامنة: حكم الضمير مع الخبر الجامد.
- المسألة التاسعة: حكم الإخبار بالجملة الطلبية والقسمية.
- المسألة العاشرة: حذف العائد من الخبر الجملة.
- المسألة الحادية عشرة: عامل النصب في الظرف الواقع خيرا.
- المسألة الثانية عشرة: وقوع ظرف الزمان خيرا عن اسم معنى.
- المسألة الثالثة عشرة: إعراب كلمة ( اليوم ) الواقع بعدها الأيام.
- المسألة الرابعة عشرة: وقوع ظرف المكان خيرا لاسم مكان معرفة متصرف.
- المسألة الخامسة عشرة: دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط.

المسألة الأولى: آراء النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

في هذه المسألة ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة في رافع المبتدأ والخبر، نورده فيما يأتي:

المذهب الأول: أن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرتفع بالمبتدأ، وهو رأي الخليل وسيبويه.

يقول ابن مالك: «ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح

بذلك في مواضع كثيرة، منها قوله: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام»<sup>(١)</sup>، ثم قال:

(١) الكتاب: ٢ / ١٢٦.

«فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه»<sup>(١)</sup>. ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يتبدأ، فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق. وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»<sup>(٢)</sup> هذا نصه، وقوله هو الصحيح؛ لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة<sup>(٣)</sup>.

ونصوص سيبويه التي أوردها ابن مالك والتي حققتها في الكتاب، تؤكد صحة ما نسبه ابن مالك إليه.

وتبع بعض نخاة البصرة سيبويه في أن الرفع للمبتدأ الابتداء، والرفع للخبر المبتدأ، ومن هؤلاء الأخفش في أحد قوليه<sup>(٤)</sup>، وكذا المبرد في أحد قوليه<sup>(٥)</sup>، والشلوبيني<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، وابن عقيل<sup>(٨)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٩)</sup>، والأشموني<sup>(١٠)</sup>.

وبعضهم اكتفى باتباع سيبويه في أن رافع المبتدأ هو الابتداء، دون التعرض لرفع الخبر، ومن هؤلاء الزجاج<sup>(١١)</sup>، والزجاجي<sup>(١٢)</sup>، والفارسي<sup>(١٣)</sup>، ومكي<sup>(١٤)</sup>، والزمخشري<sup>(١٥)</sup>، وابن عطية<sup>(١٦)</sup>، وخالفه العكبري<sup>(١٧)</sup> فأبطل القول بأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

(١) الكتاب ٢ / ١٢٦.

(٢) السابق ٢ / ١٢٧.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٧٠، ٢٧١.

(٤) معاني القرآن ١ / ١٥٥ حيث قال: «فإنما رفع المبتدأ ابتداءً وإياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم.. وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره، «وكل حسن، والأول أقيس».

(٥) المقتضب ٤ / ١٢ فقال: «وأما حيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء».

(٦) التوطئة ص ٢١٦، وشرح المقدمة الجزولية ص ٧٤٢.

(٧) أوضح المسالك ١ / ١٨٤.

(٨) شرح ابن عقيل ١ / ٢٠١.

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٥٨.

(١٠) منهج السالك ١ / ١٩٣.

(١١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٥، ١٠٢، ١٥٩، ١٩٦.

(١٢) الجمل ص ٣٦.

(١٣) المقتصد ١ / ٢٢٤.

(١٤) مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٨.

(١٥) الكشاف ١ / ٥٢.

(١٦) المحرر الوجيز ١ / ٥٥٣.

(١٧) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٥، والتبيان ١ / ٥، ٢١.

وقد دلل العكبري على بطلان هذا القول في عامل الرفع في الخبر بوجهين: «أحدهما: أن المبتدأ اسم جامد ليس فيه معنى الفعل، والجوامد لا تعمل بخلاف الابتداء، فإننا قد ذكر شبهه بالفعل، وقولهم: هو أحد جزأي الجملة لا يقتضي العمل، فإن الفاعل أحد جزأي الجملة ولا يعمل في الجزء الآخر.

الوجه الثاني: أن المبتدأ لو كان عاملاً لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه، ومن المعلوم البين أن (كان) و(إن) يعملان في الخبر عند أبي علي مع اشتراك الجميع في اللفظ، قوله (أي قول أبي علي):

المبتدأ يقتضي الخبر «قلنا: إنما اقتضاه بواسطة اقتضاء الابتداء لهما، فالأصل هو الابتداء الذي أحدث للمبتدأ اقتضاء الخبر ومثاله في الحسيات أن النار توصل الحرارة إلى ما في القدر، ولكن بواسطة القدر لا أن القدر هي المنضجة»<sup>(١)</sup>.

ويذكر لنا أبو حيان أدلة أخرى على بطلان هذا القول: «أحدهما: أن المبتدأ قد رفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له، وإذا لم يوجد في العوامل المتصرفة فكيف فيما يقصر عنها»<sup>(٢)</sup>؟

وقال الدكتور عبد النعيم: ويمكن الرد بأن قائماً في المثال ليس مبتدأً، وإنما المبتدأ (ال) وقائم ومرفوعه صلة لأل فلا يرد وما ذكر أبو حيان.

والثاني: أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو (زيد) والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه.

والثالث: أن المبتدأ قد يكون ضميراً، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل؟»<sup>(٣)</sup>.

ونقل أبو حيان رد هذه الأدلة عن شيخه فقال: «قال شيخنا أبو الحسن الأبيدي»<sup>(٤)</sup>، وأبو الحسن بن الضائع»<sup>(٥)</sup>، ما رد به على سيبويه لا يلزم:

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٢٣٢.

(٢) وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٤) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحشني، النحوي، عرف بالأبيدي، كان نحوياً، ذاكراً للخلاف في النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه، ولم يكن يعرفه كحفظه.. وكان في غاية الفقر على إمامته في العلم، من تصانيفه: تقايد وإملاءات على كتاب سيبويه، والجزولية، توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣/ ١٩٩.

(٥) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكناسي، من أهل إشبيلية، يعرف بابن الضائع، لازم الشلوين، ولازم عبد الله العراقي الفاس، وأخذ عنه الكلام، وكان إماماً في العربية وعلم الكلام، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة، توفي سنة ٦٨٠هـ، وله من التصانيف: تعليق على كتاب سيبويه، وشرح على الجمل للرحاجي.. انظر الأعلام ٥/ ١٥٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، وكشف الظنون ص ٦٠٤، ونفح الطيب ٢/ ٧٠١.

أما الأول فلا يلزم لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، وإنما يتمتع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد، وأما إذا عمل رفعين من وجهين مختلفين فلا مانع من ذلك.

وأما الثاني: وهو أن العامل إذا لم يُتَصَرَّفْ فيه نفسه لم يُتَصَرَّفْ في معموله - وإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومشبهاً به، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل لأن عمله متأصل؛ لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له؛ ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى.

وأما الثالث: فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما هو فيعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، والجامد والمشتق، وإنما يعتبر هذا الذي ذكره بالنسبة إلى الأفعال المتصرف منها وغير المتصرف، أو لما ينوب مناب الأفعال من الأسماء<sup>(١)</sup>.  
**المذهب الثاني:** أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو الابتداء.

وعن هذا القول يقول ابن مالك: «فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معاً، وهذا لا يصح لأربعة أوجه: أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون إتباع.

الثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبة كالثمني والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ<sup>(٢)</sup>.

وهذا القول رجحه الأخفش حين قال: «فإنما رفع المبتدأ ابتداءً وإياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم.. وقال بعضهم: ورفع المبتدأ خبره، وكل حسن، والأول أقيس<sup>(٣)</sup>» وهو أحد

(١) التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٨، ٢٥٩ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٧٠، ٢٧١ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١٥٥ .

قولي ابن الخشاب<sup>(١)</sup>، ونسب إلى ابن السراج<sup>(٢)</sup>، والرماني<sup>(٣)</sup>، وقال ابن يعيش: هو ظاهر كلام الزمخشري<sup>(٤)</sup>.

وقد أبطل ابن مالك هذا القول - كما هو في نصه السابق - بوجوه أربعة، وأبطله قبله ابن عصفور<sup>(٥)</sup> بقريب مما ذكر ابن مالك.

ورد أبو حيان الوجوه التي ذكرها ابن مالك وابن عصفور، فأبطل الوجه الأول بقوله: «قد عد بعض النحويين رفع خبر المبتدأ على أنه إبتاع لرفع المبتدأ، فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإبتاع، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإبتاع»<sup>(٦)</sup>.

وأبطل الوجه الثاني فقال: «لا نسلم أن التمني والتشبيه لا يعمل إلا في شيء واحد، بل قد عمل في الاسم والخبر وفي الحال، فهذه ثلاثة والابتداء قد عمل في اثنين المبتدأ والخبر، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة»<sup>(٧)</sup>.

وأبطل الوجه الثالث فقال: «لا يلزم ما ذكر؛ لأننا لا نسلم أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فقط، بل هو معنى قائم بهما معاً، وأن الابتداء وقع بهما معاً، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف وإنما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر؛ إذ ليس معنى الابتداء قائماً بالمبتدأ وحده دون الخبر»<sup>(٨)</sup>.

وأبطل الوجه الرابع فقال: «هذا يبتنى على أن الابتداء هو معنى حل بالمبتدأ فقط، وقد منعنا ذلك»<sup>(٩)</sup>.

**المذهب الثالث:** أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو الابتداء، ولكن عمل الابتداء الرفع في الخبر بواسطة المبتدأ.

يقول ابن مالك: «وأمثل من قول من قال: الابتداء رفع المبتدأ والخبر معاً قول أبي العباس: الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ. وهو أيضاً مردود؛ لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتقوى المضاف بمعنى اللام

(١) المرتجل ص ١١٤-١١٥

(٢) نسبة العكبري في التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٢٩، وأبو حيان في التذييل والتكميل في ٣/ ٢٥٩، إلا أن صريح كلام ابن السراج يخالف ما نسبوه إليه، إذ يقول في الأصول: «فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما» ١/ ٥٨ ولعل الأمر كما ذكره محقق التبيين من أن ابن السراج قد يكون له رأي آخر في مؤلفات أخرى له.

(٣) نسبة إليه أبو حيان في التذييل ٣/ ٢٥٩، والسيوطي في الهمع ٢/ ٨.

(٤) شرح المفصل ١/ ٨٥، وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٧. (٥) شرح الجمل ١/ ٣٤١.

(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٩. (٧) السابق ٣/ ٢٦٠.

(٨) السابق. (٩) السابق.

أو بمعنى من. فالقول بأن الابتداء عامل مقوى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده»<sup>(١)</sup>.

وقد عزا ابن مالك هذا القول - كما هو واضح من نصه السابق - إلى أبي العباس المبرد، ولكن المبرد لم يقل: إن الخبر يرتفع بالابتداء بواسطة المبتدأ، بل إن صريح قوله: «والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ»<sup>(٢)</sup> وقوله: «والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر»<sup>(٣)</sup>، فهو ممن يقولون: إن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ وليس كما نسب إليه ابن مالك.

وكأن قول ابن مالك: الخبر رفع بالابتداء بواسطة الخبر يعني به أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ. ومن صرح بالعبرة التي ذكرها ابن مالك (أن الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ) ابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٥)</sup>.

ومن صرح بعبارة المبرد (أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ) ابن السراج<sup>(٦)</sup>، وابن جني<sup>(٧)</sup>، واحد قولي ابن الخشاب<sup>(٨)</sup>، وابن برهان العكبري<sup>(٩)</sup>.

والحق أن ما نسبه ابن مالك للمبرد هو في الحقيقة قول عبد القاهر الجرجاني قال: «وبعد فإن الحقيقة تعود إلى أن التعري من العوامل يعمل في المبتدأ والخبر إلا أنه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ وبعد أن يعمل فيه»<sup>(١٠)</sup>.

**المذهب الرابع:** أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرد للإسناد، ولم يعزه ابن مالك، ورده فقال: «وقول من يقول: إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضاً بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سبويه وغيره من المحققين.

والثاني: أنه جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بون، فكيف يتحدان؟

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٧١ .

(٢) المقتضب ٢ / ٤٨ .

(٣) السابق ٤ / ١٢٦ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٨٤ .

(٥) الإنصاف ١ / ٤٦ المسألة الخامسة .

(٦) الأصول ١ / ٥٨ .

(٧) الخصائص ٢ / ٣٨٥ .

(٨) المرتجل ص ١١٥ .

(٩) شرح اللمع ١ / ٣٤ .

(١٠) المقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٢٥٦، والجملة الاسمية للدكتور عبد النعيم علي ص ٢٦ .

الثالث: أنه أطلق التجريد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جرّ منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد»<sup>(١)</sup>.

وقد عُرِي هذا المذهب للجرمي<sup>(٢)</sup>، والسيرافي<sup>(٣)</sup>، وكثير من البصريين<sup>(٤)</sup>، وذكر أن الفراء<sup>(٥)</sup> قال: إنه مذهب الخليل، وعلق عليه بقوله: إن أصحاب الخليل لا يعرفون هذا. وذكر أبو حيان أن ابن عصفور صححه. ويؤكدده قول ابن عصفور: «ومنهم من ذهب إلى أن الرفع له تعريه من العوامل اللفظية، وهو الصحيح عندي؛ لأنه قد تقدّم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم»<sup>(٦)</sup>. وأبطل أبو حيان الوجوه التي ذكرها ابن مالك وجهاً وجهاً، فعن الوجه الأول قال: «هذا ينعكس بقول: التجرد والتعرية هو العامل، والابتداء شرط في عمل التجرد»<sup>(٧)</sup>.

وعن الوجه الثاني قال: «أتحدا من حيث الدلالة والاشتراك في القدر المشترك دون ما يخص كل واحد منهما، فليس تجرّدين، وإنما هو تجرد واحد بالنسبة إلى القدر المشترك»<sup>(٨)</sup>.

وعن الوجه الثالث قال: لا يحتاج إلى تقييد لأنه قد تقرر أن العامل الزائد كلا عامل في باب الفاعل وفي باب المبتدأ، وفي غير ذلك، فلا حاجة لتقييده»<sup>(٩)</sup>.

وقد استدل ابن عصفور لهذا القول بأن «التعريّ ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعريّ قد رُكب من وجه ما، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون: واحدٌ واثنان وأربعة، إذا عدُّوا. ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة، فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعة. وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، إذن قد ثبت أن التعري رافع»<sup>(١٠)</sup>.

**المذهب الخامس:** أن المبتدأ والخبر يتزافعان، المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وهذا المذهب

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢.

(٢) نسبة إليه البطلوسي في إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزحاجي ص ١١٩ ، وابن الأنباري في الإنصاف ١ / ٤٩ ، وأبو حيان في التذييل ٣ / ٢٦١ .

(٣) إصلاح الخلل ص ١١٩ .

(٤) ذكر هذا القول أبو حيان في التذييل ٣ / ٢٦١ .

(٥) ينظر إصلاح الخلل ص ١١٩ ، والتذييل ٣ / ٢٦٢ .

(٦) التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٢ .

(٧) السابق .

(٨) السابق.

(٩) السابق .

(١٠) شرح الجمل ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .



عزاه ابن مالك إلى الكوفيين<sup>(١)</sup> .

يقول ابن مالك: «وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعاً أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضاً، إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر، لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه»<sup>(٢)</sup>.

وواضح من هذا النص أن ابن مالك يرد هذا القول ويعلل لذلك في حين أن بعضهم زاد - كما ذكر أبو حيان - في إبطال هذا القول، بأن هذا فاسد، أي رفع الخبر للمبتدأ؛ «لأن الخبر قد يكون جامداً، والجامد لا يعمل، ولأن رتبته بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول، فتنافيا. ولأنه يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً. ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الصلة. ولأن الخبر كالصفة، ولا تعمل في الموصوف، فكذلك الخبر. ولأن العامل اللفظي يؤثر في المبتدأ، والخبر لفظي، والعامل اللفظي لا يبطل بالعامل اللفظي»<sup>(٣)</sup>.

وقد اختار هذا القول تبعاً للكوفيين: الرضي<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، والسيوطي الذي نسبه إلى ابن جني<sup>(٦)</sup>.

فأما الرضي - في معرض دفعه رأى الكسائي والقراء ما ألزما في ترفع المبتدأ والخبر من أنه يجب تقدم كل واحدٍ من المبتدأ والخبر على الآخر - فإنه يدل على صحة هذا المذهب أن العامل «النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره بل هو علامة .. ولو أوجبنا أيضاً تقدمه لكونه كالسبب .. قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان فلا دور، وأما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه وفرعاً له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود إلا أنه متقدم في القصد، وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه، فتراجع المبتدأ والخبر إذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في

(١) انظر معاني القرآن للقراء ٣ / ١٨٥ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٧٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٦ .

(٤) شرح الكافية ١ / ٢١-٢٣، ٨٧ .

(٥) التذييل ٣ / ٢٦٦ .

(٦) همع الهوامع ٢ / ٩ .

نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾<sup>(١)</sup>، فأداة الشرط متقدمة على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة، فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير أصلان في الرفع كالفاعل وليس بمحمولين في الرفع عليه<sup>(٢)</sup>.  
وقريب من هذا التذليل ذهب السيوطي<sup>(٣)</sup>.

وقد اختار أبو حيان هذا القول ورد كل الأدلة التي قيلت في إبطاله، فقال: «أما الرد أولاً بأن كلاً منهما يرفع غير الآخر، فيؤدي إلى إعمال عامل رفعين من غير تشريك» فهذا لا يلزم إلا لو اتحد جهتا الرفع، أما إذا اختلفت بأن رفع أحدهما على جهة الفاعلية، والآخر على غير جهة الفاعلية فلا يمتنع .

وأما من ردّ بـ «أن الخبر قد يكون جامداً والجامد لا يعمل» فهذا لا يلزم إلا في الأفعال أو ما عمل لشبهه بها أو لنيابته منابها ..

وأما من قال: «رُتبته بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول، فتنافيا». فهذا منقوض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم: أَيًّا تضرب أضرب، فرتبة فعل الشرط بعد أدواته، وهو عامل في اسم الشرط، ولا يلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط، فلا تنافي في ذلك .

وأما قولهم: «إنه يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً» فليس بصحيح، إذ ليس الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ، بل الاسم الذي وقع الفعل موقعه هو العامل في المبتدأ لا على جهة الفاعلين، ولو سلمنا أن الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ لم يلزم أن يكون المبتدأ فاعلاً؛ لأن رَفَعَهُ على جهة الخبر به بالنيابة عن الاسم، فلا يكون فاعلاً.

وأما قولهم: «ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لَعَمِلَ فيما قبل الموصول» فهذا لا يلزم لأنني لم أختَر أن المبتدأ يرفع بالضمير الذي في الخبر، وإنما قولنا: إن الخبر رافع للمبتدأ.  
وأما قولهم: «إنَّ الخبر كالصفة» فليس الخبر كالصفة، لا يُشَبَّه شيء هو أحد رُكني الإسناد بشيء غير مفتقر إليه في كيفية الإسناد.

وأما قولهم: «إن العامل اللفظي» إلى آخره، فنحن نجد العامل اللفظي يبطل عمله بالعامل اللفظي، تقول: ما قام رجلٌ، فرجلٌ مرفوع بquam، وليس زيدٌ قائماً، فقائماً منصوب بليس، ثم تدخل منْ على «رجل» والباء على «قائم» فبطل عمل العامل اللفظي، وهو «قام» و«ليس».  
وأما ردُّ المصنف بـ «أنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما في التقديم رتبة أصلية» إلى آخره،

(١) الإسراء: الآية ١١٠ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٢٢، ٢٣ .

(٣) اللمع ٢ / ٩ .

فهو منقوضٌ باسم الشرط وفعله، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصل كل عاملٍ أن يتقدم على معموله. وأمَّا امتناع: صاحبها في الدار، وجواز: في داره زيدٌ، فليس مبنياً على ما ذكره المصنف من أن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك لأن وضع الخبر أن يكون ثانياً للمبتدأ لفظاً أو نيةً، والمبتدأ أول لفظاً أو نية لا من حيث العمل، بل من حيث ترتيب الإسناد؛ لأن الأصل في الوضع أن يُطابق المعنى اللفظ، فتبدأ أولاً بالمسند إليه الحكم، وتأتي بالمسند لأنه حديث عنه، ولذلك كان باب وضع الفاعل على خلاف الأصل؛ لأنه ليس المعنى فيه مطابقاً للفظ؛ لأنك بدأت أولاً بالمسند، ثم أتيت بالمسند إليه، فلما اتصل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر كان مفسره متأخراً عنه لفظاً ونيةً؛ إذ وقع في موضعه ثانياً، وهو أصله، فلم تجز المسألة؛ إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمَر بما بعده، وأمَّا جواز «في داره» وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر رتبةً، فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك .

وأما قولهم: «العمل تأثير» إلى آخره فليس قوياً ضعيفاً من وجه واحد، بل اختلفت جهتا القوة والضعف؛ لأنَّ طلب المبتدأ للخبر غير جهة طلب الخبر للمبتدأ، كما جاز ذلك في اسم الشرط وأداته»<sup>(١)</sup>.

وبعد أن رد أبو حيان أدلة القائلين بإبطال مذهب الكوفيين، بما فيها الأدلة التي ذكرها ابن مالك أظهر حيثيات اختياره لهذا المذهب فقال: «وإنما اخترنا مذهب الكوفيين لأنه جار على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو للفظ، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين، وأمکن أن يُنسب العمل لكل منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو مُتفق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاءً على أن العامل لفظي دون ادعاء ما لا يصح من أن يكون العامل معنوياً، كمن ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ الابتدائي، أو مَنْ ذهب إلى أنه التَّهْمُ والاعتناء أو من ذهب إلى أنه شبهه بالفاعل. وهذه كلها معانٍ ليس ثم لفظٌ يدل عليها. والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع اتفاق، فيحمل عليه هذا المُخْتَلَفُ فيه»<sup>(٢)</sup>.

ويلمس القارئ العنت الشديد الذي يقع فيه الباحثون والباحثات من جراء كثرة الآراء وتعددتها في المسألة، والأدلة والأجوبة عنها، والأجوبة عن الأجوبة، وفي نهاية الأخذ والرد يفاجأ الباحث أو الباحثة بأنه لم يرجع - بعد هذا الإرهاق والإعنات العقلي والبدني - بشيء يعود بالنفع على اللغة؛ إذ إن هذه الخلافات ما هي إلا فلسفات عقيمة، فما الذي يفيد اللغة أن يكون الرافع فيها هو الابتدائي، أو الابتدائي بواسطة، أو التجرد والتعري، أو أنهما يتزافعان، لقد سمع عن العرب، وجاء في القرآن الكريم، أن المبتدأ مرفوع والخبر كذلك، وهذا يعني أن الرافع فيهما أمر متواضع

(١) التذييل والتكميل ٣ / ٢٦٦، ٢٦٩.

(٢) السابق ٣ / ٢٧٠.

عليه، فعلام الإسراف في الاختلافات والنزاع حول مسألة لا تحتاج إلى كل هذا الجدل؟  
وخلاصة القول عندي أن كل الأقوال السابقة في المسألة مردودة، وأن وضعية اللغة اقتضت أن  
يكون المبتدأ مرفوعاً، والخبر كذلك .

### المسألة الثانية : المبتدأ المستغنى بمرفوعه عبر الخبر :

اشترط النحاة عدة شروط للمبتدأ إذا كان وصفاً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر، فاشترطوا أن  
يكون الوصف سابقاً، وأن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، وأن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً،  
وأن يتم الكلام بهذا المرفوع، وهذه الشروط ليست كلها موضع اتفاق بين النحاة، فقد وقع  
خلاف بين النحاة حول اشتراط اعتماد المبتدأ الوصف على النفي أو الاستفهام .

وقد ذكر ابن مالك هذا الخلاف ، فقال : «والوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء  
به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي ، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح  
عنده دون منع . هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه  
لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفيًا فقد قوّله ما لم يقل .

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً ، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر :

خبير بنو لهبٍ فلا تك مُلغياً      مقالة لهبي إذا الطيرُ مرّت<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

«والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف»<sup>(٣)</sup>.

ففي كلام ابن مالك خلاف على مذهبين :

المذهب الأول : مذهب الخليل وسيبويه وعليه ابن السراج ، وهو جواز عدم اعتماد المبتدأ الوصف  
المستغنى بمرفوعه على النفي أو الاستفهام ، ولكن من غير استحسان ، بل هو قبيح .

وابن مالك تابع لسيبويه في هذا المذهب ، حيث قال في التسهيل : «ولا يجرى ذلك الجرى  
باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي»<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من الطائيين في شرح الكافية الشافية ١ / ١٤٣ ، وتلخيص الشواهد ص ١٨٢ ، وشرح  
التصريح ١ / ١٥٧ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥١٨ ، وشرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان ١ / ١٩٢ ، وبلا نسبة في شرح عمدة  
الحافظ ص ١٥٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩١ ، قطر الندى ص ٢٧٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ٧ ،  
والدرر اللوامع ٢ / ٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٢ .

«وخبير» الخبير بالشيء العالم به ، وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء هي من الأزد، وهم أجزر قوم، وهو فاعل خبير سد  
مسد الخبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفي .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ .

(٣) السابق ١ / ٢٧٤ .

(٤) السابق ١ / ٢٧٢ .

المذهب الثاني : جواز عدم اعتماد المبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه مطلقاً ، وهو قول الأخفش .  
وهناك مذهب ثالث لم يشر إليه ابن مالك ، وهو وجوب اعتماد الوصف الواقع مبتدأً ليستغني  
بمرفوعه عن الخبر على النفي أو الاستفهام ، وبدون ذلك لا يصح أن يستغني الوصف بمرفوعة عن  
الخبر .

وتفصيل القول في هذه المذاهب كالآتي :

**المذهب الأول :** أن يكتفي المبتدأ الوصف بمرفوعه ولا يحتاج إلى خبر ، ويشترط لكون ذلك  
حسناً أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام ، وإن لم يعتمد على النفي أو الاستفهام ، فيجوز  
أن يستغني بمرفوعه لكن مع الاستقباح .

وقد نسبته ابن مالك لسيبويه ، والحق أنه مذهب الخليل نقله عنه سيبويه الذي قال : «وزعم  
الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ»<sup>(١)</sup>.

وقد تبع بعض نحاة البصرة هذا المذهب ، منهم : ابن السراج<sup>(٢)</sup> ، والفارسي<sup>(٣)</sup> ، والأشعوني  
الذي قال<sup>(٤)</sup>: «وقد يجوز الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام ، نحو :  
فائز أولو الرشد ، وهو قليل جداً خلافاً للأخفش والكوفيين» .

**المذهب الثاني :** أن المبتدأ الوصف يكتفي بمرفوعه دون اشتراط اعتماده على نفي أو استفهام ،  
وقد نسبته ابن مالك إلى الأخفش والكوفيين .

ويؤكد صحة نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين قول إمامهم الفراء عند تعليقه على قول الله  
تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> : «مَنْ وَمَنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، الَّذِي رَفَعَهُمَا  
جَمِيعًا سَوَاءً، وَمَعْنَاهُمَا : أَنْ مَنْ أَسَرَ الْقَوْلَ أَوْ جَهَرَ بِهِ فَهُوَ يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿وَمَنْ هُوَ  
مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ أَي : ظَاهِرٌ بِالنَّهَارِ، يَقُولُ هُوَ يَعْلَمُ الظَّاهِرَ وَالسَّرَّ، كُلُّ عِنْدَهُ  
سَوَاءٌ»<sup>(٦)</sup>.

وقوله عند تعليقه على قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾<sup>(٧)</sup> : «وإنما اختاروا الرفع؛ لأن سواء في مذهب

(١) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٢) الأصول ١ / ٦٠ .

(٣) المقتصد ١ / ٢٤٦ .

(٤) منهج السالك بحاشية الصبان ١ / ١٩٢ .

(٥) الرعد : ١٠ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٩ ، ٦٠ .

(٧) الحج : ٢٥ .

واحد ، كأنك قلت : مررت على رجل واحد عنده الخير والشر ، ومن خفض أراد : معتدل عنده الخير والشر؛ لأن (معتدل) فعل مصرح ، (سواء) في مذهب مصدر ، فأخراجهم إياه إلى الفعل كإخراجهم (مررت برجل حسبك من رجل) إلى الفعل»<sup>(١)</sup>.

وفي تعليقه على قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، قال : «وربما جعلت العرب (سواء) في مذهب اسم بمنزلة (حسبك) ، فيقولون : رأيت قوماً سواء صغارهم وكبارهم ، فيكون كقولك : مررت برجل حسبك أخوه ، ولو جعلت مكان سواء : (مستو) لم ترفع ، ولكن تجعله متبعا لما قبله ، مخالفاً لـ (سواء)؛ لأن مستوياً من صفة القوم ، ولأن (سواء) كالمصدر ، والمصدر اسم»<sup>(٣)</sup>.

وما فهمته من نصوص الفراء هو أنه يقبل تأويل (سواء) بمشتق إذا كانت تابعة لما قبلها، ولا يقبل ذلك في حالة الرفع؛ لأنها - حينئذٍ - اسم بمنزلة (حسب) ، فيمكن أن يكون مبتدأ، لكنه ليس من ذلك النوع الرفع لما يغني عن الخبر، ولا ينفي هذا الفهم ما قاله في آية (الرعد) من أن (من) و(من) في موضع رفع بسواء؛ لأن المعروف من مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يتزافعان<sup>(٤)</sup>. أما الأخفش فقد بحث عما هو منسوب إليه في مظانه فلم أعثر له على رأي ، غير أن كثيراً من النحاة<sup>(٥)</sup> نسب إليه ما نسبه إليه ابن مالك .

وقد تبع هذا المذهب من نحاة البصرة أيضاً الزجاج ، حيث يفهم من تعليقه على قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٦)</sup> حين قال : «وترفع (سواء) بالابتداء ، وتقوم ( أنأنذرتهم أم لم تنذرهم ) مقام الخبر ، كأنه بمنزلة قولك : سواء عليهم الإنذار وتركه ، و(سواء) موضوع موضع (مستو)؛ لأنك لا تقيم المصادر مقام أسماء الفاعلين إلا وتأويلها تأويل أسمائهم»<sup>(٧)</sup>.

وفي قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبْرُنَا﴾<sup>(٨)</sup> حيث قال : «سواء : رفع بالابتداء،

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٢٢ .

(٢) الجاثية : ٢١ .

(٣) معاني الفراء ٣ / ٤٧ .

(٤) ينظر : من آراء الزجاج النحوية للدكتور شعبان صلاح ص ٥٢ .

(٥) نسب هذا الرأي للأخفش فقط ابن عصفور في شرح الجمل ٢ / ٦ ، وابن هشام في قطر الندي ص ٢٧٢ ، ونسبه للكوفيين والأخفش ابن الشجري في الأمالي ٣ / ٢٢٠ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٨٧ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٧ ، ٣ / ١٨٤ ، ووابن عقيل في شرحه ١ / ١٩٢ ، والشيخ خالد في التصريح ١ / ١٥٧ ، والسيوطي في اللمع ٢ / ٦ ، والأشموني في منهج السالك ١ / ١٩٢ .

(٦) البقرة : آية ٦ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٧٨،٧٧ .

(٨) إبراهيم : آية ٢١ .

و(أجزعنا) في موضع الخبر»<sup>(١)</sup>.

أنه لا يقول باعتماد المبتدأ الوصف على شيء .

يقول الدكتور شعبان صلاح : «إن الزجاج في نصوصه أصرح بكثير في هذه القضية من الفراء إمام الكوفيين الذين ينسب إليهم هذا الرأي في مصادر النحو ، بل لا أعدو الحقيقة إذا قلت : إن بعض نصوص الفراء تكاد تميل ميل البصريين»<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثالث :** أن المبتدأ الوصف يكتفي بمرفوعه عن الخبر إذا اعتمد على النفي أو الاستفهام ، ولا يجوز أبداً بدون الاعتماد على النفي أو الاستفهام ، وهو مذهب أكثر البصريين . الذين يؤولون ما ورد من الشواهد التي لا يعتمد فيها المبتدأ الوصف على التقديم والتأخير . يقول ابن الشجري : «ويجوز في قول من نون (أسا) أن ترفع (من) بعزير ، رفع الفاعل بفعله ، على ما يراه الأخفش والكوفيون ، من إعمال اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل وإن لم يعتمدن ، كقولك : قائم غلامك ، ومضروب صاحبك ، وظريف أخواك . والوجه إعمالهن إذا اعتمدن على مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال ، وأقل ما يعتمدن عليه همزة الاستفهام وما النافية»<sup>(٣)</sup>.

ويقول السيوطي : «وشرطه أيضاً : تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتهما»<sup>(٤)</sup>.

والذي أراه راجحاً هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم؛ إذ ليس هناك ما يمنع أن يأتي الوصف مبتدأ ، ويكتفي بمرفوعه ، ما دام هذا الاكتفاء يتم به الكلام ، من غير اشتراط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام .

### المسألة الثالثة : حكم الاسم الواقع بعد ( واو ) المصاحبة :

من المواضع التي ذكرها النحاة في وجوب حذف الخبر أن يكون بعد واو المعية ( أى المصاحبة ) وهو ما نص عليه ابن مالك بقوله : «ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولك : أنت ورأيك ، وكل عمل وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمته . وإنما كان الحذف هنا واجباً لأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجر بها ، مع ظهور المعنى ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، وكذلك لا

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٥٨ .

(٢) من آراء الزجاج النحوية للدكتور شعبان صلاح ص ٥١ .

(٣) آمالي ابن الشجري ٣ / ٢٢٠ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٦ .

يحتاج إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها ، لكن بشرط أن يكون نصًّا في قصد المصاحبة ، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها عن الخبر منزلة (سَقِيًّا) وأمثاله في الاستغناء بها عن الأفعال ، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازماً . قال أبو الحسن بن خروف في هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحته معناه ، وإن قدر (مقرونان) فليبيان المعنى . قلت : يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر ، ولا نقول بذلك . فالقول ما قاله غيره : أن الخبر محذوف»<sup>(١)</sup>.

ومن نص ابن مالك السابق يتبين لنا أن هناك مذهبين في حذف الخبر بعد «الواو» التي للمصاحبة :

المذهب الأول : وهو ما يؤيده ابن مالك وهو أن الخبر محذوف بعدها وجوباً، ويعلل له بأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجر بها ، ولظهور المعنى ، حذف الخبر ، وكان الاسم الواقع بعد الواو مرفوعاً بالعطف على المبتدأ .

المذهب الثاني : وهو مذهب أبي الحسن بن خروف - كما نسبه إليه ابن مالك أن الخبر ليس محذوفاً، وذلك لتمام المعنى وصحته، وأن ما يقدر - من خبر محذوف - في قولهم : «مقرونان» فليبيان المعنى ؛ ذلك أن الواو بمعنى (مع) وإذا صرحنا بها لم نحتاج إلى خبر .

وعمطالعة كتب النحاة وجدت أن المذهب الأول هو لجمهور البصريين<sup>(٢)</sup>، إلا أن إمامهم سيويوه لم يكن نصه صريحاً في هذه المسألة حيث قال : «هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول، إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال .

وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته ، وما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما شأنك وشأن زيد»<sup>(٣)</sup>.

فسيويوه يقرر أن الاسم بعد الواو لا يكون فيه إلا الرفع دون أن يوضح لنا سبب هذا الرفع ، وفي نص آخر له كان أكثر وضوحاً مما سبق؛ حيث قال : «وأما أنت وشأنك ، وكل امرئ وضيعته ، وأنت أعلم وربك ، وأشباه ذلك ، فكله رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها الحدث عنه في حال حديثك ، فقلت : أنت الآن كذلك ، ولم ترد أن تجعل

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٧٧ .

(٢) انظر: الفارسي في المقتصد ١ / ٢٤٩ ، والخصائص ١ / ٢٨٣ ، وعبد القاهر في المقتصد ١ / ٢٤٩ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٩٥ ، وشرح المفصل ١ / ٩٨ ، والكافية بشرح الرضي ١ / ١٠٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٧-١٠٨ وقطر الندى ص ١٢٥-١٢٦ وابن هشام في التصريح ١ / ١٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ ، والتصريح ١ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ٤٣ ، ٤٤ ، ومنهج السالك ١ / ٢١٧ ونسبه هذا المذهب للبصريين الرضي في شرح الكافية ١ / ١٠٨ ، والشيخ خالد في التصريح ١ / ١٨٠ والسيوطي في الهمع ٢ / ٤٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٩ .



ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل»<sup>(١)</sup>.

فسيبويه في كلامه السابق يذكر لنا رفع الاسم بعد الواو وليس النصب دون أن يتعرض إلى الخبر وحذفه، إلا أن سيبويه يقرر لنا أن الواو في هذا الموضع في معنى (مع) فقال : «وزعم الخليل أنه يجوز : بعث الشاء شاة ودرهم ، إنما يريد شاة بدرهم ويجعل بدرهم خبراً للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع»<sup>(٢)</sup> .

وقد علل أصحاب هذا المذهب - كما سبق في نص ابن مالك - لمذهبهم بأن «معنى (الواو)» - ها هنا - كمعنى (مع) فقولك «كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته، وهذا كلام مكتف»<sup>(٣)</sup>.  
وظاهر هذا أنه لا حذف، وإنما تم الكلام فلا يقدر خبر محذوف.

وينزلها ابن مالك - وهي في معنى المصاحبة - في وجوب حذف الخبر بعدها لوجود ما يدل عليه منزلة «سقياً» وأمثاله في الاستغناء بها عن الأفعال ، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازم .

كما أنهم اشتروا لذلك - كما ذكر ابن مالك - أن تكون (الواو) بمعنى المصاحبة ، فإن لم تكن كذلك لم يجوز حذف الخبر عند البعض<sup>(٤)</sup> ، ويكون جائزاً وليس واجباً عند البعض الآخر<sup>(٥)</sup> وإليه ذهب ابن مالك<sup>(٦)</sup>.

**المذهب الثاني:** وهو القول بعدم حذف الخبر لتمام المعنى وصحته، وهو ما نسبه ابن مالك إلى ابن خروف<sup>(٧)</sup>، في حين نسبه البعض الآخر<sup>(٨)</sup> إلى الأخفش والكوفيين ، ونسبه البعض الآخر<sup>(٩)</sup> إلى الكوفيين وحدهم .

ووجدت أبا حيان ينقل المذهبين عن الأخفش ناسباً الثاني لابن خروف - كما ذكر ابن مالك- والأول للجمهور فقال :

«ذكر الأخفش في كتابه «الأوسط» في مثل هذا عن النحويين قولين :

(١) الكتاب ١ / ٣٠٥ .

(٢) السابق ١ / ٣٥١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٨ ، وانظر: التصريح للشيخ خالد ١ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ٤٤ ، ومنهج السالك ١ / ٢١٧ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٨ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ ، والهمع للسيوطي ٢ / ٤٤ ، ومنهج السالك ١ / ٢١٧ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٧) ذكر السيوطي في الهمع ٢ / ٤٤ أنه اختار ابن خروف .

(٨) انظر : التصريح ١ / ١٨٠ ، ومنهج السالك ١ / ٢١٧ .

(٩) انظر : شرح الكافية ١ / ١٠٧ ، الهمع ٢ / ٤٤ .

أحدهما : أنه مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير خبر ، إذ هو كلام تام لأنه في معنى : أنت مع رأيك ، وكل رجل مع ضيعته ، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني : أن الخبر محذوف ، تقديره «مقرونان» أو ما في معناه وهذا قول الجمهور . وكان الحذف واجباً لدلالة الواو وما بعدها على المصحوية إذ قامت مقام «مع» فلو جئت بـ «مع» مكان الواو كان الكلام تاماً<sup>(٢)</sup>.

وجعله ابن عقيل اختيار ابن عصفور في شرح الإيضاح<sup>(٣)</sup>.

والذي أرجحه هو القول بأن قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعته وما جاء على منواله كلام تام لا يحتاج إلى تقدير محذوف، وهو مؤدى كلام سيبويه والخليل، وعليه أكثر النحويين.

ذكر الأستاذ الدكتور يسرى زعير أدلة يقوى بها هذا الاختيار فقال : «وأدلة هذا الترجيح هي:

أولاً : أن الكوفيين ومعهم الأخفش يعترفون بدور العقل في إدراك المعنى ، وهذا دور خطير لا يمكن إغفاله ، ولا يحسن إهماله .

ثانياً : أن مذهب البصريين - ما عدا الأخفش - تتوارد عليه العلل التي تضعفه على حين ينتزه مذهب الكوفيين والأخفش عن هذه العلل .

وتلك العلل هي :

(أ) قول البصريين : إن الواو نص في المعية ليس مسلماً ولا صحيحاً . فكما يجوز تقديره (كل رجل وضيعته مقرونان) يجوز تقديره (كل رجل وضيعته مخلوقان) وحينئذ لا تصلح الواو دليلاً على الخبر فلا يصح حذفه ..

(ب) دعواهم وجوب الحذف لسد الواو مسد الخبر باطلة؛ لأنهم قدروا الخبر (مقرونان) وهذا الخبر مثنى فهو خبر عن المعطوف والمعطوف عليه معاً، فمكانه إذا بعد المعطوف، فكيف تنوب الواو عنه مع أنها ليست مكانه؟ وفي ذلك يقول الرضي : «ولو تكلفنا وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضيعته أى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول : زيد قائم وعمرو، ثم حذف (مقرون) وأقيم المعطوف مقامه، لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده».

وهذا كان يكفي أن ينفذ الرضي يده من مذهب البصريين ولكنه مع ذلك التضعيف - أبى إلا

(١) وهذا المذهب هو ظاهر كلام الخليل وسيبويه .

(٢) التذييل والتكميل ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٣ .

التمسك به والحرص عليه، قائلاً: «ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا».

وقد أوقعه حرصه هذا في تناقض حيث قال بعد ما سبق: «والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب. وفي نهج البلاغة: وأنتم والساعة في قرن واحد. فلا يكون إذا من هذا الباب».

أرأيت كيف انتهى به حرصه على مذهب البصريين إلى نقضه من أساسه، فالحكم عندهم وجوب بالحذف. وقد جعله الرضي غالباً لا واجباً.

ولا ريب في بعد مذهب الكوفيين عن هذا التناقض.

(ج) من أدواء مذهب البصريين أنه يترتب عليه فساد معنى الأسلوب. على تقديرهم (كل رجل وضييعته مقرونان) لأن الضمير في (ضييعته) إما أن يعود إلى المضاف إليه وهو (رجل) فيكون المعنى: كل رجل وضييعته رجل مقرونان. وكلاهما فاسد.

ذكر ذلك الصبان، وبالرغم من تصريحه بفساد المعنى لم يرض إلا السير في ركاب البصريين. شأنه شأن الرضي فيما سبق، فذهب ينقل اللفظ بالتأويل قائلاً: «لما كانت (كل) نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضاً كذلك. ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة أحاداً، فكأنه قال: زيد وضييعته مقرونان، وعمرو وضييعته مقرونان.. وهكذا.

هل كان ذلك يدور بخلد العربي الذي ينطق هذا الكلام.

(د) من علل مذهب البصريين ما عدا الأخفش أنهم يرون الواو في (كل رجل وضييعته) نصاً في المعية، وبنوا على هذا وجوب حذف الخبر، وقد علمنا فساد ذلك، ثم فرعوا على هذا أن الواو إذا لم تكن نصاً في المعية، جاز ذكر الخبر وحذفه. وذلك يتحقق إذا كانت الواو مجرد التشريك في الحكم نحو: (زيد وعمرو متباعدان) أو كانت محتملة للمعية وغيرها، كما في (زيد وعمرو مجتمعان).. فالواو ظاهرة في غير المعية؛ لأن المعية إنما تفهم من (مجتمعان).

وإذا تذكرنا ما سلف من أن الواو في (كل رجل وضييعته) ليست نصاً في المعية، ومن ثم ذكر الرضي أن الحذف غالب لا واجب. إذا تذكرنا ذلك تبين لنا فساد التفرقة التي اصطنعها البصريون بين هذا الأسلوب وغيره؛ لأنها تفرقة لا مبرر لها.

ثالثاً: مما يثبت صحة مذهب الكوفيين والأخفش أننا نرى الأسلوب تابعاً للمعنى المراد، فالتفكير أسبق من التعبير، ولكل أسلوب معنى. وإذا أمعنا النظر أدركنا أن (كل رجل وضييعته) ونظائره تام الدلالة على معناه. ولا أدل على ذلك من أن هناك أساليب لا يكتفى فيها بالواو وما بعدها، بل لا بد من ذكر شيء حتى يتم المعنى. ومن أمثلة ذلك: أنتم والساعة في قرن واحد،

وزيد وعمرو مجتمعان ، وكل امرئ والموت يلتقيان، فلو قلنا : أنتم والساعة . أو زيد وعمرو أو كل امرئ والموت . لم يتم المعنى بل يظل السامع منتظراً ما يتممه ..  
وبهذا يتبين لنا دقة مسلك الكوفيين واستقامة منهجهم؛ حيث يقفون بكل أسلوب عند المراد به، ويكتفون بإدراك العقل لذلك المراد .

وربما ترد شبهة تعكر صفو هذا المذهب أو تقلل من شأنه، ألا وهي : أن الواو - وإن كانت بمعنى مع - لا تصلح أن تكون خيراً بخلاف (مع) فإنك تقول (محمد مع علي) فـ (مع) خير وليست الواو وكذلك .

ولكن هذه الشبهة تسقط عند التمهيص ذلك أن الكوفيين لا يزعمون أن الواو هي الخبر، بل يعتبرونها متممة المعنى ، وإذا تم المعنى استغنى عن اللفظ ، فإن العربي حينما نطق بهذه الأساليب لم يخطر بباله كل هذه التأويلات . أو التقديرات التي تسود مذهب البصريين وتسيطر عليهم . بل كان همه منصباً وعنايته مقصورة على أداء المعنى فحسب»<sup>(١)</sup>.

ويقول الدكتور عبد النعيم: «وذهب ابن عصفور إلى أن هذا كلام تام لا يحتاج إلى خير. وقال: والنفس إلى ما اختاره ابن عصفور أميل لأن عدم الحذف أولى من الحذف ولا أرى مبرراً لتقدير محذوف تم المعنى بدون تقديره»<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الرابعة : حكم الخبر في نحو : ضربي زيداً قائماً :

الخلاف الذي أورده ابن مالك في حذف الخبر قبل الحال ، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك، نحو: ضربي زيداً قائماً .. جاء على أربعة مذاهب ، وزاد بعض النحاة مذهبين آخرين ، فالجملة ستة مذاهب :

**المذهب الأول :** حذف الخبر وجوباً ، وتقديره - وتعبير ابن مالك - أصله : ضربي زيداً إذا كان قائماً، فالخبر هو (إذا) ، وكان تامة .

يقول ابن مالك عارضاً هذا المذهب ومعللاً له : «ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك، نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأصله عند أكثر البصريين : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، فالمبتدأ «ضربي» وخبره «إذا» وكان تامة؛ لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائماً، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة

(١) أسرار النحو للدكتور محمد يسري زعير ، الجزء الثاني ص ٤٣٣ - ٤٣٦ .

(٢) الجملة الاسمية ص ٤٠ .

الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خير . ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبي عليه السلام : «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> .

ويعزو ابن مالك في نضه هذا المذهب إلى البصريين ، وهو حق - إلا الأخص منهم - فإمام نخاة البصرة سيبويه يقول :

«هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا . فإن شئت جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً .

وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، وإذا كان فيما مضى ؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان . ولو كان على إضمار كان لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ، فليس هو على كان ولكنه حال»<sup>(٣)</sup> .

وقال في موضع آخر : «تقول عهدي به قائماً وعلمي به ذا مال ، فتنصب على أنه حال وليس بالعهد ولا العلم ، وليس هنا ظرفين . وتقول : ضربني عبد الله قائماً ، على هذا الذي ذكرت لك»<sup>(٤)</sup>» وتبع سيبويه جمهور البصريين<sup>(٥)</sup> .

**المذهب الثاني :** ذهب الأخص وتابعه ابن مالك وابن هشام إلى أن الخبر في نحو : ضربني زيداً قائماً ، تقديره «ضربي زيداً ضربه قائماً» ، فضربي مبتدأ ، وضربه : خبره ، وقائماً : منصوب بـ «ضربه» وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وفاعله ضمير المتكلم محذوفاً على ما يذكر في «باب المصدر» ، وكأنه كان في الأصل : ضربني زيداً ضربه قائماً»<sup>(٦)</sup> .

ويعلل ابن مالك لمذهب الأخص بأنه «أقل حذفاً مع صحة المعنى ، فكان أولى . وإنما قلت .. أقل حذفاً؛ لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه عند من يراه : ضربي زيداً مستقر إذا كان قائماً . وأيضاً فإن الثاني حذف فيه خبر عامل بقي معموله ، ودلالة المفعول على عامله قوية ، والوجه الأول بقي فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر ، فضعفت الدلالة لبعده

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، حديث رقم ٢١٥، وأبو داود في السنن في كتاب الصلاة، رقم ٨٧٥ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٠ . (٤) الكتاب ١/ ٤١٩ .

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠ ، والفارسي في المقتصد ١/ ٢٤٠، وعبد القاهر في المقتصد ١/ ٢٤٠-٢٤١ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٩٥، وآمالى ابن الشجري ١/ ١٠٤ ، وشرح المفصل ١/ ٩٦، ٩٧ ، والكافية بشرح الرضي ١/ ١٠٣ ، والمقرب ص ١٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٣، ٢٥٤ ، والتصريح ١/ ١٨١ ومنهج السالك ١/ ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٦) التذليل والتكميل ٣/ ٢٩٠ .

الأصل ، وكثرة الوسائط . وأيضاً فإن الحاذف على الوجه الثاني أبين عذراً في الحذف ؛ لأن الحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف ، وليس في قول القائل : ضربي زيداً ضربه قائماً ، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به ، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائماً»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن هشام : «( بيان مقدار المقدر ) ينبغي تقليده ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل ؛ ولذلك كان تقدير الأحفش في ضربي زيداً قائماً ضربه قائماً أولى من تقدير باقي البصريين ، حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً ؛ لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ولأن التقليل من اللفظ أولى»<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثالث :** ذهب بعض النحاة إلى أن فاعل المصدر الواقع مبتدأ يغني عن الخبر إغناء الفاعل المرفوع بالوصف في مثل : أرقام الزيدان . وفي هذا يقول ابن مالك : «وأما الوجه الثالث من الخمسة ، وهو أن يغني فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه في نحو أرقام الزيدان ، فضعفه بين ؛ لأنه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل ، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله ، فكان يقال : ضربي ، فيحسن السكوت عليه ؛ لأن فيه معنى ضربت ، كما يحسن السكوت على : أرقام الزيدان ؟ لأن فيه معنى : أيقوم الزيدان ؟ وفي امتناع ذلك ، وجواز هذا ، دليل فساد القول بتساويهما»<sup>(٣)</sup>.

وهذا المذهب ضعيف في نظر ابن مالك كما يدل نصه السابق ، وهو مذهب ابن دستوريه وابن بابشاذ<sup>(٤)</sup> .

**المذهب الرابع :** هو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف .

وضعف ابن مالك هذا المذهب أيضاً ، وبين أوجه ضعفه فقال : «لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف ، فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر ، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغني عنه الظرف ، مع أنه أصل بالنسبة إليها ، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره ، فكان يقال : زيد قائماً ؛ لأنه بمعنى في حال قيام ، وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل إلا مثل المقدر للظرف ، فكما يقال في قولك : زيد في حال قيام ، تقديره زيد مستقر في حال قيام ، كان يقال في : ضربي زيداً قائماً ، ضربي زيداً مستقر قائماً ، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب ، وذلك محال ، وما أفضى إلى محال محال . وصاحب هذا الوجه الرابع

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٨٠ .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ١٦١ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٨١ .

(٤) نسب فما هذا المذهب الرضي في شرح الكافية ١ / ١٠٥ ، ونسبه أبو حيان إلى ابن دستوريه وحدة في التذييل ٣ / ٢٨٨ ، وإليه وإلى الأحفش الأصغر في ارتشاف الضرب ١ / ٣٣ .

وقد نسب هذا القول لابن كيسان أيضاً أبو حيان<sup>(٢)</sup> والسيوطي<sup>(٣)</sup> ، وذكر أبو حيان أن بعض النحاة نقل أنه مذهب أبي الحسن ، وبه قال الجرمي ، وهو مذهب أبي الحجاج الأعمش ، وقد تفرع عن هذا المذهب خلاف أورده ابن مالك حول نوع الحال التي تصلح لأن تسد مسد الخبر ، وهو يدور حول مسألتين :

**الأولى** ، جواز وقوع الفعل حالاً سادة مسد الخبر:

منع الفراء - فيما نقل عنه ابن مالك - وقوع الحال المذكورة فعلاً؛ «فراراً من كثرة مخالفة الأصل ، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو على خلاف الأصل ، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه ، فإنه مخالفة بعد مخالفة . وهذا الذي اعتبره قد دلت العرب على أنه غير معتبر ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة ، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً ، لجاز وقوعها قياساً على وقوع الجملة الاسمية ، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة ، من ذلك قول الشاعر ، أنشده سيبويه :

ورأى عيني الفتى أباً كما يعطي الجزيلَ فعليك ذاكاً<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>

ونقل عنه هذا القول أيضاً الرضي<sup>(٦)</sup> ، والسيوطي<sup>(٧)</sup> ، والأشْموني<sup>(٨)</sup>

وصرح بعض النحاة باختلاف النقل عن الفراء في هذه المسألة ، فذكر أبو حيان أنه اختلف النقل عنه «فحكى ابن خروف عنه الجواز، ونقل ابن عصفور المنع ، وهو الصحيح عنه»<sup>(٩)</sup>.

وفصل السيوطي في هذا القول ، فذكر أنه على ثلاثة أوجه :

الأول : المنع ، وعزاه إلى سيبويه والفراء .

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٨١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ ، والتذليل على التكميل ٣ / ٢٩٣ ، ٣٠٣ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) البيت من الرجز ، ومنسوب لرؤية وهو رؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤ / ٩٣ ، والتذليل والتكميل ٣ / ٣٠٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٠ ، والهمع ٢ / ٤٩ ، والدر ١ / ٧٧ ، ٢ / ١٢٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٢٠ ، وعلق السيرافي على هذا البيت في شرحه الكتاب بقوله : «فرأى عيني» ابتداء ، و«يعطي» حال يسد مسد الخبر . وقال العيني في شرحه على الأشموني أن هذا حجة على الفراء في منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٨٥ .

(٦) شرح الكافية ١ / ١٠٥ .

(٧) الهمع ٢ / ٤٨ .

(٨) شرح الأشموني ١ / ٢٢٠ .

(٩) التذليل والتكميل ٣ / ٣٠٥ .

الثاني : الجواز، وعليه الأخص والكسائي ووافقهما ابن مالك .

والثالث : المنع في المضارع ؛ لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط ،  
والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط ، وقال : عزى إلى الفراء<sup>(١)</sup>.

والصحيح - عندي - الجواز ؛ لورود ذلك عن العرب، بدليل بيت رؤية السابق :

**المسألة الثانية :** جواز وقوع الجملة الاسمية حالاً سادة مسد الخبر:

المشهور من قول النحويين - كما يقول ابن مالك - « أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا  
كانت جملة اسمية لا تستغني عن الواو ، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه ،  
فأفتوا بالتزامه ، ولم ير الكسائي ذلك ملتزماً بعد سدها مسد الخبر ، كما لم يكن ملتزماً قبله ،  
وبقوله أقول»<sup>(٢)</sup>.

فهنا قولان في المسألة ، قول يمنع حذف واو الحال الجملة الاسمية السادة مسد الخبر ، نقله أبو  
حيان عن سيبويه والفراء . وقول يجيز حذف الواو من الحال الجملة الاسمية السادة مسد الخبر ،  
ونقله أبو حيان عن الكسائي والبصريين .

يقول أبو حيان : «وأما إذا كانت جملة اسمية لا واو معها فأجاز ذلك الكسائي فيما فيه ذكر ،  
كما قاله ابن كيسان ، وتبعه المصنف . ومنع ذلك الفراء وقال : واو الحال هي رافعة المصدر ،  
والرافع لا يحذف . والبصريون على مذهب الكسائي في هذا الأصل ، قاله بعضهم . ويقتضي  
مذهب سيبويه المنع ؛ لأنه لا يجيز وقوع الجملة الاسمية المصحوبة بالواو حالاً ، وكونها محذوفة الواو  
فرع على هذا المنع ؛ فهو أولى بالمنع»<sup>(٣)</sup>.

والأولي بالقبول المنقول عن سيبويه كما ذكر أبو حيان في نصه السابق .

وبعد هذا التفريع على المذهب الرابع ، ينبغي العودة إلى بسط بقية المذاهب في المسألة الأم .

المذهب الخامس : عزى<sup>(٤)</sup> إلى الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان وهو «أن الحال بنفسها  
هي الخبر لإسادة مسده على خلاف بينهم في ذلك . فقال الكسائي وهشام : «في هذه الحال  
ذكران مرفوعان أحدهما لصاحب الحال ، والآخر من المصدر ، ويجوز أن تؤكد الضميرين فتقول  
ضربي زيداً قائماً نفسه نفسه... وقال الفراء لا ضمير فيها من المصدر»<sup>(٥)</sup>.

(١) الهمع ٢ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٨٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٣٠٧ .

(٤) عزاه إليهم أبو حياه في ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ ، والتذييل ٣ / ٣٠٠ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ٤٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .



ويكشف لنا هذا المذهب والذي قبله<sup>(١)</sup>، عن تضارب النقل عن ابن كيسان ، فبينما نقل عنه ابن مالك أن الحال سادة مسد الخير لشبهها بالظرف، وهو ما قد يفهم من قول أبي حيان: «وما ذهب إليه ابن كيسان من أن الحال تشبه الظروف ، فكأنه قال : ضربي زيدياً في حال قيام»<sup>(٢)</sup> ، بينما نقل وفهم عنه ذلك نجد أن أبا حيان نفسه في هذا المذهب يؤكد أنه يقول بأن الحال هي الخير .

**المذهب السادس :** عزاه أبو حيان<sup>(٣)</sup> إلى الكوفيين حكاية عن البطليوسي، وهو أن الخير محذوف بعد الحال تقديره واقع أو يقع أو ثابت .

وكل المذاهب المذكورة ترد عليها أجوبة ، وهي مذاهب ضعيفة ، وما كنا في حاجة إليها ، فمذهب البصريين أحسن أصحابه أنفسهم بضعفه ، تدل على ذلك أقوالهم ، فابن يعيش يقرر أن «المعنى ضربت زيدياً قائماً أو أضرب زيدياً قائماً ، ... تام ... إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه»<sup>(٤)</sup> ، والرضي يسم هذا المذهب بالتكلف حين يقول : «وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهره معنى كان الناقصة إلى معنى التامة»<sup>(٥)</sup>.

هذا عن مذهب البصريين ، فإذا جئنا إلى مذهب الأخفش فإنه يرد عليه ما ذكره السيوطي من أنه «لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول»<sup>(٦)</sup>، أى أنه لم يأت بجديد عن مذهب البصريين ، ثم إنه يترتب «عليه حذف المصدر وبقاء معموله؛ لأن (قائماً) معمول للمصدر المقدر (ضربه) مثلاً، وهذا غير جائز؛ إذ المصدر بتقدير (أن) الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف»<sup>(٧)</sup>.

والمذهب الثالث القائل باستغناء المبتدأ بمرفوعه عن الخبر ، ضعفه ينبع من أن المبتدأ مع مرفوعه لا تتم بهما فائدة ، أو معنى تام في قولنا : ضربني زيدياً قائماً ، ومعلوم أن الخبر مع المبتدأ يفيد إفادة تامة ، ومن ثم لا يغني مرفوع المصدر المبتدأ عن الخبر .. ولو قال أصحاب هذا المذهب : إن المبتدأ استغنى بمعموله عن الخبر لكان أدق ، والمعمول هنا الفاعل المرفوع (ياء المتكلم في محل رفع) والمفعول به (زيدياً) والحال (قائماً) جميعاً .

(١) المذهب الرابع .

(٢) التذييل والتكميل ٣ / ٣٠٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ ، التذييل ٣ / ٣٠١ ، وانظر الهمع ٢ / ٤٦ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٩٦ .

(٥) شرح الكافية ١ / ١٠٧ .

(٦) الهمع ٢ / ٤٧ .

(٧) أسرار النحو ٢ / ٤٤٧ .

ثم إن المذهب الرابع إذا «كان (قائماً) معمولاً لـ (ضربي) كان من متعلقاته، فمحل الحال حينئذٍ قبل الخبر، وإذا كانت قبله لا تسد مسده؛ لأن الشيء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان في محله، وإذا لم يسد مسده لا يجوز حذفه فضلاً عن أن يجب «إذ الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد مسده لفظاً»<sup>(١)</sup>.

والمذهب الخامس لا يمكن أن تكون رتبة نحوية ما دالة على شيئين في آن واحد، فهذا مما لا يستسيغه منطق أو عقل.

وأما مذهب الكوفيين الأخير فقد أورد عليه أستاذنا الدكتور يسري زعير ما يلي: «أن أساليب الحال هنا ذات ميزة لا توجد في غيرها من أساليب الحال إذ فيها معنى القصر والاختصاص. وهذا سبيل من سبل البلاغة لا يوجد في غيرها. فمعنى قولك: إكرامي العبد مطيعاً، ما أكرم العبد إلا مطيعاً. وهذا المعنى تحقق على مذهب البصريين بما فيهم الأخفش، ولكنه غير متحقق على مذهب الكوفيين، وقد كشف الرضي السر في ذلك حيث يقول: «وبيانه مبني على مقدمة وهي: أن اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذاً من استقراء كلامهم، فمعنى: التراب يابس، والماء بارد. أن كل ما فيه هاتان الماهيتان حالة كذا. فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطهارة؛ أن النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ. وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص، نحو: اشتر اللحم، واشرب الماء؛ لأن شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان.

فإذا تقرر هذا قلنا: إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقي الجنس على العموم، ويكون المعنى: كل ضرب واقع على زيد حاصل في حال القيام.

وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه، أعني: ما أضرب زيداً إلا قائماً.

وأما عند الكوفية فالجنس، أي المصدر عندهم مقيد بالحال المخصص له، فيكون المعنى: ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه؛ لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود أيضاً في وقت آخر، فليس في تقديرهم إذاً معنى الحصر المراد المتفق عليه».

والذي نرمي إليه من وراء هذا النص هو: أن مذهب الكوفيين لا يتحقق عليه مدلول هذه الأساليب مما يثبت بطلانه، فلا ينبغي أن يفهم من هذا أننا نريد أن نقوى مذهب البصريين عليه،

(١) أسرار النحو ٢ / ٤٤٨ .

بل كلا المذهبيين في رأينا باطل لما فيه من التقدير الذي هو ( تكدير ) لصفاء لغتنا السامية .  
ومما يثبت فساد هذا المذهب أن الحذف لا يوجد إلا إذا قام الدليل - على المحذوف - كما هو  
قاعدة العلماء بعامة ، ولا دليل عليه في هذا المذهب : قال السيوطي : حكى البطليوسي وابن  
عمرون<sup>(١)</sup> عن الكوفيين أنهم قدروه ، أي الخبر ثابت أو موجود بعد ( قائماً ) .  
وضعف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه ، فإنه كما يجوز تقدير ( ثابت ) يجوز تقدير :  
منفي أو معدوم<sup>(٢)</sup> .

وإذا تبين هذا ، فيمكنني القول : أن هذا الأسلوب من الأساليب الخاصة ، وأنه مبدوء بمبتدأ لا  
خبر له ، وأغنى عن الخبر معمول المبتدأ الذي هو في معنى الفعل .. ولماذا لا يكون مثل هذا  
الأسلوب نوعاً ثالثاً من الجمل يقع بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فلا هو اسمية ولا هو فعلية ،  
بل هو جملة لها سماتها الخاصة التي تحتاج منا إلى تلمسها في أقوال العرب ونصوص القرآن والسنة  
وبحثها ووضع القواعد التي تضبطها بدلاً من التأويل والتقدير والمماحكة ؟ .

يبقى بعد هذا ، أن أشير إلى مسألة تعرض لها ابن مالك ، وتدور حول مدى جواز إتيان المبتدأ  
في الجملة التي دار حولها الخلاف في المسألة السابقة .

يقول ابن مالك : «ومما أجاز الكسائي وحده إتيان المصدر المذكور على وجه لا يقدر في  
البيان ، كقولك: ضربي زيداً الشديد قائماً ، وشربي السويق كله ملتوتاً . ومن منع احتج بكون  
الموضع موضع اختصار ، وأن السماع لم يرد فيه إتيان ، ومن أجازته تبع القياس ، ولم ير عدم  
السماع مانعاً؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعه في بعض المواضع ، فإجازته توسعة ، ومنعه  
تضييق<sup>(٣)</sup> .

ومن هذا النص يظهر لنا أن الخلاف في المسألة على مذهبيين: المذهب الأول: وهو مذهب  
الكسائي وحده في جواز إتيان المصدر المذكور . والمذهب الثاني: عدم جواز إتيان المصدر  
المذكور .

كما يتضح لنا تبعية ابن مالك لمذهب الكسائي ، معللاً هذه التبعية بأن في الإجازة توسعة ،  
وفي المنع تضييق وأن السماع الذي تعلق به المانعون لا يمنع الجواز ؛ لأن الحاجة داعية إلى  
استعمال ما منعه .

(١) هو محمد بن محمد بن علي بن أبي سعيد بن عمرو بن عبد الله الحلبي النحوي، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع  
به، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه ابن النحس، وقام بشرح المفصل، توفي سنة ٦٤٩هـ، انظر بغية الوعاة ١ / ٢٣١ .

(٢) أسرار النحو ٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٨٦ .

وقد استدلل الرضي للمانعين بأن منع الإتياع للمصدر هو «غلبة معنى الفعل عليه؛ ولهذا ذهب ابن درستوريه إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل؛ إذ المعنى: ما أضرب زيداً إلا قائماً، ولم يسمع الإتياع مع الاستقراء»<sup>(١)</sup>.

ولم أجد في كتب النحاة<sup>(٢)</sup> أحداً يذكر لنا من هم المانعون لما ذهب إليه الكسائي .  
والأولى بالقبول ما ذهب إليه الكسائي وابن مالك؛ لما ذكر من أن الحاجة داعية إليه .

### المسألة الخامسة : الخلاف في إعراب الاسم الواقع بعد (لولا) :

يلخص ابن مالك خلاف النحاة حول (لولا) والاسم الواقع بعدها في ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ مرفوع بالابتداء وحذف خبره وجوباً.

وعن هذا المذهب يقول: «المرفوع بعد (لولا) الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح، لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به في كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به وسد الجواب مسده، بل يكون أولى بصحة حذف الخبر؛ لأن في لولا إشعاراً بالوجود الممتنع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففي حذف الخبر بعد لولا من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة»<sup>(٣)</sup>.

**الثاني:** أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بها. قال ابن مالك: «وروى عن الفراء أن لولا الامتناعية هي الرافعة للاسم بعدها»<sup>(٤)</sup>.

**الثالث:** أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بفعل محذوف، وعن هذا المذهب قال ابن مالك: «وروى عن غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمرة»<sup>(٥)</sup>.

وقد اختار ابن مالك الأول، ودلل له بما هو مذكور في نصه، ورد المذهبين الآخرين، معللاً ذلك بأنهما «مستلزمان ما لا نظير له، إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير، مع وجدان ما له نظير.

وأيضاً فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين في فصل إعراب الاسم، فأى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى.

(١) شرح الكافية ٢ / ١٠٥

(٢) وجدت هذه المسألة في التذييل ٣ / ٣٠٧ ، والجمع ٢ / ٥١ ، وكلا منهما نسب المذهب الأول للكسائي دون أن يشير إلى من هم المعارضون له في المذهب الثاني .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٨٣ .

(٤) السابق.

(٥) السابق.

وأيضاً فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين فى فصل إعراب الاسم، فأى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى.

وأيضاً فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف منها مقدماً، والأوخر بال حذف أولى من الأوائل»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال ما عرضه النحاة فى كتبهم حول هذه القضية يمكننى أن أتبين أن مدار الخلاف حول مسألتين، وليس مسألة واحدة:

### المسألة الأولى: عامل الرفع فى الاسم الواقع بعد لولا:

وقع الخلاف فى هذه المسألة على مذهبين:

#### الأول: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء محذوف الخبر، يقول إمامهم سيبويه: «هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء - وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا.

وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدُ أخوك، إنما رفعته على ما رفعتَ عليه زيدُ أخوك. غير أن ذلك استخبارٌ وهذا إخبار، وكان المبنى عليه الذى فى الإضمار كان فى مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبدُ الله لكان بذلك المكان، ولولا القتالُ كان فى زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالُهم إيَّاه فى الكلام كما حُذف الكلامُ من «إمَّا لا»، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنت لا تفعلُ غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرة فى الكلام»<sup>(٢)</sup>.

ويدل النص على أمور:

أولها: أن لولا حرف امتناع لوجود، أى أنها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها، وهو المفهوم من قوله: «لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا».

ثانيها: أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ، مرفوع بالابتداء وهو مأخوذ من قوله: «وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء».

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٣- ٢٨٤ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٩، وانظر المقتضب ٣/ ٧٦، والأصول ١/ ٦٨، واللامات للزجاجى ص ١٢٩، والإيضاح للفارسى ص ٢٩، والمقتصد ١/ ٢١٧- ٢١٨، وعبد القاهر فى المقصد ١/ ٢١٨- ٢١٩، والمفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٩٥، وشرح المفصل ١/ ٢٩٥، والتوطئة ص ٢١٩، والكافية بشرح الرضى ١/ ١٠٣، وشرح الجمل ١/ ٣٣٥، والجنى الدانى ص ٥٩٩، ومغنى اللبيب ١/ ٢١٥، والجمع ٢/ ٤١، ومنهج السالك ١/ ٢١٥ .

ثالثها: أن الخبر محذوف، وأنه «حذف حين كثر استعمالهم إياه فى الكلام». ولقيام الجواب مقامه ووقوعه موقعه.

وبذلك يلخص سيبويه مذهب البصريين فى لولا وما يقع بعدها.

ويهمنى الآن التركيز على مسألة عامل الرفع فى الاسم الواقع بعد (لولا)، فقد ذهب البصريون - كما سبق ذكره - إلى أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ، وهو مرفوع بالابتداء، وهو امتداد لمذهبهم فى عامل الرفع الذى سبق بيانه فى مسألة سبقت فى عامل الرفع فى المبتدأ.

وقد احتج للبصريين من أن رافع الاسم بعد (لولا) هو الابتداء من وجوه:

الأول: أن الاسم يرتفع بالابتداء دون (لولا)، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر:

«قالت أمامة لما جئت زائرها  
هلاً رميت ببعض الأسهم السود  
لا درّ درك؛ إنى قد رميتهم  
لولا حذت ولا عذرى لمخدود»<sup>(١)</sup>

فقال: «لولا حذت» فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص؛ فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء»<sup>(٢)</sup>.

الثانى: «والذى يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير لو لم يمننى زيداً لأكرمك أنه لو كان كذلك لكان يتبعى أن يعطف عليها بـ «ولاً»، لأن الجحد يعطف عليه بـ «ولاً»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْواتُ﴾<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أن «لولا» و«لا» قبل التركيب لا يعملان فى الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب؛ لأن الأصل عدم التغيير والتغيير»<sup>(٥)</sup>.

الرابع: «أن الأصل فى العمل للأفعال، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه، و«لولا» ليست كذلك»<sup>(٦)</sup>.

(١) البيتان من البسيط؛ وهما من قصيدة للحموح فى شرح أشعار الهذليين ص ٨٧١، كما نسب البيت الثانى ابن الشجرى إليه فى ٢ / ٥١٠، وابن يعيش فى شرح المفصل ١ / ٩٥، ٨ / ١٤٦، وابن منظور فى مادة (ع ذ ز) ثم قال: «يقال: هذا الشعر لراشد بن عبد ربه وكان اسمه غاويًا، فسماه النبى راشداً» وكذلك ذكره ابن برى فى التنبية والإيضاح ٢ / ١٤٦، وأنشدهما العكبرى فى التبيين ص ٢٤٢، والرضى فى شرح الكافية بدون نسبة ١ / ١٠٤، وهو فى الأزهية ص ١٧٩، وشرح القصائد السبع ص ٥٥١، والمخصص ١٥ / ١٩٠، والمساعد ٣ / ٢٢٤، والخزانة ١ / ٤٦٢، ١١ / ٢٤٧.

(٢) الإنصاف ١ / ٧٣، ٧٤ المسألة العاشرة.

(٣) سورة فاطر ١٩، ٢٠، ٢١.

(٤) الإنصاف ١ / ٧٣-٧٤ مسألة (١٠).

(٥) التبيين للعكبرى ص ٢٤٠.

(٦) السابق.

الخامس: «أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوبٌ، إذ كلُّ حرف يرفع ينصبُّ، مثل «ما» و«لات» وهذا لا منصوبٌ له فلا يصحُّ قياسه ولا هو مسموعٌ من العرب فدعوى ارتفاعه به محضُ تحكُّم»<sup>(١)</sup>.

السادس: «أنك لو وضعت مكانه فعلاً في معناه لم يكن للجملّة معنى، ألا ترى أنك لو قلت: «امتنع زيدٌ أو وُجد زيدٌ فهلك عمرو» كان الكلامُ فاسداً وضدَّ المعنى؛ لأن المعنى وجد زيد هلاك عمرو، وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فعلاً لم يعمل هو نيابةً عنه»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجيب عن أدلة البصريين من وجوه تتلخص في:

الأول: أن «قولهم: إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا حرف غير مختص» قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص. قولهم: «إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم، كما قال الشاعر:

### لولا حُدِّتْ ولا عُذِرِي لِمُخْدُودِ

فأدخلها على الفعل» قلنا: لولا التي في هذا البيت ليست مركبة مع «لا» كما هي مُركبة مع لا في قولك «لولا زيد لأكرمتك» وإنما لو حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و«لا» معها بمعنى لم؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: لم يقتحم العقبة»<sup>(٤)</sup>.

الثاني: وقولهم: «لو كانت لولا هي العاملة لأن التقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيها معنى الجحد، فكان ينبغي أن يعطف عليها بـ «وَلَا»: لأن الجحد يعطف عليه بـ «وَلَا» إلى آخر ما قرروه» قلنا: إنما لم يجز ذلك لأن «لولا» مركبة من لو ولا، فلما ركبنا خرجت لو من حدها ولا من الجحد؛ إذ ركبنا فصيرتا حرفاً واحداً؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في «لولا». بمعنى التحضيض، ولو ما وألاً وما أشبهه، وكذلك ها هنا؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بـ «وَلَا»<sup>(٥)</sup>.

### الثاني: مذهب الكوفيين:

خالف الكوفيون البصريين في عامل الرفع، ثم اختلفوا فيما بينهم في المسألة على قولين:  
القول الأول: أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بها، كارتفاع الفاعل بالفعل، وهو قول الفراء

(١) التبيين للعكبري ص ٢٤٠ .

(٢) السابق.

(٣) البلد: آية ١١ .

(٤) الإنصاف ١ / ٧٥ - ٧٦ (م - ١٠).

(٥) السابق ص ٧٨ (م - ١٠).

الذى يقول: «وقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ﴾<sup>(١)</sup> رفعهم بـ «لولا» ثم قال: «أن تطوهم» فأن فى موضع رفع بـ (لولا)»<sup>(٢)</sup>.

القول الثانى: أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف، وهو قول الكسائى<sup>(٣)</sup>. وقد احتج للفراء بوجهه تتلخص فى الآتى:

الأول: أن (لولا) نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير فى قولك: لولا زيد لأكرمك ... لو لم يمنعنى زيد من إكرامك لأكرمك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ<sup>(٤)</sup>.

الثانى: أن (أن) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: لولا أن زيداً ذهب لأكرمك، ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل على صحة مذهب الفراء<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أنها (أى لولا) حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصة، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر؛ لأنه يستقل بالاسم فأشبهه الفعل والفاعل، وأما ما يأتى بعد ذلك فجوابٌ للحرف وليس هو من تمام الاسم، أما «لن»<sup>(٦)</sup> فإنها تقتضى اسمين<sup>(٧)</sup>.

الرابع: أن معناها «معنى الفعل»، فكانت عاملة كـ «إن» وأخواتها، وبيان ذلك أن قولك: لولا زيداً لأتيتك، معناه منعنى زيد من إتيانك، والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ «إن» وأخواتها<sup>(٨)</sup>.

وقد أجيب عن الأدلة السالفة بوجهه تتلخص فى:

الأول: لا يمكن التسليم بأنها «مختصة بالاسم، بل قد يقع الفعل بعدها. قال الشاعر الهذلى:

ألا زعمتُ أسماءُ ألاَّ أحبُّها      فقلتُ بلى لولا ينازعنى شغلى<sup>(٩)</sup>

(١) الفتح: آية ٢٥.

(٢) معانى الفراء ١/ ٤٠٤ - ونسبه إليه ابن الشجرى فى آماله ١/ ٥١١، والرضى فى شرح الكافية ١/ ١٠٤، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٤٣، وذكر المرادى أن الفراء حكاه عن بعضهم فى الجنى الدانى ص ٦٠٢، ونسب للكوفيين فى الإنصاف ص ٧٠، والتبيين ص ٢٣٩.

(٣) نسبه إليه الرضى فى شرح الكافية ١/ ١٠٤ والمرادى فى الجنى الدانى ص ٦٠١ والسيوطى فى الهمع ص ٤٣/٢، ونسب للكوفيين فى التبيين ص ٢٣٩، وورصف المباني ص ٢٩٤.

(٤) الإنصاف ص ٧٠ (م- ١٠).

(٦) هكذا فى الأصل وهو خطأ صوابه: وأما «أن».

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٤١.

(٩) هذا البيت من بحر الطويل. وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين ١/ ١٣٤، وشرح أشعارهم ١/ ٨٨، وفى شرح المفصل ٨/ ١٤٦، والجنى الدانى ص ٦٠٧، ومغنى اللبيب ١/ ٢١٧، وشرح شواهده للسيوطى ٢/ ٦٧١، وللبغدادى ٥/ ١٢٧، وتلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ١٩٢، والدرر اللوامع ١/ ٧٧، والخزانة ٤/ ٤٩٨، واللسان (لولا).



أى لولا ذلك لظهر لها حُبِّي»<sup>(١)</sup>.

الثاني: ومع التسليم بأنها مختصة يمكن القول: إنه «ليس كل مختص عاملاً، ألا ترى أن الألف واللام مختصة بالاسم ولا تعمل، وإنما العامل يفتقر إلى معنى غير الاختصاص، وهو قوة شبهه بالفعل، و«لولا» ليست كذلك؛ لأن معناها يرتبط بالجواب، فهي كـ «لو» تختص بالأفعال، ولا يعمل فيها، والسين وسوف كذلك، وإذا وقع الاسم، بعد «لو» قدر له فعل بعد «لو» يعمل في الاسم ولا يصح مثل ذلك في قولهم: إن «لولا» معناها منعى، لا يصح لوجهين: أولهما: أن هذا التقدير يُبطل معنى «لولا»؛ لأن معناها تعليق شيء بشيء فلها جواب، والفعل لا يعلق ولا جواب له.

والثاني: أن الحروف لو عملت بمعناها لعملت «ما» النافية للنصب، وكذلك حروف الاستفهام؛ لأن معناها أنفى واستفهم، وليس الأمر على ذلك، وكان السبب فيه أن الحروف وضعت للاختصار، فلو عملت عمل الأفعال لبطل هذا المعنى، ولأن الإجماع منعقد على أن معنى الحرف في غيره لا في نفسه، والفعل معناه في نفسه، فلم تكن له قوة العمل في غيره كعمل ما له في نفسه، ووجب أن يقتصر به على إثبات المعنى في غيره»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن وقوع أن المفتوحة بعد (لولا) لا «يمنع من كونها مبتدأ، وإنما كان كذلك؛ لأن (إن) وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها، وكل ما صح الإخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الإخبار عنه بما بعده؛ لأن صحة الإخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير، وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول (إن) المكسورة عليها، كقولك: إن زيدا منطلق يعجبني، فإنك لو أدخلت (إن) المكسورة عليها هنا صح، فامتنع من ذلك لتلا يتوالى حرفاً توكيد، ففي الموضع الذي لا يصح دخول المكسورة عليها يصح أن يكون مبتدأ، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾<sup>(٣)</sup> فأجازو في (أن) الثانية الفتح والكسر بلا خلاف، وإنما جاز الفتح، لأن (إن) المكسورة لا تدخل عليها هنا، وهي في موضع الابتداء؛ لأن «إن» الأولى قد وليها الجار، و﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ في موضع نصب بـ (أن) فعطفت المفتوحة على موضع ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ ونقول على هذا: إن لك أنك مكرم، لأنك حلت بين المفتوحة والمكسورة بالجار، فكذلك المفتوحة بعد (لولا) لا يصح أن تدخل عليها (إن) المكسورة، فجاز أن يكون مبتدأ، والذي يدل على أن (لولا) لا تعمل أنك لو عطفت على اسمها اسماً لم تؤكده بـ (لا) النافية، كقولك: لولا زيد وعمرو لأتيتك، ولا تقول: لولا زيد ولا عمرو، وهم

(١) التبيين ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) التبيين ص ٢٤٣ .

(٣) سورة طه: الآيتان: ١١٨، ١١٩ .

إنَّما حملوا الكلام على (لم) كأنه قال: لو لم ينعنى زيد أتيتك فجعلوا (لا) موضع (لم) كقوله تعالى: ﴿فَلَا أَفْتَحَمَ الْعُقَبَةَ﴾<sup>(١)</sup>، أى لم يقتحم، ولو كان الأمر كما ذكرنا لجازَ تأكيد المعطوف بلا، كما تقول: لم يَقمُ زيد ولا عمرو»<sup>(٢)</sup>.

**القول الثانى:** قول الكسائى، وهو أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف: «يتفق الكسائى مع سائر الكوفيين على أن الاسم بعد (لولا) فاعل لا مبتدأ، ولكنه يخالفهم فى رافع هذا الاسم، فهم يرون أن (لولا) نائبة عن الفعل، أما هو فيرى أن الاسم مرفوع بفعل مقدر، قال السيوطى: وذهب الكسائى إلى أنه مرفوع بفعل بعدها، تقديره: لولا وجد زيد أو نحوه لظهوره فى قوله، «فقلت: بلى لولا ينازعى شغلى»<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الثانية: خبر المبتدأ الواقع بعد لولا:

هذه المسألة مبنية على قول القائلين - وهم البصريون فيما علمنا مما سبق - بأن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ، وهذا المبتدأ - من غير شك - يحتاج إلى خبر، وهذا الخبر هو محل الخلاف هنا، وهو خلاف لم يتعرض له ابن مالك؛ حيث لم يذكر سوى مذهب البصريين. والخلاف واقع على مذهبين:

**الأول:** مذهب البصريين الذى سبقت الإشارة إليه، والقائل بأن الخبر محذوف وجوباً، وتقديره كون عام، وهو المفهوم من نص سيبويه المذكور. يقول السيوطى: والجمهور أطلقوا منه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

**الثانى:** مذهب ذكره السيوطى لجماعة لم يعينهم، فقال: «ذهب قوم إلى أن الخبر بعد (لولا) غير مقدر، لأنه الجواب»<sup>(٥)</sup>.

هذا، ولأن النحاة لم يفصلوا بين المسألتين: مسألة العامل، ومسألة الخبر؛ لأنهم عرضوا الآراء فى لولا دون فصل بينهما، فقد لبس ذلك على بعض الباحثين المعاصرين، فوقعوا فى خلط واضطراب، فمثلاً الأستاذ الدكتور يسرى، عرض الآراء فى القضية كما عرضها النحاة، دونما فصل بين كلام النحاة عن عامل الرفع فى الاسم، وكلامهم على قول القائلين بأن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ - عن الخبر .. ما يكون؟

(١) سورة البلد: آية ١١ .

(٢) التبيين ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) أسرار النحو للدكتور محمد يسرى زعير ٢ / ٤٢٢ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٤١ - ٤٢ بتصرف.

(٥) السابق ٢ / ٤٣ .

ثم ذهب إلى ترجيح رأى الفراء فى العامل، بأن (لولا) هى العاملة فى الاسم الواقع بعدها، وأنها فى معنى الفعل، والاسم الواقع بعدها فاعل مرفوع بها.

يقول الدكتور يسرى: «ترجيح مذهب الفراء - عرفنا أن هذا ليس مذهب الفراء وحده بل هو مذهب الكوفيين ما عدا الكسائى. وحسبنا ترجيحاً لهذا أن أسوق إليك ما قاله ابن الأنبارى فى ترجيحه وذلك بالرغم من أن المعروف عنه تأييده للبرصيين ومواكبتهم والانتصار لهم، ولكنه هنا أبى إلا الإذعان للحق والإقرار بالحقيقة»<sup>(١)</sup>.

ثم عاد ثانية فرجح المذهب الذى أورده السيوطى - وهو المذهب الرابع عنده - والقائل بأن الخبر هو جواب لولا، فقال: «إذا أمعنا النظرة فى تلك المذاهب الأربعة أدركنا أن الرابع منها هو الصحيح اللائق بسلامة اللغة وسهولتها، فهو - فى نظرى - أدقها وأروعها لاعتماده على إدراك المعنى المراد بدون إرهاب للعقل، وكد للذهن، بالتأويل والتقدير، أو بالضرب فى متاهات الظن والتخمين بادعاء أن (لولا) نائبة عن الفعل أو أن الفعل مقدر أو أن «لولا» مركبة من (لو) و(لا) .. أما على المذهب الرابع فالمرء لا يكاد يسمع قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> ونحوه .. حتى يفهم المعنى المراد دون ملاحظة خبر تقديره (موجود) أو ملاحظة فعل تقديره (وجد) أو ملاحظة أن (لولا) بمعنى الفعل أو غير ذلك؛ إذ الكلام تام مفيد فائدة كاملة من غير احتياج إلى شيء مما سبق»<sup>(٣)</sup>.

فكيف يجوز لى أن أرجح أولاً رأى الفراء القائل بأن (لولا) فى معنى الفعل، أو نائبة عن الفعل، وما بعدها، ثم أعود فأرجح رأياً يقول بأن جواب (لولا) هو الخبر، بما يعنى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مبتدأ وليس فاعلاً.

ومما يؤكد اللبس الذى وقع فيه أستاذنا قوله فى نصه الأخير المذكور: «فالمرء لا يكاد يسمع قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ ونحوه .. حتى يفهم المعنى المراد دون ملاحظة خبر تقديره موجود، أو ملاحظة فعل تقديره وجد، أو ملاحظة أن لولا بمعنى الفعل». فهو بقوله: «أو ملاحظة أن (لولا) بمعنى الفعل» قد أبطل ترجيحه لمذهب الفراء.

ومع كل هذا، فإن ترجيحه لقول القائلين بأن الخبر هو جواب (لولا) هو الأولى بالقبول؛ لوجاهته.

(١) أسرار النحو ٢ / ٤١٩ .

(٢) سورة الحج: آية ٤٠ .

(٣) أسرار النحو ٢ / ٤١٩ .

## المسألة السادسة : العطف على مبتدأ يليه الفعل :

أشار ابن مالك إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول مسألة صورتها: معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما، فقال: «ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم: زيد والريح يباريها، وفي هذه المسألة خلاف: فمن البصريين والكوفيين من لم يجزها، ومنهم من أجازها. فمن أجازها من البصريين جعل التقدير: زيد والريح يجريان يباريها، فيجريان خبر محذوف، ويباريها في موضع نصب على الحال، فاستغنى بها عن الخبر لدلالته عليه. ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملاً على معنى يتباريان، ولم يحتج إلى تقدير محذوف. واستدل أبو بكر ابن الأنباري على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر:

واعلم بأنك والمنيب  
ـة(١) شاربٌ بعقارها(٢)»(٣)

والظاهر من النص أن الخلاف على مذهبين: مذهب القائلين بإجازة المثال المذكور وأمثاله. ومذهب القائلين بعدم الجواز.

والقائلون بالجواز تفرع مذهبهم إلى قولين:

قول البصريين القائلين بتقدير خبر محذوف، وقول الكوفيين القائلين بالحمل على المعنى وعدم تقدير محذوف.

وفي واقع الأمر أن هذه المسألة لم تتعرض لها كتب النحو باستفاضة، فلم أقع عليها إلا في ثلاثة كتب بالإضافة إلى شرح التسهيل هي التذييل وارتشاف الضرب، وكلاهما لأبي حيان، والجمع للسيوطي.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة الذين تعرضوا للمسألة نصوا على أن العطف لا بد أن يكون بالواو دون غيرها من حروف العطف الأخرى، والوحيد الذي لم ينص على ذلك هو ابن مالك، وإن كان يفهم ذلك من كلامه. فقال أبو حيان: «وإذا ولى معطوفاً بالواو فقط على مبتدأ فعل أو دائم لأحدهما واقع على الآخر نحو: عبد الله والريح يباريها»(٤)، وقال السيوطي: «ولو كان العطف بالفاء، أو بضم لم تصح المسألة إجماعاً»(٥).

ونصوا أيضاً على أنه لو حذف الواو صحت المسألة إجماعاً. قال أبو حيان: «فلو لم تكن الواو

(١) هكذا كتبت في شرح التسهيل وهو خطأ وتصحيحه «المنية» .

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل. وقائله مجهول، ولم أستطع العثور في كتب النحو إلا في التذييل ٣ / ٣٢٠، والجمع ٢ / ٥٢، والدرر ١ / ٧٨، وعقارها: حمرها.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨ .

(٥) جمع الهوامع ٢ / ٥٢ .

صحت إجماعاً»<sup>(١)</sup>. وقال السيوطي: «لو حذف العاطف صحت المسألة إجماعاً». هذا، ولم يزد السيوطي في الهمع<sup>(٢)</sup> عمّا قال ابن مالك شيئاً ذا بال، بخلاف أبي حيان الذى فصل فى المسألة، وبخاصة فى التذييل، فبعد أن ذكر ما نص عليه ابن مالك من مذهبي المجيزين والمانعين لهذه المسألة التى صورتها: عبد الله والريح يتباريان. زاد أقوالاً أخرى للقائلين بالإجازة سوى القولين المذكورين للبصريين والكوفيين سلفاً... وهذه الأقوال التى زادها أبو حيان هى:

### أولاً: قولان لهشام<sup>(٣)</sup>:

الأول: أن عبد الله فى المثال المذكور رافعه فى الأصل «ما عاد من (بياريها)، و(الريح) يرفعها رجوع الهاء فى (يُباريها) والواو نسقت (الريح) على (عبد الله) فُبُنِيا على: عبد الله والريح يتباريان»<sup>(٤)</sup>.

والثانى: «أن الواو ترفع (عبد الله)، و(الريح) نسق على (عبد الله) و(بياريها) حال لـ (عبد الله) و(الريح)»<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: قول أحمد بن يحيى<sup>(٦)</sup>: أن (بياريها) حال النصب إذا صُرِفَ (إلى الدائم)، فقيل: مُباريها، وإذا عُمِلَ على أن (يُباريها) خبر (عبد الله) و(الريح) اختلطاً فى عقدة، واجتمع (عبد الله) و(الريح) فى التقريب لاختلاط الخبرين، إذا صُرِفَ «بياريها» إلى الدائم رفعه، وأتى بعده بكناية صاحبه، وصاحبه (عبد الله)»<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: قول لم ينسبه لأحد، وهو «(عبد الله والريح مباريها) هُوَ، يأسكان الياء، وأخوك والدنيا ذامها هُوَ، برز (هُوَ) بعد (مباريها) و(ذامها) لأن فاعلاً جرى على غير صاحبه، فلم يَحْتَمَلْ ضميراً من صاحبه، كما فعل ذلك فى (يدك باسطها أنت) لما جرى (باسط) على اليد، وهو فعل للكاف، لم يَحْتَمَلْ ضميراً من الكاف، فظهر صاحبه معه وأبرز»<sup>(٨)</sup>.

رابعاً: قول أبي بكر<sup>(٩)</sup> أن أصل «المسألتين بغير واو عاطفة: عبدُ الله الريحُ يباريها، وأخوك الدنيا يذمُّها. وللريح والدنيا وجهان: أحدهما النصب بـ (يُبارى) و(يذمُّ)، وهما مبنيان عند

(١) التذييل ٣ / ٣١٨ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٥٢ .

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، من نخاة الكوفة، لازم الكسائي حتى برع فى النحو، من مصنفاته: الحدود، والمختصر، والقياس. انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٢٨، والأعلام للزركلي ٨ / ٨٨.

(٤) التذييل ٣ / ٣١٨ .

(٥) التذييل الصفحة نفسها .

(٦) المقصود به ثعلب النحوى الكوفى.

(٧) التذييل ٣ / ٣١٩ .

(٨) السابق.

(٩) هو ابن الأنبارى.

الكوفيين على التأخير بعد الفعل، والبصريون ينصبون الدنيا والريح بفعل مضمّر قبل الدنيا والريح، يفسرهما الفعل المظهر، والوجه الآخر ارتفاعها برجوع الهاء. فمن عمل على أن (الدنيا) و(الريح) في موضع نصب، وصرف المستقبل إلى الدائم، لم يحتج إلى زيادة في الكلام، فقال: عبد الله الريح مباريها، وأخوك الدنيا ذامها، فذام ومبار رافعهما عبد الله والأخ. ومن عمل على أن الدنيا) و(الريح) في موضع رفع، وصرف المستقبل إلى الدائم، قال: عبد الله الريح مباريها هو، وأخوك الدنيا ذامها هو، احتج في هذا المعنى إلى إبراز (هو) وفيه من الحذف ما في غيره»<sup>(١)</sup>.

ويلخص أبو حيان المسألة في أن «عبد الله مع الريح يباريها» إذا كان معروفاً بالسّخاء والإفضال والإشبهاء للريح في هذا المعنى، فكانت الواو هنا على ما هي عليه في: كلُّ ثوب وثمنه، وكلُّ رجلٌ وضعته»<sup>(٢)</sup>.

أي أن الواو هنا للمعية، وهو رأي له وجهته، ويمكن أن تحمل عليه المسألة.

### المسألة السابعة: تقديم معمول الخبر على المبتدأ المشتمل على ضميره:

هناك صورتان يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على معمول متقدم لخبر المبتدأ، هاتان الصورتان هما:

الصورة الأولى: في نحو قولنا: زيداً أجله محرز .

الصورة الثانية: في نحو قولنا: زيداً أجله يحرز.

وهاتان الصورتان أورد فيهما ابن مالك<sup>(٣)</sup> خلافاً على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الصورتين في المسألة صحيحتان، وهو مذهب البصريين وهشام<sup>(٤)</sup>.

المذهب الثاني: أن الصورتين جميعاً في المسألة غير صحيحتين، وهو مذهب الكوفيين عدا هشام والكسائي<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثالث: أن الصورة الأولى في المسألة هي الصحيحة، والثانية لا تصح، وهو قول الكسائي والفراء<sup>(٦)</sup>.

(١) التذييل ٣ / ٣١٩ .

(٢) التذييل ٣ / ٣١٨ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٤٥، والهمع ٢ / ٣٧، وقال ابن السراج في الأصول: «أكثر المتقدمين وغيرهم يحيلها إلا هشاماً» الأصول ٢ / ٢٤٠.

(٥) شرح الكافية ١ / ٩٩، والهمع ٢ / ٣٧ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٩٩ وذكر هذا المذهب للكسائي فقط، وكذلك السيوطي في الهمع ٢ / ٣٧، ونسبه أبو حيان للكسائي والفراء في الارتشاف ٢ / ٤٥ .

وقد أقام البصريون وهشام أصحاب المذهب الأول على صحة مذهبهم عدة أدلة، منها:  
أولاً: استدل بصحة الصورة الأولى (زيداً أجله محرز) بأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه  
بأجنبي<sup>(١)</sup>.

ثانياً: استدل للصورة الثانية (زيداً أجله أحرز) بأن المعنى فى هذه الصورة هو «أجل زيد أحرز  
زيداً»، فلما قلت: (زيداً أجل زيد أحرز، لم تحتج إلى إظهار زيد مع الأجل<sup>(٢)</sup>).  
واستدل للمذهب الثانى مذهب الكوفيين بأن المفسر (زيداً) فى الصورتين مرتبته التأخر لتعلقه  
بالخبر<sup>(٣)</sup>، ولهذا لا تصح الصورتان.

قد أجيب عن هذه الشبهة بأن «التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير، ألا ترى إلى قوله  
تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

واستدل للكسائى صاحب المذهب الثالث الذى أجاز الصورة الأولى ومنع الثانية، بأن الفعل  
أشد طلباً لمفعوله، فكأن مفعوله متأخر، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه بالمشابهة<sup>(٦)</sup>، وبأن «زيداً  
أجله محرز، لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه بأجنبي، بخلاف: زيداً أجله أحرز، فإن الأجل  
وإن كان الفعل خيره، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن  
يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ  
على الأصل، لأنه مفرد»<sup>(٧)</sup>.

وأن «اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع  
خير مبتدأ واجب فلا يجوز تقديم معموله؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل»<sup>(٨)</sup>.  
وقد أجيب عن هذا من وجوه :

الأول: ذكر ابن مالك أن «هذه شبهة شهرت عند النحويين، وفيها - إذا لم تقيد - ضعف؛ لأن  
تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه منه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض  
العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه، ما لم يكن فى ذلك إخلال ملازم؛ لأن منعه مفوت  
للتبنيه على الأصل، ولأجل ذلك جاز أن يقدّم على: لن، ولا واللام الطلبيتين معمولات

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢ .

(٢) الأصول ٢/ ٢٤٠ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٩٩ .

(٤) سورة البقرة: آية ١٢٤ .

(٥) شرح الكافية ١/ ٩٩ .

(٦) السابق، الصفحة نفسها.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢ .

(٨) السابق ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣ .

معمولاتهن نحو: زيداً لن أضرب، وعمراً لم أكرم، العلم لتطلب، والجاهل لا تصحب»<sup>(١)</sup>.

الثانى: أن تقديم معمول الفعل أولى لقوته<sup>(٢)</sup>.

الثالث: القول بأن «الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعَدَّ المبتدأ قبلهما أجنبيًّا، تخيل جدلى لا ثبوت له عند التحقيق؛ لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه، وتقوم مقامه، فلا يعدُّ ما هى له خبر أجنبيًّا، كما لا يعدُّ أجنبيًّا ما المفرد له خبر»<sup>(٣)</sup>.

وبعد عرض المذاهب والأدلة عليها والأجوبة عن الأدلة، يمكننى القول بأن مذهب البصريين هو الأولى بالقبول؛ لأن المعنى صحيح فى الصورتين، ولذلك قال ابن مالك ونقله عنه أبو حيان: «فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين: زيداً أجله مُحرز، زيداً أجله أحرز، بل الأخير أولى بالجواز؛ لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعاً على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحباً، وبعد قريباً»<sup>(٤)</sup>.

### المسألة الثامنة: الخلاف فى تحمل الخبر الجامد للضمير:

إذا كان خبر المبتدأ مشتقاً أو مؤولاً بمشتق ولم يرفع ظاهراً، فلا خلاف فى رفعه ضميراً، والخلاف فى الخبر الجامد الذى لا يؤول بمشتق هل يتحمل ضميراً أم لا؟ وهذا ما نص عليه ابن مالك بقوله: «وإذا ثبت تحمل الجامد ضميراً، ورفع ظاهراً لتأوله بمشتق، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت، وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائى دون تقييد، فعندى استبعاد فى إطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائه أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور، وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين، واجتنابه متعين»<sup>(٥)</sup>.

ومن النص السابق تبين لنا مذهبنا:

الأول: ما نسبته ابن مالك للكسائى من جواز تحمل الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق للضمير.

الثانى: ما ذهب إليه ابن مالك من عدم جواز تحمل الخبر الجامد للضمير، وإنما يكون جائزاً عنده

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٣ .

(٢) همع الهوامع ٢/ ٣٧ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٠٣ .

(٤) السابق الصفحة نفسها، وانظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٣/ ٣٥٦ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٠٧ .



إذا احتتمل هذا الاسم الجامد معنى المشتق، كأن يحتتمل لفظ «أسد» صفة ملازمة له كالإقدام والقوة، وأن يحتتمل لفظ النار معنى الحرارة والحمرة، وإلا لم يجز عنده.

والمذهب الذى نسبه ابن مالك وغيره<sup>(١)</sup> للكسائى، ونسبه بعض النحاة<sup>(٢)</sup> للكوفيين والرماني من البصريين، ونسبه ابن عقيل<sup>(٣)</sup> للكسائى والرماني وجماعة، ونسبه الأشموني<sup>(٤)</sup> والصبان<sup>(٥)</sup> للكوفيين فقط.

والمذهب الثانى الذى اعتنقه ابن مالك هو مذهب البصريين<sup>(٦)</sup>.

واحتج أصحاب المذهب الأول لمذهبهم من وجهين:

الأول: أنهم قالوا: «إنما قلنا: إنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه فى معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك (زيد أخوك) فى معنى زيد قريبك، و(عمرو غلامك) فى معنى عمرو خادمك (وقريبك وخادمك) يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا فى معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ»<sup>(٧)</sup>.

والثانى: «أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجمل»<sup>(٨)</sup>.

كما احتج البصريون بقولهم: «إنما قلنا: إنه لا يتضمن ضميراً؛ وذلك لأنه اسم محض غير صفة، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغى أن يكون خالياً عن الضمير؛ لأن الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو «ضارب، قاتل، وحسن، وكريم» وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد أخوك» كان أخوك دليلاً على الشخص الذى دل عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل، فكذلك إذا قلت: «عمرو غلامك» كان غلامك دليلاً على الشخص الذى دلَّ عليه عمرو، وليس فيه دلالة على الفعل؛

(١) نسبه إليه كذلك الرضى فى شرح الكافية ١/ ٩٧، والسيوطى فى الهمع ١/ ١٠.

(٢) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ص ٥٥ - ٥٦ - ٧٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٣٦، وشرح المفصل ١/ ٨٨.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٥، وانظر أيضاً: التصريح للشيوخ خالد ١/ ١٦٠.

(٤) منهج السالك بحاشية الصبان ١/ ١٩٧.

(٥) حاشية الصبان ١/ ١٩٧.

(٦) هو مذهب الفارسي فى الإيضاح بالمقتصد ١/ ٢٥٥، وعبد القاهر فى المقتصد ١/ ٢٥٨ - ٢٦٠، والزحشرى فى المفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٨٧، وابن الأنبارى فى الإنصاف المسألة السابعة، والعكبرى فى التبيين من ص ٢٣٦ - ٢٣٨، وفى شرح اللمع ١/ ٣٥، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٨٨، وابن عصفور فى شرح الجمل ١/ ٣٣٣، وابن هشام فى أوضح المسالك بالتصريح ١/ ١٦٠، والسيوطى فى الهمع ١/ ١٠، والأشموني فى منهج السالك بحاشية الصبان ١/ ١٩٧، والصبان بحاشيته على منهج السالك ١/ ١٩٧.

(٧) الإنصاف فى مسائل الخلاف ص ٥٦.

(٨) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٣٧.

فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في زيد وعمرو»<sup>(١)</sup>.

وأن الضمير يحتاج إليه أيضاً لأجل: «أن يكون رابطة بين الخبر والمبتدأ، وهذا يكون في الخبر المفرد؛ لأن الجملة ليست هي المبتدأ، فاحتيج إلى ضمير يربطها به، وأما المفرد فهو المبتدأ في المعنى، وهما مُرتبطان فلا حاجة إلى رابطةٍ أخرى»<sup>(٢)</sup>.

وأجاب البصريون على حجة الكوفيين بفسادها في الوجهين الأول: وهو الذي قال فيه بتضمن الضمير وإن كان اسماً محضاً؛ لأنه في معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك في معنى قريبك، وغلامك في معنى خادمك « أنه جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملاً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معنىً، وهو الأصل في تحمل الضمائر، ولا شُبْهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل، فلزمهما الضمير وليس كذلك الجامد»<sup>(٣)</sup>.

والثاني: وهو قولهم باحتياج الخبر إلى رابطة تربطه بالمبتدأ للمغايرة بينهما، فأجيب بأن الربط قد حصل لكون الثاني هو الأول في المعنى<sup>(٤)</sup>.

والمذهب الأول بالقبول هو مذهب البصريين القائل بأن الخبر الجامد لا يتحمل ضميراً؛ لأنه من المعلوم أن الذي يتحمل ضميراً هو الفعل وما أشبهه، والذي يشبه الفعل إما المشتق أو المصدر، ويحمل عليها المؤول بالمشتق، والاسم الجامد لا يصح أن يستتر فيه ضمير؛ لعدم الحاجة إلى ضمير، فلو قلنا مثلاً: هذا زيد، فزيد هنا خبر جامد، وهو جامد محض، لا يتحمل ضميراً؛ إذ ليس هناك داع إلى تقديره، بخلاف ما إذا قلنا: أحمد يضرب، فالخبر هنا فعل، وكل فعل لا بد له من فاعل، فالخبر هنا يتحمل ضميراً، كما يتحملة في نحو: أحمد ضارب؛ حيث إن ضارب خبر مشتق يقدر فيه ضمير حملاً على الفعل؛ لأنه يعمل عمله، وهو ما تدل عليه أساليب اللغة الفصيحة لا نعلم منكرًا لذلك؛ لأنه واضح وضوح الشمس في كبد السماء، ومن أمثلته ما جاء في أفصح الكلام وأبينه كلام الله في قوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾<sup>(٥)</sup>، حيث ورد لفظ الجلالة هنا منصوبًا، فما محله من الإعراب؟ إنه مفعول به، فما الذي فعل فيه النصب، وما العامل فيه؟ إنه اسم الفاعل (الذاكرين) إذن اسم الفاعل ومعه بقيه المشتقات وما يؤول بمشتق والمصدر تدل أساليب اللغة على أنه تعمل عمل الفعل فاحتملت ضميراً وهي تحتاج إلى هذا الضمير لتمام المعنى، بخلاف الاسم الجامد المحض الذي لا نستطيع أن ندلل بنموذج واحد على أنه يمكن أن يتحمل ضميراً، إذ لا حاجة إلى تقدير هذا الضمير لتمام المعنى بدونه، كما أن الاسم الجامد لا يمكن أن

(١) الإنصاف ص ٥٦ - م٧، وانظر: التبيين ص ٢٣٧ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٣٧ .

(٣) الإنصاف ص ٥٦ - ٥٧، وانظر: التبيين ص ٢٣٨ .

(٤) التبيين ص ٢٣٧ .

(٥) سورة الأحزاب: آية ٣٥ .

يعمل عمل الفعل الذى هو الأصل فى تحمله ضميراً؛ بخلاف المشتق والمؤول به والمصدر الصالحين للقيام بعمل الفعل.

### المسألة التاسعة : حكم الإخبار بالجملة الطلبية والقسمية :

لا خلاف بين النحاة فى وقوع الخبر جملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فإذا كانت هذه الجملة طلبية أو قسمية لم يجز بعض النحاة وقوعها خبراً، وهو ما يعبر عنه ابن مالك بقوله: «ومنع أبو بكر ابن الأنبارى ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية؛ نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

وهذا نظر واه؛ لأن خير المبتدأ لا خلاف فى أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعة حقيقية بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها.

وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع فى كلام العرب، كقول رجل من طيء:

قلبٌ مَنْ عِيلَ صبرُهُ كيف يسلو صالياً نار لوعة وغرام<sup>(١)</sup>

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضاً منع ضعيف إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾<sup>(٢)</sup> «(٣)».

والنص يثير قضيتين خلافيتين:

أولاً: الإخبار بالجملة الطلبية.

ثانياً: الإخبار بالجملة القسمية.

والخلاف الذى يثيره النص فى القضيتين خلاف على مذهبين فى كل قضية منهما؛ وتفصيل القول منهما كالاتى:

(١) البيت من الكامل، ونُسب فى الدرر ١/ ٧٣ لرجل من طيء أيضاً، وبلا نسبة فى التذييل لأبى حيان ٤/ ٢٧، وفى

شواهد المغنى ٦/ ٢٤٥، وفى الهمع ٢/ ١٤ .

(٢) سورة النحل: آية ٤١ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣١٠ .

## أولاً: الإخبار بالجملة الطلبية:

اختلف النحاة حول الإخبار بالجملة الطلبية على مذهبين:

المذهب الأول: منع وقوع الجملة الطلبية خبراً، وقد نسبته ابن مالك وغيره إلى ابن الأنباري وبعض الكوفيين<sup>(١)</sup>. ونسبه ابن عصفور إلى ابن السراج<sup>(٢)</sup> وما نسبته إليه غير صحيح، فكلامه في الأصول يخالف ذلك، فهو يقول: «وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً، وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها، فقالت: زيد كم مرة رأيته؟ فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه؛ لأن الهاء هي زيد، وكذلك ما اتسعوا فيه من هذا الضرب»<sup>(٣)</sup>.

يشعر قارئ هذا النص أن ابن السراج يميز مجيء الخبر جملة طلبية، فلم يمنع هذا في نصه المذكور، ولا يستطيع أحد أن يقول ذلك؛ لأنه قال: ولكن العرب قد اتسعت في كلامها ... فاستجازوا هذا.

وقد نسب<sup>(٤)</sup> إلى ابن السراج - بناء على نصه السابق - أنه يشترط تقدير قول قبل الطلبية إذا وقعت خبراً، «ولم يصرح بذلك في الأصول ... فابن السراج لم يشترط تقدير قول قبل الطلبية، وإنما قال: ولكن العرب اتسعت في كلامها»<sup>(٥)</sup>.

المهم أن هذا المذهب المانع لوقوع الخبر جملة طلبية مردود بالقياس والسماع؛ «أما القياس فلأن أصل الخبر يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه كذلك»<sup>(٦)</sup>.

يقول ابن عصفور عن هذا المذهب: «وذلك فاسد؛ لأننا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً، وإن لم يحتمل الصدق والكذب فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ، كما وقع المفرد، ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك.

فإن قيل: إن الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قرُن بالمبتدأ صار

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٩١، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٩، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤ .

(٢) انظر: شرح جمل الزحاجي ١/ ٣٢٩ .

(٣) الأصول في النحو ١/ ٧٢ .

(٤) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٨ .

(٥) دراسات في النحو - الجملة الاسمية ونواسخها للدكتور عبد النعيم على محمد ص ١٧ .

(٦) السابق ص ١٦ .

منهما كلام يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ قام) فإنَّ ذلك يحتمل الصدق والكذب، وليس كذلك: (زيدٌ اضربه) و(زيدٌ لا تضربه) وأمثالها. فالجواب: أنَّ المفرد قد يكون خبيراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب، نحو: «أى رجلٍ أحوك؟ (وكيف زيدٌ؟) وأمثال ذلك»<sup>(١)</sup>.

وأما السماع، فقول الرجل الطائى الذى ورد فى نص ابن مالك:

### قلبٌ من عيل صبره كيف يسلمو صالياً نار لوعة وغرام

المذهب الثانى: مذهب أكثر النحويين وهو جواز وقوع الجملة الطليية خبيراً، وإليه ذهب ابن مالك معللاً لذلك بأنه لا خلاف فى أن أصل الخبر لا يكون مفرداً والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، كما أن المفرد يكون طليياً فى بعض المواضع، فكذلك الخبر الجملة الواقع محله بالقياس عليه، وكذلك يؤيده السماع.

وما ذهب إليه ابن مالك تابع فيه لإمام النحاة سيبويه الذى يفهم من كلامه إجازته لوقوع الخبر جملة أمر أو نهى، فقال: «وقد يكون فى الأمر والنهى أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لتُعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت فى الخبر»<sup>(٢)</sup>.

وممن تبع سيبويه فى هذا السيرافى<sup>(٣)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤)</sup>، والرضى<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>، وهناك من يتوسط بين المذهبين فيجيزه على ضعف كابن الشجرى الذى يقول: «والجملتان الأمريّة والنهيّة يضعفُ الإخبارُ بهما؛ لأنَّ الخبرَ حقُّه أن يكون محتملاً للتصديق والتكذيب»<sup>(٨)</sup>. وهناك من ذكر أن الخبر يحتمل الصدق والكذب دون أن يعلق.

والأولى بالقبول المذهب الثانى الذى يمثله سيبويه ومن وافقه؛ لقوة أدلتهم، ولأن السماع يؤيده.

### ثانياً: وقوع الخبر جملة قسمية:

فى نص ابن مالك السابق أورد خلافاً حول مجيء الخبر جملة قسمية، على مذهبين:

- (١) شرح الجمل للزجاجى ١/ ٣٢٩، ٣٣٠، وانظر: شرح الكافية ١/ ٩١، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٧، والهمع ٢/ ١٤.
- (٢) الكتاب ١/ ١٣٨.
- (٣) شرح الكتاب ٤/ ١٠.
- (٤) شرح الجمل ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠.
- (٥) شرح الكافية ١/ ٩١.
- (٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٩، والتذيل ٤/ ٢٦، ٢٧.
- (٧) الهمع ٢/ ١٤.
- (٨) آمالى الشجرى ٢/ ٨٠.

الأول: عدم جواز وقوع الجملة القسمية خبراً. ونسبه ابن مالك، والرضي<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup> .. إلى ثعلب.

والثاني: جواز وقوع الجملة القسمية خبراً، واختاره ابن مالك.

وإليه ذهب أستاذنا الدكتور عبد النعيم، فقال: «ولا يمتنع وقوع القسمية خبراً» مستدلاً له بالسماع قائلاً: «لورود السماع به، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾<sup>(٤)</sup>»، وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهو الذي اختاره، وقد قال الرضي «والأولى الجواز؛ إذ لا منع»<sup>(٦)</sup>.

### المسألة العاشرة: حذف العائد من خبر المبتدأ الجملة:

حكى ابن مالك الإجماع على جواز حذف العائد من خبر المبتدأ الجملة، إذا كان المبتدأ (كل) وكان العائد مفعولاً به، واستدل بقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٨)</sup>.  
وحكى الخلاف في جواز ذلك إذا كان المبتدأ غير كل، والعائد مفعول به، وحكاه على مذهبين:

المذهب الأول: عدم الجواز عند الكوفيين إلا في حالة الضرورة.

المذهب الثاني: الجواز مع الضعف عند البصريين.

يقول ابن مالك: «ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ كل، قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ ومثال ذلك قول الراجز:

قد أصبحت أم الخيار تدعى  
على ذنبا كله لم أصنع<sup>(٩)</sup>

(١) شرح الكافية ١ / ٩١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٤٩، والتذيل ٤ / ٢٦ - ٢٧ .

(٣) اللمع ٢ / ١٤ .

(٤) دراسات في النحو - الجملة الاسمية ونواسخها ص ١٧ . (٥) العنكبوت: ٩ .

(٦) سورة النساء: آية ٩٥؛ والحديد: آية ١٠ .

(٧) شرح الكافية ١ / ٩١ .

(٨) هذا الرجز لأبي النجم العجلي في سيبويه ١ / ٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١١٢، واحتساب ١ / ٢١١، والتبيان

للعكبري ١ / ٤٤٣، وهامش شرح المفصل ٦ / ٩٠، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٤٨، ومغنى اللبيب ١ / ١٧٠، وتلخيص

الشواهد ص ٢٨١، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٤٤، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤، والخزانة ١ / ٣٥٩، وتاج العروس مادة

خير، وغير منسوب في الكتاب ١ / ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٤٠، ٢ / ٩٥، ومعاني القرآن للأخفش

٢ / ٤٦٣، والبصريات ١ / ٦٣٤، والخصائص ٣ / ٦١، وآمالى ابن الشجرى ١ / ٩، ٢ / ٧٢، وشرح المفصل ٢ / ٣٠، وشرح

الجميل ١ / ٣٣٤، وشرح الكافية ١ / ٩٢، والتذيل ٤ / ٤٠، واللمع ٢ / ١٦، وخزانة الأدب ٣ / ٢٠، ٦ / ٢٧٢، ٢٧٣،

والأغاني ١٠ / ١٧٦ .

وأم الخيار زوجة أبي النجم العجلي، والذنب الذى ادعته عليه هو الشيب والصلع والعجر. والشاهد فيه: فى رواية رفع «كل» على

على الابتداء، وحذف ضمير النصب الراجع على المبتدأ.

فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجوز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا فى الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك فى الاختيار، ويرونه ضعيفاً، ومنه قراءة السلمى: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ (١) «(٢)».

وقد علق أبو حيان على نص ابن مالك فقال: «نقله عن البصريين جواز «زيد ضربت» فى الكلام، ولأن الكوفيين يخصصونه بالشعر. والنقل عن الكوفيين مختلف، وأما هشام فنقل عنه أنه يجيزه فى الاختيار، وأما الكسائى والفراء فمنعاً ذلك فى الشعر. وأما البصريون فجوزوه فى الشعر. وهذا اضطراب كثير فى هذه المسألة للمصنف رحمه الله» (٣).

وبعد تعرف المسألة كما عرضها ابن مالك، وكما عرضها أبو حيان، نود الآن تعرفها عند النحاة، أولاً - لنرى أى العالمين أدق وأوثق فى تحقيق المسألة. وثانياً - لتحرير الخلاف فى المسألة بصورة أوضح وأشمل، لنعلم أى الحزبين أكثر صواباً وأقوى، أهم الكوفيون أم البصريون؟ وهل هناك آراء أخرى فى المسألة غير ما ذكره ابن مالك وأبو حيان أو لا؟

### أولاً: مذهب البصريين:

عند مطالعة كتب نحاة البصرة نجد أنهم مجمعون على جواز حذف العائد من الخبر إذا كان المبتدأ غير (كل) فى الشعر والنثر، فسيبويه فى الكتاب يجيز الحذف فى الشعر، كما يجيزه فى النثر على ضعف.

يقول: «ولا يحسن فى الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الأعمال فى الأول، وما حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيف فى الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلى:

قد أصبحت أم الخيار تدعى      على ذنباً كله لم أصنع

فهذا ضعيف، وهو بمنزلة فى غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء. وكأنه قال: كله غير مصنوع. وقال امرؤ القيس:

فأقبلت زحفاً على الركبتيين      فتوب لبست وثوب أجره (٤)

(١) سورة المائدة: آية ٥٠ برفع الميم قراءة السلمى ويحى فى مختصر الشواذ لابن خالويه ص ٣٩، وليحى وإبراهيم والسلمى فى المختصب ١/ ٢١٠، وللسلمى فى الكشف ١/ ٦٧٥، ولابن وثاب والنخعي فى تفسير القرطبي ٦/ ٢١٥.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٨.

(٣) التذيل والتكميل ٤/ ٤٨.

(٤) البيت من بحر المتقارب، وهو فى ديوان امرئ القيس ص ١٥٩، وفى شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣/ ١١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧، وآمالى ابن الشجرى ٢/ ٧٠، ومعنى اللبيب ٢/ ١٦٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٦٦، والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٥، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، وبلا نسبة فى إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٥٢، والمختصب ٢/ ١٢٤، وشرح الكافية ١/ ٩٢، والشاهد فيه: حذف الضمير من الخبر، كالذى قبله.

وقال النمر بن تَوَلَّب:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا  
وَيَوْمٌ نُسَاءٌ وَيَوْمٌ نُسْرٌ<sup>(١)</sup>

سمعناه من العرب ينشدونه، يريدون : نساء فيه، ونسر فيه.  
وزعموا أن بعض العرب يقول: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى<sup>(٢)</sup>، يريد: ترى فيه.  
وقال:

ثلاث كلهن قتلتُ عمداً  
فأخزى الله رابعة تعود<sup>(٣)</sup>

فهذا ضعيف<sup>(٤)</sup>.

وقد وافق نحاة البصرة<sup>(٥)</sup> سيبويه فيما ذهب إليه، مما يمكن عده إجماعاً بصرياً.

ثانياً: مذهب الكوفيين :

أصاب أبو حيان حين ذكر أن النقل عن الكوفيين مختلف، وليس كما ذكر ابن مالك من أن لهم رأياً واحداً هو أن حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ غير كل لا يجوز إلا في الاضطرار.  
والكتب التى عرضت للمسألة وأبانت عن رأى الكوفيين ، بعضها ذكره كما هو عند ابن مالك، وبعضها نحا نحو ما ذكر أبو حيان.

وأبو حيان ومن نحا نحوه يذكرون للكوفيين فى هذه المسألة أربعة أقوال:

القول الأول: أنه يجوز حذف العائد فى «زيد ضربت» فى الاختيار، وهو قول هشام، وقد سبق التنويه بتبعيته فيه لبعض البصريين<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت من المتقارب، وقائله النمر بن تولب فى شرح الكتاب للسيرافى ١١٣/٣، وتلخيص الشواهد ١/١٩٣ وحماسة البحرى ص ١٢٣، والدرر ٢/٢٢، ١٥٣/٤، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٢/٧٤٩، وجمع الهوامع ٢/٣٠، ٤/١٨٦ والشاهد فيه: حذف الضمير، والتقدير يوم نساء فيه أو نساؤه، ولم ينصب يوم .

(٢) فى شرح الكتاب للسيرافى ٣/١١٤، وأمالى ابن الشجرى ١/١٤٠، ونتائج الفكر ص ٤٣٧، وجمع الأمثال ١/٣٧٠، وأدب الكاتب ص ٩٦، والشاهد رفع «الشهر» ولم يعمل فيه «ثرى» للضمير الذى قدره، ومعنى هذا: شهر ثرى: أى شهر تبتدئ فيه الأرض من المطر وتثرى. والثرى: هو الندى، وشهر ترى: أى ترى: ترى فيه النبات ، وشهر مرعى: أى ترى فيه المال وتأكله. انظر: شرح الكتاب للسيرافى ٣/١١٤ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو من الخمسين التى لم يعرف قائلها، وهى فى معانى القرآن للأخفش ٢/٤٦٣، وشرح الكتاب للسيرافى ٣/١١٤، ونتائج الفكر ص ٤٣٦، وأمالى ابن الشجرى ١/١٣٩، ٢/٧٢، وشرح الكافية ١/٩٢، والتذليل ٤/٣٧، ٤٣، وتلخيص الشواهد ص ٢٨١، والخزانة ١/٣٦٦-٣٧٢ [الشاهد ٥٧] يقول ابن خلف: «يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن. ويجوز أن يريد ثلاث هوينه فقتلهن هواه. أو يعنى غير ذلك مما يحتمله المعنى» هامش الكتاب ١/٨٦ . والشاهد فيه حذف الضمير المنصوب من الخير «قتلت» و «التقدير: «قتلتهن»».

(٤) الكتاب ١/٨٦ .

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافى ٣/١١٥، ١١٦، وشرح الكافية ١/٩٢، ومعانى القرآن للأخفش ٢/٤٦٣، وأمالى ابن الشجرى ١/١٤٠، واحتساب ١/٢٢١، والكشاف ١/٦٧٥، ومغنى اللبيب ٢/١٦٩، والتبيان للعكرى ١/٤٤٣ .

(٦) التذليل ٤/٤٨، والارتشاف ٢/٥٣، والجمع ٢/١٦ .



القول الثانى: أنه لا يجوز حذف العائد إلا إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو: أيهم ضربت؟ أو كلاً نحو: كل رجل ضربت، أو كلاً أو كلتا نحو: كلا غلاميك أعتقت، وكلتا جاريتيك ضربت، وفى نعم وبئس فى نحو: نعم الرجل لقيت. وهو قول الفراء ومن وافقه<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: أنه يجوز الحذف فى غير الشعر، وهو قول منقول عن الكسائى والفراء<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: يجوز الحذف فى كل اسم له الصدر نحو: كم، وأى، وفى كل اسم لا يتعرف نحو: مَنْ، وما وهو أيضاً قول آخر منقول عن الفراء<sup>(٣)</sup>.

### المذهب الثالث: المنع مطلقاً:

نقل عن المبرد المنع مطلقاً، فلا يجوز حذف العائد فى شعر ولا نثر، ونقله عنه النحاس الذى يقول: «وقد أجاز سيبويه مثل هذا على إضمار الهاء، وأنشد:

#### فثوب لبست وثوب أجر

وأبو العباس محمد بن يزيد لا يميز هذا فى منشور ولا منظوم، إلا أن يكون يجوز فيه غير ما قدره سيبويه، وهو أن يكون الفعل نعتاً، فيكون التقدير: فتم ثوب لبست، فعلى هذا لا يجوز فى ثوب إلا الرفع، ولا يميز زيد ضربت؛ لأنه ليس فيه شيء من هذا<sup>(٤)</sup>.

فالمبرد - على هذا لا يميز حذف العائد من الخبر فى الشعر ولا فى النثر، وقد بحثت عن رأيه هذا مظانة، فلم أستطع العثور عليه.

واختيارى فى المسألة هو ما اختاره السيوطى، وهو الجواز بشرطيه اللذين ذكرهما: «أحدهما: وجود دليل يدل على المحذوف. الثانى: ألا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهئية العامل للعمل، وقطعه عنه... فى: (الرغيف أكلت منه)، و(كأيهم ضربت)، فإنه يؤدي إلى تسليط: (أكلت) و(ضربت) على نصب الاسم المقدم. فمتى فقد أحد الشرطين لم يجوز الحذف»<sup>(٥)</sup>.

(١) التذييل ٤/٤٤، والارتشاف ٢/٥٣، والهمع ٢/١٧، هذا وقد بحثت عن هذا القول للفراء فى معانيه فوجدته يتحدث عن كل وأى اسم الاستفهام دون أن يصرح بحذف عائد فى كلامه فى معانى القرآن ١/١٣٩-١٤٠.

(٢) التذييل ٤/٤٨، والارتشاف ٢/٥٣.

(٣) الهمع ٢/١٧.

(٤) إعراب القرآن ٤/٣٥٣، ٣٥٤.

(٥) همع الهوامع ٢/١٧.

## المسألة الحادية عشرة : عامل النصب في الظرف الواقع خبراً :

ذكر النحاة أن الخبر أنواع: مفرد أو جملة أو شبه جملة، وشبه الجملة: الظرف أو الجار والمجرور.

وابن مالك ناقش الخلاف الذى وقع بين النحاة حول الناصب للظرف الواقع خبراً، فعرض لمذهب النحاة فى المسألة وناقشها واختار منها ما رآه صواباً<sup>(١)</sup>.

وسأحاول الآن عرض هذا الخلاف حول المسألة من خلال كتاب شرح التسهيل وكتب النحاة الأخرى، وذلك على النحو الآتى:

اختلف النحاة حول ناصب الظرف الواقع خبراً على عدة مذاهب هى:

### المذهب الأول: عامل النصب المخالفة :

«ذهب الكوفيون إلى أن الظرف فى نحو: زيد خلفك منصوب بمخالفته المبتدأ»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مالك: «حكاه ابن كيسان والسيرافى»<sup>(٣)</sup>.

ومعنى أن الظرف منصوب على الخلاف أن قولك: زيد خلفك، فخلفك «ظرف فى الأصل يجر بفى، ثم عدل عن ذلك ونصب، فكان نصبه لمخالفته الأصل»<sup>(٤)</sup>.

وحجة الكوفيين - كما أوردها ابن الأنبارى فى الإنصاف - أنهم قالوا: «إنما قلنا: إنه ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قائم، وعمرو منطلق) كان قائم فى المعنى هو زيد، ومنطلق فى المعنى هو عمرو، فإذا قلت: (زيد أمامك، وعمرو وراءك) لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد، ولا وراءك فى المعنى هو عمرو، كما كان قائم فى المعنى هو زيد، ومنطلق فى المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما»<sup>(٥)</sup>.

وقد رد ابن مالك هذا المذهب لفساده عنده، فقال: «وهذا القول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أن تخالف المتأينين فى معنى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله فى أحدهما ترجيح من غير مرجح.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣١٣/١ - ٣١٨ وانظر رأيه فى هذه المسألة فى شرح الكافية الشافية ١/١٤٩ - ١٥٠.

(٢) شرح التسهيل ٣١٣/١ وينظر: الإنصاف ١/٢٤٥ - ٢٩ م، والتبيين ص ٣٧٦ - ٦م، وشرح المفصل ١/٩١، والارتشاف ٢/٥٤، والتذيل ٤/٥٣، والتصريح ١/١٦٦، والهمع ٢/١٢.

(٣) شرح التسهيل ٣١٣/١، وانظر: التذيل ٤/٥٤.

(٤) التبيين ص ٣٧٦ - ٦٠م.

(٥) الإنصاف ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

الثانى: أن المخالفة بين الجزئين محققة فى مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم. وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل فى الظرف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى الظرف عند تأخره؛ لأن فيه عندهم عائد هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد فى الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون<sup>(١)</sup>.

### المذهب الثانى: عامل النصب المبتدأ:

«ذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب فى الظرف المذكور هو المبتدأ نفسه»<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن مالك أن ابن خروف زعم أن هذا المذهب قال به سيبويه<sup>(٣)</sup> وأورد النص الذى اعتمد عليه ابن خروف فى زعمه هذا، والذى يقول فيه سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت - وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوف فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت أنت الرجلُ علمًا عمِلَ فيه ما قبله، كما عمِلَ فى الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً. وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها. فالمكان قولك هو خلفك، وهو قدامك وأمامك، وهو تحتك وقبالتك، وما أشبه ذلك.

ومن ذلك قولك أيضاً: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو ناحيتك وهو نحوك، وهو صالحاً، وداره ذات اليمين، وشرقيّ كذا... فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذى يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: هو خير منك عملاً، فصار هو خلفك، وزيد خلفك بمنزلة ذلك، والعامل فى خلف الذى هو موضع له والذى هو فى موضع خيره، كما أنك إذا قلت: عبدُ الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصلٌ منه»<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن مالك الاحتمالات الممكنة لنص سيبويه هذا، وأن ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه احتمال ممكن من هذه الاحتمالات، ولكنه قال بأنه

(١) شرح التسهيل ١/ ٣١٣ - ٣١٤ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٤، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٦٦، واللمع ٢/ ٢١ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣١٤، وانظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤، والتذيل والتكميل ٤/ ٥٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٣ - ٤٠٦ .

احتمال «مخالف لمراد سيبويه ...، ولو قصد ذلك سيبويه نصًّا لم يُعوَّل عليه؛ لأنه يبتل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه.  
الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء أنه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه .

الثالث: من مبطلات قول ابن خروف: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثم لم يكن كلاماً نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال: إليه، أو نحوه.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيراً، في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقاً للنظير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلاً أو شبيهه، أو شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به»<sup>(١)</sup>.

وقد فند أبو حيان في تذييله هذه الأوجه وجهاً وجهاً، على النحو الآتي:

فأما الوجه الأول أن مذهب ابن خروف مخالف لما شهر عن البصريين والكوفيين، «فليس كما ذكر؛ ألا ترى إلى نقل ابن خروف وغيره أنه مذهب متقدمي أهل البصرة»<sup>(٢)</sup>، وكما «أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعاً، كذلك أعملناه فيه نصباً، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المُقَدَّر، وقد أمكن ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وأما الوجه الثاني فإن المبتدأ ليس «عامل رفع على الإطلاق، بل الاتفاق على أنه عامل رفع إذا كان الخبر هو الأول، أما إذا كان الخبر ظرفاً فلا»<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ٥١ .

(٣) السابق.

(٤) السابق .

وأما الوجه الثالث فلا يلزم ما ذكر ابن مالك «بل تركب الكلام من مرفوع ومنصوب، فصار نظير: إنَّ زيدا قائم، فإنه تركب من منصوب ومرفوع»<sup>(١)</sup>.

وأما الوجه الرابع فلا يلزم ما ذكره ابن مالك «إذ هو نظير: أبو يوسفَ أبو حنيفة، فهذا التركيب الخاصُ حصَّل به الربط بين هذين المتباينين، كما أنَّ تركبَ «زيد خلفك» هذا التركيب الخاص حصل به الربط، وليس حصول الربط مستديماً لفظاً ثالثاً يَحْصُل به الربط»<sup>(٢)</sup>.

وأما الوجه الخامس فيرد عليه أنه «ليست نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفاعل من الفعل، فيلزم عنه ما ذكر، بل نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل لأنه محكوم به أو مسند إلى المبتدأ، كما أنَّ الفعل محكوم به ومُسندٌ إلى الفاعل»<sup>(٣)</sup>.

وأما الوجه السابع فقد علق عليه أبو حيان بقوله: «من زعم أنَّ الظرف منصوبٌ بالمبتدأ نفسه لا يخرج المبتدأ عن أن يكون شبيهاً بالفعل أو شبيهه شبيهه، والجامع بينهما الاقتضاء»<sup>(٤)</sup>.

### المذهب الثالث: عامل النصب فعل مقدر :

ذهب البصريون إلى انتصاب الظرف المذكور بفعل مقدر، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل: والتقدير: زيد مستقر أمامك، وعمرو مستقر وراءك<sup>(٥)</sup>، قولان في المذهب:

القول الأول: عزاه ابن مالك إلى سيبويه والأخفش، فقال في التسهيل: «ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلقاً، وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء»<sup>(٦)</sup> والنص يدل على اختيار ابن مالك لهذا القول.

فأما عن الأخفش فقد نسب له هذا القول بعض النحاة<sup>(٧)</sup>، ولم أستطع العثور على رأيه في مظانه، وأراد - ابن مالك - بقوله: «لسيبويه إيماء» الإشارة إلى النص المذكور سلفاً والذي لا يصرح فيه سيبويه بأن الناصب للظرف المذكور هو اسم الفاعل تصريحاً بل يومئ إيماءً؛ ولذلك عاد ابن مالك في شرح التسهيل إلى القول بأن: «من احتملات كلام سيبويه: أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبيهها، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصداً

(١) التذييل والتكميل ٥٢ / ٤ .

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) السابق ٥٢ / ٤، ٥٣ .

(٥) انظر: الإنصاف ٢٤٥ / ١ .

(٦) التسهيل بشرح التسهيل ٣١٣ / ١ .

(٧) انظر: التصريح ١ / ١٦٦ ومنهج السالك ١ / ٢٠٢، في حين نسب إليه بعض النحاة القول بأنه يقدر اسم الفاعل على اعتبار أن الخبر مفرد، وهو ما ذكره أبو حيان نقلاً عن ابن مالك في الارتشاف ٢ / ٥٤، كما نسب إليه ابن عقيل في شرحه على الألفية ١ / ٢١١ .

للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها»<sup>(١)</sup> وأن «قوله: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتدأ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستقر ونحوه، وهو الأولى، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة، ويؤيد ذلك أيضاً قوله: «وهو غيره» أى ما هو فى الظرف غير المبتدأ، واحتاج إلى هذه العبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدر، وهو خبر للمبتدأ، وعامل فى الظرف، وأنه غير المبتدأ، ولا يصح أن يعاد هو إلى المبتدأ، والهاء من غيره إلى الظرف؛ لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدرًا هو غير المبتدأ وعامل فى الظرف، فإن الحاجة داعية إليه. ويتأيد ذلك أيضاً بقوله: «وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده، نحو العشرين، ونحو خير منك عملاً» فإن فى (صار) ضميراً عائداً على ما هو فيه وما هو غيره، وقد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد احتج ابن مالك لهذا القول من وجوه، فقال: «ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه: أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر:

لك العزُّ إن مولاك عزٌّ وإن يهنُّ فأنت لدى بُجُوحَةِ الهونِ كائنٌ<sup>(٣)</sup>

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولى: «وربما اجتماعاً فقط» .

الثانى: أن الفعل لا يعنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يعنى أولى من تقدير ما لا يعنى.

الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن (أمّا) و(إذا المفاجأة) لا يليهما فعل.

الرابع: أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه»<sup>(٤)</sup>.

وزاد ابن الأنبارى فى إنصافه وجهًا خامسًا للاحتجاج وهو أن «تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل

(١) شرح التسهيل ١ / ٣١٦ .

(٢) السابق.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١ / ٣٨٥، وفى شرح ابن عقيل ١ / ٢١١، والمساعد ٢ / ٣١٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣١٧-٣١٨ .

الفرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع»<sup>(١)</sup>.

القول الثانى: وهو الناصب للظرف المذكور فعل تقديره استقر أو ما أشبهه، ونسب ابن مالك وغيره<sup>(٢)</sup>، هذا القول إلى أبي علي<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>.

وقد صحح عبد القاهر هذا القول بعد عزوه إلى أبي علي، فقال: «والمذهب الصحيح أنه من الجمل كما ذكره الشيخ أبو علي. ويدل على صحته أنا رأيهم لا يصلون الأسماء نحو الذى التى وما أشبه ذلك إلفا بالجمل، كقولك: الذى أخوه منطلق زيد، والذى خرج غلامه عمرو، ولا يجوز الذى ضارب زيد، ولا الذى ضارب غلامك، حتى يقال: الذى هو ضارب زيد، والذى أخوه ضارب زيد، فيؤتى بجزء آخر تصير به الصلة جملة. ألا ترى أنك لا تكاد تجد نحو قراءة من قرأ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(٥)</sup> لأن التقدير هو أحسن، فحذف المبتدأ الذى هو هو، ولا يقال: الذى ضارب زيد، وإنما يجيء ذلك إذا طال الكلام، نحو: ما أنا بالذى قائل لك شيئاً، يريد الذى هو قائل، ثم أنا بعد علمنا أن الصلة لا تكون إلا جملة وجدنا الظرف قد وُصِلَ به كثيراً مجرداً من جزء آخر نحو قولك: الذى فى الدار زيد والذى عندك خالد، والذى أمامك عمرو، ولا يجب أن يقال: الذى هو فى الدار زيد، والذى أخوه عندك زيد، فيؤتى بجزء آخر، فتقرر أن التقدير استقر دون مستقر؛ لأن استقر يكون جملة فتستقل به الصلة، ومستقر مفرد، والمفرد لا تستقل به الصلة، فلو كان المقدر إياه لم يجوز الذى فى الدار زيد، وجاءنى الذى عندك، ولقيت الذى فى دارك، كما لا يجوز أن تقول: الذى ضارب زيد، وجاءنى الذى خارج.

ويكفيك دليلاً على صحة قولنا وفساد قول مخالفنا أنك تظهر ما تقديره فيكون الكلام صحيحاً، وذلك قولك: جاءنى الذى استقر فى الدار. وترى له النظير الكثير نحو قولك: الذى قام زيد، والذى خرج عمرو؛ لأن قام فعل وفيه ضمير يعود إلى الذى، فقد صار لذلك جملة، كما أن استقر فيه ضمير وهو فعل وتقول: الذى مستقر فى الدار فتجده مختلفاً قليلاً النظير جداً<sup>(٦)</sup>.

واحتج له أيضاً فليل: «إنه ينتصب بعامل مقدر، وذلك لأن الأصل فى قولك: زيد أمامك، وعمرو وراءك.. فى أمامك، وفى وراءك؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (فى) وفى: حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت

(١) الإنصاف ١/ ٢٤٦.

(٢) انظر: التصريح ١/ ١٦٦.

(٣) الإيضاح بالمقتصد ١/ ٢٧٣.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٨٨.

(٥) سورة الأنعام: آية ١٥٤.

(٦) المقتصد ١/ ٢٧٦.

رابطةً تربط الأسماء بالأفعال، كقولك: «عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، ولو قلت: من زيد أو إلى عمرو.. لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به؛ فدل على أن التقدير فى قولك: زيد أمامك، وعمرو وراءك زيد استقر فى أمامك، وعمرو استقر فى وراءك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذى هو استقر مُقدَّر مع الظرف، كما هو مُقدَّر مع الحرف»<sup>(١)</sup>.

واختار ابن الأنبارى هذا القول: لأن اسم الفاعل - كما يقول - : «فرع على الفعل فى العمل وإن كان هو الأصل فى غير العمل؛ فلما وجب ها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل فى العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل»<sup>(٢)</sup>.

واستدل لصحة اختياره بأن الظرف «يكون صلةً للذى، نحو: رأيتُ الذى أمامك، والذى وراءك، وما أشبه ذلك؛ والصلة لا تكون إلا جملة، فلو كان المقدرُ اسم الفاعل الذى هو مستقر لكان مفرداً؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنما يكون مفرداً، والمفرد لا يكون صلة البتة، فوجب أن يكون المقدرُ الفعل الذى هو استقر؛ لأن الفعل مع الضمير يكون جملة»<sup>(٣)</sup>.

#### المذهب الرابع: عامل النصب فعل محذوف:

ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلبٌ من الكوفيين إلى «أنه ينتصب لأن الأصل فى قولك: أمامك زيد .. حَلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه الفعل»<sup>(٤)</sup>.

ورد ابن الأنبارى هذا المذهب؛ لأنه يؤدى إلى انتصاب الظرف «بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً، والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهرًا موجوداً أو مقدرًا فى حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مُظهرًا موجوداً ولا مقدرًا فى حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً، وكما يستحيل فى الحِسِّيَّاتِ الفعلُ باستطاعة معدومية، والمشىُّ برجلٍ معدوم، والقَطْعُ بسيفٍ معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل فى هذه الصناعة النصبُ بعاملٍ معدوم؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية. والذى يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له فى العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسداً»<sup>(٥)</sup>.

وبعد عرض المذاهب ومناقشتها يتبين أن القول الثانى من مذهب البصريين القائل بتقدير فعل

(١) الإنصاف ١/ ٢٤٦ .

(٢) السابق.

(٣) السابق ١/ ٢٤٧ ، واختاره أيضا الأشمونى الذى رد اختيار ابن مالك للمذهب المخالف فى شرح الكافية ، ورد الوجوه التى ذكرها منهج السالك ١/ ٢٠٢ .

(٤) الإنصاف ١/ ٢٤٥ ، وانظر : التبيين ص ٣٧٧ ، والتذليل ٤/ ٥٣ .

(٥) السابق ١/ ٢٤٧ .



ناصر للظرف المذكور هو الأولى بالقبول؛ لقوة احتجاج القائلين به.

### المسألة الثانية عشرة : وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى :

الخلاف الذى ذكره ابن مالك فى هذه المسألة بين البصريين والكوفيين، وفيه ان البصريين يجيزون وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى، والكوفيين يمنعون ذلك.

يقول ابن مالك: «وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع فى بعضه، والموقوع فى جميعه، لكن الموقوع فى جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾<sup>(١)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿غَدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذا الموقوع فى أكثره كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾<sup>(٣)</sup> ولو جرّ هذا النوع بفى، أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين، وامتنع عند الكوفيين، وحجتهم فى المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبويض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبنى على قول بعضهم إن «فى» للتبويض، حكاة السيرافى. وليس ذلك بصحيح، وإنما (فى) حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع فى مصحوبها، فإن كان الواقع يستلزم استغراقاً كالصوم بالنسبة إلى النهار، فلا يمنع منه معنى «فى» ولا لفظها، وإن كان صالحاً للاستغراق وغيره فصلاحيته لذلك موجودة قارنته (فى) أو لم تقارنه؛ ولذلك صح فى الاستعمال أن يقال: فى الكيس درهم، وأن يقال: فى الكيس ملؤه من الدراهم. فعلم بهذا أن القول ما قاله البصريون. والله أعلم»<sup>(٤)</sup>.

فابن مالك يصرح فى هذا النص بجواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم المعنى، سواء وقع فى بعضه أو فى جميعه أو فى أكثره، ويبين حكمه الإعرابى - من حيث كونه نكرة واقعاً فى جميعه أو فى أكثره - وهو أن رفعه أكثر من نصبه.

وفى المسألة مذهبان:

المذهب الأول: أن هذا النوع لو جرّ بفى أو نصب على الظرفية لم يمتنع. وهو ما قال به البصريون.

المذهب الثانى: امتناع ذلك. وهو مذهب الكوفيين؛ وحجتهم التى أوردها لهم ابن مالك هى صون اللفظ عما يوهم التبويض فيما يقصد به الاستغراق.

(١) سورة الأحقاف: آية ١٥ .

(٢) سورة سبأ: آية ١٢ .

(٣) سورة البقرة: آية ١٩٧ .

(٤) شرح التسهيل / ١ - ٣٢٠ - ٣٢١ .

فأساس الخلاف بين المذهبين قائم على أصل وضع (فى) هل هى للظرفية أم للتبويض؟

يوضح صاحب جواهر الأدب هذا بقوله: «وحكى عن الكوفيين أن أصل وضعها للتبويض، وأن الظرف الزمانى إذا كان الفعل واقعاً فى جميعه، والظرف نكرة، كقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقوله تعالى: ﴿غَدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ لا يجيزون فيه إلا الرفع؛ إذ لا تبويض فيه، فلا يجوز نصبه، ولا جره بـ «فى» أو مرادف لها، وهذان عند البصريين جائزان»<sup>(١)</sup>.

ويؤكد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: «وأما (فى) فهى للوعاء، ويقول: هو فى الجراب، وفى الكيس، وهو فى بطن أمه، وكذلك: هو فى الغلّ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك فى القبة، وفى الدار. وإن اتسعت فى الكلام فهى على هذا، وإنما تكون كالمثل يُجاء به يقاربُ الشيء وليس مثله»<sup>(٢)</sup>. ووافقته المبرد<sup>(٣)</sup>، وابن السراج<sup>(٤)</sup>، وابن يعيش<sup>(٥)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٦)</sup>، والرضى<sup>(٧)</sup>، والمالقي<sup>(٨)</sup>، والإربلى<sup>(٩)</sup>، والمرادى<sup>(١٠)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>.

ويؤكد ما ذهب إليه الكوفيون ما جاء عن إمامهم الفراء الذى لا يجيز فى قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ إلا الرفع فيقول: «وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ معناه: وقت الحج هذه الأشهر. فهى وإن كانت (فى) تصلح فيها لا يقال إلا بالرفع، كذلك كلام العرب، يقولون: البرد شهران، والحرّ شهران، لا ينصبون؛ لأنه مقدار الحج. ومثله قوله: ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ ولو كانت الأشهر أو الشهر معروفة على هذا المعنى لصلح فيه النصب»<sup>(١٢)</sup>.

ونجد توجيه النحاس ومكى من البصريين للآية نفسها أتى بجواز الرفع فيها على الخبرية على إضمار مبتدأ محذوف ليكون هو الخبر فى المعنى وجواز النصب على الظرفية.

(١) جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلى ص ٢٧٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

(٣) المقتضب ١ / ١٨٤، ١٣٩ .

(٤) الأصول ١ / ٤١٢ .

(٥) شرحه المفضل ٨ / ٢٠ .

(٦) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٢٧ .

(٧) شرح الكافية ٢ / ٣٢٧ .

(٨) رصف المباني ص ٣٨٨ .

(٩) جواهر الأدب ص ٢٧٧ .

(١٠) الجنى الدانى ص ٢٥٠ .

(١١) مغنى اللبيب ١ / ١٤٤ .

(١٢) معانى القرآن ١ / ١١٩ .

يقول النحاس: «**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**» ابتداء وخبر، والتقدير أشهر الحج أشهر معلومات، ويجوز (الحج أشهراً) على الظرف أى فى أشهر»<sup>(١)</sup>.

وقال مكى: «قوله: **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**» ابتداء وخبر، وفى الكلام حذف مضاف ليكون الابتداء هو الخبر فى المعنى، تقديره: أشهر الحج أشهر معلومات، ولولا هذا الإضمار لكان القياس نصب أشهر على الظرف، كما تقول: القتالُ اليومَ والخروجُ الساعة»<sup>(٢)</sup>.

ويتضح من خلال نص ابن مالك - المذكور سابقاً - أنه تبع لسيبويه وجمهور البصريين، وأنه مخالف للكوفيين فى هذه المسألة.

والقول ما قال البصريون؛ لأن احتجاج الكوفيين القائم على القول بإفادة (فى) التبعية فقط وأنهم لو نصبوا لأفاد هذا المعنى مع ما يُقصد به الاستغراق قول يبطله ما ذكره ابن مالك من أن الفعل لو كان معناه صالحاً للاستغراق لأفاد هذا المعنى سواء وجدت [فى] أم لم توجد.

### المسألة الثالثة عشرة: إعراب كلمة (اليوم) الواقع بعدها الأيام:

عرض ابن مالك لإعراب كلمة (اليوم) إذا وقعت بعدها الأيام فى نحو: اليوم الجمعة، اليوم السبت، اليوم الأحد..... إلخ.

والمسألة ذات شقين:

الشق الأول: لا خلاف فيه بين النحاة، وهو حين يقع بعد كلمة (اليوم) يوماً الجمعة والسبت اليوم الجمعة، واليوم السبت)، فقد اتفق النحاة على أن كلمة (اليوم) تُرفع، ويجوز فيها النصب.

قال ابن مالك: «إذا قلت: اليومُ الجمعةُ، واليومُ السبتُ، جاز نصب اليوم، لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الراحة. وكذا اليوم عيد، واليوم الفطر، واليوم النوروز، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف؛ لأن ذكرها منه على عمل يوقع فى اليوم»<sup>(٣)</sup>.

الشق الثانى: وفيه وقع الخلاف بين النحاة، وهو حين يقع بعد كلمة (اليوم) أيام الأسبوع ما عدا الجمعة والسبت (اليوم الأحد، واليوم الاثنين، اليوم الثلاثاء، اليوم الأربعاء، اليوم الخميس) والخلاف فيه على مذهبين:

المذهب الأول: لا يجوز فى كلمة (اليوم) إلا الرفع، وهو مذهب جمهور النحويين.

والمذهب الثانى: يجوز فى كلمة (اليوم) النصب مع الرفع، وهو مذهب الفراء وهشام.

(١) إعراب القرآن ١ / ٢٩٤ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٣ .

(٣) السابق ، الصفحة نفسها.

قال ابن مالك: «اليومُ الأحدُ، واليومُ الاثنانُ، واليومُ الثلاثاءُ، واليومُ الأربعاءُ، واليومُ الخميسُ؛ فإنها بمنزلة اليوم الأول، واليوم الثاني، واليوم الثالث، واليوم الرابع، واليوم الخامس؛ فلذلك لا يجوز في اليوم معها إلا الرفع، هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاماً، فإنهما أجازا النصب على معنى: الآن الأحد، والآن الاثنان، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعا في الآن، كما تقول: هذا الوقت، هذا اليوم»<sup>(١)</sup>.

والمذهب الأول: قال به إمام النحاة سيبويه في قوله: «اليومُ الجمعةُ، واليومُ السبتُ، وإن شئت رفعت. فأما اليومُ الأحدُ، واليومُ الاثنانُ، فإنه لا يكون إلا رفعاً، وكذلك إلى الخميس؛ لأنه ليس بعمل فيه كأنك أردت أن تقول: اليومُ الخامسُ والرابعُ. كذلك: اليومُ خمسةَ عشرَ من الشهر، إنما أردت: هذا اليومُ تمامُ خمسةَ عشرَ من الشهر، ويومان من الشهر رُفِعَ كُلُّهُ، فصار بمنزلة قولك: العامُ عامُها»<sup>(٢)</sup>.

لكن سيبويه أورد أيضاً - على ما قال ابن مالك - ما يقوى به المذهب الثاني مذهب الفراء وهشام، حيث قال: «ومن العرب من يقول: اليوم يومك، فيجعلُ اليومُ الأوَّلَ بمنزلة الآن؛ لأنَّ الرجل قد يقول: أنا اليومُ أفعلُ ذلك، ولا يريد يوماً بعينه»<sup>(٣)</sup>.

وعلق ابن مالك على هذا النص فقال: «وللمحتج لسيبويه أن يقول: إن قول القائل: اليوم يومك، بمعنى: اليوم أمرك الذي تذكرته، فأجريا مجرى واقع وموقع فيه، بخلاف: اليوم الأحد»<sup>(٤)</sup>.

وهذا التعليق يدعوني إلى القول بأن سيبويه لا يذهب إلا إلى الأول، وقد تبعه من النحاة: ابن السراج<sup>(٥)</sup>، والسيرافي<sup>(٦)</sup>، وابن مالك - كما هو واضح من كلامه السابق - والرضي<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، وهو المذهب الراجح عندي؛ لما ذكره من أدلة وردت في نصوصهم المذكورة سلفاً.

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٢٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١٨ - ٤١٩ .

(٣) السابق ١/ ٤١٩ .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٢٣ .

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٩٤ .

(٦) حاشية الكتاب ١/ ٤١٨ .

(٧) شرح الكافية ١/ ٩٦ .

(٨) الارتشاف ٢/ ٥٦، والتذليل ٤/ ٧٥ - ٧٦ .

(٩) الهمع ٢/ ٢٥ - ٢٦ .

## المسألة الرابعة عشرة : وقوع ظرف المكان خبراً لاسم مكان معرفة متصرف :

يقول ابن مالك فى هذه المسألة: «فإن كان اسم المكان معرفة متصرفاً اختير النصب، وجاز الرفع عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا فى الشعر إذا كان المخبر عنه اسم مكان كقولك: دارى خلفك، ومنزلى أمامك»<sup>(١)</sup>.

فى النص خلاف على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين، وهو اختيار النصب لظرف المكان الواقع خبراً مع جواز الرفع.

الثانى: مذهب الكوفيين وهو عدم جواز الرفع إلا فى الشعر.

وفى هذا يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت - وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها ... فالمكان قولك هو خلفك، وهو قدامك وأمامك، وهو تحتك وقبالتك، وما أشبه ذلك. ومن ذلك قولك أيضاً: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو ناحيتك وهو نحوك، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، وشرقيّ كذا»<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: دارك ذات اليمين»<sup>(٣)</sup>.

فهذان النصبان يصرحان باختياره النصب وتجويزه الرفع، وهو ما تابعه فيه البصريون<sup>(٤)</sup>، والرضى الذى يتطابق قوله مع قول ابن مالك، غير أن الرضى زاد أن الجرمى يوافق الكوفيين فى هذه المسألة.

يقول الرضى: «وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو: زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت منى مكان قريب، ودارك منى يمين أو شمال، وهو باق على الظرفية عند البصريين، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أى مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو مكان قريب ... وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى أمامك؛ وذلك لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر ... خلافاً للجرمى والكوفيين»<sup>(٥)</sup>.

والسيوطى وإن كان يُقرُّ مذهب البصريين فى اختيار النصب إذا كان المبتدأ اسم مكان

(١) شرح التسهيل: ١ / ٣٢٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٠٤ .

(٣) السابق ١ / ٤٠٧ .

(٤) انظر: المقتضب ٣ / ١٠٢، وآمالى ابن الشجرى ١ / ١٦٦، ٢ / ٥٨٢، وشرح المفصل ٢ / ٤٤ .

(٥) شرح الكافية ١ / ٩٥ .

متصرف، والخير ظرف مكان، فإنه يفهم من كلامه أن الكوفيين يذهبون مذهب البصريين في هذه الحالة، وأن الذى يختص بالشعر عندهم هو ما إذا كان المبتدأ اسم عين، أما إذا كان المبتدأ اسم مكان فيجوز فيه الرفع فى الشعر والنثر على السواء.

يقول السيوطى: «إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين، فإن كان الظرف نكرة ... أو معرفة نحو: زيد خلفك، ودارى خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصه الكوفيون بالشعر، أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثانى»<sup>(١)</sup>.

والمسألة - هنا - يحكمها السماع، فإذا ورد السماع بالنصب والرفع، سلمنا للبصريين قولهم، وإن ورد السماع بالنصب فى النثر دائماً، وجاء بالرفع فى الشعر فقط سلمنا للكوفيين قولهم. والحق أن السماع يؤيد ما ذهب إليه البصريون، فقد ذكر سيبويه: «وقالوا: منازلهم يمينا ويساراً وشمالاً. قال الشاعر، وهو عمرو بن كلثوم:

صَدَدَتِ الكَاسَ عَنَّا أُمَ عَمْرٍو      وَكَانَ الكَاسَ مَجْرَاهَا الِيمِينَا<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>

ففيما نقله عن العرب من النثر والشعر جاء الخبر ظرف مكان منصوباً، وقال أيضاً: «سمعنا من العرب من يقول: «داركُ ذاتُ اليمين». وقال الشاعر، وهو لبيد:

فَعَدْتُ، كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ      مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>

ففيما نقله عن العرب من النثر والشعر جاء الخبر ظرف مكان مرفوعاً؛ ولذا فرأى البصريين هو الأولى بالقبول والاعتداء .

(١) الهمع ٢ / ٢٥ .

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو فى معلقة عمرو بن كلثوم ١ / ١١٣، وقيل لعمر بن عدى ابن أخت خزيمة، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٢٢، والإيضاح ص ١٨٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٢، والهمع ٣ / ١٥٦ الشاهد فيه (اليمين) حيث نصبه على الظرف، وقال الأعلام: «الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف، وكونه فى موضع الخبر عن الجرى، والتقدير: وكان الكأس جريها على ذات اليمين، ويجوز أن يكون مجراها بدلاً من الكأس، وقوله: اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هى الجرى على السعة» هامش شرح شذور الذهب ص ٢٣٣.

(٣) الكتاب : ١ / ٤٠٥ .

(٤) البيت من بحر الكامل، وهو فى ديوان لبيد ص ٣١١، من شواهد المقتضب ٣ / ١٠٢، ٤ / ٣٤١، والإيضاح ١٨٧، وآمالى ابن الشجرى ١ / ١٦٦، ٢ / ٥٨٢، وشرح المفصل ٢ / ٤٤، والهمع ٣ / ١٩٩

والفرج: موضع المخافة، ومثله الثغر والثغرة، والعورة، و«مولى المخافة» معناه وَلِيُّ المخافة أى مكانٌ يلى المخافة، يصف بقرة وحشية، يقول فعدت البقرة وكلا الطرفين المخوفين اللذين بين يديها تظنُّ أنه أولى بالمخافة - والشاهد: رفع خَلْفُهَا وأمامها، قال ابن الشجرى: خلفها رفع على البدل من (كلا) والتقدير: فعدت خلفها وأمامها تحسب أنه يلى المخافة، وإن رفعته بتقدير: هو خَلْفُهَا وأمامها فجائز، وقال ابن يعيش: فرفع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى المخافة.

(٥) الكتاب : ١ / ٤٠٧ .

## المسألة الخامسة عشرة : دخول الفاء على الخبر الذى لا يشبه أداة الشرط :

زعم ابن مالك أن الأخفش أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لا يشبه الشرط؛ حيث قال: «وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لا يشبه أداة الشرط، نحو: زيد فمنطلق. ورأيه فى ذلك ضعيف؛ لأنه لم يرد سماع، ولا حجة له فى قول الشاعر:

وقائلةٌ حولانٌ فانكح فئاتهم وأكرومةُ الحيينِ خلواً كما هيا<sup>(١)</sup>

ولا فى قول الآخر:

أرواحُ مودّع أم بكور أنت فانظر لأى ذاك تصير<sup>(٢)</sup>

لأن معنى الأول: هذه حولان، فحولان خبر مبتدأ محذوف. ومعنى الثانى: انظر أنت، فأنت فاعل فعل محذوف. على أن زيادة الفاء فى مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفرغاً فى نحو: زيداً فاضرب، ﴿وَالِى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾<sup>(٣)</sup> لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شيء فزيداً اضرب، وما يكن من شيء فزيداً اضربه، فلا يلزم من جواز هذا، جواز: زيد فمنطلق، إذا ليس الخبر أمراً، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة<sup>(٤)</sup>.

وعند التحقيق نجد أن الأخفش يقول بمثل ما يقول به سيبويه وجمهور النحاة، لا يخالف فى ذلك قيد أمثلة، ونصه الآتى يؤكد ذلك، حيث قال: «وما ذكرنا فى هذا الباب من قوله:

(١) البيت من بحر الطويل، وهو من الخمسين المجهولة القائل، وذكر فى الكتاب ١ / ١٣٩، وشرح الكتاب للسيرافى ٤ / ١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٠، ٨ / ٩٥، وشرح الكافية ١ / ١٠٢، وورصف المبانى ص ٣٨٦، والجنى الدانى ص ٧١، والتذييل ٤ / ١٠٦، وذكر شرطه الأول فى معنى اللبيب ١ / ١٤١، وشواهدة للسبوطى ص ٨٧٣، والخزانه ١ / ٢١٨، ٣ / ٣٩٥، ٤ / ٤٢١، ٥٥٢ -

حولان: حى من اليمن - والأكرومة: المراد الكريمة، والخيان: حى أبيها وحى أمها - خلوا: أى الخالية من زوج، أرادت أن هذه الفتاة التى أشارت عليه بتزويجها، هى خلوا كما كانت لم تتزوج.

وشاهده رفع «حولان» على تقدير مبتدأ، ولا يصح أن يكون «حولان» مبتدأ دخلت على الفاء على خبره.

(٢) البيت من بحر الخفيف، وهو لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه ص ٨٤، وهو فى الكتاب ١ / ١٤٠، وشرح الكتاب للسيرافى ٤ / ١٥، وآمالى ابن الشجرى ١ / ١٣٤، والجنى الدانى ص ٧١، وبلا نسبة فى معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٥١، ومعنى اللبيب ١ / ١٤١، والتذييل ٤ / ١٠٦، والهمع ٢ / ٥٩ ورواية عجزه فى ديوانه: لك فاعلم لأى حال تصير.

أرواح: أراد أرواحك رواح مودع. والرواح السير بالعشى. والبكور: السير بكرة فى أول النهار. يقول: إن الموت لا يفوته شيء، وإن لم يفجأ نهاراً فجأ بكورا، وليس يدرى المرء ما قدره

وشاهده «أنت فانظر» قال السيرافى: «ولا شاهد فيه، وإنما جاء سيبويه بهذا البيت، لقوله: أنت فانظر، وهو يشبه: «زيد فاضربه» فلا يجوز إلا على إضمار، بسبب دخول الفاء، وقد دخلت الفاء فى قوله: «فانظر» فتأول على وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء وأنها على غير الوجه الذى أفسد دخولها فيه شرح الكتاب». ٤ / ١٥.

(٣) سورة الشرح: آية ٨.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٣٠، ٣٣١.

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٢)</sup> ليس في قوله: «فاقطعوا»، «فاجلدوا» خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، فلو قلت «عبد الله فينطلق» لم يحسن. وإنما الخبر هو المضمرة الذي فسرت لك من قوله «ومما نقص عليكم» وهو مثل قوله:

### وقائلةٌ خولانُ فانكح فئاتهم وأكرومةُ الحيين خلوا كما هيا

كأنه قال: «هؤلاء خولان» كما تقول: «الهلأل فانظر إليه» كأنك قلت: «هذا الهلأل فانظر إليه» فأضمر الاسم .

فأما قوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لأن «الذى» إذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره الفاء، نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> ثم قال: ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾<sup>(٥)</sup>.

فكلام الأخصف في هذا النص صريح بعدم إجازته دخول الفاء على الخبر وأنه يقدر في البيت الذى ذكره مبتدأ محذوفاً ويكون دخول الفاء بعد المبتدأ وخبره، وهو كلام سيبويه نفسه الذى يقول: «وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كا مبنياً على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ. فأما فى المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تُظْهَر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلأل والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلأل، ثم جئت بالأمر. ومما يدلُّك على حُسنِ الفاء أنك لو قلت: هذا زيد فحَسَنَ جميلٌ، كان كلاماً جيِّداً. ومن ذلك قول الشاعر:

### وقائلةٌ خولانُ فانكح فئاتهم وأكرومةُ الحيين خلوا كما هيا

هكذا سُمِعَ من العرب تُنْشِدُهُ.

وتقول: اللذين يأتیانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيدا، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهرٍ أو مضمر. وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء. ألا ترى أنك لو قلت: الذى يأتينى فله درهم والذى يأتينى فمُكْرَمٌ محمود، كان حسناً. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذى يأتينى فله درهم، فى معنى الجزاء، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء. ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

(١) المائدة: آية ٣٨ .

(٢) سورة النور: آية ٢ .

(٣) النساء: آية ١٦ .

(٤) النساء: آية ٩٧ .

(٥) معانى القرآن للأخصف ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ .



وبهذا تبين أن المسألة ليست خلافية، بل هي وفاقية، والذي جعل منها مسألة خلافية هو اضطراب النقل عن الأخص، حيث نسب له البعض القول بإجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً (٣) وزاد بعضهم أن سيبويه، لا يجيز هذا (٤) وكأنه يخالف سيبويه ومنهم من نسب له (٥) ما نسب له ابن مالك.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٧٤ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٨ - ١٤٠ .

(٣) نسب له هذا ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ١٠٠، والرضي في شرح الكافية ١ / ١٠٢، والمالقي في رصف المباني ص ٣٨٦، والمرادى في الجنى الدانى ص ٧١، وابن هشام في مغنى اللبيب ١ / ١٤١، والسيوطى في الهمع ٢ / ٥٩ .

(٤) انظر شرح المفصل ١ / ١٠٠، ورصف المباني ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٥) نسب له هذا أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٦٩ .

الفصل الخامس  
في

نواسخ الجملة الاسمية

# الفصل الخامس

## في

### نواسخ الجملة الاسمية

- يشتمل هذا الفصل على ثلاث وثلاثين مسألة في: كان وأخواتها، وما يعمل عمل ليس، وأفعال الرجاء والشروع، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وهى، كالاتى:
- المسألة الأولى: الخلاف فى دلالة كان وأخواتها على الحدث.
- المسألة الثانية: تعدد خبر كان.
- المسألة الثالثة: الإخبار عن كان وأخواتها بالفعل الماضى.
- المسألة الرابعة: ما يلحق بصار من الأفعال.
- المسألة الخامسة: استعمال (غدا وراح) فعلين ناقصين.
- المسألة السادسة: حكم تقديم خبر (ما زال) عليها.
- المسألة السابعة: حكم تقديم خبر (ليس) عليها.
- المسألة الثامنة: تقديم خبر كان عليها الجملة وتوسطه بينها وبين الاسم.
- المسألة التاسعة: حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون.
- المسألة العاشرة: الفصل بين اسم كان وخبرها بمعمول الخبر.
- المسألة الحادية عشرة: ما النافية العاملة عمل ليس.
- المسألة الثانية عشرة: معمول (لات).
- المسألة الثالثة عشرة: المنفى بـ (ليس وما) بين الماضى والحال والاستقبال.
- المسألة الرابعة عشرة: عسى بين التمام والنقصان.
- المسألة الخامسة عشرة: معمول عسى إذا كان ضميرا.
- المسألة السادسة عشرة: معنى (كان).
- المسألة السابعة عشرة: إعراب اسم إن وأخواتها وخبرها.
- المسألة الثامنة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر إن ولكن.

المسألة التاسعة عشرة: تكرر لام الابتداء بعد (إن).

المسألة العشرون: مجيء (إن) بمعنى نعم.

المسألة الحادية والعشرون: حكم (إن) المخففة من الثقيلة واللام بعدها.

المسألة الثانية والعشرون: حكم المعطوف على اسم (إن وأخواتها).

المسألة الثالثة والعشرون: (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون يرفع بعدها الفعل المضارع.

المسألة الرابعة والعشرون: رافع خبر (لا) النافية للجنس.

المسألة الخامسة والعشرون: (لا) إذا دخلت على المثني: هل يكون معربا أو مبينيا.

المسألة السادسة والعشرون: حكم الاسم المفرد الواقع بعد (لا) النافية للجنس.

المسألة السابعة والعشرون: حكم تكرر (لا) النافية للجنس.

المسألة الثامنة والعشرون: حكم رفع نعت اسم (لا) النافية للجنس.

المسألة التاسعة والعشرون: حكم الاقتصار على مرفوع ظن وأخواتها دون المنصوبين.

المسألة الثلاثون: حكم ظن إذا توسطت بين فعل ومرفوعه.

المسألة الحادية والثلاثون: حكم الحكاية بغير القول.

المسألة الثانية والثلاثون: تعدية الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة بالهمزة.

المسألة الثالثة والثلاثون: حكم إلغاء هذه الأفعال وإعمالها.

**المسألة الأولى: الخلاف في دلالة كان وأخواتها على الحدث :**

عرّف النحاة الفعل بأنه يدل على زمن مقترن بحدث، وكان وأخواتها أفعال ناقصة، فهل يصدق عليها هذا التعريف أم لا ؟

يجيب ابن مالك عن ذلك في قوله: «زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجاني أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة»<sup>(١)</sup>. يشير النص إلى مذهبين في المسألة:

المذهب الأول: أن كان وأخواتها تدل على الزمن فقط.

المذهب الثاني: أن كان وأخواتها تدل على الزمن والحدث.

وهناك مذهب ثالث في المسألة أشار إليه أبو حيان في قوله: «وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خروف وتبعه ابن عصفور، أنها مشتقة من أحداث لم يُنطق بها»<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ١٣٤ .

فأما المذهب الأول فتأكد نسبة ابن مالك له لابن جنى<sup>(١)</sup> وابن برهان<sup>(٢)</sup>، والجرجاني<sup>(٣)</sup>، وقال به أيضاً المبرد<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، والفارسي<sup>(٦)</sup>، وابن الشجري<sup>(٧)</sup>، وابن الخشاب<sup>(٨)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٩)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup>، والشلويني<sup>(١١)</sup>.

وقد عزاه أبو حيان إلى سيبويه، فقال: «هذا هو القول الثاني في تسميتها ناقصة لأنها لا دلالة لها على الحدث. وذهب إلى هذا المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى والجرجاني وابن برهان، وهو ظاهر مذهب سيبويه»<sup>(١٢)</sup> مستنداً إلى قوله: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول وأنت تريد: كُنْ عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد»<sup>(١٣)</sup>.

وهو كلام ليس واضح الدلالة على ما أراد أبو حيان، وقد أبطل ابن مالك هذا المذهب من عشرة وجوه هي:

«أحدها: أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراجها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على

(١) اللمع ص ٨٥ .

(٢) شرح اللمع لابن برهان ص ٤٩، ٦١ .

(٣) المقتصد ١/ ٣٩٨ .

(٤) المقتضب ٣/ ٩٧، ١٨٩ .

(٥) الأصول ١/ ٨٢ - ٨٣ .

(٦) البصريات ١/ ٢٣٢ والبغداديات ص ١١٣ - ١١٦ والمسائل العسكرية ص ٩٦ .

(٧) آمالي ابن الشجري ٢/ ٤٨٢ .

(٨) المرتجل ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٩) أسرار العربية ص ١٣٣ - ١٣٤ والإنصاف ٢/ ٨٢٦ .

(١٠) شرح المفصل ٧/ ٨٩، ٩٧ .

(١١) التوطئة ص ٢٢٤ .

(١٢) التذييل ٤/ ١٣٣ .

(١٣) الكتاب ١/ ٢٦٤ .

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنياً، وصار غنياً، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعناً وأمسى مقيماً؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكور انفك، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنياً: ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك جُدْ ما دمت واجداً، أى: جد مدة دوامك واجداً، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقيم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أن)، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> لأنَّ (أن) هذه وما وصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر:

بِذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى      وَكَوْنِكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ<sup>(٢)</sup>

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر فتى مستعملاً، وحكى غيره: ظللت أفعل كذا ظللاً. وجاءوا بمصدر كاد في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيداً، أى ولا أكاد كيداً، وكاد فعل ناقص من باب كان، إلا أنها أضعف من كان؛ إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل كان مستعملاً، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد، وهى أضعف من كان، فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى.

(١) الأعراف: آية ٢٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١ / ١٦٥، وفي أوضح المسالك ١ / ٢٣٩ الشاهد رقم ٨٣، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٠، والتصرح ١ / ١٨٧ وهمع الهوامع ٢ / ٧٤، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٣١، والمقاصد النحوية ٢ / ١٥، والعيني بحاشية الصبان ١ / ٢٣١.

البيذل: العطاء، وساد: من السيادة، وهى الرفعة وعظم الشأن. والمعنى: إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت ذلك.

والشاهد فيه: قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصة، وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت مجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث: «إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً»<sup>(١)</sup> وقال سيويوه: «قال الخليل: هو كائن أخيك على الاستخفاف، والمعنى: كائن أخاك»<sup>(٢)</sup> هذا نصه. وقال الشاعر:

وما كلُّ من يُبْدِي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تُلفه لك منجداً<sup>(٣)</sup>

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث وما هو قائم به، أو ما هو عنه صادر.

التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان؛ لأن دلالاته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالاته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالاته على الحدث أولى بالبقاء من دلالاته على الزمان.

العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخصصة للزمان لم يُبين منها أمر، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٤)</sup> لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث<sup>(٥)</sup>.

وأما المذهب الثاني فهو الذي اختاره ابن مالك، وذكر أنه ظاهر قول سيويوه والمبرد والسيرافي فقال: «وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيويوه والمبرد والسيرافي»<sup>(٦)</sup>.

فأما سيويوه فيؤكد ما نسبه إليه ابن مالك نصه الذي يقول فيه: «وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان.. نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر. تقول: كان عبداً الله أخاك، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة»<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٧ / ١٤٢ حديث رقم ٣٤٨٢١، والبيهقي في شعب الإيمان ٢ / ٣٥٤، رقم ٢٠٢٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١ / ٢٥٧، وأبو عبيد في غريب الحديث ٤ / ١٧٣.  
(٢) الكتاب ١ / ١٦٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكافية الشافية ١ / ١٦٥، وأوضح المسالك ١ / ٢٣٩، الذي الشاهد رقم ٨٤، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٩، والتصريح ١ / ١٨٧، وهمع الهوامع ٢ / ٧٨، والدرر ٢ / ٥٨، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٣١. والمقاصد النحوية ٢ / ١٧، والعيني بحاشية الصبان ١ / ٢٣١.  
وبش وجه بشاشة: تهلل، و«تلفه» تجده، منجداً: مساعد.

والمعنى: ليس كما أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه وتعهد في حاجتك عليه، وإنما أخوك إذا تجده عوناً لك عند الحاجة.

والشاهد فيه: قوله: «كائنا أخاك» فإن «كائنا» اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها.

(٤) سورة النساء: آية ١٣٥.

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣٨٨ - ٣٤٠.

(٦) السابق: ١ / ٣٤٠.  
(٧) الكتاب: ١ / ٤٥.

وأما المبرد فظاهر كلامه التضارب، حيث ذكر أن هذا «الباب إنما معناه: الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) ؛ لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك. وإنما صُرفن تصرف الأفعال لقوتهنَّ، وأنك تقول فيهن: يفعل، وسيفعل، وهو فاعل، ويأتى فيهنَّ جميع أمثلة الفعل»<sup>(١)</sup>.

ثم عاد ليقول مرة أخرى: «وذلك الفعل: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما كان .. فى معانهنَّ. وهذه أفعال صحيحة كضرب، لكننا أفردنا لها بأياً»<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذا النص الأخير هو الذى حمل ابن مالك على القول بأنه تابع فى هذا المذهب لسيبويه. وأما السيرافى فنصه ينفى ما نسبه ابن مالك إليه، حيث يقول: «اعلم أن هذه الأفعال التى ضمَّنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيها زمناً محصلاً أو نفيًا أو انتقالاً أو دواماً، فمن ذلك (كان) ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما ذكرناه، كقولك: كان زيد عالماً، وكان الأصل: زيدٌ عالِمٌ فدخلت (كان) لتوجب أن ذلك فى زمنٍ ماضٍ»<sup>(٣)</sup>.

ولعل الذى غرَّ ابن مالك أن السيرافى يفرق بين كان الناقصة وكان التامة، وأن كان التامة كما قال: «تكون فى معنى حدث ووقع، كقولنا: كان الأمر أى حدث»<sup>(٤)</sup>، والكلام عن كان الناقصة فى نصه الأول.

وقد قال بهذا المذهب بعض النحاة منهم الرضى<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>.

وأما المذهب الثالث الذى نسبه أبو حيان إلى ابن عصفور وابن خروف فتأكد هذه النسبة إلى ابن عصفور حيث يقول: «والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول»<sup>(٨)</sup>.

وقد أبطله أبو حيان بقوله: «وما ذهب إليه ابن خروف وابن عصفور من أنها مشتقة من

(١) المقتضب ٣ / ٩٧ .

(٢) السابق ٤ / ٨٦ .

(٣) شرح الكتاب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) السابق ٢ / ٣٥٤ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٢٩٠ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٧٥، والتذليل ٤ / ١٣٣ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ٧٤ .

(٨) شرح الجمل ١ / ٣٧٠ .



أحداث لم ينطق بها ليس بصحيح، وقد جاء المصدر منها صريحاً، وحكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر (فتى) مستعملاً، وحكى غيره: ظَلَلْتُ أَفْعَلَ كَذَا ظَلُولاً وَبِتُ أَفْعَلَ كَذَا بَيْتُوتَةً، وجاءوا بمصدر (كاد) فى قولهم: لا أفعل ذلك ولا كَيْدًا، أى: ولا أكادُ كَيْدًا، (وكاد) فعل ناقص من باب (كان) (١).

والراجح عندى هو المذهب الثانى القائل بدلالة كان وأخواتها على الزمن والحدث ؛ بدليل إتيان المصدر من هذه الأفعال، والمصدر هو الحدث.

### المسألة الثانية : تعدد خبر كان :

ذكر ابن مالك أن ابن درستويه خالف جمهور النحاة فى مسألة تعدد خبر كان، فقال: «وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا يُنصَبُ بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد. وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعَرَّجُ عليه» (٢).

ففى هذا النص مذهبان:

الأول: مذهب ابن درستويه الذى يمنع تعدد خبر كان، معللاً ذلك بأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد، وأنه كما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، فكذلك كان وأخواتها لا تنصب إلا خبراً واحداً.

الثانى: مذهب الجمهور ومنهم ابن مالك وهو جواز التعدد، وتم دفع حجة ابن درستويه بأن سبب منعه لا يلتفت إليه.

وقد يفهم من كلام سيبويه ما يؤيد مذهب ابن درستويه، قال سيبويه: «هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحد - فمن ثم ذُكر على حدته ولم يُذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز فى ظننتُ الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك فى الاحتياج إلى الآخر هنا كحالك فى الاحتياج إليه ثمّة...»

وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر. تقول: كان عبداً الله أخاك، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننتُ» (٣).

(١) التذييل ٤ / ١٣٥، وما دفع به أبو حيان المذهب الثالث هو نفسه الوجه السابع عند ابن مالك فى دفعه لمن قال بدلالة كان على الزمان دون الحدث.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٨٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٥ .

حيث لم يشر سيبويه في نصه السابق إلى إمكانية تعدد خبر كان، بل اقتصر على ذكر أن كان وأخواتها تتعدى إلى الخبر فتنصبه، في حين أن ظن لا تكتفى بمفعول واحد، فتفريقه هذا بين كان وظن يُشعر بأن كان تقتصر على خبر واحد ولا تتعدى إلى نصب خبر آخر أو أخبار أخرى.

ويؤيد فهمي هذا لنص سيبويه ما قاله أبو حيان في ارتشافه، فقد ذكر أنه «يسمى المرفوع بعد هذه الأفعال اسماً وفاعلاً، والمنصوب خبراً، أو مفعولاً، والظاهر من كلام سيبويه: أنه لا يكون لها إلا خبر واحد، وهو ما نص عليه ابن درستويه»<sup>(١)</sup> وبمثل ما قال به سيبويه قال المبرد<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>.

ونقل أبو حيان في التذييل أنه مذهب ابن أبي الربيع<sup>(٤)</sup> فقال: «قال الأستاذ أبو الحسين ابن أبي الربيع: منهم من لم يُجز أن يكون لها إلا خبر واحد، ويظهر هذا من كلام سيبويه. وهذا القول عندي أقوى، لأن (ضرب) لا يكون له إلا مفعول واحد، ولا يكون له مفعولان إلا بحكم التبعية، فما شبه به يجرى مجراه. وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون لها خبران أو أكثر، وأجرى ذلك مجرى المبتدأ، والمبتدأ تكون له أخبارٌ عدَّة»<sup>(٥)</sup>.

ونقله أيضاً السيوطي جاعلاً مذهبهم في المنع عنده أولى فقال: «في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ. والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوزّه هناك كابن درستويه وابن أبي الربيع، ووجهه أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد، فلا يزداد على ذلك»<sup>(٦)</sup>.

أما المذهب الثاني وهو القول بتعدد الخبر فلم يصرح به أحد من النحاة الذين اطلعت على كتبهم وكل ما ذكر هو أن كل شيء كان خيراً للمبتدأ فإنه يكون لها خبراً من فعل وما اتصل به من فاعل ومفعول وظرف، وجملته<sup>(٧)</sup>، أو أن أخبار كان وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد، والجمللة والظرف<sup>(٨)</sup>.

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٤ .

(٢) المقتضب ٣ / ٩٧، ٤ / ٨٦ .

(٣) الأصول في النحو ١ / ٨٢ .

(٤) هو عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبو الحسين عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع أخذ عن الشلوبيني، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل.

توفي سنة ٦٨٨ هـ . انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٢٥، والأعلام ٤ / ٣٤٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٤ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٦) همع الهوامع ٢ / ٧٥ .

(٧) الجمل للزجاجي ص ٤٢ .

(٨) اللمع لابن جنى ص ٩٠، وانظر: المفصل ٧ / ٩١، وشرحه لابن يعيش ٧ / ٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٣، ٣٩٥ .

وذكر السيوطي تعليل من أجاز تعدد الخبر بقوله: «والمجوزون قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف، وهو الابتداء فمع الأقوى أولى»<sup>(١)</sup>.

والقول بالتعدد هو الأقوى لوروده في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>. فحكيمًا خبر ثان، ولا يصلح إعرابها إلا خبراً.

### المسألة الثالثة: الإخبار عن كان وأخواتها بالفعل الماضي :

ذكر ابن مالك أن بعض النحويين ذهبوا إلى «أن كان، وأصبح، وأمسى، وبات، وأضحى لا تدخل على ما خبره فعل ماض، فلا يقال على هذا الرأي: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأي باطل، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه، كقول الشاعر:

وَكُنَّا حَسْبِنَا كُلَّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ      لِيَالِي لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحَمِيرًا<sup>(٣)</sup>

وكقول الآخر:

أَمَسْتَ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا      أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَيَّ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

ويظهر من النص أن هناك مذهبين في المسألة:

الأول: يمنع أن يكون خبر كان وأخواتها المذكورة في النص فعلاً ماضياً.

الثاني: يجيز أن يكون خبر كان وأخواتها فعلاً ماضياً.

(١) الهمع ٢ / ٧٥ .

(٢) سورة النساء: آية ١١ .

(٣) البيت من الطويل، وقائله زفر بن الحارث بن معاوية الكلابي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥ وبلا نسبة في التذييل ٤ / ١٥٢، ومغنى اللبيب ٢ / ١٧٠، وشرح شواهد المغني ٧ / ٣٣٠ الشاهد رقم (٨٦٧).

(٤) البيت من بحر البسيط، وقائله النابغة الذبياني وهو في ديوانه ص ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٦، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٧٠، جمهرة اللغة ص ١٠٥٧، خزانة الأدب ٤ / ٥ [ ٢٤٧ ]، والدرر المنشرة ٢ / ٥٧؛ ولسان العرب لبد، و (خنا)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٢١٠، والتذييل ٤ / ١٥٣، وهمع الهوامع ٢ / ٧٦، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٣١

(أمست خلاء): أصبحت مقفرة خالية من الأنس. (احتملوا): ارتحلوا. (أخنى عليها): أتى عليها وأفسدها. (لبد): اسم نسر، زعموا أنه أحر نسر لقمان السبعة، وقد عاش طويلاً.

المعنى: يقول: إن ديار مية قد أمست خراباً وخالية من أهلها، وقد عبث بها الدهر وأتى عليها كما أتى على ليد، الشاهد فيه: «أمست أهلها احتملوا» حيث جاء الفعل (احتملوا) في محل نصب خبر (أمسى) وهو فعل ماض.

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣٤٤.

وقد قسم ابن عصفور كان وأخواتها ثلاثة أقسام:

«قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو (ليس) وقسم يمتنع فيه، وهو (ما زال) و(ما انفك) و(ما فتى)، و(ما برج) و(وما دام) وذلك أن هذه الأفعال تعطى الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعال الماضية تعطى الانقطاع فتدافعها. وكذلك (جاء) و(قعد) لأنهما لا يستعملان إلا حيث سُمِعَا؛ لأنهما يجريان مجرى المثل. وما بقى فيه من خلاف، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز.

حجة المحيز أنك إذا قلت: أصبح زيدُ قام، وأمسى زيدُ خرج، أعطى معنى ما لم يعط: زيدُ قام وزيدُ خرج، ألا ترى أن (قام) و(خرج) لا يعطيان أكثر من المضى، و(أمسى) و(أصبح) يعطيان المضى مع (أن) ذلك فى مساءً وصباح، وكذلك سائر أخواتها إلا (كان) فإنها لا تعطي معنى زائداً أكثر من التوكيد، والتوكيد فى كلامهم كثير، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلّة ذلك فى كلامهم»<sup>(١)</sup>.

وواضح مما سبق أن ابن مالك اقتصر على النوع الثالث الذى فيه الخلاف دون القسمين الأولين، مما يجعلنى أقول بأن ابن مالك تابع لابن عصفور فى تقسيمه الأخير. وممن ذهب إلى القول بالمذهب الأول: الزجاج<sup>(٢)</sup>، والعكبرى<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>.

وما جاء خبراً لكان فعلاً ماضياً، فقد أوله أصحاب هذا المذهب وردوه إلى المستقبل، فعند قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَأَوْدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، يقول الزجاج: «فأما دخول (كان) مع (إن) الجزاء، وكون الفعل بعدها لِمَا مَضَى فيه قولان:

قال محمد بن يزيد: (كان) لقوتها وأنها عبارة عن الأفعال لم تغيرها إن الجزاء الخفيفة. والقول الثانى أن (كان) عبارة عن الأفعال - وأن (كان) فى معنى الاستقبال هاهنا - عَبَّرَتْ عن فعل ماضٍ، المعنى إن يكن قميصه قُدًّا، أى إن يُعْلَم قميصه قُدًّا من قَبْلِ فاعْلَم ما وقع بعد، فكذلك الكون لا يكون لأنه مؤدٍ عن العلم»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الجمل ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٤ .

(٣) التبيان ١ / ٤٧٦ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ٩٧ .

(٥) سورة يوسف: آية ٢٦ - ٢٧ .

(٦) معانى القرآن وإعرابه ١ / ٤٧٦ .

## المسألة الرابعة : ما يلحق بصار من الأفعال :

هناك أفعال تلحق بصار في المعنى<sup>(١)</sup> اختلف النحاة حول بعضها، هل تلحق باطراد أو على الندرة أو لا تلحق أصلاً، وحصر ابن مالك الاختلاف حول ثلاثة أفعال هي: بات، وقعد، وجاء. فيقول عن بات: «وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فإن أحدكم لا يدرى أين بات يده»<sup>(٢)</sup>، ولا حاجة على ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، ... ومن أصلح ما يتمسك به جاعلُ بات بمعنى صار قول الشاعر:

أَجْنِي كَلِّمًا ذُكِرَتْ كَلِيبٌ      أَيْتُ كَأَنِّي أَطْوَى بِجَمْرٍ<sup>(٣)</sup>

لأن كلما تدل على عموم الأوقات، وأيبت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل<sup>(٤)</sup>.

ويقول عن جاء وقعد: «وندر إلحاق جاء وقعد بصار في قولهم: ما جاءت حاجتك؟ وفي قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة. والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطرداً، وجعل من ذلك قول الراجز:

لا يَقْنَعُ الْجَارِيَةُ الْخَضَابُ      ولا الوشاحان ولا الجلباب  
من دون أن تلتقى الأركاب      ويقعد ..... له لعاب<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>

وهذان النصان المنقولان عن ابن مالك يكشفان عن أن المسألة ذات شقين:

الشق الأول: يتعلق بإلحاق الفعل بات بصار، وذكر ابن مالك - هنا - مذهبين:

الأول: مذهب الزمخشري، وهو جواز إلحاق بات بصار في المعنى.

والثاني: المذهب الذي اختاره ابن مالك، وهو أن إلحاق بات بصار في المعنى ليس بصحيح.

(١) من هذه الأفعال: كان، وأصبح، أمسى، بات، رجع، أض... الخ. الكافية الشافية ١/ ١٦٦-١٦٨ .

(٢) صحيح البخارى: كتاب الوضوء باب ٢٦ .

(٣) البيت من بحر الوافر ، ونسبه صاحب اللسان للهدلى مادة (جنن)، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٤/ ١٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٧٧ ، والدرر اللوامع ١/ ٨٤ . وأجنى: من أجل أنى، والرواية فى اللسان: أكوى بجمر . والشاهد فى الشطر الثانى حيث جاء الفعل «أبيت» بمعنى صرتُ.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٤٦-٣٤٧ .

(٥) هذا الرجز بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٧٤، والرواية فى البيت الثانى فيه: ويقعدُ الهنُّ له لعاب ، وفى التذييل والتكميل والرواية فيه: ويقعد الأثيرُ له لعابُ، وهو فى اللسان مادة (ركب) و (قعد) والأركاب: جمع ركب، وهو منبت العانة. والشاهد: أن معنى الفعل يقعد فى البيتين: يصير.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

ويلحظ القارئ اضطراب ابن مالك في هذه المسألة؛ حيث قد يفهم من كلامه في آخر النص الأول القول بجواز إلحاق بات بصار في المعنى، وبخاصة تعقيبه على البيت الذى ساقه وقال عنه: إنه قد يصلح متمسكاً للقائل بجواز الإلحاق، فقد قال: «لأن كلما تدل على عموم الوقت، وأبیت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل».

والشق الثانى: يتعلق بجاء وقعد، وتفرع فيه القول على مذهبين أيضاً:  
الأول: جواز إلحاق جاء وقعد بصار فى المعنى مع كونه نادراً، وهو مذهب ابن مالك.  
الثانى: أن الإلحاق مطرد وليس نادراً، وهو مذهب الفراء والكسائى.  
وأود الآن مناقشة كل شق من هذين الشقين على حدة من خلال كتب النحاة.

### الشق الأول: إلحاق بات بصار فى المعنى المذهب الأول: جواز الإلحاق:

أسارع إلى القول بأن ما نسبته ابن مالك إلى الزمخشري من القول بجواز إلحاق بات بصار فى المعنى يؤكده ما جاء فى الفصل، حيث قال الزمخشري: «وظل وبات على معنيين: أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتین الخاصین على طريقة كان. والثانى: كينونتها بمعنى صار، ومنه قوله عز اسمه: «وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

ونسب هذا القول أيضاً إلى الزمخشري بعض النحاة، منهم أبو حيان<sup>(٣)</sup>، والسيوطى<sup>(٤)</sup>، وممن اختاره وقال به متابعاً للزمخشري ابن عصفور الذى قال: «وأما ظل وبات: فإن كانتا ناقصتين، فتكونان بمعنى صار»<sup>(٥)</sup>، وقال: وقولى: وأما ظل وبات فإن كانتا ناقصتين، فتكونان بمعنى صار»<sup>(٦)</sup>.  
مثال كون ظل بمعنى صار، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ أى صار وجهه مسوداً، ومثال كون بات بمعنى صار قوله ﷺ: «فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده»<sup>(٦)</sup>.

وقد رد ابن مالك ومن نحا نحوه، استشهاد القائلين بجواز الإلحاق بحديث النبى ﷺ: «فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده» بإمكان حمله على المعنى الجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت

(١) سورة النحل: آية ٥٨ .

(٢) الفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ١٠٥ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٧٨ ، والتذليل والتكميل ٤ / ١٦٠ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٧٦ .

(٥) المقرب ص ١٤٢ .

(٦) مثل المقرب على المقرب ص ١٤٢ .

### المذهب الثاني: عدم جواز إلحاق بات بصار في المعنى:

هذا المذهب - كما سبقت الإشارة - هو اختيار ابن مالك، وقد قال في الكافية الشافية: «وزعم الزمخشري أن بات ترد - أيضاً - بمعنى صار ولا حجة له على ذلك، ولا لمن وافقه»<sup>(٢)</sup> وتابعه الأشموني<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال عرض المذهبين حول جواز إلحاق بات بصار في المعنى من عدمه، ويتبين أن القائلين بعدم الجواز هم الأقوى حجة؛ لأن ما ساقه المجوزون من دليل لا يصلح حجة لهم، بل يثبت قوة حجة المخالفين...

ثم إنه لما لم نعثر على استشهاد يستقيم معه حمل بات على صار في المعنى، فإن ذلك يؤكد أن الحق مع أصحاب المذهب الثاني؛ ومن ثم فمذهبهم هو الأولى بالقبول.

### الشق الثاني: إلحاق الفعل جاء وقعد بصار في المعنى:

في البداية يجدر التنويه بأنه إذا كان ابن مالك في نصه المثلث سلفاً من شرح التسهيل يصرح بندرة مجيء جاء وقعد بمعنى صار، فإنه في شرح الكافية الشافية قرن هذين الفعلين في سلك الأفعال التي تأتي بمعنى صار باطراد، فذكر في أبيات ألفيته هذه الأفعال فقال:

واجعل ك (صار) ما بمعناه ورد	(أض) (رجع) عاد (استحال) و (قعد)
و(حَارَ) و (ارتدَّ) كذا (تحوَّلاً)	وهكذا (غدا) و (راح) جُعلاً
وألقوا بهن (جاءت حاجتك)	من بعد (ما) فاصرف لها عنايتك
ومثلاً (صار) سابقاته سوى	(بات) وسْتَهْنُ في رأى سوا

ثم مثل لكل فعل بيت من الشعر أو حديث أو مثل، ومن بين ما مثل له الفعل جاء وقعد فقال: «وفي الحديث: «فاستحالت غرباً»<sup>(٤)</sup> وفي حديث آخر: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(٥)</sup> ومن كلام العرب: «أرهف شفرته حتى قعدت كأنها

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٤٦، والهمع ٢/ ٧٦-٧٧.

(٢) الكافية الشافية ١/ ١٦٩.

(٣) منهج السالك بحاشية الصبان ١/ ٢٣٠.

(٤) رواه البخاري في (صحيحه) ٧/ ٣٦٧ كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ حديث ٣٦٦٤، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٨٦٠، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه حديث ٢٣٩٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٧٠٩، ٧١٠، كتاب المغازي: باب حجة الوداع، حديث ٤٤٠٢، ٤٤٠٣، ومسلم في صحيحه ١/ ٢٩٢، ٢٩٣ كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، حديث ١١٩، ١٢٠.

حربة»<sup>(١)</sup>.... وحكى سيبويه عن بعض العرب: «ما جاءت حاجتك» - بالرفع والنصب - بمعنى: ما صارت»، ثم علق عليها جميعاً بقوله: «فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ (صار) معنى وعملاً»<sup>(٢)</sup>. فهذا النص لا يمكن أن يفهم منه إلا أن جاء وقعد يجيئان بمعنى صار باطراد، وهو مفهوم كلامه «مساوية لـ (صار) معنى وعملاً». ومن ثم فهناك اضطراب بين كلام ابن مالك فى شرح التسهيل وكلامه فى الكافية الشافية.

وبتحقيق الآراء فى كتب النحاة حول هذين الفعلين نجد أن إمام النحاة سيبويه لم يذكر من هذين الفعلين إلا الفعل جاء، إذ يقول: «ومثل قولهم: من كان أحاك، قول العرب ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التاء على ما حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب: من كانت أمك، حيث أوقع من على مؤنث، وإنما صير جاء بمنزلة كان فى هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا عسى بمنزلة كان فى قولهم: عسى الغوير أبوساً.. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء فى موضع على غير حاله فى سائر الكلام»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول من كانت أمك، ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا من كان أمك؛ لأنه بمنزلة المثل فألزموه التاء»<sup>(٤)</sup>.

وتبع السيرافى<sup>(٥)</sup> سيبويه فيما ذهب، فاقتصر على إيراد الفعل جاء دون الفعل قعد. وإذا كان سيبويه والسيرافى قد اقتصرا على ذكر الفعل (جاء) دون الفعل (قعد)، فإن هناك من النحاة من جمع بين الفعلين كابن مالك الذى سبق التنويه به، والسيوطى<sup>(٦)</sup>، والأشمونى<sup>(٧)</sup> وقد يلحق بهذا المذهب من قصر مجيء هذين الفعلين بمعنى صار على السماع كالشلوبينى<sup>(٨)</sup>، وابن عصفور<sup>(٩)</sup> وأبى حيان<sup>(١٠)</sup>.

(١) أرهف شفرته: رهف السيف: رققه، الشفرة: السكين العظيم، وما عرض من الحديد وحدد.

(٢) الكافية الشافية ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٣) الكتاب ١/ ٥٠-٥١.

(٤) السابق ١/ ٥١.

(٥) شرح الكتاب ٢/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٦) همع الهوامع ٢/ ٧٠.

(٧) منهج السالك ١/ ٢٢٩.

(٨) التوطئة ص ٢٢٧.

(٩) شرح الجمل ١/ ٤٠٨، والمقرب ص ١٤٤.

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٤، والتذليل ٤/ ١٦٣، ١٦٤.



## المذهب الثاني : اطراد مجيء ( جاء وقعد ) بمعنى ( صار ):

فى نصه السابق لم يصرح ابن مالك بمن قال باطراد مجيء (جاء) بمعنى صار، ونحا نحوه أبو حيان الذى قال معلقاً على: ما جاءت حاجتك : «ويقتصر بها على هذا المثل، وطرده بعضهم استعمالها لقوة الشبه بينها وبين صار فجعل من ذلك: جاء البر قفيزين وصاعين»<sup>(١)</sup>، والسيوطى الذى قال فى هذا الشأن: «فالملاحقون طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار. وجعلوا من ذلك: جاء البر قفيزين وصاعين، وقعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، أى: صار»<sup>(٢)</sup>.

والذى جعل مجيء (جاء) بمعنى صار مطرداً هو ابن الحاجب، يدل عليه قول الرضى الذى يوافقه: «وقال المصنف: وأجاد الأولى طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين، وقيل: هو حال، وليس بشيء؛ لأنه لا يراد أن البر جاء فى حال كونه قفيزين، ولا معنى له»<sup>(٣)</sup>.

أما الفعل (قعد) فقد صرح ابن مالك بأن الفراء جعله مطرداً، وحقاً ما صرح به؛ حيث قال الفراء: «يقال لموضع المذاكير: ركب. ويقعد كقولك: يصير»<sup>(٤)</sup>.

وتبع الزمخشري الفراء فيما ذهب إليه وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَتَقَعِدْ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾<sup>(٥)</sup>، «(فتقعد) من قولهم شحذ الشفرة حتى قعدت، كأنها حربة بمعنى صارت، يعنى: فتصير جامعاً على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك من إلهك، والخذلان والعجز عن النصره ممن جعلته شريكاً له»<sup>(٦)</sup>.

وقد اشتراط ابن الحاجب مجيء (قعد) بمعنى صار أن يكون خبرها مصدرأ بكأن؛ حيث قال: «فلا يقال قعد كاتباً بمعنى صار، بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنه حربة»<sup>(٧)</sup>.

ولا دليل على صحة هذا الشرط الذى وضعه ابن الحاجب، والذى يدل على عدم طرد ابن الحاجب مجيء (قعد) بمعنى (صار) فى كل الأحوال قول الرضى: «قال وأما قعد فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد وإنما يطرد فى مثل هذا الموضع الذى استعمل<sup>(٨)</sup> فيه»<sup>(٩)</sup>.

(١) الارتشاف ٢ / ٨٤ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٧٠ .

(٣) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٢ .

(٤) معانى القرآن ٢ / ٢٧٤ .

(٥) سورة الإسراء : آية ٢٢ .

(٦) الكشف ٢ / ٦١٤ .

(٧) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٢ .

(٨) يقصد بالموضع الذى استعمل فيه: أن يصدر خبرها بكأن .

(٩) السابق، الصفحة نفسها .

ويمكننى القول بعد عرض أقوال النحاة فى (جاء، وقعد) أن المسألة برمتها موقوفة على السماع، وأن الذى دفع أصحاب المذهب الأول إلى القول بالندرة هو قله الأمثلة، وفى ظنى أنه ما دام الأمر ورد به السماع، وهذا السماع لا يحكم عليه بالشذوذ أو عدم الصحة، فإن الأسلوب صحيح، ويمكن أن نطرده فى نماذج أخرى تحتمله .

### المسألة الخامسة : استعمال ( غدا ، وراح ) فعلين ناقصين :

المشهور من أفعال باب كان وأخواتها هو: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، زال، ما برح، ما فتى، ما انفك، ما دام. وبعض النحاة يزيدون عليها (غدا، وراح) الفعلان الأخيران هما موضع الخلاف فى هذه المسألة، وقد تعرض له ابن مالك بقوله: «وألحق قوم بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضى الله عنه: «اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمعة»<sup>(١)</sup>. ويقول النبى ﷺ: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما تزرق الطير، تغدو خماصا، وتروح بطانا»<sup>(٢)</sup> والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة»<sup>(٣)</sup>.

والنص يكشف عن رأيين فى المسألة، رأى يجعل (غدا وراح) من أخوات كان، ورأى يرفض ذلك، ويعرب المنصوب بعدهما حالا، وهو ما قال به ابن مالك واختاره.

وواضح أن النص لا يصرح بالقائلين بأن (غدا وراح) من أخوات كان، وهو ما لم يهمله أبو حيان حين عقب على هذا النص فى تذييله، فقال: «قال المصنف<sup>(٤)</sup> فى الشرح<sup>(٥)</sup>: ألحق قوم - منهم الزمخشري وأبو البقاء بأفعال هذا الباب غدا وراح» ثم قال: «وقد أدخلها فى هذا الباب أبو موسى الجزولى والأستاذ أبو الحسن ابن عصفور»<sup>(٦)</sup>.

وما عقب به أبو حيان صحيح، وقد ذكره فى الارتشاف؛ إذ قال: «وألحق قوم منهم الزمخشري والجزولى وابن عصفور، وأبو البقاء غدا وراح بمعنى صار»<sup>(٧)</sup>.

(١) ذكر هذا القول أبو حيان فى التذييل ٤ / ١٦٥، والسيوطي مع الهوامع ٢ / ٧٠ .

(٢) أخرجه الترمذى ٤ / ٥٧٣، كتاب الزهد، باب التوكل على الله، وابن ماجه ٢ / ١٣٩٤، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٤٨ .

(٤) يقصد ابن مالك.

(٥) هو شرح التسهيل.

(٦) التذييل ٤ / ١٦٥ - ١٦٦ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٧٣، وانظر: الممع ٢ / ٧٠ .

وبتحقيق هذا القول المنسوب إلى الزمخشري<sup>(١)</sup> وأبي البقاء<sup>(٢)</sup> وابن عصفور<sup>(٣)</sup> يتضح صحة نسبة القول إليهم، غير أن أبا البقاء اقتصر على إلحاق (غدا) دون (راح) بأخوات كان، فقال: «قال الله تعالى: ﴿وَعَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾»<sup>(٤)</sup> و(على حَرْدٍ): يتعلق بـ «قادرين»، و«قادرين»: حال . قيل: خير غدوا؛ لأنها حُمِلت على أصبحوا».

وليس هؤلاء النحاة فقط هم الذين قالوا بهذا الرأي، بل قال به أيضاً: ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، والشلوبيني<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، والأشْمونى<sup>(٩)</sup>.

هذا فيما يتعلق بالرأى الأول، أما الرأى الثانى القائل بأن (غدا وراح) ليسا من أخوات كان، فسيبويه إمام النحاة لم يذكر غدا وراح ضمن أخوات كان، فنجده يقول: «وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر»<sup>(١٠)</sup>.

وأكثر النحاة لم يذكروا من أفعال كان واخواتها: غدا وراح، منهم الزجاجي<sup>(١١)</sup>، وابن جنى<sup>(١٢)</sup>، وابن الأنباري<sup>(١٣)</sup>، ومنهم من صرح بذلك ومنعه كما فعل ابن مالك، وتبعه أبو حيان<sup>(١٤)</sup>، والسلسيلى<sup>(١٥)</sup>، والصبان<sup>(١٦)</sup>.

ويجدر بى أن أنبه إلى أن كلام ابن مالك فى الكافية الشافية قد يفهم منه خلاف ما صرح به فى نضه المذكور سابقاً؛ حيث إنه تخفف من منعه أن تكون (غدا وراح) من أخوات كان، وذلك فى قوله: «وأما غدا وراح فإنهما ملحقان - بعضهم - بها - أيضاً - إلا أنى لم أجد لذلك شاهداً

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ٩٠ .

(٢) التبيان ٢ / ١٢٣٥ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٠٧ والمقرب ص ١٤٢ .

(٤) سورة القلم: آية ٢٥ .

(٥) شرح المفصل ٧ / ٩٠ .

(٦) التوطئة ص ٢٢٧ .

(٧) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٠ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ٢٩٢ .

(٩) منهج السالك ١ / ٢٢٩ .

(١٠) الكتاب ١ / ٤٥ .

(١١) الجمل ص ٤١ .

(١٢) اللمع ص ٨٥ .

(١٣) أسرار العربية ص ١٣٢-١٤٢ .

(١٤) الارتشاف ٢ / ٨٤ ، التنذيل ٤ / ١٦٦-١٦٧ .

(١٥) شفاء العليل ١ / ٣١٣ .

(١٦) حاشية الصبان على منهج السالك ١ / ٢٢٩ .

من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً. ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله - عليه السلام - :  
«لُرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ، تَغْدُوا خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بَطَاناً»<sup>(١)</sup>.

حيث إنه: أولاً - رتب منعه - إن كان يفهم من كلامه المنع - على عدم وجود شاهد من كلام العرب يستدل به.

ثانياً: أنه أتى بحديث يمكن أن يستدل به على كون (غدا وراح) من أخوات كان، وهو الحديث ذاته الذى استدل به القائلون بأن غدا وراح من أخوات كان.

والأولى بالقبول هو الرأى الثانى الذى يمنع كون (غدا وراح) من أخوات كان؛ لأمرين:  
الأول: لأن جمهور النحاة منعوا ذلك، كما يقول السيوطى<sup>(٢)</sup>، ويدل عليه عدم ذكرهم لهذين الفعلين فى هذا الباب.

الثانى: «يحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب»<sup>(٣)</sup> ولا سماع - فى ظنى - هنا. وما استشهد به أصحاب الرأى الأول لا يقوم دليلاً لهم؛ لأن غدا بمعنى خرج غدوة، وراح بمعنى خرج بالعشى، وهذا مستغن عن الخبر»<sup>(٤)</sup>.

#### المسألة السادسة : حكم تقديم خبر (ما زال) عليها :

أجاز النحاة تقديم خبر (زال) وأخواتها عليها إذا نفيت بغير (ما) نحو: قائماً لم يزل زيد، فلو كان النفى بـ (ما) فإنَّ فى تقديمه خلافاً بين النحاة وهو ما يوضحه ابن مالك بقوله: «فلو كان النفى بما لم يجز التقديم؛ لأن لها صدر الكلام، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب...»

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بما، مع أنه موافق للبصريين، فى أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن : ما زال زيداً فاضلاً، بمنزلة: كان زيد فاضلاً، فى المعنى، فاستويا فى جواز تقديم الخبر، وهذا الذى اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب الاستفهام فى نحو: علمت : أزيد ثم أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير.

وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازاه ابن كيسان، لأن «ما» عندهم ليس لها تصدير مستحق،

(١) الكافية الشافية ١ / ١٦٨ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٧١ .

(٣) التذليل والتكميل ٤ / ١٦٦ .

(٤) السابق ، الصفحة نفسها .

حكى ذلك ابن كيسان»<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتبين لنا من النص أن الخلاف إلى مذهبين:

الأول: عدم جواز تقديم خبر ما زال عليها؛ ولم يعزه ابن مالك إلى أحد.

الثاني: وهو جواز التقديم، وقد عزاه ابن مالك إلى ابن كيسان والكوفيين إلا الفراء.

**والمذهب الأول:** هو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup>، وجعله ابن يعيش<sup>(٤)</sup> مذهب سيبويه أيضاً.

وقد نسب أبو حيان<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> إلى الفراء القول بمنع تقديم الخبر مطلقاً سواء نفي الفعل (زال) بما أو غيرها.

**والمذهب الثاني:** القائل بتقديم خبر (ما زال) عليها، نسبه أيضاً ابن عقيل<sup>(٧)</sup> إلى ابن كيسان وزاد النحاس، وزاد عليه أبو حيان<sup>(٨)</sup> بأن نسبه إلى الكسائي والأخفش، قال: واختاره ابن خروف.

وقد احتج لمذهب البصريين ومن نحا نحوهم من عدم جواز تقديم خبر (ما زال) عليها من عدة وجوه:

الأول: «ما في أوله ما ما عدا ما دام للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو: أعمراً ضرب زيد فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو: قائماً ما زال زيد»<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٥١ .

(٢) انظر: الإنصاف (م - ١٧) ص ١٥٥، أسرار العربية ص ١٣٩، وهو مذهب العكبري في شرح اللمع ص ٥٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١١٣، والجزولي في المقدمة بشرح الشلوبيني ص ٧٧٤، والشلوبيني في التوطئة ص ٢٢٨، وابن الحاجب في الكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٧، وابن عصفور في المقرب ص ١٤٧، والرضى في شرح الكافية ٢ / ٢٩٧، وأبي حيان في الارتشاف ٢ / ٨٧، وابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٤٦، والسلسلي في شفاء العليل ١ / ٣١٥، وابن عقيل في شرحه ١ / ٢٧٦، والشيوخ خالد في التصريح ١ / ١٨٩، والأشموني في منهج السالك ١ / ٢٣٣.

(٣) نسبه إليه ابن الأنباري في الإنصاف ص ١٥٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١١٣، وابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٤٦ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ١٣٣ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٨٧ .

(٦) نسب هذا أيضاً للفراء ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٤٦، والسلسلي في شفاء العليل ١ / ٣١٥ .

(٧) شرحه على الألفية ١ / ٢٧٦ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٨٧، والتذليل ٤ / ١٧٦ .

(٩) أسرار العربية ص ١٣٩، والإنصاف ١ / ١٥٩، وشرح المفصل ٧ / ١١٣، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيني ص ٧٧٤، ومثل المقرب في المقرب ص ١٤٧ .

الثانى: حرمة لفظ النفي؛ ولأن التقديم اتساع، ولا يجوز كونه من غير رواية<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن ذلك يُحتاج فيه إلى السماع، ولا سماع هنا بخلاف ما إذا كانت (زال) منفية بغير ما، فقد ورد السماع بتقديم الخبر، «ومما استدِلَّ به لذلك قولُ الشاعر:

وَرَجَّ الفتى للخير ما إن رأيتَه      على الشرِّ خيراً لا يزال يزيدُ<sup>(٢)</sup>

ووجهُ الدلالة من هذا أن (خيراً) منصوب بـ (يزيد) و(يزيد) خبر لـ (يزال) وتقدمُ المعمول مؤذن بتقدم العامل، فكما جاز تقديم (خيراً) جاز تقديم (يزيد) وهو خبر (زال)»<sup>(٣)</sup>.

واحتج أيضاً لمذهب الكوفيين ومن تبعهم من وجوه:

الأول: أن ما للنفي، و(زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فقولك: ما زال زيد قائماً بمنزلة: كان زيد قائماً، وكما يجوز أن تقول: قائماً كان زيد، فكذلك يجوز أن تقول: قائماً ما زال زيد<sup>(٤)</sup>.

الثانى: أن ما زال ليس بنفى للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله فى الفعل متطاولة»<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أن ما تشبه لم فجاز تقديم خبر (ما زال) كما يجوز تقديم خبر (لم يزل)<sup>(٦)</sup>.

الرابع: أن «هذا كله لا حجة فيه؛ لأن العرب إنما تلحظ لفظ (ما) لا معناها فى التقديم. ألا ترى أنك تقول: ما ضربت غير زيد، ولا تقول: غير زيد ما ضربت، وإن كان الضرب فى حق زيد موجبا، وكذلك ما ضرب زيداً إلا عمرو، لا يجوز أن تقول زيداً ما ضرب ولا عمرو، وأما لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوِّمٌ لمنع التقديم؛ لأن المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً. فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال»<sup>(٧)</sup>.

وقد أُجيب عن قول الكوفيين بـ «أن ما زال ليس بنفى للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً. قلنا: هذا حجة عليكم، فإننا كما أجمعنا على أن (ما زال)

(١) شرح اللمع ص ٥٤ .

(٢) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القرىعى فى التصريح ١ / ١٨٩، وشرح شواهد المغنى ٨٥، ٧١٦، ولسان العرب (أنن)، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٢، وبلا نسبة فى الكتاب ٤ / ٢٢٢، والخصائص ١ / ١١٠، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٨، وشرح المفصل ٨ / ١٣٠، والمقرب ص ١٤٩، وشرح الكافية ١ / ١٧١، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٦، ٢ / ١١٨.

والشاهد فيه قوله: «خيراً لا يزال يزيد» حيث قدم معمول خبر (لا يزال) عليها.

(٣) التذييل ٤ / ١٧٥ .

(٤) أسرار العربية ص ١٣٩ - ١٤٠، الإنصاف ١ / ١٥٦، وشرح اللمع ص ٥٤، والتذييل ص ١٧٦ / ٤ .

(٥) الإنصاف ١ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٦) انظر: شرح المفصل ٧ / ١١٣ - ١١٤ .

(٧) شرح جمل الزجاجى الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٨٩ .

ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن (ما) للنفى، ثم لو لم تكن (ما) للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجاباً، فالكلام إيجاب و(ما) نفي؛ بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي، عنها لما كان الكلام إيجاباً، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام»<sup>(١)</sup>.

وأجيب عن قولهم: إن حرف النفي قد تنزل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة، فكأنه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال، فكأنك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول بأن كله لا حجة فيه؛ لأن العرب إنما تلحظ لفظ (ما) لا معناها في معنى التقديم»<sup>(٢)</sup> فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال.

وبعد عرض المذاهب وأدلتها والأجوبة على الأدلة يتبين أن الحق - كما قال أستاذنا الدكتور عبد النعيم - «هو ما ذهب إليه البصريون، وهو منع تقديم خبر الناسخ المنفى بـ (ما) على (ما) لأن (ما) لها الصدارة»<sup>(٣)</sup> ولأن السماع لم يرد بتقديم الخبر على الناسخ المصدر بـ (ما) مثلما ورد به حين صدر الناسخ بغير (ما).

#### المسألة السابعة : حكم تقديم خبر «ليس» عليها :

ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة في حكم تقديم خبر ليس عليها يتوزع : بين مجيز له محتج لرأيه في هذا، وبين مخالف دافع ما احتج به المجيزون .

يقول ابن مالك: «واختلف في تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه، ووافق السيرافي والفارسي وابن برهان والزحشري. ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني، وبه أقول؛ لأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه، فلا تتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن ليس شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفاً يشبه الأفعال، وهو «لعل» والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسط خبريهما، كما امتنع توسط خبري شبيههما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسط كاف في ذلك، فلم تجز الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل»<sup>(٤)</sup>.

(١) الإنصاف ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) شرح جمل الزحاجي الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٨٩ .

(٣) دراسات في النحو تأليف د/ عبد النعيم على محمد ص ٦٩ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

يتبين من النص أن القائلين بالجواز جملة من العلماء، منهم سيبويه والسيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري. وأن القائلين بالمنع هم الكوفيون وأبو العباس، وابن السراج، والجرجاني، ووافقهم ابن مالك مدلاً على صحة ما ذهبوا إليه .

وبتقصي المسألة في كتب النحاة نجد الآتي:

**المذهب الأول:** جواز تقديم خبر ليس عليها الذي نسبه ابن مالك إلى سيبويه وبعض من النحاة، فأما سيبويه فكلامه في الكتاب يؤكد هذه النسبة إليه حيث قال: «ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبساً، لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخرًا ، وذلك قولك: ما كان زيد ذاهباً ولا قائماً عمرو»<sup>(١)</sup>.

وفي موضع آخر من الكتاب يقول: «ومثل ذلك: أعبد الله كنت مثله؛ لأن كنت فعل ، والمثل مضاف إليه وهو منصوب، ومثله: أزيداً لست مثله، لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيت أخاه. وهو قول الخليل»<sup>(٢)</sup>.

والنصان صريحان في أن سيبويه يقول بتقديم خبر ليس عليها، بل إنه في النص الثاني يصرح بأن هذا قول الخليل، وقد علق السيرافي في شرحه على الكتاب على هذا النص بقوله: «وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجوز: قائماً ليس زيداً ، فيقدم خبر ليس عليها»<sup>(٣)</sup>.

وأما السيرافي وهو ممن وافقوا سيبويه - كما يقول ابن مالك - فيقول: «وإنما جاز تقديم الخبر في ليس لأنها فعل يتصل بها الضمائر التي ذكرناها»<sup>(٤)</sup>، صريح في الدلالة على صحة المنسوب من القول بالجواز.

وأما الفارسي - وهو أيضاً ممن نسب إليه الموافقة لسيبويه - فقد وجدت له قولين في هذه المسألة، الأول: القول بالجواز، وهو ما صرح به في الإيضاح، والثاني: القول بعدم الجواز، وهو ما صرح به في البغداديات، فقال في الإيضاح: «وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عند القياس، فتقول: منطلقاً ليس زيد»<sup>(٥)</sup>. وقال في البغداديات نقلاً عن أبي العباس المبرد: «فقال في رأيه: إن تقديم مفعوله غير جائز عنده، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو القياس في ليس»<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ١ / ٦١ .

(٢) السابق ١ / ١٠٢ .

(٣) شرح الكتاب ٣ / ١٦٥ .

(٤) السابق الصفحة نفسها .

(٥) الإيضاح متن المقتصد ١ / ٤٠٧ .

(٦) المسائل البغداديات ص ٢٥٧ .



وتتأكد أيضاً صحة نسبة هذا المذهب إلى ابن برهان<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>، وكذلك هو مذهب الزجاجي<sup>(٣)</sup>، وابن جنى<sup>(٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥)</sup>، وعزاه ابن الأنباري<sup>(٦)</sup> وغيره إلى البصريين. والصواب أنه مذهب أكثر البصريين وليس جميعهم.

وقد استدلل القائلون بجواز تقديم خبر ليس عليها بأدلة منها:

الأول: قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> و«وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله: (يوم يأتيهم) يتعلق بمصرف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، الا ترى أنه لم يجز أن تقول: زيدا أكرمت. إلا بعد أن جاز أكرمت زيدا، فلو لم يجز تقديم مصرف الذي هو خبر ليس على ليس، لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها»<sup>(٨)</sup>.

ويجاب عن هذا الدليل من عدة أوجه:

«أحدها: أن «يوم في موضع رفع وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾»<sup>(٩)</sup> بفتح الميم ...

والثاني: نقدر أنه منصوب ولكن لا بـ (مصرف) بل بفعل دل الكلام عليه تقديره: يلازمهم يوم يأتيهم، أو يهجم عليهم، ومثل ذلك لا بـ (مصرف) كقولك: زيدا ضربته، هو منصوب بفعل محذوف.

والثالث: سلمنا أنه منصوب بـ (مصرف) ولكن هو ظرف له والظروف يُتساهل في نصبها

(١) شرح اللمع ص ٥٨، ٥٩ .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ١١٢ .

(٣) الجمل ص ٤٢ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤، والمقرب ص ١٤٧ .

(٦) الإنصاف (م - ١٨) ص ١٦٠، ونسبه العكبري إلى جمهور البصريين في التبيين ص ٣١٥، وإلى قدماء البصريين نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١١٤، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٨٧، والتذييل ٤ / ١٧٩ .

(٧) سورة هود: آية ٨ .

(٨) الإنصاف ١ / ١٦٢، وانظر: التبيين ص ٣١٦، وشرح اللمع ١ / ٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٧، والتصريح ١ / ١٨٨ .

(٩) سورة المائدة آية ١١٩ .

فلا يلزم من ذلك جواز النَّصْبِ فِي غَيْرِهَا»<sup>(١)</sup>.

وأجيب عن الجواب من وجهين: «أحدهما: أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأً والجملته بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة.

والثاني: أن (يوم) مضاف إلى فعل معرب، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف، ولم يقرأ أحد من القراء (يوم) - بالرفع - بخلاف قوله: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»<sup>(٢)</sup> على أن «يوم ينفع» معرب بالنصب وهو ظرف لما دل عليه هذا؛ أي واقع في يوم نفع الصادقين.

وأما نصيبه بفعلٍ مُضْمَرٍ فلا حاجة إليه مع صحّة عمل مصروفٍ فيه؛ لأن الإضمار على خلاف القياس.

وأما كونه ظرفاً فليس بعلةٍ لجواز أعمال الخبر المتأخر فيه فإنّ أحداً لم يفرق بين عمل خبر (ليس) فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره»<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثاني: «أنه فعلٌ جاز تقديمُ منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه عليه كـ (كان) وأحواتها، مثلاً ذلك أن تقول: ليس قائماً زيدٌ فتنصب قائماً بـ (ليس) وهو مقدّم على المرفوع، فكذلك إذا تقدّم المنصوبُ عليهما، والجامع بينهما أن تقديم المنصوبِ على المرفوع تصرّف، والتصرّف للأفعال بحقّ الأصل، ألا ترى أن (ما) الحجازيّة لما لم تكن متصرفةً أو لما كانت حرفاً لم يتقدّم منصوبها على مرفوعها لعدم الفعلية، بخلاف (ليس)»<sup>(٤)</sup>.

وقد أجيب عن هذا الدليل من وجهين:

«أحدهما: لا نسلم أنها فعل، بل هي حرف»<sup>(٥)</sup>.

«الثاني: نسلم أنها فعل، ولكن غير متصرّفٍ ولا حقيقي بل هو أشبه بالحرف، ..... ثم هو منقوض في المعنى بـ (نعم) و(بئس) و(عسى) وفعل التعجب فإنّ تقديم المنصوب فيها غير جائز، فلو قلت: رجلاً نعم زيد .. لم يجز، وما زيدا أحسن .. لم يجز، وعسى أن يقوم زيد على أن تجعل أن يقوم في موضع نصب، لم يجز»<sup>(٦)</sup>.

(١) التبيين ص ٣١٦ - ٣١٧، وانظر: شرح التسهيل ١ / ٣٥٤ .

(٢) سورة المائدة : آية ١١٩ .

(٣) التبيين ص ٣١٧ .

(٤) السابق ٣١٧ - ٣١٨ .

(٥) السابق ٣١٨ .

(٦) السابق الصفحة نفسها.

وقد أجيّب عن الوجه الأول بأنه ليس من مذهب البصريين أن (ليس) حرف، وأن هناك أدلة على فعليتها كاتصال الضمائر بها، نحو: لست منطلقاً<sup>(١)</sup>.

وأجيّب عن الوجه الثاني بأن وجوه «التصرفِ اختلاف الضمائر المتصلة بالفعل و (ليس) قد اتصلتُ بها الضمائر»<sup>(٢)</sup>، وحتى مع التسليم بأنها غير متصرفة فهي فعل «والفعل بحق الأصل عامل قوى وإن ضعف في بعض المواضع لم يسلبه عمله الأصلي، وعمل الفعل يقتضى أن يكون معموله متأخراً ومتوسطاً ومتقدماً، وقد ظهر أثر ذلك في (ليس)، وهو تقدّم منصوبها على مرفوعها»<sup>(٣)</sup>.

الدليل الثالث: «أنه لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يوحد الخبر متقدماً على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل؛ ألا ترى أن (كان) يتقدم خبرها على الاسم وعليها، وأن خبر (إنّ) وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت (ليس) بمنزلة (إنّ) و(ما) في امتناع تقديم خبرها عليها لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في (إنّ) و(ما) وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدّم خبرها عليها كما جاز تقديم خبر (كان) على اسمها»<sup>(٤)</sup>.

### المذهب الثاني: وهو منع تقدم خبر ليس عليها:

عزا ابن مالك - كما سبق - هذا المذهب للكوفيين وأبي العباس المبرد، واختاره على مذهب البصريين.

فأما الكوفيون فقد نسب إليهم هذا المذهب غير واحد من النحاة كابن الأنباري<sup>(٥)</sup>، والعكبري<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، وابن عقيل<sup>(٩)</sup>، والسيوطي<sup>(١٠)</sup>، والأشموني<sup>(١١)</sup>، وأما

(١) انظر هذه المسألة في التبيين ص ٣٠٨ [م - ٤٦] المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، والأصول لابن السراج ١/ ٨٢؛ والمرتل ص ١٢٦، ١٢٧، وشرح المفصل ٧/ ١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٣.

(٢) التبيين ص ٣١٨.

(٣) السابق ص ٣١٩.

(٤) التذييل ص ١٧٩ - ١٨٠. وانظر: شرح اللمع ص ٥٩.

(٥) الإنصاف ص ١٦٠، وأسرار العربية ص ١٤٠.

(٦) التبيين ص ٣١٥، وشرح اللمع ص ٥٨.

(٧) شرح المفصل ٧/ ١١٤.

(٨) شرح الكافية ٢/ ٢٩٧.

(٩) شرحه على الألفية ١/ ٢٧٧.

(١٠) اللمع ٢/ ٨٨.

(١١) منهج السالك ١/ ٢٣٤.

المبرد فهو وإن لم يصرح بالمنع فإنه يفهم من كلامه ذلك؛ حيث يقول: و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة. أى ذلك فعلت صلح. وذلك قولك: كان زيد أخاك، وكان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، وكذلك جميع بابها فى المعرفة والنكرة. وتقول: كان القائم فى الدار عبد الله، وكان الذى ضرب أخاه أخاك، وكذلك: ليس منطلقاً زيد. فإن قال قائل: أما (كان) فقد علم أنها فعل بقولك: كان، ويكون، وهو كائن، وكذلك أصبح، وأمسى، وليس لا يوجد فيها هذا التصرف، فمن أين قلت إنها فعل؟ قيل له: ليس كل فعل متصرفاً وإنما علينا أن نوجدك أنها فعل بالدليل الذى لا يوجد مثله إلا فى الأفعال، ثم نوجدك العلة التى منعها التصرف. أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذى لا يكون إلا فى الأفعال فيها، نحو: لست منطلقاً، ولست، ولستما، ولستم، ولستن، وليست أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربوا، وضربا، وضربت. فهذا وجه تصرفها. وأما امتناعها من التصرف فإنك إذا قلت: (ضرب)، (وكان) دلت على ما مضى، فإذا قلت: (يضرب) و(يكون) دلت على ما هو فيه، وما لم يقع. وأنت إذا قلت: ليس زيد قائماً غداً أو الآن، أردت ذلك المعنى الذى فى يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيه»<sup>(١)</sup>.

وقال فى موضع آخر من المقتضب: «فأما تقديم الخبر فقولك: ما منطلق زيد، وما مسيء من أعتب. فإنما قدمت على حد قولك: ما زيد منطلق، ولو أردت التقديم على قولك: ما زيد منطلقاً لم يجز؛ كما لا يجوز: إن منطلقاً زيداً. وهذا قول مغن فى جميع العربية كل ما كان متصرفاً عمل فى المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه؛ لأنه مدخل على غيره»<sup>(٢)</sup>.

فـ (ليس) - كما ذكر - غير متصرفة فلا تعمل كما يعمل المتصرف فى المتقدم والمتأخر فدل على منع تقديم خبر (ليس) عنده.

ومن قال بهذا المذهب أيضاً: ابن السراج<sup>(٣)</sup>، والجرجاني<sup>(٤)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٥)</sup>، والشلوبيني<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وابن هشام<sup>(٨)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٩)</sup>، والسيوطي<sup>(١٠)</sup>.

(١) المقتضب ٤ / ٨٧ .

(٢) السابق ٤ / ١٩٠ .

(٣) الأصول ١ / ٨٩ - ٩٠ .

(٤) المقتصد ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٥) أسرار العربية ص ١٤٠ والإنصاف / ١٦٣ .

(٦) شرح المقدمة الجزولية ص ٧٧٣ - ٧٧٤ والتوطئة ص ٢٢٨ .

(٧) البحر الخيط ٥ / ٢٠٦، والتذيل ٤ / ١٨٢ .

(٨) أوضح المسالك ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٩) التصريح ١ / ١٨٨ .

(١٠) الهمع ٢ / ٨٩ .

وقد استدلل القائلون بهذا المذهب بأدلة منها:

أولاً: «أنها لفظ ينفي الخبر فلم يجر تقديم منصوبه عليه كـ (ما) وبيانه: أن قولك: ليس زيد قائماً ينفي قيامه فى الحال كما أن قولك: ما زيد قائماً كذلك، وإذا أشبهت «ما» فى النفى وجب أن تُحمل عليها فى منع التقديم، ألا ترى أنها لما أشبهت (ليس) أعملها أهل الحجاز عمل (ليس) فكذلك إذا أشبهتها فى النفى مُنعت من التقديم وهذا أولى وذلك أن (ليس) القياس ألا تعمل كما أن القياس فى (ما) كذلك فإذا مُنعت من التقديم كانت حملاً على الأصل، وكان تأخر المنصوب عنها جارياً على خلاف القياس.

ثانياً: أن (ليس) قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقى من وجوه:

أحدها: أن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً، وليس كذلك كان وأخواتها.

والثانى: ما حكى سيبويه<sup>(١)</sup>: عن بعضهم أنه ألغاهما عن العمل فقال: ليس زيد قائماً.

والثالث: أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية فقال: عليه الرجل ليسى، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقال: ليسنى.

والرابع: أن بعض العرب لم يُحملها ضميراً فقال: ليس الطيب إلا المسك.

والخامس: أنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر، فخالفت بذلك بقية أخواتها.

والسادس: أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يُكسر أولها وليس كذلك باع، لأنك تقول فيه: بعْتُ، ولا تقول هنا لست<sup>(٢)</sup>.

وقد أجيب عن أدلتهم تلك بأجوبة:

«قولهم: إنه لفظٌ ينفي ما فى الحال . أجيب عنه بأن كونها لفظاً، اللفظ العام الذى هو الجنس، وذلك يدخل الاسم والفعل والحرف، والعمل لا ينتسب إليها بكونها لفظاً، بل بكونها فعلاً، وهو وضعها الخاص، وبذلك تنفصل عن (ما) فينقطع إلحاقها بها، بل هى أصل لـ (ما) والأصل لا ينعكس ويصيرُ فرعاً لفرعه. وقولهم: القياس فى (ليس) ألا تعمل لا نسلم بل القياس أن تعمل؛ لأن (ليس) فعل تتصل به الضمائر المرفوعة والمنصوبة فهى فى ذلك كـ (كان) ويلزم من ذلك جواز التقديم. وقولهم: إنها قصرت عن (كان) قلنا: لا نسلم قُصُورها عنها فى العمل؛ لأن عملها منسوب إلى كونها فعلاً فهى فى ذلك كـ (كان)، وإنها لم تتصرف لما أرادوا بها نفى ما فى الحال

(١) نسب هذا القول إلى سيبويه أيضاً ابن الأنبارى فى الإناصاف ص ١٦١ - ١٦٢ ، ولعل هذا مفهوم قول سيبويه: «وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرف فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد» الكتاب ١ / ١٤٧ .

(٢) التبيين ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

فجمدوها كجمود (نعم) و(بئس) وفعل التعجب، و(عسى). وأما كونها حرفاً فقد أبطلناه فيما سلف<sup>(١)</sup>، وأما إلغاؤها فلا يصح، والحكاية محمولة على أنه جعل فيها ضمير الشأن؛ فلذلك رفع الجملة بعدها، وكذلك قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك وقد سبق ذكره. وقولهم في الحكاية: ليس، فمن الشذوذ الذي لا يعوّل عليه، كما أنه جعل الإغراء للغائب في قوله: عليه. وباب ذلك أن تقول: علىّ كذا أو عليك.

وأما عدم تصرفها في الزمان فلأنهم وضعوها على معنى واحدٍ وهو نفى ما في الحال كما أن نعم وعسى وفعل التعجب كذلك، وأما قولهم: لست - بفتح اللام - على خلاف بعثت، فالوجه فيه أن أصلها (ليس) - بكسر الياء - كما قالوا: صيد البعير: إذا أصابه الصيدُ وهو داء، وتقول بعد التسكين صيّد البعير بفتح الصاد وسكون الياء تنبيها على الأصل، فكذلك (ليس) في أن أصلها «ليس» ثم سكنت، ولما اتصل بها الساكن حذف الساكن الأول، وبقي الأول على فتحه على الأصل<sup>(٢)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن جنى<sup>(٣)</sup> نسب هذا القول بالإجازة إلى البصريين والكوفيين، ونسب المنع إلى المبرد وحده، يدل على ذلك قوله: «ومما يصحُّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ؛ نحو قائم أخوك، وفي الدار صاحبك. وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها. وكذلك خبر ليس؛ نحو: زيداً ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخوك. وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين: (البصريين والكوفيين) وترك لموجب القياس عند النظار والمتكلمين<sup>(٤)</sup>.

وبعد عرض المذهبين وأدلتهما والمناقشة على الأدلة، يمكنني القول بأن المسألة مردها إلى السماع، وقد نقل أبو حيان عن السهيلي قوله: «قائماً لست، وقياماً لسنأ، وخارجين لسنأ، ما أظن العرب فاهت بمثله قط»<sup>(٥)</sup>، وما دام العرب لم تتفوه به، فلا محل لمذهب البصريين، وقد بان من خلال المناقشة ضعف أدلتهم وتهاويها أمام أدلة الكوفيين، ومن ثم فمذهب الكوفيين أحب إليّ.

(١) يقصد العكبري المسألة السابقة عليها وهي: (ليس بين الفعلية والحرفية) رقم (٤٦).

(٢) التبيين ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣، وانظر ١ / ١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) السابق .

(٥) التذييل ٤ / ١٨٠ .

## المسألة الثامنة : تقديم خبر كان الجملة وتوسيطه :

نقل ابن مالك أن ابن السراج ذكر «أن قومًا من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال: أبوه قائم كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضًا أن يقال: كان أبوه قائم زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق.

### إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب أقاربه<sup>(١)</sup>

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمّه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو كانت دخلت كان لساغ التقديم أيضًا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه. والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال النص نتبين مذهبين في المسألة: الأول: جواز تقديم خبر كان الجملة عليها وتوسيطه بينها وبين الاسم. والثاني: منع التقديم والتوسيط جميعًا.

وأبدأ المناقشة لهذه المسألة بتحقيق ما نسب إلى ابن السراج، فقد تأكد عندي بعد مطالعة كتاب الأصول أن ما نسب إليه ابن مالك صحيح حيث يقول: «وقال قوم: أبوه قائم كان (زيد) خطأ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به إذا كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: (منطلقًا) فهو بمنزلة، فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس، ولا يجيزون أيضًا كان أبوه قائم زيد. وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك. هذا خطأ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر. وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة»<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن السراج في نصه السابق لم يحدد من هم القوم الذين قالوا بمنع التقديم والتوسط، وهو ما نقله عنه ابن مالك دون أن يحدد أيضًا من يكونون.

والحق أنني بحثت في كتب النحاة - قدر ما تيسر لي - فلم أعثر على أحدٍ قال بالمنع سوى ما فهمته من كلام الشيخ خالد الأزهرى<sup>(٤)</sup>، وهو بطبيعة الحال متأخر عن ابن السراج وابن مالك، فلا يعقل أن يكون مقصودًا عندهما، أما المتقدمون فلم أجد أحدًا منهم قال بالمنع، بل إن من

(١) البيت من بحر الطويل، وانظر ديوانه ٣١٢/١ وهو في الخصائص بنفس رواية ابن مالك في ١٤٦/١، ٣٩٣/٢، ووصف المباني ص ١٨، والتذييل ٣/٣٥٢، ٤/١٨٢، ومغني اللبيب ١/١٠٧، وشفاء العليل ١/٣٩٥، والجمع ٢/٩١ كلمة تصاهره مكان أقاربه، ومحارب هو اسم القبيلة.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥٥.

(٣) الأصول في النحو ١/٨٨.

(٤) سيأتي نصه.

طالعت كتبهم<sup>(١)</sup> منهم انعقد إجماعهم على جواز تقديم الخبر وتوسيطه مطلقاً، سواء كان مفرداً أو شبه جملة أو جملة.

وقد يكون منطلقى فى تحديد آراء النحاة فى المسألة كلام السيوطى فى الهمع؛ حيث حصر هذه الآراء فى ثلاثة، فقال: «اختلف فى وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال:

أحدها: يجب مطلقاً، ولا يجوز تقديمه، ولا توسيطه، سواء كانت اسمية: نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم، نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد يمر به عمرو. ومستند المنع فى ذلك عدم سماعه.

والثانى: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السراج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصححه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال: ويدل لجوازه مع (كان) تقديم معموله فى قوله تعالى: ﴿أَهْوَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

والثالث: المنع فى الفعلية الرافعة لضمير الاسم، والجواز فى غيرها وصححه ابن عصفور، وقال: لأن الذى استقر فى باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبراً متقدماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر»<sup>(٤)</sup>.

فأما الرأى الأول، فلم أر قائلاً به - كما سبقت الإشارة - إلا الشيخ خالد، وهو مفهوم قوله: «وتقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين إذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير بدليل نحو ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾، و﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، قاله ابن مالك فى شرح التسهيل، وسبقه إلى ذلك الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين، وهو غير لازم، فإن

(١) انظر: الخصائص ٢ / ٣٨٢، واللمع ص ٩٠، وأسرار العربية ص ١٣٨، وشرح اللمع ص ٥٧ - ٥٨، والكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٧.

(٢) سورة سبأ: آية ٤٠.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٧٧.

(٤) الهمع ٢ / ٩٠ - ٩١.



البصريين أجازوا زيداً عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>(١)</sup> فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن أما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي<sup>(٢)</sup>.

فبعد ذكر رأى المجوزين وتقرير قاعدتهم التي بنوا عليها رأيهم، وهى: أن «تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل» قال: «وهو غير لازم» معضداً قوله بالأمثلة المذكورة فى النص، فأفهم قوله هذا منع التقديم أو التوسط.

وأما الرأى الثانى: وهو جواز التقديم والتوسط مطلقاً، فهو رأى جمهور النحاة<sup>(٣)</sup>، واستدل بعضهم<sup>(٤)</sup> له بالقاعدة المذكورة قبل، معضدين رأيهم ببعض الأمثلة من القرآن، كقوله تعالى: ﴿يَا كُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ و﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

وأما الرأى الثالث الأخير الذى نسبه السيوطى إلى ابن عصفور، ففيه تفصيل عند ابن عصفور لم يذكره السيوطى إلا فى إشارات سريعة، وفيه يقول ابن عصفور: «واختلف فى الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمراً، هل يجوز تقديمه أو لا، ونحو: كان يقوم زيد. على أن يكون (يقوم) فى موضع الخبر. فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: يقوم زيد على أن يكون (يقوم) خبراً مقدماً فكذلك هنا؛ لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر، كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً، والابتداء عامل معنوى، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى، وأما (كان) وأخواتها فعوامل لفظية. فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول ربّما عملت الأول وربما عملت الثانى، كما كان ذلك فى باب الإعمال. والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم.

والقسم الذى أنت فيه بالخيار ما بقى، نحو: كان زيداً قائماً وكان قائماً زيداً<sup>(٥)</sup>.

فابن عصفور فى هذا النص يذكر خلافاً فى حالة ما إذا كان الخبر فعلاً فاعله مضمراً، على قولين: الأول: منع التقديم قياساً على المبتدأ والخبر.

والثانى: الجواز؛ بحجة أن فى باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً، والابتداء عامل معنوى، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى، وأما (كان) وأخواتها فعوامل لفظية، فإذا تقدم

(١) سورة الضحى: آية ٩ .

(٢) التصريح ١ / ١٨٨ .

(٣) انظر: الجمل ص ٤٢ والخصائص ٢ / ٣٨٢، واللمع ص ٨٧، وأسرار العربية ص ١٣٨، والكافية بشرح الرضى ٢ / ٢٩٧، وشرح الجمل ١ / ٣٧٧ .

(٤) التبيان ٢ / ١٠٧٠، وشرح المفصل ٧ / ١١٣، والتذيل ٤ / ١٨٢، وأوضح المسالك بالتصريح ١ / ١٨٨ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ .

الفعل على الاسم بعدها لم يكن إعمالها فيه لازماً.

وقد صحح ابن عصفور القول الثاني.

أما الجملة الاسمية فمفهوم كلامه جواز التقديم والتوسيط مطلقاً.

والرأى عندي أن هذه المسألة يحكمها تركيب الجملة ومعناها، فإن حدث خلل في تركيبها ومعناها بحيث خرجت من فعليتها إلى الاسمية، أو من اسميتها إلى الفعلية أو اختل معناها فلا يجوز التقديم، فأما إن فهم من الجملة أنها باقية على أصلها التركيبي ومعناها فيجوز التقديم والتأخير.

كما يحكمها السماع، والسماع - من خلال عرض المسألة، وما طالعت من كتب - لا يؤيد رأى المجوزين، وإن استندوا إليه؛ لأنهم لم يستشهدوا به على القضية مباشرة؛ بل بنوها على قاعدة وضعوها ثم استشهدوا للقاعدة لا للقضية، وقد بان لنا كيف خرق الأزهرى هذه القاعدة، إذ لا يقوم ما استشهدوا به دليلاً وحجة على رأيهم.

وعليه، فنحكم المقياس الأول: تركيب الجملة ومعناها.

### المسألة التاسعة : حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون :

يختص الفعل (كان) بحذف لامه (أى النون من آخرها) إذا توافرت عدة شروط: «أحدها: أن تكون بلفظ المضارع، والثاني: أن يكون المضارع مجزوماً، والثالث: ألا يقع بعد النون ساكن، والرابع: ألا يقع بعده ضمير متصل، وأن تكون علامة جزمه السكون»<sup>(١)</sup> وقد وقع خلاف بين سيبويه وبونس أورده ابن مالك في قوله: «ومما يختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزماً، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فإن وليه ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند بونس، وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup> وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً.

(١) شذور الذهب ص ١٨٨ وجمع الهوامع ٢ / ١٠٧ .

(٢) سورة النحل: آية ١٢٠ .

(٣) سورة النحل: آية ١٢٨ .

(٤) سورة النساء: آية ١٣٧ .

(٥) سورة البينة: آية ١ .

ومنه قول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجه  
رسم دار قد تعفى بالسرر<sup>(١)</sup>

ومنه قول الآخر:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة  
فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم<sup>(٢)</sup>

ومنه قول الآخر:

إذا لم تك الحاجات من هممة الفتى  
فليس بمغن عنه عقد الرثائم<sup>(٣)</sup>

ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرأة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من هممة المرء ما نوى<sup>(٤)</sup>.

ومن قراءة النص يتبين أن ابن مالك يختار مذهب يونس، ويدلل عليه من وجهين:  
الوجه الأول: أن النون حذفت للتخفيف، وتقل اللفظ بثبوت النون قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك.

الوجه الثاني: أن السماع أتى بثبوت النون وحذفها قبل الساكن، فالقرآن أتى بثبوت النون، وأتى الشعر بحذفها كما في النماذج الواردة في النص من دون ضرورة لهذا الحذف.

وقد رد أبو حيان وجهي ابن مالك، فقال: «وليس التخفيف علة لحذف النون، وأى ثقل في لفظ (لم يكن)؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ولشبهه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف. وأما ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عند

---

(١) البيت من بحر الرمل، قائله شاعر جاهلي، اسمه حُسَيْل بن عرفطة كما ذكر محقق الخصائص في هامشه، انظر: الخصائص ٩٠ / ١، والمصنف ٢٢٨ / ٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠١ / ٢، واللسان (كون)، والتذليل والتكميل ٢٣٧ / ٤، وارتشاف الضرب ١٠١ / ٢، وشفاء العليل ٣٢٦ / ١، والهمع ١٠٨ / ٢، وهامش ابن عقيل ٢٢٩ / ١.

«وهاجه» الضمير فيها عائذ على العاشق في البيت الأول، و«تعفى» أى الرسم، و«السرر» - بفتحيتين - اسم واد يدفع من اليمامة إلى حضرموت.

والشاهد: في قوله: «لم يك الحق» حيث حذفت النون من مضارع كان الجزوم وبعدها «ال» الساكنة.

(٢) البيت من بحر الطويل للخنجر بن صخر الأسدي في العيني بحاشية الصبان ٢٤٥ / ١، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢ / ٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٣ / ١، والتذليل والتكميل ٢٣٧ / ٤، والتصريح على التوضيح ١٩٦ / ١، ولسان العرب (كون)، والهمع ١٠٨ / ٢، ومهج السالك للأشموني بحاشية الصبان ٢٤٥ / ١.

والوسامة: الحسن والجمال، والضيغم: الأسد. والمرأة بكسر الميم آله مشهور، فكأنه نظر وجهه فيها لم يره حسناً، فتسلى بأنه يشبه الأسد.

والشاهد في حذف نون (تكن) قبل الساكن.

(٣) البيت من الطويل. وقائله مجهول. انظر اللسان (كون)، وشفاء العليل ٣٢٧ / ١، والهمع ١٠٨ / ٢.

والرثائم: جمع رثيمة، وهي كالرثمة: خيط يعقد في الإصبع للتذكير.

(٤) شرح التسهيل ٣٦٦ - ٣٦٧ / ١.

سببويه ضرورة.

وأما ما ذكره المصنف من أنه لا ضرورة في ذلك إذ كان له أن يقول ما ذكر فما من ضرورة في شعر العرب إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان ابن مالك يختار مذهب يونس، فهو مع اختياره له - يراه قليلاً، إذ يقول في شرح الكافية الشافية: «ولا يجيز سببويه سقوط النون عند ملاقة ساكن، وقد أجاز يونس وهو قليل»<sup>(٢)</sup>.

وبعد تحرير المسألة عند ابن مالك، يجدر طرحها على كتب النحاة لتحقيق آراء النحاة التي عرضها ابن مالك فيها، ولمعرفة ما قاله النحاة بشأنها، وأيهم موافق لسببويه، وأيهم نحا نحو يونس، وهل هناك آراء أخرى فيها أم لا ؟.

في المسألة - كما جاء في كلام ابن مالك - مذهبان:

**المذهب الأول:** أن نون مضارع كان المجزوم بالسكون إذا وليها ساكن يمتنع حذفها، وإليه ذهب سببويه الذي يقول: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضى، وهو يقضى، ويعزؤ ويرمى. إلا أنهم قالوا: لا أدُر، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ. كما قالوا: لم يك، شُبّهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون: لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك، فلم يُشَبّه بلا أدُر، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدُر، وما أدُر»<sup>(٣)</sup>. والنص واضح الدلالة في أن سببويه يمنع حذف النون إذا وليها ساكن، وبذلك تتأكد صحة ما نسبته ابن مالك إليه، وقد وافقه جمهور<sup>(٤)</sup> النحاة فيما ذهب إليه.

ويرد الجمهور ما حذف من النون إذا وليها ساكن إلى الضرورة، فيقول ابن جنى: «ويدلك على أن النون أشبهت حروف اللين بسكونها - حتى حذفت كما حذفت أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يكن الرجل منطلقاً، ولا يجوز لم يك الرجل ... لتحرك النون، وقد جاء شيء من هذا في ضرورة الشعر، قال الشاعر أنشدنيه بعض أصحابنا عن قطرب:

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢٣٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٤) انظر: المقتضب ٣ / ١٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٧٦-٧٧، والخصائص ص ٩٨ - ٩٠، والمصنف ٢ / ٢٢٨، والنبیان ١ / ٣٥٨، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٣٨، والارتشاف ٢ / ١٠١، وشذور الذهب ص ١٨٨، والتصريح على التوضيح ١ / ١٩٦، والجمع ٢ / ١٠٧، ١٠٨ .

رسم دار قد تعقّى بالسرر

لم يك الحق على أن هاجه

خرق الرياح وطوفان المطر

غير الجدة من عرفانه

وأحسن ما يقال فيه عندي: أنه قدره لم يك على حد قولك: لم يك زيذاً، ثم جاءت الألف واللام، بعد أن حصل فيه الحذف، فتركه على حاله؛ لأن من عادته أن يقول في غير هذا الموضع: «لم يك زيد»<sup>(١)</sup>.

ثم يقول: «ومع ذلك فقولهم: لم يك الحق مشبه بقولهم ملغلام ومألن»<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثاني:** أن نون مضارع (كان) المجزوم بالسكون إذا وليها ساكن يجوز حذفها كما إذا وليها متحرك، وإليه ذهب يونس الذي نسبه إليه - إضافة إلى ابن مالك - الرضى<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>، والأشمونى<sup>(٨)</sup>.

ولم أعلم قائلًا به من النحاة غير يونس وابن مالك ممن طالعت كتبهم.

وقد ذكرت استدلال ابن مالك لهذا المذهب ورد أبي حيان له بما يغني عن إعادته هنا.

وبعد، فإنه يتبين في - من خلال ما سبق - أن الأولى بالقبول هو مذهب يونس الذي عليه ابن مالك؛ لتأييده بالسمع. والسمع أصل التقييد.

قال أستاذنا الدكتور عبد النعيم: «والنفس إلى مذهب يونس أميل؛ لكثرة ما ورد فيه الحذف، ولأنها استحقت الحذف ثم طرأ عليه الساكن، وقد استعملت العرب الحذف كثيراً»<sup>(٩)</sup>.

ويقول الدكتور صبحي عبد الحميد: «وليست الآيات وحدها سبب ترجيحنا لمذهبنا، وإنما المرجح الأقوى ورود ذلك في قراءة شاذة هي: ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

(١) المنصف لابن جنى ١ / ٢٢٨ .

(٢) السابق ٢ / ٢٢٩ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٣٠٠ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ١٠١ ، والتذليل والتكميل ٤ / ٢٣٧ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٩ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٩٦ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ١٠٨ .

(٨) منهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٤٥ .

(٩) دراسات في النحو ص ٤٨ .

(١٠) سورة البينة: آية ١ .

(١١) النون وأحوالها في لغة العرب تأليف د/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم.

## المسألة العاشرة : الفصل بين اسم (كان) وخبرها بمعمول الخبر :

يكاد ينعقد إجماع النحاة على جواز الفصل بين (كان) واسمها وخبرها بمعمول الخبر، إذا كان هذا المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما. هذا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، أما إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فقد اختلف النحاة بين مجيز ومانع، ومتردد بين المنع والإجازة.

وقد ذكر ابن مالك اختلاف النحاة بهذا الشأن، فقال: «لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر متأخر، نحو: كان طعامك زيد يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر نحو: كان طعامك يأكل زيد، وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كأول. ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول. وكلاهما عند الكوفيين جائز»<sup>(٢)</sup>.

في هذا النص ثلاثة مذاهب في المسألة:

المذهب الأول: وهو مذهب البصريين عدم جواز الفصل بمعمول الخبر بين كان واسمها وخبرها، سواء تأخر الخبر عن الاسم أو تقدم.

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين، جواز الفصل سواء تأخر الخبر عن الاسم أو تقدم.

المذهب الثالث: ولم يعزه ابن مالك إلى أحد، عدم جواز الفصل إذا تأخر الخبر عن الاسم، وجواز الفصل إذا تقدم الخبر عن الاسم.

فأما المذهب الأول فقد قال به جمهور البصريين<sup>(٣)</sup> متابعين فيه إمامهم سيبويه على ما ذكر ابن مالك، بدليل أن سيبويه يقول: «لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً»<sup>(٤)</sup>.

واحتج البصريون على صحة مذهبهم بأنك لو جعلت (زيداً) مرتفعاً بكان في نحو: كان غلامه زيد ضارباً، وجعلت (الغلام) منتصباً بضارب، فتكون فصلت بين كان واسمها وخبرها بالغلام، وليس هو لها باسم ولا خبر، وإنما هو مفعول مفعولها<sup>(٥)</sup>، وهذا لا يصح؛ لأن «حق العامل أن لا يُفصل بينه وبين معموله، والمرفوع فصله أصعب لكونه كجزء من رافعه، فلذلك امتنع، ولم

(١) انظر: الأصول في النحو / ١ / ٨٩، وشرح الجمل / ١ / ٣٧٧، وشرح الكافية / ٢ / ٢٩٩، والارتشاف / ٢ / ٨٨، وأوضح المسالك بالتصريح / ١ / ١٨٩، والتصريح / ١ / ١٨٩، واللمع / ٢ / ٩٢، ومنهج السالك / ١ / ٢٣٧.

(٢) شرح التسهيل / ١ / ٣٦٧، وينظر: شرح الكافية الشافية / ١ / ١٧٣.

(٣) الكتاب / ١ / ٧٠، والمقتضب / ٤ / ٩٨، ١٥٦، وشرح الكتاب / ٣ / ٦٣، والإيضاح متن المقتصد / ١ / ٤٢٥، واللمع / ٢ / ٩٢، منهج السالك / ١ / ٢٣٧.

(٤) الكتاب / ١ / ٧٠.

(٥) المقتضب / ٤ / ٩٨، ٩٩، والجمل ص ٤٥، والإيضاح متن المقتصد / ١ / ٤٢٥.

يَجْزُ بوجه»<sup>(١)</sup>.

ثم إنه لا يصح الفصل بين كان واسمها بأجنبي والمعمول أجنبي منها<sup>(٢)</sup> فلا يصح الفصل بالمعمول بين كان واسمها وخبرها.

وأما المذهب الثاني، مذهب الكوفيين، جواز الفصل مطلقاً، فقد عزاه الكثير من النحاة إليهم<sup>(٣)</sup>.

واحتج الكوفيون بالسماع، ومن حجتهم قول الشاعر:

قنأفد هداًجُون حول بُيوتهم      بما كان إياهم عطيةً عوداً<sup>(٤)</sup>

ووجه الحجة في البيت «أن إياهم معمول عود، وعود خبر كان، فقد ولى كان معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً»<sup>(٥)</sup>.

وقد أوجب عن احتجاج الكوفيين بالسماع بأن: «هذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضمّر قبل المنصوب ضمير الشأن اسماً فيندفع الإشكال، ويجوز جعل كان في البيت زائدة، ويجوز جعل (ما) بمعنى الذى، وفى كان ضمير ما، وهو اسم كان، وعطية مبتدأ خبره عود، وهو ذو مفعولين: أحدهما إياهم، والثاني ها عائدة على ما، فحذفت وهى مقدرة»<sup>(٦)</sup>.

وأما المذهب الثالث، الذى لم يعزه ابن مالك إلى القائلين به تحديداً، وهو جواز الفصل بين كان واسمها وخبرها بمعمول الخبر إذا تقدم الخبر على الاسم، وامتناع ذلك عند تأخره، فقد قال به

(١) التذييل ٤ / ١٨٤ .

(٢) التصريح ١ / ١٨٩ .

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص ١٥١ - ١٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٩٩ ، والتذييل ٤ / ٢٤٠ ، وأوضح المسالك بالتصريح ١ / ١٨٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٨٠ ، والهمع ٢ / ٩٢ ، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٣٧ .

(٤) البيت من الطويل، وهو للفردق في ديوانه ١ / ١٨١ ، والمقتضب ٤ / ١٠١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٦٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥ ، والتصريح ١ / ١٩٠ ، وخزانة الأدب ٩ / ٢٦٨ ، ٣٦٩ ، وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٣٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٩ ، والتذييل ٤ / ٢٤٠ / ٢٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٣٧ ، ومعنى: القنأفد: جمع القنفذ، وهو حيوان صغير أعلاه مغطى بريش حاد يقى به نفسه، يخرج من مخبأه ليلاً، يضرب به المثل فى السرى فيقال: أسرى من القنفذ. هداًجُون: جمع هداًج، وهو صيغة مبالغة من هداج يهدج هداًجاً، وهدج الرجل: مشى بارتعاش، عطية: أبو جرير الشاعر.

المعنى: يقول: إن قوم جرير كالقنأفد يسرون فى الليل طلباً للفحشاء وضروب الرجس كما عودهم عطيةً والد جرير.

الشاهد: قوله: «بما كان إياهم عطيةً عوداً» حيث قدّم الشاعر معمول خبر «كان» وهو «إياهم» على اسمها «عطية» مع تأخير الخبر، وهو جملة «عود» عن الاسم أيضاً، هذا ما أحازه الكوفيون، ومنعه البصريون.

(٥) التصريح ١ / ١٩٠ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٣٦٨ ، وانظر: شرح كتاب سيبويه ٣ / ٦٣ ، ٦٤ .

ابن السراج<sup>(١)</sup> وابن عصفور<sup>(٢)</sup>، وقد عزاه ابو حيان، والأشمونى إليهما وإلى بعض النحاة الآخرين، فقال أبو حيان ناقلاً عن ابن مالك ومعقّباً: «وقولُه واغتفر ذلك بعضُهم مع اتّصال العامل، مثاله: كان طعامك آكلًا زيدًا، لا يجوز عند سيبويه، وأجازة بعض البصريين، منهم ابن السراج والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور»<sup>(٣)</sup>.

وقد احتج ابن عصفور لهذا المذهب بأن «المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذا إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح»<sup>(٤)</sup>.

وقد أجيب عن هذا الاحتجاج بأنه «ليس مسموعًا من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس»<sup>(٥)</sup>.

ويمكن أن يحتج لهذا المذهب أيضًا بأنه: «وإن لم يرد السماع بها عينها فقد ورد بمثلها، قال تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾»<sup>(٦)</sup>، وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾»<sup>(٧)</sup>، ... فأولى (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (بَخِلُوا بِهِ) (أَبَدًا) (مَاتَ) ... وليست معمولات لما وليته بل (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) معمول لقوله (سَيُطَوَّقُونَ) و(أَبَدًا) معمول لـ (تُصَلِّ)»<sup>(٨)</sup>.

وقد أجيب عن هذا بأن: «جميع ذلك ليس بمنزلة: كان طعامك آكلًا زيدًا؛ لأنك لم تُؤلِّها الفعل، إنّما أوليتها الفاعل؛ وهو الضمير الذى فى (بخلوا) و(مات)»<sup>(٩)</sup>.

ويمكننى القول بعد - عرض المذاهب وأدلتها - بأن الذى يضبط هذه المسألة هو تركيب الجملة ومعناها، فإن أحل الفصل بمعنى الجملة الذى كانت عليه قبل الفصل، أو اختلف عما لو ركبت الجملة تركيبًا طبيعيًا بأن روعى الترتيب حسب الرتبة النحوية، بأن جاءت (كان) بعدها اسمها وجاء خبرها بعد اسمها، ومعمول خبرها بعده، نحو: كان زيدًا ضاربًا غلامه، ففي هذه الحالة لا يجوز الفصل أبدًا، أما إذا فهمنا من الجملة مع ما نفهمه منها عند مراعاة الترتيب حسب الرتبة النحوية فما الذى يمنع من الفصل فى هذه الحالة؟

ومن ثم، فلا أرى أن مذهبًا من المذاهب الثلاثة المذكورة فى المسألة أولى بالقبول من الآخر، فكل واحدٍ منها يؤخذ منه ويرد.

(١) الأصول ١ / ٨٨ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٧٨ .

(٣) التذييل ٤ / ٢٣٩، وانظر: منهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٣٧، وألفت النظر إلى أنى لم أستطع تبين رأيًا شافيًا للفارسي فى هذه المسألة من خلال كتبه المتاحة لدى.

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٧٨، والتذييل ٤ / ٢٣٩ .

(٥) التذييل ٤ / ٢٣٩ .

(٦) سورة آل عمران: الآية ١٨٠ .

(٧) سورة التوبة: الآية ٨٤ .

(٨) التذييل ٤ / ٢٣٩ .

(٩) التذييل ٤ / ٢٤٠ .



## المسألة الحادية عشرة : ما النافية العاملة عمل ليس :

هناك أربعة أحرف أشبهت ليس فى معناها وهو النفى، فألحقت بها فى العمل، ودخلت على المبتدأ والخبر، فرفعت المبتدأ وسمى اسمها، ونصبت الخبر وسمى خبرها، ولكن هذا العمل مشروط بشروط، وهذه الأحرف هى (ما، لا، لات، إن)<sup>(١)</sup>.

وحول (ما) النافية العاملة، عمل ليس وقع خلاف بين النحاة فى عدة أمور:

### أولاً: عمل (ما) النافية:

ذكر ابن مالك لغتين فى عمل (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر فقال: «للعرب فى (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها فى العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>. والثانى: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجْرُونَ الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه. فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً فى (ما). وضعف هذا الرأى يبين؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) فى لغة بنى تميم معروف، ولكنه أقل منه فى لغة أهل نجد فمذهبهما واحد<sup>(٤)</sup>.

ففى هذا النص لغتان:

لغة أهل الحجاز، وهو إلحاقها فى العمل بليس. ولغة غير أهل الحجاز وهم بنو تميم، وهو إهمالها.

وترتب على وجود هاتين اللغتين فى (ما) خلاف بين البصريين والكوفيين فى عملها، فالبصريون يذهبون إلى أن (ما) ترفع اسماً وتنصب خبراً، وأما الكوفيون فيرون إهمالها .. وتفصيل القول فى المذهبين كالاتى:

### المذهب الأول: مذهب البصريين:

أشار سيبويه إلى اللغتين الواردتين فى ما، فقال: «هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصيرُ إلى أصله - وذلك الحرف (ما) - تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيد منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مُجرى أمّا وهَلْ، أى لا يُعملونها فى شيء. وهو القياس؛ لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شذور الذهب ص ١٩٣ . وفى علم النحو للدكتور أمين السيد ١ / ٢٢١ .

(٢) سورة يوسف: آية ٣١ .

(٣) سورة المجادلة: آية ٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٦٩ .

(٥) الكتاب ١ / ٥٧ .

ويعلن سيبويه منذ بداية النص عن اختياره لغة الحجازيين، ولكن اشترط للأخذ به شروطاً، فقال: «وأما أهل الحجاز، فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبَّهوا بها (لات) في بعض المواضع»<sup>(١)</sup>، وقال أيضاً: «ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرُفَعونها إلا من درى كيف هي في المصحف. فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف (إن) كالفعل كذلك لم يجرُ فيها كل ما يجوز فيه ولم تقوَ قوّته فكذلك (ما).

وتقول: ما زيد إلا منطلق، تستوى فيه اللغتان. ومثله قوله عز وجل: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾<sup>(٢)</sup> لم تقوَ ما حيث نقضت معنى ليس كما لم تقوَ حين قدمت الخبر. فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وكل واحدٍ منهما، يعنى كان وليس، إذا جرّدتَه فهذا معناه. فإن قلت: ما كان، أدخلت عليها ما يُنفى به. فإن قلت: ليس زيداً إلا ذاهباً، أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي. فلم تقوَ ما في باب قلب المعنى كما لم تقوَ في تقديم الخبر»<sup>(٣)</sup>.

فهذان النصان يتضمنان شروط إعمال (ما) النافية عمل (ليس)، وهى:

- أن تشبه (ما) ليس فى المعنى بأن تكون نافية.
  - وألا يتقدم خبرها على اسمها، فإذا قدّم الخبر بطل العمل.
  - وألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإذا انتقض النفي بإلا بطل عملها ووجب رفع الخبر بعدها<sup>(٤)</sup>.
- ولقد تابع الكثير من النحاة سيبويه منهم: الأَخفش، وزاد شرطاً هو قبول الخبر لدخول الباء عليه، فقال: «وقال: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٧)</sup> رفع، لأن كل ما لا تحسن فيه الباء من خبر (ما) فهو

(١) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٢) سورة يس: الآية ١٥ .

(٣) الكتاب ١ / ٥٩ .

(٤) وزاد بعضهم شروطاً أخرى على هذه وهى:

أ) ألا يُزاد بعدها «إن» فإن زيدت بطل عملها، نحو: «ما إن زيد قائم».

ب) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدّم بطل عملها، نحو: «ما طعامك زيد آكل».

ج) ألا تتكرر «ما»؛ فإن تكررت بطل عملها نحو: «ما ما زيد قائم».

د) لا يُبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به» انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٣ .

- ٣٠٦ .

(٥) سورة البقرة: آية ٨٥ .

(٦) سورة المؤمنون: آية ٢٤، ٣٣ .

(٧) سورة القمر: آية ٥٠ .

رفع، لأن «ما» لا تشبه في ذلك الموضع بالفعل، وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحس فيه الباء، لأنها حينئذ تكون في معنى «ليس» لا يشركها معه شيء. وذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(١)</sup>.

ومنهم كذلك: الميرد<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، وابن السراج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، والزجاجي<sup>(٦)</sup>، والسيرافي<sup>(٧)</sup>، والفارسي<sup>(٨)</sup>، وابن جنى<sup>(٩)</sup>، والزمخشري<sup>(١٠)</sup>، وابن الأنباري<sup>(١١)</sup>، والعكبري<sup>(١٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٣)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٥)</sup>، والرضي<sup>(١٦)</sup>، والمالقي<sup>(١٧)</sup>، وأبو العلاء الإربلي<sup>(١٨)</sup>، والمرادي<sup>(١٩)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢٠)</sup>، وابن هشام<sup>(٢١)</sup>، وابن عقيل<sup>(٢٢)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٢٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٢٤)</sup>، والأشموني<sup>(٢٥)</sup>.

- (١) معاني القرآن / ١ / ٣١٢ .
- (٢) المقتضب / ٤ / ١٨٨ .
- (٣) معاني القرآن وإعرابه / ٣ / ١٠٧، ١٠٨ .
- (٤) الأصول / ١ / ٩٢ - ٩٣ .
- (٥) إعراب القرآن / ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .
- (٦) إيضاح علل النحو ص ١٣٥ .
- (٧) شرح الكتاب / ٣ / ١٥ .
- (٨) البغداديات ص ٢٨٣ - ٢٨٤، والإيضاح متن المقتصد / ١ / ٤٢٩ .
- (٩) الخصائص / ١ / ١٢٥، ١٦٧، ٢ / ٢٦٠ .
- (١٠) المفصل بشرح ابن يعيش / ١ / ١٠٨ .
- (١١) الإنصاف / ١ / ١٦٥ (م - ١٩) وأسرار العربية ص ١٤٣ .
- (١٢) شرح اللمع / ١ / ٥٩، والتبيين ص ٣٢٤ - ٣٢٦ .
- (١٣) شرح المفصل / ١ / ١٠٨ .
- (١٤) الكافية بشرح الرضي / ١ / ٢٦٦ .
- (١٥) شرح الجمل / ٢ / ٥٣ - ٥٩، والمقرب ص ١٥٧ .
- (١٦) شرح الكافية / ١ / ٢٦٦، ٢٧٦ .
- (١٧) رصف المباني ص ٣١٠، ٣١٣ .
- (١٨) جواهر الأدب ص ٢٥١ .
- (١٩) الجنى الداني ص ٣٢٢ .
- (٢٠) التذييل / ٤ / ٢٥٥ : ٢٥٨ .
- (٢١) مغني اللبيب / ٢ / ٦، وأوضح المسالك بالتصريح / ١ / ١٩٦ - ١٩٧ .
- (٢٢) شرح ابن عقيل / ١ / ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ .
- (٢٣) التصريح / ١ / ١٩٦ - ١٩٧ .
- (٢٤) اللمع / ٢ / ١١٠ .
- (٢٥) منهج السالك / ١ / ٢٤٧ .

وواضح أن القائلين بهذا المذهب هم نحاة البصرة، وقد احتجوا لمذهبهم، فقالوا: «الدليل على أن (ما) تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس؛ فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفعُ والنصبُ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنها تنفى (ما) في الحال، كما أن (ليس) تنفى ما في الحال. ويُقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجرى مجراه؛ لأنهم يُجرُّون الشيء مُجرى الشيء إذا شابهه من وجهين، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبهه الفعل من وجهين أُجرى مجراه في منع الجر والتنوين، فكذلك ها هنا: لما أشبهت (ما) (ليس) من وجهين وجب أن تعمل عملها؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس»<sup>(١)</sup>.

### المذهب الثاني: مذهب الكوفيين وهو الإهمال،

نسب هذا المذهب إلى الكوفيين بعض النحاة<sup>(٢)</sup>، وقد أشار إليه ابن مالك بقوله: «وزعم الكوفيون أن (ما) لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء»<sup>(٣)</sup>.

وما نسبه النحاة وابن مالك إلى الكوفيين والفراء يؤكده ما جاء في معاني القرآن: «وقوله: ﴿هَذَا بَشَرًا﴾ نصبت (بشراً) لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية»<sup>(٤)</sup>.

وقال في «قوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾. الأمهات في موضع نصب لما ألقيت منها الباء نصبت، كما في سورة يوسف: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا بيشر؛ فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء وهي في قراءة عبد الله ﴿مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾، وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا، فقالوا ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾»<sup>(٥)</sup>.

ففي النصين يعلل الفراء نصب الخبر في بعض الآيات، وأنه لسقوط الباء، وأن الذين ينطقون بالباء هم أهل نجد.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم فقالوا: «إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس في

(١) الإنصاف ١/ ١٦٦ (م - ١٩).

(٢) حكى الكسائي أنها لغة تهامة ونجد. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٨، والفراء لنجد في إعراب القرآن ٢/ ٢٤.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٢.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٢.

(٥) السابق ٢/ ٢٣٩.

«ما» أن لا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم، نحو: ما زيد قائم، وتارة يدخل على الفعل، نحو: ما يقوم زيد، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة فى لغة بنى تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شَبَّهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل فى الخبر كما عملت ليس؛ لأن ليس فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بما، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل: ما زيد بقائم، فلما حذفت حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس؛ فلما ذهبت أبقّت خلفاً منها»<sup>(١)</sup>.

وقد أوجب عن احتجاج الكوفيين بأن: «قولهم: (إن القياس يقتضى أن لا تعمل)، قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينهما وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهى لغة القرآن، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾»<sup>(٢)</sup>.

وأن «قولهم: (إن أهل الحجاز أعملوها لشبهه ضعيف، فلم يقو أن تعمل فى الخبر). قلنا: هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها، وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بيان الخفيفة، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل فى جميع هذه المواضع. وأما دعواهم أن الأصل (ما زيد بقائم) فلا نسلم، وإنما الأصل عدمها، وإنما أدخلت لوجهين؛ أحدهما: أنها أدخلت توكيداً للنفى، والثانى: ليكون فى خبر (ما) بإزاء اللام فى خبر إن؛ لأن ما تنفى ما تثبته إن، فجعلت الباء فى خبرها نحو (ما زيد بقائم) لتكون بإزاء اللام فى نحو (إن زيداً لقائم) كما جعلت السين جواب لن، ألا ترى أنك تقول: (لن يفعل) فيكون الجواب سيفعل وكذلك جعلت قد جواب لَمَّا، ألا ترى أنك تقول: (لَمَّا يفعل) فيكون الجواب (قد فعل) ولو حذفت (لما) فقلت: (يَفْعَلُ) لكان الجواب (فعل) من غير قد؛ فدل على أن (قد) جواب لَمَّا، فكذلك ها هنا.

وقولهم: «إنه لما حذفت حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقّت خلفاً منها، قلنا: هذا فاسد؛ لأن الباء كانت فى نفسها مكسورة غير مفتوحة، ليس فيها إعراب؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعانى، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب فى كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف فى أن

(١) الإنصاف ١/ ١٦٥، وأسرار العربية ص ١٤٣، وانظر: التبيين ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٢) الإنصاف ١/ ١٦٦.

كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقولك: (كفى بالله شهيداً، وكفى بالله نصيراً) ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيداً، وكفى الله نصيراً، بالرفع»<sup>(١)</sup>.

وزاد أبو البقاء وجهاً آخر في الرد وهو: «أن خبر (ما) وجدناه منصوباً، ولا بد له من ناصبٍ، ولا يجوز أن يكون الناصبُ حذف حرف الجرِّ لوجهين: أحدهما: أن حرف الجرِّ هنا ليس بأصل، بل هو زائد دخل فضلةً مؤكدةً، وما هذا سبيلُهُ لا يجعل مقدماً في الرتبة حتى يقال لما حُذِف انتصب، بل النَّصْبُ هنا قبل الجرِّ»<sup>(٢)</sup>.

ورد ابن مالك مذهب الكوفيين بقوله: «وما قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة يان، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصباً لنصبه في هذين الموضعين.

ومثل تعين الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها في نحو: كفى يزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم. وتعينه عند سقوط من في نحو: ما فيه من رجل»<sup>(٣)</sup>.  
وواضح من رد ابن مالك هذا أنه لا يرتضى ما ذهب إليه الكوفيون.

وعندى أن إعمال (ما) عمل (ليس) هو الصواب؛ لأن السماع يؤيده، فقد جاء به القرآن الكريم، ثم إن ما ذكر في إبطال حجة الكوفيين يدل على عدم صحة ما ذهبوا إليه.  
ثانياً: حكم اقتران (ما) بـ (إن) :

من شروط عمل (ما) عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز عدم اقترانها يان، فإن اقترنت بها (إن) حكموا بزيادتها وإبطالها عمل (ما)، إلا أن الكوفيين خالفوا في هذا وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: «وزعم الكوفيون أنَّ (إن) المقترن بما هي النافية جيء بها بعد (ما) تأكيداً. والذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير «ما»، إذا قيل: ما ما زيد قائماً، كما قال الراجز:

لا يُنْسِكِ الأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مَعْتَصِمًا<sup>(٤)</sup>

(١) الإنيصاف ١/ ١٦٦، ١٦٧.

(٢) التبيين ص ٣٢٥، والوجه الثاني وافق فيه العكبري ما ذكره ابن الأنباري في نضه السابق فلم أكرره مرة أخرى.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٢، وانظر: شرح المفصل ١/ ١٠٨.

(٤) البيت من الرجز، وقائله مجهول، وهو في التذييل والتكميل ٤/ ٢٦١، والجمع ٢/ ١١٢، ٥/ ٢١٠، والدرر اللوامع ١/ ٩٥، ومنهج السالك للأشعري ٣/ ٨٣، وفي شرح الشواهد للعيني بخاشية الصبان في الصفحة السابقة.

ومعنى: لا ينسك من الإنساء، والأسى هو الحزن. وتأسياً وهو الصبر والافتداء بالصابرين. والحمام بكسر الحاء الموت. والشاهد: في فما ما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد.

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها.

الثانى: أن العرب قد استعملت (إن) زائدة بعد (ما) التى بمعنى الذى، وبعد (ما) المصدرية التوقيتية، لشبههما فى اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر:

يرجى المرء ما إن لا يراه      وتعرض دون أدناه الخطوب<sup>(١)</sup>

أراد: يرجى المرء الذى لا يراه<sup>(٢)</sup>.

وفى هذا النص مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين أن (ما) نافية، و(إن) نافية أيضاً جيء بها لتوكيد نفي (ما).  
والمذهب الثانى: أن (إن) زائدة، وهى كافة، تكف (ما) النافية عن العمل، وهو اختيار ابن مالك الذى أبطل مذهب الكوفيين كما هو ظاهر مما سبق.

فأما مذهب الكوفيين، فيؤكده ما قاله الفراء عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي مَا إِن مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> فقد قال: «يقول: فى الذى لم نمكنكم فيه، و(إن) بمنزلة ما فى الجحد»<sup>(٤)</sup>، والجحد يعنى به النفى.

وقد نقل عنهم غير واحد من النحاة<sup>(٥)</sup> هذا المذهب.

وحجتهم كما يعرضها صاحب الإنصاف أنهم قالوا: «إنما قلنا ذلك لأن (إن) تكون بمعنى (ما) وقد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿إِن الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٦)</sup> أى: ما الكافرون إلا فى غرور، وقال الله تعالى: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾<sup>(٧)</sup> أى: ما أنتم، وقال تعالى: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> أى: ما أنتم، وقال تعالى: ﴿إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾<sup>(٩)</sup> أى: ما نحن، وقال تعالى: ﴿قُلْ بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> أى:

(١) البيت من الوافر. وهو لجابر بن رألان الطائى فى خزنة الأدب ٣/ ٥٦٧، وبلا نسبة فى التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٢، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤، والهمع ٢/ ١١٢.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧١.

(٣) سورة الأحقاف آية ٢٦.

(٤) معانى القرآن ٣/ ٥٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٣٦ (م- ٨٩)، وشرح الكافية ١/ ٢٦٧، والجنى الدانى ص ٣٢٢، ٢١٠، والتذييل ٤/ ٢٦١ والتصريح ١/ ١٩٧، والهمع ٢/ ١١٢.

(٦) سورة الملك: آية ٢٠.

(٧) سورة يس: آية ١٥.

(٨) سورة إبراهيم: آية ١٠.

(٩) سورة إبراهيم: آية ١١.

(١٠) سورة البقرة: آية ٩٣.

ما كنتم مؤمنين، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾<sup>(١)</sup> أى: ما كان للرحمن ولد، إلى غير ذلك؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى (ما) جاز أن يجمع بينها وبين (ما) لتأكيد النفي، كالجمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات»<sup>(٢)</sup>.

وقد أوجب عن حجتهم هذه بأن «قولهم: (إنها تكون بمعنى ما) قلنا: نسلم أنها تكون بمعنى (ما) فى موضع ما، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه؛ إذ لا نمنع أن تقع فى بعض المواضع بمعنى ما.

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فلا نسلم أن (إن) ها هنا بمعنى ما، وإنما هى ها هنا شرطية، وجوابه مقدر، والتقدير فيه: إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ لا نسلم أيضاً أنها ها هنا بمعنى (ما) وإنما هى شرطية، وجوابه فأنا أول العابدين... وقيل: أول العابدين، أى: أول من عبد الله وحده، وقيل: المعنى كما أنى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد، كما يقال: إن كنت كاتباً فأنا حاسب، يريد أنك لست بكاتب ولا أنا بحاسب، على أننا نقول: ولم قلت: إنها إذا كانت موضع ما بمعنى (ما) ينبغى أن تكون ها هنا.

وقولهم: «جمع بينها وبين ما لتوكيد النفي كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات، قلنا: لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً؛ لأن نفي النفي إيجاب وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات فإنه لا يغير المعنى؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفيًا؛ بخلاف النفي فإنه يصير إيجاباً فبان الفرق بينهما»<sup>(٣)</sup>.

وأما ابن مالك فى اختياره - للمذهب الثانى - فإنه يحذو حذو البصريين المتبعين فى ذلك إمامهم سيويه الذى يقول: «وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء فى قولك: إنمّا، وذلك قولك: ما إن زيداً ذاهباً»<sup>(٤)</sup>.

ويقول أيضاً: «وأما إن مع ما، فى لغة أهل الحجاز، فهى بمنزلة (ما)، فى قولك: إنمّا الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها»<sup>(٥)</sup>.

فالنصان صريحان فى أن (ما) إذا اقترنت بـ (إن) فإنها تكف عن العمل، لكنهما لم يصرحا

(١) سورة الزحرف: آية ٨١ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٦٣٦ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٣٧ - ٦٤٠ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٥٣ .

(٥) السابق ٤ / ٢٢١ .



بزيادة (إن) بعدها، ولكنه قد يفهم من قياسها على (إنما). وقد تابع سيبويه جمهرة نحاة<sup>(١)</sup> البصرة. والمذهب الأول، مذهب الكوفيين هو الأولى بالقبول؛ لقوة أدلتهم، ثم إن ما رد به ابن الأنباري احتجاجهم مغالطة ظاهرة - كما يقول الشيخ محمد محيي الدين في تعليقه على رده - «وذلك لأن النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق، وبيان هذا أن النفي الداخِل على النفي يكون على أحد وجهين؛ الأول أن يكون المراد به نفي النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً؛ لأن نفي النفي إيجاب، والوجه الثاني أن يكون المراد بالنفي الثاني تأكيد النفي الأول، حينئذ يكون الكلام نفيًا مؤكدًا، ولا يكون إثباتاً أصلاً، وذلك وارد في التوكيد اللفظي فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه... ثم إن المؤلف رحمه الله في المسألة الثالثة والثلاثين أبطل قول الكوفيين بأن الصفة الصالحة لأن تكون خبراً إذا كان معها ظرف مكرر وجب نصب هذه الصفة حتى يكون أحد الظرفين خبراً والآخر حالاً، إذ لو جوزنا فيها الرفع لكانت هي الخبر، ويكون الظرفان حالين؛ فلا تكون في أحد الظرفين فائدة جديدة، وحمل الكلام على إفادة فائدة جديدة أولى، فأبطل هذا الكلام بقوله: (هذا فاسد؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما أفادته الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره - إلخ) فما الذي حدث هنا حتى ذهل عن أن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره بلفظه أو بمرادفه؟»<sup>(٢)</sup>.

كما أن ابن مالك في رده على الكوفيين في الوجه الأول، قد أقام الحجة على البصريين أنفسهم إذ جاء بما يثبت جواز تكرر (ما) على سبيل التوكيد ولا فرق بين (ما) النافية و(إن) إذا أتت بمعناها؛ ولذا فإن البصريين من شروطهم أيضاً عدم تكرر (ما)<sup>(٣)</sup> لإعمالها. وقد أشار أبو حيان إلى ذلك معلقاً على كلام ابن مالك بقوله: «ودل هذا على أن المصنف لم يكن له شعور بأن من شروط إعمال (ما) أن لا تكرر؛ ألا تراه ذكر ذلك على سبيل الاستدلال على الكوفيين، وقد ذكرنا أن عامة النحويين شرطوا ذلك»<sup>(٤)</sup>.

أضف إلى هذا أن القول بزيادة (إن) لا يمكن قبوله؛ إذا القول بالزيادة لا يمكن وبخاصة في

(١) المقتضب ١/ ١٨٩، ٢/ ٣٦٠، ٣٦١، والأصول ١/ ٢٣٦، والخصائص ٣/ ١٠٨، ١٠٩، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٢٨، وابن الأنباري في الانصاف ٢/ ٦٣٦ - ٦٤٠، وشرح المفصل ٨/ ١٢٩، الكافية بشرح الرضي ١/ ٢٦٦، وشرح الجمل ٢/ ٥٤، وشرح الكافية ١/ ٢٦٧، ووصف المباني ص ١٠٩، ١٣٠، وجواهر الأدب ص ٢٥١، والجنى الداني ص ٢١٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٣، والتصريح ١/ ١٩٧، اللمع ٢/ ١١١، والأشمونى فى منهج السالك ١/ ٢٤٧، وهامش الإنصاف ٢/ ٦٣٩ - ٦٤٠.

(٢) هامش الإنصاف ٢/ ٦٣٩ - ٦٤٠.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٦، اللمع ٢/ ١١٢.

(٤) التذييل ٤/ ٢٦١.

القرآن، الذى لا يأتى حرف فيه على غير وجهه، بل لا بد أن يأتى وقد أضاف معنىً جديداً، فالقرآن الكريم أتى معجزاً بألفاظه ومعانيه وحروفه، فليس فيه حرف زائد، فتبطل دعوى الزيادة ما دام اللفظ له أثر فى الدلالة، ولا يوجد هذا الأثر إلا بوجوده<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثانية عشرة : معمول (لات) :

(لات) هى (لا) النافية، وزيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة فى معنى النفى. ويشترط لإعمال (لات): أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين، وأن يحدف أحد الجزئين، والغالب أن يكون المحذوف اسمها<sup>(٢)</sup> وزاد بعضهم جواز إعمالها فى مرادف (الحين)<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن مالك فى موضعين اختلاف النحاة فى إعمال (لات) فى غير (الحين) ومرادفه، فذكر أن بعضهم يجيز إعمالها فى (هنا) ظرف مكان، ولم يحدد القائل بهذا فى الموضع الأول، على حين عينه فى الموضع الثانى بابن عصفور. يقول ابن مالك فى الموضع الأول: «ومن الإشارة إلى الزمان بهنا قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٍ وَلا تَ هُنَّا حَنَّتْ      وبدا الذى كانت نوارٍ أجنَّتْ<sup>(٤)</sup>

فهنا إشارة إلى الوقت، وهو منصوب على الظرفية، وحَنَّتْ فى موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولاً بالمصدر. وزعم بعض المتأخرين أن (هنا) اسم لات، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنت، أى وقت حنان. وليس ما زعم صحيحاً؛ لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال (لات) الملحقة بليس، ولا استعمال (هنا)؛ فإن (لات) إنما يكون اسمها الحين محذوفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٥)</sup> أى: وليس الحين حين مناص، وهنَّا بخلاف ذلك، فلا يكون اسم لات. وأيضاً فإن (هنَّا) لا تفارق الظرفية إلا بدخول (من) أو (إلى)

(١) انظر: دراسة لغوية فى القرآن والحديث / د. محمد يسرى زعير ص ١٧٥، ١٨٩.

(٢) انظر: فطر الندى ص ١٤٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٧، التذييل ٤/ ٢٩١.

(٤) هذا البيت من بحر الكامل، واختلف فى قائله فقيل: قائله شبيب بن جعيل الثعلبي حين أسر يخاطب به أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم. وقيل: قائله حجل بن فضله، قاله فى نوار وقد أصابها يوم طلح فركب بها الفلاة؛ خوفاً من أن يلحق. حاشية الصبان ١/ ١٤٥، وشرح الكافية ١/ ٢٧١، وجواهر الأدب ص ٣٠٨، والجنى الدانى ص ٤٨٩، وارتشاف الضرب ١/ ٥١٣، والتذييل ٣/ ٢١٣، ٤/ ٢٩١، ٢٩٧، ومغني اللبيب ٢/ ١٥٠، والجمع ٢/ ١٢٣، زمنهج السالك للأشمنونى ١/ ١٤٥، ٢٥٦.

وأجنت: سزت. والمعنى: ظهر الشيء الذى كانت نوار سزته وهو محبتها وشوقها. والشاهد لإعمال لات فى (هنَّا) اسم زمان معرفة عند ابن عصفور. وعند أكثر النحاة (لات) مهملة. والجملة بعدها مبتدأ أو خبر.

(٥) سورة ص: آية ٣.

عليها، وارتفاعه على أن يكون اسم لات مناف لذلك، فلا يصح»<sup>(١)</sup>.

ويقول في الموضوع الثاني: «وقد تجيء لات وبعدها هنا، كقول الشاعر:

حَتَّ نَوَارٍ وَلَا تَ هُنَّا حَتَّ      وبدا الذي كانت نوارٍ أجتت

ولا عمل للات في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، وهنا في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة لـ (أن) محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنا، كأنه قال: ولا هنالك حين، هكذا قال أبو علي.

وزعم ابن عصفور أن (هنا) اسم لات، وما قاله غير صحيح؛ لأن هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى في»<sup>(٢)</sup>.

وواضح أن ابن مالك يرد هذا المذهب من وجهين:

الأول: مخالفة الاستعمال في البيت لاستعمال (لات) الملحقة بليس؛ لأن (لات) إنما يكون اسمها الحين محذوفاً، وهنا بخلاف ذلك.

الثاني: مخالفة الاستعمال في البيت لاستعمال (هنا)؛ إذ هي لا تفارق الظرفية إلا بدخول (من) أو إلى عليها؛ وارتفاعه على أن يكون اسم (لات) منافٍ لذلك.

وما رد به ابن مالك قول ابن عصفور صححه أبو حيان في التذييل<sup>(٣)</sup>.

وأما مرادف (الحين) فقد أشار ابن مالك إليه بقوله: «و لم تستعمل لات إلا في حين أو مرادفه مقتصرًا بها على الحين كله؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ... ، ومثال إعمالها في مرادف الحين قول رجل من طيء:

ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ      والبغى مرتع مبتغيه وخيم<sup>(٤)</sup>

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٢) السابق ١/ ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٨ .

(٤) البيت من بحر الكامل. قاله محمد بن عيسى التميمي، وقيل: مهلهل بن مالك الكناني. انظر: هامش حاشية الصبان على منهج السالك ١/ ٢٥٥، ومعاني القرآن للقرآني ٢/ ٣٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦، وجواهر الأدب ص ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٢/ ١١٢، والتذييل ٤/ ٢٩٢، وشذور الذهب ص ٢٠٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢، ومنهج السالك للأشعري ١/ ٢٥٥.

والبغاة: جمع باغ وهو الذي يتجاوز حده، «ومندم» مصدر ميمي بمعنى الندم. والمعنى: ندموا وقت لا ينفعهم الندم. والشاهد فيه: قوله «ولات ساعة مندم»، حيث أعمل لات في لفظ دال على الزمان، وهو ساعة، ولم يعمل في لفظ الحين.

وأُشَدُّ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَأَبُو زَكْرِيَّا الْفَرَاءُ :

### طَلَبُوا صَلْحًا وَلاَتِ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ<sup>(١)</sup>

أراد: ولا ت أوان الصلح، فقطع أواناً عن الإضافة ونواها، وبنى أواناً على الكسر تشبيهاً بفعال<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فابن مالك يميز إعمال (لات) في (الحين) ومرادفه، ويرفض إعمالها في الظرف هنا وأشباهه، - وتبعه في هذا أبو حيان - كما سبق - وابن عصفور يميز في الجميع.

ومما يؤكد صحة نسبة هذا إلى ابن عصفور قوله: «وأما (لات): فلم ترفع بها العرب إلا (الحين) مظهرًا أو مضمراً؛ فتقول: لات حين قيام لك، ولا ت حين قيام لك، فتنصب حين، تريد: لات الحين حين قيام لك، وتعمل في (الحين) معرفة ونكرة لاختصاصها به، ومن إعمالها أيضاً في المعرفة: قول الأعشى:

### لا ت هنا ذكرى جُبيرة أو مَنْ جاء منها بطائف الأهوال<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

فالنص صريح في تجويز ابن عصفور عمل (لات) في الحين وما رادفه، وأجاز أن يكون معرفة مستدلاً بقول الأعشى (لات هنا).

وقد وافقه: الرضى<sup>(٥)</sup>، والمالقي<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٨)</sup>، والأشموني<sup>(٩)</sup>.

(١) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٠، وله في الإنصاف ١ / ١٠٩، والعيني بحاشية الصبان ١ / ٢٥٦، وهو في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٧٠، والخصائص ٢ / ٣٧٧، وشرح المفصل ٩ / ٣٢، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٦، ورتب المبانى ص ١٦٩، ٢٦٢، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، والتذليل ٤ / ٢٩٤، وشذور الذهب ص ٢٠١، ومعنى اللبيب ١ / ٢٠٤، والهمع ٢ / ١٢٤، ومنهج السالك للأشموني ١ / ٢٥٦.

والمعنى: أي طلب هؤلاء القوم صلحنا، والحال أن الأوان ليس أوان صلح، فقلنا لهم: ليس الحين حين.

والشاهد: في قوله «ولات أوان» حيث أعمل «لات» في لفظ الأوان، وهو من معنى الحين وليس هو لفظه.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٣) البيت من بحر الخفيف، وهو للأعشى ميمون بن قيس بن حنبل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، وهو في ديوانه ص ٥٣ والخصائص ٢ / ٢٧٤، والمختص ٢ / ٣٩، وشرح المفصل ٣ / ١٧، ولسان العرب (هنا) وبلا نسبة في رصف المبانى ص ١٧٠ وجبيرة اسم امرأة. أي ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة، أو رسولها الذي يطرقتنا بالأهوال.

والشاهد في قوله «لات هنا» حيث عملت «لات» في «هنا» الإشارية عند ابن عصفور، وقال ابن مالك وأبو علي الفارسي: إن «لات» لا يصح إن «لات» لا يصح إعمالها في معرفة أو مكان، ف «هنا» عندما منصوبة على الظرف و «لات» غير عاملة. انظر: رأى الفارسي في المسائل البصريات ٢ / ٧٥٦.

(٤) المقرب ص ١٦٢.

(٥) شرح الكافية ١ / ٢٧٠.

(٦) رصف المبانى ١٦٩ - ١٧٠.

(٧) شذور الذهب ٢٠٠ - ٢٠١.

(٨) التصريح على التوضيح ١ / ٢٠٠.

(٩) منهج السالك للأشموني ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦.

وسبويه لا يعمل (لات) إلا في الحين، فيقول في معرض حديثه عن (ما) المشبهة بليس: «وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضر في مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول<sup>(١)</sup> به، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست ولست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبنى على المبتدأ وتضم فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين»<sup>(٢)</sup>.

ويقول في موضع آخر: «كما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل»<sup>(٣)</sup>.

وقد وافقه بعض النحاة كالأخفش<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، والزمخشري<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>.

وأرى في هذه المسألة ما رآه أستاذنا الدكتور عبد النعيم والذي رجح القول بأنها تعمل في لفظ الحين أو مرادفه فقال: «والنفس إلى القول بأنها تعمل في لفظ الحين أو مرادفه أميل؛ لكثرة ما ورد عن العرب عاملة في زمان بغير لفظ الحين فمن ذلك قوله:

**ندم البغاة ولات ساعة مندم**      **والبغى مرتع مبتغيه وخيم**

فقد عملت في مرادف الحين كما ترى»<sup>(٨)</sup>.

### المسألة الثالثة عشرة: المنضى ب (ليس) و (ما) بين المضى والحال والاستقبال :

ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة في أحوال النفي بليس، وهل هي نفي للماضي أم الاستقبال أم الحال أم هي لنفي الجميع؟ فقال: «زعم قوم من النحويين أن (ليس وما) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال. وقد تنبه أبو موسى الجزولي إلى ذلك، فقال في كتابه المسمى بالقانون. وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً. قال أبو علي الشلوبيني: قال أبو موسى ذلك، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما

(١) أى يشبه المفعول به؛ لأنه خبر ليس ينصب على التشبيه بالمفعول به.

(٢) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٧٠ .

(٥) الأصول في النحو ١ / ٩٥ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ١١٦ .

(٧) شرح المفصل ٢ / ١١٦ - ١١٧ .

(٨) دراسات في النحو - تأليف د/ عبد النعيم على محمد.

هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال؛ لأن سيبويه حكى: ليس خلق الله مثله، وأجاز: ما زيد ضربته، على أن تكون (ما) حجازية. ثم بين الشلوين أن مراد القائلين: أن ليس لانتفاء الصفة في الحال، أن الخبر إذا لم يكن مخصوصاً بزمان دون زمان، ونفى بليس، فإنه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضاً. فإن اقتزن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقتزن به، موجباً كان أو منفيّاً بليس»<sup>(١)</sup>.

يشير النص إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن (ليس وما) مخصوصان بنفى الحال. وعزاه ابن مالك إلى قوم من النحاة ولم يعين<sup>م</sup>.

المذهب الثاني: أن (ليس وما) لنفى ما في الحال وما في الاستقبال وما في الماضي مطلقاً، وعزاه ابن مالك إلى أبي موسى الجزولي.

المذهب الثالث: أن (ليس وما) لنفى الصفة عن الموصوف في الحال إلا إذا اقتزن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقتزن به، وهو مذهب الشلوينى.

فأما المذهب الأول فهو مفهوم قول سيبويه الذى يقيس (ليس) على (ما) فى قوله: «وأما (ما) فهى نفى لقوله: هو يفعل إذا كان فى حال الفعل، فتقول: ما يفعل. وتكون بمنزلة ليس فى المعنى، تقول: عبد الله منطلقاً، فتقول: ما عبد الله منطلقاً أو منطلقاً، فتتنفى بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد تابع كثير من النحاة سيبويه فى هذا المذهب كالميرد<sup>(٣)</sup>، والسيرافى<sup>(٤)</sup>، والفارسى<sup>(٥)</sup>، والزحخشرى<sup>(٦)</sup>، وابن الشجرى<sup>(٧)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup>، والأسفرايينى<sup>(١١)</sup>، والمالقي<sup>(١٢)</sup>، والمرادى<sup>(١٣)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٤)</sup>، والسيوطى<sup>(١٥)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٨٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢١ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٨٨ .

(٤) شرح الكتاب ٣ / ١٦ .

(٥) البغداديات ص ٥٩٥ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ١١١ .

(٧) آمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٥٦ .

(٨) أسرار العربية ص ١٤٣ .

(٩) شرح المفصل ٧ / ١١١ .

(١٠) لباب الإعراب ص ٤٦٠ .

(١١) الجنى الدانى ص ٣٢٣ .

(١٢) همع الهوامع ٢ / ١١٠ .

(١٣) أسرار العربية ص ١٤٣ .

(١٤) شرح الجمل ١ / ٤٠٩، والمقرب ص ١٥٧ .

(١٥) رصف المبانى ص ٣١٠ .

(١٦) شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٣ .

وأما المذهب الثانى: فهو مذهب جملة من النحاة، منهم ابن السراج الذى يرى أن النفى إذا كان فى الحال كان حسناً، وكذلك إذا كان فى الماضى، وأما إذا كان النفى فى الاستقبال فإن ذلك يكون قبيحاً»<sup>(١)</sup>.

وقد اختار ابن مالك هذا المذهب، كما هو ظاهر فى نصح، ودلل عليه بأنه «قد ورد استقبال المنفى بليس فى القرآن العزيز وأشعار العرب كثيراً، وكذا ورد استقبال المنفى بما. فمن استقبال المنفى بليس قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ﴾<sup>(٤)</sup>. ومثله:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ      بِكَفِ الْإِلَهِ مَقَادِيرَهَا  
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيَهَا      وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورَهَا<sup>(٥)</sup>

... ، ومن استقبال المنفى بما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزْحَرْجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ (١٥) وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ومن ورود ذلك فى غير القرآن قول الشاعر:

وما الدنيا بباقية لحيٍّ      ولا أحدٌ على الدنيا بباقي<sup>(١١)</sup>»<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: الأصول فى النحو ١ / ٩٣ .

(٢) سورة هود: آية ٨ .

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٧ .

(٤) سورة الغاشية: آية ٦ .

(٥) البيتان من المتقارب، وقائلهما الأعور الشنى فى الكتاب ١ / ٦٤، وشرح الكتاب للسيرافى ٣ / ٣٩، وبلا نسبة فى المقتضب ٤ / ١٩٦، ١٩١، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٧، والتذيل فيه البيت الثانى فى ٤ / ٣٠٦، ٣٢١، ومغنى اللبيب ١ / ١٢٨، ١٢٢ / ٢، ١٠١، ١٠٢، ١٢١.

والشاهد فى البيت الثانى فى قوله: «فليس بأتيك» استشهاد ابن مالك على جواز نفى ليس للاستقبال.

(٦) سورة البقرة: آية ٩٦ .

(٧) سورة البقرة: آية ١٦٧ .

(٨) سورة المائدة: آية ٣٧ .

(٩) سورة الحجر: آية ٤٨ .

(١٠) سورة الانفطار: آية ١٥، ١٦ .

(١١) البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة فى الإنصاف ١ / ٧٥ [م - ١٠]، والتذيل ٤ / ٣٠٦، وروايته فيها: فما الدنيا بباقي، والشاهد فيه قوله «وما الدنيا بباقية» استشهاد به لى مالك على استقبال النفى «بما» .

(١٢) شرح التسهيل ١ / ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢ .

وممن ذهب مذهب الشلويبيني وابن مالك: الرضى<sup>(١)</sup>.

وأما المذهب الثالث القائل بأن (ليس وما) لنفى الصفة عن الموصوف فى الحال إلا إذا اقترن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو مذهب الشلويبيني الذى يقول: «ليس لانتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال، إذا لم يتقيد الخبر بزمان، فإن تقيد بزمان أى زمان، كان نعتة، كقولهم: ليس خلق الله مثلهم»<sup>(٢)</sup>.

واختار هذا المذهب - أيضاً - أبو حيان الذى يقول: «وذهب الأستاذ أبو على إلى أنها لنفى الحال فى الجملة غير المقيدة، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح»<sup>(٣)</sup>.  
وبعد عرض المذاهب ظهر لى أن أقواها وأولاها بالقبول المذهب الثانى، فقد ورد به السماع من القرآن والشعر.

### المسألة الرابعة عشرة : عسى بين التمام والنقصان :

ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة حول عسى: هل هى تامة أم ناقصة؟ فقال: «وليس المقرون بأن فى هذا الباب خيراً عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى قارب، قال سيبويه: تقول: عسيت أن تفعل، فأن هنا بمنزلتها فى قولك: قاربت أن تفعل، أى: قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل. واخلولقت السماء أن تمطر، أى: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل فى موضعه فى قولك: (بذى تسلم) هذا نصه.

قلت: والوجه عندى أن تجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها فى نحو: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾<sup>(٤)</sup> فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها. يمثل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup> بل يقال فى الموضعين: سدّت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٦)</sup> بأن المرفوع اسم عسى، وأن الفعل بدل سدّ مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام»<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح الكافية ١ / ٢٦٧ .

(٢) التوطئة ص ٢٢٨، وانظر: شرح المقدمة الجزولية للشلويبيني ص ٧٧٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩ .

(٤) سور العنكبوت: آية ٢ .

(٥) سورة البقرة: آية ٢١٦ .

(٦) سورة المائدة: آية ٥٢ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٣٩٤ .



وإذا كان ابن مالك فى نصح السابق قد عزا إلى سيويه القول بتمام عسى، فإنه فى شرح الكافية الشافية نقل عنه القول بتمامها ونقصانها معاً، حيث قال: «وشرح سيويه بأن (عسى يفعل) وشبهه بمنزلة: (كان يفعل) فى اقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب. وأن (عسى أن يفعل) وشبهه ليس من باب (كان يفعل) فى شيء، لأن حق ما هو معدود من باب (كان) أن يحذف فيبقى ما بعده مبتدأ وخبراً»<sup>(١)</sup>.

ولكن يبقى ابن مالك ثابتاً على اختياره كون عسى ناقصة، فقال فى شرح الكافية الشافية: «الأفعال التى تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ (كان) وأحواتها فى النقصان، واقتضاء اسم مرفوع، وخبر منصوب»<sup>(٢)</sup>.

وقد ظهر من خلال ما سبق مذهبان فى المسألة، وعند مطالعة كتب النحاة نجد مذهباً ثالثاً، وبذلك يكون فى المسألة ثلاثة مذاهب هى:

**المذهب الأول:** أن عسى تامة، وهو ما عراه ابن مالك إلى سيويه فى شرح التسهيل دون شرح الكافية الشافية الذى نقل عنه فيه القول بتمام عسى ونقصانها.

ونص سيويه الآتى يكشف عن أنه يقول بالنقصان. قال: «وتقول: عَسَيْتَ أن تفعل، فأنْها هنا بمنزلتها فى قولك: قاربت أن تفعل، أى قاربتْ ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل واخْلَوْلَقْتَ السماء أن تمطر، أى: لأن تمطر. وعسيتْ بمنزلة اخلولقتِ السماء»<sup>(٣)</sup>، وبذلك تنتفى نسبة القول بتمام لسيويه.

ومن قال بتمامها تصریحاً ابن عصفور، قال: «وتستعمل بمعنى قرب، فتكتفى بالمرفوع، فتقول: عسى أن يقوم زيد، فإن قيل: فهلا جعلت بمعنى قارب، وتكون على التقديم، فالجواب أنا قد وجدناها استعملت استعمال قرب بدليل قول الله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾<sup>(٤)</sup> فربك - هنا - فاعل (يبعثك) ولا يتصور أن يكون فاعلاً بعسى؛ لأن (مقاماً) حال من (يبعثك) ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى»<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثانى:** أن عسى ناقصة، وهو ما قال به ابن مالك موافقاً فى ذلك سيويه فى نصح السابق والمبرد الذى قال: «اعلم أنه لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعلٌ إلا وله فاعل. وخبرها

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠١ .

(٢) السابق ١ / ١٩٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥٧ .

(٤) سورة الإسراء: آية ٧٩ .

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور على جمل الزجاجى ٢ / ٢٨٨ .

مصدر»<sup>(١)</sup>، وقال: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسًا»<sup>(٢)</sup> فَإِنَّمَا كَانَ التَّقْدِيرُ: عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوْسًا؛ لِأَنَّ عَسَى إِنَّمَا خَبَرَهَا الْفِعْلُ مَعَ أَنْ أَوْ الْفِعْلُ مَجْرَدًا، وَلَكِنْ لَمَّا وَضَعَ الْقَائِلُ الْاسْمَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ كَانَ حَقُّهُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ (عَسَى) فِعْلٌ، وَاسْمُهَا فَاعِلُهَا، وَخَبَرُهَا مَفْعُولُهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ. فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ. فَإِن قُلْتَ: مَنْطَلِقًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا»<sup>(٣)</sup>.

فمفهوم النصين أن (عسى) ناقصة لكونها تحتاج إلى اسم وخبر.

ومن قال بهذا المذهب: المرادى<sup>(٤)</sup> ونسبه إلى سيبويه والمبرد، وليس بصحيح كما سبق بيانه، وأبو حيان الذي قال: «والمشهور أن هذه الأفعال من أخوات كان تدخل على المبتدأ والخبر ولكن خبرها لا يكون إلا مضارعاً»<sup>(٥)</sup>.

ومن قال به أيضاً ابن جنى<sup>(٦)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٧)</sup>، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٨)</sup>، والسيوطى<sup>(٩)</sup>، والأشمونى<sup>(١٠)</sup>.

**المذهب الثالث:** أن عسى تأتي تامة وتأتي ناقصة، وهو صريح كلام ابن برهان العكبرى، إذ قال عن (عسى) التامة: «فَأَمَّا: عَسَا الشَّيْءُ يُعْسُو عُسُوًّا، إِذَا اشْتَدَّ وَصَلَبَ مِنَ النَّبْتِ وَغَيْرِهِ، فَلَا مَهْ وَاو»<sup>(١١)</sup>، وقال عن عسى الناقصة: «وَلَوْ قُلْتَ: عَسَى زَيْدٌ، لَمْ يَسْغِ السَّكُوتُ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى تَأْتِيَ بِ (أَنْ يَفْعَلُ)، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً﴾»<sup>(١٢)</sup>؛ لأن (عسى) لمقاربة الفعل المذكور في الصلة، فلا بد من ذكره إمَّا

(١) المقتضب ٣ / ٦٨ .

(٢) المثل للزباء بنت عمرو بن الظرب في مجمع الأمثال ١٧ / ٢، وتاج العروس (غور)، وفي لسان العرب (غور) وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٦ / ٨، ٣١٦ / ٩، ٣٢٠، ٣٢٨ وهو في الكتاب ٣ / ١٥٨، وشرح اللمع ٢ / ٤٢٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٠ .

والغوير: تصغير غار، والأبوس. جمع بؤس وهو الشدة، وهو مثل من قول الزباء في قصتها المشهورة حين قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالت: «عسى الغوير أبوْسًا» أي إن فررت من بأس واحد فعسى أن أقع في أبوس، وقيل: أصله أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أو أتاهم فيه عدو، فقتلهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه الشر.

(٣) المقتضب ٣ / ٧٠ .

(٤) الجنى الدانى ص ٤٦٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ١١٩ .

(٦) اللمع ص ٢٠٤ .

(٧) أسرار العربية ص ١٢٧ .

(٨) التصريح على التوضيح ١ / ٢٠٣ .

(٩) همع الهوامع ٢ / ١٣٨ .

(١٠) منهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٥٨ .

(١١) شرح اللمع ٢ / ٤٢٣ .

(١٢) سورة المتحنة: آية ٧ .

فى اسمها وإمّا فى خبرها وهى تشبه (كان) الناقصة»<sup>(١)</sup>.

وهذا المذهب أيضاً هو مفهوم كلام الإسفرايينى الذى قال: «وتصريف (عسى) تارة على نحو (رمى) وأخرى على نحو (لعل) وقد يجعل (أن) مع الفعل فاعلها، فتستغنى عن الخبر وعن التصريف، نحو: عسى أن يخرج زيد»<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب الزمخشرى<sup>(٣)</sup>، وابن يعىش<sup>(٤)</sup>.

وهذا المذهب الأخير هو الأولى بالقبول؛ لأنه مؤيد بالسماع؛ وقد قال أستاذنا الدكتور عبد النعم على محمد: «تختص (عسى، واخولق، وأوشك) من أفعال هذا الباب بأنها تستعمل تامة وناقصة تقول: عسى الله أن ينصرنا، فتكون ناقصة، وتقول: عسى أن يفعل: فتكون تامة، ومن مجيئها تامة قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾»<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الخامسة عشرة : معمول عسى إذا كان ضميراً :

يرى ابن مالك أن معمول عسى إذا كان ضميراً فحقه أن يكون بلفظ الضمير الموضوع للرفع نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتم، كما يقال كن وكنتم وكنت، وهذا الاستعمال هو المشهور وبه نزل القرآن.

وذكر أيضاً أن من العرب من يقول: عسانى وعساك وعساه فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع، فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع، ولكن اختلف فى الضمير أهو مرفوع المحل أم منصوبه ؟

ثم ذكر آراء النحاة فى ذلك:

**الرأى الأول:** رأى سيبويه والمبرد «على أنه منصوب المحل، وأن الفعل فى موضع رفع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسماً والمرفوع خبراً حملاً على لعل. والمبرد يجعل المنصوب خبراً مقدماً، وأن والفعل اسماً مؤخراً»<sup>(٦)</sup>.

وبتحقيق نسبة هذا الرأى إلى سيبويه والمبرد نجد أن سيبويه يقول: «وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة:

(١) شرح اللمع ٢ / ٤٢٥ .

(٢) لباب الإعراب ص ٤٢٧ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعىش ٧ / ١١٥ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ١١٦ .

(٥) دراسات فى النحو ص ٧٨ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ .

## يا أبتا علك أو عساكاً<sup>(١)</sup>

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (نى): قال عمران بن حطان

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعنى لعلّى أو عسانى<sup>(٢)</sup>

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ فى هذا الموضع<sup>(٣)</sup>.

ووافق سيبويه بعض النحاة، منهم المبرد<sup>(٤)</sup>، وابن الشجرى<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>،  
والشيخ خالد<sup>(٨)</sup>.

وقد ضعف ابن مالك هذا الرأى لسببويه؛ «لتضمنه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد بلا  
دليل، إلا أن فيه تخلصاً من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه فى نحو: علك أو عساك، فى نحو  
عساك تفعل بغير أن»<sup>(٩)</sup>.

وأما المبرد فعلى الرغم من أنه يوافق سيبويه فى أن الضمير الواقع بعد عسى منصوب، فإنه لا  
يوافقه فى حمل عسى على لعل، حيث يقول: «فأما قول سيبويه أنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة

---

(١) رجز لرؤبة بن العجاج، والبيت فى ملحقات ديوانه ص ١٨١، وانظر: الكتاب ٤ / ٢٠٧ والرواية فيه: يا أبتا علك أو  
عساكن، والمقتضب ٣ / ٧١، والرواية فيه: يا أبتى، والخصائص ٢ / ٩٦، والمختص ٢ / ٢١٣، وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٩٦،  
٣٤٣، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٢٢٢، والمفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢،  
٣ / ١٢٠، ٧ / ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٧، الجنى الدانى ص ٤٦٦، وارتشاف الضرب ٢ / ١٢٥، والتذليل ٣ /  
٣٥٩، ومعنى اللبيب ١ / ١٣٢، والتصريح على التوضيح ١ / ٢١٣، وهمع الهوامع ٢ / ١٤٥، ومنهج السالك للأشمنونى بحاشية  
الصبان ١ / ٢٦٧.

وقوله: علك هو لعلك والخير مخذوف، أى لعلك تصيب رزقاً واسعاً. والشاهد فى قوله «عساكاً» فى ان الكاف منصوبة  
اخل، تشبيهاً لعسى بلعل لأنها فى معناها.

(٢) البيت من الوافر، وهو فى المقتضب ٣ / ٧٢، وفى الخصائص ٣ / ٢٥، والمفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١١٨، وشرح  
المفصل ٣ / ١٠، ١٢٠، ٧ / ١٢٣ شرح التسهيل ١ / ٣٩٧، والتذليل والتكميل ٤ / ٣٥٨، ٣٦٣، وأوضح المسالك بالتصريح  
١ / ٢١٣.

والمعنى إذا نازعتنى نفسى إلى أمر من أمور الدنيا خالفتها، وأقول: لعلّى أتورط فيها فأكف حينئذ عما تدعونى إليه منها ولا  
أقره.

والشاهد اتصال ضمير نصب بعسى ودخول نون الوقاية دليل على أن الكاف فى «عساك» فى الشاهد السابق، فى موضع  
نصب لا جر؛ لأن النون والياء علامة النصب.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٧٥.

(٤) المقتضب ٣ / ٧١ - ٧٢.

(٥) آمالى ابن الشجرى ١ / ٢٧٥.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٢٩٢.

(٧) معنى اللبيب ١ / ١٣٣.

(٨) التصريح على التوضيح ١ / ٢١٣.

(٩) شرح التسهيل ١ / ٣٩٨.

(لعلّ) مع المضمّر فتقول: عسّاك وعساني - فهو غلظ منه؛ لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمّر إلّا كما تعمل في المظهر.  
فأما قوله:

تقول ابنتي: قد أنى إناكا يا أبتى علّك أو عساكا<sup>(١)</sup>

وقول آخر:

ولى نفس أقول لها إذا ما تخالفنى لعلّى أو عساني

فأما تقديره عندنا: أنّ المفعول مُقدّم. والفاعل مضمّر، كأنه قال: عسّاك الخير أو الشرّ، وكذلك: عساني الحديث، ولكنّه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسمًا على قولهم: (عسى الغوير أبوسا)»<sup>(٢)</sup>.

والنص يكشف عن أن المنسوب للمبرد ليس بدقيق؛ لأن الواضح من كلامه أنه يقدر اسم عسى، والضمير المنسوب هو الخير؛ ولذلك علق الشيخ عزيمة على نصه هذا فقال: «الذى يبدو لي أن للمبرد رأيًا واحدًا في نحو عسّاك، وعساني. فالضمير خبرها، والاسم مستتر بدليل قوله: فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمّر.

وأما قوله بعد ذلك: ولكنه حذف لعلم المخاطب به، فلا يريد منه إلا معنى الإضمار؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل»<sup>(٣)</sup>.

وقد رد ابن مالك رأى المبرد بأنه يلزمه مخالفة النظائر «من وجهين آخرين: أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

والثاني: وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت فى عسّاك أن تفعل: عسى أن تفعل إياك لم يجز، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بآلا يجوز فى الحالة الفرعية»<sup>(٤)</sup>.

ويرجح أبو حيان مذهب سيبويه على مذهب المبرد معللاً لذلك - بعد أن أبطل مذهب الأخفش كما سيأتى - بقوله: «وبقى الترجيح بين مذهب سيبويه وأبى العباس؛ إذ فى كليهما خروج عما استقر فى (عسى) لكن ينبغى مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ، ففى مذهب سيبويه

(١) قوله: أنى هو فعل ماض بمعنى حان وقرب والانى بكسر الهمزة وبالقصر هو الوقت ومعنى أنى أنك: حان وقت ارتحالك فى طلب الرزق.

(٢) المقتضب ٣ / ٧١، ٧٢ .

(٣) هامش المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٩٨ .

الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي. وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خيراً والخبر مخبراً عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك»<sup>(١)</sup>.

ويرى أستاذنا الدكتور عبد النعيم أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح فيقول: «ويشهد لسيبويه أنه صرح بما بعد الضمير المتصل بـ (عسى) مرفوعاً. قال الشاعر:

فقلت عساها نار كأس وعلها تُشكى فأتى نحوها لأعودها<sup>(٢)</sup>

فرفع (نار) على أنه خبر (عسى) والضمير في عساها في محل نصب اسمها؛ حيث حمل (عسى) على لعل لأنها بمعناها»<sup>(٣)</sup>.

**الرأى الثاني:** رأى الأخفش<sup>(٤)</sup> أن محل الضمير رفع بعسى وأنه جعل الضمير الموضوع للنصب نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، ويرى ابن مالك أن قول الأخفش هو الصحيح لسلامته عن عدم النظر؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له. قال ابن مالك: «وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته عن عدم النظر، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود كقول الراجز:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليك<sup>(٥)</sup>

أراد عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء. ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأنت، مررت بك أنت، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه؛ ولأن العرب قد تقتصر على عساك

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٣ .

(٢) البيت من الطويل، قائله صخر بن العود الحضرمي. انظر: الجنى الدانى ص ٤٦٩، والتذييل ٤/ ٣٦٢ ومغنى اللبيب ١/ ١٣٤ وأوضح المسالك بالتصريح على التوضيح ١/ ٢١٣ والتصريح على التوضيح ١/ ٢١٣، والهمع ٢/ ١٤٦، وحاشية الصبان ١/ ٢٦٧ .

وكأس: اسم امرأة. وتشكى: تشكى.

(٣) دراسات في النحو - د/ عبد النعيم على محمد ص ٨٤، ٨٥ .

(٤) لم أستطع العثور على رأى الأخفش هذا في مظانه، وقد نسبه إليه غير ابن مالك كثير من النحاة، منهم ابن الشجرى فى الآمالى ١/ ٢٧٨، وابن عصفور فى شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ٢٩٢، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٤٦٧، وأبو حيان فى الارتشاف ٢/ ١٢٥، والتذييل ٤/ ٣٥٩، وابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٣٤، والشيخ خالد فى التصريح على التوضيح ١/ ٢١٤، والسيوطى فى الهمع ٢/ ١٤٥، والأشمونى فى منهج السالك بحاشية الصبان ١/ ٢٦٧ .

(٥) هذا البيت من الرجز المشطور، أنشده أبو زيد فى نوادره، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه، انظر: هامش شرح الشافية لابن الحاجب ٣/ ٢٠٢، والمسائل العسكرية ص ١٥٨، والمقرب لابن عصفور ص ٥٤٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٣٦٨، وشرح الكافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٢، والجنى الدانى ص ٤٦٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٦٠، ومغنى اللبيب ١/ ١٣٣، ومنهج السالك للأشمونى ١/ ٢٦٧، وحاشية الصبان على منهج السالك ١/ ٢٦٧ .

و«عصيكا» أراد به عصيتُ. وعنيتنا إليك بمعنى أتعبتنا بالمسير إليك، وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير.

والشاهد فى قوله: عصيكا حيث أوقع ضمير النصب موقع ضمير الرفع.

ونحوه، فلو كان الضمير فى موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك. بخلاف كونه فى موضع رفع، فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد فى نحو: من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد. ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل، ولا نظير لذلك»<sup>(١)</sup>.

ورد أبو حيان على ابن مالك ما استدل به لمذهب الأخفش بقوله: «قلت: ما زعم من أن ذلك موجود كقول الراجز:

### يا ابن الزبير طالما عصيكا

يريد: عصيت، فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، غير صحيح، بل الذى ذكر التصريفيون أبو على وغيره أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً، وهو من شاذ البدل، فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والذى يدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له فى قولهم: عَصِيكَ ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم يسكن فى عَسَاكَ ورمّاكَ.... أما النيابة فيما ذكر من قولهم: (ما أنا كَأنت) فذلك لعله أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج إلى النيابة، وفيما ذكر من قولهم: (مررتُ بك أنت) فلأنهم لما أرادوا تأكيد المجرور، ولا منفصل له يؤكد به، احتاجوا إلى استعمال غيره... أمّا علة الاقتصار هنا على منصوب فلأنها لما عملت عمل (لعل) صار حكمها فى الاقتصار حكمها، فكما يقتصر على منصوب لعل وأخواتها، ويحذف مرفوعها للعلم به، فكذلك عسى، قال فى الاقتصار عليها: يا أبتا علك أو عساكا... قلت: عدم النظر ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها. وأيضاً إذا كانوا لا يعملون الفعل، ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فلأن يعملوه عمله أخرى وأولى حملاً على الحرف، وذلك نحو قلّمَا، فإنهم أجروها مجرى (ما) فإذا قلت (قلما يقوم زيد) فكأنك قلت: كما يقوم زيد، فهذا أيضاً لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب.

... والذى يقطع ببطلان مذهب أبى الحسن أن قوله: إنَّ (أن تفعل) فى موضع نصب، وإن الضمير فى موضع رفع، أن بعض العرب صرح بعد (عسى) المتصل بها ضميرُ النصب بالاسم مرفوعاً مكان (أن تفعل) كما صرح به منصوباً بعد ضمير الرفع»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن هشام الآراء المعروضة سلفاً، ورد رأى المبرد والأخفش، فقال: «أن يقال: عساي وعساک وعساه وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى اقتزان خبرها بأن، قاله سيبويه.

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) التذليل والتكميل ٤/ ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ .

والثانى: أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويرده أمران: أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل نحو: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا وأما قوله:

يا ابن الزبير طالما عسيكا<sup>(١)</sup>

فالكاف فيه بدلٌ من التاء بدلاً تصريفيًا لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

والثانى: أن الخبر قد ظهر مرفوعًا فى قوله :

عساها نار كأس وعلها تشكى فآتى نحوها فأعودها<sup>(٢)</sup>

والثالث: أنها باقية على إعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرًا، وبالعكس قاله المبرد والفارسي، ورد باستلزامه فى نحو:

يا أبتا علك أو عساكا<sup>(٣)</sup>

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع فى المعنى إذ مدعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله<sup>(٤)</sup>.

ويبدو - كما قال أستاذنا الدكتور عبد النعيم - «أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح فالتجوز فيه أقرب إلى القبول من مذهب المبرد لما يلزم عليه من جعل خير (عسى) اسمًا صريحًا وهو نادر فى بابهِ وفى الشعر، ومن مذهب الأخفش لما قاله ابن هشام فى رده<sup>(٥)</sup>.

ولما ذكره أبو حيان - أيضًا - فى رده على ابن مالك فيما استدل به على قوه مذهب الأخفش عنده، وما رجح به مذهب سيبويه على مذهب المبرد.

### المسألة السادسة عشرة : معنى (كأن) :

تعرض ابن مالك لمعنى كأن، فقال: «وكان للتشبيه المؤكد، نحو: كأن زيدًا أسد، فإن أصله: إن زيدًا كالأسد، فقدمت الكاف وفتحت الهمزة وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد. وزعم بعضهم أن كأن قد تكون للتحقيق دون تشبيهه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه أيضًا.

(٤) مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١/ ١٣٣ - ١٣٤ .

(٥) دراسات فى النحو ، د/ عبد النعيم على محمد ص ٧٦ .



## وأصبح بطن مكة مُقشَعراً كأنَّ الأرض ليس بها هشامٌ<sup>(١)</sup>

... والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه، ويخرج البيت ... على أن هشاماً وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للام، كأنه قال:

## وأصبح بطن مكة مُقشَعراً لأنَّ الأرض ليس بها هشامٌ

وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿وَيُكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> «(٣)».

وعلى هذا نجد أن ابن مالك يرى أن كأن لا يفارقها التشبيه، ويمكن أن تجعل الكاف من كأن للتعليل، ولكنه لم يرتض أن تكون للتحقيق دون التشبيه.

وإذا بحثنا في كتب اللغة نجد أن للنحاة آراء في معنى كأن، وهاك هذه الآراء.

### الرأى الأول: أن كأن تفيد التشبيه:

ذهب الخليل وسيبويه ووافقهما الكثير من النحاة، أن كأن تفيد التشبيه. يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن كأن، فزعم أنها (إن)، لحقتها الكافُ للتشبيه، ولكنها صارت مع (إن) بمنزلة كلمة واحدة، وهى نحو كأي رجلاً، ونحو: له كذا وكذا درهمًا»<sup>(٤)</sup>. وفى موضع آخر يقول: «وكذلك كأن، لأن الكاف دخلت للتشبيه»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا فابن مالك يتفق مع الخليل وسيبويه فى كون كأن للتشبيه، غير أن سيبويه اهتم ببيان أصل (كأن)، وهو ما أهمله ابن مالك.

وذكر المرادى هذا المعنى ضمن المعانى التى أوردها لـ (كأن)، فقال: «وجملة معانى كأن أربعة

معان:

الأول: التشبيه، ولم يُثبت لها أكثر البصريين غيره. وقال ابن مالك: هى للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل (إنَّ زيدا كالأسد) فقدمت الكاف، وفتحت (أنَّ) وصار الحرفان حرفاً واحداً، مدلولاً به على التشبيه والتوكيد»<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت من الوافر، قائله الخارث بن خالد فى ديوانه ص ٩٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٤٥٣، وجواهر الأدب ص ١٥١، والجنى الدانى ص ٥٧١، ومعنى اللبيب بحاشية الأمير ١/ ١٦٣، والتصريح على التوضيح ١/ ٢١٢، والجمع ٢/ ١٥٠.

ومعنى: بطن مكة وباطنها: ما غمض منها واطمأن، سهلها وحزنها ورياضها. المقشعر: المرتعد المرتجف. هشام: هو هشام بن المغيرة المخزومي. والمعنى: ارتجفت سهول مكة ورياضها حزناً على فقيدها، فهى قد خلت من هشام بن المغيرة.

والشاهد فيه قوله: «كأن الأرض» حيث جاءت (كأن) لتفيد معنى التأكيد.

(٢) سورة القصص: آية ٨٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٦، ٧، وابن مالك فى تخطيطه لمن استشهد ببيت الشعر المذكور فى نصه تابع فيه لابن عصفور فى شرح الجمل الكبير ١/ ٤٥٣.

(٤) الكتاب ٣/ ١٥١.

(٥) السابق ٣/ ٣٣٢. (٦) الجنى الدانى ص ٥٧٠ - ٥٧١.

وممن وافق سيبويه فيما ذهب إليه من أن كأن تفيد التشبيه: المبرد<sup>(١)</sup>، والزجاجي<sup>(٢)</sup>، وابن جني<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦)</sup>، والمالقي<sup>(٧)</sup>، والمرادي<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> وقد قيد البطليوسي كونها للتشبيه بكون خبرها جامداً وليس صفة<sup>(١٠)</sup>.

### الرأى الثانى: أن كأن تفيد التحقيق دون التشبيه:

ذهب إليه الكوفيون والزجاجى على ما قاله المرادى<sup>(١١)</sup>، والسيوطى<sup>(١٢)</sup>، والكوفيون فقط على ما ذكره ابن هشام<sup>(١٣)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن المنسوب إلى الزجاجى هنا، ليس بصحيح؛ لأنه قد سبق بيان أنه موافق لسيبويه فى القول بأن (كأن) تفيد التشبيه، وهو ما يؤكده قوله عند ذكره للحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ومعنى كل حرف فقال: «وكأن للتشبيه»<sup>(١٤)</sup>.

### الرأى الثالث: أن تكون للشك بمنزلة ظننت:

ذهب إلى ذلك - كما يقول أيضاً المرادى<sup>(١٥)</sup> - الكوفيون والزجاجى، وكذلك السيوطى<sup>(١٦)</sup> ونسبته للزجاجى خطأ؛ إذ لا تصح نسبته إليه بما ذكرته من عدم صحة الرأى الثانى السابق إليه؛ لأنه كما سبق فى الرأى أنه يوافق سيبويه فى القول بأن (كأن) للتشبيه. ونسبه ابن عصفور<sup>(١٧)</sup> إلى أبى الحسن بن الطراوة، وابن هشام<sup>(١٨)</sup> ذكر هذا الرأى فى مغني

(١) المقتضب ٤ / ١٠٨ .

(٢) الجمل ص ٥١ .

(٣) اللمع ص ٩٣، الخصائص ١ / ٣١٧ .

(٤) شرح المفصل ٨ / ٨١ .

(٥) أسرار العربية ص ١٤٨ .

(٦) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٥٢، ٤٥٤ .

(٧) رصف المباني ص ٢١٠ .

(٨) الجنى الدانى ص ٥٧٢ .

(٩) ارتشاف الضرب ٢ / ١٢٨ .

(١٠) مغنى اللبيب ١ / ١٦٢، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١ / ٢٧١ .

(١١) الجنى الدانى ص ٥٧١ .

(١٢) اللمع ٢ / ١٥٠ .

(١٣) مغنى اللبيب ١ / ١٦٣ .

(١٤) الجمل ص ٥١ .

(١٥) الجنى الدانى ص ٥٧٢ .

(١٦) اللمع ٢ / ١٥١ .

(١٧) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٥٣ .

(١٨) مغنى اللبيب ١ / ١٦٢ .

اللييب ولم يعزه.

### الرأى الرابع: أن كأن للتقريب:

وذلك نحو قولنا: كأنك بالشتاء مقبل، ذكره أيضاً منسوباً للكوفيين المرادى<sup>(١)</sup>، والسيوطى<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>، وبدون نسبة عند ابن عصفور<sup>(٤)</sup>.

والذى يبدو لى أن المعول عليه فى كونها للتشبيه أو غير التشبيه هو السياق الذى ترد فيه، فهو الذى يعين على تبين المراد منها، بغض النظر عن نوع الخبر.  
«وعلى ذلك أرى أن قول شوقى:

ويا وطنى لقيتك بعد يأس كأنى قد لقيت بك الشبابا<sup>(٥)</sup>

يحمل معنى التشبيه، على الرغم من أن خبر (كأن) ليس اسماً جامداً، وإنما هو جملة فعلية. وهذا التشبيه يتمثل فى أن شوقى يشبه عودته إلى وطنه الذى كان قد نفى منه، وما بثته تلك العودة فى نفسه من انتشاء بالأمل الحلو بعد المرارة واليأس - بعودته إلى عصر الشباب والفتوة بعد فواته وانقضائه، بكل ما تموج به تلك المرحلة من أحاسيس السعادة والحب والانطلاق.

على حين أن البيت الأول من بيتى أبى فراس الحمدانى:

كأنى أنادى دون ميثاء ظبية على شرف، ظمياء جليلها الذعر  
تجفل حيناً، ثم تدنو كأنها تنادى طلا بالوادى أعجزه الحضر<sup>(٦)</sup>

تبدو فيه (كأن) أقرب إلى معنى التخيل منه إلى معنى التشبيه، فالشاعر فى محنة أسره ببلاد الروم، يتذكر مأساته فى حبه، ومن بين الصور التى تتراءى لخياله تلك الصورة التى يتخيل فيها نفسه، وهو ينادى حبيبته التى تقف بعيداً منه على مكان عال وقد تملكها الخوف، فأخذت تدنو منه ثم تبعد عنه. أما البيت الثانى فإن الملائم للسياق أن تكون (كأن) فيه للدلالة على التشبيه، إذ يشبه حبيبته فى دنوها منه وبعدها عنه بحال ظبية تبحث، فى التياح ولهفة عن ولدها الصغير الذى عجز عن متابعتها والركض فى أثرها. هذا مع ملاحظة أن خبر (كأن) فى الموضعين جملة فعلية<sup>(٧)</sup>.

(١) الجنى الدانى ٥٧٣ .

(٢) الممع ١٥١ / ٢ .

(٣) مغنى اللييب ١ / ١٦٣ .

(٤) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٥٤ .

(٥) الشوقيات، لأحمد شوقى ( دار الكتاب العربى، بيروت) ١ / ٦٦، والبيت من بحر الوافر .

(٦) ديوان أبى فراس ص ، والبيتان من بحر الطويل. الميثاء: ما اتسع فى فوهة الوادى، ضمياء: رقيقة الجفون، الطلا: ولد الظبية ساعة يولد، الحضر: الركض.

(٧) انظر: التعبير البيانى رؤية بلاغية نقدية، د. شفيق السيد ص ٢١ .

## المسألة السابعة عشرة : إعراب اسم إن وأخواتها وخبرها

(إن وأخواتها) حروف تدخل على المبتدأ أو الخبر، فتصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها. قال سيبويه: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرف تصرف الأفعال كما أنَّ عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشُبَّهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمِلَ العشرون عليه، ولكنه واحدٌ بين به العددُ فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً؛ لأن زيداً ليس من صفة الضارب، ولا محمولاً على ما حُمِلَ عليه الضاربُ.

وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ.

وذلك قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ، وإنَّ عمراً مسافراً، وإنَّ زيداً أخوك. وكذلك أخواتها»<sup>(١)</sup>.

والنص يصرح بأن عمل (إن وأخواتها) النصب للاسم، والرفع للخبر، وقد وافق جمهور<sup>(٢)</sup> النحاة سيبويه في هذا

وقد ذكر ابن مالك وغيره<sup>(٣)</sup> أن الكوفيين والفراء خالفوا في ذلك.

قال ابن مالك: «وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بليت، ومن حجته على ذلك قول الشاعر:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدى الأول<sup>(٤)</sup>

وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول

(١) الكتاب ٢ / ١٣١ .

(٢) انظر: المقتضب ٤ / ١٠٨ - ١٠٩، الأصول في النحو ١ / ٢٣٠، ٢٣١، والجمل ص ٥١ - ٥٢، والمفصل بشرح ابن يعيش ١ / ١٠١، وأسرار العربية ص ١٤٦ - ١٥٠، وشرح اللمع ص ٦٤، وشرح المفصل ١ / ١٠٢، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٤١٧، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٥، ووصف المباني ص ٢٩٨، وجواهر الأدب ص ٤٤٤، والجنى الداني ص ٣٩٣، ومعنى اللبيب ١ / ٢٢٢، والتصريح على التوضيح ١ / ٢١٠، ومنهج السالك للأشوموني ١ / ٢٦٩ .

(٣) انظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٤، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٤١٧، ولباب الإعراب للإسفرائيني ص ٢٧٢، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٦، ووصف المباني ص ٢٩٨، وجواهر الأدب ص ٤٤٤، والجنى الداني ص ٣٩٣، ٣٩٤، وارتشاف الضرب ٢ / ١٣١، ومعنى اللبيب ١ / ٢٢٢، والهمع ٢ / ١٥٦ .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٩، والجنى الداني ص ٤٣٩ .

ومعنى: الرجيع: العائد المردود، كأنه يريد بالرجيع الذي يرجع ويبقى.

والشاهد فيه: نصب الشباب والرجيع بليت في الشطر الأول.

النبي ﷺ: «إن قعر جهنم لسبعين خريفًا»<sup>(١)</sup>.

ومن حججه قول الشاعر:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ

ومنه قول الراجز:

إن العجوزَ خبَّةَ جُرُوزا

تأكلُ كلَّ ليلةٍ قفيزاً<sup>(٢)</sup>

ومثله:

كَأَنَّ أذنيه إذا تشوّفا

قادمةً أو قلمًا مُحرفًا<sup>(٣)</sup>

ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه. أما البيت الأول فيحمل على تقدير كان، والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلًا، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روى عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوى ما ذهب إليه إظهار كان بعد (ليت وإن) كثيراً كقوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿وَمَا تَفْعَلُوا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ١٨٧، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، حديث ٣٢٩ / ١٩٥ .

(٢) البيت من بحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة في شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٤١٧، والجنى الداني ص ٣٩٤، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في معنى اللبيب ١/ ٣٥، والهمع ٢/ ١٥٦، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١/ ٢٦٩. ومعنى: جنح الليل: أوله، أو آخره، أسدًا وأسودًا: جمع أسد، فهو يتحدث على لسان محبوبته تخاطبه قائلة: إذا حلّ الليل بظلامه الأسود، فلتقدم علينا في أوله أو آخره متيقظًا، متسللاً بخذر لأن حراسنا شجعان كالأسود. والشاهد فيه: قوله: «إن حراسنا أسدا» حيث نصبت إن المبتدأ والخبر.

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٤١٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

والخبّة: المخادعة، الجروز الكثيرة الأكل، القفيز: مكيال قديم، والقفيز من الأرض: قدر مئة وأربع وأربعين ذراعًا. والمعنى: أنها امرأة عجوز مخادعة، كثيرة الأكل، تأكل في الليلة الواحدة شيئًا كثيرًا. والشاهد فيه: قوله: «إن العجوز خبّة» حيث نصب المبتدأ والخبر بعد دخول (إن) عليها.

(٤) الرجز ل محمد بن ذؤيب في خزنة الأدب ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠، وشرح شواهد المعنى ص ٥١٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٠، والهمع ٢/ ١٥٦، ومنهج السالك ١/ ٢٧٠.

تشوفًا: تشوف: رفع رأسه ونظر مستطلعًا. القادمة: ريشة في مقدم جناح الطائر. القلم المحرف: القلم الميرى بحيث يكون شقُّ أطول من شق. المعنى: إذا رفع عنقه ونظر مستطلعًا ما الخبر، خلعت أن أذنيه ريشتا طائر، أو قلمان ميريان. والشاهد فيه: قوله: «كأن أذنيه قادمة» حيث نصب اسم الخبر (كأن).

(٥) سورة النساء: آية ٧٣ .

(٦) سورة النبأ: آية ٤٠ .

(٧) سورة النساء: آية ٢٩ .

(٨) سورة النساء: آية ٨٦ .

مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا<sup>(١)</sup>، وَإِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا<sup>(٣)</sup>. فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك فى: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من تريد. ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرَت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و لسبعين حريفاً) ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً. ويقدر: إن حراسنا أسداً، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، أو كانوا. وأما قول الراجز فمحمول على أن تأكل خبز إن، وخبه جروزاً حالان من فاعل تأكل، ولا تكلف فى هذا التوجيه. وأما قول الآخر فمحمول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفاً يخلفان قادمة.

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها<sup>(٤)</sup>.

ويكشف النص عن أن الكوفيين فيما بينهم يختلفون إلى رأيين:

الأول: رأى الفراء الذى ذهب إل أن (ليت) دون بقية (إن وأخواتها) هى التى يجوز أن تنصب الاسم والخبر كليهما.

يقول الفراء: «أنشدنى الكسائى:

ليت الشباب هو الرجيعُ على الفتى      والشيبُ كان هو البدىء الأول<sup>(٥)</sup>

فرفع فى (كان) ونصب فى (ليت) ويجوز النصب فى كل ألف ولام، وفى أفعل منك وجنسه. ويجوز فى الأسماء الموضوعه للمعرفة<sup>(٦)</sup>. وقد عزا أبو حيان هذا الرأى إلى الكسائى<sup>(٧)</sup>.

الثانى: رأى بعض الكوفيين، أن كل واحد من الخمسة (إن، كأن، ليت، لكن، لعل) تنصب الاسم والخبر كليهما.

وقد ردَّ ابن مالك كلا الرأيين، حاملاً ما احتج به أصحابهما على ما أجمع على جوازه، وهو يوافق فى هذا سيبويه الذى قال: «هذا باب ما يحسن عليه السكوتُ فى هذه الأحرف الخمسة - لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا المضمراً بنفس المظهر. وذلك: إنَّ مالا وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً، أى إنَّ لهم مالا. فالذى أضمرت (لهم) ... وتقول إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً

(١) سورة النساء: آية ١٢٧ .

(٢) سورة طه: آية ٣٥ .

(٣) سورة مريم: آية ٤٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٩ - ١٠ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) معان القرآن ٢ / ٣٥٢ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ١٣١ .

كأنه قال: إن لنا غيرها إبلاً وشاءً، أو عندنا غيرها إبلاً وشاءً. فالذى تُضمَرُ هذا النحو وما أشبهه. وانتصب الإبل والشاءُ كانتصاب فارسٍ إذا قلت: ما فى الناس مثله فارساً»<sup>(١)</sup>.

وأورد ابن مالك أن الكسائى يحمل كل ما استشهدوا به على حذف كان قبل الخبر، وهو يتبع الكسائى فى هذا الرأى عندما تعرض لتأويل البيت الأول فى نصه مقويماً له بما استشهد به من آيات قرآنية فى نصه السابق.

وقد نسب إلى ابن السيد<sup>(٢)</sup> أن نصب الاسم والخبر لغة بعض العرب، ونسبه إليه أيضاً: المرادى<sup>(٣)</sup>، والسيوطى<sup>(٤)</sup>. ونسبه إلى غيره ابن عصفور، فقال: «ومن ذهب إلى ذلك ابن سلام<sup>(٥)</sup> فى طبقات الشعراء له، وزعم أنها لغة»<sup>(٦)</sup>.

والذى ترتاح إليه النفس أنه إذا ثبت أن نصب (إنّ) الاسم والخبر لغة عن العرب، فلا ضير من الأخذ به، ولكن نعتها لغة قليلة أو غير مشهورة. واللغة المشهورة هى نصب الاسم ورفع الخبر، وهو ما جاء به القرآن الكريم.

### المسألة الثامنة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر إن ولكن:

الأصل فى لام الابتداء أن تدخل على المبتدأ، ولكنها بعد (إنّ) المكسورة الهمزة تدخل على اسمها المفصول أو على خبرها المؤخر عن الاسم أو على معمول الخبر مقدماً عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمى عماداً (ضمير الفصل)<sup>(٧)</sup>.

وحين عرض ابن مالك لأحكام لام الابتداء ذكر بعض الأمور الخلافية، أعرضها على النحو الآتى:

(١) الكتاب ٢ / ١٤١ وتبع سيبويه فى هذا التأويل ابن سراج فى الأصول ١ / ٢٣٠ - ٢٣١، والفارسي فى البصريات ١ / ٣٦٩، والزنجشردى فى المفصل بشرح ابن يعيش ١ / ١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٤، وابن عصفور فى شرح الجمل الكبير ١ / ٤١٧، والإسفرائينى فى لباب الإعراب ص ٢٧٢، والمالقي فى رصف المباني ص ٢٩٨، والإربلى فى جواهر الأدب ص ٤٤٤، وابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ٢٢٢.

(٢) ابن السيد البطلبوسى، هو عبد الله بن محمد بن السيد، من العلماء باللغة والأدب، توفى فى بنسنية ٥٢١ هـ، ومن مؤلفاته: الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب، الحلل فى شرح أبيات الجمل. الأعلام ٤ / ١٢٣.

(٣) الجنى الدانى ص ٣٩٤.

(٤) الهمع ٢ / ١٥٦.

(٥) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، إمام فى الأدب واللغة، من أهل البصرة، توفى ببغداد ٢٣٢ هـ، من مؤلفاته: طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين، وغريب القرآن. بغية الوعاة ١ / ١١٥، ومعجم الأدباء ١٨ / ٢٠٤، والأعلام ٦ / ١٤٦.

(٦) شرح الجمل الكبير ١ / ٤١٧، وانظر أيضاً: ارتشاف الضرب ٢ / ١٣١، وجمع الهوامع ٢ / ١٥٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢٥.

## أولاً: حكم دخول اللام على الخبر إذا كان جملة شرطية:

ذكر ابن مالك: «أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا في صدره ولا في عجزه، ونهت<sup>(١)</sup> على أن أبا بكر الأنباري أجاز دخولها على جواب الشرط، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو: ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد ألا يلبس بغير مؤكد. ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنباري أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يحكم بجوازه»<sup>(٣)</sup>.

والظاهر من النص أن هناك قولين في المسألة:

**القول الأول:** عدم جواز دخول اللام على الخبر إذا كان جملة شرطية مطلقاً، فلا تدخل في صدره ولا في عجزه، وهو ما اختاره ابن مالك وقواه، وعزاه أبو حيان إلى الكسائي والفراء<sup>(٤)</sup> وهو قول جمهور النحاة<sup>(٥)</sup>.

وحجة الجمهور أن اللام لا تدخل على الجملة الشرطية؛ لأنها «والشرط، مرتبة كليهما الصدر فتتافرا»<sup>(٦)</sup>، و«لئلا تلتبس ... باللام الموطئة للقسم»<sup>(٧)</sup> ولأنها «لا تدخل على الشرط اتفاقاً»<sup>(٨)</sup>.

**القول الثاني:** جواز دخول لام الابتداء على جواب الشرط، وقد عزاه ابن مالك إلى ابن الأنباري، وعزاه إليه أيضاً الرضي<sup>(٩)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٠)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>.

والحق أنني بحثت عن هذا القول لابن الأنباري في مظانه، فبحثت في الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، فلم أستطع العثور عليه.

(١) يقصد في التسهيل في ٢ / ٢٥ .

(٢) سورة الأعراف: آية ١٤٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٨، وينظر كذلك: الكافية الشافية ١ / ٢١٧ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٦ .

(٥) ينظر: الأصول في النحو ١ / ٢٤٤، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٩١، وارتشاف الضرب ٢ / ١٤٦، والتصريح على التوضيح ١ / ٢٢٣، والهمع ٢ / ١٧٤ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥٦ .

(٧) جواهر الأدب ص ٩١ .

(٨) التصريح على التوضيح ١ / ٢٢٣ .

(٩) شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٦ .

(١٢) همع الهوامع ٢ / ١٧٤ .

(١١) التصريح على التوضيح ١ / ٢٢٣ .



وهذا القول مردود بما ذكره الجمهور، وعليه فرأى الجمهور في المسألة هو الأولى بالقبول.

**ثانياً: حكم دخول اللام على معمول الفعل الماضى مقدماً عليه :**

يذكر ابن مالك أنه: «إن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه، لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيدا لنعم الرجل.

وأجاز الأخص فدخل هذه اللام على معمول الفعل الماضى مقدماً عليه نحو: إن زيدا لطعامك أكل. ومنع ذلك أولى، لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل»<sup>(١)</sup>.

ويشير النص إلى جواز دخول لام الابتداء على الخبر إذا كان فعلاً ماضياً جامداً كنعم، وعدم جواز ذلك مع الفعل الماضى المتصرف، لكن إذا تقدم معمول الفعل الماضى المتصرف فهل يجوز دخول لام الابتداء أم لا هذا هو موضع الخلاف، وهو على قولين:

**القول الأول:** جواز دخول لام الابتداء على معمول الفعل الماضى المتقدم عليه، وعزاه ابن مالك إلى الأخص، وعزاه إليه أيضاً: الرضى<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٤)</sup> الذى عزاه أيضاً للفراء، وعزاه إليهما أيضاً: السيوطى<sup>(٥)</sup>.

وقد بحثت عن رأى الأخص هذا فى مظانه فلم أستطع العثور عليه، ولعله وقع فى بعض كتبه التى لم تصل إلينا، وإلا لما عزاه النحاة المذكورون وغيرهم إليه.

وقد اختار هذا القول الشيخ خالد الذى عرض حجة الأخص والفراء فقال: «وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً، فأما معمول فاسم»<sup>(٦)</sup>.

**القول الثانى:** عدم جواز دخول لام الابتداء على معمول الماضى متقدماً عليه، وهو قول جمهور النحاة<sup>(٧)</sup>.

وذكر الشيخ خالد حجة الجمهور بقوله: «وحجة المانع أن دخول اللام على معمول فرع دخولها على العامل، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل؟»<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨ - ٢٩ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٥٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٥ .

(٤) التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٤ .

(٥) الهمع ٢/ ١٧٥ .

(٦) التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٤ .

(٧) السابق، الصفحة نفسها.

(٨) السابق، الصفحة نفسها.

وقد اختار الشيخ خالد القول الأول ( قول الأخفش والفراء) وعلل لصحته فقال: «فالقول عندى قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين: زيدياً عمرو ضرب، وزيدياً أجله أحرز، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول وإن لم يجيزوا تقديم العامل؛ لأن المانع من تقديم العامل الالتباس، وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا»<sup>(١)</sup>.

وما اختاره الشيخ خالد هو الأرجح؛ لقوة ما استدلل به على سلامة القول المختار (القول الأول)، ولأن اللغة العربية لا تمنع أسلوباً صحيحاً، ما دام اللبس مأموناً، ولأنه يرد على مذهب الجمهور أنه قد يجوز في الفرع ما لا يجوز في الأصل، قاله الدكتور عبد النعيم.

### ثالثاً: حكم دخول لام الابتداء على سوف:

«ذكر سيبويه الأفعال المضارعة وجهة مضارعتها للأسماء فقال: ولدخول اللام قال ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى لحاكم . فجعل دخول هذه اللام إحدى جهات مشابهتها للأسماء»<sup>(٣)</sup>.

ويدخل على الفعل المضارع حرفان يخلصانه للاستقبال، فهل يجوز معهما دخول لام الابتداء على الخبر أم لا؟

بخصوص ( سوف) ذكر ابن مالك خلافاً بين البصريين والكوفيين دار حول حكم دخول لام الابتداء على خبر إن المصدر بسوف، فقال: «وأجاز البصريون: إن زيدياً لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى»<sup>(٤)</sup>.

يتضح من النص أن مذهب البصريين على الجواز، ومذهب الكوفيين على عدم الجواز، وقد اختار ابن مالك مذهب البصريين، فأما مذهب البصريين وهو جواز دخول لام الابتداء على سوف فقد أجمع عليه جمهورهم<sup>(٥)</sup>، يقول الزمخشري «يجوز عندنا إن زيدياً لسوف يقوم»<sup>(٦)</sup>.

فضمير الجمع (نا) يعود على البصريين، وقد تكررت عبارة (عندنا) عند ابن يعيش<sup>(٧)</sup>، أو التصريح بأن هذا هو قول البصريين دون ذكر مخالف منهم، كما يقول الإربلي: «جوز البصريون دخول (اللام) على الجملة التي فعلها مضارع إذا صدرت بـ (سوف) لتنزلها منزلة جزء منه،

(١) السابق، الصفحة نفسها.

(٢) سورة النحل: آية ١٢٤.

(٣) المسائل البغداديات ص ١٠٣، وانظر: نص سيبويه في الكتاب ١ / ١٥ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٥) انظر: المقتضب ١ / ٣١ والمفصل بشرح ابن يعيش ٩ / ٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٦، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٦- ٢٢٧، ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٩١، ٩٢، وارتشاف الضرب ٢ / ١٤٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٧٠، والجمع ٢ / ١٧٦ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٩ / ٢٥ .

(٧) جواهر الأدب ص ٩١، ٩٢ .

ولذلك لم تعمل فيه مع اختصاصها به، فيقال: إن زيداٌ لسوف يقوم؛ لأنه بمنزلة قولك: ليقوم بعد وقت»<sup>(١)</sup>.

وأما مذهب الكوفيين. وهو عدم جواز دخول لام الابتداء على سوف فقد نسبه إليهم كثير من النحاة، مثل: ابن يعيش<sup>(٢)</sup>، والرضي<sup>(٣)</sup>، والإربلي<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر ابن يعيش أصل الخلاف، وبين وجهة نظر كل من الفريقين، فقال: «واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر إن، فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهمًا، واستدل على ذلك بقول سيبويه: حتى كأنك قلت: لحاكم فيها، يريد من المعنى: وأنت إذا قلت إن زيداٌ لحاكم فهو للحال، وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين بل هو مبهم فيهما على ما كان، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً، وهو الاختيار عندنا، فعلى هذا «يجوز أن تقول: إن زيداٌ لسوف يقوم، وعلى القول الأول وهو رأى الكوفيين لا يجوز ذلك، كما لا يجوز أن تقول: إن زيداٌ لسوف يقوم الآن لأن اللام تدل على الحال كما يدل عليه الآن»<sup>(٧)</sup>.

ويزيد الرضى المسألة إيضاحًا، ذاكرًا كل فريق لرأيه، فيقول: «وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما أن السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهًا آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص، فلذلك لا يجوزون إن زيداٌ لسوف يخرج للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ»<sup>(٨)</sup>، ثم إن السيرافي أجاز لسيقوم<sup>(٩)</sup>.

واضح أن مذهب البصريين هو الأولى بالقبول؛ إذ يعضده السماع، فقد جاء في القرآن الكريم دخول اللام على سوف في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(١٠)</sup>، «الواو عاطفة

(١) جواهر الأدب ص ٩١، ٩٢ .

(٢) شرح المفصل ٩ / ٢٦ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٢٦، ٣٥٦ .

(٤) جواهر الأدب ص ٩٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٤ .

(٦) اللمع ٢ / ١٧٦ .

(٧) شرح المفصل ٩ / ٢٦ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ٢٢٦، ٢٢٧ .

(٩) ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٤ .

(١٠) سورة الضحى: آية ٥ .

واللام للابتداء وهى مؤكدة لمضمون الجملة أيضاً، وجملة: سوف يعطيك، خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت، وإنما لم تكن واو القسم لأنها لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد فتعين أن تكون الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة المكوّنة من المبتدأ والخبر فتعين تقدير مبتدأ وأن يكون أصله ولأنت سوف يعطيك ربك فترضى»<sup>(١)</sup>.

وقد يقول قائل: إن اللام فى هذه الآية هى لام القسم وليست لام الابتداء، ويوجب الزمخشري عن هذا التساؤل مؤكداً أن اللام هى لام الابتداء - وهى كذلك - فيقول: «فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هى لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا فى: لا أقسم، أن المعنى: لأنا أقسم؛ وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء؛ فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد، فبقى أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولا أنت سوف يعطيك. فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفى التوكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر، لما فى التأخير من المصلحة»<sup>(٢)</sup>. وأضيف إلى ما ذكره الزمخشري أن الآية السابقة مباشرة على هذه الآية يقول الله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾<sup>(٣)</sup>، وهى جملة اسمية قولاً واحداً، فإعرابها: الواو حرف عطف، واللام لام الابتداء وهى مؤكدة لمضمون الجملة، والآخرة وخير خبر، ولك متعلقان بخير، ومن الأولى متعلقان بخير أيضاً.

وقد تم الاتفاق على أن الواو فى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ واو عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها، وما قبلها جملة اسمية، فوجب أن يكون ما بعدها جملة اسمية أيضاً؛ لأنه لا يجوز عند بعض النحاة - كابن جنى<sup>(٤)</sup> - عطف جملة فعلية على جملة اسمية، ولذلك تحتم أن تكون اللام للابتداء، والمبتدأ محذوف.

وبهذا يكون اختياري مذهب البصريين هو الصواب.

#### رابعاً: دخول لام الابتداء على خبر لكن:

المعهود عند أهل العلم أن لام الابتداء تدخل إما على المبتدأ، وإما على خبر (إن)، ولكن ابن مالك أورد أن الكوفيين يجوزون دخول اللام على خبر لكن، فيقول: «وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقى مع إن، واحتجوا بقول بعض العرب:

(١) إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحى الدين الدرويش ١٠ / ٥١٠ .

(٢) الكشف ٤ / ٧٧١، ٧٧٢ .

(٣) سورة الضحى: آية ٤ .

(٤) انظر: اللع ص ١٥٤ - ١٥٥ .

## ولكننى من حُبها لعميد<sup>(١)</sup>

ولا حجة لهم فى ذلك»<sup>(٢)</sup>.

والنص يكشف عن خلاف على مذهبين: الأول: جواز دخول لام الابتداء على خبر لكن، وهو مذهب الكوفيين. والثانى: عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر لكن، وهو ما اختاره ابن مالك، وهو مذهب البصريين.

وظاهر مذهب الكوفيين أنهم يحتجون بالسماع، وقد رد ابن مالك احتجاجهم من جهات فقال: «أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد (إن) لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها فى التوكيد، ولكن بخلاف ذلك. ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع (إن)، لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شيء قبله، بخلاف الذى فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها. وأما: ولكننى من حبها لعميد فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تنمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت ممن يوثق بعريته، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى من يوثق بعريته لوجه، فجعل أصله: ولكن أننى، ثم حذفت همزة إن ونون لكن، وجيء باللام فى الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لامة زائدة كما زيدت فى الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز:

أمّ الحليس لعجوزُ شهره  
ترضى من اللحم بعظم الرقبة<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وذكره النحاة دون نسبة وقال ابن هشام عنه فى مغنى اللبيب: ولا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير، وذكره النحاة بلا تنمة إلا ابن عصفور، وابن عقيل حيث ذكرا صدره وهو: «يلوموننى فى حبّ ليلي عواذلى» انظر: شرح الجمل الكبير ١/ ٤٢٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٣، وروى آخر البيت «لكميد» بدلاً من «لعميد» وهو فى معانى القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ٦٢، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٢٠٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٥٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٥٨، ولباب الإعراب للإسفرائينى ص ٤٥٧، ووصف المباني ص ٢٣٥، والجنى الدانى ص ١٣٢، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ١/ ٢٢٦، والهمع ٢/ ١٧٥، ومنهج السالك للأشمونى ١/ ٢٨٠، والعينى بحاشية الصبان ١/ ٢٨٠، ولسان العرب وتاج العروس (لكن).

ومعنى: العاذل: وهو اللاتيم. والعميد: الذى أضناه العشق.

والشاهد فيه: قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكن» وهذا جائز عند الكوفيين.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

(٣) الرجز لرؤبة. وقال فى العباب قاله عنزة بن عروس، انظر: العينى بحاشية الصبان ١/ ٢٨٠، وأصول النحو ١/ ٢٧٤، حيث ذكر الشطر الأول فقط، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٧/ ٥٧، ٨/ ٢٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٤٢٧، ٤٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢١٨، ووصف المباني ص ٢٣٦، والجنى الدانى ص ١٢٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٩٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٦، والتصريح ١/ ١٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٧، ومنهج السالك ١/ ٢٨٠.

والحليس: هو تصغير حلس، والحلس كساء رقيق يوضع تحت البرذعة وأصل هذه كنية الآتان - وهوى أنثى الحمار - شهره: العجوز الطاعنة فى السن، وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل الحم أنه خرفت فهى لا تميز بين الحسن والقبيح.

والشاهد: قوله: «العجوز» حيث جاء ما ظاهرة تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء. ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست للابتداء ولكنها زائدة. وقيل: «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: «أم الحليس لهى عجوز».

... وربما زيدت بعد أن المفتوحة كقراءة بعضهم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾<sup>(١)</sup>، وربما زيدت في الخبر بعد ما النافية ... وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد إن المؤكّد خبرها بها»<sup>(٢)</sup>.

وعند عرض المسألة على كتب النحاة يتبين: أن المذهب الأول الذي نسبه ابن مالك للكوفيين، نسبه إليهم أيضاً: مكى<sup>(٣)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٤)</sup>، والعكبرى<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، وابن عصفور<sup>(٧)</sup>، والإسفرايينى<sup>(٨)</sup>، والرضى<sup>(٩)</sup>، والمالقي<sup>(١٠)</sup>، والمرادى<sup>(١١)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٢)</sup>، وابن هشام<sup>(١٣)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٤)</sup>، والسيوطى<sup>(١٥)</sup>، والأشمونى<sup>(١٦)</sup>.

وهذا يعنى أن هناك شبه إجماع على نسبة هذا المذهب القائل بجواز دخول لام الابتداء على خير (لكن)، بل إن ابن الأنبارى والعكبرى يذكران احتجاج الكوفيين لقولهم بالجواز من وجهين: الوجه الأول: النقل، وهو ما جاء عن العرب من إدخال اللام على خبرها. فى قول الشاعر:

**ولكننى من حبيها لكميد<sup>(١٧)</sup>.**

الوجه الثانى: القياس، أن أصل (لكن): إنَّ إن زيدت عليها الكاف ولا، وحذفت الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف، و(لا) للنفى، فصارتا جميعاً واحداً هو (لكن)<sup>(١٨)</sup>.

(١) سورة الفرقان: آية ٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩، ٣٠، ٣١ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٦ .

(٤) الإنصاف ١/٢٠٨ (م - ٢٥)

(٥) التبيين ص ٣٥٣ .

(٦) شرح المفصل ٨/٦٣ .

(٧) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٦ .

(٨) لباب الإعراب ص ٤٥٧ .

(٩) شرح الكافية ٢/٣٥٨ .

(١٠) رصف المباني ص ٢٣٦ .

(١١) الجنى الدانى ص ١٣٢ .

(١٢) ارتشاف الضرب ٢/١٤٦ .

(١٣) المغنى اللبيب ١/٢٢٦ .

(١٤) شرح ابن عقيل ١/٣٦٣ .

(١٥) همع الهوامع ٢/١٧٥ .

(١٦) منهج السالك ١/٢٨٠ .

(١٧) هذه رواية ثانية لشطر البيت.

(١٨) ينظر: الإنصاف ١/٢٠٩، والتبيين ص ٣٥٧ .

وهذا هو الاحتجاج بوجهيه يصدق ما قاله الفراء فى كتابه المعانى: «وإنما نصبت العربُ بها إذا شُدِّدت نونها لأن الأصل: إنَّ عبد الله قائم، فزيدت على (إن) لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً؛ ألا ترى أن الشاعر قال:

### ولكننى من حُبِّها لكميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إن»<sup>(١)</sup>.

ورد البصريون حجتهم. يقول الزمخشري: «ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه إلا إياها وقوله:

### ولكننى من حبها لعميد

على أن الأصل ولكن أننى، كما أن أصل قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> لكن أنا»<sup>(٣)</sup>.

وبهذا قال ابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، وابن مالك.

وذكر ابن الأنباري احتجاج البصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام فى خبر لكن؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إن لاتفاقهما فى المعنى؛ لأن كل واحد منها للتأكيد، وأما لكن فمخالفة لها فى المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن لأن (إن) تقع فى جواب القسم، كما أن اللام تقع فى جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها فى ذلك؛ لأنها لا تقع فى جواب القسم؛ فينبغى أن لا تدخل اللام فى خبرها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله:

### ولكننى من حبها لكميد

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشدوده، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير فى كلام العرب وأشعارهم،

(١) معاني القرآن ١ / ٤٦٥، ٤٦٦.

(٢) سورة الكهف: آية ٣٨.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٦٢.

(٤) شرح المفصل ٨ / ٦٤.

(٥) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٢٦.

(٦) شرح الكافية ٢ / ٣٥٨.

(٧) مغنى اللبيب ١ / ٢٢٦.

ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خير إن، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه»<sup>(١)</sup>.

ويرد على القول بالتركيب فيقول: (وأما قولهم: إن الأصل في لكنَّ إنَّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحداً. قلنا: لا نسلم؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى»<sup>(٢)</sup>.

ويزيد العكبري إبطال دعوى التركيب بيانياً وتفصيلاً، فيقول: «وأما دعوى التركيب فبعيدٌ جداً، وذلك أن لكن لا تؤكد فيها، و(أن) للتوكيد، والمركب وإن تغيّر حكمه فلا بدّ من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيدٌ لأتيتك) وأما (لن) فغيرُ مركبةٍ ولو قدر أنها مركبة، ولكن معنى النَّفى باقٍ والتَّوكيد هنا غيرُ باقٍ.

والوجه الثاني في فساد دعوى التَّركيب: أن الكاف زائدة على قولهم، والهمزة محذوفة، و(لا) باقية على النَّفى، وكلّ ذلك لا يهتدى لما زيادته القياس، وكونُ الكلمة موضوعة على هذا اللَّفظ ممكن فلا يُعدل عنه لما لا يُعلم إلاّ بوحى أو توقيف»<sup>(٣)</sup>.

ويمكنني القول من خلال ما سبق، أن هذه المسألة (دخول اللام على خير لكن) ليست خلافية على ما ذكر النحاة؛ لأن الكوفيين يردون لكن إلى أصل هو (إن)، والبصريون، بل كل النحاة على اختلاف مذاهبهم، مجتمعون على جواز دخول لام الابتداء على خير (إن)، فكأن الكوفيين لا يقولون بدخول اللام على خير (لكن)، بل إن اللام داخلية على خير أصل (لكن) وهو (إن)، يعضد ذلك قول الفراء: «وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها، إن عبد الله قائم، فزيدت على (إن) لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال:

### ولكنني من حبتها لكميد»<sup>(٤)</sup>

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إن) .

وإذا أردنا تحرير خلاف هنا، فهذا الخلاف يتوجه إلى: هل (لكن) مركبة أم غير مركبة (أى على هيئتها تلك فى الأصل) أم أنها ترد إلى أصل؟

ويؤكد قولى أن الكوفيين لم يقولوا بجواز دخول اللام على الخير فيما عدا خير (إن) إلا على (لكن) وما عداها من أخوات (إن) لا يجوز - عندهم - دخول اللام على أخبارها، فلم اختصاصاً لكن - إذن - بدخول اللام على خبرها؟ وما الذى يفرق (لكن) عن باقى أخوات (إن) حتى

(١) الإنصاف ١ / ٢١٤ .

(٢) السابق، نفس الصفحة.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٤) معانى القرآن ص ٤٦٥ .



يختصوها بذلك إلا أنهم يرون حملها على (إن) كما سبق بيانه.

فإذا ثبت أن (لكن) ترد إلى أصل هو (إن)، فلا خلاف في المسألة التي نحن بصددتها.

وأما إذا ثبت أنها على هيئتها وأنها لا ترد إلى أصل، وورد السماع بدخول اللام على خبرها، فما الذى يمنع هذا الاستعمال ما دام السماع قد جاء به، حتى مع قلة وروده<sup>(١)</sup>؟ فالسماع - كما هو معلوم - أصل التعيد.

### المسألة التاسعة عشرة : تكرار لام الابتداء بعد «إن» :

أجاز النحاة دخول اللام على معمول خبر «إن» بشروط هي: كونه متوسطاً بين اسم «إن» وخبرها، وصالحاً لدخول اللام عليه، وأن يكون غير حال ولا تمييز، فإذا تحققت الشروط ودخلت اللام على المعمول، فهل يجوز دخولها على المعمول وخبره فى آن واحد أم لا ؟ .  
فى هذا خلاف أورده ابن مالك فقال: «حكى الفراء ... ؟ إنى لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز فى الاختيار، غير مختص بالاضطرار.

وذكر السيرافى أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك ، واختار السيرافى قول المبرد، وليس بمختار»<sup>(٢)</sup>.

يتضح أن فى المسألة مذهبين، هما :

المذهب الأول: جواز تكرار لام الابتداء، وهو ما حكاه الفراء، وذهب إليه الزجاج ورجحه ابن مالك.

المذهب الثانى: منع ذلك، وهو مذهب المبرد ووافقه السيرافى.

وبعرض المسألة على كتب النحاة وجدت الآتى:

تضاربت نقول النحاة عن المبرد والزجاج، فما نقله لنا ابن مالك لم ينقله من النحاة سوى الرضى<sup>(٣)</sup>، ويخالفهما فيه بعض النحاة، فنقل كل من ابن عصفور<sup>(٤)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٥)</sup>، والسيوطى<sup>(٦)</sup>، إجازة ذلك عند المبرد، ونقلوا<sup>(٧)</sup> المنع عن الزجاج.

(١) إذا قل الاستعمال فى السماع لأسلوب معين، فأرى أن نطلق عليه لغة قليلة، ولا نفيه أو نشذذه، خاصة وأن اللغة العربية لغة واسعة ومرنة.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣١ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ .

(٤) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٢٩ .

(٥) همع الهوامع ٢ / ١٧٢ .

(٦) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٢٣ .

ونقل أبو حيان الجواز عنهما معاً، ونقل عنهما أيضاً المنع ونقله عن الكوفيين، فقال: «فإذا دخلت عليهما نحو: إن زيدا لفي الدار لقائم جاز عند المبرد والزجاج، وعنهما المنع كالكوفيين»<sup>(١)</sup>.

وبرغم النقول المختلفة عن المبرد والزجاج لم أستطع العثور على رأى محدد لهما في مؤلفاتهما. وقد اختار القول بالجواز الرضى<sup>(٢)</sup>، والمالقي<sup>(٣)</sup>، وابن مالك - كما هو صريح قوله في النص السابق - وابن عقيل<sup>(٤)</sup> الذي جعله قليلاً.

واحتج المالقي لهذا المذهب بأن المبالغة في التوكيد لا بأس بها فقال: «وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغة للتوكيد كما ذكر، وإذا بُلغ فيه فلا بأس أن تكون من جهتين<sup>(٥)</sup>، إذا لم يكن اجتماع اللتين للتوكيد؛ لأن الاجتماع<sup>(٦)</sup> قد زال فرال الثقل»<sup>(٧)</sup>.

وقد اختار القول بمنع اجتماع اللامين ابن عصفور<sup>(٨)</sup> والشيخ خالد<sup>(٩)</sup>، والسيوطي<sup>(١٠)</sup>، والأشموني<sup>(١١)</sup>.

واحتجوا له بأن «الحرف إذا أُكِّد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر... فإذا أُعيدت اللام توكيداً في مثل: إن زيدا لفي الدار قائم. فينبغي أن يقال: إن زيدا لفي الدار قائم لفي الدار قائم. فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلِمًا لَّيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(١٢)</sup> فاللام الأولى لام (إنَّ)، واللام الثانية جواب لقسم محذوف كأنه قال في التقدير: لَمَّا وَاللَّهِ لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ»<sup>(١٣)</sup>.

والقول باجتماع اللامين هو الراجح؛ لورود السماع به، وإن كان قليلاً.

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ .

(٣) رصف المباني ص ٢٣٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٧١ .

(٥) أي في الخبر ومعموله المتقدم.

(٦) المقصود بالاجتماع هو اجتماع اللام مع إن في أول الكلام وأنه قد زال بأن اللام جاءت في المعمول والخبر المنفصلين عن «إن» بفاصل ويكون بهذا لا يوجد ثقل يمنع من وجود اللامين.

(٧) رصف المباني ص ٢٣٤ .

(٨) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٢٩ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٢٣ .

(١٠) همع الهوامع ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(١١) منهج السالك على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ١ / ٢٨٣ .

(١٢) سورة هود: آية ١١١ .

(١٣) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٢٩، وانظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٢٣ .

## المسألة العشرون : مجيء (إن) بمعنى نعم :

ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة في مجيء (إن) بمعنى نعم فقال: «أنكر بعض العلماء كون (إن) بمعنى نعم، وزعم أن (إن) في قوله:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُوحِ      يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهْنَنُ  
وَيَقْلُنْ شَيْبَ قَدِ عِلَاكَ      وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهُ<sup>(١)</sup>

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفاً، كأنه قال: إن الذي ذكرت واقع كما وصفتن، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم. والذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها. فمنها قول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لابن الزبير الأسدي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: إن وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها»<sup>(٢)</sup>.

ومن النص السابق يتبين لنا أن هناك مذهبين:

الأول: مذهب من قال بمجيء إن بمعنى نعم، وهو ما يعتنقه ابن مالك.

الثاني: من أنكر مجيئها بمعنى نعم، وجعلها في البيت الثاني من البيتين المذكورين في النص مؤكدة ناصبة على اعتبار أن الهاء معها اسمها والخبر محذوف، وهو ما رده ابن مالك بكثرة الشواهد على مجيئها بمعنى نعم.

وابن مالك فيما ذهب إليه تابع لإمام النحاة سيبويه الذي قال: «وأما قول العرب في الجواب: إنَّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل»<sup>(٣)</sup>.

وتبعه أيضاً ابن السراج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، والفارسي<sup>(٦)</sup>، وابن جنى<sup>(٧)</sup>، ومكي<sup>(٨)</sup>،

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وقائلهما عبد الله بن قيس الرقيات، انظر ديوانه ص ٦٦، وانظر الكتاب ٣ / ١٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٦٣، والأصول في النحو لابن السراج ٢ / ٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٥، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٤٢٩، واللمع لابن جنى ص ٩٥، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٧٨، وآمالى ابن الشجري ٢ / ٦٥، وشرح المفصل ٨ / ٧٨، رصف المباني ص ١١٩، وجواهر الأدب ص ٤٣٠، والجنى الداني ص ٣٩٩، معنى اللبيب ١ / ٣٦.

والصباح: الخمر.

والشاهد فيه: ورود «إنه» بمعنى نعم، والهاء فيها للسكت، وجعلها بعض النحاة إن الناسخة والهاء اسمها بنقد الخبر كما ذكر ابن مالك في نسه.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٣ - ٣٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥١، وانظر: ٤ / ١٦٢ .

(٤) الأصول في النحو ٢ / ٣٨٣ .

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٤٥ .

(٦) المسائل البغداديات ص ٤٢٩ .

(٧) اللمع ص ٩٥ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٦٧، وتجدد الإشارة إلى أنه اشترط لذلك دخول اللام في الخبر وذلك لا يكون إلا في الشعر.

والزنجشري<sup>(١)</sup>، وابن الشجري<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والمرادي<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>.

أما المذهب الثاني والمنكر لمجيء (إن) بمعنى نعم، فبعض أصحابه<sup>(٧)</sup> من لم يصرح بهذا، إلا أنه جعل الهاء في بيت الشعر المذكور في نص ابن مالك ضمير شأن والخبر محذوف، ومنهم من صرح بذلك كابن عصفور في قوله: «وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في (إن)، نحو قول ابن الزبير: (إنَّ وصاحبها)، في جواب من قال له: لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك. وفي ذلك خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (نعم)، كأنه قال: نعم وراكبها. ومنهم من ذهب إلى أن الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى، وهذا أولى عندي، لأنه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نَعَمْ»<sup>(٨)</sup>.

ونقل هذا الرأي عن أبي عبيدة<sup>(٩)</sup> ابن الشجري فقال: «قال أبو عبيد: وهذا اختصاراً من كلام العرب، يُكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد عَلِمَ ما أراد به قائله.

وروى أن رجلاً جاء إلى عمر بن عبد العزيز، فجعل يَمُتُّ بقرايته، فقال عمر: فإنَّ ذاك، ثم ذكر له حاجته فقال: لعلَّ ذاك. لم يزده على أن قال: فإنَّ ذاك، ولعلَّ ذاك، أى إنَّ ذاك كما قلت، ولعل حاجتك أن تُقضى، وقال ابن قيس الرقيات:

بكرت علىَّ عواذلى يَلْحِينِنِي<sup>(١٠)</sup> وألومهنه

ويقلن: شيب قد علاك وقد كبرت فقلت: إنه

أى إنه كان ما يَقُلْن. انتهى كلامُ أبي عبيد»<sup>(١١)</sup>.

وإن كان أصحاب هذا المذهب يستشهدون له بأقوال العرب فإنَّ أصحاب المذهب الأول يستشهدون له بأقوال العرب أيضاً، فهذا هو النحاس يستدل بكلام العرب على مجيء (إن) بمعنى نعم في قولهم: إنَّ الحمد لله، فقال: «وحدثنا علي بن سليمان قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن

(١) الفصل بشرح ابن يعيش ٧٨ / ٨ .

(٢) الآمالى ٤٢ / ٢ .

(٣) والتبيان ٨٩٥ / ٢ .

(٤) شرح الفصل ٧٨ / ٨ .

(٥) الجنى الدانى ص ٣٩٩ .

(٦) مغنى اللبيب ٣٦ / ١ .

(٧) انظر: رصف المباني ص ١١٩ .

(٨) شرح الجمل الكبير ٤٤٧ / ١ .

(٩) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد سبقت ترجمته.

(١٠) هكذا روايته في ديوانه.

(١١) آمالى ابن الشجري ٦٤ / ٢ - ٦٥ .

عبد السلام النيسابوري، ثم لقيت عبد الله بن أحمد هذا، فحدثني قال: حدثنا عمير بن المتوكل قال: حدثنا محمد بن موسى النوغلي من ولد حارث بن عبد المطلب قال: حدثنا عمرو بن جميع الكوفى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي وهو علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، قال: لا أحصى كم سمعتُ رسول الله ﷺ على منبره يقول: (إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا أَفْصَحُ قَرِيشٍ كُلِّهَا وَأَفْصَحُهَا بَعْدِي أَبَانُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْعَاصِ). قال أبو محمد: قال عمير: إعرابه عند أهل العربية فى النحو: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ بِالنَّصْبِ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُ (إِنَّ) فِي مَعْنَى نَعْمٍ، كَأَنَّهُ أَرَادَ: نَعْمَ الْحَمْدُ لِلَّهِ «(١)».

والذى أميل إليه فى هذه المسألة أن مجيء (إِنَّ) بمعنى نعم إن كان وارداً فى كلام العرب ثابتاً فى لغتهم وأشعارهم فهو جائز، وكذلك إن كانت فى لغة أخرى لا تستعمل بمعنى نعم فهذا لا ينفى استعمالها بهذا المعنى فى لغة أخرى. وعليه فالوجهان جائزان فيها طالما أن العرب قد استعملتهما فى لغتها.

### المسألة الحادية والعشرون : حكم (إن) المخففة من الثقيلة وحكم اللام بعدها :

اختلف البصريون والكوفيون فى حكم (إن) المخففة، فمذهب البصريين أنها مخففة من الثقيلة، وتبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية وتهمل وتعمل نحو: إن زيداً لقائم، و: إن زيداً قائم، و: إن زيداً لقائم.

وإذا أهملت (إن) المخففة من الثقيلة وجبت بعدها لام لتفرق بينها وبين (إن) النافية، ويمكن الاستغناء عن هذه اللام إذا دل السياق على المراد، نحو: إن المجدد ناجح، وإن الحق واضح.

ومذهب الكوفيين أن (إن) المذكورة لا عمل لها، وهى ليست مخففة من (إن)، بل هى (إن) النافية. وقد أشار ابن مالك إلى هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين، حين قال: «ومذهب البصريين أن (إن) تخفف فيقال فيها (إن)، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٢) فى رواية نافع وابن كثير. وإعمالها أكثر. كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخْضَرُونَ﴾ (٣)، و﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٤)، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٥).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤ .

(٢) سورة هود: آية ١١١ .

(٣) سورة يس: آية ٣٢ .

(٤) سورة الزخرف: آية ٣٥ .

(٥) سورة الطارق: آية ٤ .

ومذهبهم أن اللام التي بعد (إن) هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس. وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي ﷺ: «وايم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي»<sup>(١)</sup>...

ومذهب الكوفيين أن (إن) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إن)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى إلا، ويجعلون النصب في: (وإن كلاً). بفعل يفسره (ليوفينهم)، أو بليوفينهم نفسه، وبه قال الفراء<sup>(٢)</sup>.

وقد خطأ ابن مالك مذهب الكوفيين مستنداً إلى ما نقله عن الفراء في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾؛ حيث ذكر نص الفراء الذي يقول فيه: «وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلاً) بـ (ليوفينهم)، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلاً) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إن زيداً لقائم، ولا يصلح أن تقول: إن زيداً لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيداً إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا فهذا نصه»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال معقّباً: «فقد أقر حمل القراءة على جعل (إن) نافية واللام بمعنى إلا خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته»<sup>(٤)</sup>.

ويستند أيضاً إلى ما ذكره سيويه والأخفش، فسيويه يقول: «واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهب، وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.

ومثل ذلك: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»<sup>(٥)</sup>، وإنما هي لعلها حافظ. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ إنما هي: لجميع، وما لغو. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والندور، رقم ٨٣، وانظر: صفوة السيرة النبوية لابن كثير ٤ / ٣٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٣ - ٣٤ - ٣٥.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٥، وانظر نص الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٩ - ٣٠.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٥.

(٥) سبق تخريجها.

(٦) سورة الأعراف: آية ١٠٢.

(٧) سورة الشعراء: الآية ١٨٦.

وحدثنا من نشق به، أنه سمع من العرب من يقول: «إنَّ عمرًا لمَنطلقًا»<sup>(١)</sup>.  
ويقول ابن مالك معلقًا على هذا النص: «وهذا نص لا احتمال فيه»<sup>(٢)</sup>.

والأخفش يقول: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام ... وقد زعموا أن بعضهم يقول: إنَّ زيدًا لمنطلقًا. يعملها على المعنى وهي مثل «إنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» يقرأ بالنصب والرفع، و(ما) زيادة للتوكيد»<sup>(٣)</sup>.

يتبين لنا من خلال ما سبق أن الخلاف في المسألة على مذهبين، مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين. وأن الأقوال المنسوبة إلى الفراء وسيبويه والأخفش صحيحة في نسبتها إليهم، وأن البصريين يحتجون لمذهبهم من السماع.

وعند عرض المسألة على كتب النحاة يتبين، أن جمهور البصريين يقولون بأنَّ (إنَّ) المشددة، إذا خففت، قد تعمل، وقد تهمل، وإذا أهملت (إنَّ) وجب مجيء اللام بعدها للتفريق بينها وبين (إنَّ) النافية»<sup>(٤)</sup>.

وقد أورد ابن الأنباري احتجاج البصريين فقال: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها مخففة من الثقيلة لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيرًا، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف (إنَّ) وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا: إنَّ اللام لام التأكيد؛ لأن لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرتة. فحكمتنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»<sup>(٥)</sup>.

وأورد كذلك احتجاجهم لإعمالها فقال: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: «وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ» في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف (إن) وتشديد لما»<sup>(٦)</sup>.

وقد استدلل العكبري لمذهب البصريين من القياس فقال: «وأما القياس: فهو أنَّ (إنَّ) مشبهة

(١) الكتاب ٢ / ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٥.

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ وانظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٥.

(٤) انظر: المقتضب ٢ / ٣٦٠، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨١، والأصول في النحو ٢ / ٢٣٥، ٢٣٧، والمختص ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٧١، ٢٦ / ٩، وآمالى الشجرى ٣ / ١٤٦ - ١٤٧، والتبيان ١ / ١٢٤، ٥٨٥، وشرح المفصل ٨ / ٧١ - ٧٢، ٢٦ / ٩، والتوطئة ص ٢٣٣، والكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٤٩، ووصف المباني ص ١٠٨، وجواهر الأدب ص ٩٨ - ٩٩، والجنى الدانى ص ١٣٣، ومعنى اللبيب ١ / ١٩١، والتصريح ١ / ٢٣٠ - ٢٣١، والهمع ٢ / ١٨١.

(٥) الإنصاف ٢ / ٦٤٢ (م - ٩٠).

(٦) الإنصاف ١ / ١٩٦ (م - ٢٤).

بالفعل فى لفظها. واختصاصها بالأسماء والمخففة من الثقيلة مختصة بالاسم، ولم يبق إلا التّخفيف فى الحذف، ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك: لم يك ولم أبل ولا أدر، فالحرف المشبّه بها كذلك. يدلُّ عليه أنّ (لعلَّ) تَعْمَلُ وإذا حُذِفَ منه أو أبدلت اللام فيها نوناً بقى عملها، مثل علك وعنك، هذا مع أن أصل التصرف للأفعال، وقد دخل الحرف هنا للتّصرف ولم يمنع العمل»<sup>(١)</sup>.

وقد فرق ابن السراج بين الإعمال والإهمال، فذكر أن جماعة يعملون وجماعة يهملون، وذكر حجة كل جماعة، فقال: «واعلم: أنّ «إنَّ وأنَّ» تخففتان، فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما، أما من لم يعملهما، فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة. فلما خففت زال الوزن والشبه. والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل. فإذا خففتا كانت بمنزلة فعل محذوف فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً، فعمل عمله، والنون فيه»<sup>(٢)</sup>.

واختار ابن يعيش الإلغاء، مردداً الحجة التى ذكرها ابن السراج للقائلين بالإلغاء، فقد قال: «فأما المكسورة إذا خففت فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر؛ وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها فهى إذا خففت زال اللفظ ولا يلزم مثل ذلك فى الفعل إذا خفّف بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يكن عمله للفظه بل لمعناه، فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل»<sup>(٣)</sup>.

وأما مذهب الكوفيين فقد نسبه إليهم إضافة إلى ابن مالك: ابن الشجرى<sup>(٤)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٥)</sup>، والعكبرى<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، والرضى<sup>(٨)</sup>، والمرادى<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>.

وقد أورد ابن الأنبارى استدلال الكوفيين على أنّ (إنَّ) المخففة إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) فقال: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء

(١) التبيين ص ٣٥٠ .

(٢) الأصول فى النحو ١ / ٢٣٥ .

(٣) شرح المفصل ٨ / ٧١ .

(٤) أمالى ابن الشجرى ٣ / ١٤٦، ١٤٧ .

(٥) الإنصاف ١ / ١٩٥، ٢ / ٦٤٠ .

(٦) التبيان ١ / ١٢٤، ٥٨٥، والتبيين ص ٣٤٧ .

(٧) شرح المفصل ٨ / ٧٢ .

(٨) شرح الكافية ١ / ٣٥٨ .

(٩) الجنى الدانى ٢ / ١٣٣ .

(١٠) مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١ / ٣٦ .



ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾<sup>(١)</sup>، أى: وما كادوا إلا يستفزونك، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى: وما كادوا إلا يزلقونك، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ﴿٣﴾﴾ أى: وما كانوا إلا يقولون، وقال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾<sup>(٤)</sup> أى: ما كان وعد ربك إلا مفعولاً... وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى»<sup>(٥)</sup>.

وأورد أيضاً استدلالهم على أنها لا تعمل النصب فيما بعدها فقال: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبينة على الفتح كما أنه مبنى على الفتح، فإذا خفت فقد زال شبهها به؛ فوجب أن يبطل عملها.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن (إن) المشددة من عوامل الأسماء، و(إن) المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغى ألا تعمل المخففة فى الأسماء كما لا تعمل المشددة فى الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال»<sup>(٦)</sup>.

وقد تابع العكبرى ابن الأنبارى فى إيراد هذه الحجة فى التبيين، ولكن بتفصيل أكثر، حيث قال: «وشبهة الكوفيين من وجهين:

أحدهما: أن الأصل فى الحروف ألا تعمل، وإنما أُعمل منها ما أُعمل لشبهه الفعل، وإنَّ المخففة لا تشبه الفعل؛ لأنَّ أقلَّ أبنية الفعل الثلاثية، و(إن) الخفيفة على حرفين فلم تُشبه الفعل خرج على هذا «إنَّ» المشددة؛ لأنها ثلاثة أحرفٍ كما أنَّ الفعل كذلك، وبنائها كبناء الفعل. فإنَّ كقيل، وأنَّ كشدَّ، وإذا انقطع شَبَّهها بالفعل عادت إلى الأصل.

والوجه الثانى: أن لفظ المخففة كلفظ الخفيفة العاملة فى الفعل، فتشبهها، وعوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء، فما يشبهها كذلك، يدلُّ عليه أنَّ «أنَّ» عملت بالشَّبه وشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بالعاملة فى الفعل، وليس أحدُ الشبهين أولى بها من الآخر، فعند ذلك يتعارض الشبهان فيتساقطان وترجعُ إلى الأصل وهو إلغاؤها عن العمل»<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الإسراء: آية ٧٦ .

(٢) سورة القلم: آية ٥١ .

(٣) سورة الصافات: آية ١٦٧ .

(٤) سورة الإسراء: آية ١٠٨ .

(٥) الإنصاف ٢ / ٦٤٠ (م - ٩٠).

(٦) الإنصاف ١ / ١٩٥ - ١٩٦ (م - ٢٤).

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

ومن خلال عرض المسألة، والمذاهب فيها، وحجج كل مذهب يتبين فيما يخص (إن) أن مذهب البصريين أولى بالقبول والاعتداد به إذ يعضده السماع والقياس على ما سبق ولا يحتاج إلى تأويل، ثم إنه لا يتنافى مع أساليب اللغة ولا يجافئها.

هذا فيما يتعلق بأن المخففة من الثقيلة، أما ما يتعلق باللام بعدها، فقد اختلف البصريون فيما بينهم - على ما ذكر ابن مالك - على مذهبين، فقد ذكر أن جمهورهم على أن اللام «التي بعد إن» هذه (أى المخففة) هى التى كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية»<sup>(١)</sup>.

ومعنى قول ابن مالك هى التى كانت مع التشديد، أنها لام الابتداء، لم تتغير عن طبيعتها التى كانت عليها قبل التخفيف.

ونسب أيضاً إلى الفارسي أنه زعم «أن اللام التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة»<sup>(٢)</sup>. وذكر كذلك أن الكوفيين يقولون: إن «اللام بعدها بمعنى إلا»<sup>(٣)</sup>.

وبذلك يتلخص الخلاف الذى ذكره ابن مالك حول اللام الواقعة بعد (إن) المخففة فى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريين، أنها باقية على طبيعتها التى كانت عليها قبل التشديد، فهى لام الابتداء.

الثانى: مذهب الفارسي، أن اللام بعد (إن) المخففة ليست هى لام الابتداء، وإنما هى لام الفارقة.

الثالث: مذهب الكوفيين، أن اللام بعد (إن) المخففة بمعنى إلا.

وفى كتب النحاة تفصيل لهذا الخلاف، ففىما يخص المذهب الأول (وهو أن اللام هى لام الابتداء) فهو مفهوم كلام سيبويه الذى يقول: «واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهاباً، وإن عمروٌ لخيراً منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التى هى بمنزلة ما التى ينفى بها. ومثل ذلك: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، وإنما هى لعلها حافظ. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، وإنما هى: لجميع، وما لغو، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٤ .

(٢) السابق ٢ / ٣٥ .

(٣) السابق، الصفحة نفسها .

وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ ﴿١﴾ ، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ﴿٢﴾ .

ووافق سيبويه في هذا جمهور البصريين، منهم: الأخفش<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، وابن جنى<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن الشجري<sup>(٨)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٩)</sup>، والعكبري<sup>(١٠)</sup>، وابن يعيش<sup>(١١)</sup>، والشلوبيني<sup>(١٢)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٣)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٤)</sup>، المالقي<sup>(١٥)</sup>، والإربلي<sup>(١٦)</sup>، والمرادي<sup>(١٧)</sup>، وابن هشام<sup>(١٨)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١٩)</sup>، والسيوطي<sup>(٢٠)</sup>، والأشموني<sup>(٢١)</sup>.

وأما المذهب الثاني المنسوب للفارسي<sup>(٢٢)</sup> وهو أن هذه اللام قسم بذاتها، وليست لام الابتداء، فنص الفارسي الآتي يصحح نسبة هذا المذهب إليه، فقد قال: «فأما اللام التي تصحبها المخففة - أى إن - فهي لأن تفرق بينها وبين (إن) التي تجيء نافية بمعنى (ما) كالتى فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٢٣)</sup>، وليست هذه اللام بالتى تدخل على خبر (إن) المشددة التى

(١) الكتاب ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ وانظر ٣ / ١٥٢ .

(٢) معانى القرآن ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٣) المقتضب ٢ / ٣٦٠ ، ١ / ١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٨١ .

(٥) الأصول فى النحو ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٧ .

(٦) المختص ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٧١ ، ٩ / ٢٦ .

(٨) آمالى ابن الشجرى ٣ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٩) الإنصاف ٢ / ٦٤٢ ، ٦٤٣ .

(١٠) التبيان ١ / ١٢٤ ، ٥٨٥ .

(١١) شرح المفصل ٨ / ٧١ ، ٩ / ٢٦ .

(١٢) التوطئة ص ٢٣٣ .

(١٣) الكافية بشرح الرضى ٢ / ٣٤٩ .

(١٤) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٣٨ .

(١٥) رصف المباني ص ١٠٨ .

(١٦) جواهر الأدب ص ٩٨ - ٩٩ .

(١٧) الجنى الدانى ص ١٣٣ .

(١٨) مغنى اللبيب ١ / ١٩١ .

(١٩) التصريح على التوضيح ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢٠) همع الهوامع ٢ / ١٨١ .

(٢١) منهج السالك ١ / ٢٨٨ .

(٢٢) نسبة إليه أيضاً الرضى فى شرح الكافية ١ / ٣٥٨ ، والمرادى فى الجنى الدانى ص ١٣٤ ، وابن هشام فى مغنى اللبيب

١ / ١٩١ ، والسيوطى فى الهمع ٢ / ١٨١ .

(٢٣) سورة الأحقاف: آية ٢٦ .

هي للابتداء؛ لأن تلك كان حكمها أن تدخل على (إن) فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان، إذ كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه، فهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر (إن)، إذ كان إياه في المعنى أو متعلقاً به، ولا تدخل على شيء من الفعل إلا على ما كان مضارعاً واقعاً في خبر (إن) وكان فعلاً للحال، وقد قدمنا ذكر ذلك في هذا الكتاب. فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم يجوز أن تكون هذه اللام هي التي تصحب (إن) الخفيفة إياها، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي، وقد وقع بعد (إن) هذه الفعل نحو: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾<sup>(١)</sup> و﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> «(٣)».

وقد فند ابن مالك مذهب الفارسي هذا، حيث قال: «والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال: إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال؛ لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها؛ لأن من قال: إن قتلت لمسلماً بمنزلة من قال: إن قتيلك لمسلم. وإن شئت أن تقول: لما بطل عمل إن بالتخفيف، وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد، من التأخير في اللفظ، والتقدم في النية، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها، كما لم يمنع مع التشديد؛ لأن النية بها التقديم، وبما تقدم عليها التأخير»<sup>(٤)</sup>.

بقي مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى (اللام) بعد (إن) المخففة بمعنى (إلا)، وقد استدلل له بما ذكره ابن الأنباري<sup>(٥)</sup> في نصه السابق، وهو مردود في احتجاجهم بالآيات «على أن (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) فلا حجة لهم في شيء من ذلك؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا إليه من أن (إن) مخففة من الثقيلة، واللام لام التأكيد، والذي يدل على ذلك أن (إن) التي بمعنى ما لا تجيء اللام معها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٦)</sup> وكما قال تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، وكما قال الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾<sup>(٨)</sup>، إلى غير ذلك من المواضع، ولم

(١) سورة الفرقان: آية ٤٢ .

(٢) سورة الأعراف: آية ١٠٢ .

(٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٧٦، ١٧٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٦ .

(٥) سبق ذكره في المسألة، ونصه في الإنصاف ٢ / ٦٤٠ - ٦٤١ (م - ٩٠).

(٦) سور الملك: آية ٢٠ .

(٧) سورة يس: آية ١٥ .

(٨) سورة الفرقان: آية ٤ .

تجئ مع شيء منها اللام.

فأما قولهم: «إن اللام فى (ليستفزونك) و(ليزلقونك) و(ليقولون) و(لمفعولاً) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا فى هذه المواضع. قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو جاز أن يقال: إن اللام تستعمل بمعنى إلا، لكان ينبغى أن يجوز: جاءنى القوم لزيداً، بمعنى إلا زيداً، فلما لم يجوز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه»<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الكسائى من الكوفيين فرق «بين إن مع اللام فى الأسماء وبينها معها فى الأفعال، فجعلها فى الأسماء المخففة وأما فى الأفعال، فقال: إن نافية واللام بمعنى إلا؛ لأن المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى لأن معنى النفى راجع إلى الفعل»<sup>(٢)</sup>.

وبعد عرض الآراء ومناقشتها يتضح أن مذهب البصريين هو الأولى بالقبول؛ لأنه - أولاً - لا يخرج بالسياقات عن معناها المتوخى منها، وثانياً - لا توجد قرينة تشهد لما ذهب إليه الفارسي والكوفيون، وثالثاً - توجد قرينة السياق والمعنى تشهد لجمهور البصريين.

### المسألة الثانية والعشرون : حكم المعطوف على اسم إن وأخواتها :

يذكر ابن مالك أن حكم المعطوف على اسم إن وأخواتها هو النصب، وأن هذا لا خلاف فيه، سواء وقع قبل الخبر أو بعده، وإنما الخلاف فيما إذا وقع المعطوف مرفوعاً «وهو على ضربين: أحدهما مشترك فيه، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر، والثانى العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بيان ولكن، ومشروط بتمام الجملة قبله، ومثاله مع (إن) قول الشاعر:

والمكرماتُ وسادةٌ أطهار<sup>(٣)</sup>

إن الخلافة والنبوة فيهم

... ومثاله مع (لكن) قول الآخر:

بها يُقتضى فى الناس مجدٌ وإجلالٌ

وما زلتُ سابقاً إلى كل غاية

(١) الإنصاف ٢ / ٦٤٢ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٩ .

(٣) البيت من الكامل وهو لجرير فى الكتاب ٢ / ١٤٥، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٦، ولم أعثر عليه فى ديوانه.

والأطهار: جمع طاهر، وهو من نادر الجمع.

والشاهد فيه: رفع «المكرمات» عطفاً على محل اسم إن وهو الرفع على الابتداء.

## وما قصرّت بي في التّسامي خنولةً ولكن عمى الطيبُ الأصلُ والخال<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>

ويرى ابن مالك أن هذا العطف «ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل؛ ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع.

ولم يحتج سيبويه في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾<sup>(٣)</sup> إلى أن يجعله خيراً مبتدأ. أو بدلاً من فاعل يقذف.

وأيضاً فإن (إنّ وأخواتها) مشبهة بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة. ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل في نحو: إن فيك زيداً راغب، ولا بتقديم المسند نحو: إن عندك زيداً، ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائي: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ﴾<sup>(٤)</sup>. بخلاف (ما) المشبهة بليس، (ولا) المشبهة بإن، فإنها ضعيفة الشبه وضعيفة العمل؛ ولذا لا تعمل في الخبر عند سيبويه، ويُبطل عملها الفصل بإجماع، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً. بل هو باقٍ تقديراً بعد دخولها. ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعاً، ولم يفعل ذلك باسم إن<sup>(٥)</sup>.

ومعنى ذلك أن ابن مالك يحمل العطف بالرفع على اسم إن على أنه من قبيل عطف الجمل لا المفردات، ويدلل على ذلك من وجوه كما هو ظاهر مما سبق.

ثم إن ابن مالك نسب إلى سيبويه أنه حمل ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فأورد توجيهه سيبويه لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى﴾<sup>(٦)</sup>. فقال: «فالتقدير عنده: ... إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم

(١) البيتان من الطويل وقائلهما مجهول، انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٥، الشاهد رقم ١٤١، والتصريح على التوضيح ١/ ٢٢٧، وهمع الهوامع ٥/ ٢٩١، ومنهج السالك للأشمنوني ١/ ٢٨٧، والعيني بهامش حاشية الصبان ١/ ٢٨٧.

ومعنى قوله: كل غاية: أى غاية المجد والكرم، والإجلال: التعظيم، والتسامي: العلو والرفعة، والخنولة: إما على المصدر كالعومة، أو جمع خال. والمعنى: أنه نال المكانة الرفيعة من وجهين: الأول: من قبل نفسه لأنه سباق إلى كل غاية للفخر، والثاني: من جهتي أبيه وأمه ونسبه لعائلة كل منهما.

والشاهد في قوله: والخال، حيث عطف على محل اسم لكن «عمى» لأنه في الأصل مبتدأ.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٨، وانظر: شرح الكافية ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣) سورة سبأ: آية ٤٨.

(٤) سورة الجاثية: آية ٤.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٤٩.

(٦) سورة المائدة: آية ٦٩.

الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك»<sup>(١)</sup>.

ويرى ابن مالك أن الأسهل «من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول إن»<sup>(٢)</sup>.

ويرى ابن مالك أيضاً أن «مثل إنّ ولكنّ في رفع المعطوف على معنى الابتداء أنّ إذا تقدمها علم أو معناه، فمعناه كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾»<sup>(٣)</sup>. وصريح العلم كقول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق<sup>(٤)</sup>

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك»<sup>(٥)</sup>.

ويعقب ابن مالك على توجيه سيبويه للآية، بأن سيبويه: «سوى بين إنّ وأنّ، فصح أن من فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه»<sup>(٦)</sup>.

ويذكر ابن مالك أن الكسائي أجاز «رفع المعطوف بعد (إنّ) قبل الخبر مطلقاً، فيقول: إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقته الفراء إن خفي إعراب الاسم، نحو: إنك وزيد ذاهبان»<sup>(٧)</sup>.

وعند ابن مالك أن «كلا المذهبين ضعيف»<sup>(٨)</sup>، ويعلل لذلك بأن «إن وأخواتها قد ثبتت قوة

(١) شرح التسهيل ٢ / ٥٠ .

(٢) السابق.

(٣) سورة التوبة: آية ٣ .

(٤) البيت من الوافر وقائله بشر بن أبي حازم في ديوانه ص ١٦٥، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٥٦، والأصول في النحو ١ / ٢٥٣، والإيضاح ١ / ١٩٠، وأسرار العربية ص ١٥٤، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٦٩، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٢٨ .

وفى توضيح الشاهد في البيت ومعانيه قال ابن يعيش: «والشاهد فيه رفع بغاة على خبر أن، والنية به التقديم، ويكون أنتم ابتداء مستأنفاً وخبره محذوف دل عليه خبر أن، ويجوز أن يكون خبر أن هو المحذوف وبغاة الظاهر خبر أنتم... والبغاة جمع باغ وهي الباغي بالفساد... والشقاق الخلاف وأصله من المشقة، كأن كل واحد منهما يأتي بما يشق على الآخر أو من الشق وهو الجانب كأن كل واحد يكون في شق غير شق الآخر». انظر شرح المفصل ٨ / ٧٠، والمعنى: إن استمر ما بيننا من شقاق كنا جميعاً بغاة.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٥٠ - ٥١، وانظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٥١ .

(٧) السابق، الصفحة نفسها.

(٨) السابق .

شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزءين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يتمتع بإنّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان. لأن الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن، وأصل الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ. وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن. وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح»<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن مالك أن الفراء أجاز «في المعطوف على اسم غير إن ما جاز في المعطوف على اسم إن، واستشهد بقول الراجز:

«يا ليتنى وأنت يا لميسُ في بلدة ليس بها أنيسُ»<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>

ويرى ابن مالك أن هذا البيت «لا حجة فيه؛ لأن تقديره: يا ليتنى وأنت معي يا لميس، فحذف (مع) وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها»<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال عرض ما جاء في شرح التسهيل حول المسألة يتبين أن الخلاف فيها على مذهبين:

**المذهب الأول:** أن الاسم المعطوف المرفوع الواقع بعد خبر (إن، ولكن)، مرفوع إما لعطفه على الضمير المرفوع بالخبر، أو لعطفه على معنى الابتداء، والرفع مشروط بتمام الجملة قبله، وهو مذهب البصريين، ويؤكد ما جاء على لسان إمامهم سيبويه حين قال: «فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرو، وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيدٌ يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف.

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى إنَّ زيداً منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، وإنَّ دخلتُ توكيداً، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرو. وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) السابق ٥٢ / ٢ .

(٢) البيت من الراجز، وهو للعجاج في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٣٠ ، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٢٨، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٤ الشاهد رقم ١٤٥، وهمع الهوامع ٥ / ٢٩٢ .  
وليس: اسم امرأة، وأنيس: أى مؤنس .

والشاهد فيه: عطف «أنت» على اسم ليت وهو ياء المتكلم.

(٣) شرح التسهيل ٥٢ / ٢ .

(٥) سورة التوبة: آية ٤ .

(٤) السابق، الصفحة نفسها .



وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمَر في المنطلق والظريف،...  
ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن ...

واعلم أن لعلَّ وكأَنَّ وليتَ ثلاثهنَّ يجوز فيهنَّ جميع ما جاز في إنَّ، إلاَّ أنه لا يُرْفَعُ بعدهنَّ شيء على الابتداء»<sup>(١)</sup>.

والنص واضح الدلالة على مذهب البصريين، مُلِمُّ بكل شروطه التي ذكرها ابن مالك، وإن لم يصرح بالشرط الذي قال به ابن مالك، من أن الرفع يكون بعد تمام الجملة وأنه من عطف الجمل، فهو مفهوم كلامه، وعلى هذا فابن مالك تابع له، غير أنه يفرق بين الوجهين الجائز حمل الاسم المرفوع عليهما، فيجعل أحدهما حسناً، وهو العطف على معنى الابتداء، ويجعل الآخر ضعيفاً وهو العطف على الضمير المرفوع في الخبر.

وتابع سيبويه فيما قال به من جمهور البصريين: المبرد، وعنده أن العطف من قبيل عطف المفردات لا الجمل على ما ذهب إليه ابن مالك، وأن المعطوف عليه هو اسم (إن) قبل دخولها، يقول المبرد: «فأما الرفع فمن وجهين، والنصب من وجه واحد، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب ... وأحد وجهي الرفع - وهو الأجود منهما - أن تحمله على موضع (إن)؛ لأنَّ موضعها الابتداء، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلق، فمعناه: زيد منطلق.

ومثل (إنَّ) في هذا الباب (لكنَّ) الثقيلة ... والوجه الآخر في الرفع في رفع عمرو في إنَّ زيداً منطلق، وعمرو: أن يكون محمولاً على المضمَر في منطلق، وهذا أبعد الوجهين، إلاَّ أن تؤكد فيكون وجهاً جيِّداً مختاراً، نحو: إنَّ زيداً منطلق هو وعمرو»<sup>(٢)</sup>.

وتابع سيبويه أيضاً: الزجاجي<sup>(٣)</sup>، ولكنه أضاف وجهاً ثالثاً هو رفع الاسم بالابتداء قال: «والوجه الثالث: من وجوه الرفع في المعطوف في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، ترفعه بالابتداء، وتضمير له خبراً فيكون التقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو قائمٌ، فتضميرُ الخبر لدلالة ما تقدم عليه»<sup>(٤)</sup>.

وأجاز أيضاً الرفع بعد سائر أخوات (إن)، ولم يقصره على (إن، ولكن)، لكن وجَّه الرفع توجيهاً واحداً، فقال: «فأما سائر أخواتها، فإنَّك تعطفُ المرفوع على المضمَر في الخبر، ولا يجوز عطفه على الموضع، ولا استئنافه؛ لأنها داخلة لمعانٍ سوى الابتداء، من التشبيه، والترجى، والتمنى، وعلى هذا فقس إن شاء الله»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢ / ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦ .

(٢) المقتضب ٤ / ١١١، ١١٢ .

(٣) الجمل في النحو ص ٥٤ - ٥٥ .

(٤) السابق ص ٥٥ .

(٥) السابق ص ٥٦ .

وممن تابع سيبويه كذلك: ابن يعيش<sup>(١)</sup>، وابن عصفور<sup>(٢)</sup>، والإسفراييني<sup>(٣)</sup>، والمالقي<sup>(٤)</sup>؛ واقتصر ابن جنى على الوجه الثالث (الرفع على موضع الابتداء) الذى ذكره الزجاجي، وردَّ الوجهين اللذين أوردهما سيبويه ومن تابعه، فقد قال: «فإن عطفت على اسم (إن) و(لكن) بعد خبرهما، جاز لك - فى المعطوف - النَّصْبُ على اللَّفْظ، والرفْعُ على موضع الابتداء. تقول: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً. وإن شئت قلت: وعمرو»<sup>(٥)</sup>.

وواضح أن البصريين يتفقون فى أصل المسألة، وهو جواز العطف بالرفع على اسم (إن) بعد تمام الجملة، لكنهم اختلفوا فى جزئياتها التى تتعلق بالتوجيه النحوى للاسم المرفوع المعطوف، وهل هو من قبيل عطف المفردات أم الجمل؟ واحتج البصريون على أنه لا يجوز رفع الاسم المعطوف على موضع اسم (إن) إلا بعد تمام الجملة بأن قالوا: «الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: إنك وزيدٌ قائمان. وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً فى خبر زيد، وتكون (إن) عاملة فى خبر الكاف، وقد اجتمعا فى لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر؛ لأدى ذلك إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان، وذلك محال»<sup>(٦)</sup>.

**المذهب الثانى:** ذهب الكسائى والفراء إلى جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إن) قبل تمام الجملة، فأما الكسائى فأجاز ذلك مطلقاً، وأما الفراء فأجازَه عند خفاء الإعراب.

وقد نقل هذا المذهب عن الكسائى والفراء غير ابن مالك: العكبرى<sup>(٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٨)</sup>، ونسبه للكسائى الإسفراييني<sup>(٩)</sup>.

فأما الكسائى فقد نقل عنه قوله: «يجوز ذلك مطلقاً»<sup>(١٠)</sup>، ظهر فى المعطوف الإعراب أو لم يظهر»<sup>(١١)</sup>، ويؤكد ما نقله عنه الفراء فى النص الذى سنذكره بعد قليل.

وأما الفراء فقوله فى المعانى يؤكد صدق ما نسبه إليه النحاة، فهو يقول: «وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

(١) شرح المفصل ٦٧ / ٨ .

(٢) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٣) لباب الإعراب ص ٤٥٤ .

(٤) رصف المباني ص ١٢٢ .

(٥) اللمع فى العربية ص ٩٥ - ٩٦ .

(٦) الإنصاف ١ / ١٨٧ (م - ٢٣).

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٤١ (م - ٥٢).

(٨) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٥٦ .

(٩) لباب الإعراب ص ٤٥٤ .

(١٠) أى يجوز العطف بالرفع قبل تمام الجملة على اسم (إن).

(١١) التبيين ص ٣٤١، وينظر: الإنصاف ١ / ١٨٦ .

آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴿١﴾، فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمَّا كان إعرابه واحد وكان نصب (إنَّ) نصبًا ضعيفًا - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين - ولا استحَبَّ أن أقول: إنَّ عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنَّ. وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ فإني وقيارًا بها لغريب<sup>(٢)</sup>

وقيارًا، وليس هذا بحجَّة للكسائي في إجازته (إنَّ عمرًا وزيد قائمان) لأنَّ قيارًا قد عطف على اسم مكنتي عنه، والمكنتي لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون)؛ لأنَّ المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال، و(الذين) قد يقال: اللذون فيرفع في حال<sup>(٣)</sup>.

ونص الفراء يكشف عن أنه يقف بين الكسائي والبصريين، لكنه أقرب إلى الكسائي منه إلى البصريين؛ إذ يتفق مع الكسائي في جواز العطف بالرفع إذا لم يظهر الإعراب في الاسم قبل تمام الجملة، نحو: إنك وزيد ذاهبان؛ ونحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ..... وَالصَّابِئُونَ﴾، وقد وضح الفراء وجهة نظره في تجويز رفع المعطوف في مثل هذه الحالة كما هو واضح في نصه المذكور.

ولكنه يختلف مع الكسائي في رفع المعطوف في نحو: إن عبد الله وزيد قائمان، فغير مستحب عنده رفع زيد، بل يرى النصب فيه هو الوجه؛ لأنَّ عبد الله إعرابها ظاهر ... وهذه نقطة الاتفاق بينه وبين البصريين.

وقد احتج الكوفيين لمذهبهم من السماع والقياس: فأما السماع فقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ وَجْهُ الدليل: أنه عطف (الصابئون) على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر - وهو قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ - وقد جاء عن بعض العرب

(١) سورة المائدة: آية ٦٩ .

(٢) البيت من الطويل، وقائله ضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب ١ / ٧٥، والإنصاف ١ / ٩٤ (م - ٩٥) وشرح المفصل ٨ / ٦٨، ولسان العرب (قير)، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٢٨، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٤٥٨، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٧، ووصف المباني ص ٢٦٧، ومغنى اللبيب ٢ / ٩٥، وهمع الهوامع ٥ / ٢٩٠ - ٢٩١، ومنهج السالك ١ / ٢٨٦ .

وقاله حينما كان محبوسًا بالمدينة في عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه و«قيار» ذكر العينى أنه اسم رجل وأن الخليل زعم أنه اسم فرس له غبراء. وقال أبو زيد: اسم جملة. هامش حاشية الصبان ١ / ٢٨٦، والرحل: هو المنزل أو مكان الإقامة. والمعنى: يقول: إنَّ من كانت إقامته في المدينة كان غريبًا فيها هو وراحلته والشاهد فيه قوله: «قيارًا» حيث ينشد مرة رفعًا ومرة نصبًا.

(٣) معانى القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

فيما رواه الثقات: إنك وزيد ذاهبان، وقد ذكره سيويه في كتابه؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب»<sup>(١)</sup>.

وأما القياس، «فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو: لا رجُلٌ وامرأةٌ أفضل منك، فكذلك مع (إنَّ) لأنها بمنزلتها، وإن كانت إنَّ للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه - يجوز العطفُ على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق فيهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إنَّ) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسدُ أن لو قلنا: إن (إنَّ) هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً، ونحن لا نذهب إلى ذلك؛ فصحَّ ما ذهبنا إليه»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجيب عن احتجاج الكوفيين من السماع، فأجيب عن احتجاجهم بالآية من ثلاثة وجوه: «أحدها: أنَّ «الصائبون» معطوف على الضمير في (آمنوا) و(هادوا) والجيد أن يكون عطفًا على الضمير في آمنوا ويكون (الذين هادوا) قائمًا مقام التوكيد. والتقدير: إنَّ الذين آمنوا همُ والصائبون، والذين هادوا همُ والصائبون، وسدَّ العطفُ مسدَّ التوكيد.

والوجه الثاني: أن (الصائبون) في نية التأخير (ولا يجزنون) خبرٌ لما قبله، أي لا يجزنون وكذلك الصائبون، وهذا قول سيويه»<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: «أن تجعل قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ خبرًا للصائبين والنصارى، وتضمم للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرت للصائبين والنصارى؛ ألا ترى أنك تقول: زيدٌ وعمرو قائم. فتجعل قائمًا خبرًا لعمرو، وتضمم لزيد خبرًا آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضًا جعلته خبرًا لزيد وأضمرت لعمرو خبرًا آخر»<sup>(٤)</sup>.

وأجيب عن احتجاجهم باللغة التي نقلها سيويه، بأن سيويه قال: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان»<sup>(٥)</sup>. فنصه صريح في أنه يغلط هذه اللغة، فليس معنى ذكره لهذا المثال أنه يجوز، وكيف يدل على ذلك وهو ينص على غلطه؟

(١) الإنصاف ١/ ١٨٦، وانظر: التبيين ص ٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) الإنصاف ١/ ١٨٦، وانظر: التبيين ص ٣٤٣، ٣٤٤.

(٣) التبيين ٣٤٤ - ٣٤٥، والإنصاف ١/ ١٨٧ - ١٩٠.

(٤) الإنصاف ١/ ١٨٩.

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٥.

وأجيب عن احتجاجهم من القياس بوجهين:

«أحدهما: إنما جاز ذلك مع (لا) لأن (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف (إن) فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، دون (إن) على ما بينا.

والوجه الثاني: أنا نسلم أن (لا) تعمل في الخبر كإن، ولكن إنما جاز ذلك مع (لا) دون (إن)، وذلك لأن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً؛ فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما (إن) فإنها لا تتركب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما»<sup>(١)</sup>.

وبعد عرض الخلاف يتبين أن مذهب البصريين هو الأولى بالقبول؛ إذ لا يصح العطف بالرفع قبل تمام الجملة على اسم (إن)، فهذا لا يتوافق مع كلام العرب وقواعد اللغة، وما جاء في القرآن الكريم مما احتج به الكوفيون على جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الجملة، فإنه يمكن القول - إضافة إلى ما سبق في رد هذا الاحتجاج - إن مثل هذه المخالفات الإعرابية حينما كانت تفرع أذن العربي الذي تعود نسقاً معيناً للغة، فإنها تلفت انتباهه إلى خطورة الأمر الذي وقعت فيه المخالفة وأهميته، أو أن له حكماً خاصاً، وعلى هذا يكون التوجيه النحوي محمولاً على غير العطف، بل هو على الاستئناف.

### المسألة الثالثة والعشرون: (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون يرفع بعدها الفعل المضارع:

حول هذه المسألة عرض ابن مالك خلافاً بين النحاة، فقال: «وقد تباشر (أن) المخففة فعلاً متصفاً غير مقصود به الدعاء، وعليه نهت بقولي: غالباً، فإن كان ذلك بعد فعل قلبي أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك، فالأول كقول الشاعر:

علموا أن يؤمّلون فجادوا      قبل أن يسألوا بأعظم سؤال<sup>(٢)</sup>

وأنشد القراء:

إني زعيم يا نويقة      إن أمنت من الرزّاح

(١) الإنصاف ١/ ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢١٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٣٣، والجمع ٢/ ١٨٧، ومنهج السالك ١/ ٢٩٢ . والشاهد فيه: قوله أن يؤمّلون حيث جاءت أن المخففة من الثقيلة مباشرة فعلاً مضارعاً من غير فاصل، والتقدير: أنهم يؤمّلون، واسم (أن) محذوف، والجملة سدت مسد مفعولي علموا، وهو على صيغة الجھول من التأميل والرجاء، ومفعول فجادوا محذوف أي فجادوا بالمال، كذا قاله بعضهم... والسؤال بالضم بمعنى المستؤل. انظر: العيني بهامش حاشية الصبان ١/ ٢٩٢ .

ونجوت من عرض المنون من الغدو إلى الرواح

أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح<sup>(١)</sup>

والثاني: كقراءة بعض القراء: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(٢)</sup>، ومثله قول الشاعر:

يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تحملنا حاجة لي خفّ محملها تستوجبا منةً عندي بها ويدا

أن تقرأن على أسماء ويحكمنا مني السلام وألا تُشعرا أحدا<sup>(٣)</sup>

و(أن) في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين، وترك إعمالها حملا على (ما) أختها، وهي عند الكوفيين المخففة. وشذ وقوعها موقع الناصبة، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير:

نرضى عن الله إن الناس قد علموا أن لا يدانينا في خلقه بشر<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>

يتضح من خلال النص السابق أن الخلاف على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين الذي يجعل «أن» في هذين الموضعين - كما ذكر ابن مالك - مصدرية

(١) الأبيات من مجزوء الكامل، وقائلها القاسم بن معن قاضي الكوفة في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٦ والعينى بهامش حاشية الصبان ١ / ٢٩٢، واستشهد بالبيت الأخير فقط كثير من النحاة في كتبهم دون نسبة. انظر: الخصائص ١ / ٣٨٩، والأزهية ص ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٢، ولسان العرب (طلع) و (أنن)، ومنهج السالك للأشموني ١ / ٢٩٢؛ حيث ذكر الأبيات الثلاث.

والزعيم: الكفيل، والرزاح بضم الراء هو الهزال، يقال: رزح إذا أعيا، والمنون: الموت، والطلاح: جنس من الشجر. والشاهد: في قوله: «أن تهبطين» حيث جاء الفعل بعد (أن) مرفوعاً ولم تحذف النون للنصب تشبيهاً لـ (أن) المصدرية بما المصدرية في الإلغاء، أو بأن المخففة من الثقيلة على خلاف في هذا بين البصريين والكوفيين كما سيأتي في نص ابن مالك. (٢) سورة البقرة: آية ٢٣٣، وهي قراءة مجاهد. مختصر في شواذ القرآن ص ٢١.

(٣) الأبيات من البسيط، وهي بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٩٠، والإنصاف ٢ / ٥٦٣، والمفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥، ٨ / ١٤٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٤٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٤، ورفض المباني ص ١١٣، وجواهر الأدب ص ٢٣٢، والجنى الداني ص ٢٢٠، ومعنى اللبيب ١ / ٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٣٢، ومنهج السالك للأشموني ٣ / ٢٨٧، وحاشية الصبان ٣ / ٢٨٧.

والشاهد في قوله: أن تقرأن: حيث باشرت أن الفعل دون فاصل فحملت على أنها مصدرية ملغاة كما على «ما» عد البصريين ومخففة من الثقيلة عند الكوفيين

(٤) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ١ / ١٥٧، وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٢، وهمع الهوامع ٤ / ٨٩، والرواية فيه: من خلقه أحد، ومنهج السالك للأشموني ٣ / ٢٨٢، وهذا البيت من قصيدة رائية لجرير يهجو بها الأخطل، ورواية الديوان: ..... أن لن يفاخرنا من خلقه بشر.

والشاهد في قوله: أن لا يدانينا حيث وقعت أن المصدرية الناصب للفعل المضارع بعد الفعل علم، وهو من مواضع أن المخففة من الثقيلة.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٤٤.

ملغاة حملاً لها على «ما» المصدرية.

الثاني: مذهب الكوفيين الذى يرى أنها المخففة من الثقيلة.

ويؤيد ابن مالك فى هذا الخلاف مذهب الكوفيين ويعلل له فيقول: «وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر:

رأيتك أحييت الندى بعد موته      فعاش الندى من بعد أن هو حامل<sup>(١)</sup>

فوصل أن بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبى ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة للفعل، وأن الناصبة للفعل لا توصل بجملة اسمية فصح وقوع المخففة موقع الناصبة<sup>(٢)</sup>. وهذا الذى نسبه ابن مالك للبصريين والكوفيين نسبه إليهم أيضاً المرادى<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، والأشمونى<sup>(٥)</sup>.

أما ابن يعيش فنراه ينسب إليهم عكس ما ذكره ابن مالك وغيره، فنراه يقول: «ومثله قول الآخر:

أن تهبطين بلاد قوم      يرتعون من الطّاح

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية، وهذا طريق الكوفيين، فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديث، والمراد أنه تهبطين فاعرفه<sup>(٦)</sup>.

فى حين أن ابن جنى ينقل لنا هذين المذهبين عن أبى على الفارسى وأحمد بن يحيى فيقول بعد أن ذكر قول الشاعر:

أن تحملاً حاجةً لى خفّ محمّلها      تستوجبا نعمةً عندى بها ويدا

أن تقرأن على أسماء - ويحكما -      منى السلام وألا تعلما أحدا

«سألت عنه أبا على رحمه الله تعالى: فقال: هى مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرأن إلا أنه خفّف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبه أن بـ

(١) البيت من الطويل، ومجهول قائله. وذكر فى شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢١.

والشاهد فيه: بعد أن هو حامل، حيث دخلت «أن» الناصبة للفعل على الجملة الاسمية وهو من مواضع أن المخففة فوقعت موقعها شذوذاً.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٤٥، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يشر إلى مذهب البصريين والكوفيين فى شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢١، ٢٢٢، ١١٢ / ٢، ١١٣.

(٣) الجنى الدانى ص ٢٢٠.

(٤) معنى اللبيب بحاشية الدسوقى ١ / ٢٩.

(٥) منهج السالك ٣ / ٢٨٧.

(٦) شرح المفصل ٧ / ٩.

(ما) فلم يُعْمَلِها كما لم يُعْمَلِ ما»<sup>(١)</sup>.

فما حكاة ابن جنى عن الفارسي هو ما نسبه ابن مالك للكوفيين، وما حكاة عن أحمد بن يحيى هو ما نسبه ابن مالك للبصريين.

هكذا يتضح لنا تضارب النحاة في النقل عن بعضهم البعض ، ونرى ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية ومن قبله الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، ومن بعده الإربلي<sup>(٥)</sup>، يروون لنا أن ما ورد من رفع الفعل المضارع بعد (أن) المصدرية تشبيها لها بـ «ما» هو لغة عن بعض العرب، قال ابن مالك : «ثم أشرت إلى أن من العرب من يجيز الرفع بعد «أن» الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن؛ والإشارة بذلك إلى مثل قول الشاعر:

أن تقرأن على أسماء ويحكما      منى السلام وألاً تُشعرا أحدا

ف (أن) الأولى والثانية مصدرتان ، وقد أعملت إحدهما، وأهملت الأخرى تشبيهاً بـ «ما» المصدرية»<sup>(٦)</sup>.

ويفهم من كلام الرضى أنه يجيز فى «أن» أن تكون مصدرية أو مخففة إذا وليها فعل مضارع مرفوع فى قوله: «وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله:

أن تقرأن على أسماء ويحكما      منى السلام وألاً تُشعرا أحدا

وفى حرف مجاهد ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾ وذلك إما للحمل على المخففة أو للحمل على ما المصدرية»<sup>(٧)</sup>.

ويستشهد ابن هشام فى هذا الموضع لكون «أن» هنا هي «أن» المصدرية أعطيت حكم «ما» المصدرية بقوله: «(الثاني) إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية فى الإهمال كقوله:

أن تقرأن على أسماء ويحكما      منى السلام وألاً تُشعرا أحدا

الشاهد فى (أن) الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها، وإعمال (ما) حملاً

(١) الخصائص ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٤٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٥٦٣ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٥) جواهر الأدب ص ٢٣٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

(٧) شرح الكافية ٢ / ٢٣٤ .



على أن كما روى من قوله ﷺ: «كما تكونوا يولى عليكم»<sup>(١)</sup> ذكره ابن الحاجب والمعروف فى الرواية كما تكونون»<sup>(٢)</sup>.

و«قال الدمامينى معترضاً على دليله: فى الأول: لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها؛ إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنع أحد كما تقول، عندى أن لا تسيء إلى أحد وأن تحسن إلى عدوك. برفع تسيء. واعتذر عنه الشمنى بأن المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان، وليس المراد أن ذلك دليل من جهة امتناع عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها.

ومن جهة أن الظاهر أن الثانية من نوع الأولى والثانية ليست خفيفة فكذلك الأولى. وقال الدمامينى فى دليله الثانى: لا حاجة إلى جعل (ما) ناصبة حملاً على أختها (أن) فإن فيه إثبات حكم لم يثبت فى غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظماً ونثراً ... وخرج عن ذلك ما روى عن أبى عمرو **﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَطَاهَرَا﴾** بتشديد الظاء<sup>(٣)</sup>. أى أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ وأدغمت التاء فى الظاء وحذفت نون الرفع، وفى الحديث «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا»<sup>(٤)</sup>. فحذف النون من الفعلين المنفيين، فعليه يخرج (كما تكونوا) إن ثبت ولا حاجة إلى ارتكاب أمر لم يثبت»<sup>(٥)</sup>.

والراجع عندى من هذا الخلاف ما رجحه أستاذنا الدكتور عبد النعيم حين قال: «وعندى أن ما قاله أبو على الفارسى أحق بالتصديق والاعتبار. وعليه ابن جنى وابن يعيش، فما سمع يحفظ ولا يقاس عليه، وأن الأجود اعتبار (أن) فى الشعر المذكور وقراءة مجاهد برفع (يتم) بعد (أن) مخففة من الثقيلة وليها الفعل بدون فصل شذوذاً، أو كما قال الزمخشري إن إهمال (أن) لغة لبعض العرب»<sup>(٦)</sup>.

وأما قياس (أن) على (ما) المصدرية التى استند إليها القائلون بأن (أن) مصدرية أهملت حملاً على (ما) المصدرية بأن (أن) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً، إنما هى للماضى أو للاستقبال نحو: سرنى أن قام، ويسرنى أن يقوم، ولا يسرنى أن يقوم: وهو فى حال القيام و(ما) إذا وصلت

(١) كنز العمال، حديث رقم ١٤٩٧٢، وكشف الخفاء ٢ / ١٨٤ .

(٢) مغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢ / ٢٠١ .

(٣) سورة القصص: آية ٤٨، ونُسبت هذه القراءة ليحيى الذمارى فى مختصر فى شواذ القراءات لابن خالويه ص ١١٤ .

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الأدب، باب ١٤٣، والترمذى فى السنن، حديث رقم ٢٦٨٨، وابن ماجه، حديث رقم ٣٦٩٢ .

(٥) خزانه الأدب ٨ / ٤٢٥، وانظر: دراسات نحوية فى إعراب الفعل المضارع لأستاذنا الدكتور/ عبد النعيم على محمد ص٧٩.

(٦) دراسات نحوية فى إعراب الفعل المضارع لأستاذنا الدكتور عبد النعيم على محمد ص ٨٠ .

بالفعل وكانت مصدرًا فهي الحال أبدًا، نحو قولك: ما تقوم حسن، أي: قيامك الذى أنت عليه حسن، فيبعد تشبيهه واحدة منهما بالأخرى، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبته. قال أبو على: وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة. وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الضعف أسهل مما ارتكبه الكوفيون، وكذلك قال فى شرح تصريف المازنى: سألت أبا على عن إثبات النون فى (تقرآن) بعد (أن) فقال: أن مخففة من الثقيلة، وأولها الفعل بلا فصل للضرورة.

فهذا أيضًا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعًا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس. قال أبو على لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح. فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع»<sup>(١)</sup>.

### المسألة الرابعة والعشرون: رافع خبر «لا» انافية للجنس:

لا خلاف بين النحاة فى رفع «لا» للخبر إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وإنما وقع الخلاف حينما يكون اسمها مفردًا نكرةً مركبًا معها، فى هذه الحالة ما الرفع للخبر؟ أهو الابتداء أم «لا» النافية للجنس؟ هذا ما يوضحه لنا ابن مالك بقوله: «ثم أشرت إلى أنه لا خلاف فى كون الخبر مرفوعًا بـ (لا) إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: وكذا مع التركيب على الأصح، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول لا، لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها فى الاسم والخبر، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين، وجعلت هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد.

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر أن صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل لامع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم؛ لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل فى الآخر، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم، فلا يمنع عملها فى الخبر، وأيضًا فإن عمل (لا) فى الخبر أولى من عملها فى الاسم؛ لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف فى ارتفاع الخبر بلا غير المركبة؛ لأن

(١) خزانة الأدب ٤ / ٤٢٠، ودراسات نحوية فى إعراب الفعل المضارع للدكتور عبد النعيم على محمد ص ٧٦.

مانع التركيب هو كون الاسم مضافاً أو شبيهاً به، وكلاهما صالح للابتداء به مجرداً عن (لا) كما أن اسم إن صالح للابتداء به مجرداً عن (إن)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي»<sup>(١)</sup>.

ومن كلام ابن مالك السابق يتبين لنا أن هناك مذهبين:

الأول: وهو ما نسبته ابن مالك إلى سيبويه من أن الخبر مرفوع بالابتداء مع تركيب (لا) مع اسمها.

المذهب الثاني: المخالف والقائل برفع «لا» للخبر، وهو ما رجحه معللاً ومؤيداً دون أن ينسبه ابن مالك لأحد من النحاة.

أما ما نسبة ابن مالك إلى سيبويه فلم يذكره سيبويه صراحةً لكنه مفهوم قوله: «واعلم أن «لا» وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تُضميره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان.

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك»<sup>(٢)</sup>.

مفهوم هذا أن «لا» مع اسمها مركبة في موضع مبتدأ، وأنها عاملة في الاسم، وسكت عن ذكر رافع خبرها، ولكنه ذكر أن هذا الخبر مرفوع.

وهذا يؤكد قول أبي حيان: «وذهب المحققون إلى أن (لا) وما رُكِبَ معها في موضع المبتدأ والخبر خبر عنه، ولم تعمل (لا) فيه وهو الظاهر من كلام سيبويه»<sup>(٣)</sup>.

ونسب هذا القول إلى سيبويه - غير ابن مالك - الرضى<sup>(٤)</sup>، والمرادى<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، وابن

(١) شرح التسهيل ٢ / ٥٥ - ٥٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ١٦٥ .

(٤) شرح الكافية ١ / ١١١، ٢٦٠ .

(٥) الجنى الدانى ص ٢٩١ .

(٦) مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١ / ١٩٥ .

عقيل<sup>(١)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>.

هذا، ونجد الرضى ينسب المذهب نفسه للكوفيين فيقول: «وعند الكوفيين أن خبر إن وأخواتها وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبراً للمبتدأ، لا بالحروف لضعفها عن عملين»<sup>(٤)</sup>.

فى حين نرى العكبرى<sup>(٥)</sup> يذكر الرأى نفسه دون نسبة إلى أحد. وممن تبع هذا الرأى المبرد<sup>(٦)</sup>، وابن السراج<sup>(٧)</sup>، والزنجشرى<sup>(٨)</sup>، والعكبرى<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup>.

ويذكر لنا العكبرى ما احتج به القائلون بهذا المذهب بشيئين: أحدهما: ما ذكره ابن مالك فى نصه السابق، وقد رده العكبرى بقوله: «فإن قيل: إذا جاز أن تعمل (لا) فى اسمها مع أنها فى حكم الجزء جاز أن تعمل فى الخبر. قيل: عملت فى الاسم من حيث هى حرف مشبهة بغيره من الحروف، فأما موضعها مع اسمها فرفع؛ لوقوعها موقع الاسم المفرد، والخبر واقع عنهما، وهذا معنى غير الإعراب، ألا ترى أن قولك: ما جاءنى من رجل. الإعراب فيه على غير الموضع ف (رجل) مجرور و (من رجل) فى موضع الفاعل؛ ولذلك جاز فى الصفة الجر على اللفظ والرفع على الموضع، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾<sup>(١١)</sup>، و (غيره) بخلاف (إن) فإنه لا موضع لها ولا اسمها حتى يحمل الخبر عليه.

والوجه الثانى: أن (لا) عاملٌ ضعيفٌ إذا كان فرع فرع فرع<sup>(١٢)</sup> وليس عمله بلازم، ولا هو أصلاً بنفسه، فعند ذلك لا يقوى على العمل فى الخبر. ونظير ذلك (إن) الشرطية فإنها لا تعمل فى الجواب عند جمهور النحويين، وكذلك قال بعض البصريين فى خبر المبتدأ يعمل فيه الابتداء والمبتدأ لما كان الابتداءً ضعيفاً<sup>(١٣)</sup>.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٤١ .

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١١ .

(٣) منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٦ .

(٤) شرح الكافية ١ / ١١٠ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٦٨ .

(٦) المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

(٧) الأصول فى النحو ١ / ٣٨٠ .

(٨) المفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ .

(٩) التبيين ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(١٠) شرح الجمل ٢ / ٤١٠ - ٤١١ .

(١١) سورة هود: آية ٥٠ .

(١٢) وذلك أن «لا» فرع فى العمل على (إن) و(إن) فرع فى العمل على (كان) و(كان) فرع فى العمل على الفعل التام الذى يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

(١٣) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

وصححه أيضاً ابن عصفور محتجاً له بقوله: «إذ لو كان العامل فيه (لا) لأوجب أن لا يتبع الاسم الذى بعدها على موضعه، لأنك إذا قلت: لا رجلاً عاقلُ فى الدار، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام، وذلك لا يجوز.

وأيضاً فإنَّ (لا) قد غيَّرت معنى الابتداء وهو الإيجاب، وكل ما يُغيَّر المعنى من العوامل، فلا موضع لمعموله أصلاً، نحو: (ليت)، و(كأن)، فدل ذلك على أنَّ (لا) جعلت مع الاسم بمنزلة اسم مبتدأ، ولم تعمل فى الخبر شيئاً؛ ولذلك جاز الحمل على الموضع لتمام الاسم، ولكون (لا) لا تعلق لها بالخبر»<sup>(١)</sup>.

أما المذهب الثانى: والذى رجحه ابن مالك دون نسبة لأحد فقد نسبه العكبرى<sup>(٢)</sup>، والمرادى<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والسيوطى<sup>(٦)</sup>، والأشمونى<sup>(٧)</sup>، للأخفش، ونسبه الرضى<sup>(٨)</sup> للبصريين.

وممن قال بهذا المذهب ابن جنى<sup>(٩)</sup>، وابن الخشاب<sup>(١٠)</sup>، والرضى<sup>(١١)</sup>، والإربلى<sup>(١٢)</sup>. واحتج الرضى لهذا المذهب بقوله: «ومذهب البصريين أولى؛ لأن اقتضاءها للجزئين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى»<sup>(١٣)</sup>.

والذى تقبله النفس ويستسيغه العقل والمنطق هو أن «لا» النافية للجنس هى التى تعمل الرفع فى خبرها، كما تعمل النصب فى اسمها، فإعمال العامل اللفظى عند وجوده أقوى وأولى من تمحل عامل معنوى.

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٤١٠ - ٤١١ .

(٢) التبيين ص ٣٦٨ .

(٣) الجنى الدانى ص ٢٩١ .

(٤) معنى اللبيب بحاشية الأمير ١ / ١٩٥ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢ / ١١ .

(٦) الهمع ٢ / ٢٠٢ .

(٧) منهج السالك ٢ / ٦ .

(٨) شرح الكافية ١ / ١١٠ .

(٩) اللمع ص ١٠٠ .

(١٠) المرتجل ض ١٧٧ .

(١١) شرح الكافية ١ / ١١٠ .

(١٢) جواهر الأدب ص ٢٩٠ .

(١٣) شرح الكافية ١ / ١١٠ .

## المسألة الخامسة والعشرون : «لا» إذا دخلت على المثني هل يكون معرباً أم مبنياً :

إذا كان اسم «لا» النافية للجنس مثني فما حكمه من حيث الإعراب والبناء عند النحاة؟ هذا ما يجيبنا عنه ابن مالك بقوله: «وخالف المرد سيبويه في اسم لا المثني نحو: لا رجلين فيها، فرعم أنه معرب، واحتج له بأمرين:

أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب، نحو: لا خيراً من زيد هنا.

والثاني: أن العرب تقول: أعجبنى يومَ زرتنى، فتفتح، وأعجبنى يوم زرتنى، فتعرب.

وكلتا الحجتين ضعيفة، أما الأولى فمعارضة بأن شبه (لا رجلين) بيا رجلان، أقوى من شبهه بلا خير من زيد، وقد سوى بين يا رجلان ويا رجل، فليُسوّ بين لا رجلين ولا رجل.

وأما الثانية فضعفها بين أيضاً، وذلك أن بناء يوم وشبهه حين أضيف إلى الجملة إنما كان لشبهه بإذ لفظاً ومعنى، فلما بنى خالفه بلحاق علامة التثنية، وبكون اليوم إذا بنى يصير مؤقتاً، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتاً، وإنما يكون مبهماً أى صالحاً لنهار وليلة وللليل والكثير، واليوم المفرد بهذه المنزلة، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾<sup>(٢)</sup>. والحاصل أن يوماً لإبهامه. أشبه إذ فحمل عليه البناء إذا استعمل استعماله، فإذا ثنى زال إبهامه. فلم يصلح أن يحمل على إذ للزوم إبهامها وصلاحتها لكل زمان ماض ليلاً كان أو نهاراً، قليلاً كان أو كثيراً<sup>(٣)</sup>.

والنص يشير إلى قولين في المسألة:

القول الأول: أن اسم لا النافية للجنس المثني مبنى، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن مالك.

والقول الثاني: أن اسم لا النافية للجنس المثني معرب، وهو مذهب المبرد، وقد ذكر ابن مالك حجته، وردّها على ما هو مبين في النص.

وتفصيل المسألة كما جاءت في كتب النحاة كالاتى:

### القول الأول: بناء اسم (لا) النافية للجنس المثني:

عزاه ابن مالك - كما سبق - إلى سيبويه، وهو ظاهر قوله وقول الخليل قبله. قال سيبويه: «وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك وجعلت (لك) خبراً، لأنه لا يكون إضافة وهو خبر»<sup>(٤)</sup>.

وقال: «واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التثنية، كما أذهب من آخر

(١) سورة الأنعام: آية ٧٣ .

(٢) سورة الرحمن: آية ٢٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٥٧ / ٢ - ٥٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨٢ .

خمسة عشر، كما أذهب من المضاف. والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أب فيها، وأثبتوا النون؛ لأن النون لا تحذف من الاسم الذى يجعل وما قبله أو ما بعده بمنزلة اسم واحد. ألا تراهم قالوا: الذى فى الدار، فجعلوا الذى وما بعده من الكلام بمنزلة اسم واحد، ولم يحذفوا النون لأنها لا تجيء على حد التنوين. ألا تراها تدخل فى الألف واللام وما لا ينصرف»<sup>(١)</sup>.

وتبع الخليل وسيبويه فى هذا ابن السراج<sup>(٢)</sup>، والرجاجى<sup>(٣)</sup>، والزخشرى<sup>(٤)</sup>، والعكبرى<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٨)</sup>، والرضى<sup>(٩)</sup>، والمالقي<sup>(١٠)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٢)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١٣)</sup>، والسيوطى<sup>(١٤)</sup>، والأشمونى<sup>(١٥)</sup>.

ويذكر لنا العكبرى حجة هؤلاء القائلين بالبناء فيقول: «إن علة البناء فى المفرد موجودة بعد التثنية فكان مبنياً كالمثنى فى النداء، وبيانه: وهو أنه بُنى فى الأفراد لما رُكب وتضمّن معنى (من) وهذا موجودٌ هنا، ألا ترى أن التقدير فى قولك: لا غلامين لك، أى لا من غلامين إذا مُيز الغلمان اثنين اثنين، ثم حُذفت (من) وتضمّن الكلام معناها كما أن قولهم: نعم الرجلان الزيدان، أى إذا مُيز الجنس رجلين رجلين وكذلك قُلت فى النداء، يا زيدان أقبلا، كما قُلت: يا زيدُ أقبل»<sup>(١٦)</sup>.

**القول الثانى:** الذى نسبه ابن مالك للمبرد، فيؤكد هذه النسبة قول المبرد: «وكان الخليل

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٣ .

(٢) الأصول ١ / ٣٨٣ .

(٣) الجمل ص ٢٣٧ .

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ١ / ١٠٤ - ١٠٧ .

(٥) شرح اللمع ١ / ٩١ .

(٦) شرح المفصل ١ / ١٠٦ .

(٧) الكافية بشرح الرضى ١ / ٢٥٥ .

(٨) شرح الجمل الكبير ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٩) شرح الكافية ١ / ٢٥٦ .

(١٠) رصف المباني ص ٢٦٥ .

(١١) مغنى اللبيب ١ / ١٩٤ .

(١٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٨ .

(١٣) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٣٩ .

(١٤) الهمع ٢ / ٢٠٠ .

(١٥) منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٧ .

(١٦) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٠ (م ٥٨) .

وسبويه يزعمان أنك إذا قلت: لا غلامين لك، أن غلامين مع (لا) اسم واحد، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه، نحو قولك: هذان أحمران، وهذان مسلمان، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين. فرقوا بين النون والتنوين، واعتلوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً. لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد»<sup>(١)</sup>.

واحتج لهذا القول من وجهين كما ذكر العكبري:

«أحدهما: أن اللفظ هنا مُركَّب والاسمُ الثاني مما لا يثنى ولا يُجمع كقولك: خمسة عشر، فإنك لا تُثنى عشر ولا تجمعها.

والوجه الثاني: أن المثني في تقدير المعطوف، ألا ترى أن قولك: قام الزيدان، تقديرُهُ قام زيد وزيد، ولو ظهر العطف لم يكن البناء، كذلك إذا كان مُقدِّراً»<sup>(٢)</sup>.

وقد احتج لهذا القول بوجه آخر، ذكره لنا الرضي فقال: «قال به لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب»<sup>(٣)</sup>.

وأجاب العكبري عن الوجهين الأولين فقال: «والجواب عن الأول: أنه باطلٌ بما إذا سَمَّيتَ رجلاً بـ (حضر موت) فإنك تقولُ في تثنيته وجمعه: حضرموتان وحضرموتون، فأما خمسة عشر فإن التثنية في الاسم الثاني امتنع تثنيته لعلَّةٍ أخرى، وذلك أن خمسة عشر عبارة عن خمسة وعشرة، فإذا تثنيت عشرًا بقيت الخمسة على حالها فلم تصح تثنيته، لأنه بعض الكمية، بخلاف مسألتنا فإن الكمية في اسم دون (لا).

وأما تقديرُ العطف، فذلك أمر يتعلَّق بالمعنى، واللفظ على خلافه، وذلك أن الاسم المعطوف حُذِفَ هو وحرفُ العطف، ووضعت مكانهُما صيغةٌ أخرى، فكان حكمها حكمَ المفرد غير المعطوف كما كان ذلك في النداء، ألا ترى أنك إذا ناديت اسماً فيه حرف العطف نصبت البتة كقولك: يا زيداً وعمراً أقبل، ولو ثبتت لقلت: يا زيدان. فبنيت. فإن قيل: فالياء في (لا غلامين) حرفُ الإعراب، وعلامةُ النَّصب، وذلك دليلٌ على أن الاسم منصوبٌ.

قيل: الياء هنا حرفُ إعراب، وتدلُّ على الحركة التي هي الفتح لا على فتحة الإعراب، كما أن قولك: (يا زيدان) الألفُ فيه حرفُ الإعراب وعلامةُ الضَّم، وكذلك ها هنا، والله أعلم

(١) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

(٢) التبيين ص ٣٧١ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٥٦ .



ورد ابن يعيش هذا القول أيضاً، فبعد أن ذكر نص المبرد السابق، قال: «وهذا إشارة إلى عدم النظر وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظر، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا»<sup>(٢)</sup>.

وأبطله ابن عصفور أيضاً فقال: «وهذا الذى ذهب إليه أبو العباس باطل. أما قوله: إنه لم يوجد اسم مثنى مبنياً فباطل، بدليل قولهم: اثنان فى العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد، وأما قوله: إن المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل؛ لأنّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين، فكذلك لا يطول بهذه النون»<sup>(٣)</sup>.

ويقوم السيوطى الحجة على المبرد بما أقره هو من بناء المثنى فى النداء فقال: «ونقض بأنه قال بينائهما<sup>(٤)</sup> فى النداء، فكذا هنا»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا، فالراجح هو ما ذكره الخليل وسيبويه ومن تابعهما بناء اسم لا المثنى معها؛ لقوة الدليل، وظهور فساد مذهب المبرد بما ذكره النحاة وما ذكره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله: «والجواب على هذه الشبهة من وجهين: أولهما - وهو وجه عقلى - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً، ثم دخلت عليه لا فتتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم، الثانى - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع»<sup>(٦)</sup>.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧١ - ٣٧٢، وانظر: شرح اللمع ص ٩١، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٥٦، ومغنى اللبيب ١ / ١٩٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٣٩ .

(٢) شرح المفصل ١ / ١٠٦ .

(٣) شرح الجمل الكبير ٢ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٤) أى بناء جمع المذكر السالم والمثنى.

(٥) الهمع ٢ / ٢٠٠ .

(٦) هامش شرح ابن عقيل ٢ / ٩ .

## المسألة السادسة والعشرون : حكم الاسم المفرد الواقع بعد «لا» النافية للجنس :

الخلاف الذى ذكره ابن مالك - هنا - يدور حول (لا) النافية للجنس، ويختص باسمها المفرد النكرة: هل هو مبنى على الفتح أم منصوب بالفتحة وحذف التنوين تخفيفاً؟

يقول ابن مالك: «وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافى أن فتحة: لا رجل، وشبهه، فتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخفيفاً، ولشبهه بالمركب. وهذا رأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه فى علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقة ساكن، أو لوقوف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف، ولا مضافاً، ولا ذا ألف ولام، ولا علماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنياً، كيف وقد روى عن العرب: جئت بلا شيء بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئت بخمسة عشر، والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقيناً. والعجب من الزجاج والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهباً إليه من أن فتحة: لا رجل، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استناداً إلى قوله فى الباب الأول من أبواب لا: «و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين»<sup>(١)</sup> وغفلاً عن قوله فى الباب الثانى: «واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يُذهب منه التنوين كما أُذهب من خمسة عشر، لا كما أُذهب من المضاف»<sup>(٢)</sup>، فهذا نص لا احتمال فيه.

قلت: ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها فى: ولا لذات للشيب، فى الرواية المشهورة، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، على نحو ما يوجه به: لا أبا لك، ولا يدى لك»<sup>(٣)</sup>.

إذن الخلاف الذى ذكره ابن مالك يدور حول حكم اسم (لا) النافية للجنس، وهل هو مبنى على الفتح أم أنه منصوب بالفتح، وحذف التنوين تخفيفاً؟ وقد اختار ابن مالك البناء، ونسب القول بالإعراب إلى الزجاج والسيرافى، وردّه بما هو ثابت فى نصه المذكور.

وقد تكلم الزجاج فى هذه القضية، عند قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>، يقول الزجاج: «وموضع ﴿لَا رَيْبَ﴾ نصب، قال سيبويه: (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، إلا أنها تنصبه بغير تنوين، وزعم أنها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٢) السابق ٢ / ٢٨٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٥٨ - ٥٩ .

(٤) سورة البقرة: آية ٢ .

(٥) معانى القرآن وإعرابه ١ / ٦٩ .

وقوله: «وموضع ﴿لَا رَيْبَ﴾ نصب» لا يفيد أنه معرب، بل يفيد أنه مبنى فى محل نصب، وهو بذلك مقلد لسيبويه؛ ولذلك ينقل عن سيبويه قوله: «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها إلا أنها تنصبه بغير تنوين»<sup>(١)</sup>.

وأما ما نقله الزجاج عن سيبويه أن (لا) وما بعدها بمنزلة شيء واحد فيفسر قول سيبويه: «وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنها تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل، وما أجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا فى نكرة، و(لا) وما تعمل فيه فى موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، كما خولف خمسة عشر؛ فـ «لا» لا تعمل إلا فى نكرة، كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلا فى نكرة»<sup>(٢)</sup>.

وهذا تحليل بارع من سيبويه، فقد جعل بناء اسم لا المفرد عارضاً كبناء خمسة عشر عند التركيب، وقبله كان كل جزءٍ منهما معرباً.

والنصان السابقان لسيبويه والزجاج يوضحان أن اسم (لا) النكرة مبنى، وأن الزجاج ناقل عن سيبويه وتابع له، وعلى هذا جمهور البصريين<sup>(٣)</sup>، كما أنهما يردان القول القائل بأن الزجاج يقول: إن اسم (لا) المفرد معرب منصوب بالفتحة، وهو ما نسبته إليه وإلى السيرافى ابن مالك - كما سبق بيانه - وبعض النحاة<sup>(٤)</sup> غيره.

وما نسبته ابن مالك إلى الزجاج مردود من وجوه:

أولها: أن الزجاج قد استخدم هذا المصطلح كغيره من النحاة فى عصره وعصر سابقيه، فهذه كانت عادة عند النحاة الأوائل فى استخدام المصطلحات، وقد قال مثل هذا سيبويه والأخفش<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>، فلماذا لم يحمل كلامهم على ما حمل عليه كلام الزجاج؟ مع أن الزجاج - كما تبين فى نصه السابق - ما هو إلا ناقل عن سيبويه.

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) انظر: معانى القرآن للأخفش ١ / ٣٧٤، والمقتضب ٤ / ٣٥٧، والأصول فى النحو ١ / ٤٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٢٨، ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٦، والمفصل بشرح ابن يعيش: ٢ / ١٠١، والتبيان فى إعراب القرآن ١ / ١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٠٣، والمقرب لابن عصفور ص ٢٠٩، وشرح الكافية للرضى ١ / ١١١، وأوضح المسالك ٢ / ٨، وشرح التصريح ١ / ٢٣٨، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨، والهمع للسيوطى ٢ / ١٤٣، ١٤٤، وشرح الأشموني ٢ / ٦ .

(٤) شرح الكافية للرضى ١ / ٢٥٥، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ١٦٤، وشرح اللمحة ٢ / ٦٧، وابن عقيل ٢ / ٨، وشرح التصريح ١ / ٢٣٩، وأيضاً الدكتور عبد الخالق عزيمة نسب هذا الرأى للزجاج عند تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرد ٤ / ٣٥٧ .

(٥) معانى القرآن ١ / ١٧٤ .

(٦) المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

ثانيها: ذكر الزجاج في موضع آخر ما يشير إلى أن اسم (لا) المفرد مبنى، وليس بمعرب، وذلك عندما تحدث عن العطف على اسم «لا» في قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، قال: «وعطف الثاني على موضع الأول؛ لأن موضعه نصب»<sup>(٢)</sup>، فلو كان يرى أن اسم: «لا» المفرد منصوب - كما نسب إليه ابن مالك - لم يقل: إن موضعه نصب

ثالثها: أن تلاميذه أوّلَى الناس بأن ينقلوا لنا هذا الفهم عن أستاذهم، ولكن هذا لم يحدث؛ لأنهم كانوا يفهمون أن أستاذهم يرى أن موضع اسم (لا) المفرد النصب أى أنه مبنى، فها هو النحاس يقول في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: «نصب (ريب)؛ لأن (لا) - عند البصريين - مضارعة لـ (إن) فنصبوا بها، وإن (لا) لم تعمل إلا فى نكرة؛ لأنها جواب نكرة فيها معنى (من) بنيت مع النكرة فصيراً شيئاً واحداً»<sup>(٣)</sup>.

رابعها: أن الاسم الذى لا ينون إما مبنى أو ممنوع من الصرف، أو للإضافة، وهنا كلمة «ريب» لا تصلح أن تكون ممنوعة من الصرف؛ لأنها لا ينطبق عليها شروط الاسم الممنوع من الصرف، وليست مضافة وما كان هذا ليخفى على الزجاج، وهذا يعنى أن مقصود الزجاج «البناء» وليس الإعراب.

إذن الاسم الواقع بعد (لا) فى موضع نصب، أى مبنى، لكن التعبير عن البناء أخذ صورة الفتح بغير تنوين، والنصب بغير تنوين، وهذا عين ما قاله سيبويه، وهو نفسه ما عبر به الزجاج عن رأيه، وهو مذهب البصريين.

والحق أن الذين قالوا بإعراب اسم (لا) النافية للجنس المفرد هم الكوفيون وليس الزجاج والسيرافى، حيث يقول ابن الأنبارى: «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بـ (لا) معرب منصوب بها، نحو: لا رجل فى الدار»<sup>(٤)</sup>. ويقول العكبرى: «ومنهم من قال: هو معرب، وبه قال الكوفيون»<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر العكبرى ما احتج به الكوفيون، فقال: «واحتج الآخرون على أن اسمها معربُ بأشياء:

أحدها: أنه يجوز فيما بعدها النَّصْبُ والتنوين، والرَّفْعُ والتنوين، هذا إذا كان مفرداً، وإذا كان مضافاً كان معرباً بلا خلاف، وهذا يدلُّ على أن البناء لا علة له هنا، إذ لو كانت له علة لازمة؛

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٤ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٣٥ . وذلك فى قراءة النصب «ولا خلة ولا شفاعة» .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٣٦٦ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٦٤ .

لأن معناه لا يختلف، وإذا انتفت علة البناء ثبت كونه معرباً.

والوجه الثانى: أن الكلام متضمن معنى الفعل، وكان هو العامل، وبيانه أن قولك: لا رجل فى الدار تقديره: لا أعلم ولا أحد، والمعنى على هذا مستقيم، وحذف الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف، فمن ذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٢)</sup>، والاسم معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ، وكذلك هو ها هنا، والأصل فى العمل للأفعال، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العملُ إليها.

والوجه الثالث: أن «لا» بمعنى «غير»<sup>(٣)</sup> وغير هنا بمعنى «ليس» ألا ترى أنك تقول: «زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ» أى: غير عاقل، وتقول: «قامَ القومُ ليس زيدا» وهو فى المعنى قامَ القومَ غيرَ زيدٍ، فلمَّا أشبهت الكلمات الثلاث «لا» و«ليس» و«غير» وكانت «غير» تجرُّ، و«ليس» تنصبُ كان حملها على «ليس» أولى؛ لأنها غير جارةٍ وهى مثلها فى النفى فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا فى النَّصْبِ.

ونظيرُ ذلك حمْلُ «ما» على «ليس» فى لغة أهل الحجاز، و«لا» تُشاركها فى أن لها اسماً وخبراً كما لـ «ليس» كذلك، إلا أنهم لما قدموها ولزمت فيها النكرة بدأوا بالمنصوب كما يبدأون بحرف الجرِّ إذا كان المبتدأ نكرة.

والرابع: أن «لا» محمولة على «إن» لأنها تُشبهها فى دخولها على المبتدأ والخبر، وأنه لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها، وأنها تؤكد النفى كما أن «إن» لتوكيد الإثبات، وكما أن «إن» تنصب كذلك «لا»<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن الأنبارى وجهاً آخر يحتج به الكوفيون، حين قال: «ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أعملوها النَّصْبَ لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها - نصبوا النكرة بغير تنوين»<sup>(٥)</sup>.

وقد ناقش ابن الأنبارى ما احتج به الكوفيون فقال: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إنما قلنا: إنه منصوب بلا؛ لأنها اكتفى بها عن الفعل. قلنا: هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّنًا.

قولهم: حذف التنوين بناء على الإضافة، قلنا: لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد فى كل ما

(١) سورة التوبة: آية ٦ .

(٢) سورة الانشقاق: آية ١ .

(٣) ذكر مثل هذا ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ / ٣٦٦ .

(٤) التبيين ص ٣٦٦، وانظر الإنصاف ص ٣٦٧ .

(٥) الإنصاف ص ٣٦٦ .

يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة، فلمَّا قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم: «إِنَّ (لا) تكون بمعنى غير، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير»، قلنا: ولمَّ إذا كانت بمعنى ليس ينبغي أن يُنصَّب بها؟ وهلا رفعوا بها على القياس؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس، قال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ<sup>(١)</sup>

... وأما قولهم: «إنما أعملوها النصبَ لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدماً عليها - نصبوا بها النكرة قلنا: ولمَّ قلتم ذلك؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصِّرف، فلما مُنِعَ من التنوين دلَّ على أنه ليس بمعرب منصوب ...

قولهم: «إِنَّ (لا) لما كانت فرعاً على إِنَّ في العمل؛ وإنَّ تنصب مع التنوين، نصبتُ لا من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل»، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن التنوين ليس من عمل إِنَّ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إِنَّ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها، وإذا لم يكن من عمل إِنَّ التي هي الأصل فلا معنى لحذفه مع (لا) التي هي الفرع لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل، وإذا لم يكن من عمل الأصل، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع، كما كان ثابتاً مع الأصل، ثم انحطاطها عن درجة (إِنَّ) قد ظهر في أربعة أشياء.

أحدها: أن (إِنَّ) تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا) لا تعمل إلا في النكرة ....

والثاني: أن (إِنَّ) لا تُركَّب مع الاسم لقوتها، ولا تتركب مع الاسم لضعفها.

والثالث: أن (إِنَّ) تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر، و(لا) لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر.

والرابع: أن (إِنَّ) تعمل في الاسم والخبر عندنا، و(لا) إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر فقد ظهر انحطاطُ (لا) عن درجة إِنَّ على ما بينا والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك القيسي في الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، ٣٠٤، والعيني بحاشية الصبان ١/ ٢٥٤، ونظر المقضب ٤/ ٣٦٠، وآمالى ابن السجري ١/ ٣٦٤، ٣٦٦، ٤٣١، ٢/ ٦٦، وشرح المفصل ١/ ١٠٨، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ١/ ١٩٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٩٩، والهمع ٢/ ١١٩، ومنهج السالك للأشمنوني ١/ ٢٥٤.

ومعنى: صد: أعرض، والضمير في «نيرانها» يعود على الحرب ولا براح: أى ليس لى براح. والشاهد فى قوله: «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس، فرفع بها الاسم، وحذف خبرها، وتقديره: لا براح لى. (٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٣٦٧ - ٣٧٠.

هذا، والقول ببناء اسم «لا» النافية المفرد النكرة هو الصواب، لما ذكره ابن مالك فى النص المذكور فى صدر المسألة من تنفيذ القول بالإعراب مستنداً إلى القياس والسمع، ولما أورده العكبرى من وجوه تدعم وتؤكد ذلك، وهذه الوجوه هي:

«أحدها: أن «لا» مركبة مع الاسم، والتركيب يُوجب البناء كخمسة عشر؛ وبيان أنها مركبة مع الاسم، أنها إذا فصل بينهما أعرب كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾<sup>(١)</sup>، وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل دلّ أنه حادث للتركيب، والتركيب يُوجب البناء؛ لأنه يجعل فيه الشئان كالشيء الواحد على وجه يلزم فيه الاتصال، ويجرى مجرى الحرف، إذ لا يستغنى عن الحرف.

والوجه الثانى: أنّ الكلام تضمّن معنى الحرف فكان مبنياً كـ (أين) و(كيف)، وبيان ذلك أن قولك: لا رجل فى الدار تقديره: لا من رجل، وإنما قدر ذلك؛ لأن (من) موضوعة لبيان الجنس، والنفى ها هنا للجنس كله و(لا) بنفسها لا تنفى الجنس، فقد ثبت فى اللفظ معنى لا يُثبت إلا بالحرف، وإذا تضمّن الاسم معنى الحرف بُنى؛ لأنه أدّى ما يؤدّيه الحرف لفظاً، فتعدّى إليه حكمه وصارَ هذا كخمسة عشر، فى أنّ التقدير: خمسة وعشرة، ويدلّ على أن (من) هى التى تفيد نفي الجنس هنا أنّك لو قلت: لا من رجل فى الدار لم يجوز أن يكون فيها اثنان، ولا أكثر، ولو قلت: لا رجل فى الدار جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر، فإذا قدرت «من» كان حكمها هذا الحكم.

والوجه الثالث: أن «رجل» ها هنا لو كان معرباً لكان منوناً؛ لأن التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع بالألف واللام وعدم الصرف والإضافة، وكل ذلك غير موجود، فتعين أن يضاف عدم التنوين إلى البناء.

والوجه الرابع: أنه لو كان معرباً لكان بفعل محذوف، وكان التقدير لا أجد أو لا أرى، ونحو ذلك، وهذا بعيد التقدير؛ لأنك تقول: «لا إله إلا الله» فلو كان معناه لا أجد لكان النفى منسوباً إلى وجدانك، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى أن عدم الآلهة غير الله للمعنى فى نفس المنفى، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك.

والوجه الخامس: أنه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل؛ لأن كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً، كـ (إنّ) فإنك تقول: إنّ فى الدار زيداً؛ فتعملها مع الفصل بالظرف<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الصافات: آية ٤٧ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .

## المسألة السابعة والعشرون : حكم تكرار «لا» النافية للجنس :

وضع النحاة شروطاً لعمل «لا» عمل «إن» منها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن لا يفصل بينها وبين اسمها، فإن انتفى شرط من شروط عملها بأن كان اسمها معرفة، أو فصل بينها وبينه بفواصل، بأن يليها خبر، أو نعت، أو حال. وجب تكرارها إلا في الضرورة، فإنه يجوز عدم التكرار عندها، ذكره ابن مالك وذكر أن المبرد وابن كيسان خالفاً في هذا .

يقول ابن مالك : «لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار، ليكون عوضاً مما فاتها من مصاحبة ذى العموم، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، ثم حمل في لزوم التكرار المفصلة على التي تليها معرفة، لتساويهما في وجوب الإهمال، وأيضاً فإن العرب في الغالب تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس، نحو: ما زيد عندك، وما عندك زيد، وليس عمرو في الدار، فإذا وقعت لا في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها، ففويت بالتكرار، ولم تخل منه إلا في اضطرار. وكذا إذا ولي «لا» خبر مفرد يلزم التكرار أيضاً، نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، وكذا إذا ولي «لا» نعت أو حال، نحو: مرت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً. وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولي: «وكذا التاليف خبر مفرد أو شبهه» فتكرار «لا» في هذه المواضع لازم إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجوعُهَا<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>

ثم قال: «ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة، بل أجازها في السعة، ووافق ابن كيسان، ولا حجة لهما في قول العرب: لا نولك أن تفعل، فإنهم أوقعوه موقع: لا ينبغي لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار لا، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه»<sup>(٣)</sup>.

وما ذهب إليه ابن مالك في هذا هو مذهب سيبويه الذي قال في هذا الموضع: «وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تثني لا ... قال الشاعر:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجوعُهَا

(١) البيت من الطويل، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها. انظر: الكتاب ٢ / ٢٩٨، والمقتضب ٤ / ٣٦١، والأصول في النحو ١ / ٣٩٣، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ١١١، وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٣١، وشرح اللمع للعكبرى ١ / ٩١، وشرح المفصل ٢ / ١١٢، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٠٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٢٣٩، وشرح الكافية ١ / ٢٥٨، ورتصف المبانى ص ٢٦١، وجمع الهوامع ٢ / ٢٠٧، ومنهج السالك بحاشية الأشموني ٢ / ١٨.

والجزع: الخوف. استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل لصعوبة فراق الأحبة. آذنت: أعلمت. الركائب: المطي. والمعنى: يصور الشاعر جزع محبوبته التي فارقتهم وبكاءها واسترجعت لفراقه.

والشاهد: قوله: «لا إلينا رجوعها» حيث دخلت «لا» على الخبر «إلينا» ولم تتكرر، وهذا شاذ.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٦٥ .

(٣) السابق ٢ / ٦٦ .



واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن بعد إلا أن تعيد لا الثانية، لأنه جعل جواب: إذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعت مثلها إذا نصبت، لا تفصل لأنها ليست بفعل»<sup>(١)</sup>.

يوضح سيبويه في هذا الكلام علة تكرار «لا» وأنه يعتبر جواب لسؤال سائل، وتبع سيبويه جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> الذين عللوا لوجود تكرار (لا) في هذه المسألة، بإضافة إلى ما ذكره ابن مالك من أن التكرار جيء به ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذى العموم، لأن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، ما ذكره سيبويه من أن التكرار جيء به للجواب عن سؤال، إضافة إلى هذا، ذكر الإربلي أنه وجب «تكريرها، ليتعدد المنفى بعدها، فيشابه النكرة، من حيث تعدد الأفراد، فيقال: لا زيد في الدار ولا عمرو»<sup>(٣)</sup>.

ويجمع السيوطي العلتين موضحاً العلة التي ذكرها سيبويه بقوله: «فمذهب سيبويه والجمهور: لزوم تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذى العموم، أو لأن العرب جعلتها في جواب: من سأل بالهمزة وأم. والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب»<sup>(٤)</sup>.

أما ما نسبته ابن مالك للمبرد، فبالاطلاع على كلامه في هذا الموضع وجدته يقول: «وأما قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فلا يكون (هم) إلا رفعاً؛ لأن (لا) لا تعمل في المعرف .. وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: رجل في الدار، أو هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجل في الدار»<sup>(٦)</sup>.

فالمبرد في هذا النص، وإن لم يصرح بالقول بعدم تكرار (لا) في غير ضرورة، فإنه مفهوم كلامه، وتعليق الشيخ عزيمة على كلام المبرد السابق يؤكد هذا؛ فقد قال الشيخ عزيمة: «وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرار (لا) في غير الضرورة»<sup>(٧)</sup>.

ويبطل ابن عصفور هذا المذهب بقوله: «وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها. وهذا فاسد، بدليل أنه لا يخلو أن تجعل: لا زيد عندك. في جواب من قال: أزيد عندك أو عمرو؟ فباطل، لأنه

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩، وانظر: ص ٣٠٥.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣، والإيضاح للفارسي ص ٢٤٨، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ١١١، وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٣١ - ٥٣٢، ٥٤٠، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٠٥، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٨، وورصف المباني ص ٢٦١، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وارتشاف الضرب ٢ / ١٧٢، وجمع الهوامع ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٤، ٥.

(٣) جواهر الأدب ص ٢٩٠.

(٤) جمع الهوامع ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٥) سورة البقرة: آية ٦٢.

(٦) المقتضب ٤ / ٣٠٥.

(٧) هامش المقتضب ٤ / ٣٠٥.

جوابه: (نعم) أو (لا). وإن جعلته فى جواب من قال: أزيد عندك أم عمرو، فجوابه إنما هو: لا زيد عندى ولا عمرو»<sup>(١)</sup>.

وقد لخص بعض<sup>(٢)</sup> النحاة أدلة هذا المذهب، وأبطلوها، ومن هذه الأدلة التى ساقوها نورد:  
الدليل الأول: وهو بيت الشعر السابق وما جاء مثله من أبيات فحملوه على الضرورة، وكذلك قول العرب: «لا نولك أن تفعل» وردوه - كما ذكر ابن مالك - أنه كلام محمول على معناه، كأنه قال: لا ينبغي لك أن تفعل، فكما لا تكرر «لا» مع الفعل، فكذلك ما فى معناه.  
الدليل الثانى: كيف جاز لـ «لا» أن تعمل فى معرفة فى قولهم: «قضيةً ولا أبا حسن<sup>(٣)</sup> لها»، و«أما البصرة فلا بصرة لك» ردوه - على حذف «مثل»، فكأنه قال: ولا مثل أبى الحسن، ولا مثل البصرة.

والراجح عندى هو مذهب سيوييه وجمهور النحاة؛ ذلك أن عدم تكرارها فى غير الشعر لم يأت إلا كما ذكر ابن مالك فيما هو بمعنى الفعل أو فى ضرورة، ولم تأت اللغة بغير ذلك، والمعول عليه عندنا هو ما وردت به اللغة، ولقوة ما رد به جمهور النحاة أدلة هذا المذهب.

#### المسألة الثامنة والعشرون : حكم رفع نعت اسم «لا» النافية للجنس :

أجاز النحاة نصب صفة اسم «لا» ورفعها فى التركيب، أى تركيب «لا» مع اسمها وعدمه، وفى اتصال الصفة بالاسم وانفصالها، وأن تجعل الصفة والموصوف مركبين كتركيب خمسة عشر فيينيان على الفتح، إن كانا مفردين متصلين، وفى حالة رفعه إن كان اسم «لا» مفرداً ونعته مفرداً خلاف يذكره لنا ابن مالك بقوله: «وزعم ابن برهان أن صفة اسم (لا) لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبا مع (لا) وأن رفعها دليل على إلغاء (لا)، وحمله على ذلك أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له فى صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الأعمال، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء»<sup>(٤)</sup>. ويرده بقوله: «وما ذهب إليه غير صحيح، لأن أعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له. وقوله : لا عمل للابتداء فى الاسم المنصوب، غير مسلم، بل له عمل فى موضعه، كما له بإجماع

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٤٠٥ .

(٢) انظر: شرح الجمل الكبير ٢ / ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧ وشرح الكافية ١ / ٢٥٨، وجواهر الأدب ص ٢٩٠ .

(٣) هو علي بن أبى طالب رضي الله عنه .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٦٩ .

عمل فى موضع الجرور بمن فى نحو: هل من رجل فى الدار؟ فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه، ولا قوة إلا بالله»<sup>(١)</sup>.

يتضح أن فى المسألة مذهبين:

الأول: مذهب ابن برهان وهو عدم رفع الوصف إلا إذا كان اسم «لا» مفرداً مركباً معها، وحكم «لا» فى هذه الحالة الإلغاء.

الثانى: وهو رفع الصفة على محل «لا» واسمها وتكون «لا» عاملة فى الاسم، وهو ما اعتنقه ابن مالك راداً مذهب ابن برهان.

وما نسبه ابن مالك وغيره<sup>(٢)</sup> لابن برهان صحيح يؤيده قول ابن برهان: «إذا قلت: لا رجلاً فاضلاً عندك، فقد ألغيت (لا)، وهى وما بنى معها فى موضع اسم مبتدأ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ؛ لأن العامل فى الصفة - على قول سيوييه - هو العامل فى الموصوف، فمن نصب الصفة يُعلم انتصاب النكرة وأن العامل فيهما واحد، وذلك (لا) ليس غير»<sup>(٣)</sup>.

وتبع ابن برهان كل من: ابن الحاجب، وابن عصفور، وابن الحاجب يرى أن صفة اسم «لا» المضاف لا يوصف إلا بالمنصوب فقال: «وقال<sup>(٤)</sup> فى مثالنا: لا يحتمل ظريف إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفى بلا لا يوصف إلا بالمنصوب»<sup>(٥)</sup>.

وابن عصفور يشترط لجواز رفع النعت على الموضع أن يكون النعت مفرداً فإن كان مضافاً أو مطولاً، فلا يجوز الإتيان فيه عنده إلا على لفظه. يقول ابن عصفور: «فإن كان النعت مضافاً، أو مطولاً، فلا يجوز الإتيان فيه إلا على لفظه ونحو: لا رجل صاحب دابة فى الدار، ولا رجل خيراً من زيد فى الوجود. فإن كان النعت ليس بمضاف ولا بمطول، فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع. فإذا أتبت على الموضع فالرفع ليس إلا، وإذا أتبت على اللفظ، فيجوز لك وجهان: النصب والتنوين»<sup>(٦)</sup>.

ورد هذا المذهب الرضى بقوله: «وإنما جاز الرفع حملاً على المحل بل كان هو القياس لأن التوابع تتبع متبوعاتها فى الإعراب لا فى الحركة البنائية، نحو: جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع، وإنما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابتها للإعرابية بعروضها مع عروض (لا) وزوالها

(١) شرح التسهيل ٢ / ٦٩ .

(٢) نسبه إليه أيضاً الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٦٣، وأبو حيان فى ارتشاف الضرب ٢ / ١٧٤ .

(٣) شرح اللمع ١ / ٩٠ .

(٤) القائل هو الرضى.

(٥) شرح الكافية ١ / ١١١ .

(٦) شرح الجمل الكبير ٢ / ٤١٢ .

بزواهلها، فكأنها عاملة محدثة لها»<sup>(١)</sup>.

والمذهب الثاني: هو صريح كلام سيبويه الذي قال عن لا واسمها: «ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء»<sup>(٢)</sup>، وقال أيضاً: «ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مثله أحدٌ، ولا كزيد أحد. وإن شئت حملت الكلام على (لا) فنصبت. وتقول: لا مثله رجل إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب: لا حَوْلَ ولا قوَّةُ إلا بالله. وإن شئت حملته على (لا) فنوَّنته ونصبتَه»<sup>(٣)</sup>.

وتبع سيبويه كل من المبرد<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، والزجاجي<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، والرَضِي<sup>(٩)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٠)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١٢)</sup>.

والراجح هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة؛ لقوة أدلتهم وورود السماع به وضعف مذهب ابن برهان ومن تبعه.

### المسألة التاسعة والعشرون : حكم الاقتصار على مرفوع ظن وأخواتها دون المنصوبين :

لا خلاف بين النحاة في كون أن (ظن وأخواتها) من الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها ولأخواتها، ولا خلاف كذلك في جواز الحذف إذا وجدت قرينة، وكان للحذف فائدة.

وقد ذكر ابن مالك خلافاً بين النحاة: هل يجوز الاقتصار على مرفوع ظن وأخواتها دون المنصوبين أم لا؟ فذكر أن منع الاقتصار على أظن ونحوه... هو مذهب سيبويه: والمحققين ممن تدبروا كلامه كأبي الحسن بن خروف وابن طاهر وأبي علي الشلوبين: أنه لا يجوز الاقتصار على

(١) شرح الكافية ١/ ٣٦٣ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

(٣) السابق ٢/ ٢٩٢ .

(٤) المقتضب ٤/ ٣٦٩ .

(٥) الأصول في النحو ١/ ٤٠٤ .

(٦) الجمل في النحو ص ٢٣٨ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٨ .

(٨) شرح المفصل ٢/ ١٠٩ .

(٩) شرح الكافية ١/ ٢٦٣ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٣ .

(١١) أوضح المسالك بالتصريح.مضمون التوضيح ١/ ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١٢) التصريح.مضمون التوضيح ١/ ٢٤٣ - ٢٤٤ .

مرفوع حسب دون المنصوبين إلا بقرينة تحصل بسببها فائدة<sup>(١)</sup>.

واستدل ابن مالك على ذلك بقول سيبويه: «وذلك أن حسبت بمنزلة كان إنما يدخلان على المبتدأ أو المبنى عليه فيكونان في الاحتياج على الحال. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الواقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان، بعد حسب بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان<sup>(٢)</sup>، ثم قال: «فلما صارت حسب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة (إن وأخواتها) إذا قلت: أننى، ولعلنى؛ لأن (إن وأخواتها) لا يقتصر فيها على الاسم الذى يقع بعدها<sup>(٣)</sup>.  
وذكر ابن مالك أيضاً رأياً آخر فى المسألة لابن السراج والسيرافى وهو «جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقاً<sup>(٤)</sup>».

ويرى أن «الذى دعاهما لهذا أن الأخفش قال فى كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: تقول: ضرب عبد الله، وظن عبد الله، وأعلم عبد الله، ولكن ابن مالك يرى «أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقاً، بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظننى ذاهباً؟ ظن عبد الله. ولمن قال: من أعلمك أنى ذاهب؟ أعلم عبد الله؛ ولذلك قال: إذا كنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر<sup>(٥)</sup>».

ويتضح من كلام ابن مالك أن فى المسألة مذهبين: المذهب الذى نسبه إلى سيبويه، والمذهب الذى نسبه إلى ابن السراج والسيرافى، وأنه اختار الأول منها.  
وعند نشر القول عن المذهبين يتبين لنا ما يأتى:

أن ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه يرده قول سيبويه نفسه: «وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك تقول ظننت فتقتصر، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهبت فى الذهاب، فذاك - ها هنا - هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، وكذلك قلت وحسبت<sup>(٦)</sup>.  
فهذا النص صريح فى أنه يجوز حذف المفعولين اقتصاراً.

وبهذا يكون ما نسبه ابن مالك لابن السراج والسيرافى - والذى تؤكد أقوالهما صحة هذه النسبة إليهما - يكون هو فى الحقيقة مذهب سيبويه، وهما تابعان له فيه.

قال ابن السراج: «واعلم أن كل فعل متعد، لك ألا تعديه، وسواء عليك أكان يتعدى إلى

(١) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٧٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦، وانظر: شرح التسهيل ٢ / ٧٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٨، وشرح التسهيل ٢ / ٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٧٤ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

(٦) الكتاب ١ / ٤٠ .

مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة، لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب؛ لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب، وكذلك ظننت، يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقال السيرافي: «ولو لم تذكر واحداً منهما جئت بالفعل والفاعل فقط، جاز في كل هذه الأفعال كقولك: ظننت، ومن أمثال العرب: من يسمع يَحَلْ، ففي (يَحَلْ) ضمير فاعل، ولم يأت بمفعولين»<sup>(٢)</sup>.

وقد تابع سيبويه - غير ابن السراج والسيرافي - ابن يعيش<sup>(٣)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤)</sup>، والإسفراييني<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(٦)</sup>، وقد احتج هؤلاء النحاة لمذهبهم هذا بـ «بجيء ذلك في أفعال العلم، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْا يَرَى﴾<sup>(٨)</sup>، أى يعلم، والأصل والله أعلم بالأشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقاً أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام، وفي أفعال الظن نحو: ﴿وَوَظَّنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾<sup>(٩)</sup>، فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم في المثل: من يسمع يخل، أى يقع منه خيله .. والمعنى من يسمع خيراً يحدث له ظن»<sup>(١٠)</sup>.

والخلاصة أن ما نسبته ابن مالك إلى سيبويه واختاره ليس هو مذهب سيبويه، وإنما مذهبه جواز الاقتصار على مرفوع (ظن وأحواتها) دون مفعولها مطلقاً، وهو ما نسبته إلى ابن السراج والسيرافي، وهما - في حقيقة الأمر - تابعان لسيبويه.

أما ما اختاره ابن مالك من عدم جواز الاقتصار على ظن ومرفوعها دون قرينة فهو مذهب المبرد الذي قال: «هذا باب الفعل المتعدى إل مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ... وإنما امتنع: ظننت زيداً حتى تذكر المفعول الثاني؛ لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء وخبر. فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً، فإنما معناه: زيد منطلق في ظني، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني؛ لأنه خبر الابتداء، وهو الذى تعتمد عليه بالعلم

(١) الأصول في النحو ١ / ١٨١ .

(٢) شرح الكتاب سيبويه ٢ / ٣١٦ .

(٣) شرح المفصل ٧ / ٦٨ .

(٤) شرح الجمل الكبير ١ / ٢٩١ .

(٥) لباب الإعراب ص ٤٦١ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ٢٧٦ .

(٧) سورة البقرة: آية ٢١٦ .

(٨) سورة النجم: آية ٣٥ .

(٩) سورة الفتح: آية ١٢ .

(١٠) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٥٩، وانظر: شرح الجمل الكبير ١ / ٢٩٢، وجمع الهوامع ٢ / ٢٢٥ .

والشك. وإذا قلت: زيداً أخاك، فقال لك: أخير عن نفسك، قلت: الظان زيداً أخاك نفسك؛ فإن قيل: أخير عن زيد، قلت: الظان أنا أخاك زيداً»<sup>(١)</sup>.

واختار هذا المذهب أيضاً من النحاة: السيوطي<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>... واحتجوا له - زيادة على ما ذكره المبرد - بأدلة منها: «أن هذه الأفعال قد تجرى مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال تعالى: ﴿وَوَظُّنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾<sup>(٤)</sup>، فأجرى «ظن» مجرى والله، كأنه قال: والله ما لهم من محيص. ومثل ذلك كثير. فكما لا يبقى القسم دون جواب، فكذلك لا تستغنى هذه الأفعال عن مفعولاتها»<sup>(٥)</sup>.

ورد ابن عصفور هذا الدليل بقوله: «وهذا لا حجة فيه؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذى يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم»<sup>(٦)</sup>.

والدليل الثانى عندهم هو «عدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما، ولا علم ما فأشبهه قولك: النار حارة»<sup>(٧)</sup>.

ورُدَّ بأن «ما ذكر من عدم الفائدة ممنوع؛ لحصولها بالإسناد إلى الفاعل»<sup>(٨)</sup>.

وقد فصل بعض النحاة فى المسألة، فذكر ابن عصفور أن «حذفها حذف اقتصار فيه ثلاثة مذاهب للنحويين: منهم من منع وهو الأخفش ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين، ومنهم من فصل فأجاز فى (ظننت) وما فى معناها ومنع فى (علمت) وما فى معناها، وهو مذهب الأعلام<sup>(٩)</sup> ومن أخذ بمذهبه»<sup>(١٠)</sup>.

وذكر أبو حيان والشيخ خالد والسيوطى أن منع الحذف - يأتى «قياساً، والجواز فى منعها سماعاً، وهو اختيار أبى العلاء إدريس<sup>(١١)</sup> وزعم أنه مذهب سيبويه، ولا يتعدى الحذف إلى غير

(١) المقتضب ٣ / ٩٥ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٢٢٤، ٢٢٥ .

(٣) منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٣٤ .

(٤) سورة فصلت: آية ٤٨ .

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٢٩١، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٥٩ .

(٦) شرح الجمل الكبير ١ / ٢١٩ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢٢٥ .

(٨) السابق، الصفحة نفسها.

(٩) الأعلام الشنتمرى: أبو الحجاج يوسف بن سليمان، توفى سنة ٤٧٦هـ. د. النماس فى تحقيقه لارتشاف الضرب.

(١٠) شرح الجمل الكبير ١ / ٢٩٢ .

(١١) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصارى القرطبي، توفى سنة ٦٤٧هـ. بغية الوعاة ١ / ٤٣٦ .

ظننت وخلصت وحسبت، وهو مسموع في هذه الثلاثة ومنه ظننت ذاك إشارة إلى المصدر وقوله تعالى: ﴿وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ (١) «(٢)».

ومن خلال استعراض المذاهب في المسألة، وأدلتها يظهر لى أن مذهب سيبويه ومن وافقه هو الراجح، وهو ما صححه ورجح أنه مذهب الخليل وسيبويه أستاذنا الدكتور عبد النعيم بقوله: «والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناه، وقد جاء ذلك في كلامهم، حكى سيبويه أنهم يقولون: «من يسمع يَحْلُ» معناه: يقع منه خيلة، وقال تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى﴾ (٣) «أى يعلم» (٤).

### المسألة الثالثون : حكم ظن إذا توسطت بين فعل ومرفوعه :

اختلف النحاة في حكم إعمال (ظن) وإلغاؤها إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، فمنهم من ذهب إلى جواز الإعمال والإلغاء، ومنهم من ذهب إلى إلغائها، وقد أورد ابن مالك هذا الخلاف فقال: «وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد في قولك: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد. والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان، وإذا رفعت فظاهر، وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر:

شجاك أظن ربُّع الظاعيننا ولم تعباً بعذل العاذليننا» (٥) «(٦)

والنص يكشف عن المذهبين اللذين أشرت إليهما في مطلع الحديث في المسألة:

الأول: وجوب إلغاء عمل (ظن) إذا توسطت بين فعل ومرفوعه، وبه قال الكوفيون.

الثاني: جواز الإعمال والإلغاء، وهو ما صححه ابن مالك.

ومطالعة المسألة في كتب النحاة: وجدت أن المذهب الأول وهو مذهب الكوفيين، تبعه

(١) سورة الفتح: آية ١٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ٥٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٦، والهمع ٢ / ٢٢٦ .

(٣) سورة النجم: آية ٣٥ .

(٤) دراسات في النحو ص ١٨١ .

(٥) البيت من الوافر، وهو مجهول القائل، ومن شواهد مغنى اللبيب ٢ / ٤٩، التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٥٤، همع الهوامع ٢ / ٢٣٠، منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٢٨ .

وشجاك: من الشحو وهو الحزن، والربيع: الدار، والظاعيننا: أى الراحلين، والعاذليننا: أى اللاتمين.

والشاهد: في «شجاك أظن ربع الظاعيننا» على جواز رفع ربع على أنه فاعل لشجاك وأظن معترضة ملغاة، أو النصب على أنه مفعول أول لأظن وشجاك في محل النصب على أنه مفعول ثان مقدم وفيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديرًا.

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٨٧ .



الرضي<sup>(١)</sup> وابن هشام وأبو حيان كما نقله عنهما الشيخ خالد<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، ورجحه الأشموني<sup>(٤)</sup>، أما ابن هشام فاتباعه للكوفيين ظاهر في قوله عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب: «الجملة الثانية - المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً وقد وقعت في مواضع أحدهما بين الفعل ومرفوعه كقوله: شجاك أظن رُبُعَ الظاعنين»<sup>(٥)</sup>.

وأبو حيان كما ذكر عنه السيوطي في قوله: «قال أبو حيان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، وليس هنا كذلك، وإلا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ»<sup>(٦)</sup>.

وقد رد هذا المذهب الشيخ خالد بقوله: «واعترض بأننا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول، بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ، وربع الظاعنين خبر عنه، على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه»<sup>(٧)</sup>.

ووجدت أن المذهب الثاني القائل بجواز إعمال ظن وإغائها إذا توسطت لم يقيد أصحاب هذا المذهب توسطها بين رتبتين نحويتين، ولكن أطلقوا التوسط ومثلوا له بالمبتدأ والخبر، فنجد مثلاً ابن السراج يقول: «ويجوز لك أن تلغى الظن إذا توسط الكلام أو تأخر، وإن شئت أعملته، تقول: زيدٌ ظننت منطلق. وزيدٌ منطلقٌ ظننت، فتلغى الظن إذا تأخر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرًا»<sup>(٨)</sup>.

وهذا الزجاجي يقول: «وإذا توسطت أو تأخرت جاز إغائها وإعمالها، كقولك: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، ترفع زيداً بالابتداء، ومنطلق خبره، والظنُّ: مُلغىٌّ»<sup>(٩)</sup>.

وكذلك ابن الأنباري في قوله: «فإن قيل: فلم يجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدمت، وجاز إغائها إذا توسطت وتأخرت؟»<sup>(١٠)</sup>. فلم يخص هذه الإجازة والإلغاء في التوسط بين الفعل ومرفوعه، بل ويعلل لإغائها بقوله: «وأما إذا توسطت أو تأخرت، فإنما جاز إغائها؛ لأن هذه

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٨٠ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٥٤ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٢٣١ .

(٤) منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٢٨ .

(٥) معنى اللبيب ٢ / ٤٩ .

(٦) همع الهوامع ٢ / ٢٣١، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٥٤، وقد بحثت عن هذا الرأي لأبي حيان فلم أستطع العثور عليه.

(٧) التصريح ١ / ٢٥٤ .

(٨) الأصول في النحو ١ / ١٨١ .

(٩) الجمل في النحو ص ٢٩، وانظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(١٠) أسرار العربية ص ١٦٠ .

الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل، وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عما اعتمد عليه، وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الظرف، فإذا قال: زيد منطلق ظننت، فكأنه قال: زيد منطلق في ظني، وكما أن قولك: في ظني.. لا يعمل في ما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة»<sup>(١)</sup>.

ويذكر علة إعمالها فيقول: «إن الأعمال مع التوسط أحسن من الأعمال مع التأخر؛ وذلك لأنها إذا توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه، لأنها متأخرة عن أحد الجزئين، متقدمة على الآخر، ولا يتم أحد الجزئين إلا بصاحبه، فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه، فحسن إعمالها كما حسن إلغائها»<sup>(٢)</sup>، ومنهم من يصرح بتوسطها بين المبتدأ والخبر فقط كابن جنى<sup>(٣)</sup>، ونرى الرضى يساوى بين الأعمال والإلغاء فيها حال توسطها بين المبتدأ والخبر، فيقول: «وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف، وكذا جاز الأعمال متساويان؛ وذلك لأن الرفع القوي أى فعل القلب تقدم على أحدهما تأخر عن الآخر، وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه، نحو: ضرب أحسب زيد»<sup>(٤)</sup>.

وينسب السيوطي هذا المذهب للبصريين ويؤيده بيت الشعر الذي ذكره ابن مالك فيقول: «فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين. ويؤيد البصريين قوله: شجاك أظن رُبُع الظاعنين»<sup>(٥)</sup>.

والراجح عندي هو مذهب الكوفيين، ذلك أن ما استشهد به البصريون قد يوجه توجيهًا نحوياً غير ما أرادوه، كما ذكر الشيخ خالد الأزهرى. الذى جعل دفعه لمذهب الكوفيين على تأويل المبتدأ والخبر لا الفعل ومرفوعه، وفي هذا دليل على أن ظن بين الفعل وفاعله ملغاة.

### المسألة الحادية والثلاثون : حكم الحكاية بغير القول :

اختلف النحاة في حكم الحكاية بغير القول. كالنداء والنداء، فذهب البصريون إلى أنها لا تجوز الحكاية بغير القول، وإذا جاء ما ظاهره ذلك كان على معنى القول لعلم المخاطب. ونسب<sup>(٦)</sup> إلى الكوفيين أنهم أجازوا الحكاية بغير القول كالنداء والنداء وما أشبه ذلك. وقد ذكر ابن مالك هذا الخلاف فقال: «المراد بما في معنى القول النداء والنداء ونحوهما، فإذا جاء بعد شيء منها مقول،

(١) أسرار العربية ص ١٦١ .

(٢) السابق ص ١٦١ - ١٦٢، وانظر: شرح اللمع ١/ ١٠٧ .

(٣) اللمع ص ١٠٨ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠ .

(٥) همع الهوامع ٢/ ٢٣٠ .

(٦) نسب إليهم هذا غير ابن مالك: أبو حيان في الارتشاف ٣/ ٨٠، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٤٣ .

ففيه مذهبان: أحدهما: أن يقدر قول يكون به المقول محكيًا. والآخر: أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون الحاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين، والأول قول البصريين، وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول يجمع عليه فى محل النزاع، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أى يقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول للدلالة المعنى عليه، فحذفه فى محل النزاع أولى؛ لأنه مدلول عليه بدالتين: معنوية ولفظية، وأيضاً بقاء المحكى وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك فى الكلام كثير، فيلحق به النظر. وأيضاً قد جاء بعد النداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرحاً به، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح. فمن مواضع التقدير قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهَلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، .... ومن مواضع التصريح قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾<sup>(٦)</sup>«<sup>(٧)</sup>.

والنص يشير إلى المذهبين المذكورين من قبل فى المسألة وهما: - مذهب البصريين ومذهب الكوفيين - ويكشف عن اعتناق ابن مالك لمذهب البصريين وهو فى ذلك تابع لإمام البصريين سيبويه الذى لا يميز الحكاية بغير القول ويقدر القول قبل الدعاء والنداء. فقال: «واعلم أن (قلت) إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل «قلت». وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه. وتقول. قال زيدٌ إنَّ عمراً خيراً الناس. وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذْ قَالَتُ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾<sup>(٨)</sup>، ولولا ذلك لقال: أنَّ الله»<sup>(٩)</sup>.

وقال فى موضع آخر: «وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرُ﴾<sup>(١٠)</sup>،

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٦ .

(٢) سورة هود: آية ٤٢ .

(٣) سورة إبراهيم: آية ١٣ .

(٤) سورة الأعراف: آية ٤٨ .

(٥) سورة هود: آية ٤٥ .

(٦) سورة مريم: آية ٣ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٩٦ - ٩٧ .

(٨) سورة آل عمران: آية ٤٢ .

(٩) الكتاب ١ / ١٢٢ .

(١٠) سور القمر: آية ١٠ .

أراد أن يحكى، كما قال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، كأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم. ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثير في القرآن»<sup>(٢)</sup>.

فنص سيبويه واضح في عدم إجازته الحكاية بغير القول، وإنما الحكاية تكون في القول فقط، وتأويله ما بعد الدعاء وغيره على إضمار قول كما في الآيتين السابقتين.

ونهج نهج سيبويه المبرد<sup>(٣)</sup>، وابن السراج<sup>(٤)</sup>، وابن الشجري<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>.

أما الكوفيون فقد نهج نهجهم ابن عصفور فيقول: «ويجربى مجربى القول فتحكى بعده الجمل (رأيتُ)، و(سمعتُ)، وكل فعل معناه القول، نحو: (دعوتُ)، و(قرأتُ)، و(ناديتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾<sup>(٧)</sup>. بكسر (إن)، وكذلك تقول: قرأتُ بالحمدُ لله رب العالمين»<sup>(٨)</sup>.

فمعنى نص ابن عصفور أنه أجاز الحكاية بغير القول، كالدعاء والنداء والقراءة، وكذلك كل فعل معناه القول يجربى مجراه وتحكى الجمل بعده.

والراجح - عندي - هو رأى الكوفيين؛ نظراً لأنه لا يحتاج منا إلى تقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير، ويمكن حمل الآيات التي استدلت بها البصريون على الحكاية دون تقدير قول.

ويؤكد هذا ما ذكره السيوطي من استدلالهم على مذهبهم حين قال: «وهل يلحق بالقول قى ذلك معناه: كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت وأوحى؟ قولان: أحدهما: نعم. وعليه الكوفيون نحو: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾<sup>(١٠)</sup> بالكسر، ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١١)</sup>، قرأت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١٢)</sup> واختاره ابن عصفور، وابن الضائع، وأبو حيان لسلامته من الإضمار»<sup>(١٣)</sup>.

(١) سورة الزمر: آية ٣.

(٢) الكتاب ٣ / ١٤٣.

(٣) المقتضب ٤ / ٧٨، ٧٩.

(٤) الأصول في النحو ١ / ٢٦٣، ٢٦٤.

(٥) الآمالى ٢ / ٤٠٨.

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ٨٠.

(٧) سورة القمر: آية ١٠.

(٨) شرح الجمل الكبير ٣ / ٥٣.

(٩) سورة الزخرف: آية ٧٧.

(١٠) سورة إبراهيم: آية ١٣.

(١١) سورة الفاتحة: آية ٢.

(١٢) همع الهوامع ٢ / ٢٤٣.

## المسألة الثانية والثلاثون : تعدية الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين

### وإلى ثلاثة بالهمزة :

ذكر ابن مالك اختلاف النحاة في عدد هذه الأفعال فقال: «والمجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين. وألحق سيبويه نبأ. وزاد غيره: أنبأ وخبر وأخبر وحدث، ولا بد من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم، ولم يذكر أبو علي إلا أعلم وأرى ونبأ وأنبأ، وتابعه الجرجاني. وألحق الأخفش أظن وأخواتها المذكورة بعدها. ورد مذهب الأخفش بأن قيل: حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد نفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعد إلى اثنين، فبمقتضى هذا ألا يتعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتها؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه»<sup>(١)</sup>.

والنص يكشف لنا عن أمرين :

الأمر الأول: اتفاق النحاة حول جواز تعدية المتعدى إلى مفعولين إلى ثلاثة بالهمزة، وهما: أعلم وأرى.

الأمر الثاني: اختلافهم حول تعدية بعض الأفعال الأخرى، وهذا الاختلاف يمكن حصره في نقاط:

الأولى: إلحاق نبأ بأعلم وأرى، شريطة أن يتضمن معنى أعلم، نسبة ابن مالك إلى سيبويه.

الثانية: إلحاق أنبأ وخبر وأخبر وحدث شريطة تضمينها معنى أعلم، وعزاه ابن مالك إلى بعض النحاة ولم يذكرهم إلا أنني وجدته للشلوبيني<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: الاقتصار على تعدية أعلم وأرى ونبأ وأنبأ، وهو معزو لأبي علي والجرجاني.

الرابعة: وهي المسألة الخلافية التي أثارها ابن مالك من إلحاق أظن وأخواتها، وهو ما نسبته للأخفش ورد مذهبه هذا.

فأما المنسوب إلى سيبويه من إلحاق نبأ بأعلم، فقبل تحقيق نسبة هذا القول إليه يجدر التوقف قليلاً حول ما ذكره ابن مالك من أنه: «حكى سيبويه: نُبئت زيدا، وقال: يريد: نبعت عن زيد.

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٠ وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) التوظيفة ص ٢٠٦ .

وكما قال تعالى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾<sup>(١)</sup>، وقدر من أنبأك بهذا. وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر في قول الشاعر: **نُبِّتَ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجُوِ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمًا**<sup>(٢)</sup>

أى: نبئت عن عبد الله، مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت، فدل ذلك على أن تقدير حذف الجر بعد نبأ راجح عنده، إذا ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمين شيء معنى غيره. وأيضاً فإن النصب لحذف حرف الجر بعد نبأ مقطوع بثبوته فيما حكى من قول بعض العرب: نُبِّتَ زَيْدًا، مقتصرًا عليه. وبعد أنبأ في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾، ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث حذف حرف الجر، فكان الحمل عليه أولى<sup>(٣)</sup>.

فهذا الكلام قد يشعر القارئ أن ابن مالك يناقض نفسه بنفسه؛ إذ نسب إلى سيبويه - أولاً - أنه يلحق نبأ بأعلم، ثم ينقل عنه - ثانيًا - أنه يجعل هذا من قبيل النصب على حذف حرف الجر، ولولا قوله: «فدل ذلك على أن تقدير حذف حرف الجر بعد نبأ راجح عنده» أى عند سيبويه، لتحول الشعور إلى يقين بأن ابن مالك يناقض نفسه.

وقد نسب إلحاق نبأ بأعلم إلى سيبويه غير واحد من النحاة، فنسبه إليه: الرضى<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

ولكن ماذا عند سيبويه من قول فصل في هذا؟

الذى يطالع الكتاب سوف يعثر على نصين: نص واضح فى الدلالة على ما نسبه له ابن مالك، وما حمّله على جعل النصب بعد نبأ على حذف حرف جر، هذا النص يقول فيه: «تقول: نُبِّتَ زَيْدًا، يقول: ذاك، أى عن زيد. وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء فى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٧)</sup>، وليس بزيد؛ لأن عن وعلى لا يفعلُ بها ذاك، ولا بمن فى الواجب»<sup>(٨)</sup>.

والنص الآخر واضح فى الدلالة على ما أثبتته له - أولاً - من إلحاق نبأ بأعلم، ففى هذا النص يقول: «هذا باب الفاعل - الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول ها هنا كالفاعل فى الباب الأوّل الذى قبله فى المعنى. وذلك

(١) سورة التحريم: آية ٣ .

(٢) البيت من الطويل، منسوب فى الكتاب للفرزدق ١ / ٣٩ وهو غير موجود بديوانه كما ذكر الدكتور عبد السلام هارون فى هامش الكتاب والمقصود بـ عبد الله: اسم لقبيلة، والجو: اسم لموضع، والصميم: الخالص نسبه.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٠١ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ٨٣ .

(٦) همع الهوامع ٢ / ٢٥١ .

(٧) سورة النساء: آية ٧٩ ، ١٦٦ .

(٨) الكتاب ١ / ٣٨ .

قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبتاً زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك»<sup>(١)</sup>.  
ولعل هذا الذى دفع ابن مالك إلى إثبات الوجهين له.

ويبقى ما نسبته ابن مالك للأخفش من إلحاق أظن وأخواتها بأعلم ورده لهذا المذهب بأن الهمزة تلحق ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس فى الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق به، وأنه سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتهما؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>.

فقد بحثت عن هذا الرأى للأخفش فى كتابه معانى القرآن فلم أعثر عليه، وقد نسبته إليه غير ابن مالك الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والرضى<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>، وذكر أبو حيان، والسيوطى أن ابن السراج<sup>(٨)</sup> تبعه فى هذا.

ورد ابن عصفور مذهب الأخفش بقوله: «وذلك غير جائز عندنا؛ لأنه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ما نُقل بالهمزة لا من هذا الباب، أعنى ما لا يجوز فيه الاقتصار عليه، ولا من غيره إلا (أعلم) و(أرى) ولفظان لا ينبغى أن يُقاس عليهما»<sup>(٩)</sup>.

ورده أيضاً الرضى والأشمونى، فهذا الرضى يقول: «ولو جاز القياس فى هذا لجاز فى غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك عمراً جبة، وأجعلتك زيداً قائماً، و لجاز بالتضعيف أيضاً فى أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقاً و لجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة، نحو: أبصرت زيداً عمراً وذهبت خالداً، فثبت أن هذا موكول إلى السماع»<sup>(١٠)</sup>.

وقال الأشمونى: «ومذهبه فى ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد، وليس فى الأفعال متعدٍ بالتجرد إلى ثلاثة، فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالها

(١) السابق ١ / ٤١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٠٠ .

(٣) الفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ٦٥ .

(٤) شرح ابن يعيش على الفصل ٧ / ٦٦ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٢٧٤ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ٨٣ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢٥١، ٢٥٢ .

(٨) لم استطع العثور على رأيه هذا فى كتابه الأصول فى النحو .

(٩) شرح الجمل الكبير ١ / ٢٧٩ .

(١٠) شرح الكافية ٢ / ٢٧٥ .

إلا ما سمع، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال: ألبست زيدياً عمرًا ثوباً، وهذا لا يجوز إجماعاً. والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

والذي تميل إليه نفسي هو مذهب جمهور النحاة من رد مذهب الأخفش؛ ذلك أن الأصل - كما سبق وأن ذكرت - في التقعيد هو السماع، وكما ذكر العلماء سابقاً أن السماع لم يرد إلا في علم ورأى؛ لذلك رجح مذهب الجمهور وضعف مذهب الأخفش.

### المسألة الثالثة والثلاثون : حكم إلغاء هذه الأفعال وإعمالها :

اختلف النحاة في حكم إلغاء وإعمال الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وفي حكم تعليقها بين مجيز له ومعارض، ويعلن لنا ابن مالك إجازة ذلك عنده ومنع الآخرين له بقوله: «وللثاني والثالث أيضاً من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله، فمن الإلغاء بعد النقل قول الشاعر :

وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم  
وأنت أراني الله أمنع عاصم  
وأخشى مُلِمَّاتِ الخُطُوبِ الصواب  
وأمنح مُسْتَكْفَى وأسمح واهب<sup>(٢)</sup>

فألغى أراني متوسطاً، ومثله قول بعض من وثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر.

ومن التعليق قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدَّبَكُم عَلَى رَجُلٍ يَنْبِكُم إِذَا مَزَقْتُم كُلَّ مُمَزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(٤)</sup>، فعلق ينبئ وأدرى لأنهما بمعنى يعلم وأعلم فتعليقهما لمعنى حروف يعلم وأعلم ومعناها أحق وأولى، ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك للذي ستُجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى<sup>(٥)</sup>

ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى وأخواتها مطلقاً، وخص بعضهم ذلك بالمبنى للفاعل،

(١) منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٤٢ .

(٢) البيت من الطويل، ولم يعرف قائلها، وذكرت الشرطة الأولى من البيت الثاني في أوضح المسالك ٢ / ٨٠ ، الشاهد رقم ١٩٩، وهمع الهوامع ٢ / ٢٤٩، والبيت الثاني بأكمله في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٦٦، ومنهج السالك بحاشية الصبان للأشموني ٢ / ٣٩، وقال العيني في حاشية الصبان: إن مستكفي اسم مفعول من استكفيته الشيء فكفانيه. والرأفة: الشفقة والحنو. والسماحة: الجود والكرم.

(٣) سورة سبأ: آية ٧ .

(٤) سورة الانفطار: آية ١٧ .

(٥) البيت من الطويل، مجهول القائل. وهو من شواهد أوضح المسالك ٢ / ٨١، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٦٦، والدرر ١ / ١٤٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢٤٩. وحذار: بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر. والشاهد في قوله: نبئت أنك للذي؛ حيث علق الفعل نبئت عن جملة أنك للذي التي في موضع نصب سدت مسد مفعولين، وعلق عنها باللام فكسرت همزة إن.



وهو اختيار الجزولى، والصحيح الجواز مطلقاً للأدلة المذكورة، قال الشلوبين<sup>(١)</sup> فى شرح قول الجزولى: (وحكم الثانى والثالث معا حكم الثانى من باب كسوت) يعنى الاقتصار عليهما، وفى ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق، وهذا الذى قاله هنا هو المذهب الصحيح، وإن كان فيه خلاف فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول، وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر، وليس هذان المذهبان مرضيين عند المحققين. هكذا زعم، ثم قال شارحاً لقول الجزولى: (وإذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر فى منصوبى ظننت مطلقاً) يعنى فى ألا يقتصر على أحدهما، وفيما ذكر فى ظننت من الإعمال والإلغاء، قال: وليس هذا الذى ذهب إليه من جواز الإلغاء فى هذا الباب إذا بنيت أفعاله للمفعول بصحيح؛ لأن العلة فى أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة، بخلاف ظننت وبابه، موجودة فيها إذا بنيت للمفعول كوجودها إذا بنيت للفاعل، فكيف توجد العلة ثم لا يوجد حكمها؟ ولكن غرّه ذكر سيبويه أرى وهو مضارع أرايت بمعنى أظننت، فتخيل أن باقى أفعال الباب كأرى، قال: إنما جاء إلغاء أرى وحدها لأنها بمعنى أظن، وأظن غير مؤثر، فجرت مجراها فى الإلغاء، كما جرت مجراها فى المعنى<sup>(٢)</sup>.

فى النص السابق استشهد ابن مالك على جواز إلغاء وتعليق هذا الأفعال، ثم ذكر أن هناك من يمنع ذلك مطلقاً، ومنهم من خصه بالمبنى للفاعل، واختاره الجزولى - كما ذكر - هذا فى كلامه الذى شرحه الشلوبينى فى النص الذى ذكره والذى يشير فيه الشلوبينى إلى خلاف آخر بين العلماء فى جواز الاقتصار على المفعول الأول أم لا.

ويظهر رأى الشلوبينى<sup>(٣)</sup> فى شرحه وهو عدم جواز الإلغاء والتعليق عنده، وأن إجازة الإلغاء غير مرضية عند المحققين، ثم ذكر رأيه فى إعمال وإلغاء ظننت وأخواتها موضحاً أن الشلوبينى لا يميز إلغاء أعلم ويميز إلغاء أرى وهو ما يوضحه لنا بقوله: «وحاصل قوله أمران: أحدهما: أن أعلم مؤثر، فلا يلغى، كما لا تلغى الأفعال المؤثرة. والثانى: أن أرى ألغى لأنه بمعنى أظن، فوافقه فى الإلغاء كما وافقه فى المعنى<sup>(٤)</sup>».

وبذلك يتبين لنا أن فى المسألة أربعة مذاهب:

الأول: الجواز مطلقاً، وعليه ابن مالك.

الثانى: المنع مطلقاً، ولم ينسبه ابن مالك لأحد من النحاة.

(١) شرح التسهيل ١/ ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) السابق .

(٣) انظر رأيه فى التوطئة ص ٢٠٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٠٤ .

الثالث: عدم جواز ذلك إن كانت مبنية للفاعل، وجواز ذلك إن كانت مبنية للمفعول وهو رأى الجزولى.

الرابع: منع إلغاء أعلمم وجواز إلغاء أرى، وذلك رأى الشلوبيني.

أما المذهب الأول: فلم أستطع العثور عليه فى كتب النحاة السابقين على ابن مالك؛ ولذلك قال أبو حيان: «فذهب قوم إلى جواز الإلغاء سواء بنى الفعل للفاعل، أم بنى للمفعول، وهو اختيار ابن مالك»<sup>(١)</sup>. فلم ينسب أبو حيان هذا رأى لأحد من العلماء.

وقال الرضى: «فالظاهر كما ذهب إليه ابن مالك أنه يجوز الإلغاء والتعليق»<sup>(٢)</sup>.

وقد يدعونى هذا على القول بأن ابن مالك كان أول القائلين بهذا المذهب، وقد وافقه الرضى<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٦)</sup>، والسيوطى<sup>(٧)</sup>، والأشمونى<sup>(٨)</sup>.

**المذهب الثانى:** وهو المنع مطلقاً، قال به ابن السراج، وابن يعيش مستدلين له بأنك: «إذا قلت: علمت وظننت وما أشبه ذلك فهى أفعال غير واصلة، فإذا قلت: (أعلمت) كانت واصلة، فمن هنا حسن الإلغاء فى (ظننت وعلمت) ولم يجوز إلغاء (أعلمت) لأنك إذا (ظننت) فإنما هو شيء وقع فى نفسك لا شيء فعلته. وإذا قلت (أعلمت) فقد أثرت أثراً أوقعته فى نفس غيرك. ومع ذلك فإن (ظننت وعلمت) تدخلان على المبتدأ والخبر، فإذا ألغيتا بقى الكلام تاماً مستغنياً بنفسه، وتقول: زيداً ظننت منطلقاً، فإذا ألغيت: (ظننت) بقى زيد ومنطلق، فقلت: زيد منطلق، ثم تقول: (ظننت) والكلام مستغن، والملقى نظير المحذوف، فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقى الكلام غير تام، ولو ألغيت (أعلمت وأريت) من قولك: أريت زيداً بكرًا خير الناس، وأعلمت بشراً خالداً شر الناس - والملقى كالمحذوف - لبقى زيد بكر خير الناس، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام»<sup>(٩)</sup>.

ويرد أستاذنا الدكتور عبد النعيم ما ذهب إليه ابن السراج وابن يعيش فيقول: «أقول: ما قاله

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ٨٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٨٥ .

(٣) السابق، الصفحة نفسها .

(٤) أوضح المسالك بالتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٦٦ .

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٦٥ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٦٦ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢٤٨ .

(٨) منهج السالك ٢ / ٣٩ - ٤٠ .

(٩) الأصول فى النحو ١ / ١٨٧، وانظر: شرح المفصل ٧ / ٦٧، ٦٨ .

ابن السراج به مغالطة حيث لم يقل أحد ممن جوزوا الإلغاء في باب (أعلم وأرى): إنه يقع في المفعول الأول، وإنما ذلك في المفعولين الثاني والثالث وهما اللذان أصلهما المبتدأ والخبر. قال ابن مالك: ولثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق»<sup>(١)</sup>.

ويذكر الرضى علة أخرى عند من منع، قال: «لو ألغيت فقلت: زيد أعلمتك قائم أو علقت فقلت: أعلمتك لزيد قائم؛ لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة؛ لأنه لا بد من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة»<sup>(٢)</sup>.

ويرد الرضى قول من قال بذلك بأن «إعماله بالنسبة إلى شيء وإلغاءه أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم، أعملته في الفاعل وألغيته عن المفعول، وكذا في: علمت لزيد قائم، أعملته في الفاعل وعلقت عن المفعول، وأيضاً المعمل معنى الهمزة أى التصيير والملغى أو المعلق أصل علم، فالملغى غير المعمل»<sup>(٣)</sup>.

أما المذهب الثالث: وهو اختيار الجزولى وهو المنع إذا بنيت للفاعل، والجواز فيما عدا ذلك، فيوضح لنا السيوطى علة ذلك عنده «لما فيه من إعمالها فى المفعول الأول، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين»<sup>(٤)</sup>.

ويرده السيوطى قائلاً: «وذلك تناقض؛ لأنه حكم بقوة وضعف معاً، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به»<sup>(٥)</sup>.

ويبقى المذهب الرابع: وهو مذهب الشلوبينى وهو منع إلغاء أعلم وإجازة إلغاء أرى، معللاً ذلك بأن أرى بمعنى أظن، فوافقه فى الإلغاء لموافقته إياه فى المعنى.

وقد سبق فى نص ابن مالك أنه يعلل لذلك أيضاً بأمرين: الأول أن أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الأفعال، والثانى: موافقة أرى معنى ظن.

ورد ابن مالك مذهب الشلوبينى وما استدلل به فقال: «والجواب عن الأول أن يقال: من أجاز إلغاء أعلم لم يجزه بالنسبة إلى المعلم، فيكون فى إلغائها محذور، وإنما أجازته بالنسبة إلى المسند والمسند إليه وهما غير متأثرين بأعلم، كما هما غير متأثرين بعلم، فلا يمتنع إلغاء أعلم عنهما، كما لم يمتنع إلغاء علم.

(١) دراسات فى النحو للأستاذ الدكتور عبد النعيم على محمد ص ١٨٢ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٨٥ .

(٣) السابق، الصفحة نفسها .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٥) السابق .

والجواب عن الثاني أن يقال: إلحاق أرى بأظن؛ لأنه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أعلمت بعلمت، بل الأمر بالعكس؛ لأن مفهوم علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم أظن من أرى، فالمناسبتان مستويتان، وبين أعلمت وعلمت مناسبتان أخريان، وهما: رجوعهما إلى مادة واحدة، واستواؤهما في التصرف، بخلاف أرى وأظن فإنهما مختلفتان في المادة والتصرف. أما التخالف في المادة فظاهر، وأما في التصرف فلأن أرى لم يستعمل له ماض. فقد بان أن مناسبة أرى لأظن أضعف من مناسبة أعلمت لعلمت، وأرى قد جرت مجرى أظن، فإذا جرت أعلمت مجرى علمت كان ذلك أحق وأولى.

فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق في هذا الباب لا من منعه، والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال عرض الآراء السابقة في المسألة يتبين لي أن المذهب الأول وهو مذهب ابن مالك ومن وافقه من جواز الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال هو الأرجح؛ لورود السماع به من القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم، ولضعف أدلة المذاهب الأخرى التي تقوم على القياسات العقلية دون الرجوع لكلام العرب، وهذا هو ما صححه استأذنا الدكتور عبد النعيم بقوله: «والصحيح جواز الإلغاء فيهما عند توسط الفعل أو تأخره، ولزوم تعليق الفعل عنهما عند وجود موجه؛ لورود السماع بذلك قال السيوطي: «وقد ورد السماع بإلغائهما حكى: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، وقال الشاعر:

وأنت أراني الله أمنع عاصم<sup>(٢)</sup> .....

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وقول الشاعر:

حذار فقد بُنيتُ إنك للذي      ستُجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

أنت ترى أن السماع قد ورد بالإلغاء نثراً وشعراً، فالقول العربي وقعت (أعلمنا) متوسطة بين المبتدأ (البركة) والخبر (مع الأكابر) وكذلك (أراني الله) توسطت بين المبتدأ (أنت) والخبر (أمنع عاصم) والسماع فيهما على الإلغاء. وكذلك سمع التعليق، ففي الآية علق (ينبئكم) لوجود إن وفي خبرها اللام وكذلك في البيت. ومن ثم يتبين صحة مذهب الجمهور. وهو إعطاء مفعولى (أعلم وأرى) الثاني والثالث، ما لمفعولى (علم ورأى) من أحكام. وبطلان مذهب من منع الإلغاء والتعليق فيهما»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٤.

(٢) هذه الشطرة من بيت ضمن بيتين سبق تخريجهما في نفس المسألة.

(٣) دراسات في النحو لأستاذنا الدكتور عبد النعيم على محمد ص ١٨٣.

الفصل السادس  
في  
الجملة الفعلية

# الفصل السادس

## فى الجملة الفعلية

يشتمل هذا الباب على تسع وعشرين مسألة، هى:

المسألة الأولى: تقديم الاسم على الفعل أو ما ضمن معناه.

المسألة الثانية: حكم رفع الاسم المتقدم على الفعل المسبوق بإن الشرطية.

المسألة الثالثة: حكم خلو فعل المؤنث الحقيقى من التاء وإثباتها للمذكر.

المسألة الرابعة: الفعل تلحقه علامة تثنية أو جمع حال كونه متقدما على المسند إليه.

المسألة الخامسة: حكم إقامة المصدر المنوى مدلولاً عليه بالعامل مقام الفاعل.

المسألة السادسة: حكم إقامة ثانى مفعولى ظن مقام الفاعل إذا بذيت للمجهول.

المسألة السابعة: حكم نيابة خبر كان عن الفاعل.

المسألة الثامنة: حكم تقدم الفاعل والمفعول المحصورين بإلا وتأخيرهما.

المسألة التاسعة: حكم جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة.

المسألة العاشرة: حكم رفع الاسم بعد همزة الاستفهام فى أسلوب الاشتغال.

المسألة الحادية عشرة: حكم نصب المشتغل عنه قبل الفعل المنفى بلم أو لن أولاً.

المسألة الثانية عشرة: حكم نصب الاسم المشتغل عنه وبعده ضمير مجرور وحقق المجرور فاعلية ما

علق به .

المسألة الثالثة عشرة: حكم المصدر المؤول من أن، أن بعد الفعل مع حذف حرف الجر.

المسألة الرابعة عشرة: العامل فى الاسم المتنازع عليه.

المسألة الخامسة عشرة: حكم إضمار المرفوع عند إهمال أول المتنازعين وإعمال الثانى.

المسألة السادسة عشرة: التنازع فى الفعل المتعدى وفعلى التعجب.

المسألة السابعة عشرة: القول فى أصل الاشتقاق.

المسألة الثامنة عشرة: الصفات التى تنوب عن المصادر.

المسألة التاسعة عشرة: ناصب المفعول لأجله.

المسألة العشرون: حكم إعراب المفعول لأجله المختص.

المسألة الحادية والعشرون: آراء النحاة في (إذ).

المسألة الثانية والعشرون: حكم (إذا) المفاجأة.

المسألة الثالثة والعشرون: حكم إعراب (مذ) و(منذ) وما بعدهما.

المسألة الرابعة والعشرون: علة بناء الآن.

المسألة الخامسة والعشرون: حكم بناء أمس.

المسألة السادسة والعشرون: القول في حركة مع.

المسألة السابعة والعشرون: عامل النصب في المفعول معه.

المسألة الثامنة والعشرون: حكم توسط المفعول معه.

### المسألة الأولى : تقديم الاسم على الضعل أو ما ضمن معناه :

ذكر ابن مالك في هذه المسألة عدة مذاهب:

**المذهب الأول:** أن الاسم أو ما ضمن معناه إذا قدم صار مرفوعاً بالابتداء وبطل عمل ما تأخر فيه. وهو ما اختاره ابن مالك، ودلل عليه فقال: «لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه كقولك في: زيد قام، إنَّ زيدا قام، فتأثر زيد بإن دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمّر، وأن رفع زيد إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف؛ فلذلك انتسخ عمله بعمل إن، ولأن اللفظ أقوى من المعنى. ولو كان الفعل غير مشغول بمضمّر حين آخر كان حين قُدّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، كما لا يلحقه في نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون وقامت الهندات إلا في لغة ضعيفة»<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني:** أن تأخر المسند (الفعل) لا يخل برفع المسند إليه، وعزاه ابن مالك إلى بعض الكوفيين، وذكر ما استدلوا به من السماع، فقال: «وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه، واستدل من ذهب إلى هذا بقول امرئ القيس:

**فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغِيبٌ<sup>(٢)</sup>.**

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٠٧ .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص ٣٨٩، وهذا عجز بيت صدره «فَقِيلَ لَنَا يَوْمَ لَذِيذٍ بِنِعْمَةٍ» وانظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٩٦، ولسان العرب (غيب)، (زهق)، وتاج العروس (غيب).

وقل: فعل امر من قال يقيل إذا ارتاح وقت اشتداد الحر. والمقيل: اسم مكان من القيلولة وهي وقت اشتداد الحر عند انتصاف النهار، ومتغيب: غائب، يقصد أنك إذا أردت الراحة أو القيلولة، فاطلبها في يوم يغيب النحس ويكون السعد. والشاهد في قوله: «نحسه متغيب» حيث الأصل «مقيل متغيب نحسه» فقدم فاعل اسم الفاعل على مذهب الكوفيين.

### ما للجمل سيرها وئيداً<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

والتقدير: متغيب نحسّه، وما للجمل وئيداً سيرها.

وقد ناقش ابن مالك استدلال الكوفيين هذا، فقال: «والجواب عن الأول من وجهين: أحدهما أن يكون قائله أراد نحسه متغيبي بياء المبالغة كقولهم فى أحمراً: أحمريّ، وفى دَوَّار دَوَّارىّ، وخفف الياء فى الوقف .....»

والثانى: أن «مقيلاً» اسم مفعول من قَلَّته بمعنى أقلتته، أى فسخت عقد مُبايعته، فاستعمله فى موضع متروك مجازاً، وهو قول ابن كيسان<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الثالث:** جواز تأخر الفعل وارتفاع المتقدم به فى الضرورة الشعرية، وهو ما نسبته ابن مالك للأعلم وابن عصفور وذكر استدلالهم فقال: «وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم فى قول الشاعر:

### وقلّما وصال على طول الصدود يدوم<sup>(٤)</sup>

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات<sup>(٥)</sup>.

وبعد عرض المسألة فى كتاب شرح التسهيل لابن مالك يجدر بنا عرضها كما جاءت فى كتب النحاة الآخرين، وهاك العرض.

(١) البيت من الرجز، وهو للزبىاء فى شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٩٦ ومغنى اللبيب ٢ / ١٤٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧١، ومنهج السالك للأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ٤٦، وقال العينى بهامش حاشية الصبان ٢ / ٤٦: قالتها الخنساء بنت عمرو الصحابية رضى الله عنها. وجمهور أهل اللغة على أنه للزبىاء بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢ / ٢٥٥.

وهذا صدر بيت عجزه: «أَحْنَدُلاً يَحْمِلُنَ أُمَّ حَديدا». والشاهد فى قوله «مشيها وئيداً» حيث قدّم الفاعل، وهو قوله: «مشيها» على عامله، وهو الصفة المشبهة «وئيداً» على مذهب الكوفيين الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٠٨.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسى فى ديوانه ص ٤٨٠، وهو عجز بيت صدره: «صَدَدْتُ فَأَطولت الصدودَ وقلّما» وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣١، ٣ / ١١٥، والمقتضب ١ / ٢٢٢، والخصائص ١ / ١٤٣، ٢٥٧، والمختضب ١ / ٩٦، شرح المفصل ٧ / ١١٦، ٨ / ١٣٢، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٩٨، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢ / ١٤٥، وهمع الهوامع ٥ / ٢١، ٦ / ٢٧٥.

ومعنى: الوصال: دوام المودة، الصدود: الهجران والإعراض، ويقصد الشاعر أن: قلما يدوم الوداد ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

والشاهد فى قوله: «قلما وصال يدوم» حيث قدم الفاعل «وصال» على فعله يدوم.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٠٩.



فأما عن المذهب الأول في المسألة الرئيسية، وهو رفع الاسم المتقدم على الفعل بالابتداء وبطلان عمل الفعل المتأخر فيه، فهو صريح كلام المبرد، قال: «فإذا قلت: عبد الله قام، فـ (عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذى في قام فاعل. فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات: منها أن (قام) فِعْلٌ، ولا يرفع الفِعْلُ فاعلين إلا على جهة الإشراك؛ نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله، وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، وذلك قولك: عبدُ الله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه. ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يُزيله، ويبقى الضمير على حاله، ومن ذلك أنك تقول: عبدُ الله هل قام؟ فيقع الفِعْلُ بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك، ثم تقول: أخواك ذهباً، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مُقَدِّمًا لكان مُوحِداً، وإنما الفِعْلُ في موضع خبر المبتدأ رافعاً للضمير كان، أو خافضاً أو ناصباً. فقولك: عبد الله قائم بمنزلة قولك: عبدُ الله ضربته، وزيد مررت به»<sup>(١)</sup>.

واستدل ابن الأنبارى لهذا المذهب بأن «الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة، (وهو الفعل) والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

أحدها: أنهم يسكنون لام الفعل: إذا اتصل به ضمير الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٢)</sup> لثلاثا يتوالى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلا أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف... فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل، وإلا لما سكنوا لامه، ألا ترى أن ضمير المفعول لا يُسكَّن له لام الفعل إذا اتصل به؛ لأنه في نيّة الانفصال، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾<sup>(٣)</sup>.... والوجه الثانى: أنهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب، فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التى هي: الألف، والواو، والياء، فى: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين يا امرأة، بمنزلة حرف من سنخ الكلمة<sup>(٤)</sup>، (وإلا) لما جعلوا الإعراب بعده.

(١) المقتضب ٤/ ١٢٨ .

(٢) سورة البقرة: آية ٥١ .

(٣) سورة الأحزاب: آية ١٢ .

(٤) سنخ الكلمة: أصل الكلمة.

والوجه الثالث: أنهم قالوا: قامت هند، فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، لما جاز إلحاق التأنيث به.

والوجه الرابع: أنهم قالوا في النسب إلى كُنت «كنتى»... فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة، لما جاز إثباتها.

والوجه الخامس: أنهم قالوا: حبّذا، وهى مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه السادس: أنهم قالوا زيد ظننت قائم، فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة... لما جاز الإلغاء.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية، لأن المعنى: قف قف، قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾<sup>(١)</sup>. فثنى، وإن كان الخطاب للملك واحد، لأن المراد به: ألقى ألقى، والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، وإلا لما جازت تثنيته باعتباره.

وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، لم يجوز تقديمه عليه<sup>(٢)</sup>. ويستدل له أيضاً العكبرى بدليل آخر وهو أن «المعمول إذا تقدّم على عامله ضعفت علقته، بدلالة امتناع: ضربت لزيد، وصحّة: لزيدِ ضَرَبْتُ. ألا ترى أنّ المعمول لما تقدم على العامل ضعفت علقته، فساغ لذلك أن يقوى الفعل بحرف الجرّ، كما يقوى به ما لا يتعدّى من الأفعال، مثل: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ولا يجوز: مَرَرْتُ زَيْدًا. فلمّا تقدّم الفعل كان واقعاً فى أقوى مراتبه، فغنى بذلك عن تقويته بحرف الجرّ، فلمّا كان الفعل لا يصح وجوده إلا بالفاعل، لم تضعف العلة بينهما»<sup>(٣)</sup>.

ومن اعتنق هذا المذهب: ابن السراج<sup>(٤)</sup>، والزجاجي<sup>(٥)</sup>، وابن جنى<sup>(٦)</sup>، وابن عصفور<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، وابن هشام<sup>(٩)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٠)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>.

(١) سورة ق: آية ٢٤ .

(٢) أسرار العربية ص ٧٩ - ٨٣، وانظر: المفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش والذي استدلل بما استدلل به ابن الأنباري ١ / ٧٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٨ .

(٣) شرح اللمع ١ / ٤٢ .

(٤) الأصول فى النحو ٢ / ٢٢٨ .

(٥) الجمل فى النحو ص ٣٧ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ١٧٩ .

(٧) شرح الجمل الكبير ١ / ٩٦ .

(٨) مغنى اللبيب ٢ / ١٤٥ .

(٩) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٧٧ .

(١٠) التصریح بمضمون التوضیح ١ / ٢٧١ .

(١١) همع الهوامع ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ .

أما المذهب الثاني: فقد نسبته إلى الكوفيين غير ابن مالك: ابن عصفور<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>، الذى عبر بقوله: «ومذهب الكوفى»، وابن عقيل<sup>(٤)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٥)</sup>، والأشمونى<sup>(٦)</sup>، وذكروا الشواهد نفسها التى أثبتها ابن مالك أدلة للكوفيين .

وأما المذهب الثالث: وهو جواز تأخر الفعل وارتفاع المتقدم به فى الضرورة الشعرية، وهو ما نسبته ابن مالك للأعلم وابن عصفور، فقد وجدت أنه ظاهر كلام سيبويه حين قال: «ويحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض». فمن ذلك قوله:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا      وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٧)</sup>  
وإنما الكلام: وقلَّ ما يدوم وصالٌ<sup>(٨)</sup>.

وقال فى موضع آخر: «وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا      وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٩)</sup>

وهذا المذهب يُعدُّ مكملًا للمذهب الأول، حيث إن أصحاب المذهب الأول قد أولوا ما استدل به الكوفيون فى الشواهد السابقة بتأويلات تتنافى معها حجة الكوفيين - كما هو واضح من نص ابن مالك السابق - وهنا يخرجون هذه الآيات على سبيل الضرورة الشعرية، وهذا ما يوضحه لنا ابن عصفور فى قوله: «أما قول الزبىء: مشيها وثيداً، فمشيها بدل من الضمير الذى فى (الجمال) لأنه موضع خبر المبتدأ الذى هو (ما) . وأما قول امرئ القيس: فقل فى مقيل نحسه متغيب. ف نحسه) مرفوع بـ (مقيل) و(مقيل) مصدر وضع موضع اسم الفاعل، كأنه قال: قائل نحسه، ويكون معناه ومعنى متغيب واحداً... وأيضاً فإنه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز فى ضرورة الشعر، والدليل على ذلك قول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا      وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

أراد: وقلماً يدوم وصال، فقدّم الفاعل على الفعل؛ لأن (قلماً) من الحروف التى لا تليها إلا

(١) شرح الجمل للكبير ١ / ٩٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ١٧٩ .

(٣) معنى اللبيب ٢ / ١٤٥، وأوضح المسالك بالتصريح ١ / ٢٧١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ٧٧ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧١ .

(٦) منهج السالك ٢ / ٤٦ .

(٧) سبق تخريجه فى المسألة نفسها.

(٨) الكتاب ١ / ٣١ .

(٩) الكتاب ٣ / ١١٥ .

ومن قال بأن هذا على سبيل الضرورة: المبرد<sup>(٢)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٣)</sup>.  
وتظهر ثمرة الخلاف كما قال أبو حيان والسيوطي في «التثنية والجمع؛ فيجيز الكوفيون:  
الزيدان قام والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريون»<sup>(٤)</sup>.

وبعد عرض المسألة من خلال كتب النحاة، فالذى تميل إليه نفسى هو مذهب البصريين فى  
عدم جواز تقديم الفاعل؛ لأن استدلال الكوفيين لا ينهض دليلاً لإثبات قاعدة؛ لأنهم استدلوا  
بأبيات أمكن تخريجها، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

كما أن اعتماد الكوفيين على بيتين دليل على أن هذا الاستعمال قليل ونادر<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الثانية : حكم رفع الاسم المتقدم على الفعل المسبوق بإن الشرطية :

هذه المسألة متفرعة عن المسألة السابقة وتتعلق بالاسم المرفوع المتقدم بعد (إن) الشرطية، ونص  
ابن مالك فيها: «وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد (إن) بالابتداء، وقال فى قوله تعالى:  
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٦)</sup> : فابتدأ بعد إن، وأن يكون رفع (أحد) على فعل  
مضمّر أقيس الوجهين. قال: وقد زعموا أن قول الشاعر:

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَمَامُهَا<sup>(٧)</sup>

لا يُنشد إلا رفعاً، وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد إن. وإن شئت جعلته  
رفعاً بفعل مضمّر. هذا نصه. وقد أشرت إلى هذا النص وغيره بقولى فى آخر الفصل: خلافاً لمن  
خالف»<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح الجمل الكبير ١ / ٩٨ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٢٢ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧١ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ١٧٩، وانظر: همع الهوامع ٢ / ٢٥٥ .

(٥) انظر: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف للدكتور فتحى بيومى حمودة ص ٢٢٤ .

(٦) سورة التوبة: آية ٦ .

(٧) البيت من الطويل، ونسبه محقق جواهر الأدب لزيد بن رزين بن الملوخ ص ٤٠٧، وقال محقق شرح التسهيل: وفى بصائر  
ذوى التمييز للفيروز آبادى ٤ / ١٠٤، لرجل من بنى محارب يعزى ابن عم له فى ولده. هامش شرح التسهيل ٢ / ١١٠،  
وروى فى المحتسب «أندفع» بدلاً من «أتجزع» ١ / ٢٨١، وانظر: الجنى الدانى ص ٢٤٨، ومعنى اللبيب بحاشية الأمير ١ /  
١٣٠، وشرح التصريح ٢ / ١٦، وهمع الهوامع ٤ / ١٦٣، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٢٢٤ .

حمامها: الحمام هو الموت. والشاهد فى: رفع الاسم بعد إن فى قوله «إن نفس» على الابتداء.

(٨) شرح التسهيل ٢ / ١٠٩، ١١٠ .

وبهذا يكون الخلاف فى المسألة على مذهبين:

الأول: رفع الاسم المتقدم بعد «إن» على الابتداء وهو ما نسبته ابن مالك إلى الأَخفش.

الثانى: رفع الاسم على الفاعلية، وهو اختيار ابن مالك.

وما نسبته ابن مالك للأخفش صحيح يؤكده قوله عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup>: «فابتدأ بعد (أن)<sup>(٢)</sup> وأن يكون رفع أحدٍ على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. إلا أنهم قد قالوا ذلك فى (أن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم فى اللفظ كما قال الشاعر:

عاود هراة وأن مغمورها خرباً<sup>(٣)</sup>

... وقد زعموا أن قول الشاعر:

أتجزع أن نفس أتاها حمائمها فهلاً التى عن بين جنبيك تدفع<sup>(٤)</sup>

«لا ينشد إلا رفعاً وقد سقط الفعل على شيء من سببه. وهذا بعد (أن) وإن شئت جعلته رفعاً بفعل مضمر»<sup>(٥)</sup>.

وكلام الأَخفش السابق واضح فى جواز رفع الاسم بعد (إن) على وجهين الأول: الرفع على الابتداء، والثانى: الرفع بفعل مضمر وهو ما يجعله أقيس الوجهين، وقوله: «وقد زعموا» إشارة منه إلى أن من قال بالوجه الأول قوم آخرون غيره، وقد أجازوه هو إلا أن الوجه الثانى هو الأقيس عنده.

وقد نسب هذا الرأى إلى الكوفيين والأخفش معاً الرضى<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٨)</sup>.

ويذكر العكبرى أن للكوفيين رأين: الأول: الرفع بالابتداء والثانى: الرفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة التوبة: آية ٦ .

(٢) هكذا فى الأصل، وذكر الآية أيضاً بفتح الهمزة.

(٣) البيت من البسيط وهو من شواهد ٣ / ١١٢، وقال الشيخ عبد السلام هارون أنه لشاعر من أهل هراة قالها عندما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦، كما فى اللسان (هرا). وهذا صدر بيت من خمسة أبيات فى اللسان، عجزه: «وأسعد اليوم مشغوقاً إذا طرباً» واستشهد بصدر هذا البيت أيضاً. وهراة: اسم بلدة بخراسان.

(٤) سبق تخريجه فى أول المسألة.

(٥) معانى القرآن ٢ / ٥٥٠، ٥٥١ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ٢٥٥ .

(٧) مغنى اللبيب ٢ / ١٤٤ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧٠.

(٩) المسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء العكبرى ت. د/ عبد الفتاح سليم ص ١٦٤ .

وقد خطأ الزجاج من أجاز الرفع بالابتداء فقال: «ومن زعم أنه يرفع أحداً بالابتداء فخطأ؛ لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده»<sup>(١)</sup>.

وأفسده ابن الأنباري بقوله: «وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل، ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بُدَّ له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدره، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم»<sup>(٢)</sup>.

أما الرأي الثانى: وهو الرفع بما عاد إليه الفعل فنسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين<sup>(٣)</sup> ونسبه ابن يعيش<sup>(٤)</sup> إلى الفراء، وذكر ابن الأنباري ما احتجوا به فقال: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء؛ فلقتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا: إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغى أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: «جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل»<sup>(٥)</sup>.

ورده ابن الأنباري بأن «إن هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له،... وأما قولهم: إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول. فينبغى أن يكون مرفوعاً به كما قالوا: جاءني الظريف زيد، قلنا: هذا باطل؛ لأن ارتفاع زيد في: جاءني الظريف زيد، إنما كان على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البدل عن المبدل منه، فأما هنا فلا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه»<sup>(٦)</sup>.

وعن المذهب الثانى: وهو رفع الاسم بفعل مضمّر وهو اختيار ابن مالك فهو مذهب البصريين<sup>(٧)</sup> وصریح قول إمامهم سيبويه: «واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيداً يأتك يكن كذا،

(١) معانى القرآن وإعراجه ٢ / ٤٣١ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٦٢٠ (م - ٨٥) .

(٣) السابق ٢ / ٦١٥ - ٦١٦ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٢، ٩ / ١٠ .

(٥) الإنصاف ٢ / ٦١٦ .

(٦) السابق ٢ / ٦١٦، ٦١٩، ٦٢٠ .

(٧) السابق ٢ / ٦١٦ .

إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك فى قولك: إن زيداً رأيتَه يكن ذلك؛ لأنَّ (إن) لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها»<sup>(١)</sup>.

وعليه يكون ابن مالك تابعاً لسيبويه وكذا المبرد<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والنحاس<sup>(٤)</sup>، ومكى<sup>(٥)</sup>، والزمخشري<sup>(٦)</sup>، وابن الشجرى<sup>(٧)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٨)</sup>، والعكبرى<sup>(٩)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup>، والرضى<sup>(١١)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٢)</sup>، وابن هشام<sup>(١٣)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٤)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١٥)</sup>، والأشْمونى<sup>(١٦)</sup>.

ويعلل المبرد لهذا الرأى بقوله: «ولو لم يُضمّر لم يجر؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل. وإنّما احتملت (إن) هذا فى الكلام، لأنها أصل الجزاء»<sup>(١٧)</sup>.

ويذكر ابن الأنبارى حجة البصريين قائلاً: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنه يرتفع بتقدير فعل؛ لأنه لا يجوز أن يُفصلُ بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدر»<sup>(١٨)</sup>.

(١) الكتاب ٣ / ١١٣ - ١١٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ٧٢ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣١ .

(٤) إعراب القرآن ٢ / ٢٠٣ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٢٤ .

(٦) الكشف ٢ / ٢٣٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٨١ .

(٧) أمالى ابن الشجرى ٢ / ٨١ .

(٨) الإنصاف، مسألة ٨٥ .

(٩) التبيان فى إعراب القرآن ٢ / ٦٣٦ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢ / ١٨١ .

(١١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٥ .

(١٢) مغنى اللبيب ٢ / ١٤٥ .

(١٣) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧٠ .

(١٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٨٦ .

(١٥) منهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٥٠ .

(١٦) الإنصاف ٢ / ٦١٦ .

## المسألة الثالثة : حكم خلو فعل المؤنث الحقيقي من التاء وإثباتها للمذكر :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجوز تذكير وتأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً التأنيث، أو جمعاً، ومنه اسم الجنس واسم الجمع وجمع التكسير، ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ولم يفصل بينه وبين الفعل بفواصل، فإذا كان الفاعل جمع مؤنث سالماً أو جمع مذكر سالماً، فإن الجمهور يحكمون لهما بحكم مفرديهما، فيجب التأنيث مع جمع المؤنث السالم، والتذكير مع جمع المذكر السالم، فنقول: جاءت الهندات، كما قلنا: جاءت هند، وقام الزيدون، قياساً على قام زيد، إلا أن البعض خالف في حكم تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم وتذكيره مع جمع المذكر السالم، وهذا الخلاف أورده ابن مالك بقوله: «ونبهت بقولي: غير مكسّر. على أن حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث كحكمها في مفرده ومثناه، فلا يقال: قام الهندات، إلا على لغة من قال: قال فلانة؛ لأن اللفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الأفراد والتثنية، فيتنزل قولك: قامت الهندات، منزلة قولك: قامت هند وهند وهند، هذا هو الصحيح.

وعلى هذا لا يجوز: قامت الزيدون؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد، ولا يستباح قامت الزيدون، بقول الشاعر:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد<sup>(١)</sup>

ولا يستباح قال الهندات بقول الآخر:

فبكى بناتي شجوهنَّ وقُلنَ لي<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من البسيط للناطقة الذياني في ديوانه ص ٨٢، وهو صدر بيت عجزه: «يا بُوسَ للجهل ضراراً لأقوام» وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٧٨، والخصائص ٣/١٠٦، والمختص ١/٢٥١، وآمالى ابن الشجرى ٢/٣٠٣، والإينصاف ١/٣٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٨، ٥/١٠٤، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٥٥٣، ورفض المباني ص ١٦٨، ولسان العرب (خلا) ١٤/٢٣٩، وجواهر الأدب ص ١٢٧، وهمع الهوامع ٣/٤٠.

ومعنى: خالوا: قاطعوا واتركوا وانصرفوا. والمقصود: قالت قبيلة بنى عامر: قاطعوا بنى أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرب الناس كثيراً.

والشاهد: في قوله: «قالت بنو عامر» حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل مع أن الفاعل مذكر.

(٢) البيت من الكامل فى التوطئة ص ١٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٨٠، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢/٥٤، والعينى بهامش الصبان ٢/٥٤، بلا نسبة، وهو صدر بيت عجزه «والطامعون إلى لم تصدعوا».

ومعنى: شجوهن: الحزن والهلم أى حزنهن، وتصدعوا: انصرفوا.

والشاهد فى قوله: «فبكى بناتي» حيث جاء الفعل بلا تأنيث (العين) بهامش الصبان ٢/٥٤.



لأن بنين وبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد، فجريا مجرى جمع التكسير.

وظاهر قول الجزولي جواز: قامت الزيدون، وقام الهندات؛ لأنه قال قاصداً التاء: ولا تلزم في الجمع مطلقاً. قال الشلوبيني: يعنى بقوله مطلقاً سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقى أو غير حقيقى، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة. ثم قال الشلوبيني<sup>(١)</sup>: ليس كما ذكره المؤلف فى مذهب المحققين، إلا فى جمع التكسير واسم الجمع. أما جمع المؤنث السالم نحو: قامت الهندات فحكمه حكم المفرد والمتنى، وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ونص ابن مالك السابق يشير إلى أن الخلاف على مذهبين:

الأول: جواز التذكير فى الفعل مع جمع المؤنث السالم، والتأنيث مع جمع المذكر السالم، وجعله ابن مالك ظاهر قول الجزولى.

الثانى: عدم جواز ذلك ووجوب تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم، والتذكير مع جمع المذكر السالم، وهو ما اعتنقه ابن مالك، وجعله الشلوبيني مذهب المحققين.

ويرجع الخلاف فى هذه المسألة إلى الخلاف فى مفرده، هل يجوز التذكير فى الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقى الذى لا يفصل بينه وبين فعله فاصل، والتأنيث مع المفرد المذكر.

حكى سيبويه<sup>(٣)</sup> قول بعض العرب: قال فلانة، وذهب فلانة، وعليه نرى بعض النحاة كالزجاج<sup>(٤)</sup>، يميز التذكير والتأنيث فى فعل المؤنث الحقيقى إذا لم يحدث لبس، وجمهور النحاة<sup>(٥)</sup> على عدم جواز هذا، وقول بعض العرب - قال فلانة - هو اللغة القليلة. وهذا الذى ذكرته يشير إليه ابن مالك عند تعليقه على كلام الشلوبيني بقوله: «قلت: لا عدول عما ذهب إليه الشيخ أبو على الشلوبيني فى هذه المسألة، من أنه لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات إلا على لغة من

(١) انظر: كلام الشلوبيني فى التوطئة ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١١٢ - ١١٣، وانظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه ١ / ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥) انظر: المقتضب ٢ / ١١٣، ١١٤ .

قال: قال فلانة، وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾<sup>(١)</sup>، فمن أجل الفصل بالمفعول، مع أن مؤمنات صلة الألف واللام، والألف واللام بمعنى التي وهى اسم جمع والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء»<sup>(٢)</sup>.

وعمطالعة هذه المسألة فى كتب النحاة وجدت الآتى:

أن المذهب الأول: وهو الذى جعله ابن مالك ظاهر كلام الجزولى<sup>(٣)</sup>، منسوب إلى الكوفيين<sup>(٤)</sup>. وأن المذهب الثانى: وهو عدم جواز التأنيث مع جمع المذكر السالم، والتذكير مع جمع المؤنث السالم هو مذهب جمهور البصريين<sup>(٥)</sup> وهو ما قاله ابن مالك فى نصه السابق.

واحتج أصحاب المذهب الأول بشواهد من أشعار العرب وآيات قرآنية - كما ذكر ابن مالك فى نصه السابق - وأيضاً بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد احتج أصحاب المذهب الثانى لمذهبهم بأن الوجه «فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل لرجحان التأنيث فيه على التذكير، وذلك أن التأنيث فيه من وجهين من جهة أن الواحد مؤنث وهو باقٍ على صيغته وهو مع ذلك مقدر بالجماعة والتذكير من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع وجمع المذكر بالعكس التذكير فيه من جهتين: جهة أن الواحد باقٍ وهو مذكر، والثانى أنه مقدر بالجمع وهو مذكر والتأنيث من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرجح على التأنيث»<sup>(٧)</sup>.

وأجابوا عن احتجاج الكوفيين السابق بأن «البنين فى قوله (بنو اسرائيل) و(البنات) فى قوله: (بناتى) لم يسلم فيهما لفظ الواحد إذ الأصل (بنو) فحذفت لامه، وزيد عليه واو ونون فى التذكير وألف وتاء فى التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التفسير»<sup>(٨)</sup>.

ويعلق الشيخ خالد على ذلك بأن الكلام ليس فيه - أى فى الملحق بالجمع السالم - وينقل قول الشاطبى بأن «محل الخلاف فى تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيير فيهما أما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً، وبأن التذكير فى جءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف

(١) سورة الممتحنة: آية ١٠ .

(٢) شرح التسهيل ١١٣ / ٢ .

(٣) وما نسبه ابن مالك للجزولى صحيح فى شرح المقدمة الجزولية للشلوبى ٥٨٠ / ٢ .

(٤) فى شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٥٢ / ٢، والارتشاف ٣٥١ / ١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٠ / ١، ومنهج السالك بجاشية الصبان ٥٤ / ٢ .

(٥) انظر: شرح المفصل ١٠٤ / ٥، التوطئة ص ١٦٢، ١٦٣، شرح الجمل الكبير ٥٥٢ / ٢ - ٥٥٣، جواهر الأدب ص ١٢٦، ارتشاف الضرب ٣٥١ / ١، ومنهج السالك ٥٤ / ٢ .

(٦) سورة يونس: آية ٩٠ .

(٧) شرح المفصل ١٠٤ / ٥ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٠ / ١ .

على حد قولهم: حضر القاضى امرأة، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، والنساء اسم جمع حذف الموصوف وخلفته صفته فعولمت معاملته، أو لأن (ال) فى المؤمنات اسم موصول مقدرة باللاتى وهى أى اللاتى اسم جمع، وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث»<sup>(١)</sup>.

ورد الشيخ خالد على ما دفعوا به احتجاج الكوفيين بقوله: «وفى هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر، أما الأول: فلأن الفصل بغير إلا الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح. وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح.

وأما الثانى: فالأنه يلزم منه حذف الفاعل، والبصرى لا يقول به، ولا يحسن منه ارتكابه، وفيه نظر لأن الصفة قامت مقام الموصوف.

وأما الثالث: فلأن (ال) فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا الحدوث والتجدد»<sup>(٢)</sup>.

وهناك مذهب ثالث لأبى علي الفارسي<sup>(٣)</sup> وافق فيه البصريين فى أمر وخالفهم فى الثانى الذى وافق فيه الكوفيين، فوافق البصريين فى وجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وخالفهم فى جواز التذكير والتأنيث مع جمع المؤنث السالم وهو مذهب الكوفيين.

وتبعه ابن مالك فى ألفيته وفى شرح الكافية الشافية فقال: «والتاء مع جمع سوى السالم من: مُذَكَّرٍ كالتاء مع إحدَى اللَّبَنِ ... كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار الجماعة، نحو: قام الرَّجَالُ، وقامتِ الرَّجَالُ.

ولم يعتبر التأنيث فى (مسلمين) لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما (البُنُون) فإن نظم واحده متغير؛ فجرى مجرى تكسير فيقال: جاء البُنُون، وجاءت البُنُون، كما يقال مع (الأبناء). وبعض النحويين يلتزم تأنيث (هندات) ونحوه لسلامة نظم واحده؛ فاستويا فى حكم التاء»<sup>(٤)</sup>.

وشرح ابن عقيل على ألفيته يؤكد ذلك حيث يقول: «إذا أسند الفعل إلى جمع: فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا؛ فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء؛ فتقول: قام الزيدون، ولا يجوز: قامت الزيدون وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) السابق ١ / ٢٨١ .

(٣) السابق ١ / ٢٨٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

كالرجال، أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات - جاز إثبات التاء وحذفها؛ فتقول: قَامَ الرجالُ، وقامت الرجال، وقام الهنودُ، وقامت الهنودُ، وقامت الهنداتُ؛ فإثبات التاء لتأولُه بالجماعة، وحذفها لتأولُه بالجمع. وأشار بقوله: كالتاء مع إحدى اللَّبَنِ، إلى أن التاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة<sup>(١)</sup>.

وذكر الشيخ خالد تبعية ابن مالك للفارسي فقال: «وخلافًا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر، وتبعه الناظم فلم يستثنه»<sup>(٢)</sup>.

وتابعه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على شرح ابن عقيل السابق، فقد قال بعد أن ذكر مذهب الفارسي: «وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر»<sup>(٣)</sup> ثم ذكر مذهب البصريين وعلق بعده بقوله: «وقد حاول جماعة من الشراح كالأشمنوني أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فرعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام (سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث) ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسناً، وهو أنه يوافق مذهب أبي على الفارسي»<sup>(٤)</sup>.

وما نسبه الشيخ خالد لابن مالك يخالف ما في شرح التسهيل، فلا يعول عليه، كما لا يعول على الناظم، فقد يفهم منه غير المراد.

والراجح من الخلاف هو المذهب الأول القائل بجواز تأنيث الفعل وتذكيره مع جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وذلك أن مستنده لغة من لغات العرب، وهي وإن كانت لغة قليلة، فقد جاء بها القرآن الكريم وأشعار العرب، وما دامت لغة واردة، فلم لا نقول بها؟

ثم إن عدم القول بالجواز يحملنا على تأويل ما جاء في القرآن الكريم. وأشعار العرب من أفعال مذكورة مع جمع المؤنث، وأفعال مؤنثة مع جمع المذكر على ظاهرها وعدم التأويل خير من التأويل، خاصة وإن كان بعيداً، ومن ثم فاعتماد هذه اللغة القليلة يخرجنا من التأويل، وهو الأولى.

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٩٤ - ٩٥ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٠ .

(٣) هامش شرح ابن عقيل ٢ / ٩٤ .

(٤) السابق ٢ / ٩٥ .

## المسألة الرابعة : لحوق الفعل علامة تثنية أو جمع حال

كونه متقدماً على المسند إليه :

«إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما. ومن العرب من يوليه قبل الاثنيين ألفاً، وقبل المذكرين واواً، وقبل الإناث نوناً مدلولاً بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى، كما دلت تاء فَعَلْتُ هند على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن مالك خلاف النحاة فى توجيه هذه اللغة وهو على مذهبين:

المذهب الأول: أن الألف والواو والياء المتصلة بالفعل المتقدم ضمائر أى أسماء، ويوجه هذا المذهب توجيهين: الأول: «بعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخرًا»<sup>(٢)</sup>.

والثانى: «وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ، على أنها أسماء مسند إليها»<sup>(٣)</sup>.

وقد رد ابن مالك هذا المذهب فقال: «وهذا غير ممتنع إن كان من سمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة. وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم فى ذلك كما تصدقهم فى غيره، والله أعلم»<sup>(٤)</sup>.

وظاهر كلام سيبويه فى بعض نصوصه يدل على أن الألف والواو والنون تكون حروفاً فقال: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربونى قومك، وضربانى أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التى يُظهِرونها فى: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهى قليلة»<sup>(٥)</sup>.

أما المذهب الأول فقد عزاه سيبويه إلى يونس فقال: «وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٦)</sup>، فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فليل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعزّ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم يونس»<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢ / ١١٦ .

(٢) السابق ٢ / ١١٧ .

(٣) السابق الصفحة نفسها.

(٤) السابق، وانظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٠ .

(٥) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٦) سورة الأنبياء: آية ٣ .

(٧) الكتاب ٢ / ٤١ .

وهكذا يكون ابن مالك تابع فيما ذهب إليه لإمام النحاة سيبويه، وتبعه أيضاً: ابن السراج<sup>(١)</sup>،  
والفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>، والشلوبيني<sup>(٤)</sup>، والمرادي<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٧)</sup>،  
والسيوطي<sup>(٨)</sup>.

ومن قال بمذهب يونس بالبديلة مكى عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَعَمُّوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>. فقال: «وإنما جمع الضمير ردّاً على المذكورين و(كثير) بدل من الضمير»<sup>(١٠)</sup>.

ومن النحاة من قال باسميتها وحرفيتها وهم: الفراء<sup>(١١)</sup>، والأخفش<sup>(١٢)</sup>، الزجاج<sup>(١٣)</sup>،  
والنحاس<sup>(١٤)</sup>، والزحشرى<sup>(١٥)</sup>، وابن الشجري<sup>(١٦)</sup>.

والأولى أن تحمل الألف والواو والنون على الأصل، فنبقيها على اسميتها فتكون الألف في نحو  
قاما الزيدان فاعل والجملة من الفعل والفاعل خبراً مقدماً والزيدان مبتدأ مؤخرأ، خاصة وأن هذه  
اللغة جاءت بها القرآن، وما جاء به القرآن لا يكون لغة ضعيفة كما قال العكبري<sup>(١٧)</sup>،  
والمرادي<sup>(١٨)</sup>.

وأما حملة على البديلة فهو بعيد.

- 
- (١) الأصول في النحو ١ / ١٧٢، ١٧٣ .
  - (٢) البغداديات ص ١٠٩ .
  - (٣) شرح المفصل ٣ / ٨٨، ٨٩، ٧ / ٧ .
  - (٤) التوطئة ص ١٦٤ .
  - (٥) الجنى الداني ص ١٧٠، ١٧١ .
  - (٦) أوضح المسالك بالتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .
  - (٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .
  - (٨) همع الهوامع ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .
  - (٩) سورة المائدة: آية ٧١ .
  - (١٠) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ .
  - (١١) معاني القرآن ١ / ٣١٦ .
  - (١٢) معاني القرآن ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٥ .
  - (١٣) معاني القرآن ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ .
  - (١٤) إعراب القرآن ٢ / ٣٣ .
  - (١٥) الكشف ١ / ٦٩٦ .
  - (١٦) آمالي ابن الشجري ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ .
  - (١٧) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥٣ .
  - (١٨) الجنى الداني ص ١٧١ .

## المسألة الخامسة : حكم إقامة المصدر المنوى مدلولاً عليه بالعامل مقام الفاعل :

إذا بنى الفعل للمجهول، وقام المصدر مقام الفاعل اشترط جمهور النحاة له ألا يكون للتأكيد لعدم الفائدة في الإسناد إليه، وإذا كان منوياً اشترطوا أن يكون مدلولاً عليه بغير العامل، ولكن هناك من خالف جمهور النحاة في ذلك وهو ما يذكره لنا ابن مالك في قوله: «ونبهت بقولي: ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل .. على أن المنوى مدلولاً عليه بالعامل لا ينوب. وقد أجاز ذلك قوم من المتأخرين. ولا سبيل إليه؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود، وإنما يدل على الذى مجرد التوكيد، والذى مجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به، فكيف إذا نوى ولم يلفظ به. فإن كان المصدر المنوى مدلولاً عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه كقولك: بلى سير سيّر لمن قال: ما سير سيّر. ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوى مطلقاً لم يمتنع أن يقال ابتداءً: ضُرب أو نُحو ذلك. وفي كلام الزجاجي إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك؛ لأنه قال: وقد أجاز به بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه، قال ابن خروف: لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد، لا يجيز أحد: قُعد، وضُحك من غير شيء يكون بعد هذا الفعل، ثم ادّعاؤه - يعنى الزجاجي - أنه مذهب سيبويه فاسد لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب، والذى أجاز به سيبويه لا يمنعه بشر، وهو إضمار المصدر المقصود، مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قُعد، ولمتوقع السفر: قد سوفر، أي قد قعد القعود، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر. وهكذا قال ابن خروف، وهو الصحيح»<sup>(١)</sup>.

علل ابن مالك في نضه السابق لعدم جواز إنابة المصدر المنوى مدلولاً عليه بالعامل بأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود، وإنما يدل على التوكيد، والتوكيد لا فائدة جديدة منه وهو ملفوظ، فكيف إذا نوى ولم يلفظ، وهذا رده على من أجاز ذلك، ونسبه إلى المتأخرين وأن هذا يدل على عدم جواز الإسناد إلى المصدر المنوى مطلقاً، كما نُسب لسيبويه وبهذا يكون في المسألة مذهبان:

الأول: الاشتراط في إنابة المصدر المنوى، أن يكون مدلولاً عليه بغير العامل.

الثانى: إجازة إنابة المصدر المنوى مطلقاً، وهو ما نُسب إلى سيبويه، ورد ابن مالك على عدم جواز ذلك عند سيبويه من خلال نقله لكلام ابن خروف وتصحيحه له.

وعند مطالعتي لكتب النحاة في هذه المسألة، وتحقيق المذهب القائل بإجازة ذلك لم أستطع العثور على قائل بهذا المذهب إلا أن كتب النحاة نسبته لكثير من النحاة، فنسبه أبو حيان والشيخ

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٦ - ١٢٧ .

خالد<sup>(١)</sup> إلى الكسائي وهشام، وجعل الشيخ خالد ذلك نقلاً عن ابن السيد ثم قال: «وتبعها أبو حيان في النكت الحسان فقال: ومضمرة المصدر يجرى مجرى مظهره، فيجوز أن تقول: قيم وقعد فتضمرة المصدر كأنك قلت: قيم القيام وقعد القعود»<sup>(٢)</sup>، ونسبه الأشموني<sup>(٣)</sup> والصبان<sup>(٤)</sup> لابن درستويه والسهيلي وتلميذه.

وعن المذهب الأول: القائل باشتراط دلالة غير العامل على المصدر المنوي عند إنابته عن الفاعل فعند مطالعتي لكتب النحاة وجدت أكثرهم لا يتعرض للمصدر المنوي، ولكن يشترط للمصدر التخصيص سواء بالوصف أو التعريف (بأل) أو الإضافة عند إنابته عن الفاعل<sup>(٥)</sup>، وبعضهم كالشيخ خالد<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>، والأشموني<sup>(٨)</sup> يتعرضون له ذاكرين الشرط نفسه الذي ذكره ابن مالك فيه، وبذلك يكونون موافقين له.

أما عن نسبة إجازة إنابة المصدر المنوي مطلقاً إلى سيبويه فقد بحثت عن هذا الرأي لسبويه في كتابه فلم أستطع العثور عليه وما وجدته في كتابه<sup>(٩)</sup> هو جواز إنابة المصدر الملفوظ بشرط وصفه، وهو ما تبعه فيه جمهور<sup>(١٠)</sup> النحاة .

والراجع في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه تبعاً لسبويه لقوة استدلالهم، ولأن اللغة العربية لا تأتي بلفظ دون فائدة مرجوة منه، وفي إنابة المصدر المنوي لا توجد فائدة منه .

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٩، وزاد الفراء، التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٩ .

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) منهج السالك ٢ / ٦٦ .

(٤) حاشية الصبان على منهج السالك ٢ / ٦٥ .

(٥) انظر: المقتضب ٤ / ٥١، ٥٣، الأصول في النحو ١ / ٧٩ - ٨٠، والجمل ص ٨٠، ٨١، اللمع ص ٨٣، شرح اللمع للعكبري ١ / ٤٧، شرح المفصل ٧ / ٧٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٥٦٣، وشرح الكافية ١ / ٨٥ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٩ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢٦٧ .

(٨) منهج السالك ٢ / ٦٤ - ٦٥ .

(٩) الكتاب ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(١٠) المقتضب ٤ / ٥١، ٥٣، والأصول في النحو ١ / ٧٩، والجمل في النحو ص ٨٠، ٨١، والمفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ٦٩، وشرح المفصل ٧ / ٧٢، وشرح الجمل الكبير ١ / ٥٦٣، شرح الكافية ١ / ٨٥، وارتشاف الضرب ٢ / ١٨٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٩، والهمع ٢ / ٢٦٧، ومنهج السالك للأشموني ٢ / ٦٤ - ٦٥ .



## المسألة السادسة : حكم إقامة ثانى مفعولى «ظن» مقام الفاعل إذا بنيت للمجهول:

إذا بنيت ظن للمجهول، فلا خلاف على إقامة المفعول الأول مقام الفاعل، والخلاف فى حكم إقامة مفعول ظن الثانى مقام الفاعل هل يجوز أم لا ؟ هذا ما يوضحه لنا ابن مالك بقوله: «ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ وذلك مثل قولنا فى ظننت الشمس بازغة: ظننتُ بازغةً الشمس، وفى علمت قمر الليلة بدرًا: علم بدرٌ قمرَ الليلة، وفى اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة: اتخذ موضع صلاة مقام إبراهيم، فيجوز هذا وأمثاله، كما يجوز أعطى درهمٌ زيداً ... وإذا كان أمن اللبس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً فى كلام واحد، نحو: خرق الثوبُ المسمارَ، وبلغت سوءاتهم هجرًا، فجواز هذه المسائل وأشباها أحق وأولى. فلو خيف اللبس لم ينب إلا الأول، نحو: علم صديقك عدوَّ زيد، فإن معناه علم المعروف بصدقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها، وعبادة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها، فلو عكست لانعكس المعنى. وأكثر مسائل هذا الباب هكذا؛ ولذا منع الأكثرون نيابة الثانى مطلقاً»<sup>(١)</sup>.

ومن النص السابق يتبين لنا أن الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: عدم جواز إقامة المفعول الثانى من مفعولى ظن إذا بنيت للمجهول مقام الفاعل مطلقاً.

المذهب الثانى: جواز إقامة المفعول الثانى إذا بنيت للمجهول مقام الفاعل وأمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبيهاً بها.

وعند تحرير هذه المسألة فى كتب النحاة وجدت الآتى:

لم يتعرض سيبويه فى كتابه لبناء ظن للمجهول، وما ذكره هو عن الفعل (كسى وأعطى)، وظاهر كلامه فيهما عدم جواز إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند بنائهما للمجهول.

قال سيبويه: «هذا باب المفعول الذى تعده فعله إلى مفعول - وذلك قولك: كسى عبدُ الله الثوب، وأعطى عبدُ الله المال. رفعت عبد الله ها هنا كما رفعتَه فى ضرب حين قلت: ضربَ عبد الله، وشغلت به كسى وأعطى كما شغلت به ضرب، وانتصب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعلٌ مفعولٌ هو بمنزلة الفاعل»<sup>(٢)</sup>.

أما المذهب الأول: وهو امتناع نيابة المفعول الثانى لظن وأخواتها إذا بنيت للمجهول مقام

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٢٩، وانظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٣.

(٢) الكتاب ١ / ٤١، ٤٢ ووجدت ابن السراج فى الأصول يجيز فى باب أعطى وكسى نيابة المفعول الثانى إذا أمن اللبس الأصول ١ / ٧٩ وكذلك الزجاجى فى الجمل فى النحو ص ٧٨ أما ابن جنى فمنع ذلك فى اللمع ص ٨٢.

الفاعل، وهو ظاهر كلام السيرافي<sup>(١)</sup>، ووافقه الجزولي<sup>(٢)</sup>، والزنجشري<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، ونسبه أبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>، إلى ابن هشام الخضراوي. يقول السيرافي: «ولو قلت: ظن زيد عمرًا منطلقًا، ثم نقلته إلى ما لم يسم فاعله، قلت: ظن عمرو منطلقًا»<sup>(٨)</sup>.

وقال الجزولي: «وإن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط»<sup>(٩)</sup>، والزنجشري يصرح بأن «ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فعل إلى فعل ويسمى فعل ما لم يسم فاعله والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب علمت»<sup>(١٠)</sup>.

وهذا ابن يعيش يقرر أن «ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر نحو ظننت وأخواتها فإنك إذا بنيت من ذلك فعل ما لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل إلا المفعول الأول، نحو: ظنَّ زيد قائماً، ولا تقيم المفعول الثاني»<sup>(١١)</sup>.

وقال ابن الحاجب: «ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت»<sup>(١٢)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب له بأن «المفعول الثاني هنا قد يكون جملة من حيث كان الأصل خبراً لمبتدأ، نحو قولك: علمت زيداً أبوه قائم، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه، ولأنه قد يتغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيداً أخاك، فالشك واقع في الأخوة لا في زيد، ... فلو قدمت الأخ وأخرت زيداً لصارت الأخوة معلومة والشك واقع في التسمية فلذلك لا يجوز إقامة المفعول الثاني»<sup>(١٣)</sup>.

وقال ابن أبي الربيع: «وإنما لم يسم هنا إلا المبتدأ؛ لأنه الذي جيء به أولاً، والثاني سيق للإخبار عنه فيجب لذلك أن يكون المفعول الأول يبنى له الفعل ويكون الخبر منصوباً، ولو فعل غير هذا

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢ / ٣٣٩ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبيني ص ١٤٣ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ٦٩ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٢، ٧٧ .

(٥) الكافية بشرح الرضى ١ / ٨٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٧ .

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢٦٤ .

(٨) شرح السيرافي على الكتاب ٢ / ٣٣٩ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية للشلوبيني ص ١٤٣ .

(١٠) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ٦٩ .

(١١) شرح المفصل ٧ / ٧٧ .

(١٢) الكافية بشرح الرضى ١ / ٨٣ .

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٧ .

لجعل ما قياسه أن يكون أولاً آخرًا، وما قياسه أن يكون آخرًا أولاً»<sup>(١)</sup>.

وينقل الرضى حجة القائلين بهذا بأنه «مسند أسند إلى المفعول الأول، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه فلا يجوز»<sup>(٢)</sup>.

ويرد الرضى ذلك فيقول: «وفيما قالوا نظر لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسند إليه شيء آخر في حال واحدة لا يضر كما في قولنا: أعجبنى ضرب زيد عمرًا، فأعجبنى مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد»<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الثاني:** وهو جواز نيابة المفعول الثانى فى باب ظن وأحواتها عند بنائها للمجهول، وهو ما صححه ابن مالك، فهو مذهب ابن عصفور، ونسبه ابن يعيش<sup>(٤)</sup> إلى ابن درستويه، وجعله أبو حيان<sup>(٥)</sup> والسيوطى<sup>(٦)</sup> اختيار ابن طلحة<sup>(٧)</sup>.

يقول ابن عصفور: «فإن كانت من باب (ظننت) أو من باب (كسوت) جاز إقامة الأول وإقامة الثانى، والاختيار إقامة الأول»<sup>(٨)</sup>، فابن عصفور برغم أنه يجيز إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل إلا أنه يختار إقامة الأول مقام الفاعل.

والذى أراه صوابًا فى هذه المسألة هو ما ورد به السماع؛ حيث إن السماع لم يأت إلا بنيابة المفعول الأول عن الفاعل، وحتى ابن عصفور رجحه على نيابة المفعول الثانى؛ ولأن فى إلزام كل من المفعولين مركزه فيه أمن اللبس، وكما قال الرضى: «والذى أرى أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه»<sup>(٩)</sup>.

ثم قال: «ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولى علمت؛ لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار أحق بصقبة»<sup>(١٠)</sup>.

(١) البسيط فى شرح ابن أبى الربيع على الجمل ١٦٨ / ٢ .

(٢) شرح الكافية ٨٣ / ١ .

(٣) السابق ٨٣ - ٨٤ .

(٤) شرح المفصل ٧٧ / ٧ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٧ / ٢ .

(٦) همع الهوامع ٢٦٤ / ٢ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد النحوى، كان إمامًا فى العربية، عارفًا بعلم الكلام، دّرس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين عامًا، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، ولد فى سنة ٥٤٥ هـ - وفاته سنة ٦١٨ هـ، انظر: بغية الوعاة ١ / ١٢١ - ١٢٢، والبلغة ص ٢٢٥، وطبقات القراء ١٥٧ / ٢، ونفح الطيب ٤٧٦ / ٣ .

(٨) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٦٦ / ١ .

(٩) شرح الكافية ٨٤ / ١ .

(١٠) الصقب: القرب، ومكان صَقَب وصَقِب: قريب، وهذا أصقب من هذا، أى: أقرب، لسان العرب «صقب» ٤ / ٢٤٦٩ .

(١١) شرح الكافية ٨٤ / ١ .

## المسألة السابعة : حكم نيابة خبر كان عن الفاعل :

إذا بنيت كان للمجهول ففي إنابة خبرها المفرد عن الفاعل خلاف ذكره ابن مالك فقال: «وحكى السيرافي في شرح الكتاب أن الفراء يجيز كين أخوك في كان زيد أخاك، وزعم أنه ليس من كلام العرب. ورد عليه بأن قيل: هو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر... وأجاز هو [أى الكسائي] والفراء في كان زيد يقول وجعل عمرو يفعل: كين يقوم، وجعل يفعل، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي، ومستغنى عنه عند الفراء»<sup>(١)</sup>.

يتبين لنا أن الخلاف في المسألة على مذهبين:

الأول: وهو ظاهر الكلام المنسوب إلى الكسائي والفراء: أنه يجوز بناء كان للمجهول وإقامة خبر كان المفرد مقام الفاعل.

الثاني: عدم جواز ذلك، والقول بفساده؛ لعدم الفائدة؛ ولأنه يلزم منه إخبار عن غير مذكور ولا مقدر وهو ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً للسيرافي.

وقد ورد في كتاب سيبويه أنه يجوز بناء كان للمجهول، حيث قال سيبويه: «وتقول: كُناهم، كما تقول: ضربناهم. وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم... فهو كائن ومكون، كما تقول: ضاربٌ ومضروب»<sup>(٢)</sup>.

ولكنه لم يبين - كما يقول أبو حيان -: «ما الذى يقوم مقام المحذوف... وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف، ويستعمل منه ما يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع»<sup>(٣)</sup>.

وعند تحقيق المسألة في كتب النحاة نجد أن فيها مذاهب:

**المذهب الأول:** جواز إقامة خبر كان المفرد مقام الفاعل عند بنائها للمجهول، نسبه للفراء والكسائي ابن مالك كما سبق، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، ونسبه أبو حيان - أيضاً - إلى الكوفيين وهشام وسيبويه والسيرافي، ونسبه الرضى<sup>(٦)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٧)</sup>، إلى الفراء فقط.

**المذهب الثاني:** عدم جواز نيابة خبر كان المفرد عن الفاعل، هو صريح قول ابن مالك كما سبق، والرضى<sup>(٨)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٣٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٣.

(٢) الكتاب ١ / ٤٦، ووافقه في بناء كان للمجهول: المراد في المقتضب ٤ / ٨٧، والسيوطي في همع الهوامع ٢ / ٢٧١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٤.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

(٥) همع الهوامع ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١.

(٦) شرح الكافية ١ / ٨٣.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٩٠.

(٨) شرح الكافية ١ / ٨٣.

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٩٠.

ورده السيرافى بقوله: «لأنا إذا قلنا: (كان زيدٌ أخاك) فزيد والأخ لا يستغنى أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، فلا يجوز أن تحذف زيدا فيبقى الخبر منفرداً، وقد كان لا يجوز استغناؤه عن الاسم، كما أنك تقول: حسبتُ زيدا، ولا تأت له بخبر؛ لأن كان وحسب جميعاً إنما يدخلان على اسم وخبر»<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثالث:** قال به السيرافى وهو إنابة ضمير مصدر «كان» عن الفاعل بعد حذف اسمها وخبرها عند بنائها للمجهول.

قال السيرافى: «ولكن الوجه الذى يصح منه «مكُونٌ» أن تحذف الاسم والخبر جميعاً وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم الخبر تفسيراً له، فتقول: «كين الكونُ زيدٌ منطلقٌ» فالكون اسم ما لم يسم فاعله لكين، وزيد منطلق جملة هي تفسير الكون»<sup>(٢)</sup>.

ورده ابن عصفور بقوله: «وهذا الذى ذهب إليه فاسد لأن (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها»<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الرابع:** قال به ابن عصفور، وهو حذف الاسم والخبر معاً - أيضاً - وإنابة الظرف أو المجرور مقام المحذوف على أنهما معمولان لها، فقال: «والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه، لكن لا بد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف، فتقول: كين فى الدار. فالأصل مثلاً: كان زيدٌ قائماً فى الدار، على أن يكون فى الدار متعلقاً بـ (كان) حُذِفَ المرفوع لشبهه بالفاعل، وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف»<sup>(٤)</sup>.

وهناك من النحاة من منع بناء «كان» للمجهول، وهم: ابن السراج<sup>(٥)</sup>، والفارسى<sup>(٦)</sup>، وابن خروف<sup>(٧)</sup>، والعكبرى<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>.

واحتجوا لهذا بـ «أن كان فعل غير حقيقى وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٢ / ٣٦٦، وانظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٥٦٣ .

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) شرح الجمل الكبير ١ / ٥٦٣ .

(٤) السابق، وانظر: المقرب ص ١١٧ .

(٥) الأصول فى النحو ١ / ٨١ .

(٦) المسائل البصريات ١ / ٢٣٢ .

(٧) شرح ابن خروف على الجمل ١ / ٥٢٤ .

(٨) اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ١٦٣ .

(٩) الآمالى النحوية ٤ / ٤١ .

فى الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحيح، فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين إذ كانا لشيء واحد لأن الثانى هو الأول فى المعنى»<sup>(١)</sup>.

والراجح عندى هو ما ذهب إليه ابن عصفور وهو جواز بنائها للمفعول، وهو مذهب سيوييه بشرط أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور لاستقامة المعنى فى ذلك، والمعول عليه فى التقعيد استقامة المعنى أولاً؛ لأن الإعراب فرع المعنى.

### المسألة الثامنة : حكم تقديم الفاعل والمفعول المحصورين بإلا وتأخيرهما :

إذا كان المحصور أداة حصره «إنما» فلا خلاف فى وجوب تأخير المحصور منهما فاعلاً كان أو مفعولاً، وإنما الخلاف فى حكم المحصور بإلا، سواء كان هذا المحصور فاعلاً أو مفعولاً، وهو ما يوضحه لنا ابن مالك بقوله: «وإذا كان مرفوع الفعل محصوراً وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى. ويستوى فى ذلك المضمرة والظاهر، فالمضمرة كقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup>، والظاهر نحو لا يصرف السوء إلا الله. فلو قلت: لا يصرف إلا الله السوء، امتنع عند غير الكسائى، فلو كان الحصر فى غير المرفوع لزم أيضاً تأخير المحصور إلا عند الكسائى وأبى بكر بن الأنبارى، نحو: لا يرحم الله إلا الرحماء، فلو قلت: لا يرحم الرحماء إلا الله لم يجز إلا عندهما»<sup>(٣)</sup>.

فالنص يظهر أن الخلاف على ثلاثة مذاهب:

الأول: وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا وتقديم المفعول عليه، وهو مذهب البصريين والكوفيين.

الثانى: يجوز تقديم المفعول به على الفاعل المحصور بإلا عند الكسائى.

الثالث: جواز تقديم المفعول به المحصور بإلا على الفاعل، وهو مذهب الكسائى وابن الأنبارى. وتفصيل القول فى الخلاف حول المسألة كالاتى:

**المذهب الأول:** وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا وتقديم المفعول به عليه هو صريح قول ابن عصفور، كذلك هو مذهب الرضى<sup>(٤)</sup>، والسيوطى<sup>(٥)</sup>، والأشمونى<sup>(٦)</sup>، ونسبه أبو حيان<sup>(٧)</sup> إلى

(١) الأصول فى النحو / ١ / ٨١ .

(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٧ .

(٣) شرح التسهيل / ٢ / ١٣٤، وانظر: شرح الكافية الشافية / ١ / ٢٦٣ .

(٤) شرح الكافية / ١ / ٧٣، ٧٤، ٧٥ .

(٥) همع الهوامع / ٢ / ٢٦٠ .

(٦) ارتشاف الضرب / ٢ / ٢٠٠ .

(٧) منهج السالك بحاشية الصبان / ٢ / ٥٦ .

الجزولى والأستاذ أبو على، ونسبه الشيخ خالد<sup>(١)</sup> إلى أبي موسى الجزولى وجماعة من المتأخرين.

يقول ابن عصفور: «والمفعول بعد ذلك ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً، نحو: ضربنى زيداً. أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدّر بـ (أن) والفعل أو اسم الفاعل، نحو: يعجبني ضربُ زيدٍ عمرو. وهذا ضاربُ زيدٍ أبوه، أى: ضاربُ زيداً أبوه. أو يكون الفاعل مقروناً بـ «إلا» نحو: «ما ضربَ زيداً إلا عمرو، أو في معنى المقرون بإلا، نحو: إنما ضرب زيداً عمرو يريد: ما ضربَ زيداً إلا عمرو»<sup>(٢)</sup>.

ويذكر ابن مالك حجة من ذهب إلى هذا المذهب من السماع فى قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٣)</sup>، ويذكر حجتهم من القياس، فيقول: «حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما، وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره كقولك قاصداً لحصر المفعولية فى زيد: إنما يضرب عمرو زيداً؛ فالمراد كون الضرب لصادر من عمرو مخصوصاً به زيد، ولا يُعلم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلا متأخراً، وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر ليجرى الحصر على سنن واحد»<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الثانى:** وهو المنسوب<sup>(٥)</sup> إلى الكسائى من جواز تقديم المفعول به على الفاعل المحصور بإلا، وتأخيره. وقد ذكر الشيخ خالد ما احتج به الكسائى، فقال: «واحتج الكسائى على عدم تأخر الفاعل المحصور بإلا بقوله:

ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم ولا جفا قطُّ إلا جباً بطلا<sup>(٦)</sup>

فقدم الفاعل المحصور بإلا فى الموضعين، والأصل ما عاب فعل ذى كرم إلا لثيم ولا جفا بطلاً إلا جباً، وعاب بالعين المهملة من العيب واللثيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة فى آخره همزة غير ممدود: الجبان، ومقابله البطل وهو الشجاع ... قوله:

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٢ / ١ .

(٢) شرح الجمل الكبير ١٠١ / ١ .

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٧ .

(٤) شرح التسهيل ١٣٤ / ٢ .

(٥) نسبه إليه الرضى فى شرح الكافية ٧٥ / ٢، وأبو حيان فى ارتشاف الضرب ٢ / ٢٠٠، والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٢٦٠، والأشمونى فى منهج السالك بحاشية الصبان ٥٨ / ٢ .

(٦) البيت من البسيط وقائله مجهول كما ذكر محقق الهمع، وهو من شواهد التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٤، والهمع ٢ / ٢٦١، ومنهج السالك للأشمونى بحاشية الصبان ٥٧ / ٢ .

## فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية إناء الديار وشامها<sup>(١)</sup>

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو ما هيجت، والأصل فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله، وعشية منصوب على الظرفية والإناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزناً ومعنى، والوشام بكسر الواو جمع وشيمة: الكلام الشر والعداوة والوشام أيضاً من الوشم، يقال: وشم يده وشمماً، إذا غرزها بالإبرة ثم ذر عليها النيلة، مرفوع على الفاعلية بهيجت، وغير الكسائي قدر للمنصوب .. وغير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملاً فقدر قبل .. بطلاً جفا .. وقبل ما هيجت درى، بناه على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له<sup>(٢)</sup>.

**والمذهب الثالث:** الذى نسبه ابن مالك إلى الكسائي وابن الأنبارى من جواز تقديم المفعول به المحصور بإلا ... نسبه - أيضاً - وأبو حيان، وابن عقيل، والشيخ خالد، والسيوطى، والأشمونى<sup>(٣)</sup> لابن الأنبارى ولأكثر البصريين، والفراء، ويحتجون له بقول الشاعر:

«ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل<sup>(٤)</sup>»

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو جماحاً على الفاعل وهو فؤاده، والجماح هنا الإسراع، والجماح من الرجال الذى يركب هواه، فلا يرده شيء .  
وقوله - وهو مجنون بنى عامر - :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها<sup>(٥)</sup>

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها.

وقوله وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين:

وهل ينبت الخطى إلا وشيجه وتغرس إلا فى منابتها النخل<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ٧١٤ وهو من شواهد شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٠١، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٤، والهمع ٢ / ٢٦١، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢ / ٥٧.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٤ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٢٠٠، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٢، همع الهوامع ٢ / ٢٦١، ومنهج السالك ٢ / ٥٧ .

(٤) البيت من الطويل، وهو لدعبل بن على الخزاعى فى التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٢، وبلا نسبة فى الهمع ٢ / ٢٦١، ومنهج السالك ٢ / ٥٧ .

(٥) البيت لمجنون ليلى العامرية فى ديوانه ص ١٩٤، وهو من الطويل، انظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٠٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٢، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦٠، ومنهج السالك ٢ / ٥٧ .

(٦) البيت من الطويل، قال محقق شرح التسهيل: إنه لزهير بن أبى سلمى فى مختار الشعر الجاهلى ١ / ٢٣٩، وهو فى شرح التسهيل ٢ / ١٣٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٨٢ .



فقدم الجار على المجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بإلا على نائب الفاعل وهو النخل؛ لأنه بمثابة الفاعل، وينبت بضم الياء مضارع أنبت، والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء: الرمح المنسوب إلى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم، ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجه وهى عروق شجر»<sup>(١)</sup>.

ويذكر لنا ابن مالك حجة هذا المذهب ويؤيده بقوله: «واعتبر ابن الأنبارى تأخر المقرون بإلا لفظاً أو تقديراً فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعاً؛ لأنه وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر معنى، ولم يُجز تقديمه إذا كان مرفوعاً، لأنه إذا تقدم لفظاً تقدم معنى فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظاً أو تقديراً، وذلك غير جائز»<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد ابن مالك ما ذهب إليه ابن الأنبارى، بيتى مجنون ليلى وزهير بن أبى سلمى المذكورين قبل.

والذى يترجح عندى من هذا الخلاف هو الذى يؤيده السماع، وواضح أن المذاهب الثلاثة تلجأ إلى السماع؛ لتأييد موقفها، ومن ثم فهذا الخلاف الواقع بين النحاة خلاف غير مبرر، فهى أوجه تحمل عليها الأساليب هنا.

### المسألة التاسعة : حكم جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة :

«تسمى الجملة ذات وجهين<sup>(٣)</sup> إذا ابتدئت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل؛ لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى. فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازاً حسناً دون ترجيح»<sup>(٤)</sup>، فجاز «أن تراعى صدر الجملة الكبرى فترفع فى العطف، وجاز أن تراعى الصغرى فت نصب، وإذا راعيت الصغرى فإمّا أن يكون فى الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم الأول الذى فى الجملة الأولى أو لا، فإن كان فيها ضمير جازت المسألة بلا خلاف»<sup>(٥)</sup>، فإن لم يكن فيها ضمير فهنا يقع خلاف يذكره لنا ابن مالك فيقول: «واتفقوا على نصب ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾<sup>(٦)</sup>، وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين، وفيهما ردّ على الأخفش لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن

(١) التصريح ١ / ٢٨٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٤٣ .

(٣) وهذا يكون على الرفع، أما على النصب فلا.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٤٣ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٠ .

(٦) سورة الرحمن: آية ٧ .

الجملة المعطوفة ذكراً يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد لقيته وعمرو رأته معه. ففي مثل هذا استوى عنده الرفع والنصب»<sup>(١)</sup>.

يكشف النص السابق عن مذهبين في المسألة:

المذهب الأول: جواز الرفع والنصب على السواء في الاسم المعطوف وإن لم يكن في الجملة ضمير يعود على المبتدأ.

المذهب الثاني: وهو ما نسبته ابن مالك وغيره<sup>(٢)</sup> للأخفش، وهو ضعف النصب عنده ووجوب الرفع.

أما عن المذهب الأول وهو جواز النصب في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة صغرى، فقد حمل عليه بعض النحاة<sup>(٣)</sup> قول سيبويه: «هذا باب يُحمل فيه الاسم على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مرَّةً ويُحمَلُ مرَّةً أُخرى على اسمٍ مبنًى على الفعل - أي ذلك فعلتَ جاز. فإن حملته على الاسم الذي بُنِيَ عليه الفعل كان بمنزلة إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه، إذا قلت: زيد لقيته، وإن حملته على الذي بُنِيَ على الفعل اختير فيه النصب، كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله: وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته، إن حملت الكلام على الأول. وإن حملته على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيداً كلمته»<sup>(٤)</sup>.

فكلام سيبويه صريح في أنه يجيز النصب، وأجازه كذلك ابن السراج<sup>(٥)</sup>، والنحاس<sup>(٦)</sup>، والفارسي<sup>(٧)</sup>، والعكبري<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup>، وابن مالك، - كما سبق في نصه - والرضي<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢/١٤٣، ١٤٤.

(٢) الفارسي في المسائل البصريات ١/٢١١، والرضي في شرح الكافية ١/١٧٦، والشيخ خالد في التصريح ١/٣٠٤، والأشموني في منهج السالك ٢/٨١.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٠٤.

(٤) الكتاب ١/٩١.

(٥) الأصول في النحو ٢/٢٥٣.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٠٤.

(٧) المسائل البصريات ١/٢١١ - ٢١٦.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٩٧.

(٩) الكافية بشرح الرضي ٢/١٧٥.

(١٠) شرح الجمل الكبير ١/٣٥١.

(١١) شرح الكافية ٢/١٧٦.

(١٢) همع الهوامع ٥/١٥٧.

ويعلق الدكتور محمد الشاطر على نص سيبويه بقوله: «لكن كلام سيبويه يشعر بأن نصب زيد إنما كان بالعطف على الضمير المنصوب في (لقيته) وحينئذ تكون جملة (كلمته) في محل نصب حال من زيد ويكون هناك حذف تقديره (عنده) أو نحوه. وهذا بخلاف ما توهم من التعليق<sup>(١)</sup> على عبارة سيبويه»<sup>(٢)</sup>.

**والمذهب الثاني:** وهو المنسوب إلى الأخفش من ضعف النصب في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة صغرى، فقد بحث عن هذا الرأي للأخفش في كتابه معانى القرآن فلم أستطع العثور عليه، ولكنني وجدته صريح كلام السيرافي في قوله: «واعلم أن الكلام إذا كان مبتدأ وخبراً، ثم عطفت عليه جملة في أولها اسم، وبعده فعل مشتغل بضميره، كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء كحاله لو لم تكن قبله جملة، كقولك: زيد أفضل منك وعمرو كلمته، وزيد أخوك وأبوك قمت إليه؛ لأنه لم يتقدم الجملة الثانية شيء يوجب إضمار الفعل الناصب للاسم الذى في أوله، فصار بمنزلة مبتدأ»<sup>(٣)</sup>.

ثم يذكر من أنكر المذهب الأول موضعاً حجه بقوله: «وقد أنكر الزيادى<sup>(٤)</sup> وغيره من النحويين هذا على سيبويه، فقالوا: إذا قلنا: زيد لقيته وعمرو كلمته. لم يجوز حمل (عمرو) على (لقيته)، وذلك أن لقيته جملة لها موقع، ألا ترى أنك تقول: زيد ملقى، وزيد قائم، فيقع موقعها اسم واحد، وهى خير (لزيد) وكل شيء عطفت عليها وقع موقعها، وصار خيراً (لزيد) كما هى خير له، و(عمرو كلمته) لا يجوز أن يكون خيراً (لزيد) ألا ترى أنك تقول: زيد عمرو كلمته، فلهاء تعود على عمرو ولا شيء يعود إلى زيد من الجملة، فإن جعلت فى: عمرو كلمته ما يعود إلى (زيد) جاز حينئذ ما قال سيبويه من الوجهين جميعاً، وذلك قولك: زيد لقيته وعمرو كلمته عنده»<sup>(٥)</sup>، ثم يذكر السيرافي تعليقا على كلام سيبويه حين قال: «وأظن سيبويه إنما أراد ذلك؛ إذ جعل فى الجملة الثانية ضميراً يعود إلى (زيد) واشتغل بأن أرانا جواز رد الجملة الثانية إلى المبتدأ مرة وإلى المفعول مرة ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة»<sup>(٦)</sup>، وقد تبع هذا المذهب ابن هشام<sup>(٧)</sup>،

(١) يقصد كلام الفارسي على عبارة سيبويه «لقيت زيداً وعمراً كلمته».

(٢) هامش المسائل البصريات ١ / ٢١٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ١٢٨ .

(٤) هو إبراهيم بن سليمان بن أبى بكر عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو اسحاق الزيادى ينتهى نسبه إلى زياد بن أبيه، كان نحوياً لغوياً راوية، تتلمذ على سيبويه وقرأ كتابه ولم يتمه، وعلى أبى عبيدة والأصمعى، وله مصنفات كثيرة، وتوفى سنة ٢٤٩ هـ - معجم الأدباء لياقوت الحموى ١ / ١٦٠، وبغية الوعاة ١ / ٤١٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٣٠ .

(٦) السابق، الصفحة نفسها.

(٧) أوضح المسالك بالتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٠٤ .

ونرى أصحاب المذهب الأول يردون ما احتج به أصحاب المذهب الثاني من عدم جواز عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب، وعليه فلا يجوز النصب فى الاسم المشتغل عنه، فقال الفارسى: «اعلم أن هذه الجملة وإن كان لها موضع من الإعراب فإن ذلك الإعراب لما لم يخرج إلى اللفظ فى الجملة نفسها صارت لذلك بمنزلة ما لا موضع لها، وإذا صارت كذلك لم يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الجمل. ويدلك على أنه لما لم يظهر هذا الإعراب فى لفظها صار بمنزلة ما لا إعراب لموضعه، ولا حكم له أن اسم الفاعل لما كان الضمير الذى يحتمله لا يظهر فى اللفظ صار لا حكم له، فصار بمنزلة ما لا ضمير فيه. ألا ترى أنه مُتصَرَّفٌ أولاً ترى أنه يثنى ويجمع تثنية الأسماء التى لا تحمل ضميراً وجمعها»<sup>(٢)</sup>.

كما يفسد ابن عصفور مذهب السيرافى بقوله: «وهذا الذى ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنَّ القراء قد أجمعوا على نصب (السما) من قوله عزَّ اسمه: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾<sup>(٣)</sup>. مع أنه ليس فى رفعها ضمير يعود على (النجمُ والشجر) فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال: إنَّ النصب فى هذا وأمثاله ضعيف»<sup>(٤)</sup>.

والراجح عندى هو مذهب الأخفش والسيرافى ومن تبعهما؛ وذلك لقوة أدلتهم ولعدم تصريح سيبويه بخلافه، بل يجوز حمل كلامه عليه كما ذكر الدكتور محمد الشاطر - رحمه الله - .

### المسألة العاشرة : حكم رفع الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام فى أسلوب الاشتغال :

خالف الأخفش النحاة<sup>(٥)</sup> فى حكم رفع الاسم المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام، فى موضعين:

الأول: أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد همزة الاستفهام وفصل بينهما باسم آخر.

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٠٤ .

(٢) المسائل البصريات ١ / ٢١٣ .

(٣) سورة الرحمن: آية ٧ .

(٤) شرح الجمل الكبير ١ / ٣٥١، ونسب ابن عصفور فيه هذا الرأى للسيرافى فقط .

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣ / ١٧٦، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٣٥٣، وشرح الكافية ١ / ١٦٨، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٠٠، وهمع الطوامع ٥ / ١٥٥ .

الثانى: وقوع الاسم المشتغل عنه بعد همزة الاستفهام ولم يفصل بينهما باسم آخر.

**الموضع الأول:** يقول فيه ابن مالك: «وإن حال بين الاستفهام وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر، نحو: أأنت زيد ضربته، بطل حكم الاستفهام عند سيبويه لبعده من الهمزة ولا يبطل عند الأخفش وإن جاء فى أول الكلام والفعل فى آخره فيرفع أنت بضرب مقدرًا وينصب زيدًا، ويرى هذا أولى من جعل أنت مبتدأ أولًا وزيدًا مبتدأ ثانيًا خبره ما بعده وهو خبر الأول. وهذا عند سيبويه أولى من الوجه الأول»<sup>(١)</sup>.

ونبتين من النص السابق أن الخلاف على مذهبين:

**الأول:** مذهب سيبويه، وهو إبطال حكم الاستفهام بعد الهمزة فى اختيار النصب، وعليه لا يستوجب دخول الهمزة على فعل، فيكون حكم الاسم بعدها مبتدأ أول والاسم الثانى مبتدأ ثانى وخبره ما بعده والمبتدأ الثانى وخبره خبر للأول.

**الثانى:** مذهب الأخفش، وهو رفع الاسم الأول بعد همزة الاستفهام على أنه فاعل لفعل مقدر ونصب الاسم الثانى. وكأن همزة الاستفهام باشرت زيدا فاختر نصبه<sup>(٢)</sup>.

**والمذهب الأول:** وهو إبطال حكم الاستفهام بعد الهمزة إن فصل بينها وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر، وهو صريح قول سيبويه فى نفسه: «وتقول: أأنت عبدًا لله ضربته، تُجره ها هنا مُجرى أنا زيدُ ضربته؛ لأنّ الذى يلى حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرفُ استفهام ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمه أولى. إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيدًا ضربته، فهو عربىٌّ جيّد، وأمره ها هنا على قولك: زيد ضربته»<sup>(٣)</sup>.

وبهذا تتأكد صحة ما نسبه ابن مالك إليه، وقد ذهب مذهبه هذا الفارسى<sup>(٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥)</sup>، والرضى<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، والسيوطى<sup>(٨)</sup>، والأشمونى<sup>(٩)</sup>.

**أما المذهب الثانى:** وهو مذهب الأخفش والذى يرفع فيه الاسم الأول بعد همزة الاستفهام

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٤٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٢ .

(٣) الكتاب ١ / ١٠٤ .

(٤) المسائل البصريات ٢ / ٩٠٠ .

(٥) شرح الجمل الكبير ١ / ٣٥٣ .

(٦) شرح الكافية ١ / ١٦٨ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١١١ .

(٨) همع الهوامع ٥ / ١٥٤ - ١٥٥ .

(٩) منهج السالك ٢ / ٧٨ .

بفعل مقدر، ونصب الاسم الثانى بنفس الفعل، فلم أستطع العثور عليه فى مظانه.

وقد حاول أبو حيان التوفيق بين المذهبين، مذهب سيبويه، والمذهب الآخر المنسوب إلى الأخفش، فقال: «وقال قوم: لا خلاف بين سيبويه والأخفش بل هما مقصدان، إن دخلت الهمزة على أنت ضربته حال رفع زيد، اختير الرفع فى زيد يكون أنت مبتدأ، وإن أدخلتها حال نصب زيد كان النصب مختاراً وكان أنت مرفوعاً بالفعل المضمّر الناصب لزيد»<sup>(١)</sup>.

والمختار فى هذا الخلاف هو مذهب سيبويه، لما فيه من عدم الحاجة إلى تأويل وحذف وإضمار، والقول بدون حذف أولى من القول بالحذف، ولما قاله الرضى: «ونظر سيبويه أدق؛ بناء على أن الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة، ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية فى نحو: زيد قام، وإن لم يكن مختاراً فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون إلا فعلاً؛ إذ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرفع إلا بعد حرف لازم للفعل كحرفى الشرط وحروف التحضيض، وأما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلى كونه مفسراً كما ذكرنا، نحو: زيداً أنا ضاربه»<sup>(٢)</sup>.

الثانى: وهو وقوع الاسم المشتغل عنه بعد همزة الاستفهام ولم يفصل بينهما بفصل، وإلى هذا الخلاف يشير ابن مالك بقوله: «وذكر السيرافى أن الفاعلية فى نحو: أزيد قام راجحة على الابتداء عند الأخفش مرجوحة عند الجرمى، وفى قول سيبويه احتمال. كذا زعم السيرافى وليس كما زعم؛ بل صرح بوجوب الفاعلية فإنه قال: وتقول أعبداً الله ضرب أخوه زيد، لا يكون إلا الرفع؛ لأن الذى من سبب عبد الله فاعل والذى ليس من سببه مفعول، فيرفع إذا ارتفع الذى من سببه كما ينصب إذا انتصب، ويكون المضمّر ما يرفع كما أضمرت فى الأول ما ينصب - فإنما جعل هذا المضمّر بيان ما هو مثله. هذا نصه، فبان به خلاف ما زعم السيرافى»<sup>(٣)</sup>.

ونتبين من النص السابق أن الخلاف فى هذا الموضوع على مذاهب:

الأول: ما ذكره السيرافى من رجحان الرفع على الفاعلية فى الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام عند الأخفش على الرفع بالابتداء.

الثانى: مذهب الجرمى وهو أن الرفع فى الاسم الواقع بعد الهمزة على الابتداء أرجح.

الثالث: مذهب سيبويه على ما زعم السيرافى: احتمال الوجهين عنده أى الرفع على الفاعلية أو الفعل على الابتداء، وهو ما يرفض ابن مالك نسبته لسيبويه، وردّ على السيرافى بما يؤكد به من كلام سيبويه أن الرفع عنده على الفاعلية فقط.

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢ .

(٢) شرح الكافية ١/ ١٦٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦ - ١٤٧ .

**والمذهب الأول:** وهو المنسوب<sup>(١)</sup> إلى الأخفش من رجحان الرفع على الفاعلية من الرفع على الابتداء، وذلك نظراً إلى همزة الاستفهام، فقد رأينا ابن مالك - كما سبق - يحمل عليه كلام سيبويه، وكذلك أبو حيان<sup>(٢)</sup> يجعله ظاهر كلامه، ويرجح هذا المذهب السيوطي<sup>(٣)</sup>.

**أما المذهب الثاني:** وهو مذهب الجرمي<sup>(٤)</sup> من رفع الاسم الواقع بعد الهمزة على الابتداء يؤيده الفارسي بقوله: «ويقوى قول الجرمي أن (قام) لا يجوز أن يعمل في (زيد) متقدماً رفعا على وجه، وليس هذا حق المفسر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول، مثل: أزيداً ضربته، لو حذف الهاء لقلت: «أزيداً ضربت».

فإذا لم يكن هذا الشرط في: (زيد قام) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: أزيد الذي ضربته، ف (زيد) لا يعمل فيه في هذه المسألة فعل يُفسره ما في الصلة؛ لأن الذي في الصلة لا يجوز أن يعمل فيه على وجه، فكذلك: أزيد قام<sup>(٥)</sup>». ومن ذهب إلى هذا أيضاً الرضي<sup>(٦)</sup> وجعله مذهب سيبويه.

**أما المذهب الثالث:** وهو ما نسبه السيرافي لسيبويه من احتمال الرفع عنده على الفاعلية أو الابتداء، فقد وجدت ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه صحيحاً، حيث يقول سيبويه: (وتقول: أعبد الله ضرب أخوه زيداً، لا يكون إلا الرفع؛ لأن الذي من سبب عبد الله مرفوع فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع، كما إذا أضمرت في الأول ما ينصب فإنما جعل هذا المظهر بيان ما هو مثله، فإن جعلت زيداً الفاعل قلت: أعبد الله ضرب أخاه زيداً<sup>(٧)</sup>، ووجدت - أيضاً - ما نسبه ابن مالك إلى السيرافي من تفسير كلام سيبويه على هذا النحو صحيحاً. قال السيرافي: «وقول سيبويه: ويكون المضمر ما يرفع، كما أضمرت في الأول ما ينصب. يحتمل هذين الوجهين: إن شئت قدرت الابتداء، وإن شئت قدرت فعلاً، وكون المضمر بمعنى المقدر. وإنما أضمرت فعلاً يرفع (عبد الله) إذا كان سببه فاعلاً، كما أضمرت فعلاً ينصبه، حيث كان سببه مفعولاً في قولك: أعبد الله ضرب أخاه زيداً<sup>(٨)</sup>».

والراجح: هو الرفع على الابتداء «لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسراً؛ إذ الهمزة تدخل على الاسم أيضاً<sup>(٩)</sup>»، ولما ذكره الفارسي من تأييد لهذا المذهب.

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤، وشرح الكافية ٢/ ١٦٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤.

(٣) الهمع ٥/ ١٦٠.

(٤) انظر: المسائل البصريات ٢/ ٩٠٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤.

(٥) المسائل البصريات ٢/ ٩٠٠.

(٦) الكتاب ١/ ١٠٢ - ١٠٣.

(٧) شرح الكافية ١/ ١٦٨.

(٨) شرح الكافية ١/ ١٦٨.

(٩) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٦٧ - ١٨٦.

## المسألة الحادية عشرة : حكم نصب المشتغل عنه قبل الفعل المنفى بلم أو لن أو لا :

أشار ابن مالك إلى خلاف بين النحاة في حكم نصب الاسم المشتغل عنه الواقع قبل فعل منفي بلم أو لن أو لا، حيث رجح ابن السيد البطليوسي نصبه على رفعه، في حين أن جمهور النحاة على ترجيح رفعه . قال ابن مالك : «وزعم أبو محمد بن السيد أن نصب الاسم قبل المنفي بلم أو لن أو لا راجح على الرفع؛ وليس بصحيح؛ لأن تقديم الاسم على فعل منفي بغير ما كتقدمه على فعل مثبت؛ فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهي، فكما يستوي المتقدم على فعلى الإثبات والنفي بغير ما، فلو كان النفي بما لم يجز النصب لأنها من بين حروف النفي مخصوصة بالتصدير. ولما تقدم التنبيه على مواضع النصب وموجباته ومرجحاته، نعلم من هذا أن رفع زيد أجود من نصبه في قولك: زيد ضربته وزيد لقيته وعمرو هجوته وزيد أحببته، وشبه ذلك مما لا قرينة فيه من القرائن المتقدم ذكرها»<sup>(١)</sup>.

يتبين من النص أن في المسألة مذهبين:

المذهب الأول : لمحمد بن السيد وهو رجحان النصب على الرفع في الاسم الذى بعده فعل منفى بلم أو لن أو لا

المذهب الثانى : ترجيح الرفع على النصب، وهو ما تبعه ابن مالك.

وعند مطالعتي لكتاب سيبويه للوقوف على رأيه فى هذه المسألة وجدته يقول: «فإن قلت: زيداً يوم الجمعة أضرب، لم يكن فيه إلا النصب؛ لأنه ليس ها هنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلا على قوله:

### كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ<sup>(٢)</sup>

ألا ترى أنك لو قلت: زيداً يوم الجمعة فأنا أضربه لم يكن كلاماً، ولو قلت: زيداً إذا جاءني فأنا أضربه كان جيداً، فهذا يدل على أنه يكون على غير قوله: زيداً أضرب حتى يأتيك»<sup>(٣)</sup>.  
فمفهوم قول سيبويه أنه يرجح الرفع في الاسم المتقدم على فعل منفي بـ (لم، لن، لا)، وبذلك يكون ابن مالك تابعاً له.

ويعلل ابن مالك لترجيحه الرفع بقوله:

«تقديم الاسم على فعل منفي بغير ما كتقدمه على فعل مثبت؛ فإنهما متقابلان كتقابل الأمر

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٤٥ .

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الكتاب ١ / ١٣٥ - ١٣٦ .



والنهي، فكما يستوي المتقدم على فعل الأمر والنهي، كذلك يستوي المتقدم على فعلي الإثبات والنفي بغير ما، فلو كان النفي بما لم يجز النصب لأنها من بين حروف مخصوصة بالتصدير. ولما تقدم التنبيه على مواضع النصب وموجباته ومرجحاته، نعلم من هذا أن رفع زيد أجود من نصبه في قولك: زيد ضربته وزيد لقيته وعمرو هجوته وزيد أحبته، وشبه ذلك مما لا قرينة فيه من القرائن المقدم ذكرها»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الرضى يرجح الرفع هنا، فبعد أن يذكر جواز النصب في هذا الاسم قبل المنفى ذاكراً سبب ذلك الجواز يعلق بقوله: «ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح؛ نظراً إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها، نحو: زيد ضربته»<sup>(٢)</sup>.

وتبع هذا المذهب أيضاً السيوطي<sup>(٣)</sup>.

وأما المذهب الأول: وهو مذهب أبي محمد السيد من رجحان نصب الاسم قبل المنفى بلم أو ولن أو لا، فقد نسب إليه أيضاً أبو حيان<sup>(٤)</sup>، وأشار إليه السيوطي<sup>(٥)</sup> دون نسبة إلى أحد. والذي تميل إليه نفسي هنا هو ترجيح الرفع مع جواز النصب، كما ذكر الرضى؛ لما قدمه من أدلة على صحة ذلك.

## المسألة الثانية عشرة: حكم نصب الاسم المشتغل عنه وبعده ضمير مجرور وحقق

### المجرور فاعلية ما علق به:

أجاز جمهور النحاة في الاسم المشتغل عنه في حال كون الضمير بعده مجروراً النصب وأوجب ابن كيسان في المشتغل عنه الرفع، وقد ذكر ابن مالك هذا الخلاف بقوله: «ولا يمتنع نصب الاسم في نحو: زيد ظفرت به، إذا كان المراد أن زيداً سبب الظفر، ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلاً في المعنى، وإليه أشرت بقولي: ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور»<sup>(٦)</sup>.

وعليه ففي المسألة مذهبان:

(١) نص ابن مالك السابق.

(٢) شرح الكافية ١/ ١٦٥.

(٣) همع الهوامع ٥/ ١٥٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٦.

(٥) همع الهوامع ٥/ ١٥٦.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٤٦.

الأول : لابن كيسان<sup>(١)</sup> وهو منع نصب المشتغل عنه ووجوب رفعه.

الثانى : جواز نصب المشتغل عنه وهو مذهب الجمهور فى حال كون الضمير بعده مجروراً، وأصل الخلاف فى هذه المسألة يرجع كما يقول أبو حيان إلى اختلافهم فى ما إذا انتصب الضمير أو السببى<sup>(٢)</sup> من وجه غير الوجه الذى انتصب عليه الاسم السابق، هل يجوز أن يكون من باب الاشتغال، أو شرطه أن ينتصب من جهة واحدة، ثم أشار إلى المسألة السابقة بقوله : «وإن كان الضمير والسببى قد ينتصبان من غير الوجه الذى انتصب المشغول عنه، ومنه المسألة التى ذكرها ابن مالك، وهو: زيد ظفرت به، إذا كانت الباء سببية، وكان المظفور به غير زيد»<sup>(٣)</sup>.

وفيما يخص المذهب الأول، وهو مذهب ابن كيسان فى منع انتصاب الاسم ووجوب الرفع فقد ذكر الرضى حجة بن كيسان بأن المجرور «لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع، وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب»<sup>(٤)</sup>، وردها بقوله : «وهذا الذى ذكره قياس بارد، والوجه جواز نصبه؛ لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً»<sup>(٥)</sup>.

أما المذهب الثانى : وهو جواز نصب الاسم المشتغل عنه بمصدر منوي من الفعل، فقد نسبته ابن مالك للسيرافى الذى ذكر أنه نسبته إلى المبرد، وجعله أيضاً مذهب ابن السراج<sup>(٦)</sup>.

وعند مطالعتي لكتب النحو وجدت أن ما نسبته ابن مالك إليهم صحيحاً . فالسيرافى يقول : «ويجوز عندي نصب (زيد) فى قولك : أزيدُ ذهبَ به، وأزيدُ انطلقَ به، بأن تقيم المصدر مقام الفاعل، فإذا أقمنا المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصباً، وكأنك قلت : أزيداً ذهبَ الذهاب به، وإذا صار وضع الباء نصباً نصبت (زيداً) لأن كنيته اتصلت بمنصوب، وصار بمنزلة قولك : أزيداً ضربتُ أخاه، وهذا لا يمتنع منه أحد من البصريين . وقد قال أبو العباس المبرد فى كتاب «المقتضى» فى : سير بزيد يوم الجمعة فرسخين .. ذكر فيها وجوهاً منها : أن تقيم (يوم الجمعة) مقام الفاعل وتنصب الباقي . ومنها : أن تقيم (الفرسخين) مقام الفاعل وتنصب الباقي . ومنها : أن تقيم الباء مقام الفاعل وتنصب الباقي، ومنها : أن تقيم المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير : (سير السير)؛ لأن الفعل يدل على المصدر، فإذا أقمت المصدر مقام الفاعل صار الباقي فى موضع

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ١ / ١٧٠، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٣ .

(٢) قد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميرهما، مثال : زيد أخاه تضربه، وزيد أخاه يضربه عمرو، والتقدير: تضرب أخاه تضربه، ويضرب أخاه يضربه عمرو، انظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١١٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٣ .

(٤) شرح الكافية ١ / ١٧٠ .

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها .

(٦) نسبه إليهم أيضاً أبو حيان فى الارتشاف ٣ / ١١٤ .

نصب، ووجب فيه ما قلنا»<sup>(١)</sup>.

وما ذكره السيرافي عن المبرد في هذا الشأن من جواز إقامة المصدر مقام الفاعل عنده يؤكده قول المبرد : «قد يجوز أن تقيم المصادر، والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل، وذلك نحو قولك : سير يزيد سير شديد .... وسير يزيد يوم الجمعة، .... أقمت هذه الأشياء مقام الفاعل، وقد يجوز نصبها في هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك . فمن ذلك أنك إذا قلت : سير يزيد فرسخاً - أضمرت السير؛ لأن (سير) يدلُّ على السير، فلم تحتج إلى ذكره معه؛ كما تقول : من كذب كان شرّاً له، تريد : كان الكذب شرّاً له، فلم تذكر الكذب؛ لأنَّ (كذب) قد دلَّ عليه»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك هو مذهب ابن السراج حقّاً؛ لأنه يقول : «واعلم : أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك : سير يزيد سير شديد، وضرب من أجل زيد عشرون سوطاً، .. وقد يجوز نصبها على الموضع، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل، أعنى قولك : يزيد، على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمّره، وذلك المحذوف على ضربين : إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدرّاً استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه، وإما أن يكون مكاناً دلَّ الفعل عليه أيضاً إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقاً من مصدره، نحو قولك : سير يزيد فرسخاً، أضمرت السير لأن (سير) يدل على السير فكأنك قلت : سير السير يزيد فرسخاً، ثم حذف السير فلم تحتج إلى ذكره معه، كما تقول : من كذب كان شرّاً له، تريد : كأن الكذب شرّاً له . ولم تذكر الكذب لأن (كذب) قد دل عليه، ونظيره قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، يعنى البخل الذى دل عليه (يبخلون)»<sup>(٤)</sup>.

وقد ضعف ابن مالك هذا المذهب - كما سبق في نصه - لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل، والفعل لا يتضمن إلا مصدرّاً غير مختص، والإسناد إليه منطوقاً به غير مفيد، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به<sup>(٥)</sup>.

وقد رد أبو حيان قول ابن مالك هذا بأن «الذى يقتضيه النظر أن يقدر معرفة، أى الذهاب كما قدره في قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٦)</sup> فكنوا عنه بالضمير، وكذلك قدره في قولهم : من كذب كان شرّاً له، أى كان هو أى الكذب»<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٧٢ .

(٢) المقتضب ٤ / ٥١ .

(٣) سورة آل عمران: آية ١٨٠ .

(٤) الأصول في النحو ١ / ٧٩ .

(٥) النص السابق في أول المسألة .

(٦) سورة المائدة: آية ٨ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤ - ١١٥ .

والذى تميل إليه نفسي هو ما ذهب إليه المبرد و السيرافى وابن السراج؛ وذلك لما ذكره أبو حيان من رد على ابن مالك، ولقوة احتجاجهم، حيث استدلوا بشواهد قرآنية وأمثلة عربية تؤيد ما ذهبوا إليه.

### المسألة الثالثة عشرة : حكم المصدر المؤول «أَنَّ، أَنْ» بعد الفعل مع حذف حرف الجر :

اتفق جمهور النحاة على جواز حذف حرف الجر مع (أَنَّ وَأَنْ) إن تعين الحرف عند حذفه نحو: عجبتُ أن يبغض ناصح، وطمعت أنك تُقبل . فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع أَنَّ وَأَنْ لامتنع الحذف (١) .

وعند حذف حرف الجر وقع خلاف بين النحاة فى موضع (أَنَّ وَأَنْ) بعد الحذف، هل يكون نصباً أم جرّاً؟ وهذا الخلاف يذكره لنا ابن مالك بقوله : «ومذهب الخليل والكسائي فى (أَنَّ وَأَنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما فى محل جر، ومذهب سيويوه والفراء أنهما فى محل نصب وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل. وقد يستشهد لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده الأخفش من قول الشاعر :

وما زُرْتُ لَيْلى أَنْ تَكُونُ حَبِيبَةً      إِلَى وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ (٢)» (٣)

ويتبين من النص السابق أن الخلاف على مذهبين: الأول: نسبه ابن مالك إلى الخليل والكسائي وهو أن موضع (أَنَّ وَأَنْ) الجر. والثاني: نسبه إلى سيويوه والفراء، أنهما فى محل نصب.

أما المذهب الأول : والذى نسبه ابن مالك إلى الخليل والكسائي، والقائل بأن موضع (أَنَّ وَأَنْ) بعد حذف حرف الجر، فقد وجدت أن هناك من النحاة (٤) من نسبه أيضاً إلى الخليل

(١) انظر: شرح التسهيل ٢ / ١٥٠ .

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق فى ديوانه ١ / ٩٣، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٢٩، وشرح أبيات سيويوه ٢ / ١٠٣، والإنصاف ١ / ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤، وتخليص الشواهد ص ٥١١، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢ / ١١٨، وسمط اللآلى ص ٥٧٢، وهمع الهوامع ٥ / ١٢، ومنهج السالك للأشعرونى بحاشية الصبان ٢ / ٩٢، وكذلك هامش شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٥٢ .

والمعنى : ما زرت ليلي لتكون لى حبيبة ولا لأجل طلب دين لى عليها، ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص .

والشاهد فى قوله : أن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه، إذ أصله لأن تكون، واستشهد به الخليل على أن موضعه جر بدليل عطف قوله: ولا دين، بالجر عليه، أى ولا لأجل دين .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٥٠، وقد نسب أيضاً - ما أثبتته - هنا - إلى الخليل والكسائي من قول بجر موضع (إِنَّ وَأَنْ) ونصبه عند سيويوه والفراء، وفى شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤ .

(٤) انظر: التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١ / ٤٥، ٤٣، ولباب الإعراب للإسفرائينى ص ٤٤٤، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٧٣، ومنهج السالك للأشعرونى ٢ / ٩٢ .

والكسائي<sup>(١)</sup>، وعند التحقق من تلك النسبة إلى الخليل وجدت أن الذى ذكره سيبويه عن الخليل عكس ما نسب إليه، يقول سيبويه : «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾<sup>(٢)</sup>، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال : ونظيرها : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأنه إنما هو : لذلك (فليعبُدوا) فإن حذف اللام من (أَنْ) فهو نصب، كما أنك لو حذف اللام من لإيلاف كان نصبا. هذا قول الخليل. ولو قرءوها : (وإنّ هذه أمتكم أمةً واحدةً) كان جيدا، وقد قرئ<sup>(٤)</sup> .

فنص سيبويه صريح بأن الخليل يقول بأن موضع «أَنَّ وَأَنَّ» هو النصب، وليس الجر كما قال ابن مالك، فما نسبه ابن مالك وهم منه.

**والمذهب الثاني :** وهو ما نسبه ابن مالك وغيره إلى سيبويه والفراء من أن «أَنَّ وَأَنَّ» موضعهما النصب عندهما، وعندما أردت التحقق من تلك النسبة وجدت أن رأى سيبويه فى هذه المسألة ليس واضحا، بل إنه يقوى أن يكون فى موضع جر بقوله : «لو قال إنسان : إِنَّ (أَنَّ) فى موضع جرّ فى هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله فى كلامهم ... لكان قولاً قويا. وله نظائرٌ نحو قوله : لاهِ أبوك»<sup>(٥)</sup>.

وبهذا تكون نسبة ابن مالك إلى الخليل الجر، وإلى سيبويه النصب .. غير صحيحة، وهو ما ذكره بعض النحاة<sup>(٦)</sup>، وعلقوا عليه بقولهم : إن ابن مالك تابع فى ذلك لبعض النحاة<sup>(٧)</sup>، أو أنه سهو<sup>(٨)</sup> منه.

وقد أثبت ابن مالك فى موضع آخر بعد ذلك النسبة الصحيحة بقوله : «فإن جواز هذا مرتب على تقدير اللام وتقدير الجر بها، وهى عند سيبويه أقوى من جعل (أَنَّ) فى موضع نصب كما يراه الخليل»<sup>(٩)</sup>.

وهكذا يكون المذهب الأول القائل بموضع الجر هو مذهب الكسائي - كما ذكر النحاة - ونسبه

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١١٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسى ٢ / ٥٠٣، وارتشاف الضرب ٣ / ٥١، وجمع الهوامع ٥ / ٢١، ومنهج السالك ٢ / ٩٢ .

(٢) سورة المؤمنون: آيه ٥٢ .

(٣) سورة قريش: آيه ١ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٥) السابق ٣ / ١٢٨ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ٥١، ومغنى اللبيب ٢ / ١١٨، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ١ / ٣١٣ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣ / ٥١ .

(٨) مغنى اللبيب والتصريح .

(٩) شرح التسهيل ٢ / ١٥٣ .

أيضاً ابن عقيل<sup>(١)</sup> إلى الأخفش، وهو أحد قولي الفراء في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾: «والفتح على قوله ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> وعليه بأن هذه أمتكم. فموضعها خفض؛ لأنها مردودة على (ما)»<sup>(٣)</sup>.

وقوى سيبويه هذا المذهب بقوله: «ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأنهم لا يقدمون أن يبتدئونها ويُعملون فيها ما بعدها»<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر المبرد أدلة هذا المذهب وردّها بقوله: «وزعم قوم من النحويين أن موضع (أنّ) خفض في هاتين الآيتين<sup>(٦)</sup> وما أشبههما، وأن اللام مضمرة، وليس هذا بشيء، واحتجوا بإضمار رَبِّ في قوله:

وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ<sup>(٧)</sup>.

وليس كما قالوا؛ لأنّ الواو بدل من (رَبِّ) كما ذكرت لك، والواو في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ واو عطف. ومحال أن يُحذف حرفُ الخفض ولا يأتي منه بدل. واحتج هؤلاء بأنك منطلق بلغني أو علمت. فقليل لهم: هي لا تتقدم إلا مكسورة، وإنما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة لأنّ المعنى معنى اللام، كما تقول: جئتكَ ابتغاء الخير، فتنصب والمعنى معنى اللام»<sup>(٨)</sup>.

وأن المذهب الثاني: القائل بموضع (أنّ وإنّ) النصب بعد حذف حرف الجر هو مذهب الخليل - كما سبق، وأثبتته له بعد ذلك ابن مالك - ومذهب المبرد<sup>(٩)</sup>، والنحاس<sup>(١٠)</sup>، والفارسي<sup>(١١)</sup>،

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٥٢ .

(٢) سورة المؤمنون: آية ٥١ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٣٧ .

(٤) سورة الجن: آية ١٨ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٦) يقصد آيتي سورة الجن وسورة المؤمنون .

(٧) البيت من بحر الرجز، ونسبه محقق الكتاب لجران العود، ولم أستطع العثور عليه، وهو صدر بيت عجزه «إلا اليعافر وإلا العيس» انظر: الكتاب ١ / ٢٦٣، ٢ / ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٩، والمقتضب ٤ / ٤١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٠، والخزانة ٤ / ١٩٧ - ١٩٩ .

والبلدة: الفلاة، والأنيس: ما يؤنس به من إنسان أو حيوان.

والشاهد فيه: إضمار (رَبِّ) بعد الواو جائز، دليل على جواز حذف حرف الجر.

(٨) المقتضب ٢ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٩) السابق ٢ / ٣٤٦ .

(١٠) إعراب القرآن ٣ / ١١٦ .

(١١) المسائل البصريات ٢ / ٩٠٥ .

ومكى<sup>(١)</sup>، والرضى<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>، والأشعوني<sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني للفراء فى نفس الآية السابقة ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ النصب - كما نسب له ابن مالك وغيره - ولكن بفعل مضمر فقال : «إن شئت كانت منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت : واعلم هذا»<sup>(٥)</sup>.

ويعلل ابن هشام لاختيار أكثر النحويين لهذا المذهب «حماً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه»<sup>(٦)</sup>.

وأرى أن كلا المذهبين جائز فى اللغة، خاصة وأن كلاهما يستند إلى السماع عن العرب.

### المسألة الرابعة عشرة : العامل فى الاسم المتنازع عليه :

التنازع هو «أن يتقدم عاملان فصاعداً، ويتأخر عنهما معمول فصاعداً كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى، نحو: قولك: ضربت زيداً ف (زيد) معمول، وقد تقدم عاملان، وهما (ضربت) و(ضربنى)، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه، ف (ضربنى) يطلبه على أنه فاعل، و(ضربت) يطلبه على أنه مفعول»<sup>(٧)</sup>.

وعليه فقد وقع خلاف بين النحاة حول أيهما أولى بالعمل فى ذلك الاسم، وهو ما يوضحه لنا ابن مالك بقوله : «ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثاني على الأول. ومذهب الكوفيين العكس، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأن إعمال الثاني أكثر فى الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه<sup>(٨)</sup> : ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت: ضربت و ضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربت و ضربني قومك. وهذا حكاية عن العرب بالحصر يانما، وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره.

لكنه قال<sup>(٩)</sup> فى الباب بعد هذه العبارة بأسطر وقد يجوز ضربت و ضربني زيداً؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، والوجه: متى رأيت أو قلت زيد منطلق؛ فدل نقل سيبويه

(١) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٣٠٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ .

(٣) معنى اللبيب ١ / ٢٧ ، ٢ / ١١٨ .

(٤) منهج السالك للأشعوني بحاشية الصبان ٢ / ٩٢ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٣٧ .

(٦) معنى اللبيب ٢ / ١١٨ .

(٧) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٧٩ .

(٨) ذكر محقق شرح التسهيل أنه فى الكتاب ١ / ٣٧٨، ولكنى وجدته فى ١ / ٧٦ .

(٩) الكتاب ١ / ٧٨ بتصرف من ابن مالك .

مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قوته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم»<sup>(١)</sup>.

ومن كلام ابن مالك السابق نعرف أنه لا خلاف على جواز إعمال أيهما بدليل استشهاده بنقل سيبويه عن العرب كثرة إعمال الثاني وقلة على الأول، وأن الخلاف على أيهما أولى بالعمل على مذهبين: الأول: مذهب البصريين، وهو ترجيح إعمال الثاني على الأول. والذي تبعه ابن مالك معللاً له من قول سيبويه على كثرة الاستعمال به من الثاني. والثاني: مذهب الكوفيين وهو ترجيح إعمال الأول على الثاني.

أما المذهب الأول: وهو للبصريين - كما ذكر ابن مالك - فهو صريح قول سيبويه: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك - وهو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يُعملُ في اسمٍ واحد نصب ورفع. وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأنَّ المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزَيْدٍ»<sup>(٢)</sup>.

فكلام سيبويه واضح في أن الأولى بالعمل عنده هو الثاني، معللاً لذلك بقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، ومعرفة المخاطب بوقوع العامل الأول يزيد.

وتبعه الزجاجي<sup>(٣)</sup>، والفارسي<sup>(٤)</sup>، ومكي<sup>(٥)</sup>، والزحشري<sup>(٦)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٧)</sup>، والعكبري<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، والشلوبيني<sup>(١٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(١١)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس، أما السماع: «فقد جاء كثيراً، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾»<sup>(١٢)</sup> فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول

(١) شرح التسهيل ١٦٧/٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢٨٨/١.

(٢) الكتاب ١/٧٣ - ٧٤.

(٣) الجمل في النحو ص ١١١.

(٤) المسائل البصريات ٢/٩٢٠.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٣٥.

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١/٧٧.

(٧) الإنصاف (م-١٣) ١/٨٣ - ٩٦.

(٨) التبيين عن مذاهب النحويين (م-٣٤) ص ٢٥٢.

(٩) شرح المفصل ١/٧٧.

(١٠) التوطئة ص ٢٧٦.

(١٢) سورة الكهف: آية ٩٦.

(١١) شرح الجمل الكبير ١/٨٠ - ٨١.



لقال : أفرغه عليه، وقال تعالى : ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً﴾<sup>(١)</sup>، فأعمل الثاني وهو اقرأوا، ولو أعمل الأول لقال : اقرأوه، ... وقال الشاعر وهو الفرزدق :

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَّبْتُ وَسَبَّنِي  
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ<sup>(٢)</sup>

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس) بنصب (بني) وإظهار الضمير في سبني، وقال طفيل الغنوي :

وَكُمْتًا مَدْمَاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا  
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup> .

وأما القياس «فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقضٌ معنًى، فكان إعماله أولى، ألا ترى أنهم قالوا : خشنت ب صدره و صدر زيد، فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه؛ وليس في إعمالها نقضٌ معنًى؛ فكان إعماله أولى»<sup>(٥)</sup> .

وهذا الذي استدلووا به من قياس هو ما أشار إليه سيبويه في نضه السابق، وزاد العكبري وجهًا ثالثًا وهو : «أن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصلُ بينها وبين معلولها، فيجبُ أن يكون العاملُ مع المعمول كذلك، إلا في مواضع قد استثنت على خلاف الدليل، لدليلٍ راجعٍ عليه، ويلزم من إعمال الأول الفصل بالجملة الثانية»<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الحاقة: آية ١٩ .

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ص ٨٤٤، وانظر: الكتاب ١ / ٧٧، والمقتضب ٤ / ٧٤، والجمل في النحو ص ١١٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٩٠، والإيضاح لأبي على ص ٦٨، والإنصاف ١ / ٨٧، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٨.

النصف : أى الإنصاف، والمعنى أن الإنصاف أن أسب من كان نظيرًا إلى من أشرف قريش وتسبني وهم بنو عبد شمس من مناف وهاشم.

والشاهد في قوله : «سَبَّبْتُ وَسَبَّنِي» حيث أعمل الثاني ولو عمل الأول لقال : سببت وسبوني .

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو كما ذكر لطفي بن عوف الغنوي في ديوانه ص ٢٣. وانظر: الكتاب ١ / ٧٧، والمقتضب ٤ / ٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٨٣، وجمل الزجاجي ص ١١٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٧٧، والإنصاف ١ / ٨٨، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٨، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٨٦، وتذكرة النحاة ص ٣٤٤، ولسان العرب (مادة كمت)، ومنهج السالك ٢ / ١٠٤.

وكمتمًا : جمع أكميت وهو الذى يخالط خمرته سواد. مدمامة : شديد الحمرة كأنها مغطاة بالدم، متونها : ظهورها، المذهب : الممّوه بالذهب. استشعرت: لبسته شعارًا وهو ما يلي الجسد من الثياب. والمعنى : يصف خيالًا بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبى بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها .

والشاهد في قوله : (جرى واستشعرت لون) حيث أعمل الثاني.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٨٧ - ٨٨، وانظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٢ - ٢٥٤، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٨٢ وشرح التسهيل ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ .

(٥) الإنصاف ١ / ٩٢ . (٦) التبيين ص ٢٥٥ .

أما أصحاب المذهب الثاني وهم الكوفيون<sup>(١)</sup> فقد استدلوا - أيضاً - بالسماع والقياس، أما السماع «فقد جاء عنهم كثيراً، قال امرؤ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، ولم أطلب، قليل من المال<sup>(٢)</sup>

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً) وذلك لم يروه أحد، وقال رجل من بني أسد:

فردّ على الفؤاد هوي عميداً وسؤئل لو يُبين لنا السؤوالاً  
وقد نغنى بها ونرى عُصوراً بها يُقتدنا الخرد الخدالا<sup>(٣)</sup>

فأعمل الأول، ولذلك نصب «الخرد الخدالا» ولو أعمل الفعل الثاني لقال : (تقتادنا الخرد الخدال) بالرفع، وقال الآخر :

ولها أن تحمّل آل نيلي سمعت بينهم نعب الغراباً<sup>(٤)</sup>

فأعمل الأول، ولذلك نصب الغراب، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع<sup>(٥)</sup> .

كما احتجوا بالقياس بأن «الفعل الأول أولى لتقدمه، ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران: أحدهما : الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً، وليس بجائز كما لا يجوز ضرب غلامه زيدا، ومن الثاني إلغاء العامل المبدوء، به مع اقتضائه له، وليس كذلك إلغاء الثاني، لأنّ الأول إذا عمل صار معموله كالمقدم في الذكر، فلا يضعف حذف معمول الثاني، ويدلّ علي ذلك أن قولهم :

(١) انظر علي سبيل المثال: الإنصاف ص ٨٣، والتبيين ص ٢٥٢ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، انظر: الكتاب ١ / ٧٩، المقتضب ٤ / ٧٦، والخصائص ٢ / ٣٨٧، والإنصاف ١ / ٨٤، التبيين ص ٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٩، وشرح الجمل الكبير ٢ / ٩٤، ومنهج السالك ٢ / ٩٨ .

وأسعى: أجد وأعمل. وأدنى المعيشة: حياة عادية. يقول: لو أنه يسعى لحياة عادية لكفاه قليل من المال، ولكنه يسعى في طلب الملك والسيادة؛ لذلك يتوجب عليه الجد والسعي المستمر.

(٣) البيتان من بحر الوافر منسوبان للمرار الأسدي في الكتاب ١ / ٧٨، والجمل للزجاجي ص ١١٦، وهما من شواهد المقتضب ٤ / ٧٦، ٧٧ والإنصاف ١ / ٨٥، ٨٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٥ .

والهوى: العشق، والعميد: الشديد البالغ الفادح، يبين السؤال أي جواب السؤال، والخرد: جمع خريدة وهي المرأة الحبيبة الطويلة السكوت، أو هي البكر التي لم تمس، الخدال: جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة المستديرتها، بها: أي الدار، والعصور: الدهور، ويقتدنا: يملن بنا إلى الصبا، والمعنى: أنه أقام في دار ذكرته بما مر به من زمن مضى عنه عاش فيه أيام الهوى والعشق .

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم أعثر له على قائل، وهو من شواهد الإنصاف ١ / ٨٦، والتبيين ص ٢٥٥ .

ومعنى البين - بالفتح - البعد والفراق، يقول: لما همّ آل ليلى بالرحيل سمع هاتف الرحيل والفراق كأنه صوت نعيب الغراب.

(٥) الإنصاف ١ / ٨٦: ٨٣، وانظر: التبيين ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(حشنتُ بصدرة وبصدر زيدٍ) بإعادة حرف الجرِّ أجود، وإذا كان كذلك وكان إعمال الأول أولى لما ذكرنا، ولم ينقض معنى وجبَ أن يكون هو المختار»<sup>(١)</sup>.

ورد البصريون استدلال الكوفيين في الشعر بجوابين : «أحدُهما : أنه لا حجةَ فيه؛ لأنَّ الخلاف بيننا في الأوليّة لا في عدم الجواز، ونحن نقولُ: هو جائزُ، ولا يَدُلُّ الشعرُ على أكثر من الجواز .  
والثاني : أن قوله (الخرد) إنما أعمل فيه الأول؛ لأنَّ القوافي منصوبة فترجح عنده إعمال الأول لحفظ القافية، وكذلك (نعبَ الغرابا) وأمّا بيتُ امرئ القيس فإنَّ النَّصب فيه يفسد المعنى؛ وذلك أن غرضه تعظيم شأنه، وأنه لو كان يسعى لأمر ناقص لكان يكفيه القليل من المال ولو نصب لانعكس هذا المعنى؛ ولذلك قال بعده :

### ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل<sup>(٢)</sup>

وإنما يجوزُ الأمران فيما لا يُحيل المعنى، قولهم : (يُفضي إلى الإضمار قبل الذّكر)، قلنا : ذلك جائزٌ إذا كان في الكلام ما يُفسره كقوله تعالى : ﴿حتى توارت بالحجاب﴾<sup>(٣)</sup>. يعني الشمس، ولم يجر لها ذكر، وكذلك ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وما هنا يفسر المضمّر ما بعده، وكذلك أيضًا جاز: نعم رجلاً زيدٌ فإنَّ الفاعل مضمّرٌ لما كان في الكلام ما يفسره . وأمّا تقدّم العامل فإنه يقتضي المعمول لا محالة ولكن اقتضاء الثاني لمعموله أشدُّ لمجاورته إياه وقُربه منه، وقد أجزت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياء يُخالف فيها الثاني الأول على المعنى كقولهم: (جحر ضب<sup>(٥)</sup> خرب) ... وقولهم : (حشنت بصدرة وبصدر زيدٍ) ليس مما نحن فيه؛ لأنَّ الفعل الذي هو حشنت لا يتعدّى بنفسه في أكثر الاستعمال، ولما عدّاه بالباء كان الأولى أن يُعيده، وعلى أن هذه الرواية معارضة بالرواية الأولى وهي التي ذكرناها في حجتنا»<sup>(٦)</sup>.

ويبقى أن نشير إلى مذهب ثالث : وهو اختيار إعمال أحد الفعلين سواء الأول منهما أو الثاني دون ترجيح أحدهما علي الآخر، وهو مذهب السيرافي الذي يقول : «اعلم أن من العرب إذا عطفت فعلاً على فعل - وكان كل واحد من الفعلين متعلقاً باسمين أو باسم واحد - فإنهم يستجيزون في ذلك ما لا يستجيزونه في غيره من كلامهم . فمن ذلك أنك تقول : قام وقعد أخوك، فأنت بالخيار إن شئت رفعت الأخ بالفعل الأول، وإن شئت رفعتَه بالفعل الثاني»<sup>(٧)</sup>.

(١) التبيين ص ٢٥٦، وانظر: الإنصاف ١ / ٨٦ ، ٨٧، وشرح التسهيل ٢ / ١٦٩.

(٢) ديوان امرئ القيس ص ٣٩ .

(٣) سورة (ص): آية ٣٢ .

(٤) سورة الرحمن: آية ٢٦ .

(٥) ذكر هذا المثال في الكتاب ١ / ٤٣٦، والمقتضب ٤ / ٧٣، والخصائص ١ / ١٩١ .

(٦) التبيين ص ٢٥٧، ٢٥٨ .

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٧٨ .

وهذا الذى ذهب إليه السيرافى هو القول الفصل فى هذا الخلاف؛ لأن «الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم قد أعمل العامل الأول فى بعضها وأعمل العامل الثانى فى بعضها الآخر، فقد تكافأ العاملان فى جواز الأعمال، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه، فأما سبق الأول صاحبه وقرب الآخر من المعمول فلا يفيد فإننا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على المعمول ومتأخرة عنه، وتعمل متصلة بمعمولها ومنفصلة منه، وذلك كله واقع فى أفصح الكلام؛ ولهذا نرى أن الخلاف فى هذه المسألة مما لا طائل له»<sup>(١)</sup>.

### المسألة الخامسة عشرة : حكم إضمار الرفع عند إهمال أول المتنازعين وإعمال الثانى:

أشرت فى المسألة السابقة من باب التنازع إلى الخلاف الذى دار بين البصريين والكوفيين عن أى العاملين أولى بالعمل. وقلت: إن مذهب البصريين هو إعمال الثانى، فإذا أعمل الثانى على مذهبهم وأهمل الأول فيكون محتاجاً إلى ضمير، هذا الضمير إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان نصباً، فإن أكثر النحاة<sup>(٢)</sup> على وجوب حذفه، إن كان غير خبر نحو: ضربت وضربنى زيداً. وإن كان خبراً جيء به مؤخراً؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه، مثال: ظننى وظننتُ زيداً عَالِماً إِيَّاهُ<sup>(٣)</sup>.

أما إن كان مطلوب الأول رفعاً فهناك خلاف دار حول هذا الضمير يذكره لنا ابن مالك بقوله: «إلغاء العامل الأول وهو مُقتضى للرفع كقولك: ضربونى وضربت قومك، فهذا الاستعمال جائز فى مذهب البصريين ممتنع فى مذهب الكوفيين، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلاً، كقولك: ضربنى وضربت قومك هم، وتصحيحه عند الكسائى بالحذف، كقولك: ضربنى وضربت قومك، وربما استدل بقول الشاعر:

تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَىٰ هَا وَأَرَادَهَا      رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ<sup>(٤)</sup>

(١) هامش الإنصاف للشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد ١ / ٨٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال: التوطئة للشلوبى ص ٢٧٦ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٠ .

(٤) البيت من الطويل لعلمة الفحل فى ديوانه ص ٣٨، وانظر: الرد على النحاة ص ٩٥، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٨٨، ولسان العرب (عقق) ١٠ / ٢٥٤، وتذكرة النحاة ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٢١، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٢ .

ومعنى: تعفَّق: لجأ واستتر. الأرتى: نوع من الشجر. بدَّت: فاقت وغلبت. النبل: السهام. الكليب: جماعة من الكلاب، يقول: واصفاً البقرة الوحشية بقوله: إنَّ الرجال والكلاب قد استتروا فى شجر الأرتى لاصطياد البقرة الوحشية، فاستطاعت بفضل سرعتها وقوتها أن تنجو منهم، فقد فاتت سهامهم وعجزت عن اللحاق بها كلابهم .

والشاهد: «تعفَّق ... وأرادها رجال» حيث أعمل عاملين هما: «تعفَّق» و«أرادها» فى معمول واحد «رجال» فأعمل الثانى فى المعمول، وحذف ضمير «الرجال» من «تعفَّق» ولو أظهره قال: «تعفَّقوا» وأرادها رجال.

ولا دلالة فيه؛ لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ بمجموع المعنى، قال سيبويه<sup>(١)</sup> : فإن قلت: ضربت قومك، فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أجمل الفتیان وأحسنه، وأكرم بنیه وأنبئه. ثم قال: كأنك قلت: ضربت من ثمّ وضربت قومك»<sup>(٢)</sup>.

ومن النص السابق يتحرر الخلاف في المسألة على النحو التالي:

الأول: مذهب البصريين جواز إضمار المرفوع.

الثاني: مذهب الكوفيين امتناع إضمار المرفوع.

الثالث: مذهب الفراء وهو الإضمار في الأول مؤخرًا.

الرابع: مذهب الكسائي وهو حذف الفاعل من الأول عند إعمال الثاني.

ونجد ابن مالك قد اعتنق مذهب البصريين مستدلًا بقول إمامهم سيبويه ورد مذهب الكسائي بالسماع.

أما المذهب الأول: وهو ما نسبته ابن مالك إلى البصريين من جواز إضمار المرفوع بعد الأول عند إعمال الثاني فهو صريح كلام سيبويه على شريطة التفسير عنده حين قال: «وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومك، إذا أعممت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل. وإنما قلت: ضربت وضربني قومك، فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل»<sup>(٣)</sup>.

وتبعه الميرد<sup>(٤)</sup>، والسيرافي<sup>(٥)</sup>، والفارسي<sup>(٦)</sup>، والزنجشري<sup>(٧)</sup>، وابن الشجري<sup>(٨)</sup>، والعكبري<sup>(٩)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup>، والشلويني<sup>(١١)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٢)</sup>، والمرادي<sup>(١٣)</sup>، والأشموني<sup>(١٤)</sup>.

(١) الكتاب ١ / ٧٩ - ٨٠ بتصرف من ابن مالك.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٧٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٧٩ .

(٤) المقتضب ٣ / ١١٣ .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٢٢٦، ٣ / ٨٢ - ٨٣ .

(٦) الإيضاح العضدي ص ٦٥ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ١ / ٧٧ .

(٨) آمالي ابن الشجري ٣ / ١١٧ .

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٥٣ .

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٧ .

(١١) التوطئة ص ٢٧٦ .

(١٢) شرح الجمل الكبير ٢ / ٨٦، ٨٧ - ٨٨ .

(١٣) شرح المرادي على الألفية ٢ / ٦٩ .

(١٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس السالف الذكر فى المسألة السابقة حول أولوية إعمال الثانى عندهم على الأول.

**المذهب الثانى:** وهو ما نسبته ابن مالك إلى الكوفيين من امتناع إضمار المرفوع بعد العامل الأول، وذلك مبنىً على قولهم بأولوية إعمال الأول؛ لأن إعمال الثانى يؤدى إلى إضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة<sup>(١)</sup>.

ورد البصريون هذا المذهب بأن «الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحاً به فى غير هذا الباب نحو: ربه رجلاً ونعم رجلاً، فرجلاً فيهما تمييز للضمير المحرور برب، والمرفوع على الفاعلية بنعم، ورتبة التمييز، التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظاً ورتبة، وجاء الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب الذى نحن فيه وهو التنازع نثراً وشعراً، نحو قول بعض العرب: ضربونى وضربت قومك. بالنصب، حكاه سيبويه، فقد أعمل الثانى وأضمر فى الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه، وهو قومك المنصوب على المفعولية، والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة»<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثالث:** الذى نسبته ابن مالك إلى الفراء من أن الإضمار فى الأول مؤخر، فهذا هو أحد النقول التى وردت عن الفراء، فنقل عنه أيضاً القول بوجوب إعمال الأول، ويقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه<sup>(٣)</sup>، ونقل عنه إعمال العاملين فى المرفوع إذا جعلاً كالشيء الواحد أو اتفقا فى طلب المرفوع<sup>(٤)</sup>.

وقد رده الفارسى بقوله: «فإن كان رفع الفاعل بالفعلين فذلك ممتنع؛ لأننا لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلاً فى موضع واحد، وإن جعلاً كالشيء الواحد فذلك غير جائز؛ لأنه لا دلالة عليه ولا نظير له؛ إذ لا يوجد فى الأفعال فعلاً جعلاً بمنزلة فعل واحد»<sup>(٥)</sup>.

وأضاف ابن عصفور بأن «هذا الذى قاله كسر لما طرد فى كلام العرب من أنه لا بد لكل عامل من إحداث إعراب، وأيضاً فالسماع يرد عليه، ألا ترى قوله:

وَكُمْتَا مَدْمَامَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا اسْتَشَعَرَتْ لَوْ أَنَّ مَذْهَبَ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٢٠ .

(٢) السابق ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ٩١ .

(٤) المسائل الحلييات للفارسى ص ٢٣٨، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦،

وشرح الكافية ١ / ٧٩، ومنهج السالك ٢ / ١٠٣ .

(٥) انظر: المسائل الحلييات ص ٢٣٨ .

(٦) سبق تخريجه فى المسألة السابقة من التنازع.

بنصب لون فأعمل الثاني وهو (استشعرت) مع احتياج الأول وهو (جرى) إلى مرفوع، وليس  
العاملان متفقين في العمل، فيعملها في (لون)»<sup>(١)</sup>.

**المذهب الرابع:** المنسوب<sup>(٢)</sup> إلى الكسائي من حذف الفاعل الأول عند إعمال الثاني فقد  
نسب<sup>(٣)</sup> أيضاً إلى هشام وأبي زيد السهيلي وأبي جعفر ابن مضاء، وقد أستدل على صحة  
مذهبهم بقول الشاعر:

فإن كان لا يُرضيك حتى تردني إلى قطري إلا إخالك راضياً<sup>(٤)</sup>

ففاعل يرضى محذوف<sup>(٥)</sup>.

ويعلق الفارسي على هذا المذهب بقوله: «وقول الكسائي أشبه وإلى الصواب أقرب وإن كان  
خطأ عندنا؛ لأن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ فحذفته من حيث اجتمعا في أن كل واحد  
منهما محذوف عنه»<sup>(٦)</sup>.

ورده ابن الحاجب بأن «حذف العمدة - الفاعل - أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد ثبت  
في كلامهم الإضمار قبل الذكر ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل، فحمله على أمر قد ثبت  
نظيره أولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم كما يلزم منه أن يكون الفعل بلا  
فاعل»<sup>(٧)</sup>.

كما رده ابن عصفور معلقاً على ما استدل به من الشعر فقال: «وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن  
يكون أضمراً لدلالة راضياً عليه كأنه قال: لا يرضيك مُرض، ولأنه قد عُلم على من يعود كأنه  
قال: لا يرضيك هو أى شيء. وإنما لم يجوز حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين: أحدهما: أن  
يحذف حذف اقتصار، والآخر أن يُحذف حذف اختصار.

أما الاقتصار فلا يتصور لأنك لو قلت: (قام) ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره، لكنت قد

(١) شرح الجمل الكبير ٨٦ / ٢ .

(٢) المسائل الخليليات ص ٢٣٧، وآمالى ابن الشجرى ١١٧ / ٣، والتبيين للعكبرى ص ٢٥٢، والكافية بشرح الرضى ١ /  
٧٩، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٨٦ / ٢، ومعنى اللبيب ١٠٢ / ٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٩٠ / ٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢١ / ١ .

(٤) البيت من الطويل منسوب لسوار بن المضرب في التصريح ٢٧٢ / ١، والمقاصد النحوية ٤٥١ / ٢، الخصائص ٤٣٣ / ٢،  
والمختص ١٩٢ / ٢، وشرح المفصل ٨٠ / ١، وخزانة الأدب ٤٧٩ / ١٠ .

والشاهد فيه قوله: «فإن كان لا يرضيك» حيث جاء عاملان كلُّ منهما يطلب معمولاً مرفوعاً فأضمّر اسم «كان» وحذف  
فاعل «يرضيك»، وهذا كما ذهب الكسائي.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٨٧ / ٢ .

(٦) المسائل الخليليات ص ٢٣٩ .

(٧) آمالى ابن الحاجب النحوية ٢٧ / ٣ .

تكلمت بغير مفيد، وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك: (أكرمت)»<sup>(١)</sup>.

والراجح من هذا الخلاف هو مذهب البصريين لورود السماع بجواز إعمال الثاني والإضمار في الأول ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحاً به في غير هذا كما ذكر الشيخ خالد ولضعف مذهب كل من الكسائي والفراء ورد أدلتهم.

### المسألة السادسة عشرة : التنازع فى الفعل المتعدى وفعلى التعجب :

يمنع بعض النحاة أن يكون التنازع بين عاملين متعديين إلى اثنين أو ثلاثة، أو فعلين غير متصرفين، ويجوز عند بعضهم الآخر ذلك.

وقد ذكر ابن مالك هذا الخلاف فقال: «منع بعض النحويين التنازع فى متعديين إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أن العرب لم تستعمله. وما زعمه غير صحيح؛ فإن سيبويه حكى عن العرب: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، على إعمال رأيت. ومتى رأيت أو قلت زيد منطلق، على إعمال قلت، أعنى بإعمالها حكاية لجملة ها هنا»<sup>(٢)</sup>.

فابن مالك يحكى فى هذا النص خلاف النحويين فى المسألة، وأنه على مذهبين:

المذهب الأول: منع التنازع فى متعديين إلى اثنين أو أكثر، ولم ينسبه ابن مالك إلى أحد.

المذهب الثانى: جواز التنازع فيهما؛ لسماعه عن العرب.

أما عن المذهب الأول: فنسبه الرضى<sup>(٣)</sup>، والسيوطى<sup>(٤)</sup> إلى الجرمى، وذكر السيوطى حجته بأنه «لم يسمع من العرب فى ذوات الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع»<sup>(٥)</sup>.

وأما المذهب الثانى: وهو الجواز؛ وهو الذى اعتنقه ابن مالك مستشهداً بما حكاه سيبويه عن العرب، وهذا الذى نسبه لسيبويه يؤيده قوله: «وقد يجوز: ضربتُ وضربنى زيداً؛ لأنَّ بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً؛ والوجه: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٨٧ - ٨٨، ثم ذكر ابن عصفور ما ذكره ابن مالك نفسه من رد على هذا المذهب.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٧٧ .

(٣) شرح الكافية، ط درا الكتب العلمية ١ / ١٨٨ .

(٤) همع الهوامع ٥ / ١٤٦ .

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

(٦) الكتاب ١ / ٧٩ .



وما أجازته ابن مالك هو مذهب جمهور البصريين<sup>(١)</sup>.

وذكر السيوطي احتجاج الجمهور بقوله: «والجمهور قالوا: سمع في الاثنين، حكى سيبويه: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً، ويقاس عليه الثلاثة، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع؛ لأنه قياس أصولهم، فيقال في إعمال الأول: أعلمني، وأعلمته إياه زيد عمرًا قائمًا، وفي إعمال الثاني: أعلمني وأعلمته زيدا عمرًا قائمًا إياه»<sup>(٢)</sup>.

وعليه يكون مذهب الجمهور هو الراجح لسماحه عن العرب، ولجواز قياس الثلاثة على الاثنين كما ذكر السيوطي.

ويجيبنا ابن مالك - كذلك - على جواز أو عدم جواز وقوع التنازع بين فعلى التعجب بقوله: «ومنع أيضًا بعض النحويين تنازع فعلى التعجب، والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني، كقولك: ما أحسن وأعقل زيدا، تنصب زيدا بأعقل لا بأحسن؛ لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله. وكذلك تقول: أحسن به وأعقل بزيد بإعمال الثاني ولا تعمل الأول فتقول: أحسن وأعقل بزيد، فلزمك فصل ما لا يجوز فصله، ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: أحسن وأعقل بزيد، فتكون الباء متعلقة بأحسن وأعقل معًا، كما يكون عنده فاعل قام وقعد عنده مرفوعًا بالفعلين معًا، ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: أحسن وأعقل بزيد، على أن يكون الأصل أحسن به وأعقل بزيد، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير واستتر، كما استتر في الثاني من قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن الثاني مستدل به على الأول، كما يستدل بالأول على الثاني، إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس»<sup>(٤)</sup>.

ويتبين لنا من النص السابق أن الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: هو منع التنازع بين فعلى التعجب، وذكر ابن مالك أنه مذهب بعض النحويين دون أن ينسبه إلى أحد.

المذهب الثاني: هو ما صححه ابن مالك وهو جواز التنازع بين فعلى التعجب بشرط إعمال الثاني لا الأول؛ لأن إعمال الأول يلزم منه فصل ما لا يجوز فصله.

وعند مطالعتي لكاتب النحاة لم أعثر على القائل بمنع التنازع بين فعلى التعجب؛ إلا أنني

(١) المقتضب ٣ / ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٧٩، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٨، وارتشاف الضرب ٣ / ٨٣، وأوضح المسالك بالتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣١٦، وجمع الهوامع ٥ / ١٣٧، ومنهج السالك على ألفية ابن مالك ٢ / ٩٧.

(٢) اللمع ٥ / ١٤٦ .

(٣) سورة مريم: الآية ٣٨ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٧٧ .

وجدت من يشترط التصرف بين عاملى التنازع، وهو ما صرح به ابن السراج<sup>(١)</sup>، وتبعه الفارسى<sup>(٢)</sup>، وابن عصفور<sup>(٣)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٤)</sup>، والأشمونى<sup>(٥)</sup>، والمعروف أن فعلى التعجب جامدين.

وذكر الشيخ خالد أن القول بالمنع هو مذهب الجمهور، وذلك «فراً عن الفصل بينه وبين معموله إذا عمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما»<sup>(٦)</sup>.

وبذلك يكون المذهب الثانى: وهو مذهب ابن مالك من اشتراط إعمال الثانى فى التنازع بين فعلى التعجب باطل<sup>(٧)</sup> على مذهب الجمهور.

وهناك مذهب ثالث: وهو جواز التنازع بين فعلى التعجب مطلقاً دون شرط، ونسبه أبو حيان<sup>(٨)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٩)</sup>، والسيوطى<sup>(١٠)</sup>، إلى المبرد، قال أبو حيان: «فأجاز ذلك المبرد، وقال فى كتاب المدخل له، وتقول: ما أحسن وأجمل زيداً»<sup>(١١)</sup>.

وجاز ذلك عنده لأنه «يغتفر الفصل لامتراج الجملتين بحرف العطف، واتحاد ما يقتضى العاملان»<sup>(١٢)</sup>.

ورجح هذا المذهب الرضى: «نظراً إلى قلة تصرّف فعل التعجب»<sup>(١٣)</sup>.

وبعد عرض الآراء فى هذه المسألة فالقول فيها يتوقف على السماع، فإن ورد السماع بإعمال فعلى التعجب فى التنازع جاز، وإن ورد بإعمال الثانى دون الأول جاز، وإذا لم يرد سماع بإعمالها لم يجز إعمالهما فى باب التنازع.

(١) الأصول فى النحو / ١ / ٩١ .

(٢) المقتصد بشرح الإيضاح / ١ / ٣٣٦ .

(٣) شرح الجمل الصغير / ٢ / ٣٤٣، رسالة الدكتوراه للدكتورة/ فمر أحمد مصطفى القصاص.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح / ١ / ٣١٥ .

(٥) منهج السالك / ٢ / ٩٩ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح / ١ / ٣١٧ .

(٧) نقل السيوطى عن أبي حيان إبطاله لمذهب ابن مالك فى الهمع / ٥ / ١٤٥ .

(٨) ارتشاف الضرب / ٣ / ٩٤ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح / ١ / ٣١٧ .

(١٠) الهمع / ٥ / ١٤٥ .

(١١) الارتشاف/ السابق ذكره.

(١٢) همع الهوامع/ السابق ذكره.

(١٣) شرح الكافية ، ط دار الكتب العلمية / ١ / ١٨٨ .

## المسألة السابعة عشرة : القول فى أصل الاشتقاق :

«الاشتقاق: اقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه على الأصل، ... فالأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضْعاً أوّلياً، والفرع لفظٌ توجَدُ فيه تلك الحروف مع نوع تغييرٍ ينظم إليه معنى زائد على الأصل»<sup>(١)</sup>.

وحول أصل المشتق دار خلاف بين النحاة وضح لنا ابن مالك بقوله: «واتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر؛ لكن البصريون جعلوا الأصالة للمصدر، وجعلها الكوفيون للفعل. والصحيح مذهب البصريين»<sup>(٢)</sup>.

ومن النص السابق يتبين أن الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: للبصريين الذين جعلوا الأصالة للمصدر.

المذهب الثانى: للكوفيين الذين جعلوها للفعل.

أما المذهب الأول: وهو مذهب البصريين والذى اختاره وصححه ابن مالك فيصرح به إمام البصريين سيبويه فى قوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذتُ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»<sup>(٣)</sup>.

فكلام سيبويه واضح الدلالة على أن الأصل هو المصدر الدال على الحدث وقد أخذ منه الفعل. وتبعه - كما ذكر ابن مالك - جمهور البصريين<sup>(٤)</sup>، وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلى «من الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل. وقد اتفقنا جميعاً على أن الاسم سابق الفعل، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال»<sup>(٥)</sup>.

واستدل السيرافى بثلاثة أوجه أخرى:

«أولها: أن الفعل دال على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط، وقد علمنا أن المصدر أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل، وقد صح فى الترتيب أن الواحد قبل الاثنى، فقد صح أن المصدر قبل الفعل؛ لأنه أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل.

(١) التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ص ١٤٤ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٨ / ٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٣ / ١ .

(٣) الكتاب ١ / ١٢ .

(٤) انظر: الأصول فى النحو ١ / ١٥٩، والإيضاح فى علل النحو ص ٥٦، وشرح الكتاب للسيرافى ١ / ٥٤ - ٥٦، والمسائل العسكرية ص ٩٢، ١٠٢، اللمع ص ١٠١، والخصائص ١ / ١١٣، ١١٩، والمفصل بشرح ابن يعين ١ / ١٠٩، وأسرار العربية ص ١٤٧، وشرح اللمع للعكبرى ١ / ١٠١، وشرح المفصل لابن يعين ١ / ١١٠، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٩٢، وشرح المرادى على الألفية ٢ / ١٧٣، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٠٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٧١، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٢٥، ومنهج السالك على ألفية ابن مالك ٢ / ١١٢ .

(٥) الإيضاح فى علل النحو ص ٥٦ .

والوجه الثانى: أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة، نحو: ضرب ويضرب واضرب، والمصدر فى جميع ذلك واحد فصار المصدر الذى يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنه واحد يوجد فيها كلها ...

والوجه الثالث: أن الفعل أثقل من الاسم، وهو فرع عليه، من قبل أنه لا يقوم بنفسه، والفرع لا بد له من أصل يؤخذ منه، ويكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائماً بنفسه، غير محتاج إلى سواه، فعلمنا بذلك أن الفعل فرع، ولا أصل له غير المصدر»<sup>(١)</sup>.

وزاد ابن الأنبارى أوجهاً أخرى هى:

«الأول: أنه يسمى مصدرًا والمصدر هو الموضع الذى تصدر عنه الإبل، فلما سمي مصدرًا دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل.

والثانى: أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن، فكما أن المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل الفعل...»

الخامس: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما فى الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك، دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

السادس: أنّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجرى على سنن واحد، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين. فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دلّ على أن الفعل مشتق منه»<sup>(٢)</sup>.

واستدل الكوفيون أصحاب المذهب الثانى على أن المصدر مأخوذ من الفعل «أن المصدر يعتلّ إذا اعتل الفعل، ويصح إذا صحّ، فتقول: قام زيد قياماً، فتعلّ القيام لاعتلال قام، وكذلك تقول: وعد يعد عدة، فتعلّ عدة لاعتلال يعد ... فعلمنا بذلك أن المصادر بعد الأفعال، تابعة لها، وأن الأفعال هى الأصول التى أخذت منها؛ فلذلك تبعتها فى التصحيح والاعتلال.

إفساده والجواب عنه. قال لهم البصريون ومن يحتجّ عنهم ويقول بمذهبهم: لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل، ولا يوجد لفعل معتل مصدر صحيح. فلما رأينا الأفعال تعتل وتصح مصادرهما ... علمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكتاب للسيرافى ١/ ٥٥، وانظر: أسرار العربية ص ١٧١ - ١٧٢، والإنصاف فى مسائل الخلاف (م - ٢٨) ١/ ٢٣٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٨، ١٧٩.

(٢) أسرار العربية لابن الأنبارى ص ١٧١ - ١٧٢، وانظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٥٩، ٦٠، والإنصاف ٢/ ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٥ - ١٤٦، وشرح التسهيل ١٧٨، ١٧٩.

(٣) الإيضاح فى علل النحو ص ٦٠.

ورده السيرافى بوجهين: «أحدهما: أن الأصل قد يعتل باعتلال الفرع إذا كان كل واحد منهما يقول إلى الآخر، وينبئ كل واحد منهما على صاحبه؛ ليتسق ولا يختلف ... والوجه الثانى، أن أصل المصادر التى لا علة فيها ولا زيادة لا يجيء إلا صحيحاً وهو (فَعَل) نحو: (ضربته ضرباً) و(وعدته وعداً) وإنما يجيء معتلاً ما لحقته الزيادة، وإنما الكلام فى أصول المصادر، لا فى فروعها، فتبين ذلك»<sup>(١)</sup>.

والدليل الثانى لهم: «أن المصادر تكون توكيداً للأفعال كقولك: ضرب زيد ضرباً، وخرج خروجاً، وقعد قعوداً وما أشبه ذلك، فلا خلاف فى أن المصادر هنا توكيد للأفعال. والتوكيد تابع للمؤكد ثاب بعده، والمؤكد سابق له، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل، مأخوذ منه ... قلت: أنا للمحتج من الكوفيين بهذا الاحتجاج: ليس الأمر كما ذهب إليه، وذلك أن المصدر إنما سمي هنا توكيداً للفعل من قولنا: ضرب زيد ضرباً؛ لأنه لا فائدة فيه أكثر مما فى الفعل؛ وكذلك قام زيد قياماً، وما أشبه ذلك، فليس فيه فائدة أكثر مما فى قام، وإنما قال النحويون تقدير هذا أن يكون أراد أن يقول: قام قام، وضرب ضرب، فيكون الفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك، فبدلوا أحد اللفظين مصدرراً ليكون أحسن. وليس هذا بتوكيد يتبع المؤكد على الحقيقة، كتواكيد الأسماء التى تتبع المؤكد، نحو قولك: نفسه وعينه ... ولو كان توكيداً له على الحقيقة، تابعاً كتواكيد الأسماء، لما جاز تقديمه عليه كما لا يجيزون: نفسه ضربت زيداً، وهذا بين واضح»<sup>(٢)</sup>.

الدليل الثالث: يذكره السيرافى ويرده فيقول: «إذا كان الفعل يعمل فى المصادر، وحكم العامل أن يكون قبل المعمول فيه، فهلاً ذلكم على أن الفعل قبل المصدر؟ قيل له: هذا ساقط من وجهين: أحدهما: أنه لا فعل إلا وهو عامل فى اسم، ومع هذا فالأسماء قبل الأفعال فى الرتبة، لقيامها بأنفسها، واستغنائها عن الأفعال، ولا يعمل اسم فى فعل، فلو كان جنس عمل العامل فى المعمول فيه فى غير ترتيب عمله، يوجب أن يكون العامل قبل المعمول فيه، لوجب أن تكون الأفعال قبل الأسماء، ووجب من ذلك ما هو أقبح من ذلك، وهو أن تكون الحروف قبل الأسماء والأفعال؛ لأنها تكون عاملة فى الأسماء والأفعال، ولا يعملان فيها، وهذا محال فاسد؛ لأن الحروف جاءت لمعان فى الأسماء والأفعال، ولا يقمن بأنفسهن. والوجه الثانى: أن قولنا: (ضربت ضرباً) معناه أوقعت ضرباً، وفعلت ضرباً كقولك: (قتلت زيداً) أعنى من جهة أنهما مفعولان.

(١) شرح الكتاب للسيرافى ١/ ٥٥ - ٥٦، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٣٩ - ٢٤٠، والتبيين ص ١٤٨.

(٢) شرح الكتاب للسيرافى ١/ ٥٦.

وإن كان (زيد) موجوداً قبل قتلِك إياه، ولا الضرب معدوماً، قبل إيقاعك إياه، إلا أنك تعرفه وتقصد إليه وتأمُر به، فلما كان معناها أوقعت ضرباً وقد كان الضرب معقولاً مقصوداً إليه المذكوراً، يصح الأمر به - صح أنه - قبل إيقاعك معلوم، فإذا صح ذلك فهو الفعل»<sup>(١)</sup>.

وهناك مذهب ثالث: وهو أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر، ونسب هذا المذهب<sup>(٢)</sup> لأبي بكر بن طلحة.

وتمت مذهب رابع وهو: أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف، نسبه أبو حيان والسيوطي<sup>(٣)</sup> لبعض البصريين ولم ينسبه ابن عقيل<sup>(٤)</sup>، ونسبه الشيخ خالد<sup>(٥)</sup> للفارسي وجعله اختيار عبد القاهر.

ورُد هذا المذهب «بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر»<sup>(٦)</sup>.

وبعد استعراض المذاهب في هذه المسألة وما احتج به أصحابها وما رُد به بعضها، فأقول ما قاله السيوطي نقلاً عن أبي حيان: «وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة»<sup>(٧)</sup>.

### المسألة الثامنة عشرة : الصفات التي تنوب عن المصادر :

«قد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التأكيد، نحو: عائداً بالله من شرها، وهنيئاً لك، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً علم الله وقد قعد الناس»<sup>(٨)</sup>.

وخالف المبرد في ذلك وحمل بعض الصفات كعائداً بك، وأمثالها على المصدرية، وفي ذلك يقول ابن مالك: «وقد حمل المبرد عائداً بك وأقاعداً وقد سار الركب ونحوهما على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل كقولهم: فُلج فالجاً. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه يوافقنا على أن عائداً وقاعداً ونحوه لا يدل على المصدرية في غير الأمكنة التي ادعى فيها المصدرية، فدلالتها عليها في

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٥٦ - ٥٧، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٤٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ١٧١، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٢٥، والجمع ٣/ ٩٥، ومنهج السالك على الألفية ١/ ١١٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢، جمع الهوامع ٣/ ٩٥.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ١٧١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٢٥.

(٦) جمع الهوامع ٣/ ٩٥ - ٩٦.

(٧) السابق ٣/ ٩٦.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ١٩٣.

هذه الأمكنة اشتراك ومخالفة للاستعمال المجمع عليه فلا يقبل مجرد الدعوى. ولو سلم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة فى الصفات المشار إليها؛ لأن استعمالها فى غير المصدرية أكثر من استعمالها فى المصدرية عند من يرى صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى»<sup>(١)</sup>.

إذن رد ابن مالك ما ذهب إليه المبرد بأمرين:

الأول: موافقة المبرد لجمهور النحاة على أن عائداً وقاعداً ونحوه لا يدل على المصدرية فى غير الأمكنة التى ادعى فيه المصدرية.

الثانى: أن الاستعمال لها فى غير المصدرية أكثر من استعمالها فى المصدرية.

وابن مالك فيما ذهب إليه تابع لإمام النحاة سيبويه الذى يرى أن هذه صفات قامت مقام المصادر حين قال: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم - وذلك قولك: أقيماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً عليم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس. وذلك أنه رأى رجلاً فى حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبّه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع. ومثل ذلك: عائداً بالله من شرها»<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه سيبويه تبعه فيه جمهور نحاة البصرة<sup>(٣)</sup>.

أما مذهب المبرد - كما نسب ابن مالك إليه - القائل بأن هذه الصفات السابقة مصادر، فقد وجدت المبرد يقول: «هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة - وذلك قولك: أقيماً وقد قعد الناس. لم تقل هذا سائلاً، ولكن قلته موبّخاً منكراً ما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأنّ الفعل إنّما يُضمَر إذا دلّ عليه دالٌّ، كما أنّ الاسم لا يُضمَر حتى يذكر، وإنما رأيت فى حال قيام فى وقت يجب فيه غيره، فقلت له منكراً. ومثله: أقعوداً وقد سار الناس، ... وإن شئت وضعت اسم الفاعل فى موضع المصدر فقلت: أقيماً وقد قعد الناس. فإنما جاز ذلك؛ لأنه حال. والتقدير: أثبتت قائماً، فهذا يدلُّك، على ذلك المعنى»<sup>(٤)</sup>.

وما فهمته من كلام المبرد، أن اسم الفاعل هنا يجوز أن يقوم عنده مقام الصدر، أي أنه يوافق سيبويه فى هذا، إلا أنه يخالفه فى العامل فى اسم الفاعل هذا، فهو عند سيبويه فعل مقدر من لفظ

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٩٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٠، ٣٤١ .

(٣) انظر تعليق السيرافى بهامش الكتاب ١ / ٣٤١، والمفصل بشرح ابن يعيش ١ / ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٣، وشرح الكافية للرضى ١ / ١١٨، وارتشاف الضرب ٢ / ٢١٧، وهمع الهوامع ٣ / ١٢٨ .

(٤) المتقضب ٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

اسم الفاعل، وعند المبرد تقديره أثبت، وهذا ما ذكره الشيخ عزيمة معلقاً على كلام المبرد فقال: «ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في نحو: أقاءماً وقد قعد الناس حال حذف عاملها، والخلاف بينهما في تقدير العامل: فسيبويه يقدر العامل من لفظ لوصف، أي: أتقوم قائماً، والمبرد يقدر العامل: أثبت»<sup>(١)</sup>.

ويذكر السيرافي حجة المبرد ويردها فيقول: «وقدّر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر، كأنه يقول: أتقوم قائماً... إلخ، وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من ذلك يُصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل. كذا قال المبرد: والقول عندي ما قاله سيبويه، لأنه قد تكون الحال توكيداً كما يكون المصدر توكيداً، وإن كان الفعل قد دل عليه»<sup>(٢)</sup>.

وأضاف ابن يعيش مستدلاً على ما ذكره السيرافي بقول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup>، فذكر رسولاً وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التوكيد<sup>(٤)</sup>.  
والراجح عندي هو مذهب سيبويه ومن تبعه لما احتجوا به من جواز أن تكون الحال توكيداً للفعل كما جاء في القرآن.

### المسألة التاسعة عشرة : ناصب المفعول لأجله :

اختلف العلماء في عامل النصب في المفعول لأجله، فمنهم من ذهب إلى أن عامل النصب فيه الفعل، وذلك بعد إسقاط اللام، والبعض يجعل النصب فيه على تأويل المصدر.

وقد حصر ابن مالك هذا الخلاف بينه وبين الزجاج، وذلك في قوله: «وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجر دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع، نحو: سار الجمزى وعدا البشكى، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كل جمزى سيّر، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديباً، لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج»<sup>(٥)</sup>.

وابن مالك في نضه يدل على فساد مذهب الزجاج بأمرين:

(١) المقتضب ٣ / ٢٢٩ .

(٢) هامش الكتاب ١ / ٣٤١ .

(٣) سورة النساء: آية ٧٩ .

(٤) انظر: شرح المفصل ١ / ١٢٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٩٨، ونسب هذا الرأي أيضاً للزجاج ابن هشام في شرح اللوحة البدرية ٢ / ٢٠٣، ٢٠٤ .



الأول: أنه لو كان المفعول له منصوب نصباً المفعول المطلق، لم يجز دخول لام الجر عليه.

الثاني: أنه لو كان كذلك لم يصح أن يضاف إليه كل أو يخبر عنه بما هو نوع له.

وعند تحرير المسألة نجد أنه: قد اضطرب رأى الزجاج في هذه القضية، فتارة ينصب المفعول لأجله على تأويل مصدر، وتارة ينصبه بعد إسقاط اللام، ونصوصه تكشف عن هذا الاضطراب.

يقول في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup>: «وإنما نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام. وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم»<sup>(٢)</sup>.

وفى نص آخر يقول حول قول الله تعالى: ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَيَّ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(٣)</sup>: «ونصب (بغياً) مصدرًا مفعولاً له، كما تقول: فعلت ذلك حذر الشر، أى لحذر الشر، كأنك قلت: حذرت حذراً»<sup>(٤)</sup>.

النصان السابقان يكشفان أن الزجاج يُنصبُ المفعول لأجله عنده على تأويل مصدر أو إسقاط اللام، وإن كان واضحاً من خلال النصين أن الزجاج يميل إلى نصب المفعول على تأويل مصدر، فقد صرح في النص الأول بذلك، وقال به ضمناً في النص الثانى حينما قال: «كأنك قلت: حذرت حذراً».

بيد أن الزجاج نفسه عاد إلى القول بأن المفعول لأجله منصوب على إسقاط اللام، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾<sup>(٥)</sup>: «فأما (أن يفقهوه) فمنصوب على أنه مفعول له، والمعنى: وجعلنا على قلوبهم أكنة لكرهه أن يفقهوه، فلما حذفت اللام نصب الكراهة، ولما حذفت الكراهة انتقل نصبها إلى أن»<sup>(٦)</sup>.

ولعل اضطراب الزجاج هذا كان سبباً في اختلاف النقول عنه، فابن مالك - كما سبق في النص - نقل عنه أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، وينقل لنا نور الدين عبد الرحمن الجامى: أن «القائل بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق يخالف الزجاج خلافاً ظاهراً، فإنه - أى المفعول له - عنده: مصدر من غير لفظ فعله، فالمعنى عنده في المثالين

(١) سورة البقرة: آية ١٩ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه ١/ ٩٧ .

(٣) سورة البقرة: آية ٩٠ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٣ .

(٥) سورة الكهف: آية ٥٧ .

(٦) معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٦ .

المذكورين: أدبته بالضرب تأديباً، وجبت في القعود عن الحرب جنباً، أو: ضربته ضرب تأديب، وقعدت قعود جبن. وردّ قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته، ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى ( جاءني زيد ركباً ): جاءني زيد وقت الركوب، من غير أن تخرج عن حقيقتها»<sup>(١)</sup>.

ويعبر لنا أيضاً أبو حيان عن هذا الاضطراب في أقوال الزجاج بقوله: «واختلف في النقل عن الزجاج؛ فنقل ابن مالك عنه مرة أنه انتصب نصب نوع المصدر، ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار، وقال: نص على ذلك الزجاج في كتاب (المعاني) له»<sup>(٢)</sup>.

ولكن بالتدقيق في نصوص الزجاج السابقة نراه مرة يوافق البصريين ومرة يوافق الكوفيين؛ ولكي يتبين ذلك نعرض كلا المذهبين من منابعهما الأصلية:

فسيبويه إمام نحاة البصريين قال: «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب؛ لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله: لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذارَ الشرِّ، وفعلت ذلك مخافةَ فلان، وأدخار فلان... فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له؛ كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله... إلخ»<sup>(٣)</sup>.

فكما هو واضح من نص سيبويه أن المفعول له ينصب بالفعل السابق عليه بعد إسقاط اللام. وهكذا يكون ابن مالك فيما ذهب إليه تابعاً لإمام النحاة سيبويه الذي وافقه جمهور<sup>(٤)</sup> نحاة البصرة.

أما نحاة الكوفة - والذين تأثر بهم الزجاج بوضوح في هذه المسألة - فيرون أن المفعول لأجله منصوب على المصدرية وهو ما يكشف عنه قول الفراء حول قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٥)</sup>، حيث قال: «فنصب حَذَرَ على غير وقوع من الفعل عليه، ولم ترد يجعلونها حذراً، وإنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفاقاً، فأنت لا تعطيه الخوف،

(١) انظر: الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٤، ٣٧٥، ومن آراء الزجاج النحوية للدكتور شعبان صلاح ص ١٠٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٢٢.

(٣) الكتاب: ١ / ٣٦٧ - ٣٦٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٦٠ - ٣٦١، والمقتضب ٢ / ٣٤٧، والأصول في النحو ١ / ٢٠٦، ٢٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٩٤، والجمل ص ٣١٩، ٣٢٠، والفصل وشرحه ٢ / ٥٢، وشرح الجمل ٣ / ٣٤، والمقرب ومثله معه ص ٢٢٧، وشرح الكافية ١ / ١٩١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٨٦، والتصريح ١ / ٣٣٥، والهمع ٣ / ١٣٣، ومنهج السالك ٢ / ١٢٢.

(٥) سبق تخريجها.

وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله جل وعز : ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾<sup>(١)</sup> ... ، والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع»<sup>(٢)</sup>.

فواضح من النص السابق أن إمام الكوفيين الفراء ينصب المفعول لأجله على المصدرية، وأن الناصب هو الفعل، ولكن ليس بسبب إيقاع الفعل عليه، وإنما بسبب التفسير لذلك الفعل.

ومعنى ما سبق أن الزجاج ينحو نحواً خاصاً في ناصب المفعول له، فهو - عنده - منصوب على المصدرية بفعل مقدر من لفظه، وهو في الجزء الأخير يخالف الكوفيين الذي تأثر بهم؛ لأن المصدر عندهم منصوب بالفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، كما حكى ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

بيد أن الزجاج لا يختلف مع النحاة في تسميته مفعولاً لأجله، وفي إفادته التعليل، وفي كونه على معنى اللام، وإن اختلف معهم في تقدير عامله<sup>(٤)</sup>.

والمختار هو ما ذهب إليه الكوفيون؛ ذلك أن العامل كما ذكروا هو الفعل المقدم على المصدر؛ لأنه ملاق له في المعنى لا يقتضى القول بتأويل فعل محذوف مقدر من لفظه كما في كتاب الزجاج، أو تأويل حرف اللام المحذوفة كما ذهب البصريون، والقول بعدم التأويل أو الحذف أولى من القول بهما.

### المسألة العشرون : حكم إعراب المفعول لأجله المختص :

اشتراط جمهور النحاة للمفعول له ثلاثة شروط وهي المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، وهو عند استكمال هذه الشروط الثلاثة له ثلاثة أحوال؛ أحدهما: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون مُحَلَّى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً<sup>(٥)</sup>.

وحول إعراب المفعول له إن كان مختصاً خلاف ذكره ابن مالك فقال: «وانجرار المستوفى لشروط النصب مختصاً كان بالألف واللام ... أو مضافاً ... إلا أن انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره، ويستوى الأمران في المختص بالإضافة. وزعم الجزولي أنه لا يكون المنجر إلا مختصاً، يعنى أنه لا يقال: جئته لإعظام لك. قال أبو علي الشلوبين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفاً في هذا القول.

(١) سورة الأنبياء: آية ٩٠ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٧ .

(٣) شرح للمحة البدرية ٢ / ٢٠٤ .

(٤) انظر: شرح الكافية ١ / ١٩١ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

قلت: ويمكن أن يكون القسط في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾<sup>(١)</sup> مفعولاً له لأنه مستوفٍ للشروط»<sup>(٢)</sup>.

ويكشف النص عن وجود مذهبين في المسألة:

المذهب الأول: وهو أن انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه.

المذهب الثاني: للجزولى وهو وجوب جر المختص

أما المذهب الأول: الذى يميز انجرار المختص والذى اعتنقه ابن مالك فهو مذهب جمهور النحاة<sup>(٣)</sup>، إلا أن الرضى بعد أن ذكر كلام ابن مالك علق عليه قائلاً: «هذا قوله، والأولى أن يحال ذلك على السماع ولا يعلل»<sup>(٤)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على جواز نصب المختص بقول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء      ولو توالى زمر الأعداء<sup>(٥)</sup>

قال الشيخ خالد: «وإنما كان جر المجرد قليلاً بخلاف المقرون بأل لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>.

والمذهب الثانى: الذى عزاه ابن مالك للجزولى من وجوب جر المفعول له المختص، ورد الشلويبى عليه يؤكد كلام الشلويبى على نص الجزولى فى قوله: «ولا يكون منجرّاً باللام إلا مختصاً - مثاله: قمت لإعظامك، ولا يجوز لإعظام لك، وهذا غير صحيح، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف سلفاً فى هذا القول»<sup>(٨)</sup>.

هذا، ولم أجد من النحاة من قال بقول الجزولى، وإن كان الرضى قد أحال المسألة إلى السماع. فإننا وجدنا السماع يؤيد المذهب الأول من ورود المصدر المختص منصوباً على قلة، وبهذا يكون هو المذهب الصحيح.

(١) سورة الأنبياء: آية ٤٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٤، ومنهج السالك على الألفية ٢/ ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) شرح الكافية ١/ ١٩٤.

(٥) البيت من الرجز بلا نسبة فى شرح التسهيل ٢/ ١٩٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٧، والتصريح ١/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٣، ومنهج السالك ٢/ ١٢٥.

ومعنى لا أقعد: لا أتوانى. الهيجاء: الحرب.

والشاهد فى قوله «الجبن» مفعول له، وهو مقرون بأل وجاء منصوباً على قلة، والأكثر فيه أن يكون مجروراً.

(٦) لم أعر على هذه الآية فى القرآن والآية التى وجدت بها هى قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة الأعراف: آية ٥٦) ويبدو أنه أراد قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ (سورة الأعراف: آية ٥٥) وتضرعاً وخفية حالان على الأصح.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٣٦.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ١٠٨٢.

## المسألة الحادية والعشرون : آراء النحاة فى «إذ» :

«إذ» عند جمهور النحاة ظرف زمان مبنى، وتليه الجملة «الاسمية والفعلية» مضافة إليه.

وحول «إذ» أورد ابن مالك قضيتين خلافيتين للنحاة :

**القضية الأولى: بناء «إذ» وإعرابها :**

دار خلاف بين النحاة فى حالة حذف الجملة التى تضاف إليها «إذ» وكسر «ذال» «إذ» بعد ذلك فهل تكون كسرة إعراب أم بناء ؟ .

وفى ذلك يقول ابن مالك: «وزعم الأخفش أن كسرة (إذ) كسرة إعراب بالإضافة، أظن أن حامله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة. وردّ بعض النحويين عليه بقول العرب: كان ذلك إذٍ، بالكسر دون مضاف إلى «إذ»، ولم يغفل الأخفش هذا، بل ذكره وأنشد:

**نَهَيْتَكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو      بَعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِحٌ<sup>(١)</sup>**

ثم قال: أراد وأنت حينئذ صحيح، فحذف المضاف وأبقى الجر<sup>(٢)</sup>.

ورده ابن مالك بقوله: «وهذا منه غير مرضى لأن المضاف لا يُحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفاً على مثله كقولهم: ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك، و(ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء تمرة)، فحذف (مثل) المضاف إليه أخيك، و(كل) المضاف إلى سوداء للدلالة ما قبله عليها، وإذ فى البيت المذكور بخلاف ذلك فلا يحكم لها بحكمة. وأيضاً فإن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه أكثر من حذف المضاف وجرّ المضاف إليه.

ومع أنه أكثر مشروط بعدم صلاحية الباقي لما صلح له المحذوف، كالتقرية بالنسبة إلى الأهل<sup>(٣)</sup>. فلو صلح الباقي لما صلح له المحذوف امتنع الحذف؛ فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً أحق وأولى.

(١) البيت من الوافر لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١، ومعانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٤، والخصائص ٢/ ٣٧٦، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٩، ٣١/ ٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٢٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٢، وروصف المبانى ص ٣٤٧، وجواهر الأدب ص ١٦٢، والجنى الدانى ص ١٨٧، وتذكرة النحاة ص ٣٨٩، ومغنى اللبيب ١/ ٧٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٦١، وفى معانى القرآن للأخفش والخصائص وردت «بعاقبة» ومعنى «بعاقبة» أى بآخر كلامى لك، أى كانت النصيحة حتى آخر الكلام وهو فى قوله: «نهيته» يخاطب قلبه أنه نصحه أن ينثنى عن حب هذه امرأة وألا يتورط فيه فيصعب الخلاص من مشاقه، وقد كان ذلك فى الوقت الذى يسهل عليه فيه الخروج منه. هامش الخصائص ٢/ ٣٧٦ .

والشاهد: فى قوله «إذٍ صحيح» حيث جاءت مكسورة دون إضافة.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٧ .

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ﴾ وهو ما صرح به فى ٣/ ٢٥٢ .

ومعلوم أن (إذ) من قولك حينئذ صالح لما يصلح له حين، فلا يجوز فيهما الحذف المذكور كما لا يجوز في: غلام زيد. وأيضاً فإن المضاف إلى إذ قد بينى كقراءة نافع ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعِ يَوْمِئِذٍ آمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ولا علة لبنائه إلا إضافته إلى مبنى، فبطل قول من قال إن كسرة إذ كسرة إعراب<sup>(٢)</sup>.

ومن النص السابق يتضح لنا اختلافهم إلى مذهبين:

الأول: مذهب الأخفش هو أن الكسر في «إذ» إعراب لا بناء لحذف الإضافة.

الثاني: أن «إذ» مبنية كما كانت مع الإضافة وليست معربة، وهو ما تبعه ابن مالك.

والمذهب الأول والذي نسبه ابن مالك للأخفش ذاكرًا حجته في هذا البناء في «إذ» ناشئ عن إضافتها للجملة، فلما زالت الإضافة صارت معربة يؤيده تعليق الأخفش على قول الشاعر:

نَهَيْتِكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو  
بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتِ إِذٍ صَاحِبُ<sup>(٣)</sup>

يقول «حينئذ» فألقى «حين» وأضمرها<sup>(٤)</sup>.

فالمفهوم من كلامه أن حين مضافة إلى «إذ» و«إذ» مضاف إليه ثم حذف المضاف - حين - وبقي المضاف إليه كما هو مجرورًا بإضافة «حين» إليه.

وفي موضع آخر يقول: «وقال: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾<sup>(٥)</sup>، فأضاف (خزى) إلى (اليوم) وأضاف (اليوم) إلى (إذ) فجره. وقال بعضهم (يومئذ) فنصب لأنه جعله اسمًا واحدًا وجعل الإعراب في الآخر<sup>(٦)</sup>.

ورد ابن مالك في نضه السابق هذا المذهب ورده أيضًا الملقى بأوجه: «أحدها أن (إذ) مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوين ألبته، والتنوين فيها ليس للتمكن فيفيد إعرابًا، وإنما بنيت لأنها أشبهت الحروف في افتقارها أبدًا إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل، ولا يُسأل عن بنائها على السكون لأنه الأصل، والحركة لموجب، وفيها يُسأل: لم كانت؟

والثاني: أنها قد جاءت مكسورة مع غير التنوين لالتقاء الساكنين أيضًا، بقوله تعالى: ﴿إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup>، وليس قبلها ما أضيفت إليها.

(١) سورة النمل: آية ٨٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٤٨٤ .

(٥) سورة هود: آية ٦٦ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٥٨٣ .

(٧) سورة غافر: آية ٧١ .

والثالث: أنها تكون مجردةً عن الإضافة إليها نحو: يوم وحين وغيرهما وهى مع ذلك مكسورة»<sup>(١)</sup>.

أما المذهب الثانى: القائل ببناء «إذ» وعلل لكسرها لالتقاء الساكنين الذال والتنوين، فهو مذهب الجمهور<sup>(٢)</sup>.

ويوضحه الفارسى بقوله: «فأما الكسر فى (إذ) فلالتقاء الساكنين؛ وذلك أن (إذ) من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة نونت ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف فصار التنوين هنا؛ ليدل على قطع الإضافة من المضاف»<sup>(٣)</sup>.

والراجع فى هذا هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من بناء «إذ» وكسره لالتقاء الساكنين؛ ذلك لضعف ما احتج به الأخفش، وقوة ما استدلل به الجمهور، ولأن السماع يشهد لهم.

### القضية الثانية: الآراء حول «إذ» الفجائية:

تعددت آراء النحاة فى «إذ» الفجائية، فمنهم من قال: إنها ظرف مكان، ومنهم من جعلها زائدة، وبعضهم يجعلها حرفاً.

وفى هذا الخلاف يقول ابن مالك: «وتجىء إذ أيضاً كقول عمر رض الله عنه: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل»<sup>(٤)</sup>، فهذا مثال وقوعها بعد بينما ... وتركها أقيس؛ لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، كلاهما مروى عن العرب نثراً ونظماً. وكان الأصمعى<sup>(٥)</sup> يؤثر تركها على ذكرها. وحكى السيرافى أن بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأن بعضهم يجعلها زائدة والمختار عندى الحكم بحرفيتها»<sup>(٦)</sup>.

إذا النص السابق يوضح لنا أن الخلاف فى (إذ) الفجائية على ثلاثة مذاهب:

(١) رصف المبانى ص ٣٤٧، وانظر: جواهر الأدب ص ١٦١، ١٦٢، والجنى الدانى ١٨٦٢ - ١٨٧، ومغنى اللبيب ١ / ٧٨ - ٧٩، وهمع الهوامع ٣ / ١٧٥ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٤٠، والحجة للقراء السبعة للفارسى ٤ / ٣٥١، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ٢ / ٥٠٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسى ١ / ٤٠٧، والمحرر الوجيز لابن عطية ٣ / ١٨٦، والبيان لابن الأنبارى ٢ / ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٠، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٠٦، ورصف المبانى ص ٣٤٧، وجواهر الأدب ١٦١ - ١٦٢، الجنى الدانى ص ١٨٦ - ١٨٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٤، ومغنى اللبيب ١ / ٧٨ - ٧٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤، وهمع الهوامع ٣ / ١٧٤ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤ / ٣٥١ .

(٤) أخرجه مسلم.

(٥) الأصمعى: هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، على بن أصمع الباهلى المعروف بالأصمعى (أبو سعيد) أديب، لغوى، نحوى، محدث، فقيه، أصولى، من أهل البصرة وتوفى بها، من مؤلفاته: نوادر الإعراب والجناس فى أصول الفقه، والمذكر والمؤنث - انظر: معجم المؤلفين ٦ / ١٨٥ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

المذهب الأول: أنها ظرف مكان، ولم ينسبه ابن مالك لأحد من النحاة.

المذهب الثاني: كونها زائدة، وذكره أيضاً دون نسبه.

المذهب الثالث: وهو اختيار ابن مالك من الحكم بحرفيتها.

وعند مطالعة كتب النحاة وجدت أن:

سيبويه يصرح فى كتابه بمجيء «إذ» للمفاجأة، فقال بعد حديثه عن إذا للمفاجأة: «وتكون إذ مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إذ انتفخ على فلان. فهذا لما توافقه. وتهجم عليه من حال أنت فيها»<sup>(١)</sup>.

أما المذهب الأول: القائل بظرفية «إذ» الفجائية على أنها ظرف مكان فقد وجدت الرضى يقول: «فإن دخل إذ وإذا للمفاجأة فى جواب بينا وبينما فإن قلنا: هو مذهب المبرد أن إذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغى أن نقول فى إذ المفاجأة، فإذا وإذا منصوبان على أنهما ظرف مكان لما بعدهما»<sup>(٢)</sup>.

فالرضى - فى كلامه السابق - يقيس «إذ» الفجائية على «إذا» وكما أن «إذا» الفجائية عند المبرد ظرف مكان فإنه يقول بقوله فى «إذ» الفجائية.

**والمذهب الثانى: الذى جعل «إذ» الفجائية زائدة، فقد وجدت فيه قولان:**

الأول: لأبى عبيدة<sup>(٣)</sup> الذى قال بزيادتها فى مواضع متعددة دون أن يقيد القول بزيادتها بشرط، فمثلاً يقول: «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا»<sup>(٤)</sup> معناه: وقلنا للملائكة، و«إذ» من حروف الزوائد<sup>(٥)</sup>.

ولم يوافق أحد - فيما أعلم - أبى عبيدة فى رأيه هذا<sup>(٦)</sup>، فجميع من قرأت له لا يقول بالزيادة، بل رده كلاً من الزجاج والطبرى، فقال الزجاج: «قال أبو عبيدة (إذ) ههنا زائدة، وهذا إقدام من أبى عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغى أن يتكلم فيه إلا بغاية تجرى إلى الحق، و(إذ) معناها الوقت، وهى

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ١١٤ .

(٣) نُسب إليه هذا فى شرح الكافية للرضى ٢ / ١١٤، ومغنى اللبيب ١ / ٧٧، وجمع الهوامع ٣ / ١٧٧ .

(٤) سورة البقرة: آية ٣٤ .

(٥) مجاز القرآن ١ / ٣٦، ٣٧، وأيضاً ١ / ١٨٣، ١ / ٢٣٥ .

(٦) انظر على سبيل المثال: إعراب القرآن للنحس ١ / ٢٠٧، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٨٥، والكشاف ١ / ١٢٤، والتبيان

١ / ٤٦، والجامع للقرطبي ١ / ٢٢٤ .



اسم، فكيف يكون لغوًا ومعناها الوقت؟»<sup>(١)</sup>.

ويقول الطبرى: «زعم بعض المنسويين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ وقال ربك، وأن (إذ) من الحروف الزوائد، وأن معناها الحذف، والأمر فى ذلك بخلاف ما قاله، وذلك أن (إذ) حرف يأتى بمعنى الجزاء، ويدل على مجهول من الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى الكلام»<sup>(٢)</sup>.

والقول الثانى: بزيادة «إذ» اختاره ابن الشجرى<sup>(٣)</sup> وذلك بشرط أن تقع بعد «بيننا» و«بينما» خاصة «يقول: «سألنى سائل فقال: ما العامل فى الظرفين، من قولهم: بينما زيدٌ إذ جاء عمرو؟ ما هذان الظرفان؟

فأجبت بأن الأكثر فى الكلام أن يقال: بينما زيد جاء عمرو، فلذلك جعل بعض النحويين (إذ) ها هنا زائدة، فزيد رفع بالابتداء، وخبره محذوف يجوز إظهاره، فالتقدير: بينما زيد حاضر، أو فى الدار، أو خلف بكر، أو نحو ذلك، فالعامل فى (بينما) الفعل المذكور، ... وصواب هذا الكلام عندى الحكم بزيادة (إذ) لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكوراً أو مقدرًا، وهى مضافة إلى الجملة الفعلية، التى هى (جاء) وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لبينما، فإذا قدرت (إذ) مضافة إليه وهى على بابها غير زائدة، بطل إعماله فى (بينما) لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله فى المضاف، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف»<sup>(٤)</sup>.

واختار هذا رأى أيضاً ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، والرضى<sup>(٦)</sup>، فى أحد أقواله.

أما المذهب الثالث: الذى يرى حرفية «إذ» الفجائية وهو المختار عند ابن مالك فقد نسبه الرضى<sup>(٧)</sup> لابن برى<sup>(٨)</sup> وهو ما رآه أولى من القول بظرفيتها.

وهناك مذهب رابع: أن تكون للتحقيق.

وقد علق ابن هشام على القول بزيادتها عند أبى عبيدة، وعلى هذا القول الأخير بـ «ليس

القولان بشيء»<sup>(٩)</sup>.

(١) معانى القرآن وإعرابه ١ / ١٠٨ .

(٢) جامع البيان فى تفسير القرآن ١ / ١٥٣، ١٥٤ .

(٣) انظر: معنى اللبيب ١ / ٧٧، وهمع الهوامع ٣ / ١٧٧ .

(٤) آمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٥) شرح المفصل ٤ / ٩٩ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ١٤٤ .

(٧) السابق.

(٨) عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى، ولد سنة ٤٩٩هـ - ١١٠٦م، وتوفى سنة ٥٨٢هـ - ١١٨٧م كان عالماً بالعربية،

ومن مؤلفاته: شرح شواهد الإيضاح، وغلط الضعفاء من الفقهاء. انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٤، ووفيات الأعيان ٣ / ١٠٨ -

١٠٩، وإنباه الرواة ٢ / ١١٠ - ١١١ .

(٩) معنى اللبيب ١ / ٧٧ .

واختار أبو حيان<sup>(١)</sup> بقاء «إذ» على ظرفيتها الزمانية.

والقول عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان، إذ لو كان المانع من ذلك هو إضافة «إذ» إلى الجملة الفعلية بعدها، وبذلك لا يعمل الفعل في بينما التي قبلها، فالجواب أن سيبويه في نصه السابق لم يخصص مجيئها فجائية بوضعها بعد بينما أو بينما، ولكن يمكن القول بأنه الغالب بدليل ورود السماع بعدم مجيئها بعدها. قال المرادى: «والفصح ألا يؤتى بـ (إذ) بعد (بيناً) و(بينما). والإتيان بها بعدهما عربى، خلافاً لمن أنكره»<sup>(٢)</sup>.

وأنها لو جاءت بعد بينما كما في المثال: بينما أنا قائم إذ جاء زيد، أن يكون التقدير «مبتدأ وإذ خبره، والمعنى حين أنا قائم جاء زيد»<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الثانية والعشرون : حكم «إذا» المفاجأة :

اختلف النحاة على أقوال في «إذا» المفاجأة، فمنهم من يقول: إنها ظرف مكان، ومنهم من يقول: إنها ظرف زمان، ومنهم من يقول بجرافيتها.

وفي هذا الخلاف يقول ابن مالك: «ولما أنهيت الكلام على (إذا) الدالة على زمن المستقبل أخذت في الكلام على (إذا) المفاجأة، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، فالأولى الدالة على وقت الاستقبال، والثانية الدالة على المفاجأة. وهي عند المبرد والسيرافي ظرف مكان، وعند الزجاج وأبي على الشلوبيني ظرف زمان حاضر، وهذا هو ظاهر قول سيبويه، فإنه قال حين قصدتها: وتكون للشيء توافقاً في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت به فإذا زيد قائم<sup>(٥)</sup>. هذا نصه. وروى عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندي»<sup>(٦)</sup>.

ومن النص السابق يتضح لنا أن اختلافهم فيها إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن تكون ظرف مكان، ونسبه ابن مالك للمبرد والسيرافي.

المذهب الثاني: وهو جعل (إذا) الفجائية ظرف زمان، ونسبه ابن مالك للزجاج وأبي على

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٣ .

(٢) الجنى الدانى ص ١٩٠ .

(٣) مغنى اللبيب ١ / ٧٧ .

(٤) سورة الروم: الآية ٢٥ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ .

الشلوبيني وجعله ظاهر كلام سيويه.

المذهب الثالث: القائل بحرفيتها، وهو ما نسبته ابن مالك للأخفش وصححه.

وعند تفصيل القول في المذاهب كما ذكر في كتب النحاة نجد الآتي:

**المذهب الأول:** الذى يقول بالظرفية المكانية لإذا الفجائية، والذى ذكر ابن مالك وغيره<sup>(١)</sup> أنه للمبرد والسيرافى، وعندما بحثت عن هذا الرأى للمبرد فى المقتضب لم أعثر عليه، بل وجدت من النحاة من يقول بأنه منقول عن المبرد، فهذا الرضى يقول: «فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان»<sup>(٢)</sup>، وقال أبو حيان عن «إذا» الظرفية الزمانية، والظرفية المكانية فى «إذا» الفجائية، «وعزى إلى المبرد القولان»<sup>(٣)</sup>.

أما السيرافى فلم أعثر على من ينسب له هذا القول سوى ابن مالك، ونسبه المرادى<sup>(٤)</sup> إلى الفارسى، وابن جنى، ثم قال ونسب إلى سيويه.

ومذهب سيويه فى هذه المسألة ليس واضحاً، ولكن وجدت ابن الشجرى يذكر المسألة التى دارت بين سيويه والكسائى فى القول: «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هى، أم فإذا هو إياها» واختار سيويه «فإذا هو هى»، ثم علق ابن الشجرى بقوله: «وأقول: إن الصحيح فى هاتين المسألتين قول سيويه؛ لأن (إذا) هذه هى المكانية الموضوعة للمفاجأة، فهى تؤدى معنى الظرف الذى يُشار به إلى المكان»<sup>(٥)</sup>.

وكأن ابن الشجرى قد فهم من اختيار سيويه أنه اختار أن «إذا» الفجائية فى هذه المسألة أنها ظرفية مكانية ولذلك صححه، ولعل ذلك هو ما جعل المرادى يقول: إن هذا القول المنسوب لسيويه.

واختار هذا القول غير ابن الشجرى العكبرى<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup> فى أحد أقواله.

واستدل أصحاب هذا المذهب: «بوقوعها خبراً عن الجثة، فى نحو: خرجت فإذا زيد»<sup>(٨)</sup>، وردة القائلون بأنها ظرف بأنه «على حذف مضاف، أى: حضور زيد»<sup>(٩)</sup>، وردة الرضى بقوله: «وما

(١) انظر: الجنى الدانى ص ٣٧٤، ومغنى اللبيب ١ / ٨٠، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٢ .

(٢) شرح الكافية للرضى ١ / ١٠٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٠ .

(٤) الجنى الدانى ص ٣٤٧ .

(٥) آمالى ابن الشجرى ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٦) التبيان فى إعراب القرآن ٢ / ٦٤٧، ١٠٤١ .

(٧) شرح المفصل ٤ / ٩٨ .

(٨) الجنى الدانى ص ٣٧٥ .

(٩) السابق، الصفحة نفسها.

ذكره لا يطرد في جميع مواضع إذا المفاجأة؛ إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب، في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب»<sup>(١)</sup>.

أما المذهب الثاني: القائل بظرفيتها الزمانية ونسبه ابن مالك إلى الزجاج وأبي على الشلوبيني، فلم أقف على هذا الرأي عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه، ولا لأبي على الشلوبيني في كتابه التوطئة على الرغم من نسبه إليه في أكثر من مصدر<sup>(٢)</sup>، وذكر المرادى أنه مذهب الرياشي<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن طاهر<sup>(٤)</sup> وابن خروف، ونُسب إلى المبرد، وذكر أنه<sup>(٥)</sup> ظاهر مذهب سيبويه كما فهم ابن مالك من نصه الذي أورده عن سيبويه، وذكر السيوطي<sup>(٦)</sup> أنه اختيار الزمخشري، إلا أن الزمخشري الذي يصرح بذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيهِمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾<sup>(٧)</sup>: «إذا هذه: إذا المفاجأة والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت»<sup>(٨)</sup>.

ويبقى المذهب الثالث: القائل بحرفية «إذا» الفجائية، وهو ما نسبه ابن مالك إلى الأخفش، إلا أن المرادى<sup>(٩)</sup> جعل هذا المذهب مذهب الكوفيين، وحكى عن الأخفش، في حين أن الرضى<sup>(١٠)</sup> يجعله منقولاً عن ابن برى.

ورجح ابن مالك هذا المذهب بثمانية أوجه:

«أحدهما: أنها كلمة تدلّ على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ «لكن» وحتى الابتدائية.

(١) شرح الكافية ١/ ١٠٣ .

(٢) منسوب للزجاج في شرح الكافية ١/ ١٠٣ ، والجنى الداني ص ٣٧٤ ، ومغنى اللبيب ١/ ٨٠ ، ولهما في ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٢ .

(٣) هو العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله، لغوى راوية من أهل البصرة، من مؤلفاته: «الخيال»، و«الإبل» و«ما اختلفت أسماءه من كلام العرب»، توفي سنة ٢٥٧هـ ، ٨٧١م. إنباه الرواة ٢/ ٣٦٧ - ٣٧٣ ، والوافي بالوفيات ١٦/ ٦٥٢ - ٦٥٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧ .

(٤) أبو بكر بن أحمد بن طاهر المشهور بالخندي، توفي بفاس سنة ٥٨٠هـ، هامش ارتشاف الضرب ١/ ١١٣ .

(٥) الجنى الداني ص ٣٧٤ .

(٦) همع الهوامع ٣/ ١٨٢ .

(٧) سورة طه: آية ٦٦ .

(٨) الكشاف ٣/ ٧٥ .

(٩) الجنى الداني ص ٣٧٥ .

(١٠) شرح الكافية ١/ ١٠٤ .

الثالث: أنه كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا فى الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها فى كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس فى الظروف ما هو كذلك.

الخامس: أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزء فى نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup> إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً.

السادس: أنها لو كانت ظرفاً فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، نحو: إن تقم فحينئذ أقوم، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم.

السابع: أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندى زيد مقيماً، وهناك بشرٌ جالساً، والاستعمال فى نحو: مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك.

الثامن: أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو عندى أنك فاضل، وأمر إن بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك<sup>(٢)</sup>.

ورجحه أيضاً ابن هشام فقال: «خرجت فإذا إن زيد بالباب بكسر إن؛ لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها»<sup>(٣)</sup>، وهو ما رجح به أيضاً السيوطى<sup>(٤)</sup> هذا المذهب.

والراجح عندى هو هذا المذهب؛ لأنه إضافة إلى ما سبق ذكره فإنه على هذا «خبر المبتدأ فى نحو: فإذا السبع محذوف بلا خلاف»<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الثالثة والعشرون: حكم إعراب «مذ» و«مند» وما بعدهما :

أجمع النحاة على أن «مذ» و«مند» اسمان إن وليهما مرفوع أو جملة تامة، وقد اختلفوا فى حكمهما الإعرابى وحكم ما بعدهما. إن كان ما بعدهما مرفوعاً، وهو ما وضحه لنا ابن مالك بقوله: «وزعم الأكثر أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة فى مثل لم أره مذ الجمعة، ومعنى جميعها فى مثل لم أره مذ يومان، وما بعده خبر، والصحيح عندى أنهما ظرفان

(١) سورة الروم: آية ٣٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) مغنى اللبيب ١ / ٨٠ .

(٤) همع الهوامع ٣ / ١٢٨ .

(٥) شرح الكافية للرضى ١ / ١٠٤ .

مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مذ ومنذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف. وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ولا مقدر»<sup>(١)</sup>.

ففي النص السابق ذكر ابن مالك مذهبين:

المذهب الأول: وهو للأكثرين، ومفاده: أن «مذ» و«منذ» موقعهما الابتداء وما بعدهما مرفوع على الخيرية.

المذهب الثاني: وهو للمحققين من الكوفيين ومفاده: أن «مذ» و«منذ» ظرفان وأنهما مضافان إلى الجملة بعدهما، وحذف صدرها الذي قدره بفعل وهو «كان» فتكون «مذ» و«منذ» مضافين إلى جملة فعلية وهو ما صححه ابن مالك مستدلاً على صحة ما ذهب إليه.

**والمذهب الأول:** هو صريح كلام المبرد في «مذ ومنذ» فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره»<sup>(٢)</sup>.

ونسبه ابن يعيش<sup>(٣)</sup> إلى البصريين وجعله الصواب، وهو مذهب ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، والإربلي<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٦)</sup>، والأشموني<sup>(٧)</sup>.

وذكرت كتب<sup>(٨)</sup> النحاة أن عليه ابن السراج والفارسي، وذكر ابن برهان العكبري<sup>(٩)</sup> في شرح اللمع نصاً لابن السراج يصرح فيه بذلك.

وعند مطالعتي لكتاب الأصول لابن السراج لم أجده يصرح بما نسب له، فهو يقول: «وَأما (مُنذ) فإذا استعملت اسماً أن يقع ما بعدها مرفوع أو جملة نحو: ما رأيت منذ يومان، وإن المعنى: بيني وبين رأيت يومان»<sup>(١٠)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٠.

(٣) شرح المفصل ٨/ ٤٦، ٤/ ٩٤ - ٩٥.

(٤) الكافية بشرح الرضى ٢/ ١١٧.

(٥) جواهر الأدب ص ٤٦٩.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٠.

(٧) منهج السالك ٢/ ٢٢٧.

(٨) الجنى الدانى ص ٥٠٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٣، ومغنى اللبيب ٢/ ٢٢، والتصريح ٢/ ١٩ - ٢٠، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢٣.

(٩) شرح اللمع ١/ ١٩١.

(١٠) الأصول في النحو ٢/ ١٣٧.

ويعلق أستاذنا الدكتور عبد النعيم على هذا لنص بقوله: «ما قيل من أن ابن السراج قال بقول أستاذه المبرد غير دقيق، فكلام ابن السراج فى الأصول يفيد أن منذ عنده ظرف ولم يثبت أن الظرف يقع مبتدأ، والظاهر أنها عنده خير والمرفوع بعدها هو المبتدأ، ثم ذكر النص السابق، وعقب قائلاً: انظر إلى قوله: بينى وبين رؤيته يومان، تبين أنها خير فقد قدرها بين وبين مضافين»<sup>(١)</sup>.

وبهذا يكون ابن السراج محدثاً مذهباً ثالثاً يجعل به «مذ» و«منذ» ظرفين يعربان خبراً مقدماً والاسم المرفوع بعدهما هو المبتدأ المؤخر.

**المذهب الثانى:** والذى نسبه ابن مالك للمحققين من الكوفيين القائلين بظرفية «مذ» و«منذ» وأن الجملة بعدهما محذوفة الصدر على تقدير فعل هو «كان» وبهذا يكون الاسم المرفوع بعدهما مرفوع بهذا الفعل المقدر وتكون «مذ» و«منذ» أضيفتا إلى جملة فعلية.

وإذا طالعنا «الكتاب» لسيبويه وجدنا أن ظاهر كلامه وكلام الخليل أستاذه أن «مذ» و«منذ» عندهما ظرفين، وأن الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ، وبهذا تكون «مذ» و«منذ» قد أضيفتا إلى الجملة الاسمية، قال سيبويه: «ومذ فيمن رفع بمنزلة إذا وحيث»<sup>(٢)</sup>.

ففى النص السابق ذكر «مذ» وحكمها حكم منذ عند النحاة وهو ما يصرح به فى نصه القادم حين يجمع بينهما فى الحكم، وقد جعل «مذ» هنا بمنزلة (حيث، وإذا) وهما ظرفان، وتؤكد هذه الظرفية فى حالة رفع الاسم بعدهما بقوله: «هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء - يضاف إليهما أسماء الدهر ... ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيت منذ كان عندى ومذ جاءنى»<sup>(٣)</sup>.

ويعلق أستاذنا الدكتور عبد النعيم على هذا النص بقوله: «فإذا كانت عنده ظرف فالظاهر أن الاسم المرفوع بعدها مبتدأ، ولم يظهر من نصوص الكتاب ما إذا كانت عندهما الخبر فتكون فى محل نصب على الظرفية أم أن الخبر محذوف وهى مضافة إلى الجملة الاسمية، ولا يستبعد أن يكون المرفوع بعدها فاعلاً بفعل محذوف فتكون مضافة إلى الجملة الفعلية فقد صرح بأنها من أسماء الدهر التى تضاف إليها الأفعال، كما يجوز أن تكون مبتدأ والمرفوع الخبر»<sup>(٤)</sup>.

وعلى احتمال أن يكون المفهوم من نص سيبويه كما ذكر الدكتور عبد النعيم أن يكون المرفوع بعدها فاعلاً بفعل محذوف، وتكون مذ ومنذ قد أضيفتا إلى الجملة الفعلية يكون هذا

(١) الجر علم الأسماء ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٧٧ .

(٤) الجر علم الأسماء ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

المذهب ليس مذهب المحققين من الكوفيين فقط كما ذكر ابن مالك بل هو أيضاً مذهب سيبويه .  
ونسب ابن عصفور<sup>(١)</sup> هذا المذهب للكسائي ورده بقوله: «فإن قيل: لعلهما حرف، والفعل مضمّر بعدهما، كأنه قال: مُدّ تقدّم أو مُدّ مضى يومان. فالجواب: أنها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل، لكانت من الحروف الطالية للفعل كـ (قد) والسين وسوف، وكل ما كان من الحروف طالِباً للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة الشعر وهذا فصيح فدلّ على أنّ ليس بعدها فعل مضمّر. وأيضاً فإنّ الفعل لا يضمّر إلا أن يكون أمراً، أو نهياً، أو ما جرى مجراهما»<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن الأنباري أنه مذهب الكوفيين مستدلين على ذلك بأنهما مركبان من «من» و«إذ» والفعل يحسن بعد إذ؛ فيرتفع الاسم بعدهما بتقدير فعل، «والتقدير: ما رأيتَه مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن»<sup>(٣)</sup>.

ورد ابن الأنباري استدلال الكوفيين بتركبهما فقال: «وقولهم: إن الرفع بعدهما يكون بتقدير فعل، والتقدير ... والخفض يكون بعدهما اعتباراً بمن .. قلنا هذا باطل؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً، وحدث حكم آخر، كما قلنا ذلك في (لولا، ولوما، وإلا) وما أشبه ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وأبطله أستاذنا الدكتور عبد النعيم بقوله: «ويبطل ما ذهبوا إليه أنهم جعلوا المركب إذا انجر ما بعده حرف اعتباراً بحال (من) الداخلة في التركيب إذا ارتفع ما بعده جعلوه مضافاً إلى جملة فعلية فقدروا لذلك فعلاً اعتباراً بحال (إذ) الداخلة في التركيب؛ وإنما قلت ببطلان ما ذهبوا إليه؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً؛ إذ يصير لهما بالتركيب معنى جديد وحكم جديد لم يكن لهما قبل التركيب وقد يبقى عمل أحد المركبين أما أن يبقى عمل أحدهما تارة وعمل الآخر تارة أخرى فلا نظير له»<sup>(٥)</sup>.

ويذكر لنا نص الشيخ خالد ويعلق عليه بقوله: «قال الشيخ خالد: وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة، والتقدير: مذ كان يومان أو يوم الجمعة، وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي<sup>(٦)</sup> أقول: قوله (فاعل بكان تامة محذوفة) ليس بلازم إذ

(١) شرح الجمل الكبير ١٥٧/٢ .

(٢) السابق ١٥١/١ .

(٣) انظر: الإنصاف (م - ٥٦) ١/٣٨٢ .

(٤) السابق ١/٣٩٢ .

(٥) الجر علم الأسماء ص ٣٠٨ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٠ .



يجوز تقدير غير (كان) كما عرفت من كلام الأنباري وابن يعيش<sup>(١)</sup>.

ويذكر السيوطي هذا المذهب وينقل ترجيح ابن مالك السابق في نصه ثم ينقل رد أبي حيان على مذهب الكوفيين بطلانه وبأن إضمار الفعل ليس بقياس<sup>(٢)</sup>.

وهناك **مذهب ثالث** يرى أنها ظرف في موضع الخبر والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وقد سبق وأن أشرت إلى كلام ابن السراج وتعليق أستاذنا الدكتور عبد النعيم عليه من أنه قد يفهم منه إحداثه لمذهب جديد هذا مفاده، وكذلك هو ظاهر كلام ابن جنى «فإذا كان معنى الكلام: بينى وبينه كذا وكذا. فارفع بهما. ما رأيتُهُ مُدْ يومان. وما زارنا مُنْذُ ليلتان. فترفع؛ لأن معنى الكلام: بينى وبين الرؤية يومان. وبينى وبين الزيارة ليلتان»<sup>(٣)</sup>.

وورد هذا المذهب منسوباً للزجاجي<sup>(٤)</sup>، محتجاً له بأن «معناها هنا معنى الظرف، فإذا قلت: ما رأيتُهُ منذ يومان، كان المعنى بينى وبين لقائه يومان، فكما أن الظرف خبر فكذلك ما كان في معناه<sup>(٥)</sup> ونُسب<sup>(٦)</sup> كذلك للأخفش والزجاج .

ورده ابن عصفور بقوله: «ومذهب أبي القاسم ينكسر، ألا ترى أنه لا يسوغ في (ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة) هذا التقدير؛ لأنك إن قلت: بينى وبين لقائه يوم الجمعة، كنت كاذباً؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة»<sup>(٧)</sup>.

ورده أيضاً الرضى فقال: «فإن فسر الزجاجي مذ ومنذ بأول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط؛ لأنك إذا قلت: أول المدة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يوم الجمعة قتال، وإن فسرها بظرف كما تقول مثلاً في ما رأيتُهُ منذ يوم الجمعة أى مع انتهائها أى انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي ما رأيتُهُ مذ يومان أي عقبيها وبعدها، أى بعد الرؤية يومان، فله وجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى»<sup>(٨)</sup>.

وينقل لنا الصبان رد ابن الحاجب أيضاً فقال: «وهذا القول وهم لأن المعنى واللفظ يأبياه: أما

(١) الجر علم الأسماء ص ٥١٢ .

(٢) انظر: همع الهوامع ٣ / ٢٢٤ .

(٣) اللمع ص ١٣٠ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ١٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١١٨، ومعنى اللبيب ٢ / ٢٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٢، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٤ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٦ .

(٦) الجنى الدانى ص ٢٠٥، ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٣ .

(٧) شرح الجمل الكبير ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ١١٨ .

الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان، وذلك غير محقق على هذا الإعراب. وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها، وليس الظرف الواقع خيراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه وهو مناف للمراد؛ إذ المراد أنه هو»<sup>(١)</sup>.

ويرده الصبان بقوله: «فى كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثانى نظر: أما النظر فى توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة؛ لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضاً، لكن يفيد اعتبار العرف إذ لا يقال مثلاً: بينى وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط، وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها، بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليقه وعدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المفعول خيراً ليس ظرفاً للمبتدأ؛ إذ لو كان ظرفاً الخ مردود لبطلان الملازمة؛ إذ لا يجب كون ظرف الشيء زائداً عليه، بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو: فى يوم الخميس صوم، وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح، وليت شعرى كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به، كالمثال الثانى المجمع على إعرابه بهذا الإعراب؛ إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان، أى كائن بينى وبين لقائه، فهو كالمثال الثانى؛ فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى، وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى إعراب نحو: زيد فى الدار. بقولهم: زيد مبتدأ، وفى الدار خبر، وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح، وهذا المتعلق نكرة، وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ و منذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين، فهما الحقيقتان بالمبتدئية، فتدبر ما قلناه فإنه متين. قال الدمامينى: واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه، كما قالوا: بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا، فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه، والجواب أن هذا برد على قولك: بينى وبين لقائه يومان، وهو جائز؛ فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك واحد»<sup>(٢)</sup>.

وعقب عليه أستاذنا الدكتور عبد النعيم فقال: «وجوابه أنهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح، ووجه كون (منذ) خبراً أن الاسم الواقع بعدها قد يكون معرفة كما فى (منذ يوم الجمعة) فلا يصح كونه خبراً عن منذ لأنها نكرة فأصحاب هذا القول لا يأنهون بملاحظة التعريف المعنوى فى (منذ) وأصحاب المذهب الأول لاحظوا التعريف المعنوى فيها، فكلا الرأيين له وجه فتدبر، فلا وجه لتخطئة ما قاله الأخفش والزجاج بل هو فى تقديرى أسد من

(١) حاشية الصبان على منهج السالك للأشعرونى ٢/ ٢٢٧ .

(٢) السابق .

الرأى الأول، وهذان القولان للبصريين»<sup>(١)</sup>.

ويوجد أيضاً مذهب رابع: للفراء<sup>(٢)</sup> يقول بارتفاع الاسم بعدهما على أنه خبر لمبتدأ محذوف وذكر الأنبارى أنه احتج لذلك بأن مذ ومنذ مركبتان من من وذو التى بمعنى الذى فى لغة طيى<sup>(٣)</sup>.

وأبطله الأنبارى بما أبطل به التركيب عند الكوفيين، وزاد عليه: أن «ذو» التى بمعنى الذى إنما تستعملها طيى خاصة، و(منذ يومان) بالرفع مستعمل فى لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع منْ - على زعمكم - دون سائر المواضع؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه»<sup>(٤)</sup>.

ورده ابن يعيش فقال: «وهذا مبنى على أصل فاسد وهو القول بالتركيب وقد أبطلناه، مع أن (ذو) فى لغة طيى توصل بالفعل والفاعل كما توصل بالمبتدأ والخبر، فليس تقدير المحذوف مبتدأ بأولى من أن يكون فعلاً فتعيين الصلة مبتدأ وخبر دون الفعل تحكم مع أن حذف المبتدأ إذا كان صلة وهو العائد قبيح إنما جاز منه ألفاظ شاذة تسمع ولا يحمل عليها ما وجد عنه مندوحة»<sup>(٥)</sup>.

ويذكر أستاذنا الدكتور عبد النعيم مذهباً خامساً للرضى مستنداً بنصه ومعلقاً عليه فقال: «والرضى وافق الكوفيين فى كونهما ظرفاً، وخالفهم فى جواز كون المرفوع بعدهما فاعلاً لفعل محذوف، وكونه مبتدأ خبره محذوف، قال: (يضاف منذ إلى جملتين: أما الاسمية الجزأين نحو: منذ زيد نائم، والمعنى فيها جميع المدة، ... وأما التى أحد جزأها فعل فإن كان الفعل ماضياً نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام فهو لأول المدة، وإن كان مضارعاً نحو: منذ يكتب زيد، ومنذ زيد يكتب فإن كان المضارع حالاً فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأول المدة ولا يكون مستقبلاً؛ لأن منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط لتركبه - أى على مذهبه - من (إذ) الموضوع الماضى.

ثم قال: ثم نقول: يجوز حذف أحد جزئى الجملة المضاف إليها وجوباً إذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان المتكلم معرفة كان أو نكرة نحو: منذ يومان. ومنذ رجب، ومنذ شهر نحن فيه، ومنذ شهرنا أو كان الباقي أول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم. كما ذكرنا قبل المعرفة كان أو نكرة، نحو: أقرؤه منذ يوم الجمعة، ومنذ يوم قدم فيه زيد، ومثل

(١) الجر علم الأسماء ص ٥١١ .

(٢) الإنصاف ١ / ٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٦، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٨ .

(٣) الإنصاف ١ / ٣٨٣ .

(٤) السابق .

(٥) شرح المفصل ٨ / ٤٦ .

هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع أجزائه وذلك لجواز دخول الحد في الحدود وخروجه منه، وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب، ويجوز كون الزمان المراد به الأول معدود أيضاً بشرط أن لا يكون العدد مقصوداً بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص، نحو: رأيت مذ سنة الجماعة، ومذ شهر رجب، ومذ يوماً لقائك، ومذ عشرة ذى الحجة...، وإنما وجب حذف أحد الجزأين في الموضوع المقيد بما ذكرنا وإن لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال، وتقدير الأول: مذ ابتداء يوماً على حذف الفعل، أى من وقت ابتداء يومين أى: اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم، أو يوماً مبتدئان على حذف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم، وإنما استغنى عن التعريف، لأن من المعلوم أن منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى آخره وقت التكلم فى جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفرداً أو جملة نكرة كان المفرد أو معرفة، وتقدير الثانى: مذ كان يوم الجمعة أو مذ يوم الجمعة كائن، أى: من وقت كون يوم الجمعة، وجاز أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز كما يقول: إذا كان يوم الجمعة نادى مناد<sup>(١)</sup> - ويعلق أستاذنا قائلاً - فالرضى كما نرى جوز أن يكون المرفوع بعد (مذ) و(منذ) فاعلاً بفعل محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف ومنذ على كل حال ظرف مضاف للجملة عنده<sup>(٢)</sup>.

وبعد عرض جميع المذاهب، فالذى يترجح عندى هو اختيار ابن مالك من جعلهما ظرفين أضيفا إلى الجملة الفعلية، وهو ما قد يفهم به كلام سيبويه من إضافته عنده إلى الأفعال ويكون الاسم بعدهما مرتفعاً على الفاعلية بفعل محذوف، ولقوة ما استدل به ابن مالك.

#### المسألة الرابعة والعشرين : علة بناء «الآن» :

جمهور النحاة على أن «الآن» ظرف للدلالة على الزمان مبني على الفتح، إلا أنهم اختلفوا في علة بنائه.

وحول علة بناء «الآن» ذكر ابن مالك أربعة مذاهب:

المذهب الأول: وهو اختياره أن «الآن» بني لتضمنه معنى الإشارة، ويجوز أن يقال: بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يُصغر، بخلاف حين، ووقت، وزمان، ومدة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكافية ٢/ ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) الجر علم الأسماء ص ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .

المذهب الثاني: بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ورده بقوله: «وقيل: بنى لتضمن معنى حرف التعريف والحرف الموجود غير معتد به .

وضعف هذا القول بيبين؛ لأن تضمين اسم معنى اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه!»<sup>(١)</sup>.

المذهب الثالث: وعزاه إلى الزمخشري ورده أيضاً فقال: «وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقانه كقولك: مررت يرجل فأكرمني الرجل، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف . ولو كان هذا سبب بنائه لبنى الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام . ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب إطراح ما أفضى إليه»<sup>(٢)</sup>.

المذهب الرابع: نسبه إلى الفراء، فقال: «وزعم الفراء أن الآن منقول من آن بمعنى حان، ثم استصحب فيه الفتحة التي كانت فيه إذ كان فعلاً، وجعله نظير: (أعيتني من شب إلى دب)<sup>(٣)</sup>.

ونظير قوله ﷺ: «وأنهاكم عن قيل وقال»<sup>(٤)</sup>، ولو كان (الآن) مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليهما، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهرا فيهما، فإنه يقال: «من شب إلى دب»، وعن (قيل وقال)، كما (من شب إلى دب)، و(عن قيل وقال)<sup>(٥)</sup>.

وواضح أن الفراء يعلل لبناء «الآن» بالقياس على شب ودب، وقيل وقال، فكما أن النقل فيهما لم يخرجهما عن حد البناء، فكذلك «الآن» لما نقلت من «آن» بقي فيها البناء .

فأما المذهب الأول: فقد سبق ابن مالك إلى القول به الزجاج؛ فهو تابع للزجاج، يقول الزجاج: «فأما نصب (الآن) فهي حركة لالتقاء الساكنين، ألا ترى أنك تقول: أنا الآن أكرمك، ومن الآن فعلت كذا وكذا . وإنما كان في الأصل مبنياً وحرك لالتقاء الساكنين، وبنى (الآن) وفيه

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢١٩ .

(٢) السابق .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٧ رقم ٢٣٩٦ ، والمقصود من أن كان صغيراً إلى أن دب كبيراً .

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» ٤ / ١٠٤ كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ حديث (١٤٤٧) من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً بلفظ «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال». رواه مسلم (٥٩٣) وأحمد في مسنده (٤ / ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥).

رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٢٠ .

الألف واللام؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم . إنما تقول: الغلام فعل كذا، إذا عهده أنت ومخاطبك، وهذه الألف واللام تنويان عن معنى الإشارة، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يُعرب (الآن) كما لا يعرب هذا<sup>(١)</sup>.

فالنص يكشف عن رأي الزجاج في «الآن»، فهي مبنية في رأيه لتضمنها معنى الإشارة، وكان البناء على الفتح تخلصاً من التقاء الساكنين، ودخلت الألف واللام عليها للإشارة إلى الوقت وإفادة العهد .

والقول في علة بناء «الآن» من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وأرادها ابن الأنباري في الإنصاف<sup>(٢)</sup>، حيث يمثل رأي الزجاج اتجاه البصريين، في حين يمثل قول الفراء الذي أورده ابن مالك اتجاه الكوفيين.

والحجة التي أوردها ابن الأنباري لمذهب البصريين متفقة مع رؤية الزجاج من أن سبيل الألف واللام أن يدخل لتعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٣)</sup>، أو لتعريف العهد كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (١٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(٤)</sup>، أو يدخلان على شيء قد غلب عليه نعتة فعرف به، كقولك: الحارث، والعباس، فلما دخلاها هنا على غير ما ذكر، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، صار معنى قولك «الآن» كقولك: هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني، فكذلك ما أشبهه<sup>(٥)</sup>، وبهذا يكون الزجاج إمام البصريين في هذه المسألة .

**والمذهب الثاني:** القائل بينائها لتضمنها حرف التعريف والحرف الموجود غير معتد به، فلم يعزاه ابن مالك وهو رأي أبي علي الفارسي، وتبعه ابن جني، وابن يعيش، فابن جني يجعل «الآن» بمنزلة «أمس» في التعريف بلام مرادة، والقول فيها واحد، ومن ثم فبناؤهما لتضمنهما معنى حرف التعريف، ثم قال ابن جني: إن هذا رأي أبي علي، وإنه أخذه عنه، وهو الصواب الذي لا بد من القول به، ومحال أن يكون تعرفها بالإشارة - كما ذهب الزجاج - لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف، كما أن قوله: «إنما بني لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم» فاسد؛ لأننا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتلك الأسماء - مع كون

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٣، وانظر: ٣/ ٢٤، ٢٥ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٢٠ (مسألة - ٧١) .

(٣) سورة العصر: آية ٢ .

(٤) سورة المزمل: آية ١٥، ١٦ .

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٢٢ .

اللام فيها - معربة نحو قولك : يا أيُّها الرجلُ، ونظرتُ إلى هذا الغلام، فقد بطل بما ذكرنا أن يكون الآن من أسماء الإشارة (١) .

**المذهب الثالث :** والذي عزاه ابن مالك للزمخشري، فقد وجدت كتب النحاة تنسبه (٢) للمبرد والزمخشري (٣) تابع له فيه .

**المذهب الرابع :** للفراء أن أصلها «آن» بمعنى «حان» ثم دخلت الألف واللام وبقيت على فتحها ، فهذا الذي ذكره ابن مالك هو القول الثاني للفراء في سبب بنائها وله قول آخر وهو: أن أصلها «أوان» وحذفت الألف وقلبت الواو ألفاً، ثم دخلت الألف واللام فبنيت معها وبقيت على نصبها (٤).

ويذكر أبو جعفر النحاس القول الثاني للفراء ويعقب عليه قائلاً : «وزعم أبو إسحاق أن هذا لو كان كذا ما جاز أن يكون بالألف واللام، كما يقال : نهى عن القيل والقال» (٥).

وكما أشرت سابقاً ، أن القول الثاني هذا للفراء يمثل اتجاه الكوفيين الذين احتجوا بأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، وأن معنى «الآن كان ذا»، «الوقت الذي آن كان كذا ، وأن الألف واللام تقام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف» (٦).

وبعد فالذي أراه أن «الآن» قد وردت عن العرب هكذا، ومن أحوالها تُعرَّف على بنائها فلا حاجة بنا إلى خلاف لا طائل من ورائه في سبب بنائها، وفي مقابل القول ببناء «الآن» عند الجمهور، وجدنا من يقول بإعرابها وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله : «وزعم بعض النحويين أن بعض العرب يُعرب الآن، واحتج على ذلك بقول الشاعر :

**كأنهما مِلاَنٍ لم يتغيرا      وقد مرَّ للدارينِ من بعدنا عَصْرٌ (٧)**

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٥٠ - ٣٥٣، وشرح المفصل ٤ / ١٠٤، ومغني اللبيب ١ / ٤٩، واللسان مادة «أين» .

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢ / ١٣٧، والإنصاف ٢ / ٥٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٦، وقد بحث في المقتضب عن هذا الرأي قدر جهدي فلم أعثر عليه.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٠٢، ١٠٣ .

(٤) انظر: معاني القرآن ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٨ .

(٦) الإنصاف ٢ / ٥٢١ .

(٧) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٩، والمنصف ١ / ٢٢٩، ومن شواهد الخصائص ١ / ٣١٠، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٨، وشرح المفصل ٨ / ٣٥، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٥٠٦، ووصف المباني ص ٣٢٦، ولسان العرب ١٣ / ٤٣ «أين»، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٦، ٦ / ١٨٠ .

ومعني مِلاَن: من الآن ، والضمير في كأنهما يعود علي الدارين اللتين كانتا تقطنهما حبيبته.

والشاهد في : «مِلاَن» حيث أدخل «من» على «الآن» وهو للزمان .

أراد من الآن ، فحذف نون من لالتقاء الساكنين كقول الآخر :

### ليس بين الحِيِّ والميت سبب إنما للحِيِّ مِلْمِيَّت النَّصْبِ<sup>(١)</sup>

وكسر نون الآن لدخول من عليها، فعلم أن الآن عند هذا الشاعر معربة . قلت: وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن لغتان بالفتح والكسر كما في «شَتَّان» إلا أن الفتح أكثر وأشهر<sup>(٢)</sup>.

والقول بإعرابها هو اختيار السيوطي ، حيث قال: «والمختار عندي: القول بإعرابه ، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته «مِن» جر<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت لفظة «الآن» في ثماني آيات من القرآن الكريم<sup>(٤)</sup> لم تكن في أي منها مسبوقه بـ «مِن» مما يبقى القول بأنها معربة منصوبة على الظرفية قولاً له وجاهته . لكن استعمالها معربة مجرورة بـ «مِن» لم يرد - على ما أعلم - في غير بيت صخر، مما يجعله دليلاً غير ذي تأثير في تحويل دفة الرأي من البناء إلى الإعراب، فـ «الآن» مبنية على الفتح، حتى لو سبقها «مِن» في الأساليب العربية الفصيحة<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الخامسة والعشرون : «حكم بناء أمس» :

أورد النحاة عن العرب في «أمس» لغتين:

اللغة الأولى: بناؤها على الكسر، وهي لغة الحجازيين في الرفع والنصب والجر، ولغة بعض التميميين في النصب والجر دون الرفع .

اللغة الثانية: إعرابها إعراب الممنوع من الصرف في حالة الرفع عند بعض التميميين، وعند بعضهم في الرفع والنصب والجر جميعاً.

والخلاف الذي أورده ابن مالك في هذه المسألة يدور حول بنائها، فجمهور النحاة - على ما يفهم من كلامه - على أن «أمس» مبنية على الكسر، وأبو القاسم الزجاجي على أنها مبنية على الفتح.

(١) البيت من الرمل، وهو بدون نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٧ / ٢ .

النصب: التعب والإعياء. والشاهد في: ملّمت: حيث حذف النون من «من» لالتقاء الساكنين .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٢٠ .

(٣) همع الهوامع، ٣ / ١٨٦، ط ٩٢ .

(٤) راجع الآيات: ١٨٧ / ٧١ من سورة البقرة، و ١٨ من سورة النساء، و ٦٦ من سورة الأنفال، و ٥١، و ٩١ من سورة يونس، و ٥١ من سورة يوسف، و ٩ من سورة الجن، انظر المعجم المفهرس مادة «الآن».

(٥) من آراء الزجاج النحوية للدكتور شعبان صلاح، ص ٢٦ .



يقول ابن مالك محرراً هذا الخلاف ومعلقاً: «إذا قصد بأمس اليوم الذى وليه اليوم الذى أنت فيه بناه الحجازيون فى موضع الرفع والنصب والجر على الكسر ... ووافق فيه الحجازيين أكثر التميميين فى موضعى النصب والجر، ويختلفون فى موضع الرفع ... ومن بنى تميم من يسوى الجرور والمنصوب بالمرفوع فى الإعراب ومنع الصرف، وعليه قول الراجز:

### لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائز مثل السعالى خمسا<sup>(١)</sup>

وزعم أبو القاسم الزجاجى أن من العرب من يبنى أمس على الفتح واستشهد بهذا الرجز، ومدّعا غير صحيح؛ لامتناع الفتح فى موضع الرفع، ولأنّ سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة فى «مذ أمس» فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يُعول عليه<sup>(٢)</sup>.

ففى النص الأول قولان:

القول الأول: بناء «أمس» على الكسر .

القول الثانى: بناء «أمس» على الفتح .

وكلا القولين يعزو البناء إلى أنه لغة عن العرب، فما وجه الصواب فيهما ؟

عند مطالعة الكتاب لسيبويه نجد أنه يقول: «واعلم أن بنى تميم يقولون فى موضع الرفع: ذهبَ أمس بما فيه، وما رأيتَه مُذُ أمس، فلا يصرفون فى الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عما ينبغى له أن يكون عليه القياس. ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع وبنو تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر»<sup>(٣)</sup>.

فنص سيبويه يؤكّد بناء «أمس» على الكسر عند الحجازيين، وأنها لا تنصرف فى حالة الرفع، وتبنى على الكسر فى حالتى النصب والجر عند بنى تميم. وتبعه فى ذلك ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>،

(١) البيت من الرجز، وذكر محقق الكتاب أنه للعجاج فى نوادر أبى زيد ص ٥٧ هامش الكتاب ٣ / ٢٨٤، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٢٨٥، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٠٦، والجمل للزجاجى ص ٢٩٩، وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٩٦، برواية قعسا بدلاً من خمسا، وفى أسرار العربية ص ٣٢، وشرح المفصل ٤ / ١٠٧، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٥٦٢، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٢٥، ولسان العرب ٦ / ٩، ١٠، مادة (امس)، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٢، وشرح شذور الذهب ص ٩٩، والتصريح بمضون التوضيح ٢ / ٢٢٦، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٩ .

والسعالى: بفتح السين جمع (سعلاة) بكسرهما وهى الغول.

والشاهد: فى قوله «مذ أمسا» حيث بنيت على الفتح، هذا على رأى بعضهم، وهى اسم غير منصرف.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٢٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٣ .

(٤) الكافية بشرح الرضى ٢ / ١٢٥ .

والرضى<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، وأما القول ببناء «أمس» على الفتح وهو ما عزاه ابن مالك للزجاجي فقد وجدت السيوطي<sup>(٣)</sup> يعزوه للزجاج والزجاجي معاً، أما الزجاج فلم أجد أحداً من النحاة ينسبه إليه سوى السيوطي، وأما الزجاجي فقد وجدته يصرح بما نسب إليه في قوله: «ومن العرب من يبنيه على الفتح، قال الشاعر:

لقد رأيتُ عَجَباً مُدَّ أَمْسًا      عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا<sup>(٤)</sup>.

وإذا ما أردنا التحقق من كلام العرب رجعنا إلى كتاب سيبويه الذي ينقل لنا عن العرب كلامهم فنجده يقول: «وقد فتح قوم أمسَ في مُدِّ لما رفعوا وكان في الجرِّ هي التي تُرفع، شَبَّهوها بها، قال:

لقد رأيتُ عَجَباً مُدَّ أَمْسًا      عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

وهذا قليل»<sup>(٥)</sup>.

ويشرح لنا السيرافي قول سيبويه بأنهم «بعض من بنى تميم، إنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه. وما بعد مذ يرفع ويخفض، فلما تحرك بعض من يرفع صرفه بعد مذ ترك أيضاً من يجر صرفه بعدها، فكانت مشبهة بنفسها»<sup>(٦)</sup>.

وهكذا يقرر لنا السيرافي أن سيبويه يريد بها هنا «أمس» التميمية التي تمنع من الصرف وليست مبنية على الفتح عندهم كما ذكر الزجاجي، وهذا الذي ذكره السيرافي هو ما ذكره أيضاً جمهور النحاة<sup>(٧)</sup> مستدلين بالبيت نفسه الذي استدل به الزجاجي، هذا ولم أجد من النحاة من يقول بنائها على الفتح سوى الزجاجي.

وعليه يكون بناؤها على الكسر هو اللغة الصحيحة المنقولة عن العرب، وأن الفتح فيها ليس فتح بناء، وإنما هو لغة بنى تميم في منعها من الصرف، أضف إلى هذا أن سيبويه أسبق من النحاة والزجاجي أخذ عنه كما قال ابن مالك، وقد وهم في النقل عنه كما قال ابن هشام<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح الكافية ٢ / ١٢٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٩ .

(٣) همع الهوامع ٣ / ١٩٠ .

(٤) الجمل في النحو ص ٢٩٩ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٦) هامش الكتاب ٣ / ٢٨٤ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٠٦، وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٩٥ - ٥٩٦، وأسرار العربية ص ٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٧، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٥٦٢، وشرح شذور الذهب ص ٩٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٢٦، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٩ .

(٨) شرح شذور الذهب ص ١٠٠ .

## المسألة السادسة والعشرون : القول فى حركة «مع» :

هناك خلاف بين النحاة حول حركة «مع» إذا نونت هل هى فتحة إعراب، وعليه يكون الاسم «مع» ثنائياً فى حال الإفراد كوضعه حالة الإضافة ؟ أم أن الفتحة فيها كفتحة تاء «فتى» فيكون الاسم ثلاثياً، وحين أفرد ردت إليه اللام المحذوفة ؟ كما أن هناك خلافاً حول جواز تسكين العين من «مع».

أما عن **الخلاف الأول** فقال فيه ابن مالك: «واختلف فى فتحة العين من (معاً) قيل: هى فتحة إعراب كفتحة دال رأيت بدأ، فيكون الاسم ثنائى اللفظ فى حالى الإفراد والإضافة (أم) كفتحة تاء فتى، فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفرد، فالأول مذهب سيبويه والخليل، والثانى مذهب يونس والأخفش، وهو الصحيح؛ لأنهم يقولون: الزيدان معاً والعمرون معاً فيوقعون (معاً) فى موقع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة، كقولهم: فتى وهم عدى، ولو كان باقياً على النقص لقيل: الزيدان مع، كما قال: هم يد واحدة على من سواهم، وهم جميع»<sup>(١)</sup>.

ويتبين لنا من كلام ابن مالك السابق أن الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup>، وهو أن الفتحة فتحة إعراب، والكلمة ثنائية فى حال الإفراد حالها فى الإضافة.

المذهب الثانى: مذهب يونس<sup>(٣)</sup> والأخفش القائل بأن فتحة «مع» كفتحة الاسم المقصور والكلمة ثلاثية وحين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة، وهو ما أيده مالك وصححه.

أما عن **المذهب الأول**: فقد بحث فى الكتاب عن هذا الراى لكل من الخليل وسيبويه فلم أعر عليه، ولم يشر إلى موضعه فى الكتاب أى محقق لكتب النحو التى نسبت لهما هذا الراى، وصحح هذا المذهب واعتقه أبو حيان<sup>(٤)</sup>، وهو مفهوم كلام المرادى<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٦)</sup>.

**والمذهب الثانى**: الذى عزاه ابن مالك ليونس والأخفش لم أعر عليه لهما فى مظانه.

وهذا المذهب صححه ابن مالك - كما سبق - مؤيداً لكون الاسم هنا كالاسم المقصور الثلاثى بأنه فى موضع الرفع يكون كالأسماء المقصورة دون حذف، وأنه لو كان ثنائى الوضع لحذفت

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) نُسب إليهما فى الجنى الدانى ص ٣٠٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٨، والجمع ٣/ ٢٢٨، وللخليل فى شرح الكافية ٢/ ١٢٧ .

(٣) المصادر السابقة.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٨ .

(٥) الجنى الدانى ص ٣٠٨ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٩ .

الألف منه، فقبل بدلاً من الزيدان معاً: الزيدان مع.

ورد أبو حيان<sup>(١)</sup> استدلال ابن مالك هذا «بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه. ولا يرفع. تقول: الزيدان عندك»<sup>(٢)</sup>.

ومن اعتنق هذا المذهب أيضاً الرضى<sup>(٣)</sup>، والأشموني<sup>(٤)</sup>.

والذى تميل إليه نفسى هو مذهب الخليل وسيبويه لعدم الحاجة إلى تأويل محذوف ثم رده؛ ولأن استدلال ابن مالك مردود بما ذكره أبو حيان.

**والخلاف الثانى:** حول جواز تسكين العين فى (مع) فيقول فيه ابن مالك: «وزعم قوم أن الساكن العين حرف. وليس بصحيح؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية.

وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على أن الساكن العين حرف. وهذا منه عجب؛ لأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمى على كل حال، وأن الشاعر إنما سکنها اضطراراً»<sup>(٥)</sup>.

ومن النص السابق يتبين أن الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: لم ينسبه ابن مالك لأحد من النحاة، وهو جواز سكون عين مع على أن تكون حرف.

المذهب الثانى: لسيبويه وهو لزوم الاسمى لمع مع عدم جواز تسكين عينها إلا فى ضرورة شعرية.

**أما المذهب الأول:** فهو مذهب ابن يعيش الذى يقول: «وربما ذهب بهما مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر:

**فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ** **وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتِكُمْ لَمَامَا<sup>(٦)</sup>**

(١) لم أعتز على رده هذا فى الارتشاف، وذُكر فى الجنى الدانى ص ٣٠٨، ونسبه له السيوطى فى الهمع ٣ / ٢٢٩، وذكر فى التصريح ٢ / ٤٩ .

(٢) الهمع ٣ / ٢٢٩ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ١٢٧ .

(٤) منهج السالك ٢ / ٢٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٦) البيت من الوافر نسب للراعى فى الكتاب ٣ / ٢٨٧، والحق أنه لجرير. انظر ديوانه ص ٤١٠، وهو من شواهد معانى القرآن وإعرابه ١ / ٨٨، وشرح المفصل ٢ / ١٢٨، وشرح التسهيل ٢ / ١٤١، ورفض المباني ص ٣٢٩، والجنى الدانى ص ٣٠٦، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٦٧، وشرح ابن عقيل ٣ / ٧٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٤٨، ومنهج السالك ٢ / ٢٦٥.

وروى: وريشى، وهو ما يستعمل فى اللباس الفاخر أو المال، وكأن المراد به هنا القوة والاستمداد، وقوله لماما: الشيء اليسير. والشاهد فيه: تسكين (مع) تشبيهاً لها بحروف المعانى المبنية على السكون مثل: هل.

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها»<sup>(١)</sup>.

أما المذهب الثاني: وهو مذهب الخليل وسيبويه من لزوم اسمية «مع» ولا يجوز تسكينها إلا في ضرورة شعرية حيث يذهبان إلى أن مع المفتوحة العين بمنزلة أمام وقدام، ويجوز في الضرورة تسكينها كهل، يقول سيبويه: «فجعلوها بمنزلة أمام، وقدام، قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر، وهو الراعى:

فريشى منكم وهواى معكم وإن كانت زيارتكم لماما<sup>(٢)</sup>

وجمهور النحاة<sup>(٣)</sup> حذوا حذو الخليل وسيبويه فيما ذهبوا إليه فى أن (مع) مفتوحة العين إلا فى الضرورة فيجوز تسكينها.

وهناك مذهب ثالث: وهو جواز الوجهين على السواء قاله المالمقى<sup>(٤)</sup>.

ومذهب رابع: جعل التسكين لغة فيها<sup>(٥)</sup>، ولا يأتى للضرورة كما ذكرنا، فقد نقل بعض النحاة عن الكسائى قوله بأن التسكين لغة وليس بضرورة شعرية<sup>(٦)</sup>.

ونسب ابن مالك إلى النحاس القول بأن النحاة قد أجمعوا على أن (مع) إذا سكنت عينها صارت حرفاً، وهذا القول المنسوب إلى النحاس لم أعثر عليه، بل إنه لا يصدق على جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه - كما ذكر ابن مالك - فكما هو واضح من نصه السابق أنه لم يصرح أو حتى يُعَرِّضَ بالقول بأن العين إذا سكنت صارت (مع) حرفاً، بل المفهوم من كلامه أنها باقية على اسميتها، ولم يقل بذلك - فيما أعلم - إلا ابن يعيش كما سبق أن ذكرت.

وعلى هذا فإن (مع) ظرف للزمان أو المكان يفيد الاستصحاب، وأنها منصوبة على الظرفية، وأنها، لا تخرج عن الظرفية إذا سكنت (عينها)، هذا ما قاله سيبويه.

### المسألة السابعة والعشرون : عامل النصب فى المفعول معه :

ذهب جمهور البصريين إلى أن المفعول معه ينتصب بالفعل الذى قبله بواسطة الواو، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: «ثم قلت: ( وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة ) فنبهت بذلك على

(١) شرح المفصل ١٢٨ / ٢ .

(٢) الكتاب ٢٨٧ / ٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٣٨ - ٢٤٢ ، و رصف المباني ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، و ارتشاف الضرب ٢ / ٢٦٧ ، و شرح ابن عقيل ٣ / ٧١ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٤٨ ، و الهمع ٣ / ٢٢٧ ، و منهج السالك ٢ / ٢٦٥ .

(٤) رصف المباني ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٥) هى لغة غنم و ربيعة كما فى الجنى الدانى ص ٣٠٥ ، و التصريح ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(٦) انظر البحر المحيط ١ / ١٠٣ ، و التصريح ٢ / ٤٨ ، و لسان العرب ٦ / ٤٢٣٤ .

أن الواو معدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو فعلاً كان ما عدّته، أو عاملاً عمل الفعل، نحو: عرفت استواء الماء والخشبة، والناقاة متروكة وفصيلها»<sup>(١)</sup>.

ولكن هناك من خالف هذا القول، فقد ذكر ابن مالك أن «الزجاج يقول: (إذا قلنا: ما صنعت وأباك، فالنصب بإضمار، كأنه قال: ما صنعت ولا لابست أباك؛ لأنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو)<sup>(٢)</sup>، وذكر أيضاً أن الجرجاني يزعم «أن الواو هى الناصبة بنفسها»<sup>(٣)</sup>، وأن الكوفيين ذهبوا «إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة»<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعنى أن ابن مالك يعرض أربعة مذاهب فى المسألة، هى:

المذهب الأول: أن العامل هو الفعل السابق على الواو أو ما عمل عمله بواسطة الواو، وهو المختار عنده.

المذهب الثانى: أن العامل فعل مضمر، وعزاه للزجاج

المذهب الثالث: أن العامل عنده هو «الواو» وعزاه للجرجاني.

المذهب الرابع: أن النصب يكون نتيجة المخالفة وعزاه للكوفيين، وقد رد ابن مالك المذاهب الثلاثة الأخيرة على ما سنعرف فيما بعد.

فأما المذهب الأول: فهو صريح كلام سيبويه الذى يقول: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم - لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه فى قولك: امرا ونفسه. وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقاة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعملُ فى الاسم ما قبلها»<sup>(٥)</sup>.

وبذلك يكون ابن مالك تابع لسيبويه كما تبعه جمهور البصريين<sup>(٦)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن «هذا الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدّى بالهمزة فى نحو: (أخرجت زيدا) وكما عدّى بالتضعيف نحو: (خرّجت المتاع) وكما عدّى بحرف الجر نحو: (خرّجتُ به) إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو فى

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٤٨ .

(٢) السابق ٢ / ٢٤٩ .

(٣) السابق ٢ / ٢٥٠ .

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٦) الأصول فى النحو ١ / ٢٠٩، وشرح اللمع ١ / ١٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٩، والكافية بشرح الرضى ١ / ١٩٤، ووصف المباني ص ٤٢١، وجواهر الأدب ص ٢٠١، والجنى الدانى ص ١٥٥، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤٣، وهمع الهوامع ٣ / ٣٢٧، ومنهج السالك للأشمونى ٢ / ١٣٥ .

الأصل حرفٌ عطفٍ، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع (مع) خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع، كما أن فاء العطف فيها معنيان: العطف، والاتباع؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للاتباع... ونظيرٌ ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، على ما بينا»<sup>(١)</sup>.

أما المذهب الثاني: وهو للزجاج<sup>(٢)</sup> القائل بنصب المفعول معه بفعل مضمَر، محتجاً بأن الفعل «لازم والواو غيرٌ معديةٍ، بل معنى العطف باقٍ فيها، بدليل قولك: وزيداً قُمتُ على تقديم الواو على الفعل فإنه لا يجوز كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوفٍ كما في قولهم: ما شأنك وزيداً، أى وتلابس»<sup>(٣)</sup>.

وأبطل هذا المذهب، الأنباري لأن «الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذى يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغى أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجعل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضدَّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إلى<sup>(٤)</sup> يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير»<sup>(٥)</sup>.

وزاد ابن مالك على ما ذكر الأنباري أن «مما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إمّا أن يقصد تشريك صنعت ولا بست فى الاستفهام، وإمّا ألا يقصده، فإن قصده لم يصح؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثانى عن الأول، والأمر بخلاف ذلك فى التقدير المذكور؛ إذ لا معنى لقول القائل ما لا بست أباك، وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضاً؛ إذ لا يعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما، فألا يجوز ذلك مع الاستقلال كما فى المثال المذكور أحق وأولى»<sup>(٦)</sup>.

(١) الإيضاف ١/ ٢٤٨ (م - ٣٠) والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٨٠ - ٣٨١ (م - ٦١).

(٢) الإيضاف ١/ ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، والتبيين ص ٣٧٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، وجواهر الأدب ص ٢٠٠، والجنى الدانى ص ١٥٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٦، والتصريح ١/ ٣٤٤.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٨١.

(٤) هكذا فى الأصل والصحيح «إليه».

(٥) الإيضاف ١/ ٢٤٩، وانظر: شرح المفصل ٢/ ٤٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠.

**المذهب الثالث:** القائل بأن الناصب للمفعول معه «الواو» ونسبه ابن مالك للجرجاني<sup>(١)</sup>، وأبطله من ثلاثة أوجه فقال: «وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها لو كان النصب بها بنفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب، ولجاز أن يقال: كلُّ رجلٍ وضعته، بالنصب كما يقال عندى كل رجلٍ وضعته.

الثاني: أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له؛ إذ ليس فى الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كالأشبهة بإن، والواو المرادفة (مع) لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم.

الثالث: أنها لو كانت هى الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الرابع:** للكوفيين<sup>(٣)</sup> الذين ينصبون المفعول معه على الخلاف، فلم ينسب أبو حيان<sup>(٤)</sup> هذا المذهب إلا لبعض الكوفيين. ووضح الشيخ خالد قولهم: النصب على المخالفة بـ «أن الناصب للمفعول معه معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إليه فى نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو: زيد عندك؛ لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو، فلمخالفته له فى المعنى انتصب على الخلاف<sup>(٥)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب «بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف، وذلك لأنه إذا قال: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن مُعَوَّجَةً فتستوى، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى جاء زيد وعمرو فقد خالف الثانى الأول، فاتنصب على الخلاف كما بينا فى الظرف ... والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو: استوى وجاء فعلٌ لازمٌ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه<sup>(٦)</sup>.

(١) ومنسوب إليه فى هامش التبيين ص ٣٨٠، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٩٥، والجنى الدانى ص ١٥٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٤، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٣٥. ولم أعتز على هذا الرأى للجرجاني فى المقتصد، وما قاله يفهم منه خلاف ذلك إذ يقول: «والحكمة فى العدول عن سنن العطف إلى النصب يجعل الواو معيناً للفعل وجاذباً له إلى العمل كما تفعل الهمزة والباء فى أذهبت زيداً وذهبت زيد» المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ٦٦٠ - ٦٦١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، وذكر الوجه الثالث ردّاً على هذا المذهب فى الجنى الدانى ص ١٥٥، والتصريح ١/ ٣٤٤، ومنهج السالك ٢/ ١٣٥.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٢٤٨، والتبيين ص ٣٧٩، والمصادر السابقة التى نسبت للزجاج.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٦.

(٥) التصريح ٢/ ٣٤٤.

(٦) الإنصاف ١/ ٢٤٨.



ورد هذا المذهب بأن قولهم: «إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن ... قلنا: هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين، نحو قولك: ما قام زيد لكن عمرو، وما مررتُ بزيد لكن بكر، وما بعد لكن يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإن (لكن) يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال، سواء لزم العطف فى النفى عندنا أو جاز بها العطف فى الإيجاب عندكم؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع (لكن) و هو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله - فلا يكون موجباً للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ... وقولهم: إن الفعل المتقدم لازم؛ فلا يجوز ... قلنا: إلا أنه تعدى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازماً على ما بينا»<sup>(١)</sup>.

وهناك مذهب خامس: نُسب للأخفش<sup>(٢)</sup> ونسبه أبو حيان<sup>(٣)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٤)</sup> للأخفش وبعض الكوفيين وهو أن المفعول معه انتصب انتصاب الظرف. كما ينتصب (مع)، «ووجه قول الأخفش أن الواو قامت مقام (مع) ولم يكن إثبات الإعراب فيها إعراباً (مع) فيما بعد الواو كما كان ذلك فى (غير) فى الاستثناء»<sup>(٥)</sup>.

ورد هذا المذهب بأن «مع تنصب على الظرف، ومعنى الظرفية فيها موجود، ولا معنى لظرفية فى الواو ولا فيما بعدها فيمتنع، وأكثر ما فى هذا القول أن الواو بمعنى (مع) والحروف لا تعمل بالمعاني كما فى حروف الاستفهام والنفى، ولم يبق فى الواو معنى العطف، ألا ترى أنك إذا قلت: قم أنت وزيد، كان المعنى أنك أمر لهما، وإذا قلت: قم أنت وزيداً كنت أمراً للمخاطب دون زيد، وإنما أمرته بمتابعة زيد حتى لو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام»<sup>(٦)</sup>.

وبعد عرض جميع المذاهب وأدلتها فى عامل النصب فى المفعول معه، فالراجح هو مذهب سيبويه ومن تبعه من القول بأن العامل هو الفعل السابق على الواو أو ما عمله بواسطة الواو لقوة أدلتهم وضعف أدلة المذاهب الأخرى.

(١) الإنصاف ص ٥٢٠، وانظر التبيين ص ٣٨٢ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٤٨، والتبيين ص ٣٧٩، وانظر: المصادر السابقة التى نسبت للزجاج.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٦ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤٤ .

(٥) التبيين ص ٣٨١ .

(٦) السابق ٣٨١ - ٣٨٢ .

## المسألة الثامنة والعشرون : حكم توسط المفعول معه :

أجمع النحاة على منع تقديم المفعول معه؛ لأن أصله العطف، أما توسطه ففيه خلاف ذكره لنا ابن مالك فقال: «فلا تقدم على عامل المصاحب كما تتقدم (مع) في قولهم: مع الخشبة استوى الماء، وكذا لا يقال: استوى والخشبة الماء، فالأول بجمع على منعه، والثاني ممنوع إلا عند ابن جنى؛ فإنه أشار في الخصائص إلى جوازه، وله شبهتان: إحداهما أنه قد جاز ذلك في العاطفة فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها. والثانية أن ذلك قد ورد في كلامهم فينبغي أن يحكم بذلك؛ ومن الوارد في ذلك قول الشاعر:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ      وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبَا<sup>(١)</sup>

ومثله قول الآخر:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً      خَصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بُرْعَوِي<sup>(٢)»(٣)</sup>

فالنص يكشف عن مذهبين في المسألة:

المذهب الأول: منع توسط المفعول معه وهو اختيار ابن مالك.

المذهب الثاني: جواز توسطه وهو لابن جنى.

أما المذهب الأول: وهو منع توسط المفعول معه فهو مذهب ابن عصفور<sup>(٤)</sup>، والرضي<sup>(٥)</sup>، وأبي

(١) البيت من البسيط لبعض الفراريين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٤١١، ٣ / ٨٩، وبلا نسبة في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ١٣٧، وخزانة الأدب ٩ / ١٤١.

قال العيني في هامش حاشية الصبان: أكنيه من كنى يكتنى: أى أكنى ذلك الرجل، واللام فى لأكرمه للتعليل.

والشاهد فى: والسوأة فإنه مفعول معه عند ابن جنى مع تقدمه على مصحوبه. والتقدير: ولا ألقبه اللقب والسوأة أى مع السوأة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقب الصديق عتيقاً لعتاقة وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقاً من النار. والمعنى أن لقبته بغير سوء. وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣١٣ .

(٢) البيت من الطويل. ليزيد بن الحكم فى شرح شواهد المغنى ٢ / ٦٩٧، والمقاصد النحوية ٣ / ٨٦، ٢٦٢، وخزانة الأدب ٣ / ١٣٠، ١٣٤، ومن شواهد الخصائص ٢ / ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣١٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٢٠٥، ٤٥٦، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٩٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤٤، ٢ / ١٣٧، وهمع الهوامع وفيه صدره ٣ / ٢٤٠.

وروى ثلاث خصال. ومعنى: الفحش: القول القبيح. الغيبة: الاغتياب. النميمة: الوشاية والإفساد. ارعوى عن الجهل: امتنع عنه وانصرف.

والشاهد: فى : جمعت وفحشاً غيبة، حيث تقدم المفعول معه وفحشاً عند ابن جنى على مصحوبه.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٤) شرح الجمل الكبير ٣ / ٣٨ .

(٥) شرح الكافية ١ / ١٩٥ .

حيان<sup>(١)</sup>، وابن عقيل<sup>(٢)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٤)</sup>، والأشعري<sup>(٥)</sup>.

وأما المذهب الثاني: وهو جواز توسط المفعول معه وهو ما عزاه ابن مالك لابن جني الذي يقول: «ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطيالسة جاء البرد؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة... فلما ساوقت حرف العطف قبح والطيالسة جاء البرد، كما قبح وزيد قام عمرو؛ لكنه يجوز جاء والطيالسة البرد، كما تقول: ضربت وزيداً عمراً، قال:

**جمعت وفحشاً غيبة ونميمة**      **ثلاث خصال لست عنها بمرعوى»<sup>(٦)</sup>**

وتتضح في هذا النص الشبهتان اللتان ذكرهما ابن مالك لمذهب ابن جني هذا وهما: الأولى: قياسه «واو المعية» على العاطفة، فكما جاز تقديم العاطفة مع المعطوف على المعطوف عليه فكذلك جاز هنا مع «واو المعية» تقدمها على مصحوبها.

الثانية: هي وروده في كلام العرب.

ورد ابن مالك عليه شبهته فقال: «ولا حجة له في الشبهتين؛ أمّا الأولى فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أن العاطفة أقوى وأوسع مجالاً فحصل لها مزية بتجويز التقديم كقول الشاعر:

**كأنّا على أولاد أحقّب لاحتها**      **ورمى السفا أنفاسها بسهام**  
**جنوبٌ ذوت عند التناهي وأنزلت**      **بها يوم ذباب السيب صيام»<sup>(٧)</sup>**

والأصل لاحها جنوب ورمى السفا، فقدم المعطوف على المعطوف عليه؛ لأن المعطوف بالواو

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٧ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٣ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٤ .

(٤) همع الهوامع ٣/ ٢٤٠ .

(٥) منهج السالك ٢/ ١٣٧ .

(٦) الخصائص ٢/ ٣٨٣ .

(٧) البيتان من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٧١ - ١٠٧٢، والكتاب ٢/ ٩٩ - ١٠٠، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٢٠٦، ومنهج السالك للأشعري ٣/ ١١٨، وفيه الشطر الثاني من البيت الأخير «رباب السفير حيام» والبيت الأول في لسان العرب (سهم) ١٢/ ٣١٠ .

ومعنى: الأحقّب: حمار الوحش. لاحها: أضمرها. السفا: الشوك الصلب. السهام: وهج الصيف وغيراته. الجنوب: الريح الجنوبية. التناهي: المكان الذي ينتهي إليه الماء ويجف صيفاً. السيب: شعر الذنب. ذباب: أى يجعلها تذب بأذنانها مما وقع عليها من الذباب في شدة الحر. والصيام: المسكات عن الرعى.

والمعنى: يصف الشاعر رحلته المضنية على مطية ضامرة سريعة، تشبه الحمر الوحشية التي أضمرتها ريح الجنوب القاسية التي جففت المياه في التناهي، وأدمت أنوفها الأشواك الصلبة كالسهام.

والشاهد في: لاحها ورمى السفا أنفاسها بسهام الجنوب؛ حيث قدم المعطوف «ورمى» على المعطوف عليه «جنوب».

تابع؛ نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع، فلم يكن في تقديمه محذور، بل كان فيه إبداء مزية للأقوى على الأضعف، فإن أشرك بينهما في الجواز خفيت المزية.

والثاني: أن واو (مع) وإن أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضى لها لزوم مكان واحد كما لزمتم الهمزة مكاناً واحداً.

وأما الشبهة الثانية عن احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضاً؛ إذ لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى؛ لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة يجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه. أما البيت الأول فالعطف فيه ظاهر؛ لأن تقديره: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً، وبهذا وجه أكثر النحويين. وأما البيت الثاني فهو باب:

### وزجج الحواجب والعيونا<sup>(١)</sup>

فنصب العين بفعل دالّ عليه زجج، تقديره: وكحلن العيون، فلو دعت ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير، فكذلك أصل ولا ألقبه والسوأة اللقبا، ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة فحذف أسوؤه لدلالة (اللقبا) عليه، ثم قدم مضطراً، وبقي التقدير على ما كان عليه<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يكون المذهب الأول القائل بمنع توسط المفعول معه هو الأرجح؛ لما ذكره ابن مالك من دفع شبهته ابن جنى، ولما قاله ابن عصفور من أن ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه، وهو المفعول معه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر للراعي النميري وصدده: إذا كما الغانيات برزن يوماً... ديوانه ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٧٥، ولسان العرب (زجج) والمقاصد النحوية ٣/ ٩١، وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٤٣٢، الإنصاف ٢/ ٦١٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣١٣، وأوضح المسالك ٢/ ٤٣٢، والشاهد رقم ٢٥٩، وهمع الهوامع ٣/ ٢٤٤، ٥/ ٢٢٨، ومنهج السالك للأشموني ٢/ ١٤٠.

والغانيات: جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة. وبرزن: ظهرن. وزججن: رققن دققن.

والشاهد في قوله «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون مفعولاً معه لأن الإخبار بالمعية ها هنا لا يفيد شيئاً.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) انظر: المقرب تح: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ص ١٧٦.

الفصل السابع

في الاستثناء

## الفصل السابع

### في الاستثناء

يضم هذا الفصل عشر مسائل، هي:

المسألة الأولى: ناصب المستثنى بعد إلا.

المسألة الثانية: حكم المستثنى المتصل المؤخر بعد إلا، والمستثنى منه مشتمل على نهي أو نفي.

المسألة الثالثة: حكم إعراب المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته.

المسألة الرابعة: حكم المستثنى غير المستغرق للمستثنى منه.

المسألة الخامسة: حكم الفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا» .

المسألة السادسة: حكم توسط الواو بين الصفة والموصوف في الاستثناء.

المسألة السابعة: «حاشا وعدا وخلا» في الاستثناء.

المسألة الثامنة: «سوى» بين الاسم والظرفية.

المسألة التاسعة: حكم بناء «غير» في «ليس غير» .

المسألة العاشرة: حكم «لا سيما» في الاستثناء.

#### المسألة الأولى: ناصب المستثنى بعد إلا :

اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنى بعد «إلا» على مذاهب ذكر ابن مالك بعضها على

النحو التالي:

المذهب الأول: نسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني فقال: «ثم قلت بها لا بما قبلها، مشيراً إلى

الخلافاً في ناصب المستثنى بإلاً، واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنني في ذلك موافق لسيبويه

وللمبرد وللجرجاني وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه»<sup>(١)</sup>.

المذهب الثاني: عزاه للسيرافي «وهو أن النصب بما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا»<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٧١.

(٢) السابق ٢ / ٢٧٧.

المذهب الثالث: «أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال - وهو قول ابن خروف»<sup>(١)</sup>.

المذهب الرابع: «أن الناصب بعد إلا مضمّر - وهو قول الزجاج - عزاه إليه وإلى الميرد السيرافي»<sup>(٢)</sup>.

المذهب الخامس: «قول الفراء، عزاه إليه السيرافي وهو إلا، وهي مركبة من لا وإن المخففة من إن»<sup>(٣)</sup>.

المذهب السادس: عزاه السيرافي إلى الكسائي «وهو نصب ما بعد إلا بأن مقدرة»<sup>(٤)</sup>.

فأما المذهب الأول: فقد ذكر ابن مالك - كما سبقت الإشارة - أنه مذهب سيبويه، واستشهد لما ذكره ببعض النصوص من الكتاب كقول سيبويه: «اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن «لا» حين قلت: لا مَرَحَبًا ولا سَلَامًا، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهمًا»<sup>(٥)</sup>.

وقوله: «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً - حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً. وعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلا زيداً، فينصبُ زيداً علي غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل علي ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيداً، ولا أعني زيداً. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهمًا»<sup>(٦)</sup>.

وقوله: «قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام»<sup>(٧)</sup>.

وقد فهم ابن مالك من هذه النصوص أن العامل في المستثنى هو (إلا) وحدها، فقال في تعقيبه عليها بأن سيبويه «صرح بأن العامل في زيد من نحو: قاموا إلا زيداً، ما قبله من الكلام، فأما أن

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٧.

(٢) السابق ٢ / ٢٧٨.

(٣) السابق ٢ / ٢٧٩.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الكتاب ٢ / ٣١٠.

(٦) الكتاب ٢ / ٣١٩.

(٧) السابق ٢ / ٣٣١.

يريد بما قبله (إلا) وحدها أو الفعل وحده أو كليهما، فدخل من مانع من أن يريد كليهما؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس، فإن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد ما إلا على نكرة... وإذا لم تدخل عليه إلا معرفاً فهي للتبعيض. ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت كليهما وثبوت إرادة الفعل وحده أو إلاً وحدها.

وإرادة إلاً أولى لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره، والفعل قبله وقبل غيره، فإرادته مرجوحة وإرادة إلاً راجحة، ولأن ما قبل الشيء إذا لم يرد به الجميع حمل على الذي يلي..»<sup>(١)</sup>.

وختم تعقيبه قائلاً: «فحاصل كلام سيبويه أن إلاً هي الناصبة لما استثني بها إذا لم يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد نقول أو غلط فيما تأول»<sup>(٢)</sup>.

وكلام ابن مالك هذا، وإن كانت له وجهته، إلا أنني أعده من قبيل التأويل المغالي، حيث إنه عدّ (من) هنا للتبعيض لدخولها علي معرفة، وهذا الكلام مشكوك فيه، لأن (من) قد تدخل على المعرفة وتكون للجنس، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٣)</sup>. «وذلك أن سائر الأرجاس يجب أن تجتنب، وبين المقصود بالاجتناب من أي الأرجاس، واعتباره أن يكون صفة لما قبله وأن يقع موقعه (الذي)، ألا ترى أن معناه: فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن»<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم فإن الناصب في المستثنى عند سيبويه - فيما أرى - هو ما قبله من الكلام، يؤيدني في ذلك القرافي الذي يقول: «وقيل: العامل ما قبله من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام، بدليل قولهم القوم اخوتك إلا زيداً، وليس هنا فعل ولا ما يعمل حتى تعديه إلا وهو مذهب سيبويه، فيجعل انتصابه كانتصاب التمييز بعد تمام الكلام»<sup>(٥)</sup>.

ويؤيدني أيضاً ما استدلل به المرادي على صحة ذلك فقال: «وذكر بعض المتأخرين قولاً ثانياً، وهو أن المستثنى ينتصب عند تمام الكلام. فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً. وليس ها هنا فعل، ولا يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح»<sup>(٦)</sup>.

يتبين مما سبق أن العامل في المستثنى عند سيبويه هو ما قبله.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٢.

(٢) السابق ٢ / ٢٧٣.

(٣) سورة الحج: آية ٣٠.

(٤) الجر علم الأسماء للدكتور عبد النعيم علي محمد ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٥) الاستغناء في الاستثناء ص ٦٧.

(٦) الجني الداني ص ٥١٧.



وهذا الظاهر من كلام سيوييه، ذكر ابن مالك وغيره أنه مذهب السيرافي<sup>(١)</sup> واختاره الفارسي<sup>(٢)</sup> وصححه ابن عصفور<sup>(٣)</sup> والمرادى.

وما نسبه ابن مالك إلى نفسه من أن الناصب للمستثنى بـ «إلا» هو «إلا» نفسها هو في الحقيقة مذهب الكوفيين وقد فنده ابن الأنبارى بعد ما نسبه لبعض الكوفيين بقوله: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن (إلا) هي العامل؛ وذلك لأن إلا قامت مقام استثنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «قام القوم إلا زيداً، كان المعنى فيه: استثنى زيداً، ولو قلت: استثنى زيداً لوجب أن تنصب، فكذلك ما قام مقامه.

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم. والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء؛ فدل على أن العامل هو (إلا) على ما بينا.

والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم: القوم إخوانك إلا زيداً، فينصبون زيداً، وليس ها هنا فعل البتة؛ فدل على صحة ما ذهبنا<sup>(٤)</sup>.

ورد ابن الأنبارى هذا المذهب من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز... وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف؛ لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار؛ فإذا عملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

والوجه الثاني: أنه لو كان العامل (إلا) بمعنى استثنى لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي...

والوجه الثالث: أنه يبطل بقولك: قام القوم غير زيد، فإن (غير) منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله، بطل أن يقال: إنه منصوب بتقدير (إلا) لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد، وبطل أيضاً أن يقال: إنه يعمل في نفسه؛ فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن (غير) موضوعة على الإبهام،

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤٩، والجمع ٣ / ٢٥٢ .

(٢) المسائل البصريات ٢ / ٧٨٤ .

(٣) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٨٥ .

(٤) الإنصاف ١ / ٢٦١ (م - ٣٤) .

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل غيرك، كان كل من جاوز المخاطب داخلاً تحت (غير) فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة، نحو خلف وأمام.. وكما أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا.

والوجه الرابع: أنا نقول لماذا قدرتم استثنى زيداً فنصبتم؟ وهلاً قدرتم أمتنع فرفعتم!...  
والوجه الخامس: أنا إذا أعملنا (إلا) بمعنى استثنى كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة»<sup>(١)</sup>.

وأما **المذهب الثاني**: الذي عزاه ابن مالك للسيرافي وهو أن النصب بما قبل «إلا» من فعل أو غيره بتعدية «إلا» فهو - أيضاً - مذهب سيبويه.

وأما **المذهب الثالث**: وهو أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال. وهو ما عزاه ابن مالك لابن خروف فقد رده بقوله: «وهو أيضاً حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب علي الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له من غيرها، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصولة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزوم عدم النظر فوجب اجتنابه. والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي انتصاب (غير) إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها، نحو: قاموا غير زيد، فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة، قال: فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقراً إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة، وجرأه على هذا أيضاً قول سيبويه في باب غير: «ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً»<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء، كما أن ما وصلتها في نحو قاموا ما عدا زيداً مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء، هذا هو اختيار السيرافي في ما عدا وما خلا، وهو الصحيح، ولا يمنع من ذلك كونه معرفة، فإن وقوع المعرفة حالاً لتأولها بنكرة سائغ شائع. والجواب عن قوله: لو جاز أن يقول: أتاني القوم زيداً تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصباً أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها في الإعراب كما فعل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه»<sup>(٣)</sup>.

و**المذهب الرابع**: القائل بأن الناصب بعد إلا مضمّر - ذكر ابن مالك أن السيرافي عزاه للزجاج والمبرد، ونسب ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> إليهما القول بأن ناصب المستثنى هو «إلا»، ونسب أبو حيان<sup>(٥)</sup>

(١) الإنصاف ١ / ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٢٦١، والرضي في شرح الكافية ١ / ٢٢٦ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٠٠ .

إليهما أيضاً القول بأن الناصب للمستثنى استثناء ضميره بعد «إلا» ونسب العكبري إليهما أنه منصوب. بمعنى استثنى<sup>(١)</sup>.

وعند تحقيق هذه النسبة إليهما وجدت المبرد يقول: «وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيدياً فيهم، فلما قلت: إلا زيدياً، كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيدياً، واستثنى فيمن جاءني زيدياً، فكانت بدلاً من الفعل»<sup>(٢)</sup>.

وهذا النص يثبت صحة ما نسبه إليه ابن مالك سابقاً في المذهب الأول وهو أنه يقول بإعمال «إلا» بنفسها النصب في المستثنى؛ لأنها نابت عن «استثنى»، و«لا أعني» كما ذكر ابن جني<sup>(٣)</sup>.

أما الزجاج - فباستقصاء المواضع التي تعرض فيها لنصب المستثنى في كتابه وجدتها ثمانية عشر موضعاً ليس بينها موضع واحد صرّح فيه بأن الناصب بعد إلا مضمّر، ولكنه صرح في موضع واحد بما نسبه إليه ابن الأنباري والرضي من أن الناصب هو (إلا)، ففي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، قال: «إن موضع (ما) نصب بإلا»<sup>(٥)</sup>.

أما في بقية المواضع، وعددها سبعة عشر، فلم تخرج ألفاظه عن قوله: نصباً على الاستثناء - منصوب استثناء - ومن نصب فعل على الاستثناء - نصب على أن يكون بمعنى استثناء<sup>(٦)</sup> وهي جميعها ألفاظ تسمح برفض ما نسبه كل من ابن مالك وأبي حيان إلى الزجاج، وتثبت صحة ما نسبه إليه العكبري، فهو صريح قوله عند قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾<sup>(٧)</sup>: «ونصب (إلا قليلاً) على الاستثناء، والمعنى استثنى قليلاً منكم»<sup>(٨)</sup>.

ثم ذكر وجه هذا المذهب: «أن النصب عمل ولا بدّ للعمل من عامل، والعامل هنا لا يخلو؛ إمّا أن يكون لفظاً أو معنى، واللفظُ أما أن يكون مفرداً أو مركباً، ولا وجه لكونه معنوياً؛ لأن الحروف لا تعمل بمعانيها ألا ترى أن حرف النَّفي والاستفهام والتبعية لا تعمل بمعانيها، فكذلك (إلا) لا تعمل بمعناها وهو استثنى»<sup>(٩)</sup>.

(١) التبيين ص ٣٩٩ .

(٢) المقتضب: ٤ / ٣٩٠ .

(٣) الخصائص ٢ / ٢٧٦ .

(٤) سورة المائدة: الآية الأولى .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٤١ .

(٦) انظر: من آراء الزجاج النحوية ص ١٠٣ .

(٧) سورة البقرة: آية ٨٣ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٤ .

(٩) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٠ .

ثم رده بما رد به ابن الأنباري المذهب الأول<sup>(١)</sup>، كما رده ابن مالك؛ «لمخالفته النظائر؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار. ولو جاء ذلك لنصب ما ولي (ليت وكأن ولا) بأتمنى وأشبه وأنفى، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار استثنى»<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الخامس:** قول الفراء، عزاه إليه السيرافي كما ذكر ابن مالك - وعزاه إليه وحده العكبري<sup>(٣)</sup>. وله ومن تابعه من الكوفيين ابن الأنباري<sup>(٤)</sup>، وهو أن «إلا» مركبة من (إن) و(لا) فيكون النصب بـ «إن» وهذا المنسوب إلى الفراء تخالفه نصوصه، حيث قال في معانيه عند قول الله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقد يكون مَنْ في الوجهين نصباً على الاستثناء على الانقطاع من الأول<sup>(٦)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، قال: «وقوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ في موضع نصب بالاستثناء»<sup>(٨)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾<sup>(٩)</sup>، قال: «ومن في موضع نصب على الاستثناء، ولا تكون خفضاً بإضمار اللام، ولكنها تكون نصباً على معنى الخفض، كما تقول في الكلام: أردت المرور اليوم إلا العدو، فإني لا أمر به فتستثنيه من المعنى، ولو أظهرت الباء فقلت: أردت المرور إلا بالعدو لخفضت»<sup>(١٠)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾<sup>(١١)</sup>، قال: «وقوله: ﴿زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ من في موضع نصب بالاستثناء»<sup>(١٢)</sup>.

إذن الناصب عند الفراء هو الاستثناء، وهذا يبطل القول المنسوب إليه.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٠، ٤٠١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) التبيين ص ٤٠٠ .

(٤) الإنصاف ١ / ٢٦١ .

(٥) سورة النساء: آية ١٤٨ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٩٣ .

(٧) سورة المائدة: الآية الأولى.

(٨) معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(٩) سورة مريم: آية ٨٧ .

(١٠) معاني القرآن ٢ / ١٧٢ .

(١١) سورة سبأ: آية ٣٧ .

(١٢) معاني القرآن ٢ / ١٧٢ .

قال ابن السراج: «قال أبو العباس - رحمه الله - يزعم البغداديون: أن قولهم: إلا في الاستثناء إنما هي إن ولا»<sup>(١)</sup>.

ورد العكبري القول بأن يكون العامل مركباً من «إن» و«لا» لثلاثة أوجه:  
«أحدها: أن التركيب خلاف الأصل، فلا يثبت إلا بدليل ظاهر.

والثاني: أنه لم يبق من المركب حكم؛ لأن (إن) لا تنصب وبعدها حرف نفي، لو قلت: إن لا زيداً قائم لم يجز. و(لا) لا تعطف على هذا المعنى؛ لأنها إذا دخلت علي معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة. وإن جعلت حرف عطف فسد المعنى؛ لأن حرف العطف يُشرك بين الشيئين في الإعراب، و (لا) ليست كذلك.

والثالث: أن التركيب يُغيّر معنى المفردين، مثل (كأن) في التشبيه و(لولا) يمتنع بها الشيء لوجود غيره»<sup>(٢)</sup>، وزاد ابن مالك وجهاً رابعاً وهو: «لو صح التركيب وكون المنصوب منصوباً بعد إلا فإن على حد نصبه فإن لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرًا عليه كما لا يتم بعد إن؛ لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله»<sup>(٣)</sup>.

**المذهب السادس:** الذي ذكر ابن مالك أن السيرافي عزاه إلى الكسائي، وهو نصب ما بعد إلا بأن مقدرة فقد أبطله القرافي بقوله: «ومن قال: أن الناصب إن تقديره: (إلا إن زيداً لم يجيء)، وهو باطل؛ لأن إن لا تضم وتعمل قال: ويلزمه أن يجيز: (ما جاءني إلا زيداً) بالنصب، وهو لا يجيزه»<sup>(٤)</sup> ووجدت أن هناك مذاهب أخرى منقولة عن الكسائي. فنسب إليه العكبري **مذهباً سابعاً:** وهو أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز.

ورد ابن الأنباري قول الكسائي بأنا «نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أن زيداً لم يقم»، قلنا: لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل، أو أن، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم: قام زيد لا عمرو، وإن أراد أن أن هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلا بد أن يُقدّر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف.

وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقديرٌ لمعنى الكلام لا لعامله، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين.

أما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول؛ فهو أيضاً قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عامل لها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم»<sup>(٥)</sup>.

(١) الأصول في النحو ١ / ٣٠٠ .

(٢) التبيين ص ٤٠١، وانظر: الإنصاف ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٩ .

(٤) الاستغناء في الاستثناء ص ٦٩ .

(٥) الإنصاف ١ / ٢٦٥، وانظر رد ابن مالك على القول بأن مقدرة في شرح التسهيل ٢ / ٢٧٩ .

وهناك **مذهب ثامن**: وهو أنه انتصب لمخالفة الأول؛ لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وهو ما نسب إلى الكسائي<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن عصفور حجة هذا المذهب ورده فقال: «ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، أن ما بعد (إلا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائي، وهذا باطل، لأن الخلاف لو كان يوجب النصب، لأوجهه في قولك: قام زيداً لا عمرو، لأن ما بعد (لا) مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل: ما قام زيداً لكن عمرو؛ لأن ما بعد (لكن) مخالف لما قبلها، وأمثال ذلك كثير»<sup>(٢)</sup>.

وفي نهاية عرض المذاهب اعتقد أن قول الخليل إنه منصوب عن تمام الكلام هو أولها بالقبول، قال سيبويه: «هذا باب لا يكون فيه المستثنى إلا نصباً؛ لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً وهذا قول الخليل»<sup>(٣)</sup> فالحق أن انتصاب المستثنى يكون عن تمام الكلام<sup>(٤)</sup>. قال أبو حيان: «ومثل هذا الخلاف لا يجدي فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي»<sup>(٥)</sup>.

## المسألة الثانية: حكم إعراب المستثنى المتصل إذا كان المستثنى منه مشتمل على

### نهي أو نفي:

«إن كان المستثنى بإلا متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أو معناه أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختيار فيه متراخياً النصب، وغير متراخ الإتيان»<sup>(٦)</sup> وفي إعرابه على الإتيان خلاف بين البصريين والكوفيين يوضحه لنا ابن مالك في قوله: «وإذا اجتمع في المستثنى بالإ جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملاً عليه نهى أو نفي صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختيار إتيانه بدلاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين. قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وأجاب السيرافي بأن قال: هو بدل منه عمل العامل فيه وتخالفاً بينهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٨٥، والجني الداني ص ٥١٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٠٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٤٩، وجمع الهوامع ٣ / ٢٥٣.

(٢) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٨٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٣٠-٣٣١.

(٤) انظر: الأسماء العاملة في النحو ص ١٥٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٠٠.

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٩.

مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب. قلت: ولمقوي العطف أن يقول: تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف؛ لأن نفي الكرم واللِّبَابَة إثبات لضديهما، وليس لضديهما تخالف المستثنى والمستثنى منه، فإن جعل زيد بدلاً من أحد إذا قيل: ما فيها أحدٌ إلا زيد، يلزم منه عدم النظر، إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا وتعلق العامل به مساو لتعلقه بالمبدل منه، والأمر في زيد واحد، بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلاً، إذ ليس في الإبدال ما يشبهه. وإن جعل معطوفاً لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات، بل يكون نظيراً لمعطوف بلا وبلا ولكن، فكان جعله معطوفاً أولى من جعله بدلاً»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال النص السابق يتبين لنا أن الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب البصريين الذين قالوا بالإتباع على البدلية.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين القائلين بالإتباع على العطف وهو مارجحه ابن مالك.

أما المذهب الأول: والذي نسبه ابن مالك للبصريين فهو صريح قول إمام البصريين سيبويه في الإتيان على البدلية: «هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه - وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيد، وما لقيتُ إلا زيدًا، كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيد، فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول»<sup>(٢)</sup>.

وتبعه - كما ذكر ابن مالك - جمهور البصريين<sup>(٣)</sup>.

واستبعد ابن هشام هذا المذهب بقوله: «ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيد، كما في: أكلت الرغيف ثلثه، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب وعلى أنه معطوف على المستثنى منه»<sup>(٤)</sup>.

وأما المذهب الثاني: وهو للكوفيين القائلين بالإتباع على العطف فمرده قولهم<sup>(٥)</sup> بأن «إلا» بمعنى «الواو في باب الاستثناء» ونسب ابن يعيش<sup>(٦)</sup> هذا للكسائي والفراء. قال السيوطي:

(١) شرح التسهيل: ٢ / ٢٨٢.

(٢) الكتاب: ٢ / ٣١١.

(٣) المقتضب للمبرد: ٤ / ٣٩٤، والأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٩٦، ٣٠٠، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٨١، وشرح المفصل ٢ / ٨٢، والكافية بشرح الرضى ١ / ٢٣٠، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٨٨، وشرح الكافية للرضى ١ / ٣٠١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٢١٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٥٢، ومنهج السالك للأشموني ٢ / ١٤٥.

(٤) معنى اللبيب ١ / ٦٧.

(٥) الإنصاف ١ / ٢٦٦ (م - ٣٥)، التبيين للعكبري ص ٤٠٣ (م - ٦٧).

(٦) شرح المفصل ٢ / ٨٢.

«وإلا عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ (بل ولا ولكن)»<sup>(١)</sup> .

وينقل لنا القرافي استدلال ثعلب على فساد مذهب البصريين ورد الأبدى عليه فقال: «واستدل ثعلب على فساد مذهب البصريين بأن البدل يسد مسد المبدل، وهذا لا يسد، فلا يكون بدلاً لأنه ليس موافقاً للأول في الفعل والترك. قال الأبدى: وهذا غير لازم؛ لأن البدل ها هنا بدل البعض من الكل، وشأنه عدم الموافقة، كقولك: (رأيت القوم بعضهم) فالبعض مرئي والقوم غير مرئيتين، فالشركة في البدل إنما هي في العامل دون المعنى، وفي الاستثناء حصل التشريك في العامل، والتقدير: (ما قام إلا زيد) فالصحيح البدل.

والعطف باطل لوجهين :

**أحدهما :** أن ما عطف في النفي عطف في الإيجاب، وإلا لا تعطف في الإيجاب. وهذا الوجه يشكل ولكن في العطف فإنها تختص بالنفي.

**وثانيهما :** أن حروف العطف لا تباشر العامل وإلا تباشره، فيقول: (ما قام إلا زيد)».

ثم يعلق القرافي على هذا بقوله: «قلت: والوجه الأخير أيضاً يبطل بإما، فإنك تقول: (قام إما زيد وإما عمرو) فتباشر إما قام، ثم إن التسوية بين أنواع الحروف في جميع الأحكام لا يلزم، فحروف العطف عشرة، ولكل حكم يخصه على ما بسط في موضعه.

وأما جوابه عن حجة ثعلب فجواب قوي متين في غاية القوة، غير أن فيه غوراً بعيداً يقتضي فساده عند التعمق في النظر، وذلك أن بدل البعض من الكل. قال بعض المحققين: يرجع إلى بدل الكل من الكل؛ لأنك إذا قلت: (رأيت أصحابك أكثرهم) فأنت لم ترد عند قولك (أصحابك) إلا أكثرهم، وإنما استعملت لفظة العموم مجازاً في البعض أو على حذف مضاف تقديره: (رأيت بعض أصحابك) ثم حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه. وإذا كان المراد (بأصحابك) بعضهم، وذلك البعض مرئي فالبدل والمبدل قد اشتركا في معنى الرؤية بخلاف القوم مع زيد في الاستثناء لا يتأتى فيهم هذا. فبطل ما قاله، وكذلك بدل الاشتمال يرجع إلى بدل الكل من الكل، فإذا قلت: (نفعي عبد الله علمه)، فالتقدير: (نفعي علم عبد الله)»<sup>(٢)</sup>.

وذكر الشيخ خالد أن ثعلب رد هذا المذهب، فذكر رده على المذهب البصرى، والذي سبق

(١) الهمع: ٣ / ٢٥٤ .

(٢) الاستغناء في الاستثناء ص ٨٤، ٨٥ .



ذكره في نص ابن مالك ، ثم قال: « وقال في الرد على الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل»<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن هشام ما اعترض به على مذهب الكوفيين وأجاب عليه بقوله : « وإلا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم: ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد»<sup>(٢)</sup> .

والذي تميل إليه نفسي هو مذهب الكوفيين لما ذكره ابن مالك والقرافي، وما رد به ابن هشام على من اعترض عليهم .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من اشترط لجواز الإتيان شروطاً منها تعريف المستثنى منه، وعدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب .

أما عن الشرط الأول وهو تعريف المستثنى منه فقال ابن مالك عنه: « وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتيان مشروط بتعريف المستثنى منه كقوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فالنصب في مثل هذا جائز بإجماع ؛ لأن المستثنى منه معرفة بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> فإن الاستثناء فيه من نكرة، فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتيان»<sup>(٥)</sup> .

فقد نسب ابن مالك وغيره<sup>(٦)</sup> هذا الشرط للفراء، وعندما أردت تحقيق هذا الرأي عنده في معاني القرآن لم أجد له كلاماً صريحاً في هذا وما قاله في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقوله : ﴿ زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ ﴾<sup>(٨)</sup> في موضع نصب بالاستثناء، وإن شئت أوقعت عليها التقريب ، أي لا تقرب الأموال إلا من كان مطيعاً، وإن شئت جعلته رفعاً، أي ما هو إلا من آمن. ومثله ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٥٠ .

(٢) معنى اللبيب ١ / ٦٧ .

(٣) سورة النساء: آية ٦٦ .

(٤) سورة النور: من الآية ٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٣ .

(٦) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٠١ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥٤ .

(٧) سورة سبأ: آية ٣٧ .

بُنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ<sup>(١)</sup> ، وإن شئت جعلت (من) في موضع نصب بالاستثناء. وإن شئت نصباً بوقوع ينفع. وإن شئت رفعاً فقلت: ما هو إلا من أتى الله بقلب سليم»<sup>(٢)</sup> .

فالفراء ذكر ثلاثة أوجه في المستثنى دون أن يشترط أو يشير إلى شرط لذلك، أو لاكتمال شرط التعريف لهذا الإعراب.

ورد ابن مالك شرط التعريف للمستثنى منه بقوله: «ولا حجة له لأن النصب هو الأصل، والإتيان داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل، فضعف وقد يرد عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾<sup>(٣)</sup> ، في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو، على أن يجعل امرأتك مستثنى من أحد لا من الأهل لتتفق القراءتان في الاستثناء من شيء واحد، ولأنه قد قيل: إنه أخرجها معهم وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هي، فلما سمعت هوة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها. ويمكن في قراءة ابن كثير وأبي عمرو أن يجعل امرأتك مبتدأ، وأنه مصيبتها ما أصابهم خبره، والاستثناء منقطع. وقد روى سيبويه<sup>(٤)</sup> عن يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعريبتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً. بالنصب بعد النكرة، وهذا يقتضي جواز ما ادعى الفراء امتناعه، فرأيه في المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود»<sup>(٥)</sup> .

وهكذا أثبت لنا ابن مالك بطلان هذا الشرط.

فأما الشرط الثاني: وهو عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب فقال ابن مالك عنه: «وحتى سيبويه<sup>(٦)</sup> عمن لم يسمه أن المنفى إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك. ورد ذلك سيبويه وهو بالرد حقيق خالفه السماع والقياس؛ فمن السماع الدال على البدل قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> وفعلوه يقع في الإيجاب، وأما القياس فإنه يقتضي جواز البدل أيضاً؛ وذلك لأن المسوغ

(١) سورة الشعراء: الآيتان ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٣ .

(٣) سورة هود: آية ٨١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٣ - ٣٨٤ ، وانظر شرح الكافية ١ / ٢٣٣ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٠١ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣١١ ، ونص سيبويه «ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم» .

(٧) سورة النساء: الآية ٦٦ .

للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه، وذلك موجود في نحو: ما أتاني القوم إلا أبوك، كما هو موجود في: ما أتاني أحد إلا أبوك، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل، كما تساويا في تضمن المتبوع»<sup>(١)</sup>.

فقد رد ابن مالك القائل بهذا الشرط تابعاً في هذا سيبويه بالسماع والقياس، والسماع أقوى الردود لأنه هو المعول عليه في التعيد، وبهذا يكون هذا الشرط أيضاً باطلاً .

### المسألة الثالثة : حكم إعراب المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته :

اختلف النحاة في ترجيح النصب على الإتيان أو العكس إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته، وهو ما يوضحه لنا ابن مالك في قوله : « وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو، فالإتيان عند سيبويه والمبرد أولى من النصب. ومذهب المازني عكس ذلك، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها، ولأن المستثنى في نحو: ما جاء إلا زيد إنما رجح إتيانه على نصبه، لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظاً ولم يختلف المعنى، فإذا أتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده، فكان إتيانه متوسطاً أولى من إتيانه غير متوسط»<sup>(٢)</sup>.

من هذا النص يتبين انهم اختلفوا إلى مذهبين :

المذهب الأول : الإتيان فيه أولى من النصب وهو لسيبويه والمبرد، وصححه ابن مالك معللاً لذلك .

المذهب الثاني: للمازني الذي يختار النصب على الإتيان.

فأما المذهب الأول الذي نسبه ابن مالك لسيبويه والمبرد فيثبته قول سيبويه: «فإن قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، وكان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرفع والجر، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك. وكذلك: من لي إلا أبوك صديقاً، لأنك أخليت من للأب ولم تُفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ، وقد قال بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيداً خير منه، وكذلك من لي إلا زيداً صديقاً، وما لي أحد إلا زيداً صديق، كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصباً»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٤، وانظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٠١، ومع الهوامع ٣ / ٢٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٤.

(٣) الكتاب ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧.

وعلق الشيخ القرافي على مذهب سيويه بقوله: «ومتى تقدم المستثنى منه وتأخر نعته عن حرف الاستثناء فإن سيويه يجيز فيه البدل والاستثناء، وقدم البدل على الاستثناء ملاحظة أن النعت فضلة في الكلام أولاً»<sup>(١)</sup>.

ويؤيد ما نسبه ابن مالك إلى المبرد قوله: «وكان سيويه يختار: ما مررت بأحد إلا زيد خير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها.

وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط؟ والقياس عندي قول سيويه «لأن الكلام إنما يراد لمعناه»<sup>(٢)</sup>.

ونرى ابن مالك هنا يثبت للمبرد ما قاله، في حين أنه ينسب له عكس ما قاله في شرح الكافية الشافية فقال: «والثاني: ألا يكثر بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً، وهو اختيار المبرد»<sup>(٣)</sup>.

وابن مالك في نصه السابق يصحح مذهب سيويه ويعلل لصحته كما سبق، إلا أنه في شرح الكافية الشافية يرى أن القول بالنصب والبدل عنده متساويان فقال: «وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحاً متكافئاً»<sup>(٤)</sup>.

وتبع مذهب سيويه ابن هشام<sup>(٥)</sup> والشيخ خالد<sup>(٦)</sup>.

فأما **المذهب الثاني**: وهو ترجيح النصب والذي نسبه ابن مالك للمازني، فقد أثبت هذه النسبة له المبرد في نصه السابق، في حين أن ابن عصفور<sup>(٧)</sup> وأبا حيان<sup>(٨)</sup> ينسبان إليه القول بوجوب النصب.

وينقل الشيخ القرافي تعليلاً لأبي لوجوب النصب عنده فيقول: «قال الأبي في شرح الجزولية: لا يتصور فيما بعد المستثنى المقدم أن يكون مبدلاً منه؛ لأن البدل لا يتقدم، ولا أن تكون إلا وما بعدها صفة لما قبلها؛ لأن إلا التي للصفة لا تلي العامل لضعفها، فتعين النصب في المتقدم»<sup>(٩)</sup>.

(١) الاستغناء في الاستثناء ص ١٣٠ .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٧ .

(٤) السابق، الصفحة نفسها .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ٢٦٠ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٥١ .

(٧) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٨ .

(٨) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٠٢ .

(٩) الاستغناء في الاستثناء ص ١٣١ .

ويضعف ابن عصفور كلا المذهبيين بقوله: « وأجاز يونس وغيره البديل؛ لأن الصفة النية بها أن تكون إلى جانب البديل، وليس يلزم في ذلك ما يلزم في تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع، ولا من وضع العام موضع الخاص، وهو مع ذلك ضعيف، لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبديل، وحكم البديل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البديل.

هذا هو الأكثر من كلامهم، والنصب أضعف، لأنه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلا في ضرورة<sup>(١)</sup>.

ويصحح الشيخ القرافي مذهب سيبويه ويرد جواب المازني عن البدلية بقوله: «وما تقدم من مذهب سيبويه هو الصحيح في التقديم على الصفة؛ لأن الصفة في حكم الاتصال بالموصوف.

وجواب المازني عن البديل: أن الأول لم ينبو به الطرح إلا من جهة المعنى؛ ومما يبين ذلك: (جاءني الذي ضربته زيداً) (فزيد) بدل من الهاء في (ضربته) فلو كانت الهاء في نية الطرح لبقى الموصول بلا عائد»<sup>(٢)</sup>.

وهناك **مذهب ثالث**: أجاز الوجهين: الإتيان، أو النصب دون ترجيح لأحدهما على الآخر وهو مذهب الزمخشري الذي قال: «وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكثرث للصفة وتحمله على البديل، والثاني: أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنبه، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، أو تقول: إلا أباك وإلا عمراً»<sup>(٣)</sup>.

وتبعه ابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>.

والمسألة يحكمها السماع في مثل هذه الأساليب، فإن ورد النصب فيكون النصب، وإن ورد بالإتيان فيكون الإتيان، وإن ورد بهما فهو كذلك. أما بناء المسألة على أدلة عقلية محضة فلا يمكن أن يكون فاصلاً فيها.

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) الاستغناء في الاستثناء ص ١٣٢ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٩١ - ٩٢ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٩٢ .

(٥) همع الهوامع ٣ / ٢٥٧ .

## المسألة الرابعة : حكم المستثنى غير المستغرق للمستثنى منه :

قال أبو حيان: « ونص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا زائداً عليه لا يجوز أن تقول: عندي عشرة إلا عشرة، ولا عندي عشرة إلا أحد عشر»<sup>(١)</sup> .

إلا أنهم اختلفوا في قدر البعض المخرج من المستثنى منه، وهو ما نص عليه ابن مالك بقوله: «واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين: عندي عشرة إلا ستة، ولا على الأول عندي عشرة إلا خمسة، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح. وممن وافقهم ابن خروف، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿قَمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢) نِصْفُهُ أَوْ انْقِصُ مِنْهُ قَلِيلًا»<sup>(٢)</sup> قال: فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل، والمعنى: قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه قال: يخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه عائد إلى ضمير هذا المتقدم ... أو الأقل ولا محيص.

قلت: ومن استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٣)</sup> ومن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه، فإن المراد بمن سفه المخالفون لملة إبراهيم وهم أكثر من الذين يتبعونها، ومن استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأن القوم الخاسرون هم غير المؤمنين لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا»<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup> .

يكشف هذا النص أن النحاة اختلفوا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لبعض البصريين وهو عدم جواز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو زائداً عليه بل يشترطون نقصانه عن المستثنى منه .

المذهب الثاني: لأكثرهم الذين يجيزون كون المستثنى قدر المستثنى منه، ولا يجيزون كونه زائداً عليه .

المذهب الثالث: للكوفيين ووافقهم ابن خروف وصححه ابن مالك من إجازة الوجهين دون شرط لمقدار المستثنى للمستثنى منه .

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٩٥ .

(٢) سورة المزمل: آية ٢ ، ٣ .

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٣٠ .

(٤) سورة الأعراف: الآية ٩٩ .

(٥) سورة العصر: الآية ٢ ، ٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٢٩٣ .

فأما المذهب الأول: فلم ينسبه ابن مالك لأحد، ويبدو أنه مذهب ابن عصفور<sup>(١)</sup> والذي أبطل المذاهب القائلة بغير ذلك، كما سيأتي، ومفهوم كلامه أنه يشترط أن يكون المستثنى أقل من النصف.

وأما المذهب الثاني: والذي نسبه ابن مالك لأكثر البصريين القائلين بجواز أن يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك، فنجد ابن عصفور يذكر استدلال أصحاب هذا المذهب ويرده بقوله: « ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢) نِصْفَهُ<sup>(٢)</sup> ووجه الدليل في هذه الآية أن القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف، بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء قالوا: ولا يجوز أن يكون أبدل منه بدل بعض من كل حتى كأنه قال: قم نصف الليل؛ لأن القليل منهم فلا يعلم قدر نصفه وهذا الذي استدلوا به لا حجة فيه، بل النصف يدل من القليل يدل بعض من كل، ويكون القليل معيناً بالعرف، أي بالعادة أن يسمى قليلاً.

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أن النصف بدل من القليل بدل شيء من شيء أن من قام الليل إلا نصفه لا يقال فيه «إنه قد قام الليل إلا قليلاً»<sup>(٣)</sup>.  
ومن اعتنق هذا المذهب العكبرى<sup>(٤)</sup>.

فأما المذهب الثالث: وهو ما نسبه ابن مالك للكوفيين ووافقهم فيه ابن خروف - كما ذكر - والذين أجازوا أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه دون اشتراط لنقصانه، فقد نسبه أبو حيان<sup>(٥)</sup> لأبي عبيد<sup>(٦)</sup> والسيرافي، وأضاف السيوطي<sup>(٧)</sup> الشلوبيني، فقد رد ابن عصفور أيضاً ما استدلوا به قائلاً: «واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾<sup>(٨)</sup> فاستثنى «الغاوين» من «العباد» وهو أكثر من المؤمنين، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣.

(٢) سورة الزمل: آية ٢، ٣.

(٣) شرح الجمل الكبير ٢ / ٢٨٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٤٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٢٩٦.

(٦) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، أبو عبيد الهروي الأزدي. إمام في اللغة والنحو والأدب من مصنفاته: «الغريب المصنف» و«الأمثال» و«المقصود والمدود» توفي سنة ٢٢٤هـ - ٨٣٨م. والوافى بالوفيات ٢٤ / ١٢٣، ١٢٥، وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤، وإنباه الرواة ٣ / ١٢ - ٢٣.

(٧) همع الهوامع ٣ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٨) سورة الحجر: آية ٤٢.

(٩) سورة ص: آية ٢٤.

وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه، لأن «العباد» حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه، فإنهم يراد بهم المؤمنون، والإضافة إضافة تقريب . فكأنه قال: إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان .  
 وقوله: «إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ»، استثناء منقطع ، وليس مخرجاً من الأول، كأنه قال:  
 لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم»<sup>(١)</sup> .

وأضاف الشيخ القرافي دليلاً آخر إلى جانب الدليل المنقول من القرآن والذي رده ابن عصفور وهو ما أسماه بالدليل المعقول لهذا المذهب فقال: «وأما المعقول، فهو أن الاستثناء لفظ يخرج من الجملة ما لولاه لدخل فيها. فجاز إخراج الأكبر به كالتخصيص بالدليل المنفصل، وكاستثناء الأقل»<sup>(٢)</sup>.

وبعد عرض المذاهب وما فيها من استدلالات وردود من ابن عصفور، فالذي تميل إليه نفسي في هذا الخلاف هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم في إجاز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه وذلك لقوة أدلتهم؛ ولأن ظاهرة الآيات يؤيد مذهبهم دون حاجة إلى تأويل كما ادعى ابن عصفور.

#### المسألة الخامسة : حكم الفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا» :

اختلف النحاة في حكم الفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا» ، فمنهم من أجازها، ومنهم من منعه، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: «وقد صرح أبو الحسن وأبو علي بأن (إلا) لا تفصل بين موصوف وصفة. وما ذهبوا إليه هو الصحيح؛ لأن الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هنا كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما (إلا)، ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا يقع (إلا) بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأن (إلا) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا تُستأنف فلا تكون في حكم مستأنف. وقال الزمخشري: وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد»<sup>(٣)</sup>.

فمن خلال النص السابق يتضح أن اختلاف النحاة على مذهبين:

المذهب الأول: لأبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي من منع الفصل بين الصفة والموصوف

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٨٢، ٣٨٣ .

(٢) الاستغناء في الاستثناء ص ٤٤٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .



بـ «إلا» وهو ما صححه ابن مالك وأيده بالأدلة.

المذهب الثاني: مذهب الزمخشري وهو جواز الفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا» .

فأما المذهب الأول: فلم أستطع العثور على رأي الأخفش في كتابه «معاني القرآن» في حين أن الفارسي وجدت ما يصحح نسبة المذهب إليه وهو قوله: «فإن قيل: (منكم) متعلقة بـ حاجزين) ولا يصح أن يعلق (منكم) في قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾<sup>(٢)</sup>، «مما بعد (إلا) ولا يصح أن يكون خبراً عن (أحد)؛ لأن (واردها) خبر عنه، و(له مقام معلوم) خبر عنه، ولا يكونان خبرين كقولهم: هذا حلو حامض؛ لأن (إلا) لا يفصل بينهما، لأنهما بمنزلة اسم واحد في المعنى.

وأيضاً فإن المعنى يمنع من ذلك؛ لأنه ليس يريد أنه لا أحد منهم. فهذا يمنع من أن يكون (منكم) خبراً، ويمنع من أن يكون (واردها) صفة لـ (أحد) وكذلك (له مقام معلوم)، ويمنع من ذلك أن (إلا) لا مدخل لها بين الاسم وصفته»<sup>(٣)</sup>، وتبع هذا المذهب الرضي في أحد أقواله<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

**المذهب الثاني:** وهو للزمخشري الذي يجيز الفصل بين الصفة وموصوفها بـ «إلا» فيؤكد قوله: «وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد، وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيراً من جميع من مررت بهم»<sup>(٧)</sup>. فهذا النص واضح في إجازة الزمخشري الفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا» على اعتبار أنها زائدة وتبعه ابن يعيش<sup>(٨)</sup>.

ورده أبو حيان بقوله: «وإذا جاز أن يدخل على الجملة التي هي صفة جاز أن تدخل على الصفة المفردة فتقول: ما مررت برجل إلا صالح، فتكون (إلا) إيجاباً في العهد وهو الفضلات، ولا تدخل في البديل الذي هو عين في الأول ولا عطف البيان، ولا كل تابع هو الأول»<sup>(٩)</sup>. وعندني أن الراجح هو مذهب الأخفش والفارسي ومن تبعهما؛ لقوة ما أيد به ابن مالك هذا المذهب، «ولأنه مذهب لا يعرف معول عليه، لا بصري ولا كوفي»<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة مريم: آية ٧١ .

(٢) سورة الصافات: آية ١٦٤ .

(٣) المسائل البصريات ٢ / ٨٤١ .

(٤) شرح الكافية ١ / ٢٣٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣١٤ .

(٦) همع الهوامع ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٩٣ .

(٨) السابق .

(٩) ارتشاف الضرب ٢ / ٣١٤ .

(١٠) همع الهوامع ٣ / ٢٧٥ .

## المسألة السادسة : حكم توسط الواو بين الصفة والموصوف في الاستثناء :

خالف الزمخشري النحاة في جواز توسط الواو بين الصفة والموصوف لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف. قال ابن مالك حول هذا الخلاف: «قال الزمخشري: وإذا قلت: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد، وزعم في الكشاف أن ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>(١)</sup> جملة واقعة صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة، بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب. وما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد»<sup>(٢)</sup>.

وعند مطالعتي لكتاب «الكشاف» وجدت ما نسبته ابن مالك للزمخشري صحيحاً، فهو يقول: (ولها كتاب) جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب»<sup>(٤)</sup>.

ومفهوم كلام الرضى أنه يقر هذا الوجه فقال: «ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ الواو للحال؛ لأن صاحب الحال عام، وقيل: الجملة صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بإلا، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملة وإيلا فجاء بالواو رابطة، ونحو ذلك قولهم في خير ليس: وما ليس أحد إلا وهو خير منك، وما رجل إلا وأنت خير منه...»<sup>(٥)</sup>.

وجعل ابن هشام<sup>(٦)</sup> القسم العاشر من أقسام الواو: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وذكر أن من أثبتها هو الزمخشري ومن قلده، وأنهم حملوا هذه الواو، وفي مثلها على أنها واو الحال، وقال عن الآية التي ذكرها الزمخشري وابن مالك: «ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بإلا إذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول: ما مررت بأحد إلا قائم، نص على ذلك أبو علي وغيره. والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو»<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الحجر: آية ٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٢ .

(٣) سورة الشعراء: آية ٢٠٨ .

(٤) الكشاف ٢ / ٥٣٤ .

(٥) شرح الكافية للرضى ١ / ٢٣٥ .

(٦) معني اللبيب ٢ / ٣٧ .

(٧) السابق، الصفحة نفسها.

ولا تكون الواو الداخلة على الجملة الواقعة بعد حروف الاستثناء عند الفارسي «إلا» واو الحال، حيث استدل بدخولها على الجملة بعد «إلا» على انتصاب المستثنى بالجملة التي قبلها، ومثل لذلك بالآية نفسها التي ذكرها الزمخشري<sup>(١)</sup>.

وقد أبطل ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري من خمسة أوجه:

«أحدها: أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة؛ كجواز تقدمها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقعة نعتاً، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني: أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوَّل عليه فوجب ألا يلتفت إليه؛ لأنه مخالف للإجماع.

الثالث: أنه معلَّل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضدُّ لما يُراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال: العاطف مؤكد.

الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هذا لتلاصقا فكيف يقال: إنها أكدت لصوقهما؟

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إنَّ رجلاً رأيه سديداً لسعيد، فرأيه سديد جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ فإنها جملة يصلح في موضعها الحال لأنها بعد نفي، والمنفي صالح لأن يُجعل صاحب حال، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ. وإنما جاز أن يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهي لشبهه بالنفي»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «ومن أمثلة أبي علي في التذكرة: ما مررت بأحد إلا قائماً إلا أخاك، فجعل الحال من أحد لاعتماده على النفي،... فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكان أولى المواضع بها ما لا يصلح للحال، نحو: إنَّ رجلاً رأيه سديد لسعيد؛ لأن المؤكد بها حقيق بألا يصلح لغيره توكيد»<sup>(٣)</sup>.

وأرى أن الصواب في جانب الفارسي وابن مالك ومن نحا نحوهما، وأن إعراب ﴿وَلَهَا كِتَابٌ

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٥٩٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٢-٣٠٣ .

(٣) السابق ٢ / ٣٠٣ .

**مَعْلُومٌ** ونحوه يكون على الحال<sup>(١)</sup> خاصة وأن صاحب الحال قد يكون نكرة دون تفریق بينه نكرة وبينه معرفة، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ويونس وعيسى بن عمر<sup>(٢)</sup>، يقول أستاذنا الدكتور عبد النعيم: «إن صاحب الحال يكون نكرة كما يكون معرفة، فعندهم أن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة. وهذا هو الحق الذي نرتضيه ونقول به ولا نعيد عنه في أمر صاحب الحال من حيث تعريفه وتنكيره، قال به الخليل وهو إمام النحاة غير منازع في عصره وفي كل العصور. استقرأ كلام العرب وبنى قواعده، وأصل أصوله النحوية على ما استقرأه من كلام العرب، فليس لنا أن نأتي بعد الخليل صاحب علم النحو، ونبحث عن مسوغات لما جاء فيه صاحب الحال نكرة كما قال المتأخرون من النحاة الذين تأثروا بالمنطق والفلسفة، فقالوا بالعلة والمعلول وبالعلل الثواني والثالث وغير ذلك مما أفسدوا به النحو»<sup>(٣)</sup>.

وأقول: إذا كان الذين أعربوا<sup>(٤)</sup> **«وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»** ونحوه صفة، بناءً على القاعدة القائلة: الجمل بعد النكرات صفات، وكلمة «قرية» نكرة، فقد بطل هذا بما ذكره أستاذنا الدكتور عبد النعيم في النص السابق.

### المسألة السابعة: «حاشا وعدا وخلا» في الاستثناء :

من أدوات الاستثناء «حاشا وعدا وخلا» والمستثنى بهن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوباً، فهن أفعال مستحقة منع التصرف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها. وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهن أحرف جر<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن مالك فيهن ثلاث قضايا خلافية، وهي:

#### الأولى: «حاشا» هل هي فعل أم حرف؟

اختلف النحاة حول حرفية «حاشا» وفعليتها، فمنهم من قال: إنها حرف جر، ومنهم من قال: إنها فعل، ومنهم من أجاز الوجهين، وحول هذا الخلاف يقول ابن مالك: «وكون (حاشا)

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٧٧ .

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري، أبو عمرو. من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هدب النحو ورتبه. من مؤلفاته «الجامع»، و«الإكمال»، انظر: إنباه الرواة ٢ / ٣٧٤-٣٧٧، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٧-٢٣٨ .

(٣) دراسات في النحو ص ٢٦-٢٧ .

(٤) مشكل إعراب القرآن للقيسي ١ / ٤١٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٧٧٧ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ .

حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن يوثق بعريته، فمن ذلك قول بعضهم: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع)<sup>(١)</sup>. رواه أبو عمرو الشيباني وغيره. وقال الأخفش: أما حاشا فقد سمعت من ينصب بها، وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب:

حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ<sup>(٢)</sup>

وتعصب بعض المتأخرين مانعا فعلية حاشا بقول بعض العرب: حاشاي، ولم يقل: حاشاني.. والجواب أن هذا ورد على استعمالها حرفاً؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلاً. ولو أن من قال: حاشا الشيطان فنصب بها دعتة حاجة إلى استثنائه نفسه قاصداً للنصب لقال: حاشاني كما يقال: عساني. وإنما نظرت حاشا بعسَى لتساويهما في عدم التصرف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف، كما قيل في عدا: عداني.. وأجاز الفراء نصب المستثنى بحاشا وخفضه وقال: إذا استثنيت بما عدا ما خلا ضميراً لتكلم قلت: ما عداني وما خلاني. ومن نصب بحاشا قال: حاشاني، ومن خفض قال: حاشاي. هذا نصه<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال كلام ابن مالك السابق يظهر لنا الخلاف على مذهبين:

المذهب الأول: أن حاشا حرف جر، وعزاه ابن مالك لسيبويه.

المذهب الثاني: أن حاشا تصلح أن تكون حرفاً جاراً، كما تصلح أن تكون فعلاً. يقول ابن مالك: إنه حكاية عن العرب، وقال به الأخفش، وابن خروف، والفراء.

فأما المذهب الأول: القائل بحرفية «حاشا» فهو صريح قول سيبويه: «هذا باب الاستثناء - فحرف الاستثناء إلا وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا (فغير، وسوى). وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا (فلا يكون، وليس، وعدا، وخال). وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم (فحاشى وخال) في بعض اللغات»<sup>(٤)</sup>، وقال في موضع آخر: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء»<sup>(٥)</sup>.

(١) ذكرت أكثر كتب النجاة هذا القول، ومنها على سبيل المثال: شرح المفصل ٢ / ٨٥، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٩٢، والراوية فيه «أبا الأصبع»، وجواهر الأدب ص ٥٢٥، والتصريح ١ / ٣٦٥.  
(٢) البيت من البسيط، للفرزدق همام بن غالب في ديوانه ص ٢٦٦ وروايته:

إلا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهَا . . . مع النبوة بالإسلام والخير

انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٣٩، وهمع المومع ٣ / ٢٨٣، ومنهج السالك على الألفية للأشموني ٢ / ١٦٥. الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشا» حيث نصبت «حاشا» ما بعدها، وهذا دليل على فعليتها.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٠٩.

(٥) السابق ٢ / ٣٤٩.

وعلق أستاذنا الدكتور عبد النعيم على كلام سيبويه بقوله: «فهو عنده من حروف الإضافة يدخل في باب الاستثناء لمضارعة إلا بما فيه من معنى النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم حاشا زيد، فالمراد أن زيدا لم يقم فأدخل حرف الجر في باب الاستثناء إذا كان معناه النفي، (كما أدخل ليس ولا يكون وخلا وعدا) لما فيها من معنى النفي، فتقول: أتاني حاشا زيد بمعنى إلا زيد، فموضع (حاشا) هنا نصب بما قبله من الفعل، يدل ذلك على أنه لو وقع موقعه اسم جاء منصوبا نحو غير، ألا ترى أنك لو قلت: أتاني القوم غير زيد، لم يكن (غير) إلا نصبا»<sup>(١)</sup>.

وتبع سيبويه فيما ذهب إليه ابن جني<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٤)</sup>، والعكبري<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأنه «لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه (ما) كما تدخل على الأفعال، فيقال: (ما حاشا زيدا) كما يقال: (ما خلا زيدا) فلما لم يقل دل أنه ليس بفعل، فوجب أن يكون حرفاً»<sup>(٧)</sup>.

وزاد العكبري دليلاً آخر «أنه لو كان فعلاً لكان له فاعل، وليس له فاعل. بيانه أنك تقول: حاشاك من كذا، فتصل به الكاف، وحاشاي يدخل على الياء، وليس هناك فاعل. فإن قيل: لو كان حرف جر لكان معدياً للفعل؟

قيل: هو معدياً كما أن (إلا) كذلك، ألا تراك تقول: قام القوم حاشي زيد، فتعدّي قام بـ حاشا»<sup>(٨)</sup>.

**والمذهب الثاني:** الذي يجيز فيها أن تكون جارة، وأن تكون ناصبة هو مذهب الجرمي والمازني<sup>(٩)</sup> والمبرد، حيث قال: «وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا، وخلا. وما كان فعلاً

(١) الجر علم الأسماء ص ٥٤٩ .

(٢) المختص ١ / ٣٤١ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٨٣ .

(٤) أسرار العربية ص ٢٠٩، والإنصاف، مسألة ٣٧ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤١٠ (م - ٦٩) .

(٦) شرح المفصل ٨ / ٤٨ .

(٧) أسرار العربية ص ٣٠٨، وانظر: الإنصاف ١ / ٢٨٠، ٢٨١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤١٠ - ٤١١، وشرح

التسهيل ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٨) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٩) الجر علم الأسماء ص ٥٥٠ .

فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا ، ولا يكون»<sup>(١)</sup>.

وقد اختار ابن مالك هذا المذهب كما هو ظاهر من نصه السابق، وذهب إليه أيضاً: المرادى<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>، والأشْمونى<sup>(٧)</sup>. وذكر المرادى<sup>(٨)</sup> أنه مذهب الزجاج.

واستدل القرافي على فعليتها بـ «ما حُكي من قولهم: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع) فدل على أنها فعل؛ لأنها لو كانت حرفاً كـ (إلا) لجاز: ما قام حاشا زيد، كما تقول: ما قام إلا زيد، ولو كانت اسماً لم يسمع النصب بعدها؛ لأنها ليست من الأسماء العاملة، فلم يبق إلا أن تكون فعلاً، والاسم بعدها منصوب بها، وفاعلها مضمَر فيها يعود على البعض المفهوم من الكلام، كما تقدم تقريره. وتكون الجملة في موضع نصب على الحال، أو تكون لا موضع لها من الإعراب»<sup>(٩)</sup>.

وجعل بعض نحاة هذا المذهب الجر هو أشهر الوجهين، والأجود، والأكثر، مثل: ابن الخشاب<sup>(١٠)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١١)</sup>، والمالقي<sup>(١٢)</sup>، وأبو العلاء الإربلي<sup>(١٣)</sup>.

وهناك **مذهب ثالث**: نسبه ابن الأنبارى والعكبري<sup>(١٤)</sup> للكوفيين: هو: «أن (حاشا) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات»<sup>(١٥)</sup>. وذكر ابن الأنبارى استدلال الكوفيين على فعليتها بأن قالوا: «الدليل على أنه فعل أنه يتصرف، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة:

- (١) المقتضب ٤ / ٣٩١ .
- (٢) الجنى الداني ص ٥٦٢ .
- (٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٣١٨ .
- (٤) مغني اللبيب ٢ / ١٣٥ .
- (٥) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٦٥ .
- (٦) همع الهوامع ٣ / ٢٨٣ .
- (٧) منهج السالك على ألفية ابن مالك ٢ / ١٦٥ .
- (٨) الجنى الداني ص ٥٦٢ .
- (٩) الاستغناء في الاستثناء ص ٣٥، ٣٦ .
- (١٠) المرتجل ص ١٨٩ .
- (١١) الكافية بشرح الرضي ١ / ٢٤٤ .
- (١٢) رصف المباني ص ١٧٨ .
- (١٣) جواهر الأدب ص ٥٢٧ .
- (١٤) الإنصاف والتبيين السابقان .
- (١٥) الإنصاف ١ / ٢٧٨ .

## ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبههُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(١)</sup>

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به، قال الله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وحرف الجرّ إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في حاشى لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القراء «حاش لله» بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدل على أنه فعل<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عن استدلال الكوفيين فقيل: «أما التصرف فغير دليل على الفعلية، فإن الحرف تصرف منه فعل قولك: سألته حاجة فلولا، أي قال: لو كان كذا، ويقال: بسمل، إذا قال: بسم الله، وهلل إذا قال: لا إله إلا الله، وهو كثير. قولهم: يوصل بحرف الجرّ، ليس كذلك، والدليل عليه حاشى زيد، وحاشى، ولو كان حرف الجرّ فصلاً لما جاز حذفه، فعلم أن اللام زائدة، وزيادة الحروف كثير، منها قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: ردفكم، وألقى بيده .. ، وقالوا: رُب، وفي (رُب) وكل هذه حذف وزيادة في الحروف.

قولهم: (قد حذفت منه الألف) جوابه من وجهين: أحدهما: ليس كذلك، فإن أبا عمرو<sup>(٥)</sup> إمام القراء أنكّر هذه القراءة. والثاني: أن الحروف قد دخلها الحذف كما في (رُب) وغيرها.

فإن قيل: استعمالها في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلاً. قيل: قد تكون استثناءً في

(١) البيت من البسيط للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٢٠، وهو من شواهد الأصول ١ / ٢٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٢٧، والمرتلج ص ١٨٩، والإنصاف ١ / ٢٧٨، وأسرار العربية ص ٢٠٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤١٣، وشرح المفصل ٢ / ٨٥، وشرح الكافية ١ / ٢٤٤، والجني الداني ص ٥٥٩، ٥٦٣، وجواهر الأدب ص ٥٢٥، ومغني اللبيب بحاشية الأمير ١ / ١١٠، ومنهج السالك للأشموني ٢ / ١٦٧.

والضمير في قوله: «يشبهه» يعود على النعمان بن المنذر ممدوح النابغة، والمعنى: لا أعتقد أن أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحداً.

والشاهد فيه قوله: «أحاشي» حيث جاء بالفعل المضارع من «حاشي» التي تستعمل في الاستثناء، فدل على أنه فعل متصرف.

(٢) سورة يوسف: آية ٣١ .

(٣) الإنصاف ١ / ٢٧٨: ٢٨٠ .

(٤) سورة النمل: آية ٧٢ .

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار التميمي المازني البصري، ولد بمكة سنة ٧٠هـ، ٦٩٠م، ونشأ بالبصرة، وكان إماماً في اللغة والأدب وأعلم الناس بالعربية والقرآن والشعر، وتوفي بمكة سنة ١٥٤هـ، ٧٧١م بمكة . انظر: غاية النهاية ١ / ٢٨٨، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٦، والأعلام ٣ / ٤١ .



مواضع؛ ألا تراك تقول مبتدأ: حاشى زيداً أن يسرق، وليس هنا ما يُستثنى منه، بل هو بمعنى قولك: زيدٌ بعيدٌ من السرِّق، ثم لو لَزِمَت الاستثناء لم يدلَّ ذلك على كونه فعلاً، ألا ترى أن (إلا) يلزمها الاستثناء، وهي حَرْفٌ بلا خلاف»<sup>(١)</sup>.

وهناك مذهب رابع: لبعض الكوفيين أنها فعل استعمل استعمال الأدوات<sup>(٢)</sup> ومذهب خامس: للفراء قال: إنه فعل لا فاعل له<sup>(٣)</sup>.

والراجح من هذا الخلاف هو جواز الجر والنصب بها لسماحه عن العرب، والسماح عن العرب أقوى الأدلة؛ لأنه أصل التقييد، ويؤيد هذا قول أستاذي الدكتور عبد النعيم الذي رد مذهب سيبويه وغيره، فبعد أن ذكر حجته بأن نون الوقاية لا تدخله في قولهم: حاشاي، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك .. قال: «أقول: لا دليل فيما ذكر على حرفية (حاشا) وليس فيه ما يمنع فعليتها، فقولهم: (حاشاي) إنما جاز من قبل أن لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم إنما هو لمنع لحوق الكسر للفعل، وهنا لا يظهر ذلك لأن الألف ساكنة أبداً ولا تقبل الحركة، فلما لم يظهر الكسر لم تلزم نون الوقاية، ومن ثم فلا دليل فيما ذكر ... كذلك حكى الثقات النصب بها، ومنه ... ما رواه أبو زيد قال: سمعت أعرابياً يقول: «اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبع» بنصب ما بعد حاشا، وإذن يكون حاشا فعلاً كما يكون حرف جر، فحاشا إذن كحال «خلا وعدا» يكون فعلاً ويكون حرفاً على ما ذكر الجرمي والمازني والأخفش، ولا دليل على منع فعليته فيما ذكر سيبويه وأنصاره. والاحتجاج لمذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم من وجوه:

١- أنه يتصرف ومنه قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد<sup>(٤)</sup>

فقوله: (وما أحاشي) يدل على أن (حاشا) التي تستعمل في الاستثناء فعل متصرف.

٢- أن حرف الجر يأتي بعدها متعلقاً بها، نحو قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

٣- أنها قد يتصرف في لفظها بالحذف، فيقال: حشا وحاش، والحذف لا يكون في الحروف إلا فيما كان مضاعفاً، نحو «إن ورب» وإنما يجيء في الأفعال والأسماء كثيراً على ما عرفت.

(١) التبيين ص ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، وينظر الإنصاف ١/ ٢٨٢ : ٢٨٧ .

(٢) الإنصاف ١/ ٢٧٨ .

(٣) الجر علم الأسماء ص ٥٥٤ - وانظر شرح المفصل ٨/ ٤٩ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) وردت في الآيتين ٣١، ٥١ من سورة يوسف .

وكون (حاشا) التي يستثنى بها تكون فعلاً وتكون حرف جر على ما ذهب إليه الأخفش والجرمي والمازني والمبرد، وحكاية النصب عن العرب فيما روى أبو زيد والشيباني - تجعلنا نؤيد هذا المذهب ونقول به .

أما ما زعم الفراء من أنه فعل لا فاعل له ففاسد لما ذكروا من أنه لا فعل بدون فاعل؛ لأن تقدير الجار لأن تقدير الجار إذا قيل: حاشا لله .. في غاية الندرة. قال الرضي: وزعم الفراء أنه فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف مقدر وهو نادر<sup>(١)</sup>.

### القضية الثانية «حاشا» بين الاسمية والفعلية :

إذا جاء الاسم بعد «حاشا» مجروراً باللام، فما حكم «حاشا» هل هي اسم أم فعل؟ هذا الخلاف يكشف عنه ابن مالك بقوله: «وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جرّ. وإذا لم تكن حرفاً فهي إما فعل وإما اسم؛ فمذهب المبرد أنها حينئذٍ فعل، والصحيح أنه اسم، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل. فمن قال: (حاشى لله) فكأنه قال: تنزيهاً لله. ويؤيد هذا قراءة أبي السمّال<sup>(٢)</sup> (حاشى لله) بالتنوين، فهذا مثل قولهم رعيًا لزيد. وقرأ ابن مسعود<sup>(٣)</sup>: (حاشى الله) بالإضافة، فهذا مثل سُبْحَانَ اللَّهِ ومعاذَ اللَّهِ. وأما القراءة المشهورة (حاشا لله) بلا تنوين، فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنياً لشبهه بحاشى الذى هو حرف ... واستدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة ...

### ولا أحاشى من الأقوام من أحد<sup>(٤)</sup>

وهذا منه غلط لأن حاشا إذا كانت فعلاً وقُصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحق بمنع التصرف؛ لأن فيها مع مساواتها الأربع شبهاً بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى<sup>(٥)</sup>.

من النص السابق يتضح أنهم اختلفوا إلى مذهبين:

المذهب الأول: نسبه ابن مالك للمبرد والقائل بفعاليتها إذا وليها اسم مجرور باللام.

(١) الجر علم الأسماء ص ٥٥٥ - ٥٥٧ .

(٢) مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ٦٧ .

(٣) انظر: السابق، واختسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ١ / ٣٤١ .

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٨، ٣٠٩ .

المذهب الثانى: القائل باسميتها وانتصابها انتصاب المصدر، وهو ما اعتنقه ابن مالك وصححه دون أن ينسبه لأحد.

فأما المذهب الأول: وهو ما عزاه ابن مالك وغيره<sup>(١)</sup> للمبرد، فلم أعثر عليه فى المقتضب عند المبرد، ما ذكره هو مذهبه فيها من جواز الحرفية والاسمية عنده - كما ذكرت فى المسألة السابقة - دون أن يقيد هذا عنده بشرط، ولكن هو صريح كلام ابن جنى الذى قال: «لكن السؤال من هذا عن إدخال لام الجر على (لله) وقبلها (حاش) و(حاشى) وهو حرف جر، وكيف جاز التقاء حرفي جر؟ فالقول أن (حاش) و(حاشى) هنا فعلان، فلذلك وقع حرف الجر بعدهما»<sup>(٢)</sup>. وهو مذهب مكى<sup>(٣)</sup>، والمالقي<sup>(٤)</sup>، ونسب للكوفيين<sup>(٥)</sup>.

وأما المذهب الثانى: والقائل بأنها اسم ينتصب انتصاب المصدر وهو ما صححه ابن مالك واحتج له ورد ما سواه، جعله المرادي<sup>(٦)</sup> ظاهر كلام الزجاج وهو مذهب الزمخشري الذى يوضحه لنا قوله: «فمعنى (حاشا لله) براءة الله وتنزيهه، وهى قراءة ابن مسعود، على إضافة حاشا إلى الله إضافة البراءة. ومن قرأ حاشا لله، فنحو قولك: سقياً لك؛ كأنه قال: براءة، ثم قال: لله، لبيان من يبرأ وينزهه. والدليل على تنزيل (حاشا) منزلة المصدر: قراءة أبى السمال: حاشاً لله) بالتثنية. وقراءة أبى عمرو (حاش لله) بجذف الألف الآخرة، وقراءة الأعمش (حاشا لله) بجذف الألف الأولى»<sup>(٧)</sup>، وتبعه الرضى<sup>(٨)</sup>، والمرادى<sup>(٩)</sup>، والسيوطى<sup>(١٠)</sup>، والأشمونى<sup>(١١)</sup>.

ويورد لنا أستاذنا الدكتور عبد النعيم رد ابن ولاد على هذا المذهب بقوله: «وأما من زعم أنها مصدر فهذا ظن لم يأت معه بحجة وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعلة ولفظه؟ وليس في الكلام فاعل فاعلاً وإنما المصدر من فاعل مفاعلة، وفعال مثل: قاتل مقاتلة وقتالاً»<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٦، والبحر المحييط ٥/ ٣٠٣ ومغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١/ ١٣١، والهمع ٣/ ٢٨٨.

(٢) احتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٣٤٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٥.

(٤) رصف المباني ص ١٨٠.

(٥) انظر: رصف المباني ص ١٧٩، وهمع الهوامع ٣/ ٢٨٨.

(٦) الجنى الداني: ص ٥٦.

(٧) الكشف ٢/ ٤٣٩، وانظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ٤٧.

(٨) شرح الكافية ١/ ٢٤٤.

(٩) الجنى الداني ص ٥٦١.

(١٠) همع الهوامع ٣/ ٢٨٨.

(١١) منهج السالك ٢/ ١٦٦.

(١٢) الجر علم الأسماء ص ٥٥٧.

والصحيح في هذا الخلاف هو المذهب الثاني لورود القراءات التي تؤيده، ولأن المعنى مع كونها اسماً أمكن وليس فيه تأويل يقتضيه كما لو كان معناها فعلاً، فقال الماقتي مصححاً كونها فعلاً: «والصحيح أن (حاشى) في الآيتين<sup>(١)</sup> فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمّر يعودُ على يوسفَ عليه السلام، ومفعوله محذوفٌ اختصاراً، كأنه قال: حاشى يوسف الفعلة لأجل الله، وهذه التي مضارعها (يحاشى) ومعناها المجانبة»<sup>(٢)</sup>، فلاحظ القول بالحذف والتأويل على كونها فعلاً.

### القضية الثالثة: حكم الاستثناء بـ «خلا وعدا» إذا سبقتهما «ما» :

جمهور النحاة على وجوب نصب المستثنى بـ «خلا وعدا» إذا سبقتهما «ما» لأنها مصدرية، ولا يجوز أن يليها حرف جر، ولكن هناك من خالف جمهور النحاة وأجاز جر المستثنى بـ «ماعدا وماخلا». هذا الخلاف ذكره ابن مالك في قوله: «واتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمي على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا كقول لبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلٌ      وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ<sup>(٣)</sup>

لأن (ما) مصدرية، ولا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر. وروى الجرمي عن بعض العرب جرّ ما استثني بما عدا وما خلا، والوجه فيه أن تجعل ما زائدة وعدا وخلا حرفي جرّ، وفيه شذوذ؛ لأنّ ما إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

وعليه، ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: لجمهور النحاة من وجوب نصب المستثنى بعد «ما عدا و ما خلا» وهو مذهب الجمهور.

(١) المقصود آيتي سورة يوسف ٣١، ٥١ .

(٢) رصف المباني ص ١٨٠ .

(٣) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢٥٦، وانظر اللمع لابن جني ص ١٢٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ٧٨ / ٢، وأسرار العربية ص ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨ / ٢، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٣٢٤، وجواهر الأدب ص ٤٧١، ومغنى اللبيب ١ / ١١٨، وقطر الندى وبل الصدى ص ٢٤٨، وهمع الهوامع ٣ / ٢٨٧، ومنهج السالك للأشموني ٢ / ١٦٤ .

والشاهد فيه: قوله: ( ماخلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (ما خلا) فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوباً، وذلك لأن (ما) هذه مصدرية، و(ما) المصدرية لا يكون بعدها إلا فعلٌ، فإذا ما وجب أن يكون (خلا) فعلاً، وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به.

(٤) سورة آل عمران: آية ١٥٩ .

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٤٠ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣١٠ .

المذهب الثاني: مذهب أبي عمرو والجرمي من جواز جر المستثنى بهما.

أما المذهب الأول: الذي يوجب النصب في المستثنى بعد «ما خلا وما عدا» هو مذهب سيبويه، صرح به في قوله: «وتقول: أتاني القوم ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً. فما هنا اسم، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوزَ بعضهم زيداً. وما هم فيها عدا زيداً، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوزَ بعضهم زيداً. وكأنه قال: إذا مثلتَ ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غيرَ موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيداً، مثلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى. إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء»<sup>(١)</sup>.

فقوله: صلة لـ «ما» يؤكد فعليتها عنده؛ إذ الصلة لا تكون إلا بفعل بدليل نصب الاسم «زيداً» بعدها عنده، وتبعه في هذا جمهور النحاة<sup>(٢)</sup>.

أما المذهب الثاني: الذي يميز الجر في المستثنى بعد «ما خلا وما عدا» فقد ذكر ابن مالك أن أبا عمرو والجرمي يميزانه، ذلك أن الجرمي رواه عن العرب، وذكر المرادى إضافة لما قاله ابن مالك أن بعضهم قال: «الجرميُّ يُخفَضُ بها ويجعل (ما) زائدة، دخولها كخروجها»<sup>(٣)</sup>. ونسبه الإربلي<sup>(٤)</sup> للفارسي نقلاً عن أبي البقاء العكبري عن كتاب الشعر للفارسي، وكذلك أبو حيان<sup>(٥)</sup> وزاد نسبة هذا المذهب للكسائي.

وعلق المالقي على مذهب الجرمي بقوله: «فإن كان ذلك قياساً فهو فاسد، لأن (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأنها ضد الاعتناء الذي قُدِّمَتْ له، وإن كان يحكى عن العرب، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»<sup>(٦)</sup>.

والفيصل في هذا الكلام هو ما ورد عن العرب فإن كان الوارد عن العرب النصب فنقر به، وهناك لغة من لغات العرب تجر المستثنى بهما فيكون جائزاً على القلة.

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٢٦، والأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٨٧، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي ص ٢٧٦، واللمع في العربية لابن جني ص ١٢٦، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٧٨، وأسرار العربية لابن الأنباري ص ٢١١، شرح اللمع للعكبري ١ / ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٨، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٩٣، ووصف المباني للمالقي ص ١٨٦، وجواهر الأدب لأبي العلاء الإربلي ص ٤٧١، الجنى الداني ص ٤٣٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٣١٨، ومغنى اللبيب ١ / ١١٨، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٣٧، وهمع الهوامع ٣ / ٣٨٧، ومنهج السالك ٢ / ١٦٤.

(٣) الجنى الداني ص ٤٣٧ .

(٤) جواهر الأدب ص ٤٧٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣١٨ .

(٦) وصف المباني ص ١٨٦، وانظر: الجنى الداني ص ٤٣٧، ومغنى اللبيب ١ / ١١٨ .

## المسألة الثامنة : «سوى» بين الاسمية والظرفية :

اختلف النحاة فى «سوى» التى تستعمل كأداة للاستثناء، فمنهم من ذهب إلى أنها ظرف ملازم للظرفية، ومنهم من ذهب إلى أنها اسم، ومنهم من أجاز فيها الأمران، وحول هذا الخلاف يقول ابن مالك: «وجعل سيبويه<sup>(١)</sup> سوى ظرفاً غير متصرف: فقال فى باب ما يحتمل الشعرُ مما لا يُحتمل فى غيره: ( وجعلوا ما لا يجرى من الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار العجلى:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا<sup>(٢)</sup>

ثم قال: (فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير).

قلت: قد صرح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هى منتفية عن غير، فإن الظرف فى العرف ما ضُمَّن معنى (فى) من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً. وإن سلّم كونه ظرفاً لم يُسلّم لزوم الظرفية للشواهد التى تقدّم ذكرها نثراً ونظماً<sup>(٣)</sup>.

ويمكن القول إن اختلافهم إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن «سوى» ظرف غير متصرف، عزاه ابن مالك إلى سيبويه.

المذهب الثانى: أن «سوى» اسم، تنتفى عنه الظرفية.

المذهب الثالث: أن «سوى» تصلح اسماً كما تصلح ظرفاً.

فأما المذهب الأول: فالحق فيه أن مقصود سيبويه أنها تقع معناها، فتكون استثناء مثل غير، دون أن تنتفى عنها الظرفية، وهو مذهب الخليل أيضاً بدليل قوله فى موضع آخر: «وأما أتانى القوم سواك، فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، وما أتانى أحد مكانك، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء<sup>(٤)</sup>، وبدليل قوله: «وأما غير وسوى فبدل<sup>(٥)</sup>».

(١) الكتاب ١ / ٣١ - ٣٢ .

(٢) البيت من الطويل، ونسبه سيبويه لرجل من الأنصار. الكتاب ١ / ٤٠٧، ٤٠٨، ومن شواهد المقتضب ٤ / ٣٥٠، والإنصاف ١ / ٢٩٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٢١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٢٧، ومنهج السالك للأشومونى ٢ / ١٥٨ .

ومعنى الفحشاء: الكلام القبيح، يقول: لا ينطق الفحشاء من كان فى نادينا من قومنا، وكذلك من كان من غير قومنا، لا يفعلون ذلك إجلالاً لنا وتعظيمًا.

والشاهد: وضع «سواء» موضع «غير» وإدخال من عليها، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفاً. هامش الكتاب ١ / ٣١ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

(٥) السابق ٤ / ٢٣١ .

وتبعهما المبرد<sup>(١)</sup>، والفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن جنى<sup>(٣)</sup>، والجرجاني<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، والرضي<sup>(١٠)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب لظرفية «سوى» من ثلاثة أوجه:  
«أحدهما: الاستقراء، فإنَّ كلَّ موضعٍ استعملت فيه «سوى» كانت ظرفاً، وفي الموضع الذي وقعت غير ظرف فهي فيه مُتَأَوَّلَةٌ.

والثاني: أنها وقعت ظرفاً بلا خلافٍ، فإمّا أن يكون ذلك وضْعُها، واستعماله في غيره مجاز، أو بالعكس، أو هي في كلِّ ذلك حقيقة، لا وجه إلى الثاني؛ إذ لا قائل به. ولا وجه إلى الثالث؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى الاشتراك، والأصلُ عَدَمُه، فتعيَّن الأولُ.

والثالث: أن (سوى) معناها: وسط الشيء، وهو ظرف، فكانت هي كذلك، ووقوعها في غيره بمعنى (غير)، ووجه التأويل فيها ظاهرٌ، كما أن (خلفك)، و(قدّامك) ظروف لا محالة، وقد وقعت في موضع غير ظرفٍ»<sup>(١١)</sup>.

وأما المذهب الثاني: القائل باسمية «سوى» كغير، وليست ظرفاً فهو مذهب ابن السراج وتبعه الزجاجي، ونقل القرافي عن ابن عمرو أن الكوفيين يقولون: إذا استثني بها خرجت عن الظرفية إلى الاسمية<sup>(١٢)</sup>، قال ابن السراج: «اعلم أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا، أما الأول من ذلك: فما جاء من الأسماء، نحو: غير وسوى»<sup>(١٣)</sup>.

أما الزجاجي فلم يذكرها في الظروف، وذكرها في الأسماء المضافة لما بعدها، وفي الاستثناء فقال: «وأما الظروف فنحو: (خلف، وأمام، وقُدّام، ووراء، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى،

(١) المقتضب ٤/ ٣٤٩ .

(٢) الإيضاح بشرح المقتصد ١/ ٦٥٢، وكتاب الشعر ٢/ ٤٥٢ .

(٣) اللمع ص ١٢٥ .

(٤) المقتصد بشرح الإيضاح ١/ ٦٥٢ .

(٥) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٨٣، ١٢٦ .

(٦) أسرار العربية ص ٢٠٧ .

(٧) شرح المفصل ٢/ ٨٣ .

(٨) شرح الجمل الكبير ٢/ ٣٩١ .

(٩) الكافية بشرح الرضي ١/ ٢٤٧، وانظر ٢/ ٤٨ .

(١٠) شرح الكافية ١/ ٢٤٧، ٢/ ٤٨ .

(١١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤١٩ - ٤٢٠، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٩٦ - ٢٩٧ (م - ٣٩).

(١٢) الاستغناء في الاستثناء ص ٤١ .

(١٣) الأصول في النحو ١/ ٢٨٤ .

وحداء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومع)، وما أشبه ذلك من الظروف وهي كثيرة، وفي ما<sup>(١)</sup> ذكرنا دليل على أن ما بقي أسماء. وأما الأسماء، فنحو: (مثل، وشبه، وشبيه، وسوى، وسواء، وسواء، وحدو، وقرب، وكلى، وبعض، وغير)، وأشبه ذلك من الأسماء التي تكادُ تنفصلُ من الإضافة، ولا تُستعملُ مُفردةً. وكلّما أضفتَ اسماً إلى اسم، خفضتَ المضاف إليه، وأجريتَ المضاف بالإعراب»<sup>(٢)</sup>، وهذا المذهب رجحه ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

وأما المذهب الثالث: الذى يميز فى (سوى) أن تكون اسماً بمنزلة (غير) أو ظرفاً، ولا تلزمها الظرفية فهو مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup>، وهو ما يميزه ابن مالك.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأنهم: «يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

ولا ينطق المكروة من كان منهمُ إذا جلسوا منا ولا من سواننا

فأدخل عليها حرف الخفض ... والذى يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب لأنه قال: «أتانى سواؤك» فرفع، فدّل على صحة ما ذهبنا إليه<sup>(٥)</sup>.

ورد الشيخ ابن عمرون فيما ذكره عنه القرافى استدلال الكوفيين بدخول حرف الجر عليها فى الشعر بأنه «لا دليل فيه لقلته وشدوده، وامتناعه فى سعة الكلام، وحال الاختيار، فهو من قبيل الضرورة»<sup>(٦)</sup>.

وأضاف العكبرى دليلاً آخر على وقوعها غير ظرف، قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٨)</sup>، وكثرة استعمالها غير ظرفٍ يدلُّ على أن موضوعها على ذلك، ولأن «سواء» بمعنى مكان، وكما أن مكاناً يكون ظرفاً وغير ظرفٍ، كذلك (سواء)<sup>(٩)</sup>.

وأجاب أصحاب المذهب الأول على ما استدل به الكوفيون بقولهم: «أما المواضع التى جاءت فيها غير ظرفٍ فلا يدلُّ على أن أصلها غيرُ الظرفية، ألا ترى أن عنداً ظرف، وقد خرجت عن

(١) كذا فى الأصل وصوابها «فيما».

(٢) الجمل فى النحو ص ٦١ - ٦٢، وانظر: باب الاستثناء ص ٢٣٠.

(٣) مغنى اللبيب ١ / ١٢٤.

(٤) الإنصاف ١ / ٢٩٤، والتبيين ص ٤١٩.

(٥) الإنصاف ١ / ٢٩٤ : ٢٩٦.

(٦) الاستغناء فى الاستثناء ص ٤١.

(٧) سورة الممتحنة: آية ١.

(٨) سورة الصافات: آية ٥٥.

(٩) انظر: التبيين ص ٤٢١، وشرح التسهيل ٢ / ٣١٤ - ٣١٥، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٢١، ٣٢٢.



الظرفية بـ (من) فى مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(١)</sup> ... وقد استعملت بمعنى (غير) وليس أصلها، كما أنّ (إلا) حرف وقد وقعت بمعنى (غير) قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> أى غير الله، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء.

وقولهم: (قام القوم سوى زيد) أى مكان زيد، والمعنى بدل زيد، وهذا كله لا ينفى أن يكون أصلها الظرف كما أن الأصل فى غير أن تكون صفةً وقد استعملت فى الاستثناء، والأصل فى (إلا) الاستثناء وقد استعملت وصفًا<sup>(٣)</sup>.

ورد ابن مالك على من استدل على ظرفيتها بوقوعها صلة الموصول فى قول العرب: رأيت الذى سواك، بأنه لا يلزم من معاملته معاملة الظروف كونه ظرفًا؛ لأن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفًا، وأنه يحتمل أن يكون إعرابها رفعًا على أنه خير مبتدأ مضمّر، ويحتمل أن يكون موضعه نصبًا على أنه حال، وقبله ثبت مضمراً، كما أضمر قبل أن فى قولهم: لأفعل ذلك ما أنّ جِراء مكانه<sup>(٤)</sup>.

وهناك مذهب رابع: للرماني<sup>(٥)</sup> وتبعه العكبرى أن (سوى) ظرفًا غالبًا، واسمًا كـ (غير) قليلًا، وهو ما يوضحه لنا قول العكبرى: «وأما سوى فهى ظرف فى الأصل ولا تستعمل فى الاستثناء إلا منصوبة إذا وقعت بعد تمام الكلام، ليتوفر عليها حكم الظروف، وقد جاءت غير ظرف قليلًا<sup>(٦)</sup>، وارتضاه المرادى<sup>(٧)</sup> .

وهذا المذهب هو ما أميل إليه وأرجحه؛ لأنه كما قال الشيخ خالد<sup>(٨)</sup>: «أخلص» وكما قال الأشموني<sup>(٩)</sup> «أعدل». وهو ما ظهر من قول سيبويه: إنها تستعمل اسمًا، وذكر ذلك فى باب ما يحتمله الشعر. وعليه فإن هذا هو فى الحقيقة مذهب سيبويه.

(١) سورة محمد: آية ١٦ .

(٢) سورة الأنبياء: آية ٢٢ .

(٣) التبيين ص ٤٢٢، وانظر: الإنصاف ١/ ٢٩٧ - ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٨ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١٦ - ٣١٧ .

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٢٤٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٦٢ .

(٦) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٩ .

(٧) شرح الألفية للمرادى ٢/ ١١٩ .

(٨) التصريح ١/ ٣٦٢ .

(٩) منهج السالك ٢/ ١٦٠ .

## المسألة التاسعة : حكم بناء «غير» فى «ليس غير» :

اختلف النحاة فى بناء غير من قولنا: «ليس غير» فمنهم من ذهب إلى بنائها، ومنهم من ذهب إلى إعرابها، وحول هذا الخلاف يقول ابن مالك: «وقد يكتفى بإلا وبغير عن المستثنى إذا عُرف المعنى. ولم تستعمل العرب ذلك بعد غير (ليس) فيقال: قبضت عشرة ليس إلا، وليس غيرٌ وغير: فالأول على تقدير: ليس غيرٌ ذلك مقبوضاً، والثانى على تقدير: ليس المقبوض غير ذلك. ومن هذا القبيل قول سيبويه<sup>(١)</sup> فى باب مجارى أواخر الكلم فى العريية: (وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير)، وذكر ابن خروف أنه روى مضموم الراء ومفتوحها، والأخفش يراه معرباً فى الحالين، ويرى أن التنوين نزع للإضافة؛ لأن المضاف إليه ثابت فى التقدير، وذكر أن بعض العرب ينون غيراً لأنه فى اللفظ غير مضاف. قال السيرافى: وينبغى أن يكون تنوينه على وجهين: الرفع والنصب. قلت: تنوين (غير) يؤول على أنه معرب؛ لأن تنوينه إما للصرف، وإما للتعويض من المضاف إليه. وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معرباً؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنياً، وتنوين العوض يوجب للمنون ما له مع المضاف من بناء أو إعراب؛ لأنه قام مقامه، ولذلك حُكم ببناء (إذ) وإعراب: كل وبعض».

وذهب المبرد وأكثر المتأخرين إلى بناء غير فى: ليس غير، لشبهها بقبلُ وبعُدُ فى الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. وأجاز الأخفش أن يقال: ليس غيرُه وغيرَه، ولم يكن غيرُه وغيرَه فى موضع ليس غيرٌ، وما له على ذلك دليل غير القياس<sup>(٢)</sup>.

ففى المسألة مذهبان:

المذهب الأول: أن غير معربة بعد ليس، وإعرابها على وجهين: الرفع على أنها اسم ليس، والنصب على أنها خبر ليس.

المذهب الثانى: أن غير مبنية على الضم أو الفتح، وهو مذهب ابن خروف، وعلى الضم فقط مذهب المبرد وأكثر المتأخرين.

فأما المذهب الأول: وهو ما نسبته ابن مالك للأخفش<sup>(٣)</sup>، وهو القول بإعراب «غير» فى: ليس غير، على الرفع بأنه اسم ليس، أو النصب على أنها خبر ليس، فقد ضعف الرضى وجه الرفع على أنه اسم ليس من وجهين: «أحدهما: أن حذف خبر ليس قليل، والثانى: أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل»<sup>(٤)</sup>، ثم عاد فقال: «وقد يقال: ((ليس غير)) بالنصب على إبقاء

(١) الكتاب ١ / ١٣ بحذف واختلاف.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣١٧، ٣١٨.

(٣) بحثت عنه فى معانى القرآن فلم أعثر عليه.

(٤) شرح الكافية ١ / ٢٤٨.

المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه، وقد ينون غير على ما حكاه الأخفش فى الحالين نحو: (ليس غير وليس غيراً) كما ينون (كل وبعض) عوضاً من المضاف إليه، وحكى الأخفش: ليس غيره، وليس غيره، وهذا مما يقوى مذهبه من كون (ليس غير) بالضم على حذف الخبر، ويجوز أن يقال: حسن حذف خبر ليس ها هنا وإن كان قليلاً فى غير هذا الموضوع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على إضمار اسم ليس، أى ليس الجائى غيره»<sup>(١)</sup>.

فالرضى بعد أن ضعّف وجه كونه اسم ليس قد حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله، قوى هذا المذهب عند الأخفش لما حكاه عن العرب وجعله حسناً فى موضع الاستثناء دون غيره لقلته فى غيره.

وذكر ابن هشام حجة الأخفش بأن الضمة فيها «ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر»<sup>(٢)</sup>.

وأما المذهب الثانى: وهو القول ببنائها على الضم أو الفتح كما روى ابن خروف، فنقل ابن هشام عنه أنه قال: «يحتمل الوجهين، وليس غيراً بالفتح والتنوين، وليس غيرٌ بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور»<sup>(٣)</sup>.

وقال عن مذهب المراد: إنها عند ضمة بناء لا إعراب «وأن غيراً شبهت بالغايات كقبل وبعد، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً»<sup>(٤)</sup> وتبع ابن يعيش<sup>(٥)</sup> مذهب المراد. وأجاز ابن هشام الوجهين فيها البناء، والإعراب، وهو ما أرجحه؛ لما رواه ابن خروف - كما ذكر ابن هشام - عن العرب من جواز الأمرين فيها.

### المسألة العاشرة: حكم «لا سيما» فى الاستثناء:

اختلف النحاة فى حكم «لا سيما» هل هى من أدوات الاستثناء أم لا؟ فمنهم من ذهب إلى أنها من أدوات الاستثناء، ومنهم من نفى ذلك، وعن هذا الخلاف قال ابن مالك: «ومن النحويين من جعل (لا سيما) من أدوات الاستثناء. وذلك عندى غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها. ومعلوم أن إلا تقع موقع حاشا وعدا وخلا وليس ولا يكون وغير وسوى وغير ذلك مما لم يختلف فى الاستثناء

(١) شرح الكافية ١ / ٢٤٨.

(٢) مغنى اللبيب ١ / ١٣٧.

(٣) السابق ١ / ١٣٦.

(٤) السابق، وقد بحثت عن رأى المراد فى المقتضب فلم أعثر عليه.

(٥) شرح المفصل ٢ / ٩٦.

به. فوجب الاعتراف بأنه من أدواته، ولا سيّما بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته، بل هو مضادّ لها، فإنّ الذى يلى لا سيما داخل فيما قبله ومشهود له بأنه أحقّ بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبدئية من قول امرئ القيس:

ألا ربّ يومٍ صالحٍ لكٍ منهما ولا سيّما يومٌ بدارةٍ جُلجلٍ<sup>(١)</sup>

فلا تردّد فى أن مراده دخول يوم (دارة جلجل) فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وأنّ له مزية. وهذا ضدّ المستفاد بإلا. فلا سبيل إلى إلحاق (لا سيما) بأدوات الاستثناء<sup>(٢)</sup>.

يتضح من النصّ أنهم اختلفوا إلى مذهبين:

المذهب الأول: لم ينسبه ابن مالك لأحد والقاتل بأن «لا سيما» من أدوات الاستثناء.

المذهب الثانى: هو عدم إدخال «لا سيما» فى أدوات الاستثناء، وهو ما أيده ابن مالك.

فأما المذهب الأول: الذى يجعل أصحابه «لا سيما» من أدوات الاستثناء فقد نسبّه أبو حيان<sup>(٣)</sup>، والسيوطى<sup>(٤)</sup> للأخفش وأبى حاتم<sup>(٥)</sup>، والنحاس، وزاد السيوطى الفارسى، وابن مضاء، وجعله قول الكوفيين أيضاً.

أما الأخفش والنحاس فلم أستطع العثور على رأيهما فى كتابيهما معانى القرآن، وإعراب القرآن. وأما الفارسى فقد وجدته يصرح بهذا الرأى فى قوله: «ومنه قولهم: (سيّما) فى نحو قولهم: ولا سيّما زيد، وهى تستعمل فى الاستثناء وغيره، وذلك قولهم: جاءنى القوم لا سيّما زيد، ف (سى) منتصبٌ ب (لا) والخبر مضمّر، وإنّما يصلح أن تعمل (لا) فيه وإن كان مضافاً إلى معرفة، بمنزلة (مثل) فالإضافة إلى المعرفة لا تخصّصه كما لا تُخصّص مثلاً، والجملة فى موضع نصبٍ لوقوعها موقع الاسم المُستثنى، فهذا استعمالهم لها فى الاستثناء»<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٠، وهو من شواهد المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات للفارسى ص ٣١٧، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٨٥، وشرح المفصل ٢ / ٨٦، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٤٩، ووصف المباني ص ١٩٣، والجنى الدانى ص ٣٣٤، ٤٤٣، ومعنى اللبيب ١ / ١٢٣، وجمع الهوامع ٣ / ٢٩٣.

ومعنى «منهما»: الضمير يعود على عنيزة وصاحبتهما فى الهودج. دارة جلجل: موضع فيه غدير ماء. يقول: هناك أيام كثيرة تصلح للعيش مع هاتين الحلوتين، وخصوصاً إذا كان المكان جميلاً كدارة جلجل، حيث طاب لنا اليوم فيه.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣١٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٨ .

(٤) جمع الهوامع ٣ / ٢٩١ .

(٥) فى ارتشاف الضرب قال: «ابن حاتم»، والصحيح كما ذكر السيوطى «أبو حاتم»، وهو سهل بن محمد بن عثمان الجشمى السجستانى، أبو حاتم، من كبار العلماء باللغة والشعر، له أكثر من ثلاثين كتاباً، منها: «ما تلحن فيه العامة»، و«الأضداد» لازمه المراد، وتوفى سنة ٢٤٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١ / ٦٠٦، إنباه الرواة ٢ / ٥٨ .

(٦) المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ص ٣١٧ .

وجعل ابن عصفور عذر من أدخلها في هذا الباب: «أن زيدا قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام، ألا ترى أنك إذا قلت: «قام القوم لا سيما زيدا»، ف «زيد» مشارك للقوم في القيام إلا إن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم، فلما كان فيهما هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب»<sup>(١)</sup>، وممن قال بهذا المذهب أيضاً الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>.

وأما المذهب الثاني: القائل بعدم دخول «لا سيما» في الاستثناء، وهو ما أيده ابن مالك، واحتج له - كما سبق - فهو ظاهر كلام الخليل وسيبويه، حيث لم يذكرها في باب الاستثناء، وذكرها في «لا» النافية للجنس فقال: «وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سَيِّمًا زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لَعُوًّا. وقال: ولا سَيِّمًا زيد كقولهم: دَعُ ما زيد، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل، فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل، وذلك قولك: رب مثل زيد»<sup>(٤)</sup>.

ومن النحاة من تبع سيبويه فلم يذكرها في باب الاستثناء كالمبرد، وابن السراج، وابن جنى، والعكبري في شرح اللمع، ومنهم من صرح بأنها ليست من باب الاستثناء كابن عصفور<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(٦)</sup>، وأبي حيان<sup>(٧)</sup>، والسيوطي<sup>(٨)</sup>.

وذكر ابن هشام رد أصحاب هذا المذهب على المذهب الأول والجواب عن هذا الرد فقال: «ورد بأن المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب أولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً»<sup>(٩)</sup>.

وقد عرض الشيخ محمد السبباوي<sup>(١٠)</sup> الملقب بـ (الأمير) حجة من جعلها من أدوات الاستثناء ورده عليهم بقوله أنهم: «ألقوا (لاسيما) بـ «إلا» الاستثنائية، في عدم وقوع الجملة بعد كل

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٢) المفصل وشرحه لابن يعيش ٢ / ٨٥ .

(٣) السابق .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(٥) شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٢٤٨ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٨ .

(٨) همع الهوامع ٣ / ٢٩٢ .

(٩) مغنى اللبيب ١ / ١٢٤ .

(١٠) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السبباوي المعروف بالأمير، نشأ وترعرع في صعيد مصر بعد أن نزع أحداه من المغرب، ألف كتباً عديدة ولكن أكثرها حواشٍ وشروح في غاية الإتقان، أشهرها الإكليل على مختصر الشيخ خليل في فقه المالكية، تفسير سورة القدر، حاشيته على شرح مغنى اللبيب لابن هشام في النحو، توفي سنة ١٢٣٢ هـ - ١٨١٧ م، انظر: الأعلام للزركلي ٧ / ٧١ .

بجامع مخالفة ما بعد كل لما قبله، وإن كانت المخالفة في (إلا) بكونه مخرجًا مما قبلها، وفي (ولاسيما) بكونه أولى منه بالحكم. وهذا التوجيه ذكره المحققون الذين لا يجعلون (ولاسيما) من أدوات الاستثناء، وهو لا يستلزم أن (لاسيما) من أدوات الاستثناء باعتبار ما معها من المخالفة أولاً وأما كونها من أدوات الاستثناء باعتبار ما معها من المخالفة أولاً فمقام آخر لا تلازم بينه وبين هذا، فقول البعض هذا على أن (لاسيما) من أدوات الاستثناء .. غلط»<sup>(١)</sup> .  
وهو ما أرجحه ، تبعاً للتحليل وسيبويه .

---

(١) رسالة لاسيما، تحقيق الدكتور الطنطاوي جبريل ص ٥٢، ٥٣ .

الفصل الثامن  
في الحال

# الفصل الثامن

## في الحال

- يشتمل هذا الفصل على إحدى عشرة مسألة، وهي:
- المسألة الأولى: القول في نصب (فاه) في «كلمته فاه إلى في».
- المسألة الثانية: حكم نصب المصدر المنكر على الحال.
- المسألة الثالثة: التوجيه الإعرابي لنصب المصدر بعد (أما).
- المسألة الرابعة: حكم توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي.
- المسألة الخامسة: حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد.
- المسألة السادسة: تقديم الحال على صاحبها.
- المسألة السابعة: العامل في حالين توسط بينهما أفعل التفضيل.
- المسألة الثامنة: إعراب اسم الفاعل إذا تكرر بعده الظرف أو الجار والمجرور.
- المسألة التاسعة: تعدد الحال.
- المسألة العاشرة: العامل في الحال المؤكدة.
- المسألة الحادية عشرة: حكم اقتران (قد) بالفعل الماضي إذا وقع حالاً.

### المسألة الأولى : القول في نصب (فاه) في «كلمته فاه إلى في» :

اختلف النحاة في عامل النصب في كلمة «فاه» من قولك: «كلمته فاه إلى في»، فمنهم من ذهب إلى نصبها على الحال، ومنهم من ذهب إلى نصبها على أنها مفعول به لاسم فاعل محذوف، ومنهم من ذهب إلى نصبه على تقدير من: أي على نزع الخافض هذا ما يوضحه لنا ابن مالك بقوله حول هذا الخلاف: «ومذهب سيوييه في (كلمته فاه إلى في) أنه نصب الحال؛ لأنه واقع موقع مشافهاً مؤد معناه. ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلاً فاه إلى في، ومذهب الأخفش أن أصله كلمته من فيه إلى في. وأولى الثلاثة أولها؛ لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته»<sup>(١)</sup>.

والخلاف - كما في النص - على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: عزاه ابن مالك إلى سيوييه الذي ينصب «فاه» نصب الحال.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .



المذهب الثاني: نسبة ابن مالك للكوفيين القائلين بنصبها على تقدير اسم فاعل قدره بجاعلاً.  
المذهب الثالث: والذي ينصبها على تقدير «من» أي أنه منصوب على نزع الخافض، ونسبه ابن مالك للأخفش.

فأما المذهب الأول: نصبها على الحال لأنها في موقع ومعنى مشافهاً، فهو صريح قول سيويه: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به - وذلك قولك: كلمته فاه إلى في، وبأيعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهة، وبأيعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال»<sup>(١)</sup>.

وتبعه المبرد<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن الشجري<sup>(٤)</sup>، في أحد أقواله، وابن يعيش<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٨)</sup>، والأشموني<sup>(٩)</sup>.

وذكر السيوطي تعقيباً على هذا المذهب فقال: «وتعقب بأن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرة كما قال سيويه، ولا بد أن يكون له مصدر كالدهن، والعطاء، وفاه إلى في ليس كذلك»<sup>(١٠)</sup>.

وأما المذهب الثاني: فقد نسبة ابن مالك وغيره<sup>(١١)</sup> إلى الكوفيين الذين جعلوا النصب في «فاه» على أنه مفعول به لاسم فاعل محذوف قدره بجاعلاً «فاه إلى في»، وتبعهم في هذا التقدير ابن الشجري<sup>(١٢)</sup>.

ورجح ابن يعيش المذهب الأول على مذهب الكوفيين بقوله: «إذ لو كان بإضمار جاعلاً لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره، ولجاز أن تقول: كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، وأشباه ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه»<sup>(١٣)</sup>.

(١) الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٣٦ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٦٠ .

(٤) آمالي ابن الشجري ٣ / ١٩ .

(٥) شرح المفصل ٢ / ٦١ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٢٠٢ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٥ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٠ .

(٩) منهج السالك ٢ / ١٧٢ .

(١٠) همع الهوامع ٤ / ١٠ .

(١١) شرح المفصل ٢ / ٦١، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٣، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٠ .

(١٢) آمالي ابن الشجري ١ / ٢٣٦، ٣ / ١٩ .

(١٣) شرح المفصل ٢ / ٦١ .

وأما المذهب الثالث: المنسوب<sup>(١)</sup> للأخفش من النصب على تقدير «من» الجارة، فقد ذكر أبو حيان أن المبرد رده بقوله: «أن تقدير الأخفش لا يعقل لأن الإنسان لا يتكلم من غيره إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه»<sup>(٢)</sup>.

وضعه ابن مالك بقوله: «وفي التقدير ضعف زائد؛ وهو أنه يلزم منه تقدير (من) في موضع (إلى) ودخول إلى في موضع من؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم غيره المخاطب، فلو كان معنى من مقصوداً لقليل: كلمته من في إلى فيه، على إظهار من، وكلمته في إلى فيه على تقديرها»<sup>(٣)</sup>.

وذكر السيوطي جواباً عن هذا الاعتراض على مذهب الأخفش نقلاً عن الفارسي فقال: «إن الفارسي أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلة، فلما تضمن كلمته معنى: كلمني وكلمته صح ذلك؛ لأن كلمني من فيه، صحيح، أي لا بواسطة، ولا بكتابة، والعرب إذا ضممت شيئاً معنى شيء علقته به ما يتعلق بذلك الشيء»<sup>(٤)</sup>.

وهناك مذهب رابع: نسبة أبو حيان للسيرافي، وهو أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كلمته مشافهة، فوضع فاه إلى في موضع مشافهة، ومشافهة موضع مشافهة»<sup>(٥)</sup>.

ومذهب خامس أيضاً للفارسي «أن فاه حال نائب مناب جاعل، ثم حذف وصار العامل كلمته»<sup>(٦)</sup>.

والأرجح من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه وهو النصب على الحال، لما ذكره ابن مالك<sup>(٧)</sup> من نظائر مستعملة في هذا الباب، ولما ذكره أستاذنا الدكتور عبد النعيم من أن هذا «كله لا ضرورة تدعو إليه لأنه حال إذ لو قلت: (كلمته فوه إلى في) لما أعربت الجملة إلا حالاً، فلم هذه المتاهات؟ والمعنى واضح فيه فلا ضرورة تدعو إلى القول بغيره، وقد عرفت أن الحال تأتي مشتقة وتأتي جامد»<sup>(٨)</sup>. ولأن القول بعدم التأويل والتقدير أولى.

ولم يجعله هشام الكوفي سماعاً بل جعله على القياس، وفي هذا يقول ابن مالك: «وأجاز القياس

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٥، وانظر: همع الهوامع ٤ / ١٠ .

(٤) همع الهوامع ٤ / ١١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٥، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٠ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٠، وانظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٥، وهمع الهوامع ٤ / ١١ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٥ .

(٨) دراسات في النحو، د/ عبد النعيم على محمد ص ٤٣ .

عليه هشام الكوفى، فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمى، وكافحته وجهه إلى وجهى. وذكر ابن خروف أن الفراء حكى: حاذيته ركبته إلى ركبتى، وجاورته بيته إلى بيتى، وصارعتة جبهته إلى جبهتى، بالرفع والنصب، ولا يرد شيئاً من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة، وإيقاع مركب موقع مفرد»<sup>(١)</sup>.

وأقول فى هذا ما قاله ابن مالك: إن الاقتصار فيه على السماع أولى لما ذكره من إيقاع الجامد موقع المشتق، والمعرفة موقع النكرة.. ولأنه «بأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس»<sup>(٢)</sup>.

وأشار ابن مالك إلى جواز تقديم «فاه» على كلمته عند بعض النحاة، ومنعه عند بعضهم فقال: «وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقديم فاه على كلمته لتصرفه، ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين»<sup>(٣)</sup>.

فيفهم من كلام ابن مالك أن أكثر البصريين أجازوا التقديم ولم يجزه سيبويه، ومنعه الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين.

أما أبو حيان فينسب إلى سيبويه القول بالجواز فيقول: «فلو قدمت فاه إلى فى على كلمته فقلت: أفاه إلى فى كلمت زيدا، فأجازه سيبويه وأكثر البصريين، واتفق الكوفيون على منعه، وتبعه بعض البصريين، فلو قلت: فوه إلى فى كلمنى عبد الله لم يجوز ذلك عند أحد من الكوفيين، ولا أحفظ نصاً عن البصريين»<sup>(٤)</sup>.

أما السيوطى فقد ذكر أن المنع عُرِى إلى سيبويه أيضاً: «لأنها حال متأولة لم تقوَ قوّة غيرها، ولم يسمع فيها تقديم»<sup>(٥)</sup>.

وبالبحث فى «الكتاب» لسيبويه لم أستطع العثور على ما يفيد جواز التقديم عنده، كما أننى لم أجد فى كتب النحاة من أشار إلى هذا الخلاف سوى أبى حيان، والسيوطى. وأجاز أبو حيان<sup>(٦)</sup> فيها التقديم على القياس.

وقال السيوطى: «ولم يُسمع فيها تقديم»<sup>(٧)</sup>، فيكون كلامه هذا هو الفيصل، إذ لو سُمع عن العرب لجاز، وعدم سماعه يمنعه.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٥، وانظر: همع الهوامع ٤ / ١١.

(٢) الهمع ٤ / ١١.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٦.

(٥) همع الهوامع ٤ / ١٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٦.

(٧) همع الهوامع ٤ / ١٢.

## المسألة الثانية : حكم نصب المصدر المنكر على الحال :

«حق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ. وهذا يقتضى ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة»<sup>(١)</sup>، ولكن ورد عن العرب مجيء المصدر حالاً، كقتلته صبراً، ولقيته فجاءة، فما حكم نصبها على الحال؟

يقول ابن مالك: «فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً. فمن ورود المصدر حالاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾<sup>(٣)</sup>... والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلاً مقدرًا هو الحال وليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغى أن يجيزوا ذلك فى كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب»<sup>(٤)</sup>.

وفى النص مذهبان فى إعراب المصدر الواقع حالاً:

المذهب الأول: نصب المصدر على الحال.

المذهب الثانى: نصبه على أنه مفعول مطلق وناصبه فعل مقدر قبله هو الحال، وعزاه ابن مالك للأخفش والمبرد.

وهذان المذهبان يضاف إليهما أربعة مذاهب أخرى، وعليه ففى المسألة ستة مذاهب أعرضها على النحو الآتى:

فأما المذهب الأول: أن المصدر منصوب على الحال، فهو مذهب الخليل وسيبويه، وهناك نصاب فى الكتاب يدلان على ذلك:

النص الأول يقول فيه سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر - وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً. وليس كلُّ مصدرٍ وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضع؛

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨ .

(٢) سورة البقرة: آية ٢٦٠ .

(٣) سورة البقرة: آية ٢٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨ .

لأنَّ المصدرَ ها هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً»<sup>(١)</sup>.

والنص الثاني يقول فيه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور... وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرَّجُلُ عَلِمًا وديناً، وأنت الرجلُ فهمًا وأدبًا، أى أنت الرجل في هذه الحال... فانتصب المصدرُ لأنه حال مصير فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقد تبعهما كثير من النحاة، منهم الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن الشجري<sup>(٤)</sup>، وابن يعيش<sup>(٥)</sup>، وابن مالك - كما سبق في نصه - والرضي<sup>(٦)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٧)</sup>.

والقائلون بإعراب المصدر النكرة حالاً منصوباً، بعضهم أوله بمشتق، كابن الشجري، وابن يعيش، والشيخ خالد، قال ابن الشجري: «وقوله: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تُبَيِّكُ سَعِيًّا﴾<sup>(٨)</sup> أى ساعيات، فسعيًّا مصدر وقع موقع الحال، كقولهم: قتلته صبراً، أى مصبوراً، والمعنى محبوساً»<sup>(٩)</sup>.

وبعضهم يقول بإعراب المصدر حالاً دون حاجة إلى تأويل، وهو ما يراه الخليل وسيبويه؛ لأنهما يذهبان إلى أن «المعول عليه فهم المعنى، والمعنى واضح فيه أنه حال وقع فيه الأمر، وهو الظاهر من كلام سيبويه..، وهذا ما نرجحه ونقول به، فالمصدر المنكر يقع حالاً قياساً دون حاجة إلى تأويل بمشتق أو غيره»<sup>(١٠)</sup>.

**المذهب الثاني:** الذي ينصب المصدر على أنه مفعول مطلق وناصبه فعل مقدر قبله هو الحال، ونسبه ابن مالك وغيره<sup>(١١)</sup> للأخفش والمبرد، فأما الأخفش فقد بحث عن هذا المذهب له في مظانه فلم أعثر عليه. وأما المبرد فعندما رجعت لكتابه المقتضب وجدت أن كلامه يدل على أنه يعرب المصدر حالاً على تأويل المصدر بوصف، وذلك في قوله: «ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسده، فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه - وذلك قولهم:

(١) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٤ .

(٣) الفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٥٩ .

(٤) آمالي ابن الشجري ١ / ١٠٦، ٢٢١، ٢٧١ .

(٥) شرح المفصل ٢ / ٥٩ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٢١٠ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٤ .

(٨) سورة البقرة: الآية ٢٦٠ .

(٩) آمالي ابن الشجري ١ / ١٠٦، وانظر: شرح المفصل والتصريح السابقين

(١٠) دراسات في النحو للدكتور عبد النعيم على محمد ص ٥٥ .

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٩، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١٠، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٤، وارتشاف الضرب ٢ /

٣٤٢، والجمع ٤ / ١٥ .

قتلته صبراً ، إنما تأويله: صابراً أو مُصْبِراً، وكذلك جئته ماشياً؛ لأنَّ المعنى: جئته ماشياً»<sup>(١)</sup>.  
وقال: «واعلم أنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتُغْنِي غَنَاءَهُ، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة. وذلك قولك: جئتك ماشياً، وقد أدى عن معنى قولك: جئتك ماشياً... والفاعل يُحْمَلُ على المصدر؛ كما حُمِلَ المصدر عليه: تقول: قم قائماً، فالمعنى: قم قياماً»<sup>(٢)</sup>.

وفي موضع آخر يقول: «هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال - وذلك قولك: جاء زيد مشياً، إنما معناه: ماشياً»<sup>(٣)</sup>.

وإلى هذا أشار الدكتور عزيمة بقوله: «ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالاً على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله: قتلته صبراً، إنما تأويله صابراً.. وكذلك: جئته ماشياً؛ لأنَّ المعنى: جئته ماشياً - وذكر النصوص السابقة - ثم قال: كل هذه النصوص تشير إلى أن المبرد يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف. وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، قال هنا: (وكذلك جئته ماشياً؛ لأنَّ المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير: أمشى ماشياً)<sup>(٤)</sup>، وقال في الجزء الرابع.. جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً، لأنَّ تقديره: جاء زيد يمشى ماشياً)<sup>(٥)</sup>، فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف، وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف»<sup>(٦)</sup>.

أقول: إنَّ الأظهر من كلام المبرد هو أنه يعرب المصدر حالاً مؤولة بمشتق، وبذلك يكون تابعاً للخليل.

ومن ذهب إلى القول بنصب المصدر على المفعول المطلق بفعل محذوف هو الحال ابن السراج الذي قال: «واعلم: أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها، وانتصابها انتصاب المصادر، نحو قولك: أتاني زيد مشياً، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماش، ويمشى، إلا أن التقدير: أتاني يمشى مشياً، فمن ذلك: قتلته صبراً، ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، وعدواً، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً»<sup>(٧)</sup>، فقوله: «انتصابها انتصاب

(١) المقتضب ٣ / ٢٣٤ .

(٢) السابق ٣ / ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٣) السابق ٤ / ٣١٢ .

(٤) السابق ٣ / ٢٣٤ .

(٥) السابق ٤ / ٣١٢ .

(٦) هامش السابق ٣ / ٢٣٥ .

(٧) الأصول في النحو ١ / ١٦٣ - ١٦٤ .

المصدر» صريح في أنه ينصبها نصب المفعول المطلق بدليل قوله: التقدير: أتاني يمشى مشياً. وإن كان قوله: «لقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة» يوحى بأنه يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف.

**المذهب الثالث:** ذكر ابن يعيش أن مذهب السيرافي أيضاً النصب على المصدرية، ولكن العامل فيه الفعل المذكور، فيكون مصدراً مؤكداً، فقال: «وذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك: أتانا زيد مشياً مصدراً مؤكداً، والعامل فيه أتانا؛ لأن المشى نوع من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، نحو: أعجبنى حباً وكرهته بغضاً، وتبسمت وميض البرق»<sup>(١)</sup>.

وهذا المذهب نسب أيضاً للكوفيين<sup>(٢)</sup>، وعلق ابن يعيش عليه بقوله: «وهو قول إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه، إذ لو كان مصدراً على ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرف»<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الرابع:** أن المصدر حال على حذف مضاف، أي أتيته ذا ركض، وأجازه الرضى<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الخامس:** يقول هو مصدر على حذف مضاف، أي إتيان ركض، ولقاء فجأة، ولم ينسب لأحد<sup>(٥)</sup>.

**المذهب السادس:** أنه مصدر على حذف مصدر، والتقدير جاء مجيء ركض، وقتلته قتل صبر، ولم يُنسب<sup>(٦)</sup> أيضاً.

«ولعل مرجع الخلاف بين النحاة في هذه الأساليب ونحوها إلى أن بعضهم يرى أن الحال لا بد أن تكون نفس صاحبها في المعنى، ولا تكون غيره إلا سماعاً، والحق أن ذلك غالب لا لازم. فالحال المشتقة نفس صاحبها في المعنى، وهذا هو الغالب وتكون غير صاحبها في المعنى قياساً مطرداً كأن تكون مصدراً كما في الأمثلة التي ذكرناها وغيرها كثير، فالسعى في الآية السابقة غير صاحبه وهو ضمير النسوة العائد على أربعة من الطير، وكما في نحو: جاء القادم بغتة، وخرج الولد جرياً، فالبغتة ليست القادم والقادم ليس البغتة، والجري غير الولد والولد غير الجري، وهذه المغايرة لا تؤثر في المعنى لوجود القرينة ولهذا نرى قياس مجيء المصدر المنكر حالاً مطلقاً، وهذا مذهب الخليل رحمه الله»<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح المفصل ٢ / ٦٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٨، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٤، وجمع الهوامع ٤ / ١٥، ومنهج السالك على الألفية للأشموني ٢ / ١٧٣ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٦٠ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢١١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٣، وجمع الهوامع ٤ / ١٥، ومنهج السالك ٢ / ١٧٣ .

(٦) منهج السالك ٢ / ١٧٣ .

(٧) دراسات في النحو، الدكتور عبد النعيم على محمد ص ٥٧ .

## المسألة الثالثة : التوجيه الإعرابي لنصب المصدر بعد «أما» :

هناك لغتان في المصدر الواقع بعد «أما» لغة التميميين، وهى وجوب الرفع إذا كان المصدر معرفة، وجواز الرفع والنصب إذا كان المصدر نكرة، ولغة الحجازيين وهى جواز الرفع والنصب إذا كان المصدر معرفة، ووجوب النصب إذا كان المصدر نكرة (١).

وحول التوجيه الإعرابي للمصدر حالة نصبه اختلف النحاة إلى عدة أقوال أوردها ابن مالك فى قوله: «واطرده أيضاً ورود المصدر حالاً عند سيبويه فى نحو: أما علماً فعالم، يريد مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالم... وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أما إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة، والنصب عندهم أكثر. والحجازيون يجيزون نصب المعرف ورفعه، ويلتزمون نصب المنكر. وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولاً له. والأخفش يجعل المنصوب مصدرًا مؤكدًا فى التنكير والتعريف، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير أما علماً فعالم فى مذهب الأخفش: مهما يكن من شيء فالمدكور عالم علماً، فلزم القائل أن يقدم علماً، والعامل فيه ما بعد الفاء، كما لزم تقدم المفعول به فى ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (٢)، والتقدير: مهما يكن من شيء فاليتم لا تقهر، أو فلا تقهر اليتيم. وقال سيبويه فى أما الضرب فضارب مثل قول الأخفش فى أما علماً فعالم. وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أما من المصادر مفعولاً به فى التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعدياً على حسب المعنى، فتقدير: أما علماً فعالم على هذا: مهما تذكر علماً فالذى وصفت عالم.

قلت: وهذا القول عندى أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب: لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراد مانع، بخلاف الحكم بالحالية؛ فإنه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه فى لفظ ولا فى معنى، فكان أولى من غيره» (٣).

إذن هناك أربعة أقوال فى التوجيه الإعرابي لنصب المصدر الواقع بعد «أما»:

القول الأول: نصب المصدر على الحال إن كان نكرة فى مثل «أما علماً فعالم»؛ ونصبه على أنه مفعول له إذا كان معرفة. وهو قول سيبويه والتحليل.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٩٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٤، وجمع الهوامع ٤/ ١٧.

(٢) سورة الضحى: آية ٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩ - ٣٣٠.



القول الثاني: نصبه في حال التعريف والتنكير على المفعول المطلق، وعزاه ابن مالك للأخفش.  
القول الثالث: قول سيبويه في «أما الضرب فضارب» مثل قول الأخفش في أنه مفعول مطلق.  
القول الرابع: نصب المصدر معرفةً كان أو نكرة على أنه مفعول به، ولم ينسبه ابن مالك لأحد.

فأما القول الأول: القائل بنصب المصدر على الحال إن كان نكرة بعد «أما» في «أما علماً فعالم» فهو مذهب الخليل وسيبويه يوضحه قول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور - وذلك قولك: أمّا سِمناً فسَمين، وأمّا علماً فعالمٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجلُ علماً وديناً، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً، أى أنت الرجلُ في هذه الحال. وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لا يحسن فيما كان حالاً، وكان في موضع فاعلٍ حالاً، وكذلك هذا، فانتصب المصدرُ لأنه حال مصير فيه»<sup>(١)</sup>.  
وتبعهما فيما ذهبوا إليه الفارسي<sup>(٢)</sup>، والرضي<sup>(٣)</sup> في أحد أقواله، والمرادى<sup>(٤)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: وهو نصبه على المفعول لأجله إذا كان معرفة في لغة أهل الحجاز كما ذهب سيبويه، ويؤكد قوله: «وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهّمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهّمون غيره، فمن ثمّ لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح. فكأنّ الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك: فعلته مخافة ذلك. وذلك قولهم: أمّا النبل فنبيل. وأمّا العقل فهو الرجلُ الكاملُ، كأنه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأى، أى للعقل والرأى، وكأنه أجاب من قال: لِمَه؟»<sup>(٧)</sup>.

ورد الرضي هذا القول بأن «كون المصدر المنصوب مفعول له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز أما للسمين فسمين وأما للعلم فعالم»<sup>(٨)</sup>.

القول الثالث: نسبه ابن مالك وغيره<sup>(٩)</sup> للأخفش الذي ينصبه في حال التعريف والتنكير على

- 
- (١) الكتاب ١ / ٣٨٤ .
  - (٢) المسائل البصريّات ١ / ٦٦٢ - ٦٦٣ .
  - (٣) شرح الكافية ١ / ٣٩٨ .
  - (٤) الجنى الدانى ص ٥٢٧ .
  - (٥) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٤ .
  - (٦) منهج السالك ٢ / ١٧٣ .
  - (٧) الكتاب ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ .
  - (٨) شرح الكافية ٢ / ٣٩٨ .
  - (٩) ارتشاف الضرب ٣ / ٣٤٤، التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٤، همع الهوامع ٤ / ١٧، منهج السالك ٢ / ١٧٤ .

المفعول المطلق، وهو ما تبعه فيه الرضى حيث جعل نصبه فى التعريف على المصدرية أولى، وفى حال التنكير يجوز فيه النصب على المصدر أو الحال فقال: «والأولى أن يقال: المنصوب عند بنى تميم والحجازيين .. فى المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، وفى المصدر المنكر على أنه حال أو مفعول مطلق». بل إنه لم يجوز فى المعرف سوى النصب على المفعول المطلق فقال: «وأما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء، فمعنى أما العلم فعالم أما يكون شيء فزيد عالم العلم»<sup>(١)</sup>.

**القول الرابع:** وهو قول سيبويه فى «أما الضرب فضارب» على النصب على أنه مفعول مطلق وهو ما نسبته ابن مالك له، فعند مطالعة نصه فى الكتاب لم أفهم أنه يقول بذلك حيث قال: «وإذا قلت: أما الضربَ فضاربٌ، فهذا ينتصب على وجهين: على أن يكون الضربُ مفعولاً كقولك: أمّا عبدَ الله فأنا ضارب، ويكونُ نصباً على قولك: أمّا علماً فعالم، كأنك قلت: أمّا ضرباً فضارب، فيصير كقولك: أمّا ضرباً فذو ضرب»<sup>(٢)</sup>.

فنص سيبويه صريح فى توجيه النصب على وجهين فى قولنا: «أما الضربَ فضارب» حيث إن الوجه الأول: عنده هو النصب على كونه مفعولاً به، والوجه الثانى: النصب على الحال كما نصب المصدر المنكر عنده فى قولنا: «أمّا علماً فعالم»، ولم يشر إلى كونه مفعولاً مطلقاً كما ذكر ابن مالك.

**القول الخامس:** نصبه على المفعول به سواء معرفة كان المصدر أو نكرة، ولم ينسبه ابن مالك لأحد، ونُسب للكوفيين<sup>(٣)</sup>، ورجحه ابن مالك وأيده بقوله: «ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين فى قول الشاعر:

ألا ليت شعرى هل إلى أمّ مالك      سبيل فأما الصبرُ عنها فلا صبرا<sup>(٤)</sup>

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير مهما تدم الصبر عنها فلا صبر، هذا تقدير السيرافى، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولاً له، وإن كان هو قول سيبويه. والنصب لغة الحجازيين والرفع لغة تميم. ويؤيده فى المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا نحو: أمّا قريشاً فأنا أفضلها،

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٩٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧، وهمع الهوامع ٤ / ١٦، ومنهج السالك للأشعرونى ١٧٣ / ٢ .

(٤) البيت من الطويل، لابن ميادة الرماح بن أبرد فى هامش أمالى ابن الشجرى ٢ / ٥، وحاشية الأمير على مغنى اللبيب ٢ / ١٠٧، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٨٦، وأمالى ابن الشجرى ٣ / ١٣٣، والرواية فىهما «أم معمر» بدلاً من «أم مالك»، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٥، ومغنى اللبيب ٢ / ١٠٧، وهمع الهوامع ٢ / ١٩، وذكر فى أمالى الزجاجي أن الصحيح «أم جحدر» وليس أم مالك ولا أم معمر، انظر: أمالى الزجاج ص ٢٠٨ - ٢١١ .

أو تصف قريشاً فأنا أفضلها، ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيد فذو عبيد، بالنصب، وتقديره عندي: مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبد فهو ذو عبد»<sup>(١)</sup>.

وهو ما استحسنته أيضاً ابن هشام<sup>(٢)</sup>، وكذلك ما أرجحه أيضاً لما ذكره ابن مالك.

### المسألة الرابعة : حكم توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي :

أجاز بعض النحاة توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي، وبعضهم منع تقديم الحال على عامله الظرفي، وبعضهم أجازها على ضعف، هذا ما يوضحه لنا نص ابن مالك الآتي: «فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفاً أو حرف جر مسبوقة باسم ما الحال له جاز توسط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو زيد متكئاً في الدار، ولفظ ظرف أو حرف جر ... ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل. ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف<sup>(٣)</sup> ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقول الشاعر:

رهطُ ابن كوزٍ محقبي أدراعهم      فيهم ورهط ربيعة بن جذار<sup>(٥)</sup>

... وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً. والصحيح جوازه محكوماً بضعفه»<sup>(٦)</sup>.

فالخلاف - كما اتضح لنا من النص السابق على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: للأخفش وهو جواز توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي.

المذهب الثاني: المنع مطلقاً من تقدم الحال على عامله الظرفي.

المذهب الثالث: مذهب ابن مالك وهو جوازه على ضعف إن كانت الحال اسماً صريحاً.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٠ .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٥٦ .

(٣) قراءة عيسى بن عمر. مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٢ .

(٤) سورة الزمر: آية ٦٧ .

(٥) البيت من الكامل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥، ومن شواهد شرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٧، والبحر المحيط ٦ / ٧٤، ٧ / ٤٦٩، ومنهج السالك ٢ / ١٨١ .

ومعنى رهط: رهط الرجل قومه، كوز: اسم رجل من ضبّة، الخقب: المتاع الذي يوضع خلف الراكب في مؤخر الرحل، الأدرع: جمع درع.

الشاهد: في قوله: «مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ» حيث تقدمت الحال مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ على العامل فيه وهو «فِيهِمْ» من معنى الفعل.

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٦ .

وعند النظر في كتب النحاة نجد الخلاف على خمسة مذاهب، الثلاثة التي ذكرها ابن مالك، ويضاف إليها مذهبان آخران، ومناقشتها كالتالي:

**المذهب الأول:** وهو جواز توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي، فقد نسب للفراء والأخفش<sup>(١)</sup>، فأما الفراء فمفهوم كلامه حول قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾، «ترفع السَّمَوَاتِ بِمَطْوِيَّاتٍ إِذَا رَفَعْتَ الْمَطْوِيَّاتِ». ومن قال (مَطْوِيَّاتٍ) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال والسَّمَوَاتِ فِي يَمِينِهِ. وينصب المَطْوِيَّاتِ عَلَى الْحَالِ أَوْ عَلَى الْقَطْعِ. والحال أجود»<sup>(٢)</sup>.

يؤكد هذا الكلام ما نسب إليه. وأما الأخفش فلم أستطع العثور على رأيه في كتابه معاني القرآن.

وعن هذا المذهب يقول أستاذي الدكتور عبد النعيم: «وأجاز الفراء والأخفش تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور إذا تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر، نحو: في الدار زيد، فأما مع تأخر المبتدأ فإنهما وافقا سيبويه في المنع، فلا يجوز: قائماً زيد في الدار ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف. ما عدا الأخفش أيضاً؛ لأنه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه أي المبتدأ»<sup>(٣)</sup>.

ورد ابن عصفور الاستدلال بالآية وبيت الشعر فقال: «وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه لا يحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته، فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل»<sup>(٤)</sup>.

وذكر الشيخ خالد دليلاً آخر مما استدل به أصحابه هذا المذهب وهو قراءة بعضهم<sup>(٥)</sup>: ﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا﴾<sup>(٦)</sup>، «ينصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو (ما) الموصولة والمخبر به هو (لذكورنا) والأصل، والله أعلم، ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، وما واقعة على الأجنة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار»<sup>(٧)</sup>.

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٥، ومنهج السالك ٢ / ١٨١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٥ .

(٣) دراسات في النحو ص ١٥٩، وانظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٤ .

(٤) شرح الجمل الكبير ١ / ٣١٧ .

(٥) قراءة ابن عيسى بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين. المحتسب لابن جني ١ / ٢٣٢ .

(٦) سورة الأنعام: الآية ١٣٩ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٥ .

ثم رد جميع ما استدل به أصحاب هذا المذهب بقوله: «والحق المنع، وهو رأى جمهور البصريين، وأن البيت المتقدم ضرورة، وأن خالصة فى الآية الأولى ومطويات فى الثانية معمولان لصلة (ما) وهى فى (بطون) و(قبضته) فخالصة معمولة للحجار والمجورور قبلها على أنها حال من الضمير الذى فى الصلة و(مطويات) معمولة (لقبضتيه) على أنها حال من الضمير المستتر فيها، والتاء فى (خالصة) للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه (ما) من الأجنة... والحق أن السماوات عطف على ضمير مستتر فى (قبضته) لتأولها بالمشق؛ لأنها بمعنى مقبوضة، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا (السماوات) مبتدأ و(بيمينه) خبره كما قال الأخفش، بل (بيمينه) معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها، أى لا عامل الحال»<sup>(١)</sup>.

وهناك من أجاز مذهب الأخفش فى جعل «مطويات» حال، والسماوات مبتدأ وبيمينه خبره، كمكى<sup>(٢)</sup>، والعكبرى<sup>(٣)</sup>.

ورد أستاذنا الدكتور عبد النعيم استدلالاً هذا المذهب فقال: «وحتهم فى ذلك قوله تعالى: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه، وهو (ما) الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا، والأصل والله أعلم: ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، ولا حجة لهم فى الآية؛ فإن خالصة حال من المضمير المرفوع فى قوله: فى بطون) ولذكورنا خبر المبتدأ (ما) وفى بطونهم صلة (ما)، وعليه يكون العامل فى بطون، وعليه فلا تقدم، ومعنى الآية: الأجنة فى بطون الأنعام حالة كونها خالصة لذكورنا ف (ما) أنث باعتبار المعنى، وبهذا الاعتبار أنث الحال».

ومن حجتهم أيضاً قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِّمِمينه﴾<sup>(٤)</sup> - وذكر استدلالهم من الآية ورد الشيخ خالد السابق، ثم قال: «ويجوز جعل السموات مبتدأ، ومطويات حال من المبتدأ (السموات) وعاملها الابتداء، ومثل ذلك يمكن أن يقال فى الآية الأولى فتكون خالصة حال من المبتدأ (ما) وعاملها الابتداء، فاعرف ذلك.

وجعلوا من حجتهم أيضاً تقديم الحال على عاملها الظرف متوسطة بين المخبر عنه والمخبر به فى قول الشاعر:

رهطُ ابن كوزٍ محبى أدراعهم      فيهم ورهط ربيعة بن جدار

شاهده على ما قالوا: توسط الحال محبى أدراعهم بين المخبر عنه (رهط)، والمخبر به (فيهم)

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٣٣.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن ٢ / ١١١٤.

(٤) سورة الزمر: آية ٦٧.

ولا حجة فيه لأن الحال صاحبها المبتدأ وعاملها الابتداء ، فلا تقديم ، ولا حاجة إلى القول بأنه ضرورة كما قال الصبان<sup>(١)</sup>»(٢).

**المذهب الثانى:** وهو لسيبويه من القول بمنع تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور مطلقاً. يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجل، فإن قال قائل: أجمعه بمنزلة راکباً مرّاً زيد، وراكباً مرّاً الرجل، قيل له: فإنه مثله فى القياس؛ لأنّ فيها بمنزلة مرّاً، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسننت. ومن ثم صار: مررت قائماً برجل، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل فى الاسم، وليس بفعل والعامل الباء. ولو حسُن هذا الحسن: قائماً هذا رجل»(٣).

ذكر ابن برهان تعليلاً لمذهب سيبويه فقال: «لأنه لا يتقدم حال على ما عملت فيه حروف الجر والظرف عليه؛ لأن الباء أضعف من الظرف، ألا ترى أن الظرف يرفع وينصب، فأشبهه الفعل بذلك، والحرف لا يعمل غير الجرّ، أى الباء التى لا ضمير فيها. فأما الباء التى فيها ضمير فهى مثل الظرف سواء، نحو: زيد بالباب»(٤)، وتبع سيبويه جمهور<sup>(٥)</sup> نخاة البصرة.

**المذهب الثالث:** مذهب ابن مالك من الجواز على ضعف فى حالة كون الحال اسماً صريحاً، وتبعه فى هذا ابن عقيل الذى عبر بندرته وكذلك الأشموني، قال ابن عقيل: «وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف، نحو: زيد قائماً عندك»(٦)، وقال الأشموني: «وندر تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر عنه بهما، نحو: سعيد مستقراً عندك أو فى هجر»(٧).

**المذهب الرابع:** جواز توسطها إذا كانت من مضمير مرفوع، مثل: أنت فى الدار قائماً، فيجوز أن تقول: «أنت قائماً فى الدار، وهو مذهب الكوفيين»(٨).

ورده أستاذنا الدكتور عبد النعيم بقوله: «وقولهم مردود لأن الحال فى المثاليين من المبتدأ (أنت) فى الأول، و(زيد) فى الثانى - زيد قائماً فى الدار - وعاملها الابتداء فلا فرق ولا تقديم»(٩).

(١) حاشية الصبان على أوضح المسالك ٢ / ١٨٢ .

(٢) دراسات فى النحو لأستاذنا الدكتور عبد النعيم على محمد ص ١٥٩ - ١٦١ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٤) شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٣٧ .

(٥) اللمع لابن جنى ص ١١٧ - ١١٨، والكافية بشرح الرضى ١ / ٢٠٤، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٣١٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٥، وهمع الهوامع ٤ / ٣٢ .

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٧٢ . (٧) منهج السالك على الألفية ٢ / ١٨١ .

(٨) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥٥، وهمع الهوامع ٤ / ٣٣، ومنهج السالك ٢ / ١٨٢ .

(٩) دراسات فى النحو ص ١٦١ .

**المذهب الخامس:** الجواز أيضاً إذا كان الحال ظرفاً أو مجروراً والعامل فيها ظرف أو مجرور وهو لابن برهان<sup>(١)</sup>، «وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جاز أن يقع موقعاً لا يقع غيرها فيه»<sup>(٢)</sup>، وذلك مثل: زيد عندك أمامك، وزيد عندك فى الدار، وزيد فى الدار أمامك.

ورده أيضاً أستاذنا الدكتور عبد النعيم بقوله، «والحق أنه لا حجة فى شيء من ذلك لما حققناه من أن الحال فى هذا ونحوه صاحبها المبتدأ وعاملها الابتداء فلا تقديم»<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين لنا أن أرجح المذاهب هو مذهب سيبويه والبصريين، لضعف المذاهب الأخرى، وهناك تعليق جيد لأستاذنا للدكتور عبد النعيم على هذه المذاهب يكشف عن قوة مذهب سيبويه وضعف المذاهب الأخرى، حيث يقول: «ولعل الذى أوقعهم فى هذا التخبط هو منعهم أن يعمل الابتداء فى الحال من غير أن تقوم لديهم حجة على منع إعماله ولو أجازوا إعمال الابتداء فى الحال لما وقعوا فى هذا التخبط ولأراحوا واستراحوا، والحق منع تقديم الحال على عاملها الظرف مطلقاً وهو مذهب سيبويه والجمهور وهذا ما نؤيده وإن اختلفنا معهم فى الأمثلة المتقدمة التى جعلنا عامل الحال فيها جميعاً الابتداء وصاحبها المبتدأ فاعرف ذلك»<sup>(٤)</sup>.

#### **المسألة الخامسة: حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر:**

اختلفت آراء النحاة حول حكم تقديم الحال على صاحبها إن كان مجروراً بحرف جر، فمنهم من منع تقديمه، ومنهم من أجاز، فابن مالك فى هذا يقول: «وإذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يجز عند أكثر النحويين، نحو: مررت بهند قائمة، فيخطئون من يقول مررت قائمة بهند، ودليلهم فى منع ذلك، أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك فى الوساطة التزام التأخير

وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة، وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو: زيد فى الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر فى هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسة. وهذه شبهة وتخييلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو: مرر بهند

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ١/ ٢٠٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٥٥ .

(٢) شرح الكافية للرضى ١/ ٢٠٥ .

(٣) دراسات فى النحو ص ١٦١ .

(٤) السابق ص ١٦٢

جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع»<sup>(١)</sup>.

فالنص يكشف عن وجود مذهبين فى المسألة:

المذهب الأول: منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف، وعزاه ابن مالك إلى أكثر النحويين.

المذهب الثانى: جواز تقدمها لثبوته سماعاً وضعف أدلة المنع، وهو مذهب ابن مالك .

فأما المذهب الأول: الذى يمنع تقدم الحال على صاحبها المجرور فهو مذهب سيبويه، يوضحه قوله: «ومن ثم صار: مررت قائماً برجل، لا يجوز، لأنه صار قبل العامل فى الاسم، وليس بفعل، والعاملُ الباء، ولو حسن هذا الحسن: قائماً هذا رجل»<sup>(٢)</sup>.

وهذا المذهب ارتضاه كثير من نخاة البصرة<sup>(٣)</sup>، معللين له بأمر عدة منها: أن العامل فى الحال حرف جر، وهو لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بالتقديم<sup>(٤)</sup>.

ومنها: أن التقديم «لا يؤدى إلى الفصل بين الفعل وما هو بمنزلة الجزء من بأجنى»<sup>(٥)</sup>.

ومنها: أن «تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضاً عن الاشتراك فى الوساطة التزام التأخير»<sup>(٦)</sup>.

ورد ابن مالك هذا الاستدلال فقال: «لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن واسطة، على أن الحال أشد استغناء عن الوساطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبية والتشبيه والتمنى»<sup>(٧)</sup>، ومنها: الحمل: «على حال المجرور بالإضافة»<sup>(٨)</sup>.

ورده أيضاً ابن مالك بقوله: «فيقال لصاحب هذا الشبهة: المجرور بحرف كالأصل للمجرور

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٧١، والأصول فى النحو ١ / ٢١٤ - ٢١٥، واللمع لابن جنى ص ١١٨، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التنزيل ٣ / ٥٩٢، وآمالى ابن الشجرى ٣ / ١٦، والتبيان فى إعراب القرآن العكبرى ٢ / ١٠٦٩، اللباب فى علل البناء، والإعراب للعكبرى ١ / ٢١٩، والتوطئة للشلوبيني ص ٢١٤، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٣٣، والكافية بشرح الرضى ١ / ٢٠٧، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٣١٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٥) شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١ / ٤٢٨ .

(٦) همع الهوامع ٤ / ٢٦ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٩ .

(٨) السابق ٢ / ٣٣٦ .



بالإضافة، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه، لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً، وأيضاً فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة، والحال منه بمنزلة بجزء صلة، فوجب تأخيرها كما يجب تأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبهه جزء صلة، فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك»<sup>(١)</sup>.

ومنها أن الحال المجرور صاحبه شبيه «بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو: زيد في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مرت بهند جالسة»<sup>(٢)</sup>.

وأما المذهب الثاني: الذي يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فقد ذهب إليه ابن كيسان والفراسي وابن برهان<sup>(٣)</sup>، ونسبه الشيخ خالد<sup>(٤)</sup> إلى ابن جنى، وصححه ابن مالك في نصه السابق، وأيده أبو حيان<sup>(٥)</sup>.

واحتج القائلون بهذا المذهب بالسماع والقياس؛ فأما السماع فقد احتجوا بالقرآن الكريم والشعر، فأما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾<sup>(٦)</sup>، فابن مالك يوجه هذه الآية فيقول: «أن كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أى جميعاً، وهذا هو الصحيح»<sup>(٧)</sup>.

وقد أجاب العلماء عن هذا التوجيه، فقال الزمخشري: «ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا بالخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى؛ لأنه لا يستوى له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بد له من ارتكاب الخطأين»<sup>(٨)</sup>.

وقد ذكر ابن مالك أن الزمخشري جعل: «كافة صفة لإرساله، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه»<sup>(٩)</sup>، وأن الزجاج جعل: «كافة حال من الكاف والتاء فيه للمبالغة»<sup>(١٠)</sup>.

(١) السابق ٢ / ٣٣٩ .

(٢) السابق ٢ / ٣٣٦، والهمع ٤ / ٢٦ .

(٣) شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٣٧، ١٣٨، أمالي ابن الشجري ٣ / ١٦ نسبه لابن كيسان، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٤، وجمع الهوامع ٤ / ٢٦، ومنهج السالك ٢ / ١٧٦ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٧٩ .

(٥) البحر الخيط ٧ / ٢٨١ .

(٦) سورة سبأ: الآية ٢٨ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧ .

(٨) الكشاف للزمخشري ٣ / ٥٩٢ .

(٩) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧، ونص الزجاج في معاني القرآن وإعرابه لم يصرح بجعل كافة حالاً ولكن يفهم منه ذلك فقال: «معنى كافة الإحاطة في اللغة، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ» معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٤ .

(١٠) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧، ونص الزجاج في معاني القرآن وإعرابه لم يصرح بجعل كافة حالاً ولكن منه ذلك فقال: «معنى كافة الإحاطة في اللغة، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ». معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٤ .

وقد رد ابن مالك كلا الوجهين بقوله: «ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج؛ أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً، وهذا شبيه بما فعل في خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه. وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل. وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة أعنى إرساله، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه. وأما الزجاج فبطلان قوله بين أيضاً؛ لأنه جعل كافة حالاً مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسابة وفروقة ومهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها، لكونها على فاعله»<sup>(١)</sup>.

وأما الشعر فقد أورد ابن مالك شواهد عدة منها:

فإن تك أذوادُ أصبن ونسوةً      فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال<sup>(٢)</sup>

أراد فلن يذهبوا بدم حبال فرغاً. وحبال اسم رجل، ومن ذلك قول الشاعر:

لئن كان برُد الماء هيمان صادياً      إلى حيباً إنها حبيب<sup>(٣)</sup>

وقول الشاعر:

غافلاً تعرضُ المنية للمرء      فيُدعى ولات حين إباء<sup>(٤)</sup>

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٢) البيت من الطويل ونُسب لطليحة بن خويلد في المقاصد النحوية ٣ / ١٥٤، وتاج العروس (حبل) وهو من شواهد الختسب لابن جنى ٢ / ١٤٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٥، ومنهج السالك إلى الألفية ٢ / ١٧٧.

ومعنى أذواد: جمع ذود: جماعة الإبل «فرغاً» هدرًا لم يطلب به.

(٣) البيت من الطويل، واختلفت الأقوال حول نسبه، فنُسب لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٣ / ٢١٢، ٢١٨، وإلى كثير عزه، وليس في ديوانه. والهيمان: الشديد العطش وكذلك الصادى.

والمعنى: بقدر ما هو الماء محبوب عندي عندما أكون شديد العطش، فهي لدى محبوبه أكثر.

والشاهد: في «هيمان صادياً إلى حيباً» حيث تقدمت الحال على صاحبها، وهو الضمير الجرور بـ «إلى» والمتقدم على متعلقه، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٥، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٤، ومنهج السالك ٢ / ١٧٧.

(٤) البيت من الخفيف. وهو مجهول القائل وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٥، والبحر المحيط ٧ / ٢٨١، والدر المصون للحلي ٥ / ٤٤٧، ومنهج السالك ٢ / ١٧٧، والمقاصد النحوية ٣ / ١٦١، و«يدعى» يطلب المرء «لات» ليس «حين إباء» أى ليس الحين حين إباء.

والشاهد في: «غافلاً» حيث وقع حالاً من المرء، وهو مجرور بحرف جر.

أراد تعرض المنية للمرء غافلاً»<sup>(١)</sup>.

وهناك مذهب ثالث هو: التفصيل، ونقل عن الكوفيين<sup>(٢)</sup>، فيجيزون التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم. ويبدو لي بعد عرض المذاهب ومناقشتها أن المذهب القائل بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف هو الأولى بالقبول؛ وذلك لأن له معضداً من السماع، على حين أن المذهبيين الآخرين لا معضد لهما إلا من القياس، والسماع أقوى من القياس فهو أصل التععيد.

### المسألة السادسة: تقديم الحال على صاحبها :

ذكر ابن مالك خلافاً بين البصريين والكوفيين حول جواز تقدم الحال على صاحبها، المنصوب أو المرفوع، الظاهر أو المضمرة؛ وذلك كما يلي:

المذهب الأول: مذهب البصريين، وهو جواز تقدم الحال على صاحبها الظاهر أو المضمرة مطلقاً. وهذا المذهب هو ما اختاره ابن مالك، وعن هذا المذهب يقول ابن مالك: «وإذا كان صاحب الحال منصوباً أو مرفوعاً جاز تقديم الحال عليه ظاهراً كان أو مضمراً عند البصريين، نحو: لقيت راكبة هندياً، وجاء مسرعاً زيد»<sup>(٣)</sup>.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، وفيه تفصيل على عدة أقوال:

القول الأول: منع تقديم الحال على صاحبها المنصوب إذا كان ظاهراً، يقول ابن مالك: «ومنع الكوفيون تقدم حال المنصوب إذا كان ظاهراً لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً وكون صاحبها بدلاً»<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب، إذا كانت هذه الحال فعلاً. يقول ابن مالك: «فإن كان الحال فعلاً لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور، أعنى توهم المفعولية والبدلية»<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: منع تقديم الحال على صاحبها المرفوع الظاهر. يقول ابن مالك: «فإن كان المرفوع ظاهراً لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٨، والتصريح على التوضيح ١ / ٣٨٠، وهمع الهوامع ٤ / ٢٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٠ .

(٤) السابق .

(٥) السابق.

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣٤١ .

القول الرابع: وهو جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع، إذا كان الفعل متقدماً، ومنع ذلك إذا كان الفعل متأخراً. يقول ابن مالك: «وبعض العلماء يزعمون أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدماً، نحو: قام مسرعاً زيداً، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخراً، نحو: مسرعاً قام زيد»<sup>(١)</sup>.

هذا إجمال ما ذكره ابن مالك في هذا الخلاف البصري الكوفي حول مسألة تقديم الحال على صاحبها، وتفصيل هذا الخلاف كالآتي:

### المذهب الأول: مذهب البصريين:

يجيز البصريون تقديم الحال على صاحبها مطلقاً، ويتضح هذا من قول سييويه: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده وبينى على ما قبله. وذلك قولك: هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجل، لما لم يجوز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده»<sup>(٢)</sup>.

حيث يفهم من المثالين اللذين ذكرهما وهما: «هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجل»، أنه يجيز تقديم الحال على صاحبها.

وينعقد إجماع نخاة البصرة على هذا المذهب، فلم أجد مخالفاً له فيما اطلعت عليه من كتبهم<sup>(٣)</sup>. وقد استدلل البصريون على مذهبهم بالسماع والقياس: فأما السماع فاستدلوا له من القرآن والشعر، فمن القرآن قول الله تعالى: ﴿خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

يقول الزمخشري: «(خشعاً أبصارهم) حال من الخارجين»<sup>(٥)</sup> أى من واو الجماعة. ويقول مكى: «(خشعاً) نصب على الحال من الهاء والميم فى (عنهم) فيقبح الوقف على عنهم) وإن جعلته حالاً من الضمير فى (يخرجون) حسن الوقف على (عنهم)»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٤١.

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٢.

(٣) انظر: المقتضب للمبرد ٤ / ١٦٨، والأصول فى النحو ١ / ٢١٧، واللمع لابن جنى ص ١١٧، والخصائص ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥، والمرتل لابن الخشاب ص ١٦١، وأسرار العربية للأنبارى ص ١٩١، التبيين ص ٣٨٣، واللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١ / ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٧، والتوطئة للشلوبي ص ٢١٣، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٩، مغنى اللبيب ٢ / ٨٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٦٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٧٨، وهمع الهوامع ٤ / ٢٥، ومنهج السالك ٢ / ١٨٠.

(٤) سورة القمر: آية ٧.

(٥) الكشاف ٤ / ٤٣٣ وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٨٧.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٩٨.

ويقول العكبري: «قوله تعالى: (خَشَعًا) هو حال، وفي العامل وجهان:

أحدهما - يدعوا؛ أى يدعوهم الداعى، وصاحبُ الحالِ الضمير المحذوف. و(أبصارُهُمْ): مرفوع بخشعًا، وجاز أن يعمل الجمع لأنه مكسر.

والثانى: العامل (يخرجون) وقرئ: خاشعًا؛ والتقدير: فريقًا خاشعًا؛ ولم يؤنث؛ لأن تأنيث الفاعل لتأنيث الجمع ليس بلازم، ولأنه ليس بمؤنث حقيقي؛ ويجوز أن ينتصب خاشعًا بيدعوا على أنه مفعوله و(يخرجون) على هذا حال من أصحاب الأَبصار»<sup>(١)</sup>. ومعنى هذا، جواز تقديم الحال على صاحبها المضمرة المرفوعة، أى واو الجماعة فى (يخرجون). والكوفيون يوافقون البصريين فى هذا الموضع، واستدلوا بتقديم الحال على صاحبها الظاهر المرفوع، من الشعر بأبيات عدة، منها قول الشاعر:

فسقى بلادك غير مُفسِدها صوبُ الغمام وديمةُ تهمة<sup>(٢)</sup>

واستدلوا لتقديم الحال على صاحبها المنصوب، من الشعر بعدة أبيات منها قول الشاعر:

وصلتُ ولم أصرم مُسيئينَ أسرتى وأعتبتهم حتى يُلاقوا ولائيا<sup>(٣)</sup>

أراد وصلتُ أسرتى مسيئين»<sup>(٤)</sup>.

وأما القياس، فقد استدلوا لجواز التقديم مطلقًا بأمر: منها: أن العامل فيها، إذا كان متصرفًا، وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفًا جاز التقديم. يقول ابن جنى: «فإذا كان العامل متصرفًا، جاز تقديم الحال عليه. تقول: جاء زيد راكبًا، وجاء راكبًا زيد. وراكبًا جاء زيد. كلُّ ذلك جائز؛ لأن جاء متصرفٌ، والتصرفُ هو التنقلُ فى الأزمنة»<sup>(٥)</sup>.

ثم إن تقديم الحال على صاحبها جائز؛ «لأنها لا تكون صفة؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فلزم النصب»<sup>(٦)</sup>.

(١) التبيان فى إعراب القرآن ٢ / ١١٩٣ .

(٢) البيت من الكامل لطفرة بن العبد فى ديوانه ص ٨٨، وهو شاهد شرح التسهيل ٢ / ٣٤١، وهمع الهوامع ٤ / ٢٥، والدرر اللوامع ١ / ٥١٢، والرواية: «ديارك» مكان «بلادك».

ومعنى: صوب: انصباب المطر، والديمة: السحاب الدائم المطر، وتهمة: تسيل. ويقصد الشاعر: الدعاء للممدوح بمطر دائم لبلاده دون أن يفسد ديارها كثرة المطر.

والشاهد فى قوله: «غير مُفسِدها صوبُ الغمام» حيث تقدمت الحال وهي: غير مفسدها على صاحبها المرفوع صوبُ الغمام. (٣) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل من شواهد شرح التسهيل ٢ / ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٦، وجاء فى همع الهوامع ٤ / ٢٥، الشطر الأول منه.

ومعنى: لم أصرم: لم أقطع. وأعتبتهم: أرضيتهم بعد العتاب.

والشاهد فى قوله: «مسيئينَ أسرتى» حيث تقدم الحال: مسيئين على صاحبها المنصوب «أسرتى».

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٠ .

(٥) اللمع ص ١١٧، وانظر: التبيين ص ٣٨٤ .

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٣٢١ .

## المذهب الثاني: مذهب الكوفيين :

عند مطالعة كتب النحاة، نجد أنه اختلف النقل عن الكوفيين في هذه المسألة. فقد نُقل عنهم القول بجواز التقديم في مواضع، ومنعه في مواضع أخرى، كما ذكر ابن مالك فيما سبق، وغيره<sup>(١)</sup>. ونقل عنهم بعض النحاة القول بالمنع مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

وقد استدلل للكوفيين القائلين بالمنع مطلقاً، بأن «الحال صفة في الأصل، فيلزمها الضمير، فتقديمها يُفضى إلى تقديم المضمَر على المُظهِر، وتقديم الصفة على الموصوفِ، وكلاهما ممتنع: كما يمتنع ضرب غلامه زيداً.

وأجاب العكبري: أمّا تقديمُ المضمَر على المظهر فجائز إذا كانت النية به التأخير، كما قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup>... وأمّا تقديم الصفة على الموصوف فإنما يمتنع في الصفة التابعة للموصوف في الإعراب مثل: جاءني زيد الظريف، ولو قلت: جاءني الظريفُ زيد، على الوصف لم يَجُز، والحالُ صفة في المعنى، لا في اللفظ، ولذلك يجوزُ تقديمُ صفة النكرة عليها فتصيرُ حالاً<sup>(٤)</sup>.

واستدل للكوفيين القائلين بجواز التقديم بأن جواز تقديم الحال على ذى الحال إذا كان ذو الحال ضميراً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً «لأن ذا الحال إذا كان مظهرًا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر لأن في الحال ضميراً يعود على ذى الحال المتأخر، وأمّا إذا كان ضميراً فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما، وأمّا جواز تلك الصورة الواحدة، أعني نحو: جاء راكبًا زيد، فلشدة طلب الفعل للفاعل، فكأن الفاعل ولى الفعل، والحال ولى الفاعل، فلا يكون ضميراً قبل الذكر<sup>(٥)</sup>.

وأرى أن مذهب البصريين هو الأولى بالقبول؛ لأنه معضد بالسماع والقياس.

## المسألة السابعة: العامل في حالين توسط بينهما أفعل التفضيل :

يتمتع تقدم الحال على عاملها إذا كان العامل اسم التفضيل؛ لجموده، ومع هذا اختلف النحاة في العامل في حالين توسط بينهما أفعل التفضيل.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٧٨، وهمع الهوامع ٤/ ٢٦.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٠، (م - ٣١)، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٨٣ (م - ٦٢).

(٣) سورة طه: آية ٦٧.

(٤) التبيين ص ٣٨٥.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٦.

وقد ذكر ابن مالك هذا الخلاف فى قوله: «وكان حق أفعال التفضيل أن يجعل له مزية على الجوامد المضمنة معنى الفعل؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة فى اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فيجعل موافقاً للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفاهم ناصرًا، وجعل موافقاً للصفة المشبهة إذا توسط، نحو: تمرنا بُسرًا أطيب منه رطبًا، ومررت برجل خيرًا ما يكون خيرٌ منك خيرٌ ما تكون؛ فنصب أطيب بُسرًا ورطبًا ونصب خيرًا منك خيرٌ ما يكون وخيرٌ ما تكون. وليس هذا على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافى ومن وافقه؛ لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة؛ ولأن أفعال هنا كـ (أفعل) فى قوله تعالى: ﴿هُم لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾<sup>(١)</sup> فى أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين؛ فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد فى الأمثلة المشار إليها»<sup>(٢)</sup>.

فالخلاف - كما يظهر من النص - إلى مذهبين:

المذهب الأول: أن العامل فى الحالين هو أفعال التفضيل، وعزاه ابن مالك لسيبويه، واختاره، وعلل له بأدلة من القياس.

المذهب الثانى: أن العامل فى الحالين هو «كان» التامة المقدره، وهو - كما قال ابن مالك - مذهب الكسائى.

وعند طرح المسألة على كتب النحاة يتبين الآتى:

**المذهب الأول:** وهو أن العامل فى الحالين (أفعل التفضيل) هذا المذهب هو مذهب سيبويه حيث يقول: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور - وذلك قولك: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا. فإن شئت جعلته حينًا قد مضى، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلاً. وإنما قال الناس: هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذ كان) فيما مضى؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان. ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمر أطيب منه البُسر؛ لأنَّ كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال. ومنه: مررتُ برجلٍ أخبث ما يكون أخبثٌ منك أخبثٌ ما تكون، وبرجلٍ خيرٌ ما يكون خيرٌ منك خيرٌ ما تكون، وهو أخبثٌ ما يكون أخبثٌ منك أخبثٌ ما تكون: فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله»<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٦٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

والنص يدل على أن سيبويه ينص على أن العامل هو أفعل التفضيل، وقد تبعه كثير من النحاة منهم الفارسي<sup>(١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، وابن مالك، والرضي<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

**المذهب الثاني:** عامل النصب في الحالين (كان) التامة المقدرة: وهذا مذهب المبرد والسيرافي، ونقل<sup>(٧)</sup> عن ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وقال به ابن يعيش<sup>(٨)</sup>.

قال المبرد: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْبَبْتُ مَا يَكُونُ مِنْكَ أَحَبُّهُ مَا تَكُونُ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مَا يَكُونُ خَيْرٍ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ، فَهَذَا عَلَى إِضْمَارِ إِذَا كَانَ، وَإِذَا كَانَ، وَاحْتِمَالِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَالتَّقْدِيرُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ إِذَا كَانَ خَيْرًا مَا يَكُونُ إِذَا كُنْتَ خَيْرًا مَا تَكُونُ»<sup>(٩)</sup>.

وقال السيرافي: «الباب إنما يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان. فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضيًا وأن يكون مستقبلًا. غير أنه لا بد من دليل على المضي منه والاستقبال، بحسب ما يفضل من ذلك. فإن كان ماضيًا أضمرت (إذ)، وإن كان مستقبلًا أضمرت (إذا) - فإذا قلت: هذا بسرًا أطيب منه تمرًا، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب فالتفضيل لما مضى. والتقدير: هذا إذ كان بسرًا أطيب منه إذا كان تمرًا. فهو مبتدأ خبره أطيب منه، وبسرًا وتمرًا حالان من المشار إليه في زمانين، والعامل في الحال كان»<sup>(١٠)</sup>.

وقد رد ابن مالك هذا المذهب بقوله: «وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة؛ ولأن أفعل هنا ك (أفعل) في قوله تعالى: ﴿هُمُ لِلْكَفْرِ يَوْمئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾<sup>(١١)</sup> في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين؛ فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد في الأمثلة المشار إليها. وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون ما وقع فيه شبيهًا بما فرّ

(١) المسائل المنثورة للفارسي ص ٣٣، وانظر: المسائل الخليليات ص ١٨٣ .

(٢) الآمال النحوية لابن الحاجب ٤ / ١٣٠ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٠٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥٤ .

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٧٣ .

(٦) همع الهوامع ٤ / ٣١ .

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٤ .

(٨) شرح المفصل ٢ / ٦٠ .

(٩) المقتضب للمبرد ٣ / ٢٥٠ .

(١٠) هامش الكتاب ١ / ٤٠٠ .

(١١) سورة آل عمران: الآية ١٦٧ .



منه. وللحال هنا زيادة شبه بالظرف»<sup>(١)</sup>.

ولقد فصل أستاذى الدكتور عبد النعيم فى هذا الخلاف فقال: «والحق الذى نرتضيه ونقول به أنه لا استثناء من قاعدة وجوب تأخير الحال على عاملها إذا كان اسم التفضيل؛ لأن الحال الأولى صاحبها المبتدأ وعاملها الابتداء، والحال الثانية صاحبها الضمير المستتر فى اسم التفضيل وعاملها اسم التفضيل، فاعرف ذلك وتمسك به ولا تلق بالآ لما قالوه؛ لأنه انبنى على باطل، وهو منعهم عمل الابتداء فى الحال وكذلك منعهم من إعمال الاسم الجامد فيها»<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الثامنة: إعراب اسم الفاعل إذا تكرر بعده الظرف أو الجار والمجرور:

وقع خلاف بين البصريين والكوفيين حول إعراب اسم الفاعل الصالح للخبرية إذا تكرر بعده الظرف أو الجار والمجرور، فلم يجز فيه الكوفيون إلا النصب على الحالية، وأجاز فيه البصريون الوجهين: الرفع على الخبرية أو النصب على الحالية، هذا ما ذكره ابن مالك حين قال: «فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضاً وحكم برفع النصب؛ لنزول القرآن به. كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>. وادعى الكوفيون أن النصب فى مثل هذا لازم؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع. وهذا لا يدل على أن الرفع لا يجوز، بل يدل على أن النصب أجود منه. فلو كرر الظرف والمخير عنه لجاز الوجهان أيضاً وحكم برفع النصب؛ لنزول القرآن به فى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

فالنص يذكر وجود خلاف إلى مذهبين:

المذهب الأول: جواز إعراب اسم الفاعل رفعاً على الخبرية أو نصباً على الحالية وهو مذهب البصريين - يوضحه قول إمامهم سيويه: «هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً - وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى. وذلك قولك: فيها زيد قائماً فيها، فإنما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت: زيد قائماً فيها. فإنما هذا كقولك: قد ثبت زيد أميراً قد ثبت، فأعدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٤ .

(٢) دراسات فى النحو ص ١٥٦ .

(٣) سورة هود: الآية ١٠٨ .

(٤) سورة الحشر: الآية ١٧ .

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٠٧ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٧ .

الأوّل فى زيد وفى الأمير. ومثله فى التوكيد والثنية: لقيت عمراً عمراً»<sup>(١)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن قالوا: «الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرر؛ لأن قُصارى ما نقدر أن يكون مانعاً تكرر الظرف؛ لأن (فى) الأولى تفيد ما تفيده الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع فى كلام العرب مُستعمل فى لغتهم، وهذا لا خلاف فيه، وصار هذا كقولهم: (فيك زيد راغب فيك) ولا شك أن (فيك) الأولى تفيد ما تفيده الثانية، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة، فكذلك ها هنا»<sup>(٢)</sup>.

«ويدل عليه أنك إذا نصبت قائماً كانت (فى) توكيداً أيضاً، إذ لو اقتضت فقلت: زيد فى الدار قائماً جاز وكان الحال من الظرف، فتكون (فى) توكيداً، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى لزوم النصب فى اسم الفاعل، إذا كرر بعده الظرف أو الجار والمجرور على الحالية، فقد نسبه النحاس إلى الفراء معللاً قوله بأن النصب ها هنا هو كلام العرب، وأنه «لا يجوز أن يقدم من أجل الضمير»<sup>(٥)</sup>.

وعند التحقق من كلام الفراء وجدته لا يوجب النصب كما نسب إليه بل يبيزه، وإن كان لا يشتهى الرفع، فقال: «وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وهى فى قراءة عبد الله: (فكان عاقبتهم أنهما خالدان فى النار)، وفى قراءتنا «خالدین فيها» بالنصب، ولا أشتهى الرفع، وإن كان يجوز؛ وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود»<sup>(٧)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بالنقل والقياس: «أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾، فقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾ منصوب بالحال، ولا يجوز غيره، وقال تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٨)</sup>، ووجه الدليل من هاتين الآيتين

(١) الكتاب ٢ / ١٢٥، وانظر: كتب جمهور نخاة البصرة: معانى القرآن للأخفش ٢ / ٧٠٧، والمقتضب ٤ / ٣١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٢، والمسائل البصريات ٢ / ٩٠٢، ومشكل إعراب القرآن المكي ٢ / ٧٢٦، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ٢ / ١٢١٦، الإنصاف ١ / ٢٥٨ - ٢٦٠ (م - ٣٣)، والتبيين ص ٣٩١ - ٣٩٢ (م - ٦٤)، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٠٦، وهمع الهوامع ٤ / ٤٣.

(٢) الإنصاف ١ / ٢٥٩.

(٣) سورة هود: الآية ١٠٨.

(٤) التبيين ص ٣٩١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٠١، وانظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٧٢٦.

(٦) سورة الحشر: الآية ١٧.

(٧) معانى القرآن للفراء ٣ / ١٤٦.

(٨) سبق تخريها.

أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يُروَ عن أحدٍ منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع.  
وأما القياس فقالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز إلا النصب، وذلك لأن الفائدة في الظرف الثاني في قولك: في الدار زيد قائماً فيها، إنما تحصل إذا حملناه على النصب، لا إذا حملناه على الرفع، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلّة لثائم منقطعاً عما قبله؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلغ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا: في الدار زيد قائم فيها، فإنه تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحملُ الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة»<sup>(١)</sup>.

ورد أصحاب المذهب الأول احتجاج الكوفيين فقالوا: «أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فلا حجة لهم في هاتين الآيتين؛ إذا ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب، ونحن نقول به. وقولهم: إنه لم يُروَ عن أحد من القراء أنه قرأ بالرفع فوجب لا يجوز. قلنا: لا نسلم؛ فإنه قد روى عن الأعمش<sup>(٢)</sup> أنه قرأ (خالدون فيها) بالرفع، فدل على أن هذا الاستدلال فاسد، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً. ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر نحو: ما زيد قائم، وما عمرو ذاهب، إلا فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة فكذلك ها هنا.

وأما قولهم: إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة. قلنا هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره، فيقولون: لقيتُ زيداً زيداً، وضربتُ عمراً عمراً. فيكون المكرر توكيداً للأول، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فهم الثانية تكرير للتوكيد، والتقدير: (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ)، في أحد الوجهين ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز، فكذلك ها هنا»<sup>(٤)</sup>.

وأقول: إن زعم البصريين أنه لا حجة للكوفيين في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي﴾

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩، وانظر: التبيين ص ٣٩٢.

(٢) ذكر أن الأعمش قرأها «خالدان فيها» وذلك في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٥٥، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٧٢٦، والتبيين ص ٣٩٢.

(٣) سورة يوسف: الآية ٣٧.

(٤) الإنصاف ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠، وانظر: التبيين ص ٣٩٢.

الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا»، وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ﴾ على لزوم النصب زعم مطلق على عواهنه لا يصلح لرد احتجاج الكوفيين بالآيتين، وعدم تسليم الكوفيين للبصريين بعدم جواز الرفع استناداً منهم على قراءة الأعمش، غير مبرر؛ لأن قراءة الأعمش وإن كانت شاذة، فيعتد بها في التععيد النحوى.

ثم إن قياسهم (الحال) فى الأمثلة المذكورة على (ما) تارة والى التوكيد اللفظى تارة أخرى قياس مع الفارق.

وأما ما ذكره ابن مالك من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أُيْبِضَتْ وُجُوهُهُمْ فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، فخالدون هنا خير، ويؤكد هذا قول الزمخشري: «فإن قلت: كيف موقع قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ بعد قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ﴾؟ قلت: موقع الاستئناف، كأنه قيل: كيف يكونون فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون لا يظعنون عنها ولا يموتون»<sup>(١)</sup>.

ويرى الدكتور عبد النعيم أن أمر الكوفيين عجيب، فهم يقعدون القواعد على شاهد واحد سمعوه عن بعض العرب، ثم يردون قراءة قرآنية وهي قراءة الأعمش. وعليه فإنه يرى أن قول البصريين بجواز النصب على الحالية وجواز الرفع على الخبرية أجدر أن يعتد به؛ لأن القراءة لا ترد وإن كانت شاذة.

### المسألة التاسعة : تعدد الحال :

يجوز أن تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، كما يجب أن تعدد فى بعض المواضع، وذكر ابن مالك أن ابن عصفور زعم «أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، وقال: كما لا يقال: قمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً. واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل، نحو: زيد راكباً أحسن منه ماشياً. قال: فجاز هذا كما جاز فى الظرف زيد اليوم أفضل منه غداً، وزيد خلفك أسرع منه أمامك. ثم قال: وصح ذلك فى أفعل التفضيل؛ لأنه قام مقام فعلين. ألا ترى أن معنى قولك: زيد اليوم أفضل منه غداً: زيد يزيد فضله اليوم على فضله غداً. قلت: تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكاً مسرعاً بقت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله؛ لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخمس ويوم الجمعة محال، ووقع مجيء واحد فى حال ضحك وحال إسراع غير محال. وإنما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد ضاحكاً باكياً، لأن وقوع مجيء واحد فى حال ضحك وحال بكاء محال، كما أن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال. ولكن المشرفى<sup>(٢)</sup>

(١) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ١/ ٤٢٨ . (٢) المشرفى: اسم للسيف.

قد ينبو، واللاحق<sup>(١)</sup> قد يكبو. على أنه يجوز أن يقال: جاء زيد ضاحكاً باكباً إذا قصد أن بعض مجيئه في حال ضحك وبعضه في حال بكاء»<sup>(٢)</sup>.

يتضح مما سبق أن للنحاة في المسألة مذهبين:

المذهب الأول: المنسوب إلى ابن عصفور، وهو عدم جواز التعدد في الحال لفعل واحد، إذا كان صاحب الحال مفرداً قياساً على الظرف.

المذهب الثاني: وهو اختيار ابن مالك، وهو جواز تعدد الحال.

وتفصيل القول في المسألة يأتي على النحو الآتي:

**المذهب الأول:** عدم جواز تعدد الحال لفعل واحد:

ما نسبه ابن مالك إلى ابن عصفور من القول بعدم جواز تعدد الحال لفعل واحد صحيح، حيث يؤكد قوله في المقرب: «ولا يفضى العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة، أزيد من شيء واحد، إلا بحرف عطف، إلا أن يكون أفعال التى للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان، وفى حالين من ذى حال واحد، نحو قولك: أنت يوم الجمعة أحسن منك قائماً يوم الخميس قاعداً، فإن كان الحالان من ذوى حال، جاز ذلك فى كل عامل؛ نحو قولك: لقي عمرو زيدا مُصعباً مُنحدرًا، إذا كان اللاقى مُصعباً، والملقى مُنحدرًا، وإن كان أحد الطرفين مشتماً على الآخر، جاز ذلك - أيضاً - فى كل عامل؛ نحو قولك: لقيت زيدا يوم الجمعة غدوةً، فتنصب يوم الجمعة، وغدوةً بليقتُ على أنهما ظرفان»<sup>(٣)</sup>.

وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى الفارسي وجماعة لم يحددهم، فقال: «وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه لا يجوز أن يقتضى العامل الواحد من الأحوال التى لذى حال واحدة، أزيد من حال واحدة ويجعلون فى نحو ذلك المثال أن يكون ضاحكاً صفة مسرعاً، أو حالاً من الضمير المستكن فى مسرعاً»<sup>(٤)</sup>.

ونسبه السيوطى إلى جماعة حدد منهم الفارسي وابن عصفور، فقال: «وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور: أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثنى أفعال التفضيل، فإنه يعمل فى حالين... وخرجوا المنصوب ثانياً على أنها

(١) اللاحق: صفة للفرس.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٩ .

(٣) المقرب لابن عصفور ص ٢٢٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥٨ .

صفة للحال، أو حال من الضمير المستكن فيه. ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحققين»<sup>(١)</sup>.

وهذا المذهب مردود بما رده به ابن مالك فى نصه السابق، ثم إنه غير معضد بدليل نقلى، والدليل القياسى الذى ساقه ابن عصفور قياس مع الفارق.

**المذهب الثانى:** أن الحال تتعدد لفعل واحد، وصاحبها مفرد:

هذا المذهب هو مذهب الجمهور، حيث قال به المبرد<sup>(٢)</sup>، والزحشرى<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، والرضى<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup>، والسيوطى<sup>(٨)</sup>، والأشمونى<sup>(٩)</sup>.

وقد استدلل لهذا المذهب من النقل والقياس، فمن النقل - مثلاً - قول الشاعر:

**على إذا ما جئت ليلى بخفية      زيارة بيت الله رجلاً حافياً<sup>(١٠)</sup>**

فرجلان وحافياً حالان من فاعل الزيارة المحذوف، والتقدير: علىّ زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافياً، أى ماشياً غير منتعل، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المحرور بعلى ورجلان بسكون الجيم، وفى آخره نون وقد صحفه بعض الأعجميين، فقرأه رجلاى بالإضافة إلى المتكلم، وإعرابه فاعلاً بزيارة، وحافياً حال من ضمير المتكلم فى رجلاه»<sup>(١١)</sup>. ومنه: «كلام العرب: رأيت زيدا مُصعِداً مُنحليراً، ورأيت زيدا راكباً ماشياً - إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً، وأحدكما مُصعِداً والآخر مُنحليراً»<sup>(١٢)</sup>.

ومن القياس ما جاء فى نص ابن مالك السابق فى رده على ابن عصفور.

وأرى أن المذهب الثانى (مذهب الجمهور) هو الأصح، وذلك لورود النقل به، ولأنه لا يخالف الذوق اللغوى.

(١) همع الهوامع ٣٧ / ٤ .

(٢) المقتضب ١٦٩ / ٤ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٥٥ / ٢ .

(٤) شرح المفصل ٥٦ / ٢ .

(٥) شرح الكافية للرضى ٢٠٠ / ٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣٥٨ / ٢ .

(٧) مغنى اللبيب ١٣٦ / ٢ .

(٨) همع الهوامع ٣٧ / ٤ .

(٩) منهج السالك ١٨٣ / ٢ .

(١٠) هذا البيت من الطويل لجنون ليلى فى ديوانه ص ٣٠١، هو من شواهد التصريح بمضمون التوضيح ٣٨٥ / ١، ومنهج

السالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٤ / ٢ .

ومعنى خفية: يضم الخاء وكسرها مصدر خفى إذا استتر. رجلان: أى يمشى على رجليه.

(١١) التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٨ / ١ .

(١٢) المقتضب ١٦٩ / ٤ .

## المسألة العاشرة : العامل فى الحال المؤكدة :

اختلفت آراء النحاة حول العامل فى الحال المؤكدة، فمنهم من ذهب إلى أنه عامل مضمّر يقدر بعد الخبر، ومنهم من قال: إنه الخبر لتأويله بمسمى، ومنهم من يرى أنه المبتدأ لتضمنه معنى تنبّه. هذا ما يذكره لنا ابن مالك فى قوله: «ولا تكون هذه الحال أعنى المؤكدة لهذه المعانى إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به، وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا، وإن كان أنا فالتقدير أحق وأعرف أو أعرفنى. وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبّه»<sup>(١)</sup>.

هذا النص يكشف عن ثلاثة مذاهب قال بها النحاة:

المذهب الأول: أن عاملها مقدر بعد الخبر، وهو ما اعتنقه ابن مالك.

المذهب الثانى: للزجاج وعاملها عنده الخبر لتأوله بمسمى.

المذهب الثالث: عاملها المبتدأ لتضمنه معنى تنبه، وهو لابن خروف.

فأما المذهب الأول: وهو أن العامل فى الحال المؤكدة هو عامل مقدر بعد الخبر وهو مذهب ابن مالك الذى أيدته بصريح قوله فى النص السابق، ونُسب إلى سيبويه، فقال ابن يعيش: «وأما العامل فى هذه الحال فهو عند سيبويه فعل مضمّر تقديره أعرف ذلك أو أحقه ونحو ذلك مما دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين»<sup>(٢)</sup>.

وقال الرضى: «واختلف فى العامل فى المؤكدة التى بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة تقديره: زيد أبوك أحقه عطوفاً»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ خالد: «وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوباً مقدر بعد الخبر، تقديره: أحقه ونحوه كاعرفه إن كان المبتدأ غير أنا، فإن كان أنا فالتقدير: احقنى واعرفنى»<sup>(٤)</sup>.

وعلق أستاذنا الدكتور عبد النعيم على ما نسب لسيبويه بقوله: «والذى أراه أن هذا الذى نُسب إلى سيبويه هو تفسير السيرافى للمسألة فى شرحه على الكتاب، قال السيرافى: «اعلم أن النصب فى هذا زيد منطلقاً على غير وجه النصب فى قولنا: هو زيد معروفاً، ويبين ذلك لك أنك لا تقول: هو زيد منطلقاً. أما النصب فى: هذا عبد الله منطلقاً فقد ذكرناه، يعنى أنه منصوب

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٥٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٥ .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢ / ٢١٥ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٨ .

باسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أشير أو بحرف التنبيه لما فيه من معنى الفعل أنه. وأما نصب: هو زيد معروفًا، فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقًا وأن يكون باطلاً، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبر به، فإذا قال: هو زيد معروفًا فكأنه قال: لا شك فيه، وكأنه قال: أحق ذلك، والعامل فيه أحق، وما أشبهه»<sup>(١)</sup>.

ولو قلنا بما قالوه لخرجت المسألة عن الحال المؤكدة لمضمون الجملة التي يزعمونها، ولصار صاحب الحال وعاملها محذوفًا كما ترى؛ إذ يكون أحق هو العامل والضمير المقدر معه (الهاء) في أحقه هو صاحب الحال»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «والحق أن سيبويه لم يقل ذلك، بل ... يقول في هذا ومثله: الحال صاحبها الخبر لأنها وصف له وعاملها المبتدأ، قال: (وأما هو فعلا مضمرة وهو مبتدأ وحال ما بعده حاله بعد هذا، وذلك قولك: هو زيد معروفًا فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً)<sup>(٣)</sup>.

وقال في مكان آخر: (لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده)<sup>(٤)</sup>، وذكر أن الخليل وسيبويه يعملان المبتدأ في الحال مطلقاً - نحو: هو زيد معروفًا، وهو ابن عمي دنيا، وهو جارى بيت بيت، قال سيبويه: (وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها (يعنى الحال) كما عمل الرجل في العلم حين قلت: أنت الرجل علمًا، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت: عشرون درهمًا)<sup>(٥)</sup>، أما تقدير سيبويه أثبتته أو أعرفه أو اعرفني ونحو ذلك فهو تقدير معنى كما في هذا: انتبه فهو لم يرد أن العامل محذوف تقديره أثبتته، كذلك لم يرد أن يقول في: هو زيد معروفًا حين قال: اثبتته أو الزمه أن هذا عامل الحال محذوف، وإنما هو تقدير معنى لا تقدير عامل محذوف وجوبًا.

فالحق أنه لا عامل محذوف في هذه الأمثلة، وإنما الحال فيها جميعًا صاحبها الخبر، وعاملها المبتدأ، فالعامل في الحال هو العمل في صاحبها دون تقدير أو قول بحذف، ولكنهم لرفضهم أن يعمل الاسم الجامد إذا لم يكن في معنى الفعل في الحال لجأوا إلى التأويل والتحليل بغير مبرر أو ضرورة»<sup>(٦)</sup>.

(١) هامش الكتاب ٧٧ / ٢ .

(٢) دراسات في النحو ص ١٦٧ .

(٣) الكتاب ٧٨ / ٢ - ٧٩ .

(٤) الكتاب ٨٧ / ٢، وتبع هذا المذهب الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٦٤ / ٢، والشيخ خالد في التصريح ١ /

٣٨٨، والسيوطي في الهمع ٤ / ٤٠ .

(٥) الكتاب ١٨٨ / ٢ .

(٦) دراسات في النحو ص ١٦٨ .



بهذا قرر أستاذنا الدكتور عبد النعيم أن العامل في الحال المؤكدة عند الخليل وسيبويه هو المبتدأ، وهو الحق لعدم الحاجة إلى اللجوء والتأويل والقول بالإضمار والحذف بغير ضرورة.

**المذهب الثاني:** المنسوب<sup>(١)</sup> للزجاج وهو أن العامل الخبر لتأوله بمسمى، فقد وجدت الشيخ خالد ينسب هذا القول لابن مالك فقال: «ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفاً من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق، فالعامل الأب لما فيه من معنى الإشفاق»<sup>(٢)</sup>.

فجعل الشيخ خالد العامل عند ابن مالك (الأب) الواقع خيراً لتأوله بمشتق وهو معنى الإشفاق، وهذا الذى نسبه الشيخ خالد غير صحيح، بدليل نص ابن مالك السابق.

أما الزجاج فعندما اطلعت على كتابه معانى القرآن وإعرابه وجدته لا يصرح بذلك ولكن يفهم من كلامه صحة ما نسب إليه، فقال حول قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>، «ونصب آية على الحال . المعنى أنه إذا قال: هذه ناقة الله آية أو آية لكم فكأنه قال: انتبهوا لها فى هذه الحالة . والآية العلامة»<sup>(٤)</sup>.

ورد هذا المذهب الرضى بعد أن مثل له بـ (أنا حاتم) قال: «وليس بشيء لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضاً لا يطرد ذلك فى نحو: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٦)</sup>، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً»<sup>(٧)</sup>.

وضعه أستاذنا الدكتور عبد النعيم لأنه «يلزم عليه اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها لأن حاتم هو صاحب الحال وعامله هو المبتدأ (أنا) فيكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها، اللهم إذا كان يرى أن فى (حاتماً) لتأوله بمسمى ضمير مستتر هو صاحب الحال، فتتحد جهة العمل وعليه يكون رأيه سليماً»<sup>(٨)</sup>.

**المذهب الثالث:** وهو قول ابن خروف<sup>(٩)</sup> أن العامل المبتدأ لتضمنه معنى تنبه فقد ضعفه أيضاً الرضى بقوله: «وهو بعيد لأن عمل المضمرة والعلم فى نحو: أنا زيد وزيد أبوك مما لم يثبت نظيره فى شيء من كلامهم»<sup>(١٠)</sup>.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٥، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢١٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٨، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠ .

(٢) التصريح ١ / ٣٨٨ .

(٣) سورة هود: الآية ٦٤ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٦٠ .

(٥) سبق تخريجها .

(٦) سورة البقرة: الآية ٩١ .

(٧) شرح الكافية ٢ / ٢١٥ .

(٨) دراسات فى النحو ص ١٦٩ .

(٩) شرح لكافية للرضى ٢ / ٢١٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٨٨، وهمع الهوامع ٤ / ٤٠ .

(١٠) شرح الكافية ٢ / ٢١٥ .

ورده أيضاً الشيخ خالد لاستلزامه «جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة»<sup>(١)</sup>.

وأيده أستاذنا الدكتور عبد النعيم بقوله: «والحق أن ما قاله ابن خروف هو عين الصواب، وليس فيه شيء من البعد، بل العجب ما قاله الرضى فكيف يقول: (إن عمل المضمر والعلم مما لم يثبت نظيره في كلامهم)، فما الرفع للخبر إذن في المثالين اللذين ذكرهما أليس هو الضمير في الأول والعلم في الثاني، والذي يعمل الرفع في العمدة أليس عمله في الفضلة أولى فتأمل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وهناك **مذهب رابع**: وهو أن العامل معنى الجملة، وهو مذهب ابن الشجرى<sup>(٣)</sup>، وأيده الرضى، وجعله مذهب ابن مالك فقال: «والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة»<sup>(٤)</sup>.

وما نسبه الرضى لابن مالك يخطئه قول ابن مالك في نصه السابق، وما أرجحه هو ما أيده أستاذنا الدكتور عبد النعيم لابن خروف بعد أن أثبت أن العامل للحال هو المبتدأ عند الخليل وسيبويه؛ لما فيه من عدم التأويل والقول بالحذف.

### المسألة الحادية عشرة : حكم اقتران «قد» بالفعل الماضي إذا وقع حالا :

هل يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً؟ أجاب النحاة عن هذا السؤال بإجابتين، الأولى هي جواز ذلك دون شرط، الثانية جواز ذلك بشرط أن تكون معه «قد» ظاهرة أو مقدرّة أو يكون الفعل صفة لموصوف مقدر، ذكر ابن مالك هذا الخلاف فقال: «وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله قد ظاهرة إلا وهي قبله مقدرّة.

وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه ... وأجاز بعض من قدّر قد قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر، وهو أيضاً تكلف شيء لا حاجة إليه»<sup>(٥)</sup>.

ففى النص مذهبان للخلاف:

(١) التصريح ١ / ٣٨٨ .

(٢) دراسات فى النحو ص ١٧٠ .

(٣) آمالى ابن الشجرى ٣ / ٢٢ .

(٤) شرح الكافية ١ / ٢١٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

المذهب الأول: عدم وقوع الفعل الماضى لفظاً حالاً إلا إذا كانت معه «قد» ظاهرة أو مقدره، أو جعل الفعل صفة لموصوف مقدر.

المذهب الثانى: جواز وقوع الفعل الماضى حالاً دون شرط، وهو ما اعتنقه ابن مالك.

فأما المذهب الأول: الذى يشترط وجود «قد» ظاهرة أو مقدره فهو مذهب الفراء الذى يصرح به فى قوله: «والحال لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها، ومثله فى كتاب الله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، يريد - والله أعلم - جاءكم قد حصرت صدورهم»<sup>(٢)</sup>. وتبعه جمهور البصريين كالمبرد<sup>(٣)</sup>، وابن السراج<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن الأنبارى<sup>(٦)</sup>، والعكبرى<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، والشلوبين<sup>(٩)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(١١)</sup>، والرضى<sup>(١٢)</sup>، والسيوطى<sup>(١٣)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بوجهين: «أحدهما: أن الفعل الماضى لا يدل على الحال؛ فينبغى أن لا يقوم مقامه، والوجه الثانى: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه: (الآن) أو (الساعة) نحو: مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب؛ لأنه يحسن أن يقتزن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح فى الماضى، فينبغى أن لا يكون حالاً؛ ولهذا لم يجوز أن يقال: ما زال زيد قام، وليس زيد قام؛ لأن ما زال، وليس يطلبان الحال، و(قام) فعل ماض؛ فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكون هذا جائزاً؛ فلما لم يجوز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالاً، وكذلك لو قلت: زيد خلفك قام لم يجوز أن يجعل (قام) فى موضع الحال؛ لما بينا، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى (قد) حيث يجوز أن يكون حالاً نحو: مررت بزيد قد قام؛ وذلك لأن

(١) سورة النساء: الآية ٩٠.

(٢) معانى القرآن للفراء ١/ ٢٤، وانظر: ٢٨٢.

(٣) المقتضب ٤/ ١٢٤.

(٤) الأصول فى النحو ١/ ٢١٦.

(٥) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٦٥.

(٦) الإنصاف ١/ ٢٥٢، ٢٥٨ (م - ٣٢).

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٨٦ (م - ٣٢).

(٨) شرح المفصل ٢/ ٦٦ - ٦٧.

(٩) التوطئة ص ٢١٥.

(١٠) الكافية بشرح الرضى ١/ ٢١١.

(١١) المقرب ص ٢٢١.

(١٢) شرح الكافية ١/ ٢١٣.

(١٣) الهمع ٤/ ٤٩.

(قد) تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا لا يجوز أن يقرن به الآن أو الساعة فيقال: قد قام الآن، أو الساعة، فدل على ما قلناه»<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني:** وهو جواز مجيء الفعل الماضي حالاً دون اشتراط سبقه بقدر ظاهرة أو مقدرة أو جعله صفة لموصوف مقدر، وهو ما اعتنقه ابن مالك، وهو مذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> من البصريين.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس، أما السماع «فقد قال الله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فحصرت: فعل ماضى، وهو فى موضع الحال، وتقديره: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهى قراءة الحسن البصرى<sup>(٤)</sup>، ويعقوب الحَضْرَمِيُّ والمفضل عن عاصم<sup>(٥)</sup> ...

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قاعدٍ، وغلّامٍ قائمٍ جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً، والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررتُ برجلٍ قعد، وغلّامٍ قام، فينبغى أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو: مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام، وما أشبه ذلك. والذى يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقام الفعل الماضى مُقام الفعل المستقبل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾<sup>(٦)</sup>، أى: يقول، وإذا جاء أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال»<sup>(٧)</sup>.

وقد أجاب أصحاب المذهب الأول عن استدلالات الكوفيين من أوجه: أحدها: «أن الآية يراد بها الدعاء كما تقول: جاء زيد - قبحه الله - وعلى هذا لا حجة فيها. والثانى: نقدّر أنه وصف، ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاءءوكم قومًا حصرت، ف(قومًا) هو الحال، و(حصرت) نعت لها.

والثالث: أن (قد) معه مقدرة، أى قد حصرت، ونحن نجوز ذلك.

والرابع: أن حصر صُدُورِهِمْ كان موجوداً وقت مجيئهم، فالفعل هنا لم ينقطع بخلاف مسألتنا فإن قولك: مررتُ برجل ضرب أمس، قد انقطع الضربُ منه فى الحال، وبين المسألتين بون بعيد.

(١) الإنصاف ١ / ٢٥٤، وانظر: التبيين ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٥٣، التبيين ص ٣٨٦، شرح الكافية للرضى ١ / ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢ / ٣٧٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٢٣، الإنصاف ١ / ٢٥٢، شرح الكافية ١ / ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢ / ٣٧٠ .

(٤) معانى القرآن للقرآء ١ / ٢٤ .

(٥) النشر لابن الجوزى ٢ / ٢٥١ .

(٦) سور المائدة: الآية ١١٦ .

(٧) الإنصاف ١ / ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، وانظر: التبيين ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

وأما وقوع الماضي صفةً فلا يلزمُ منه وقوعُهُ حالاً؛ لأن الماضي يوصفُ به عن وجهٍ تزول الصفةُ في الحال، ويكونُ الوصفُ بها ماضياً بخلاف الحال فإن بابها أن تكون مقارنة للفعل، ويقوى ذلك أمران :

أحدهما: أنَّ الحال تقدر بالظرف كقولك: جاء زيد راكباً، أى فى حال ركوبه، والعامل فى الظرف جاء، والظرف مقارن للمظروف، وكذلك الحال.  
والثانى: أن الحال تشبه التمييز، والتمييز لا يسبق المميز.

وأما وقوع الماضي بمعنى المستقبل فأمر خارج عما نحن فيه، وذلك: أن وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل، فلا يُعدى إلى غيره، ثم لإِنَّ هذا إثبات اللغة بالقياس، والدليل ينفي ذلك، إذ كان فيه تحويل لمدلول اللفظ إلى خلافه، وذلك: أن (ضرب) مثلاً إذا كان موضوعاً عن الزمان الماضي كان وقوعه بمعنى المستقبل نقضاً للدلالة، ويمكن أن يحمل على أنه حكى الماضي حتى كأنه مشاهد، كما يحكى بفعل المضارع المضى، وعلى أن إلحاق الماضي بالمستقبل جائز، لاشتراكهما فى الفعلية، وباب الحال أن يكون اسماً، وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل»<sup>(١)</sup>.

وواضح بعد عرض المذاهب أن مذهب الكوفيين والأخفش هو الأولى بالتأييد والقبول لما فيه من عدم التأويل والتقدير ولثبوته بالسماع من قراءة القراء، ولأن استدلال المذهب الآخر استدلال عقلى قياسي وفيه تكلف. ولما ذكره ابن مالك من أن الفعل الماضي معناه «لا يقع حالاً إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالاً، ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك؛ لأن لن تنفى فعلاً، ولما تنفى قد فعل، وهذا واضح لا ريب فيه»<sup>(٢)</sup>.

(١) التبيين ص ٣٨٩ - ٣٩٠، وانظر: الإنصاف ص ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٣.

الفصل التاسع

في

التمييز والعدد وكناياته

## الفصل التاسع

### في التمييز والعدد وكنياته

يشتمل هذا الفصل على تسع مسائل، هي:

المسألة الأولى: الحكم الإعرابي لقولنا: «جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب».

المسألة الثانية: القول في تقديم التمييز إذا كان عامله متصرفاً.

المسألة الثالثة: القول في تمييز العدد (ثلاثة) ونحوها.

المسألة الرابعة: دخول (أل) على العدد المركب وتمييزه.

المسألة الخامسة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه.

المسألة السادسة: صوغ اسم فاعل من اثنين إلى عشرة مضافاً إلى أصله.

المسألة السابعة: عامل الجر في تمييز كم الاستفهامية.

المسألة الثامنة: حكم مجيء تمييز كم الاستفهامية جميعاً.

المسألة التاسعة: عامل الجر في تمييز كم الخبرية.

**المسألة الأولى : الحكم الإعرابي لقولنا: «جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب» :**

أجاز النحاة في مثل قولنا: جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب، الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال. ولكن أيهما يترجح فيها؟ هذا ما أجاب عنه ابن مالك بقوله: «فلك في هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال.

والثاني هو ظاهر قول سيبويه. وقد تقدم في باب الحال بيان شبهة سيبويه رحمه الله في جعله حالاً. والأول قول أبي العباس، وهو أولى؛ لأنه لا يُحوج إلى تأويل. مع أن فيه ما في الجمع على كونه تمييزاً، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل. بمشتق مع الاستغناء عن ذلك. ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة. وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى»<sup>(١)</sup>.

فالنص يكشف لنا أنه في حال النصب هناك مذهبان:

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦.

المذهب الأول: النصب على الحالية، وجعله ابن مالك ظاهر قول سيبويه.

المذهب الثاني: النصب على التمييز ونسبه ابن مالك إلى المبرد ورجحه.

فأما **المذهب الأول**: فقد أشار إليه ابن مالك في باب الحال، وذكر تعليقه على نصبه على الحالية ونسبه إلى سيبويه فقال: «وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال في قولهم: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جبتك خزًا، وهما من أمثلة سيبويه. وإنما كان الحال جديرًا بوروده مشتقًا وغير مشتق، ومنتقلًا وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقًا وجامدًا ومنتقلًا ولازمًا، فكان الحال كذلك»<sup>(١)</sup>.

وعند التحقق من كلام سيبويه في هذا، وجدت ظاهر كلامه كما قال ابن مالك يؤكد النصب على الحالية عنده، فقال: «ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمها قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صفةٌ خزٌ»<sup>(٢)</sup>. وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنه حسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جبتك خزًا»<sup>(٣)</sup>.

ويعلق أستاذنا الدكتور عبد النعيم على كلام سيبويه بقوله: «والحق أن سيبويه كان يقول ذلك في: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جبتك خزًا، وهذا مالك درهمًا. والمناسب لكلامه أن يرفع على أنه نعت، وقد عرفت أننا نقول: إن الحال يأتي جامدًا كما يأتي مشتقًا؛ ولذا فإننا نقول بجواز نصبه على الحال، والمعول عليه قصد المتكلم، ويجوز فيه الإتيان لما قبله على أنه نعت عند من نصبه على الحالية، وعلى أنه عطف بيان عند من نصبه على التمييز»<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الثاني**: وهو النصب على التمييز، الذي نسبه ابن مالك للمبرد، فبالرجوع إلى المقتضب للتحقق من رأى المبرد فيه وجدت أن له قولين: الأول: النصب على الحالية الذي يقول فيه: «فأما قولهم: هذا خاتم حديدًا على الحال فتأويله: أنك نبهته في هذه الحال. فإن قلت: الحال بأبها الانتقال، نحو: مررت بزيد قائمًا. قيل: الحال على ضربين: فأحدهما: التنقل، والآخر: الحال اللازمة. وإنما هي مفعول، فاللزوم يقع لما في اسمها، لا لما عمل فيها»<sup>(٥)</sup>.

ثم عاد وذكر أنه لا يجوز فيها إلا النصب على التمييز فقال: «وإذا قال: هذا خاتمك حديدًا، فالحديد لازم. فليس للحال هنا موضع يبين، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذي أراه»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٣ .

(٢) الصفة للسرغ: وطاء محشو بقطن أو صوف يجعله الراكب تحته.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٧ - ١١٨ .

(٤) دراسات في النحو ص ١٩٣ .

(٥) المقتضب للمبرد ٣/ ٢٦٠ .

(٦) السابق ٣/ ٢٧٢ .



وبهذا يكون ابن مالك تابع له فى ترجيح النصب على التمييز فى القول الثانى كما رجحه ابن هشام<sup>(١)</sup>، والشيخ خالد<sup>(٢)</sup>.

ونرى الرضى والسيوطى يرجحان الجر بالإضافة على النصب وعلل الرضى ذلك بأن الجر «علم الإضافة، فهو فى غير المقدار أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين والنونين بالإضافة وإن لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض، نحو: قطعة ذهب وقليل فضة، لم يجر انتصاب الثانى على التمييز»<sup>(٣)</sup>.

ورجح السيوطى الجر بالإضافة لأن: «الحال يُحوج إلى التأويل بمشتق...، والتمييز باب ضعيف، لكونه فى خامس رتبة من الفعل؛ لأن النصب فيه على التشبيه بـ (أفعل من)، و(أفعل من) مشبه بالصفة المشبهة، وهى مُشَبَّهَةٌ باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلا عند تعذر الإضافة»<sup>(٤)</sup>.

والقول ما قاله السيوطى من ترجيح الجر بالإضافة، فهو خير من النصب على الحالية أو التمييز كما قال ابن هشام<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الثانية: القول فى تقديم التمييز إذا كان عامله متصرفاً :

اتفق النحاة على منع تقدم التمييز إذا كان عامله غير فعل أو فعلاً غير متصرف، إلا أنهم اختلفوا فى حكم تقدمه إذا كان العامل متصرفاً، فمنهم من أجازوه، ومنهم من منعه أيضاً، وإلى هذا الخلاف أشار ابن مالك بقوله: «أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً، فإن كان إياه نحو طاب زيد نفساً، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائى والمازنى والمبرد، وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف»<sup>(٦)</sup>.

يتضح من النص السابق أنهم اختلفوا إلى مذهبين:

المذهب الأول: مذهب سيبويه، وهو منع تقديم التمييز على عامله المتصرف.

(١) مغنى اللبيب ٢ / ١٣٦ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٩٦ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢١٧ .

(٤) همع الهوامع ٤ / ٦٥ - ٦٦ .

(٥) مغنى اللبيب ٢ / ١٣٦ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣٨٩، وانظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ .

المذهب الثاني: جواز ذلك، وهو مذهب الكسائي، والمازني والمبرد ووافقهم ابن مالك.

فأما المذهب الأول: المنسوب لسيبويه فيصححه قوله: «وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقات شحمًا، ولا تقول: امتلأته ولا تفقاته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إلى مفعول، نحو: كسرتَه فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأت. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقات من الشحم، فحذف هذا استخفافاً، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذ، وهو - في أنهم ضعّفوه - مثله»<sup>(١)</sup>.

فنص سيبويه يصرح بمنع تقديم التمييز على عامله كما يمتنع تقديم المفعول فيه على الصفة المشبهة. «وكأن الحجة لسيبويه في ذلك أن هذه الأشياء المنصوبة قد كانت فاعله نقل عنها الفعل... ولو نصبناها وقدمناها لأوقعناها موقعاً لا يقع فيه الفاعل؛ لأن الفاعل متى تقدم الفعل لم يرتفع به»<sup>(٢)</sup>. وقد ذهب مذهب سيبويه جمهور<sup>(٣)</sup> البصريين وأكثر الكوفيين<sup>(٤)</sup>.

ورد ابن مالك استدلال سيبويه على مذهبه بقوله: «وانتصر لسيبويه بأن ميمز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات، فلو قدم لازداد إلى وهنه وهناً، فمنع ذلك لأنه إجحاف.

قلت: وهذا الاحتجاج مردود بوجوه:

أحدها: أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة، ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثالث: أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال، نحو جاء راكباً رجل، فإن أصله:

(١) الكتاب ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٤١ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٢٣، ٢ / ٢٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، والخصائص لابن جنى ٢ / ٣٨٤، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٤١، والمرتل لابن الخشاب ص ١٥٩، وأسرار العربية ص ١٩٧، والإنصاف ٢ / ٨٣٢ (م - ١٢٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣٩٤ (م - ٦٥)، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤، والكافية بشرح الرضى ١ / ٢٢٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٢٨، ومعنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٨٩ .

(٤) التبيين ص ٣٩٤، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٨٥، وجمع الهوامع ٤ / ٧١، ومنهج السالك ٢ / ٢٠٢ .

جاء ركب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل ركب، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقدم ركب ونصب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسى الأصل في الحال، كذلك تنوسى في التمييز.

الرابع: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الخامس: أن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور. وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلاً الكوز ماء، وفجرنا الأرض عيوناً. وفي هذه دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور.

السادس: أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم في العامل متروك في نحو: أعطيت زيداً درهماً، فإن زيداً في الأصل فاعل، وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أجز في ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور. فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً جائز وإن كان سيبويه لم يجزه»<sup>(١)</sup>.

واحتج لمذهب سيبويه من وجه آخر وهو: «أن هذا الباب لا يعمل إلا في نكرة، فهو أضعف من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فلما كانت الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك.

فإن قال قائل: فإن هذا الباب قد يعمل في المعرف كما يعمل في النكرات وذلك قولك: سفه زيد نفسه، وغبن رأيه، ووجع ظهره، قال الله تعالى عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٢)</sup> ... قيل له: هذه أحرف شاذة حملت على معانيها، فإذا قال: (سَفِهَ نفسه) فكأنه قال: (سَفِهَ نفسه)، وتأويل آخر وهو أن تجعله سَفِهَ في نفسه، فحذف الخافض وأوصل الفعل، وكذلك (غَبِنَ رأيه) على معنى جهل رأيه، وإن شئت على التأويل الآخر، وهو (غبن في رأيه) و(وجع في ظهره) معناه وجع من ظهره، فإن شئت وجع من ظهره وإن شئت على معنى وجع ظهره على التأويلين

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٩٠ .

(٢) سورة البقرة: الآية ١٣٠ .

اللذين مرًا، وإذا شد الشيء في باب لم يجعل أصلاً يقاس عليه»<sup>(١)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب أيضاً بـ (أن) تقديم النفس يُخرج هذا الباب عن حقيقة التمييز لأن قولك: نفساً طاب زيدٌ يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز، بخلاف ما إذا تأخر فإن الاحتمال يكون موجوداً فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه»<sup>(٢)</sup>.

وقال أستاذنا الدكتور عبد النعيم: «وأحسن منه أن نعلل لمنع تقديم التمييز على عامله بأنه لبيان، والبيان بعد الإبهام، فاعرف ذلك»<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الثاني:** القائل بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف وهو للكسائي<sup>(٤)</sup> والمبرد<sup>(٥)</sup> ونسب للجرمي<sup>(٦)</sup> أيضاً، فيجوز عندهم: نفساً طاب زيد، كما يجوز: زيداً ضرب عمرو، وراكباً جاء زيد.

فقال المبرد: «واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل. فقلت: تفقأت شحمًا. وتصبيت عرقًا، فإن شئت قدّمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصبيت، وهذا لا يميزه سبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهما، وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنّ عشرين درهماً) إنّما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً. ولا يميز: قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وهذا رأى أبي عثمان المازني.

وقال الشاعر، فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها  
وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ٤١٤ - ٤١٢ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٩٥ .

(٣) دراسات في النحو ص ٢١٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨٥، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣، همع الهوامع ٤ / ٧١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨٥، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣، همع الهوامع ٤ / ٧١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨٥، همع الهوامع ٤ / ٧١ .

(٧) البيت من الطويل للمخيل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، ونسب للأعشى همدان، ولقيس بن الملوّح، وانظر: الأصول في النحو ١ / ٢٢٤ وفيه: أتهجر سلمى...، والجمل في النحو ص ٢٤٣، والإيضاح بشرح المقتصد ٢ / ٦٩٣، والخصائص ٢ / ٣٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٤١، وشرح ابن برهان على اللمع ١ / ١٤١، وآمالى ابن الشجرى ١ / ٥٠، والإينصاف ٢ / ٨٢٨، وأسرار العربية ص ١٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٩٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٠٠، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢ / ٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٤، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٢٧، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٩، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٩، وهمع الهوامع ٤ / ٧١، ومنهج السالك ٢ / ٢٠١.

والشاهد قوله: «نفساً» حيث وردت تمييزاً متقدماً على عامله (يطيب) وهو متصرف.

(٨) المقتضب ٣ / ٣٦ - ٣٧ .

ففى نص المبرد استدلال بالسماع والقياس لصحة مذهبهم. أما القياس فيوضحه السيرافى بقوله: «وزعم المازنى وأبو العباس المبرد أنه يجوز تقديم التمييز فى هذا الباب فتقول: عرقاً تصببتُ، ونفساً طببتُ، وشحمًا تفتقتُ، واحتجوا لذلك بأن قالوا: العامل فى التمييز شيئان: أحدهما اسم جامد، والآخر فعل متصرف، فالاسم الجامد نحو: عشرين درهمًا، وأفضل منك أبا، وهذا الضرب لا يجوز تقديم التمييز فيه على الاسم المميز، والضرب الثانى وهو ما كان العامل فيه متصرفًا، وذلك تفتقتُ شحمًا. قالوا: هذان الضربان فى التمييز يشبهان الحال، وذلك أن العامل فى الحال على ضربين: فعل متصرف، وشيء فى معنى فعل غير متصرف، فما كان فعلاً متصرفاً جاز التقديم فيه والتأخير، كقولك: قام زيد ضاحكًا، وضاحكًا قام زيد، وما كان العامل فيه معنى الفعل، لم يجوز تقديم الحال عليه، وذلك قولك: هذا زيدٌ قائمًا، وخلفك زيد قائمًا، ولا يجوز: قائمًا هذا زيد، وقائمًا خلفك زيد<sup>(١)</sup>.

ويرد ابن جنى استدلال المبرد السماعى والقياسى فقال: «فأمًا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجرُ ليلي للفراق حبيها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضًا:

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم ... فإن قلت: فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هى صاحبة الحال فى المعنى؛ نحو قولك: راكبًا جئت، و﴿خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾<sup>(٢)</sup>، قيل: الفرق أن الحال (لم تكن) فى الأصل هى الفاعلة؛ كما كان المميز كذلك؛ ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبى؛ كما أن أصل: طبتُ به نفسًا، طابت به نفسى، وإنما الحال مفعول فيها، كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها. فأمًا كونها هى الفاعل فى المعنى فككون خير كان هو اسمها الجارى مجرى الفاعل فى المعنى (وأنت) تقدمه على (كان) فتقول: قائمًا كان زيد، ولا تجيز تقديم اسمها عليها. فهذا فرق<sup>(٣)</sup>.

وزاد ابن الأنبارى ردًا على ما استدل به المبرد وأصحابه من السماع والقياس بقوله: «ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول نصب (نفسًا) بفعل مقدر، كأنه قال: أعنى نفسًا، لا على التمييز، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلًا على طريق الشذوذ؛ فلا يكون فيه حجة.

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٤/١٤٠ - ١٤١ .

(٢) سورة القمر: الآية ٧ .

(٣) الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٤ - ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤ .

وأما قولهم: إنه فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة - إلى آخر ما قرروه. قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأن المنصوب في (ضرب زيد عمراً) منصوب لفظاً ومعنى، وأما المنصوب في نحو: (تصبب زيد عرقاً) فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى، فبان الفرق بينهما.

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه؛ لأنهم لا يقولون به، ولا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخضم بما لا يعتقدون صحته»<sup>(١)</sup>.

ويرد ابن خروف استدلالهم ببيت الشعر السابق فقال: «والصواب أن تكون النفس خبر (كان) على أحد الوجهين: أحدهما: أن يذكر النفس على معنى الزوج والإنسان، كما قال تعالى: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يتقدم إلا النفس فكفى بها عن الإنسان فيكون خبر (كان) ويطيب في موضع الصفة.

والثاني: أن يكون على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أى: وما كان الحبيب ذا نفس طيباً بالفراق

ورواية: ..... . وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

بالتاء لا يكون فيه حجة؛ لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس، وتكون نفساً خبراً لكان، كأنه قال: وما كان حبيبها نفساً بالفراق طيبة، ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على أنه من تذكير النفس»<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك تبع هذا المذهب في نصه السابق وفي كتابه شرح الكافية الشافية<sup>(٤)</sup>، وجعله نادراً في ألفيته بشرح ابن عقيل، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشوموني، فقال ابن عقيل بعد أن ذكر بيت الألفية.

«وعامل التمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرًا سبقا ...

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً»<sup>(٥)</sup>.

وقال الأشوموني معلقاً على بيت الألفية السابق: «أى مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقةً بالتمييز نزر أى قليل ... ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب»<sup>(٦)</sup> وكذلك أجازته الشيخ

(١) الإنصاف ٢ / ٨٣١ - ٨٣٢ .

(٢) سورة الزمر: الآية ٥٩ .

(٣) شرح ابن خروف على الجمل ٢ / ١٠٠٣، وانظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٢٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٩٢، ٢٩٤ .

(٦) منهج السالك ٢ / ٢٠١، ٢٠٢ .

خالد<sup>(١)</sup> ولكن جعله نادراً.

ويرى ابن الشجرى<sup>(٢)</sup> أنه قول لم يبعد، وصححه أبو حيان<sup>(٣)</sup>، وابن جماعة<sup>(٤)</sup>.

ونرى ابن مالك يؤكد صحة هذا المذهب بأبيات من الشعر إضافة إلى البيت السابق فى كتابه شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية أذكر منها:

وواردة كأنها عصب القطا  
تثير عجاجاً بالسنانك أصهباً  
رددتُ بمثل السيد نهدٍ مقلص  
كميش إذا عطفاه ماءً تحلباً<sup>(٥)</sup>

ومثله:

أنفساً تطيب بنيل المنى  
وداعى المنون يُنادى جهاراً<sup>(٦)</sup>

هكذا أثبت لنا ابن مالك أن السماع يؤيد جواز تقدم التمييز على عامله المتصرف الذى لا يحتمل معنى الجامد، وإن كان هناك بيت من الشعر رُد برواية أخرى، فكثرة الشواهد الأخرى تؤكد صحته إذ المعنى واضح ومفهوم دون حاجة إلى تقدير محذوف كما قالوا، إذ السماع - كما أذكر دائماً - أصل التقعيد.

### المسألة الثالثة: القول فى تمييز العدد «ثلاثة» ونحوها:

الغالب عند النحاة فى تمييز العدد «ثلاثة» وأخواتها أن يضاف إلى جمع قلة، ويجوز عندهم إضافته لجمع التصحيح إذا لم يسمع للكلمة جمع تكسير مثل: سبع سماوات وسبع بقرات، وكذلك أن يجاور التمييز تمييزاً أهمل تكسيره كقوله تعالى: ﴿وَسَبْعُ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾<sup>(٧)</sup>، فجاء بكلمة

(١) التصريح. مضمون لتوضيح ١ / ٤٠٠ .

(٢) آمالى ابن الشجرى ١ / ٥٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨٥ .

(٤) شرح ابن جماعة على الكافية ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٥) البيتان من الطويل لربيعة بن مقروم فى العينى بخاشية الصبان ٢ / ٢٠٢، آمالى ابن الشجرى ١ / ٤٨، شرح التسهيل ٢ / ٣٨٩، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٩، معنى اللبيب ٢ / ٨٩، منهج السالك ٢ / ٢٠٢.

ومعنى: الواردة: قطع من الخيل. عصب القطا: جماعتها شبه بها الخيل فى سرعتها. عجاجاً: العجاج الغبار والدخان. السنبك: طرف الحافر. أصهباً: الصهوبة: احمرار الشعر. السيد: الذئب. نهد: مرتفع. مقلص: فرس مقلص: طويل القوائم منضم البطن. كميش: الشديد اللحم.

والشاهد: تقدم التمييز «ماء» على عامله المتصرف «تحلباً».

(٦) من المتقارب: مجهول القائل. انظر شرح التسهيل ٢ / ٣٨٩، معنى اللبيب ٢ / ٩٠، التصريح. مضمون التوضيح ١ / ٤٠٠، منهج السالك ٢ / ٢٠١.

ومعنى: المنون: الموت والشاهد فى «أنفساً تطيب» حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف.

(٧) سورة يوسف: الآية ٤٣ .

سبيلات جمع صحيح مع أنه كسر على سنابل ولكنه منافٍ «لسبع بقرات» المهمل تكسيره وقد جاوره، كما يضاف إلى جمع الكثرة إذا أهمل بناء القلة مثل «ثلاث جوار وأربعة رجال» أو يكون بناء القلة شاذ قياساً أو سماعاً فينزل منزلة المعدوم، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾<sup>(١)</sup> فشذ قياساً جمع أقراء، ومثال: «ثلاثة شسوع» على جمع أشساع فقل استعماله وإن لم يكن شاذاً.

وعدا هذا لا يجوز عندهم فيه إلا أن يكون مضافاً لجمع قلة، ولكن هناك من خالف هذا وأجازته دون سبب مما سبق ذكره، وعن هذا الخلاف يقول ابن مالك: «وقال المبرد في المقتضب: فإن قلت ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز على أنك تريد ثلاثة من الحمير وخمسة من الكلاب، وجعل من ذلك ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾. ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجر يجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا، وإن كان يقال: ثلاثة فلوس وثلاثة دور، على تقدير ثلاثة من فلوس وثلاثة من دور. وإلى هذا أشرت بقولي: «ولا ثلاثة كلاب ونحوه تؤوله بثلاثة من كذا خلافاً للمبرد»<sup>(٢)</sup>.

فأشار كلام ابن مالك إلى مذهبين في الخلاف:

المذهب الأول: مذهب المبرد الذي يجيز إضافة العدد «ثلاثة» إلى تمييز كثرة على تقدير «من».

المذهب الثاني: عدم جواز ذلك فلا يضاف التمييز إلا جمع قله وبه قال ابن مالك.

فأما المذهب الأول: وهو للمبرد الذي أجاز إضافة تمييز الكثرة للعدد «ثلاثة» على تقدير «من» فيؤكده قوله: فإن قلت: ثلاثة حمير، وخمسة كلاب - جاز ذلك. على أنك أردت: ثلاثة من الكلاب، وخمسة من الحمير، كما قال الله عز وجل: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يكون المبرد مخالف لمذهب سيبويه الذي إذا قدره بمن جعله على تقدير من هذا الجنس فقال: «وقد يجيء، خمسة كلاب، يراد به خمسة من الكلاب، كما تقول: هذا صوت كلاب، أي هذا من هذا الجنس. وكما تقول: هذا حبُّ رُمَّانٍ»<sup>(٤)</sup>.

وفي موضع آخر يقول: «وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قُرُودٍ ونحوها، ويكون ثلاثة كلابٍ على غير وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله: ثلاثة من الكلاب، كأنك قلت: ثلاثة عبدى الله»<sup>(٥)</sup>.

ويذكر لنا الدكتور عزيمة نقض المبرد على كلام سيبويه فقال: «قال: وسألت الخليل عن

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٩٧ .

(٣) المقتضب ٢ / ١٥٦ - ١٥٧ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٦٩ .

(٥) السابق ٣ / ٦٢٢ .



قولهم ثلاثة كلاب، فقال: يجوز في الشعر على غير وجه: ثلاثة أكلب، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثنتا حنظل.

قال محمد: والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة أقراء، قال الله جل وعلا: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ فهذا ينقض قوله؛ إنما يجوز في الشعر»<sup>(١)</sup>.

ثم يذكر لنا الدكتور عزيمة رد ابن ولاد عليه فقال: «نص سيبويه عن الخليل غير ما حكاه وذلك أنه قال: وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قرود، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله: ثلاثة من الكلاب، فهذان وجهان: الأول منهما يجوز في الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب، كما قالوا: ثلاثة قرود إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قرود، فيقولوا: أقراء، واستعملوا الكثير للقليل والكثير، فجاز في الكلام وشبهوا كلاباً به فجاز في الشعر لاستعمالهم الجمع القليل فيه، وهو قولهم: أكلب.

أما الوجه الثاني: الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جائز في الكلام والشعر، وقد زعم سيبويه في أول الباب أنه يجيء خمسة كلاب ولم يقل في الشعر، وقال: كقولك: خمسة من الكلاب، وحذفت من وأضفته إلى الجنس، وقال: كما تقول صوت كلاب أى صوت هذا الجنس. وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه، وكذلك الصوت من الكلاب فكأنه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب، وإذا قلت: ثلاثة أكلب، فالثلاثة هي الأصل، وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقليل والكثير... فأما كلاب فإنما ضعف فيه: خمسة كلاب؛ لأنهم قد قالوا: أكلب، فكان الأولى أن يضاف العدد إليه؛ إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب، ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شسوع.

وأما قوله: إن العرب تقول في القليل (أقراء) فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل، إنما هو شاذ فيه فشبّه بغيره، وإنما الأصل في قليل فَعُلْ أَفْعَلْ، وقد ترك استعماله ألبته في قرء واستغنوا عنه بفعول. وإذا لم يستعملوا أقل الجمع على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمعين المستعمل منه القليل على الأصل، نحو: خمسة كلاب، فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو قولهم: ثلاثة قرء وبه جاء القرآن»<sup>(٢)</sup>.

(١) هامش المقتضب ٢/ ١٥٦ .

(٢) هامش المقتضب ٢/ ١٥٦ - ١٥٧ .

وأما المذهب الثاني: الذى لا يجيز إضافة العدد «ثلاثة» ونحوه فى الغالب إلا لتمييز من جموع القلة - إلا فى الأحوال السابقة - فهو مذهب الخليل وسيبويه كما سبق بيانه، وعليه يكون ابن مالك تابعاً لهما، كما تبعهما جملة من النحاة<sup>(١)</sup>.

والرأى عندى أن الراجح هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، ويكون تفصيله كما قال ابن يعيش: «واعلم أنك إذا قلت: ثلاثة كلاب كان على غير وجه ثلاثة أكلب، وذلك أنك إذا أضفته إلى بناء من أبنية القلة كان على إضافته من المميز على حد مائة، وإذا أضفته إلى الكثير كان على حد إضافة البعض إلى الجنس على ما تقدم، من نحو ثوب خز وباب ساج، فالمراد بثلاثة كلاب ثلاثة من الكلاب، كما أن المراد ثوب من خز وباب من ساج، فأما قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فمما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة، وذلك لاشتراكهما فى الجمعية، ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً فى جمع من الأقرء فأوثر عليه، كأنهم نزلوا ما قل استعماله منزلة المهمل فيكون مثل شسوع»<sup>(٢)</sup>.

#### المسألة الرابعة: دخول «ال» على العدد المركب وتمييزه:

أورد ابن مالك خلافاً بين النحاة حول دخول (أل) على العدد المركب وتمييزه، هل تدخل على الجزء الأول فقط من العدد؟ أم تدخل على الجزئين معاً؟ أم تدخل عليهما وعلى التمييز؟ يقول ابن مالك: «ومثال دخوله على أول جزءى المركب قول النبى ﷺ لعمر رضى الله عنه: «إن كنت صائماً فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة»<sup>(٣)</sup>، أى صم يوم الثلاث عشرة ليلة ويوم الأربع عشرة ليلة، ويوم الخمس عشرة ليلة. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ولولا ذلك لقال: صم الثلاثة عشر والأربعة عشر والخمسة عشر؛ لأن المصوم فيه اليوم لا الليلة. وروى بعض الكوفيين دخول حرف التعريف على جزءى المركب وهو ضعيف؛ وتوجيهه أن يجعل الدخول على العجز زائداً. وروى بعضهم أيضاً دخوله عليهما وعلى التمييز، وهو أبعد من الذى قبله؛ ويوجه أيضاً زيادة حرف التعريف مرتين. ولا يستعمل منه إلا ما سُمع فيجاء به منبهاً على ضعفه وقبحه»<sup>(٤)</sup>.

ففى هذا النص ثلاثة مذاهب:

(١) الأصول فى النحو ١ / ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٢٥، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٥٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٢، ومنهج السالك ٤ / ٥٦ - ٦٦ .

(٢) شرح المفصل ٦ / ٢٥ .

(٣) أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ١٥٠، والترمذى فى السنن ٣ / ١٣٤، كتاب الصوم، حديث ٧٦١ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٤٠٩ .

المذهب الأول: دخول (أل) على الجزء الأول من العدد المركب، وهو مذهب البصريين.  
المذهب الثاني: دخول (أل) على جزئي العدد المركب، وهو مذهب الكوفيين.  
المذهب الثالث: دخول (أل) على جزئي العدد المركب وتمييزه، وهو للكوفيين أيضاً.  
وتفصيل القول في المذاهب الثلاثة كالآتي:

### المذهب الأول: دخول (أل) على الجزء الأول من العدد المركب:

ذهب جمهور البصريين إلى أن العدد المركب يعرف بإدخال (أل) على جزئيه الأول، نحو: أخذت الخمسة عشر درهماً، وعندى الأربع عشرة قصة. صرح به غير واحد منهم، فمثلاً ابن جنى يقول: «فإن أردت تعريف شيءٍ من العدد وكان غير مضاف جئت باللام في أوله، فقلت: قبضت الأحد عشر درهماً. وحصلت عندي الثلاث عشرة جارية. واستوفيت العشرون درهماً، والخمسة والستون ألفاً. ولا يجوز: العشرون الدرهم. ولا الخمسة عشر الدينارا؛ لأن المميّز، لا يكون إلا نكرة»<sup>(١)</sup>.  
وابن الأنباري يقول: «وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: الخمسة عشر درهماً، بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها»<sup>(٢)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسمع والقياس: فأما السماع فمنه قول «ابن الأحمر:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا<sup>(٣)</sup>

فقال «الخازباز» فأدخل الألف واللام على الاسم الأول»<sup>(٤)</sup>.

وأما القياس فقولهم: «إنما قلنا: إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرّفت العرب الاسم المركب»<sup>(٥)</sup>.

(١) اللع في العربية ص ٢٣٠ .

(٢) الإنصاف ١ / ٣١٢ - ٣١٣ (م - ٤٣) وانظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٣٤ .

(٣) البيت من الوافر لعمر بن أحمد في ديوانه ص ١٥٩، وفي الكتاب ٣ / ٣٠١، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٨، وشرح المفصل ٤ / ١٢١، وشرح لكافية الشافية ط دار الكتب العلمية ٣ / ٢٣٠، ولسان العرب (فقا)، (خوز)، (جنن)، ارتشاف الضرب ١ / ٣١٧، وخرزانه الأدب ٦ / ٤٤٢ - ٤٤٤ .

اللغة: تفقأ القرح: تشقق. القلع: جمع قلعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً، الخازباز: ضرب من النبات، وجنونه طوله، وقيل: نوع من الذباب يطير في الربيع وجنونه هزجه وطيرانه. المعنى: تهطل فوقه السحب ليلاً ونهاراً، فيطول النبات به سريعاً، كناية عن شدة خصب المكان الذي يصفه. الشاهد: في (الخازباز) حيث دخلت (أل) المعرفة على أوله فقط.

(٤) الإنصاف ١ / ٣١٣ - ٣١٤ .

(٥) الإنصاف ١ / ٣١٣ .

## المذهب الثاني: دخول (أل) على جزءى العدد المركب:

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (أل) على جزئى العدد المركب<sup>(١)</sup>؛ ونسب إلى الأخفش<sup>(٢)</sup>، وهو أحد وجهين عند ابن معط<sup>(٣)</sup>، وأجازه ابن مالك فى شرح الكافية الشافية على ضعف<sup>(٤)</sup>، ومن ثم ذكر الأنبارى قول الكوفيين: «إنما ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف فى صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو<sup>(٥)</sup> عن أبى الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه»<sup>(٦)</sup>.

واستدل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم من السماع والقياس: فالسماع، منه ما حكاه الأخفش من قول العرب: «عندى الخمسة العشر درهماً»<sup>(٧)</sup>، وحكاه أيضاً المبرد فى المقتضب قائلاً: «اعلم أن قومًا يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم»<sup>(٨)</sup>.

وأما القياس فأمرور، أبرزها:

أولاً: أن الألف واللام فى الثانى قد تأتى زائدة، «فى مواضع كثيرة كالحارث، والعباس، وكقوله:

خَلَصَ أُمُّ الْعَمْرُو عَنْ أُسِيرِهَا»<sup>(٩)</sup>.

وكالنسر فى قول الشاعر:

(١) التبيين ص ٣٤٣ (م - ٧٦).

(٢) نسبه إليه أبو حيان فى التذيل والتكميل ٢٢٦ / ٤ .

(٣) الفصول الخمسون لابن معط ص ٢٤٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٩٤ / ٢ .

(٥) المقصود أبا عمرو الجرمي .

(٦) الإنصاف ٣١٣ / ١، وينظر: التبيين للعكبرى ص ٤٣٥٤ .

(٧) رواية الأخفش عن العرب مذكورة فى التذيل ٢٦٣ / ٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٢٩ / ٥ .

(٨) المقتضب ١٧٣ / ٢ .

(٩) البيت من الرجز لأبى النجم فى شرح المفصل ١ / ٤٤، وهو صدر بيت عجزه: حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا، وهو فى المقتضب ٤ / ٤٩، وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٨٠، والإنصاف ١ / ٣١٧، والتبيين ص ٢٨٨، وشرح المفصل ٢ / ١٣٢، شرح الجمل الكبير ٢ / ٤٢٤، ووصف المباني ص ٧٧، والجنى الدانى ص ١٩٨، ومعنى اللبيب بحاشية الأمير ١ / ٥٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٩٤ . وروى: باعد بدلاً من خلص فى بعض الكتب السابقة.

المعنى: لقد أبعاد حراس القصر عن أم عمرو أسير هواها، وغلقوا الأبواب دون محيها. والشاهد فيه: قوله: «أم العمرو» حيث عرّف العلم «عمرو» بزيارة «أل» عليه، والمعرفة لا يعرف.

## على قنّة العزى وبالنسر عندمَا<sup>(١)</sup>

أراد: نسرًا، وهو فى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، ولأن عشرًا اسم نكرة فجاز دخول الألف واللام عليها كسائر الأسماء<sup>(٣)</sup>.

ثانيًا: الأفراد فى جزئى العدد المركب «ملحوظ من قبل أنه اغتفر فيهما لتوالى ست حركات فى: (أحد عشر) فيهما و(أربعة عشر)، و(ثمانية عشر)، وتوالى خمس حركات فى (ثلاثة عشر) فما فوقها سوى (أربعة عشر) و(ثمانية عشرة). فكما لوحظ فيهما الأفراد من هذا الوجه، جاز أن يلحظ من وجه آخر<sup>(٤)</sup>.

وقد نوقشت أدلة الكوفيين، فقليل: «أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه؛ لقلته فى الاستعمال وبعده عن القياس: أما قلته فى الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذًا عن بعض العرب؛ فلا يعتدُّ به لقلته وشدوذه<sup>(٥)</sup>.

### المذهب الثالث: دخول (أل) على جزئى العدد وتمييزه:

ذهب الكوفيون<sup>(٦)</sup> وابن الطراوة<sup>(٧)</sup> إلى جواز تعريف التمييز مع جزئى العدد المركب، ونسبه ابن مالك إلى الكسائى فى الكافية الشافية<sup>(٨)</sup>، وهو مذهب الفراء يؤكد قوله: «فإذا أدخلت فى أحد عشر الألف واللام أدخلتهما فى أولها فقلت: ما فعلت الخمسة عشر. ويجوز ما فعلت الخمسة العشر، فأدخلت عليهما الألف واللام مرتين لتوهمهم انفصال ذا من ذا فى حال. فإن قلت: الخمسة العشر لم يجز لأن الأول غير الثانى؛ ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسة الأثواب لمن

(١) هذا عجز بيت وصدرة: أما ودماء مائرات تخالها، ويروى ... لا تزال مُراقفة، والبيت من الطويل لعمر بن عبد الجن فى خزانة الأدب ٧/ ٢١٤، ٢١٧، ولسان العرب (أبل)، وله أول لرجل جاهليّ فى المقاصد ١/ ٥٠٠، وهو فى المنصف لابن جنى ٣/ ١٣٤، وآمالى ابن الشجرى ١/ ٢٣٥، ٣/ ١٢١، والإنصاف ١/ ٣١٨، والتبيين للعكبرى ص ٤٣٥، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٤١، ٣/ ١٦٢، وشرح الكافية للرضى ط دار الكتب العلمية ٣/ ٣٢٤.

اللغة: القنة: أعلى الجبل العزى: صنم جاهلي، وكذلك نسر. العندم: صبغ أحمر كالدم، والمعنى يقسم بدماء القرابين التى تمور وقد غطت رءوس الأصنام وكأنه صبغ العندم.

والشاهد فيه قوله: «كالنسر» حيث أضاف (أل) إلى العلم «نسر»، وهذا نادر، والدليل على أن الاسم الأصلي بدون (أل) هو ذكرها فى القرآن الكريم بدونها.

(٢) سورة نوح: الآية ٢٣ .

(٣) التبيين للعكبرى ص ٤٣٤-٤٣٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٤ .

(٥) الإنصاف ١/ ٣١٥ - ٣١٦ .

(٦) الإنصاف ١/ ٣١٢، ونسبه لهم ولا ابن الطراوة السيوطى فى اللمع ٤/ ٧٢ .

(٧) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ٤٢٣ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٤ .

أجازه تجد الخمسة هي الأثواب ولا تجد العشر الخمسة. فلذلك لم تصلح إضافته بألف ولام. وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذى يخرج مفسراً فتقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم؟. «(١)».

واستدل لهذا المذهب من السماع والقياس:

فالسماع، منه - كما ذكر ابن عصفور قول أبي زيد الأنصارى عن لغة بعض العرب المشهورة: « ما فعلت الخمسة عشر الدرهم، والعشرون الدرهم؟(٢)، والسيوطى فى قولهم: سفه زيد نفسه، وألم رأسه، ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾(٣)»(٤).

وأما القياس، فقد قالوا: جاء فى بعض أشعار العرب ونثرهم تعريف التمييز فى غير العدد كما فى قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا      صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو(٥)

ونثرهم «سفه زيد نفسه، وألم رأسه، ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾(٦)».

ففى بيت الشعر جاء التمييز «النفس» معرفاً (بأل)، وجاء فى الأقوال النثرية «نفسه، ورأسه، معيشتها» معرفاً بالإضافة، فكما جاء التمييز معرفاً - هنا - فإنه يجوز تعريفه مطلقاً، فيجوز تعريفه فى نحو: الخمسة عشر الدرهم.

ولم يسلم للكوفيين استدلالهم من السماع أو القياس؛ حيث أجيب عن أدلتهم من وجوه: الأول: أن ما استدلوا به من قول العرب شاذ جداً، والشاذ لا يعول عليه فيحفظ، ولا يقاس عليه.

قال ابن عصفور: «وحكى أبو زيد، رحمه الله، عن العرب: الأحد العشر الدرهم. بإدخال

(١) معانى القرآن للفراء ٣٣ / ٢ .

(٢) شرح الجمل الكبير ٤٢٤ / ٢ .

(٣) سورة القصص: الآية ٥٨ .

(٤) همع الهوامع ٧٢ / ٤ .

(٥) البيت من الطويل. قاله رشيد بن شهاب كما ذكر محقق شرح التسهيل ١ / ٢٦٠، والجنى الدانى ص ١٩٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٨٢، وهمع الهوامع ٧٢ / ٤ .

اللغة: وجوهنا: أراد بالوجه ذواتهم، صددت: أعرضت ونأيت، طببت النفس: رضيت، قيس هو: قيس بن مسعود البشكري، عمرو كان صديقاً حميماً لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

والشاهد فيه قوله: طببت النفس، حيث عرف التمييز المحول عن الفاعل بـ (أل).

(٦) همع الهوامع ٧٢ / ٤ .

الألف واللام على الأول والثاني وعلى التمييز، وذلك شاذَّ جدًّا، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام فى التمييز؛ لأنَّ التمييز لا يكون أبدًا إلا نكرة»<sup>(١)</sup>.

الثانى: أن الألف واللام الداخلة على التمييز فى مثل هذه الشواهد زائدة، وأن المضاف منصوب على نزع الخافض.

يقول السيوطى: «والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجار، أى فى نفسه وفى رأسه، وفى معيشتها»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن التمييز يشبه الحال، فكما لا يكون الحال إلا نكرة أو مؤولاً بها فكذلك التمييز.

يقول ابن الأنبارى: «فإن قيل: فلم وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال بين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة»<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن التمييز، وإن كان لفظاً مفرداً فيه معنى الجمع فناسب التنكير.

قال ابن يعيش: «وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وإنما كان نكرة لأنه واحد فى معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندى عشرون درهماً، معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة»<sup>(٤)</sup>.

الخامس: أن المراد من التمييز «ما بين النوع، فبين بالنكرة لأنها أخف الأسماء، كما تختار الفتحة إذا أريد تحريك حرف لمعنى؛ لأن الفتحة أخف الحركات»<sup>(٥)</sup>.

السادس: أن تمييز العدد المركب جاء فى القرآن الكريم منكرًا، فى نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>(٧)</sup>.

وبعد مناقشة استدلال القائلين بهذا المذهب يتبين تهافته وضعفه الشديد، ومن ثم ينبغى طرحه والإعراض عنه.

وبذلك يبقى الترجيح بين المذهبين الأولين، مذهب البصريين القائل بجواز دخول (أل) على الجزء الأول من العدد المركب، ومذهب الكوفيين ومن تبعهم القائل بجواز دخول (أل) على الجزئين جميعاً.

(١) شرح الجمل الكبير ٢/ ١٣٣ .

(٢) همع الهوامع ٤/ ٧٢ .

(٣) أسرار العربية ص ١٩٩ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ٧٠ .

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

(٦) سورة التوبة: الآية ٣٦ .

(٧) سورة يوسف: الآية ٤ .

وأرى أن مذهب الكوفيين هو الصحيح، لأن التركيب فى العدد خالف التركيب فى غيره، حيث يجوز استعمال كل واحد من الاسمين المركبين بمعناه على حدة، ولا يمكن ذلك فى غيرهما من المركبات نحو: حضر موت وبعليك. أضف إلى هذا ما ذكر من استدلالات على قوة هذا المذهب فيما سبق.

### المسألة الخامسة : القول فى تعريف العدد المضاف :

كيف يكون تعريف العدد المضاف ؟ يكتفى عند تعريف العدد المضاف بتعريف ما وقع منه آخرًا وإن تباعد<sup>(١)</sup> نحو: «ثلاثمائة ألف درهم». ولكن هناك من خالف ذلك، وهذا ما يذكره لنا ابن مالك بقوله: «وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك: قبضت العشرة الدنانير، واشتريت الخمسة الأتواب. وهذا شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه»<sup>(٢)</sup>.

وكان الخلاف على ما ذكر ابن مالك إلى مذهبين :

المذهب الأول: يفهم أنه للبصريين وابن مالك تبعاً لهم فى أن العدد المضاف يتعرف بإضافة الألف واللام إلى آخره.

المذهب الثانى: نسبه للكوفيين، وهو جواز دخول الألف واللام على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام.

فأما المذهب الأول: القائل بأن تعريف العدد المضاف يكون بدخول الألف واللام فى آخره، فهو مذهب سيويه والفراء وجمهور البصريين وتبعهم ابن مالك.

قال سيويه: «وتُدخِل فى المضاف إليه الألف واللام، لأنّه يكون الأوّلُ به معرفةً. وذلك قولك: ثلاثة أبوابٍ وأربعة أنفسٍ، أدخلت الألف واللام قلت: خمسة الأتواب، وستة الأجمال. فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمر واحد، لما ذكرتُ لك»<sup>(٣)</sup>.

وقال الفراء: «فإن قلت: الخمسة العشر لم يجز لأن الأوّل غير الثانى؛ ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسة الأتواب لمن أحازه تجد الخمسة هى الأتواب ولا تجد العشر الخمسة. فلذلك لم تصلح إضافته بألف ولام»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٠٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٦.

(٤) معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٣.



وتبعهما جمهور البصريين<sup>(١)</sup>، واحتج أصحاب هذا المذهب بالقياس والسماع. فأما القياس فهو أن المضاف إنما يكتسب التعريف من المضاف إليه كما يكتسب منه معنى الجزاء والاستفهام، وعليه يكون العدد، قال الفارسي: «إذا أريد التعريف في العقد الأول، نحو: ثلاثة أثواب، وأربعة دراهم، عرف الثاني، فقيل: ثلاثة الأثواب، وأربعة الدراهم، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتكثير، كما اكتسب منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو: غلام من تضرب أضرب، وغلام من أنت؟»<sup>(٢)</sup>.

وأما السماع فقد ورد في أشعارهم، قال المبرد: «ألا ترى أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال:

أَمَنْزَلْتِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ      هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضِينَ رَوَاجِع  
وَهَلِ يُرْجَعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ      ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغِع<sup>(٣)</sup>

وقال الفرزدق:

مَا زَالَ مُدَّ عَقْدَاتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ      وَدَنَا فَاذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ<sup>(٤)</sup>

فهذا لا يجوز غيره»<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثاني:** نسبه ابن مالك وغيره<sup>(٦)</sup> للكوفيين، وهو جواز تعريف العدد المضاف بإضافة الألف واللام إلى الأول والثاني. ونسبه ابن السراج<sup>(٧)</sup>، والفارسي<sup>(٨)</sup> إلى الكسائي وحده. ويستشف من كلام ابن عصفور أن أصحاب هذا المذهب قد احتجوا لمذهبهم هذا بجواز التعريف في الإضافة غير المحضة في نحو قولك: «الحسن الوجه» وهو ما خطأه بقوله: «العدد

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١٧٣، والأصول في النحو ١/ ٣٢١، والجمل في النحو ص ١٢٩، التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٧٧، والمفصل بشرح ابن يعيش وشرحه ٢/ ١٢١، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ١٣٢، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٦٣.

(٢) التكملة ص ٢٧٧، وانظر: المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢١.

(٣) البيتان من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٢/ ١٢٧٤، وفي المقتضب ٢/ ١٧٤، والتكملة ص ٢٧٧، والجمل في النحو ص ١٢٩، وشرح المفصل ٢/ ١٢١.

ومعنى الأثافي: جمع مفردة الأثفية، وهي حجارة تنصب لحدود الطبخ. والبلقع: الأرض التي لا شيء فيها.

(٤) البيت من الكامل، للفرزدق في ديوانه ص ٣٠٥، والمقتضب ٢/ ١٧٤، والتكملة ص ٢٧٨، شرح المفصل ٢/ ١٢١.

ومعنى: عقد يده إزاره: كناية عن سعته في طلب المجد وحرصه على اكتساب المحامد. وأدرك خمسة الأشبار: يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل، وقيل: معناه: ارتفع وتجاوز حد الصبا.

(٥) المقتضب ٢/ ١٧٤.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢١، وشرح الجمل الكبير ٢/ ١٣٢، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٦٣.

(٧) الأصول في النحو ١/ ٣٢١.

(٨) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٧٧.

ينقسم أربعة أقسام: مفرد، ومضاف، ومركب، ومعطوف. فالمفرد إذا أردت أن تعرفه أدخلت عليه الألف واللام، فقلت: الثلاثة، والأربعة، والخمسة. والمفرد هو من واحد إلى عشرة. فيتصور في تعريفه ثلاثة أوجه، فتقول: (الثلاثة الرجال)، و(الثلاثة رجال)، و(ثلاثة الرجال).

فأما الوجه الأول فأهل البصرة لا يجيزون ذلك، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على (الحسن الوجه). وهذا خطأ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسن الوجه) لأن الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينهما وبين الألف واللام أصلاً<sup>(١)</sup>.

كما احتجوا برواية الكسائي<sup>(٢)</sup> عن بعض العرب: «الخمسة الأثواب»، ورد أصحاب المذهب الأول ما احتجوا به من رواية عن العرب فقال المبرد: «اعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. وهذا كله خطأ فاحش. وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً. ومما يُبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه. فرواية برواية. والقياس حاكم بعد أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال. لا يجوز أن تقول: جاءني الغلام زيد؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافة. وكذلك لا تقول: هذه الدار عبد الله، ولا أخذت الثوب زيد. وقد أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم، فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة أثواب؛ كما تقول: هذا صاحب ثوب. فإن أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل هذا صاحب الأثواب. وهذا محال في كل وجه»<sup>(٣)</sup>.

كما رد الفارسي رواية الكسائي برواية أبي زيد أنها لقوم غير فصحاء فقال: «وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وروى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر: «قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء»<sup>(٤)</sup>.

هكذا يثبت لنا صحة مذهب البصريين بعدم جواز تعريف العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام، بضعف ما استند إليه الكوفيون من رواية لقوم من العرب غير فصحاء. واستناد البصريين بأشعار العرب الفصحاء على مذهبهم.

(١) شرح الجمل الكبير ٢ / ١٣٢ .

(٢) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٧٧ ، والتذليل والتكميل ٤ / ٢٦٣ .

(٣) المقتضب ٢ / ١٧٣ .

(٤) التكملة ص ٢٧٧ .

## المسألة السادسة : صوغ اسم فاعل من اثنين إلى عشرة مضافاً إلى أصله :

أجاز النحاة أن يصاغ من العدد اثنين فما فوقها إلى عشرة عدد على وزن فاعل، ويستعمل مفرداً كثنان وثانية، أو مضافاً لما هو مصوغ منه كثناني اثنين، وعند إضافته إلى أصله هناك من أجاز فيه غير الإضافة، وهو ما نص عليه ابن مالك بقوله: «ويستعمل مفرداً كثالث إلى عاشر. ومضافاً إلى أصله كالثالث ثلاثة وعاشر عشرة. وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به، وما ذهب إليه غير مرضى؟ لأن موازن فاعل مشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له، إلا أن يكون ثانياً، فإن العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذر؛ لأن له فعلاً. ومن قال ثالثٌ ثلاثة لم يُعذر؛ لأنه لا فعل له»<sup>(١)</sup>.

فمن خلال النص السابق يتبين لنا أنهم اختلفوا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الجمهور أنه لا يجوز في العدد المصوغ على وزن فاعل إلا الإضافة مع أصله.

المذهب الثاني: نسبه ابن مالك للأخفش الذي أجاز فيه التنوين وإعماله النصب في أصله المشتق منه.

المذهب الثالث: مذهب ابن مالك، وهو جواز إعماله النصب فيما اشتق منه إذا كان ثانياً فقط، ولا يجوز فيما عداه.

فأما المذهب الأول: الذي لا يجوز فيه إلا الإضافة لأصله فهو مذهب سيبويه يوضحه قوله: «هذا باب ذكر ك الاسم الذي بعد تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ - فبناءً الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يُبين العدد، وذلك قولك: ثاني اثنين. قال الله عز وجل: ﴿ثَانِيَانِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك ما بعده هذا إلى العشرة»<sup>(٤)</sup>.

وتبع سيبويه جمهور نحاة البصرة<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثاني: جواز التنوين فيه ونصب العدد الأصلي المشتق منه بعده، ونسبه ابن مالك

(١) شرح التسهيل ٢ / ٤١٢ .

(٢) سورة التوبة: الآية ٤٠ .

(٣) سورة المائدة: الآية ٧٣ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٥٩ .

(٥) المقتضب ٢ / ١٧٩، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٤، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١ / ٢٣٤، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٤٥٢، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢ / ١٣٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٧٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٦ .

للأخفش، فقد وجدت الرضى يذكر أنه مذهب ثعلب نقله عنه الأخفش فقال: «ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الأخفش: قلت له: فإذا أجزت ذلك فقد أجرته مجرى الفعل فهل يجوز أن نقول ثلثت ثلاثة قال: نعم على معنى أتممت ثلاثة وجعلت الثالثة ثلاثة بضم نفسى إلى اثنين»<sup>(١)</sup>، ونسبه كذلك ابن عصفور<sup>(٢)</sup> إلى ثعلب.

وجعله الشيخ خالد<sup>(٣)</sup>، والسيوطى<sup>(٤)</sup>، مذهب الأخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين.

ونفهم من نص الرضى الذى ذكر أن الأخفش نقلَ عن ثعلب أنه يجيز نصب العدد الأصلي بعد الفرع الذى جاء على وزن فاعل احتجاجاً منه بأن له فعل أجرى مجراه ويكون معنى ثالث ثلاثة، متمم ثلاثة.

ولم يجز أصحاب المذهب الأول ما أجازوه أصحاب هذا المذهب لأن معنى «ثالث ثلاثة» «أحد ثلاثة فلا معنى للفعل فيه»<sup>(٥)</sup>، «ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: «ثَلَّثْتُ الثَّلاثَةَ»، فأما قوله: يجوز ذلك على تقدير مُتَمَّمٌ ثلاثةٌ ومُكَمَّلٌ أربعةٌ، فخطأً لأنه إذا كان التقدير: مُتَمَّمٌ ثلاثةٌ، فكأنه قال: مُتَمَّمٌ نفسه؛ لأنه من الثلاثة، فيلزمه فى هذا تعدى فعل المضمر إلى الظاهر نحو: زيداً ضربَ إذا أردت أنه ضربَ نفسه، وذلك لا يجوز أصلاً»<sup>(٦)</sup>.

**المذهب الثالث:** مذهب ابن مالك من جواز التنوين والنصب بالعدد الأول وهو الفرع للثانى وهو الأصل فى «ثان» فقط دون غيره، وذلك لوجود فعل من هذا العدد محتجاً بقول العرب: ثنيت الرجلين على معن إذا كنت الثانى منهما، ولا يجوز فى غيره لعدم وجود فعلٍ له، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل.

وذكر الشيخ خالد رد أبى حيان على ابن مالك فقال: «وتعقبه أبو حيان فقال: ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصاً فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين»<sup>(٧)</sup>.

ويعضد ابن هشام نقل ابن مالك عن العرب على ما ينقله لنا الشيخ خالد بقوله: «قال الموضح: وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الأفعال، وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٦٠ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ١٣٦ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٦ .

(٤) همع الهوامع ٥ / ٣١٥ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ .

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ١٣٦ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٦ .

ثنيت الاثني ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد»<sup>(١)</sup>.

هكذا يترجح مذهب ابن مالك بما اثبتته عن العرب حيث إن السماع يؤيده فيما ذهب إليه من جواز النصب والتنوين في ثان دون غيره الذي لم يرد عنه السماع.

### المسألة السابعة : عامل الجر في تمييز (كم) الاستفهامية :

أجاز النحاة جر تمييز «كم» الاستفهامية بعد دخول حرف جر عليها، كقولك: «بكم درهم تصدقت» فأجازوا في «درهم» الجر، ولكن ما عامل الجر فيه؟ هل هو مجرور بإضافة كم إليه؟ أم بمن. بمقدرة؟ يقول ابن مالك: «وإن دخل على الاستفهامية حرف جر جاز بقاء مميزها منصوباً كقولك: بكم رجلاً مررت، وجاز أن يجر بمن مقدرة كقولك: بكم درهم تصدقت، تريد بكم من درهم، فحذفت من وأبقيت عملها. قال ابن خروف قاصداً إلى حذف من وإبقاء عملها: هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وزعم ابن بابشاذ<sup>(٢)</sup> أنه ليس مذهب المحققين. وقوله فاسد، وإضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده؛ فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بكم ولا يحذف شيئاً. قال ابن خروف: ولا يمكن الخفض بها إنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك.

قلت: الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف؛ أعني كون المميز في نحو: بكم درهم تصدقت مجروراً بمن مقدرة لا بكم»<sup>(٣)</sup>.

ويتحرر من النص السابق أن الخلاف إلى مذهبين:

المذهب الأول: أن عامل الجر في ميم «كم» الاستفهامية هو «من» المقدرة وجعله ابن خروف مذهب الخليل وسيبويه والجماعة.

المذهب الثاني: للزجاج والذي يقول جر التمييز بـ «كم» الاستفهامية، وذلك بإضافتها إليه.

فأما المذهب الأول: الذي نسبه ابن خروف<sup>(٤)</sup> للخليل وسيبويه من جر تمييز «كم» الاستفهامية بـ «من» مقدرة فيؤكده قول سيبويه: «وسألته - يعنى الخليل - عن قوله: كم جذع

(١) التصريح بمضمون التوضيح، الصفحة نفسها.

(٢) ابن بابشاذ طاهر بن أحمد بن بابشاذ - معناه الفرح والسرور - أبو الحسن النحوي. أحد الأئمة في النحو وفنون العربية، قدم إلى العراق تاجرًا باللؤلؤ، وأخذ عن علمائها ثم رجع إلى مصر، واستخدم بديوان الرسائل. من مؤلفاته «شرح الجمل للزجاجي» و«التعليق في النحو»، و«المختصب في النحو» وتوفي سنة ٤٦٩ هـ - ١٠٧٩ م. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٠٧، وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥-٥١٧.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ - ٤٢٠.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٥٣، ٦٥٤.

يُتَك مبنى؟ فقال: القياس النصب وهو قولُ عامة الناس. فأما الذين جَرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى مِن، ولكنهم حذفوها هنا تخفيفاً على اللسان، وصارت عوضاً منها. ومثل ذلك: الله لا أفعل، وإذا قلت: لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجَرُّ، وذلك أنه يريد لا والله، ولكنَّه صار «ها» عوضاً من اللفظ بالحرف الذى يَجْرُّ وعاقبهُ. ومثل ذلك: آ لله لتفعلنَّ؟ إذا استفهمت، أضمرُوا الحرف الذى يَجْرُّ وحذفوا، تخفيفاً على اللسان، وصارت أَلْفُ الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ معاقباً»<sup>(١)</sup>.

وواضح من كلام الخليل وسيبويه السابق أن إضمار «من» هنا للتخفيف، وجاز إضمارها عندهم لمجيء حرف الجر السابق على «كم» عوضاً عنها كما عوض عن حرف الجر فى القسم، والاستفهام.

وإضمار حرف الجر وإن كان جائزاً على بعد عند المبرد لكن لا يجعله قوياً، والذى جوز ذلك الحذف الحرف الداخلى على كم. فقال: «والبصريون يُجيزون على قُبْح: على كم جذع، وبكم رجل؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلاً على (من)، ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، وبكم من رجل؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف فى أنه لا يجوز الإضمار.

وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى، وإنما إجازته على بُعد، وما ذكرت لك حجة من أجازته»<sup>(٢)</sup>.

وأجاز الزجاجى إضمار (من) هنا لكثرة استعمالها فيه قال: «وإنما جاز إضمار (من) هاهنا، وإن كانت حروف الخفض لا تضمّر لأنه قد عُرف موضعها، وكثُر استعمالها فيه، فجاز إضمارها لذلك، كما أضمرُوا رُبُّ»<sup>(٣)</sup>.

وينسب ابن عصفور هذا المذهب للزجاجى ويميزه؛ لأن العوض قد لا يقع موقع ما عوض منه، نحو التاء فى (زنادقة) لأنها عوض من الياء فى (زناديق)، ولم تقع موقعها»<sup>(٤)</sup>، وذهب إليه أيضاً الرضى<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٢ / ١٦٠ - ١٦٠ .

(٢) المقتضب ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

(٣) الجمل فى النحو ص ١٣٥ .

(٤) شرح الجمل الكبير ٢ / ١٤٧ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٩٦ .

(٦) مغنى اللبيب ١ / ١٥٨ .

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٨٣ .

**المذهب الثاني:** مذهب الزجاج<sup>(١)</sup>، وهو أن تمييز «كم» الاستفهامية المحرور، يكون عامل الجر فيه هو «كم» المضاف إليه ذلك أنه حمل تمييز «كم» الاستفهامية على تمييز «كم» الخبرية كما قال الرضى<sup>(٢)</sup>.

«وردّه أبو الحسن الأبدى<sup>(٣)</sup> بأنهم حين خفضوا ما بعدها لم يخفضوه إلا بعد تقدم حرف جرّ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليل لقول الجماعة»<sup>(٤)</sup>.

ورد هذا المذهب أيضاً بأن كم لا تصلح للعمل؛ ذلك أنها تقوم مقام عدد منون، والعدد المنون تمييزه لا يكون إلا منصوباً، فكذلك ما يقوم مقامه «ومعنى العدد المنون أى عشرون وما أشبهه من الأعداد المركبة».

وكونها تقوم مقام العدد المنون هو صريح قول سيبويه: «وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عددٍ؛ لأنّ كمّ إنما هى مسألة عن عدد ها هنا، فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء، ممّا هو أسماء لعدّة. فإذا قال لك: كم لك درهماً؟ أو كم درهماً لك؟ ففسّر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهماً، فعملت كم فى الدرهم عمل العشرين فى الدرهم ولك مبنية على كمّ.

واعلم أنّ كم تعمل فى كل شيء حسنّ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قُبِحَ للعشرين أن تعمل فى شيء قُبِحَ ذلك فى كمّ؛ لأن العشرين عدد منّون وكذلك كمّ هو منّون عندهم»<sup>(٥)</sup>.

وكذلك هو قول ابن خروف: «ومميزها فى الاستفهام - يعنى كم - مفرد منصوب أبداً لا يجوز خفضه إلا إذا دخل عليها حرف خفض، نحو: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ لأنها محمولة فى العمل على عدد مركب ومعطوف من أحد عشر إلى تسعة وتسعين»<sup>(٦)</sup>.

وذكر ذلك ابن الناظم فقال: «وإن دخل على (كم) الاستفهامية حرف جر جاز فى مميزها النصب والجر فيقال: بكم درهماً اشتريت؟ فالنصب؛ لأن (كم) استفهامية، وهى محمولة على العدد المركب فى نصب التمييز، والجر بـ (من) مضمرة، لا بإضافة (كم) إليه خلافاً لبعضهم.

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ٩٦، وارتشاف الضرب لأبى حيان ١/ ٣٧٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٥٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٧٩، وهمع الهوامع ٤/ ٧٩.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٩٦.

(٣) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحُشَنَى، عُرف بالأبدي أو الأبدى، كان نحوياً ذاكراً للخلاف فى النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة لكتاب سيبويه. من تصانيفه: تقايد وإملاءات على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح والجمل، والجزولية، وغيرها، توفى سنة ٦٨٠هـ - بغية الوعاة ٢/ ١٩٩، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٦٨.

(٤) الهمع ٤/ ٧٩.

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٧.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٥١.

والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن (كم) الاستفهامية، لا تصلح أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أن الجر بعد (كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة، لم يشترط دخول حرف الجر على (كم)، فاشترط ذلك دليل على أن الجر بـ (من) مضمرة لكون حرف الجر الداخلة على (كم) عوضاً عن اللفظ بها»<sup>(١)</sup>.

والراجع في هذا الخلاف هو مذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من أن التمييز بعد (كم) الداخلة عليها حرف جر، مجرور بمن مقدر، لما احتج به أصحاب هذا المذهب، ولأنها - كما قال ابن مالك - «بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولا يخفضه، فلو خفضت ما بعدها مرة ونصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر؛ إذ لا شيء من المميزات الصالحة بنصب مميزها ويجر بإضافتها إليه، فيشترط في إضافتها أن يكون هو مجروراً، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له، فخولف مقتفيه ورغب عنه لا فيه»<sup>(٢)</sup>

### المسألة الثامنة : حكم مجيء تمييز «كم» الاستفهامية جمعاً :

اتفق النحاة على جواز مجيء تمييز «كم» الخبرية مفرداً وجمعاً، كما أنهم اتفقوا على مجيء تمييز «كم» الاستفهامية مفرداً، واختلفوا في مجيئه جمعاً يذكر لنا ابن مالك هذا قال: «ولا يجوز جمع مميز الاستفهامية، كما لا يجوز جمع مميز العدد الذي أجريت مجراه. وأجاز ذلك الكوفيون ولا حجة لهم، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حمل على أن المميز محذوف. وأن الجمع الموجود منصوب على الحال، نحو أن يقال: كم لك شهوداً وكم نفساً عليك رقباء»<sup>(٣)</sup>.

فيتحرر الخلاف من هذا النص إلى مذهبين:

المذهب الأول: عدم جواز جمع مميز «كم» الاستفهامية وهو مذهب جمهور البصريين واعتنقه ابن مالك.

المذهب الثاني: للكوفيين، الذين يجيزون جمع تمييز «كم» الاستفهامية.

فأما المذهب الأول: الذي لا يجيز جمع مميز «كم» الاستفهامية فهو ظاهر كلام سيبويه

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٦ - ٥٢٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٤٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٤٢٠ .



ومذهب جمهور البصريين.

يقول سيبويه: «واعلم أن كَمْ تعمل فى كل شيء حَسُنَ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قُبِحَ للعشرين أن تعمل فى شيء قُبِحَ ذلك فى كَمْ؛ لأنَّ العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم، كما أنَّ خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا: خمسة عشر درهماً، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب ممَّا لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون. وكذلك كم موضعها. موضع اسم منون، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ؛ لأنَّهما غير متمكنين فى الكلام. وذلك أنك لو قلت: كم لك الدرهم، لم يجز كما لم يجز فى قولك: عشرون الدرهم، لأنَّهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم. وهذا معنى الكلام، ولكنَّهم حذفوا الألف واللام، وصيروه إلى الواحد، وحذفوا منه استخفافاً كما قالوا: هذا أول فارس فى الناس، وإنما يريدون هذا أول من الفرسان فحذف الكلام. وكذلك كَمْ، إنما أرادوا كم لك من الدراهم، أو كم من الدراهم لك»<sup>(١)</sup>.

فواضح من كلام سيبويه السابق وكذلك من تبعه<sup>(٢)</sup> أن «كم» الاستفهامية تشبه العشرين، وكما أن تمييز العشرين لا يكون إلا مفرداً، كذلك تمييز «كم» الاستفهامية، ووجه الشبه بينهما - كما ذكره سيبويه فى نصه<sup>(٣)</sup> - أن الأصل فيهما التنوين، وأسقط منهما للزومهما حالة واحدة، فأشبهها الأسماء التى لا تنصرف، فقد اجتمعا فى أن أصل كل واحد منهما التنوين.

واحتج أصحاب هذا المذهب لما ذكروا من وجوب أفراد كم الاستفهامية بأن: «سبب ذلك أنه مشبه من العدد بما ينصب ما بعده، من العدد لا يكون تمييزه إلا مفرداً»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك لأن «كم» الاستفهامية محمولة على المرتبة الوسطى من العدد، وسبب حملها على وسطى المراتب «لأن السائل لا يعرف فى الأغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى»<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثانى:** والذى يميز بجيء تمييز «كم» الاستفهامية جمعاً وهو ما نسبته ابن مالك

(١) الكتاب ٢/ ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) انظر: الأصول فى النحو لابن السراج ١/ ٣١٥ وتبعه جمهور البصريين فى شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ١٤٥، ولباب الإعراب للإسفرايينى ص ٣٣٢، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٩٦، وارتشاف الضرب ١/ ٣٧٨، ومعنى اللبيب بحاشية الأمير ١/ ١٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٧٩، والجمع ٤/ ٧٨، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٧٩ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٧، وانظر: المقتصد بشرح الإيضاح للجرجاني ٢/ ٧٤٥ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ١٤٥ .

(٥) شرح الكافية للرضى ٢/ ٩٦ .

وغيره<sup>(١)</sup> إلى الكوفيين، فيجوز أن تقول على مذهبهم: كم غلماناً لك؟ يوضح لنا أبو حيان<sup>(٢)</sup> أن سبب ذلك عندهم حمل «كم» الاستفهامية على كم الخبرية، فكما جاز في تمييز «كم» الخبرية جاز عندهم في تمييز «كم» الاستفهامية.

ورد أصحاب المذهب الأول - كما سبق في نص ابن مالك - هذا بأنه «لو جاء نحو (كم) غلماناً لك، فالمنصوب حال لا تمييز، والتمييز محذوف أى كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً، والعامل في الحال الجار والمجرور»<sup>(٣)</sup>.

وهناك مذهب ثالث لم بشر إليه ابن مالك وذكره غيره<sup>(٤)</sup> ونسبوه إلى الأخفش وجعله السيوطي<sup>(٥)</sup> اختيار المغاربة أيضاً، إن كان السؤال عن أصناف معينة، وإلا فلا، فإذا أردت أن تسأل عن عددهم لا يجوز، وأوضح لنا السيوطي هذا المذهب فقال: «وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجلاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم»<sup>(٦)</sup>.

وأرى أن هذه المسألة يحكمها السماع، وواضح أن أيّاً من المذاهب الثلاثة السابقة لم يُعضد بنقل من كلام العرب، ولذلك لا يمكنني ترجيح مذهب منها على آخر.

### المسألة التاسعة : عامل الجرفي تمييز «كم» الخبرية :

يأتى تمييز «كم» الخبرية منصوباً تارة، ومجروراً أخرى، ولكن عند وقوعه مجروراً اختلف النحاة في عامله، هل العامل فيه الإضافة إلى كم، أم «من» المقدرة؟ هذا ما أوضحه لنا ابن مالك حين قال: «وإن قصد بكم الإخبار على سبيل التكثر جرت مجرى عشرة مرة، ومجرى مائة أخرى... ومميزها مجرور بإضافتها إليه كميز ما حملت عليه<sup>(٧)</sup>. وزعم الفراء أن الجر بعدها بمن مقدرة، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: شرح الكافية، وارتشاف الضرب، ومعنى اللبيب، والتصريح، والهمع، ومنهج السالك، الصفحات السابقة.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣٧٨، وانظر: الهمع ٤/ ٧٨ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩٦ .

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٩٦، وارتشاف الضرب ١/ ٣٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٧٩، ومنهج السالك ٤/ ٧٩ .

(٥) همع الهوامع ٤/ ٧٩ .

(٦) السابق.

(٧) غير واضحة في الأصل، والمعنى لا يصلح إلى هكذا.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ .

فكلام ابن مالك يكشف عن مذهبين فى الخلاف:

المذهب الأول: أن عامل الجر فى ميمز «كم» الخبرية هو الإضافة إلى «كم» وهو ما أيده ابن مالك.

المذهب الثانى: أن عامل الجر هو «من» مقدرة ونسبه ابن مالك إلى الفراء.

فأما **المذهب الأول**: فهو مذهب سيبويه وتبعه جمهور البصريين الذين يعملون «كم» الجر فى التمييز فقال سيبويه: «واعلم أن (كم) فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين وذلك نحو: مائتي درهم، فاجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى رُبِّ، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب... واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبِّ؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أن كم اسم ورُبِّ غير اسم، بمنزلة من. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك، تجعله خير كم. أخبرناه يونس عن أبى عمرو»<sup>(١)</sup>.

فالنص يكشف عن أن سبب خفض «كم» لتمييزها أمران:

الأول: أن «كم» الخبرية بمنزلة اسم متصرف لعدد يجر ما بعده إذا أسقط منه التنوين، كما أن المائة تجر ما بعدها، فقد أشبهت العدد المفرد الذى يضاف إلى مميزه فحملت عليه.

الثانى: أنها حملت على «رب» فى العمل، فكما أن «رُبِّ» تعمل الجر فيما بعدها كذلك «كم»، وذلك أن «رب» للقليل، و«كم» للكثير، فحملت «كم» على «رب» لأنها نقيضة لها.

**المذهب الثانى**: وهو ما نسبه ابن مالك وغيره<sup>(٢)</sup> إلى الفراء، والذى يجعل أن عامل الجر فى ميمز «كم» الخبرية هو من مقدرة، فقد وجدت ابن مالك يذكر أن هذا المذهب مروى عن الخليل وبعض الكوفيين وذلك فى كتاب شرح الكافية الشافية<sup>(٣)</sup>، ونسبه آخرون<sup>(٤)</sup> إلى الكوفيين.

وأما نسبة هذا رأى للفراء فيؤكدده قوله: «... فإذا ألقيت (من) كان فى الاسم النكرة النصب والخفض. ومن ذلك قول العرب: كم رجل كريم قد رأيت، وكم جيشاً جرّاراً قد

(١) الكتاب ٢ / ١٦١، وانظر: المقتضب ٣ / ٥٧، والأصول فى النحو ١ / ٣١٧ - ٣١٨، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢ / ٣٠، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٣٤، وابن الأنبارى فى الإنصاف ١ / ٣٠٣ : ٣٠٨ (م - ٤١)، والعكبرى فى التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٢٦ (م - ٧٣)، وشرح المفصل ٤ / ١٣٤، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ١٤٢ : ١٤٤، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٩٦، وارتشاف الضرب ١ / ٣٧٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٩، وجمع الهوامع ٤ / ٨٠، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٨١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى ٢ / ٩٦، وارتشاف الضرب ١ / ٣٧٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٩، ومنهج السالك ٤ / ٨١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٠٨.

(٤) الإنصاف ١ / ٣٠٣ - ٣٠٤ (م - ٤١)، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٤، والجمع ٤ / ٨١.

هزمت»<sup>(١)</sup>، وقوله: «ومن خفض قال: طالت صُحبة من للنكرة في كم، فلمَّا حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا؛ كما قالت العرب: إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٌ عافاك الله، فخفض، يريد بخير»<sup>(٢)</sup>.

وأما ما نسبته ابن مالك رواية عن الخليل فلم أعثر عليه في الكتاب، وما ذكره سيبويه في الكتاب هو حكاية عن بعض النحويين دون نسبة لأحد، وما رواه عن الخليل فهو في قولهم: «لاه أبوك ولقيته أمس»، فقال: «وقد قال بعضهم: كم على كلِّ حالٍ منوثة، ولكن الذين جرُّوا في الخبر أضَمُّوا من كما جاز لهم أن يُضمِّروا رُبَّ.

وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على الله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجارَّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان»<sup>(٣)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأن المعنى يقتضى تقدير «من»: «لأنك إذا قلت: كم رجُلٍ أكرمت، وكم امرأةً أهنت كان التقدير فيه: كم من رجلٍ أكرمت، وكم من امرأةً أهنت؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير»<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً جواز ظهور «من» كقولك: كم من عبدٍ ملكت، ولو قلت: عندي مائة من عبدٍ لم يَجْزِ ... وليس من زائدة بل هو استعمال على الأصل، وإذا كان كذلك كان العملُ لـ (من)<sup>(٥)</sup>.

وكذلك: «أن الجرَّ لو كان بالإضافة لكانت (كم) معربةً كما تعرب (قبلُ) و(بعدُ) إذا أُضيفت»<sup>(٦)</sup>.

ورد أصحاب المذهب الأول هذه الأقوال بأن: «حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل، كربِّ بعد لواو والفاء وبل، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف، وإنما هي العاملة بطريقة النيابة عن حرف الجر، لا حرف الجر»<sup>(٧)</sup>.

وأن: «ظهور (من) فلا يمنع عمل الاسم، كما لو قلت: عندي ثوب من خز، فإن الجر هنا بـ (من) لو قلت: عندي ثوب خز كان العمل للثوب، وأما الإعراب بعد الإضافة فغير لازم ألا ترى

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٨ .

(٢) السابق ١ / ١٦٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(٤) الإنصاف ١ / ٣٠٤ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٢٧ .

(٦) السابق، الصفحة نفسها.

(٧) الإنصاف ١ / ٣٠٧ .

أن (لدى) تضاف كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُن حَكِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>، فإنها مبنية بعد الإضافة؛ لأن علة البناء موجودة فى الحالين، فكذلك كم<sup>(٢)</sup>.

هكذا يترجح مذهب جمهور البصريين فىكون عامل الجر هو إضافة (كم) الخبرية للتمييز، وذلك لأن القول بعدم التقدير أولى من القول بالتأويل والتقدير، ولأن «الإضافة فيها مقدرة بمن على حد باب ساج وجبة صوف فإذا قلت: كم قرية، وكم ملك فكأنك قلت: كثير من القرى وكثير من الملائكة، فإذا أظهرت من كان العمل لها دون كم<sup>(٣)</sup>.

ولما رجع به ابن مالك هذا المذهب بأن «الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساوياً لجوازه بلا فصل؛ لأن معنى (من) مراد، واستعمالها سائغ مع الاتصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال فى النثر والنظم. وفى كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا بمن مقدرة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة هود: الآية ١ .

(٢) التبيين ص ٤٢٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٤٢٠ .

# الخاتمة

## الخاتمة

بعد رحلة طويلة شاقّة، تكتنفها المصاعب، مع كتاب «شرح التسهيل لابن مالك» ومسائل الخلاف فيه، أستطيع أن أخلص إلى جملة من النتائج أسردها كالآتي :

**أولاً:** ابن مالك عالم كبير من علماء العربية، وبخاصة في علم النحو، يشهد له بذلك كتبه الكثيرة، وأبرزها كتاب «شرح التسهيل» الذي يعد موسوعة نحوية كبيرة؛ نظراً لشموله واستفاضة في عرض مسأله.

**ثانياً:** يمكن عد كتاب «شرح التسهيل» من كتب الخلاف؛ فلا يترك ابن مالك مسألة يتعرض لها حتى يذكر الخلاف الواقع فيها، لكن الكتاب غير مصنف على طريقة كتب الخلاف ككتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري» .

**ثالثاً:** تظهر من خلال الدراسة نزعة ابن مالك البصرية؛ حيث إنه يتبع في كثير من اختياراته لإمام النحاة سيبويه<sup>(١)</sup>، لكنه لم يكن بصرياً في كل الأحوال، فكان - أحياناً - ينزع نحو نحاة الكوفة<sup>(٢)</sup>، وأحياناً أخرى يتفرد باختيارات لم يُسبق إليها<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً:** يتبع ابن مالك في ترتيب أبواب النحو في كتاب «شرح التسهيل» ترتيباً قريباً من ترتيبها في ألفيته. تكشف عن ذلك فصول الدراسة التسعة؛ حيث جاءت مرتبة كالآتي:

الأول: يدور حول الكلام عند النحويين. والثاني: يدور حول الإعراب والبناء. والثالث: يدور حول النكرة والمعرفة. والرابع: يدور حول الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر). والخامس: يدور حول نواسخ الجملة الاسمية. والسادس: يدور حول الجملة الفعلية. والسابع: يدور حول الاستثناء. والثامن: يدور حول الحال. والتاسع: يدور حول التمييز والعدد وكنائياته.

**خامساً:** كان ابن مالك دقيقاً في نقله الآراء عن العلماء، ولكن هذا لا ينفي أنه وقع أحياناً في خلط عند النقل عن بعضهم؛ ولذا بان عند تحقيق نسبة الآراء عدم صحة ما نسبته ابن مالك إليهم في بعض المسائل وذلك كما فعل حين نقل عن الأخفش في مسألة دخول الفاء على الخبر الذي لا يشبه أداة الشرط ووجدناه يقول غير ما نقله عنه ابن مالك .

ثم إن ابن مالك - أحياناً - تضطرب نقوله عن بعض العلماء في كتبه المختلفة. وقد ظهر لنا لأن ما يثبتهم في كتاب «شرح التسهيل» قد ينفيه عنهم ويثبت لهم غيره في كتبه

(١) وهذا يظهر جلياً في مسائل كثيرة، منها مسألة انفصال الضمير واتصاله.

(٢) كما نراه - مثلاً - في مسألة علامة الإعراب في المتنى وجمع المذكر السالم.

(٣) كما في مسألة إعراب الأسماء الستة وتفرد بوجهين في تضعيف الرأي الثالث فيها.

الأخرى، كما حدث في كتاب «الكافية الشافية» .

**سادساً:** حين يعرض ابن مالك للآراء ، كثيراً ما يذكر حجج كل رأى: السماعية والقياسية ، ثم يرجح بينها ، ويختار رأياً يراه الأصواب، ويذكر وجوه القوة فيه، أو ينفي الآراء جميعاً ويتفرد برأى ذاكراً وجوه القوة فيه أيضاً .

لكنه - في بعض الأحيان القليلة - يكتفي بإيراد الآراء دونما عرض حججها، وقد يرجح بينها ، وقد لا يرجح، وقد يرجح في كتاب «شرح التسهيل» رأياً، ويرجح غيره في كتاب آخر له .

**سابعاً:** يكثر ابن مالك في تحريره الخلافات النحوية من الأدلة السماعية من القرآن الكريم، والشعر، والأمثال، غير أن استشهاده بالحديث جاء قليلاً، وقارئ هذه الرسالة يظهر له هذا بجلاء .

**ثامناً:** رغم كثرة إيراد ابن مالك للأدلة السماعية، فإنه يمكن القول: إن الأدلة القياسية هي الغالبة؛ ولذا جاءت الأبواب النحوية - في بعض الأحيان - جافة لا تفيد اللغة؛ إذ هي في التحليل الأخير تعتمد على الفلسفات العقيمة التي تحافي روح اللغة العربية، والتي تعتمد على التأويلات والتقديرات.

**تاسعاً:** لاعتماد كثير من المسائل التي عرضها ابن مالك على القياس والفلسفات العقيمة، وجدتني عند الترجيح بين المخالفين أرجح الرأي المعتمد على أدلة سماعية، وأحاول العودة بالمسألة إلى روح اللغة، بل أحياناً إذا وجدت المسألة تعتمد القياس وتقوم على الفلسفات العقيمة، وتتخذ من التأويل والتقدير أساساً، أنفيها كلية، وأحاول أن أتلمس روح اللغة في بنائها بناءً جديداً .

**عاشراً:** أن اللغة العربية تحتاج منا - وبخاصة في مجال علم النحو - إلى جهد كبير يتمثل في القيام بنفي الخلافات العقيمة، والتركيز على الخلافات التي تخدم أساليب اللغة، وتسهم في تطويرها على أسس وضوابط من الأساليب العربية الفصيحة التي هي الأساس في التقعيد. وبعد ، فلقد حاولت أن أقدم للمكتبة العربية دراسة نافعة مفيدة، وأرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما صبوت إليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،



# الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس أمثال العرب
- فهرس الأشعار والأراجيز
- فهرس أجزاء الأبيات
- المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٨٨	٢	﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾	الفاحة
٩٧	٤	﴿ إياك نعبد ﴾	
٩٧	٥	﴿ إياك نستعين ﴾	
٣٧٢ ، ٣٧٠ ، ١٨٥	٢	﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾	البقرة
		﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾	
٢٠٦	٦	﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾	
٤٥٨ ، ٤٥٧	١٩	﴿ حذر الموت ﴾	
١٥٨ ، ١٥٧	٢٦	﴿ مثلاً ما بعوضة ﴾	
٥٢٩ ، ١٦٣ ، ١٦٢			
٤٦٤	٣٤	﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا ﴾	
٤٠١	٥١	﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾	
١٧٨	٦٠	﴿ اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾	
٣٧٧	٦٢	﴿ ولا هم يجزنون ﴾	
١٨٦	٦٨	﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾	
		﴿ وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ﴾	
٢٢	٧٥	﴿ يحرفونه من بعد ما عقلوه ﴾	
٤٩٩	٨٣	﴿ ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون ﴾	
٢٩٨ ، ٩٤	٨٥	﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم ﴾	
		﴿ أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده ﴾	
٤٥٧	٩٠	﴿ من فضله على من يشاء من عباده ﴾	
٥٦٤	٩١	﴿ وهو الحق مصدقاً ﴾	
		﴿ قل بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين ﴾	
٣٠٤ ، ٣٠٣	٩٣	﴿ مؤمنين ﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣١١ ، ١٧٦ ، ١٧٥	٩٦	﴿ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾	
١٣٣	١١٥	﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾	
٢٣١	١٢٤	﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾	
٥٧٤ ، ٥٠٨	١٣٠	﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾	
٣١١	١٦٧	﴿وما هم بخارجين من النار﴾	
٢٦ ، ٢٥	١٨٧	﴿فالآن باشروهن﴾	
٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩	١٩٧	﴿الحج أشهر معلومات﴾	
٣١٥ ، ٣١٢	٢١٦	﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾	
٣٨٢	٢١٦	﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾	
١٧٦	٢٢١	﴿ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم﴾	
٥٨١ ، ٥٨٠ ، ٥٧٩	٢٢٨	﴿... ثلاثة قروء ...﴾	
٣٦٠	٢٣٣	﴿لمن أراد أن يتم﴾	
٣٧٢	٢٥٤	﴿لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾	
١٧٢	٢٥٨	﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك﴾	
٥٣٦ ، ٥٣٥	٢٦٠	﴿ثم ادعهن يأتينك سعياً﴾	
٣١١	٢٦٧	﴿ولستم بأخذيته إلا أن تغمضوا فيه﴾	
٥٣٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦	٢٧٤	﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية ...﴾	
٣٨٧	٤٢	﴿وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك﴾	آل عمران
١٨٦	٥٨	﴿ذلك نتلوه عليك﴾	
١٨٦	٦٢	﴿إن هذا هو القصص الحق﴾	
١٣٦	٨٥	﴿ومن يبتغ غير الإسلام﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٨٧	١٠٦	﴿فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم﴾	
٥٥٩، ٥٥٦	١٠٧	﴿وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾	
٥٢١، ١٦٤، ١٦٢	١٥٩	﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ ﴿أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله﴾	
١٦٠	١٦٢	﴿الله﴾	
٥٥٥، ٥٥٤	١٦٧	﴿هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان﴾ ﴿لا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾	
٤٣٥	١٨٠	﴿سيطوفون ما بخلوا به يوم القيامة﴾	
٢٩٦	١٨٠	﴿ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا﴾	
١٧٤	٦	﴿إن الله كان عليماً حكيماً﴾	النساء
٢٦٧	١١	﴿واللذان يأتيانها منكم﴾	
٢٥٦، ١٨٣	١٦	﴿إن امرؤ هلك﴾	
٤٢	١٧٦	﴿إن الله كان بكم رحيماً﴾	
٣٢٥	٢٩	﴿.. يجرفون الكلم عن مواضعه..﴾	
١٧٩، ٢٢	٤٦	﴿وما فعلوه إلا قليل منهم﴾	
٥٠٥، ٥٠٤	٦٦	﴿يا ليتني كنت معهم﴾	
٣٢٥	٧٣	﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾	
٤٥٦	٧٩	﴿وكفى بالله شهيداً﴾	
٣٩٠	١٦٦، ٧٩	﴿إن الله كان على كل شيء حسيباً﴾	
٣٢٥	٨٦	﴿أو جاءكم حصرت صدورهم﴾	
٥٦٧، ٥٦٦	٩٠	﴿وودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾	
١٧٢	٩٢	﴿وكلاً وعد الله الحسنى﴾	
٢٣٨	٩٥	﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم﴾	
٢٥٦	٩٧	﴿وما تفعلوا من خير فإن الله كان به﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٢٦	١٢٧	﴿عليماً﴾	
٢٦٣	١٣٥	﴿كونوا قوامين بالقسط﴾	
١٧٧	١٣٦	﴿آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل﴾	
٢٩٠	١٣٧	﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾	
٣٣	١٤٦	﴿وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً﴾	
٥٠٠	١٤٨	﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾	
٣٣	١٧٥	﴿فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل﴾	
٥٠٠، ٤٩٩	١	﴿... إلا ما يتلى عليكم ..﴾	المائدة
٤٣٥، ١٥٤	٨	﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾	
٣١١	٣٧	﴿وما هم بخارجين منها﴾	
٢٥٦	٣٨	﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾	
٣١٢	٥٢	﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾	
٣٥٥، ٣٥٠	٦٩	﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ...﴾	
٤١٤	٧١	﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾	
٥٩٠	٧٣	﴿ثالث ثلاثة﴾	
٥٦٧	١١٦	﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم﴾	
١٢٣	١١٧	﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾	
٢٨٢، ٢٨١	١١٩	﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	
١٣٣	٣	﴿وهو الله في السماوات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون﴾	الأنعام
٨٨	٤٠	﴿قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله﴾	
٨٨	٤٦	﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم﴾	
٣٦٦	٧٣	﴿ويوم يقول كن فيكون قوله الحق﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٨٢ ٥٤٤ ، ٥٤٣ ١٦٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ٢٤٧ ، ١٧٠ ١٨٩	٩١ ١٣٩ ١٥٤ ١٤٣	﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى﴾ ﴿ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾ ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ ﴿والذكرين حرم أم الأنثيين﴾	
٢٦٢ ٣٨٧ ٣٦٠ ٤٦٠ ٥٠٩ ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٢ ٣٢٨ ٢٨٩ ، ٢٨٨ ٤٢٣ ، ٤٢٢	٢٠ ٤٨ ٥٥ ٥٦ ٩٩ ١٠٢ ١٤٩ ١٧٧ ١٨٧	﴿إلا أن تكونا ملكين﴾ ﴿ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماتهم قالوا ما أغنى عنكم جمعكم﴾ ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾ ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً...﴾ ﴿فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾ ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ ﴿لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين﴾ ﴿وأنفسهم كانوا يظلمون﴾ ﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾	الأعراف
١٠٧ ١٥٩	٤٣ ٤٩	﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم﴾ ﴿والذين في قلوبهم مرض﴾	الأنفال
٣٥٢ ، ٣٥١ ٤٠٤ ، ٣٧٣ ، ٢٢ ٤٠٧ ٥٨٦ ٥٩٠ ١٧٠ ، ١٦٩ ٢٩٦	٣ ٦ ٣٦ ٤٠ ٦٩ ٨٤	﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾ ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ ﴿ولا تصل على أحدٍ منهم مات أبداً﴾	التوبة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٠ ، ٢٧	١٥	﴿قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي﴾	يونس
١٦٠	٤٢	﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾	
١٨٩	٥٩	﴿آلله أذن لكم﴾	
٤١٠	٩٠	﴿إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل﴾	
٦٠٠	١	﴿من لدن حكيم...﴾	هود
٣١١ ، ٢٨١	٨	﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾	
١٥٠	٢٤	﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم﴾	
١٠٧ ، ١٠٢		﴿فعميت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها	
١١٠	٢٨	كارهون﴾	
		﴿ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني	
٣٨٧	٤٢	اركب معنا﴾	
		﴿ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من	
٣٨٧	٤٥	أهلي﴾	
٣٦٤	٥٠	﴿ما لكم من إله غيره﴾	
٥٦٤	٦٤	﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾	
٤٦٢	٦٦	﴿ومن خزي يومئذ﴾	
١٢٠ ، ١١٨	٧٨	﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾	
١٢٢ ، ١٢١			
٥٥٦	١٠٨	﴿وأما الذين سعلوا ففي الجنة خالدين فيها﴾	
٣٤١ ، ٣٣٨	١١١	﴿وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾	
٣٤٣ ، ٣٤٢			
٥٨٦	٤	﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾	يوسف
٢٧	١٣	﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾	
		﴿قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد	
٢٦٨	٢٦	من أهلها...﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٥١٨	٣١	﴿.. ما هذا بشراً ..﴾	
١٨٦	٣٢	﴿فذلكن الذي لمتني فيه﴾	
١٨٦	٣٧	﴿ذلكما مما علمني ربي﴾	
٥٥٨	٣٧	﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾	
٥٧٨	٤٣	﴿وسيع سنبلات خضر﴾	
١٨٤	٥٢	﴿ذلك ليعلم أنى لم أخنه﴾	
٨٥	٩٠	﴿أنا يوسف﴾	
٢٠٥	١٠	﴿سواء منكم من أسر القول ومن جهر به﴾	الرعد
٣٠٣	١٠	﴿إن أنتم إلا بشر مثلنا﴾	إبراهيم
٣٠٣	١١	﴿إن نحن إلا بشر مثلكم﴾	
٣٨٨، ٣٨٧	١٣	﴿فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين﴾	
٢٠٦	٢١	﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾	
٥١٤، ٥١٢	٤	﴿.. ولها كتاب معلوم﴾	الحجر
١٦٧	٢٠	﴿ومن لستم له برازقين﴾	
٥٢٠	٤٢	﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾	
٣١١	٤٨	﴿لا يمسه فيها نصب وما هم منها بمخرجين﴾	
١٧٠	٩٤	﴿فاصدع بما تؤمر﴾	
٣٤	١	﴿أتى أمر الله﴾	النحل
١٦٧	١٧	﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾	
٤٩	٢٧	﴿أين شركائي الذين كنتم تشاقون فيهم﴾	
٢٣٨، ٢٣٥	٤١	﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة﴾	
٢٧٠	٥٨	﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً﴾	



الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٤	٦١	﴿ولو يؤخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة﴾	النحل
١٨٤	٨٩	﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾	
١٣٤	٩٠	﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾	
١٢٢ ، ١١٩	٩٢	﴿أن تكون أمة هي أربى من أمة﴾	
٢٩٠	١٢٠	﴿ولم يك من المشركين﴾	
٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩	١٢٤	﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾	
٣٣١ ، ٣٣٠			
٢٩٠	١٢٨	﴿ولا تك في ضيق مما يمكرون﴾	
٢٧٣	٢٢	﴿فتقعد مذموماً مخذولاً﴾	الإسراء
٥٥	٢٣	﴿إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾	
٣١٣	٧٩	﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾	
٨٩	٦٢	﴿قال أرأيتك هذا الذي كرمت علي﴾	
		﴿أو لم يرو أن الله الذي خلق السماوات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم﴾	
١٧٥	٩٩		
٢٠٢	١١٠	﴿أياً ما تدعوا﴾	
٥٥ ، ٥٣	٣٣	﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾	الكهف
٣٣٥	٣٨	﴿لكننا هو الله ربي﴾	
٤٥٧	٥٧	﴿جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه﴾	
١٨٤	٦٤	﴿ذلك ما كنا نبغ﴾	
١٨٤	٨٢	﴿ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً﴾	
٤٤٠	٩٦	﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾	
		﴿إذ نادى ربه نداء خفياً قال رب إنى وهن العظم منى﴾	مريم
٣٨٧	٤٠٣		
٤٢	٢٨	﴿ما كان أبوك امرأ سوء﴾	
٤٤٩	٣٨	﴿أسمع بهم وأبصر﴾	
٣٢٦	٤٧	﴿إنه كان بي خفياً﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٣٢	٦٥	﴿هل تعلم له سمياً﴾	
١٤١، ١٤٠، ١٣٩	٦٩	﴿ثم لنزعن من كل شيعة أياهم أشد﴾	
١٤٣، ١٤٤، ١٤٦			
١٥٩			
٥١١	٧١	﴿وإن منكم إلا واردها﴾	
٥٠٠	٨٧	﴿إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً﴾	
١٨٦	١٧	﴿وما تلك يمينك يا موسى﴾	طه
٣٢٦	٣٥	﴿إنك كنت بنا بصيراً﴾	
٦٠	٦٣	﴿إن هذان لساحران﴾	
		﴿فإذا حبالهم وعضيهم يخيل إليه من سحرهم	
٤٦٨	٦٦	﴿أنها تسعى﴾	
٥٥٣، ١١١	٦٧	﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾	
٢٢٥	١١٨،	﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا	
	١١٩	﴿تظماً فيها﴾	
٤١٣	٣	﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾	الأنبياء
٥٢٥	٢٢	﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله﴾	
٤٦٠	٤٧	﴿ونضع الموازين القسط﴾	
١٦٠	٨٢	﴿ومن الشياطين من يغوصون له﴾	
٤٥٩	٩٠	﴿ويدعوننا رغباً ورهباً﴾	
١٨٦	١٠٦	﴿إن في هذا لبلاغاً﴾	
١٩١	١٥	﴿ثم ليقطع﴾	الحج
		﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله	
		﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء	
٢٠٥	٢٥	﴿العاكف فيه والباد﴾	
١٩١	٢٩	﴿ثم ليقضوا نפשهم﴾	
٤٩٦	٣٠	﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٢٧	٤٠	﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً﴾	الحج
١٣٢	١٤	﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾	المؤمنون
٢٩٨	٣٣، ٢٤	﴿ما هذا إلا بشر مثلكم﴾	
٥٢١	٤٠	﴿وعما قليل﴾	
٤٣٨	٥١	﴿إني بما تعملون عليم﴾	
٤٣٧، ٤٣٨	٥٢	﴿وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾	
٢٥٦	٢	﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾	النور
٥٠٤	٦	﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾	
١٦٧	٤١	﴿ألم تر أن الله يسبح له من في السماوات والأرض﴾	
١٦٧	٤٥	﴿خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين﴾	
٣٤٨	٤	﴿إن هذا إلا إفك افتراه﴾	الفرقان
٣٣٤	٢٠	﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم يأكلون الطعام﴾	
٧٩	٣٩	﴿وكلاً ضربنا له الأمثال﴾	
٣٤٨	٤٢	﴿إن كاد ليضلنا﴾	
١٥٩، ١٥٨	٧٩	﴿والذي هو يطعمني ويسقني وإذا مرضت فهو يشفين والذي يميتني ثم يحيين﴾	الشعراء
	٨١، ٨٠	﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم﴾	
٥٠٥	٨٩، ٨٨	﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾	
٣٤٧، ٣٤٢	١٨٦	﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾	
٥١٢	٢٠٨		

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٥١٨ ٤٦٢	٧٢ ٨٩	﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾ ﴿وهم من فزع يومئذ آمنون﴾	النمل
١٨٦، ٢٩ ١٨٣، ١٨٢ ٣٦١ ٥٨٥ ٣٢١	١٥ ٣٢ ٤٨ ٥٨ ٨٢	﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ ﴿فذانك برهانان﴾ ﴿قالوا ساحران تظاهرا﴾ ﴿بطرت معيشتها﴾ ﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾	القصص
٣١٢ ٢٣٨ ١٧٧	٢ ٩ ٤٦	﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين﴾ ﴿وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾	العنكبوت
٤٦٦ ٤٦٩	٢٥ ٣٦	﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾	الروم
٤٠١ ٢٣٤ ٣٤ ١٢٨	١٢ ٣٥ ٣٧ ٥٣	﴿وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً﴾ ﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾ ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك﴾ ﴿إلى طعام غير ناظرين إناه﴾	الأحزاب
٣٩٦ ٢٥٠، ٢٤٩	٧ ١٢	﴿ينبئكم إذا مزلتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد﴾ ﴿غدرها شهر ورواحها شهر﴾	سبأ

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٩٧ ٥٤٨	٢٤ ٢٨	﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى﴾ ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم﴾	سبا
٥٠٤، ٥٠٠ ٣٥٠	٣٧ ٤٨	عندنا زلقى إلا من آمن وعمل صالحاً﴾ ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب﴾	
٢٨٩، ٢٨٨	٤٠	﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾	
٢٢٢ ١١٤	٢٠، ١٩ ٢١ ٢٨	﴿وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات﴾ ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾	فاطر
٣٤٨، ٣٠٣، ٢٩٨ ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤١	١٥ ٣٢	﴿إن أنتم إلا تكذبون﴾ ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾	يس
٣٧٥ ٥٢٥ ٥١١، ١٧٩	٤٧ ٥٥ ١٦٤	﴿لا فيها غول﴾ ﴿فاطلع فراه في سواء الجحيم﴾ ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾	الصفات
٣٠٦ ١٧٤ ١٦٣ ٥١٠، ١٦٣	٣ ٤ ١١ ٢٤	﴿ولات حين مناص﴾ ﴿وعجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾ ﴿جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب﴾ ﴿وقليل ما هم...﴾	ص
٣٨٨ ١٨٦ ٤٤٣ ٥٧٧ ٥٤٣، ٥٤٢	٣ ٢١ ٣٢ ٥٩ ٦٧	﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾ ﴿إن في ذلك لذكرى﴾ ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ ﴿بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت﴾ ﴿والسماوات مطويات بيمينه﴾	الزمر

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٤٦٢	٧١	﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	غافر
١٨٦	١٠	﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي﴾	الشورى
١٧٠ ، ١٦٩	٢٣	﴿ذَلِكَ الَّذِي يَبْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾	
٣٨٣	٣٥	﴿مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾	
٣٤١	٣٥	﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	الزخرف
٣٨٨	٧٧	﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	
٣٠٤	٨١	﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾	
١٦٠ ، ١٥٩	٨٤	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾	
٣٥٠	٤	﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾ ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾	الجاتية
٢٠٦	٢١		
١٦٧	٥	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾	الأحقاف
٢٥٠ ، ٢٤٩	١٥	﴿وَحَمَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا﴾	
٤٩	١٧	﴿أَتَعْدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾	
٣٤٧ ، ٣٠٣	٢٦	﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيهَا﴾ ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْبُدْهُنَّ بِقَادِرٍ﴾	
١٧٤	٣٣		
٥٢٥	١٦	﴿حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾	محمد
٣٨٤ ، ٣٨٢	١٢	﴿وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾	الفتح
٢٢	١٥	﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾	
٢٢٤	٢٥	﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾	
١٧٩ ، ١٧٨	١٢	﴿أَيُّجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾	الحجرات
٤٠٢	٢٤	﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾	ق

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٨٤ ، ٣٨٢	٣٥	﴿أعنده علم الغيب فهو يرى﴾	النجم
٥٧٦ ، ٥٥١	٧	﴿خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر﴾	القمر
٣٨٨ ، ٣٨٧	١٠	﴿فدعا ربه أنى مغلوب فانتصر﴾	
٢٩٨	٥٠	﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾	
٤٤٣	٢٦	﴿كل من عليها فان﴾	الرحمن
٣٣٦	٢٩	﴿كل يوم هو في شأن﴾	
١٤٩	١٨	﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾	الحديد
١٦٠	٢٣	﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم﴾	
٢٤	٢٩	﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾	
٣٠١ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧	٢	﴿ما هن أمهاتهم﴾	المجادلة
٥٥٧ ، ٥٥٦		﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها﴾	الحشر
٥٥٩ ، ٥٥٨	١٧		
٥٢٥	١	﴿فقد ضل سواء السبيل﴾	المتحنة
٣١٤	٧	﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة﴾	
٤١٠ ، ١٨٤	١٠	﴿ذلكم حكم الله﴾	
٣٩٠	٣	﴿من أنبأك هذا﴾	التحریم
٣٤٨ ، ٣٠٣	٢٠	﴿إن الكفرون إلا في غرور﴾	الملك
١٧٤	٩	﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾	القلم
٢٧٥	٢٥	﴿وغدوا على حرد قادرين﴾	
٤٤١	١٩	﴿هاؤم اقرعوا كتابيه﴾	الحاقة
٢٦	٩	﴿فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً﴾	الجن
٤٣٨	١٨	﴿وأن المساجد لله﴾	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٥٠٩، ٥٠٨	٣، ٢	﴿قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقص منه قليلاً﴾ ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾ ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾	المزمل
٤٧٨	١٦، ١٥	﴿فلا صدق ولا صلى﴾	القيامة
١١٩	٢٠	﴿كلا سيعلمون﴾ ﴿يا ليتنى كنت تراباً﴾	النبأ
٢٥	٣١	﴿لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه﴾	عبسى
٣٣	٤	﴿إذا السماء انشقت﴾	الانشقاق
٣٢٥	٤٠	﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾	الطارق
٤٢	٣٧	﴿سنقرئك فلا تنسى﴾	الأعلى
٣٧٢	١	﴿ليس لهم طعام إلا من ضريع﴾	الغاشية
٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١	٤	﴿فلا اقتحم العقبة﴾	البلد
٣١	٦	﴿لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى وسيجنبها الأتقى الذي يؤتى ماله يتزكى﴾	الليل
٢٢٦، ٢٢٣	١١	﴿وللآخرة خير لك من الأولى﴾ ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾	الضحى
٨٢	١٥ - ١٨	﴿وإلى ربك فارغب﴾	الشرح
٣٣٢	٤	﴿لنسفنن...﴾	العلق
٣٣٢، ٣٣١، ٣١	٥	﴿لم يكن الذين كفروا...﴾	البينة
٥٣٩، ٢٨٩	٩	﴿فالمغيرات صبغاً فأثرن به نقعاً﴾	العاديات
٢٥٥	٨	﴿كلا سوف تعلمون﴾	التكاثر
٣٢	١٥	﴿إن الإنسان لفي خسر﴾	العصر
٢٩٣، ٢٩٠	١	﴿إيلاف قريش﴾	قريش
١٤٩	٤، ٣		
٣٣	٣		
٥٠٩، ٤٧٨	٢		
٤٣٧	١		



## فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٢١٣	- « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»
٣٢٥	- « إن قعر جهنم لسبعين خريفًا»
٥٨١	- «إن كنت صائمًا فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة»
٢٦٣	- «إن هذا القرآن كائن لكم أجرًا ، وكائن عليكم وزرًا»
١٠٩	- «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»
٤٦٣	- « بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل ....»
٢٧٠ ، ٢٦٩	- «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»
١٠٧	- « فإن الله ملككم إياهم ، ولو شاء ملكهم إياكم»
٢٧١	- « فاستحالت غربًا»
٣٦٠	- « كما تكونوا يُولَّ عليكم»
٣٦١	- « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ..»
٢٧١	- « لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»
٢٧٦ ، ٢٧٤	- «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما تُرزق الطير، تغدو خماصًا، وتروح بطانًا»
٤٧٧	- « وأنهاكم عن قيل وقال»
٣٤٢	- « وايم الله لقد كان خليقًا للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ»

## فهرس أمثال العرب

الصفحة	المثل
٤٧٧	- أعميتني من شبّ إلى دبّ
٣٩٢	- البركة أعلمنا الله مع الأكابر
٤٤٣	- خشنت بصدره وبصدر زيد
٣١٤	- عسى الغوير أبؤساً
١١١	- في بيته يؤتى الحكم، وشتى تقوب الحلبة

## فهرس الأشعار والأراجيز

الصفحة	البحر	البيت
		<b>روى الهمزة</b>
٣٠٨	الخفيف	طلبوا صلحنا ولات أوان
٤٦٠	الرجز	لا أقعد الجبن عن الميحاء
٥٤٩	الخفيف	غافلاً تعرض المنيعة للمرء
		<b>روى الباء</b>
١١٢	الطويل	ألا ليت شعري هل يلومن قومه
١٥٠	الطويل	وما أنت باليقظان ناظره إذا
١٧٧	الطويل	فو الله ما نلتهم ولا نيل منكم
٢٨٨ ، ٢٨٧	الطويل	وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم
٣٠٣	الوافر	وأنت أراني الله أمنع عاصم
٣٥٥	الطويل	وكمنا مدماة كأن متونها
	الطويل	إلى ملك ما أمه من محارب
٣٩٢	الطويل	يرجى المرء ما إن لا يراه
٤٤٦ ، ٤٤١		فمن يك أمسى بالمدينة رحله
	الرجز	لا يقنع الجارية الخضاب
٢٦٩	الطويل	من دون أن تلتقي الأركاب
٤٣٦	الطويل	وما زرت ليلي أن تكون حبيبة
٤٤٤	الطويل	تعفق بالأرطي لها وأرادها
٥٤٩	الطويل	لئن كان برد الماء هيمان صاديًا
٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥	الوافر	أتهجر ليلي للفراق حبيها
٣٢٣	الوافر	ويا وطني لقيتك بعد يأس
٣٣٣	الرجز	الخليس لعجوز شهريه

الصفحة	البحر	البيت
٤٤٢	الوافر	ولما أن تحمل آل ليلى سمعت بينهم نعب الغرابا
٤٩٠	البيسط	أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبا
٥٧٨	الطويل	تثير عجاجاً بالسنايك أصهباً رددت بمثل السيد نهد مقلص
<b>روى التاء</b>		
١٢٧	الوافر	ترى أرباقهم متقلديها إذا حمى الحديد على الكمأة
٢٠٤	الطويل	خبير بنو هب فلاتك ملغياً مقاللة هبي إذا الطير مرت
٣٠٧، ٣٠٦	الكامل	حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت
<b>روى الجيم</b>		
٦٧	الطويل	تروح في عمية وأعاناه على الماء قوم بالهراوات هوج
<b>روى الحاء</b>		
٣٧٤	بجزوء الكامل	من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
٤٦٢، ٤٦١	الوافر	نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح
٢٨	الطويل	فإنك إن يعروك من أنت محسب ليزداد إلا كان أظفر بالنجح
٣٥٩، ٣٥٨	بجزوء الكامل	إنى زعيم يا نويقة إن أمننت من الرزاح ونجوت من عرض المنون من الغدو إلى السروح أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح
<b>روى الدال</b>		
١١٢	الطويل	كسا حلمه ذا الخلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجد
٢٢٣، ٢٢٢	البيسط	قالت أمامة لما حنت زائرهما هلا رميت ببعض الأسهم السود لولا حددت ولا عذرى لمحدود
٢٦٧	البيسط	أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أحنى عليها الذي أحنى على اللبد
٥١٩، ٥١٧	البيسط	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشى من الأقوام من أحد

الصفحة	البحر	البيت
١٦٤	الوافر	لأمر ما يسود من يسودُ
٢٤٠	الوافر	فأخزى الله رابعة تعودُ
٢٧٨	الطويل	على الشـرخيراً لا يزال يزيدُ
٢٧	الطويل	وليس عطاء اليوم مانعه غدا
١٣٦	البيسط	ذاك العشيـرة والآثرون من عددا
٢٦٣	الطويل	أحـاك إذا لم تلفه لك منجدا
٣٢٠، ٣١٨	الطويل	تشكى فأتى نحوها لأعودها
٢٩٥	الطويل	بما كان إياهم عطية عودا خطاك خفأفا إن حراسنا أسدا وحيثما كنتمـا لاقيتما رشدا تستوجبا منة عندي بها يدا
٣٥٩، ٣٥٨	البيسط	منى السلام وألا تشعرا أحدا
٣٦٠		
<b>روى الرء</b>		
١١٠، ١٠٥	البيسط	إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٢٨	مجزوء الكامل	ية شـارب بعقارها
٢٦٩	الوافر	أبيت كأنتى أطوى بجمـر
٢٩٣، ٢٩١	الرمـل	رسم دار قد تعفى بالسـرر
٥٨٥	الطويل	صدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
٥٤٤، ٥٤٢	الكامل	فيهم ورهط ربـيعة بن جذار
٥٨٨	الكامل	ودنا فأدرـك خمسة الأشبار
١٠٥، ١٠٤	البيسط	ألا يجاورنـا إلاك ديارُ
١١٢	البيسط	وحسن فعل كما يجزى سنمارُ
٢٤١، ٢٣٩	المتقارب	فتوب لبستـت وثوب أحرر
٢٤٠	المتقارب	ويوم نساء ويوم نسر
٢٥٥	الخفيف	أنت فانظر لأي ذاك تصيرُ
٢٦٢	الطويل	وكونك إياه عليك يسيرُ
		عزمت على إقامة ذي صباح ثلاث كلهن قتلت عمداً ورج الفتى للخير ما إن رأيتـه له نائلات ما يغـب نوالها آل زبير سنام المجد قد علمت وما كل من يبدى البشاشة كائناً فقلت عساها نار كأس وعلها قنافذ هذاجون حول بيوتهم إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما أن تمحلا حاجة لي خف محملها لأن تقرأن على أسماء ويحكمـا

الصفحة	البحر	البيت
٣١١	المتقارب	هون عليك فإن الأمور فليس بآتيك منهيهما كأني أنادي دون ميثاء ظبية تجفل حيناً، ثم تدنو كأنها
٣٢٣	الطويل	بكف الإله مقاديرها ولا قاصر عنك مأمورها تنادي طلا بالوادي أعجزه الخضرُ والمكرمات وسادة أظهارُ
٣٤٩	الكامل	إن الخلافة والنبوة فيهم نرضى عن الله إن الناس قد علموا أن لا يدانينا في خلقه بشرُ وقد مر للدارين من بعدنا عصرُ
٣٥٨	البيسط	كأنهما ملآن لم يتغيرا فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدجوا بالليل يدعون كوثرًا ليالي لا قينا جذام وحميرا
٤٧٩	الطويل	وكننا حسبنا كل بيضاء شحمة كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلمًا محرفًا سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
٧٣	الطويل	ألا ليت شعري هل إلى أم مالك أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا
٢٦٧	الطويل	
٣٢٥	الرجز	
٥٤١	الطويل	
٥٧٨	المتقارب	
<b>روى الزاي</b>		
٣٢٥	الرجز	إن العجوز خبة جروزًا تأكل كل ليلة قفيزا
<b>روى السين</b>		
٤٣٨، ٣٥٢	الرجز	يا ليتني وأنت يالميس في بلدة ليس بها أنيسُ
٤٨٢، ٤٨١	الرجز	لقد رأيت عجبًا مذ أمسا عجائز مثل السعالى خمسا
<b>روى العين</b>		
٤٣٢، ٢٣٩، ٢٣٨	الرجز	قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبنا كله لم أصنع
٢٧	الكامل	أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة ما تقلعُ
٣٧٦	الطويل	بكت جزعًا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعُها
٥٨٨	الطويل	أمزلتى مي سلام عليكمما هل الأزمن اللاتي مضين رواجعُ وهل يرجع التسليم أو يدفع البكا ثلاث الأسافى والرسوم البلاقعُ

الصفحة	البحر	البيت
		<b>روى القاف</b>
٣١١	الوافر	وما الدنيا بباقيّة لحي ولا أحد على الدنيا بباقي
٣٥١	الوافر	وإلا فاعلموا أننا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
		<b>روى الكاف</b>
٢١٥	الرجز	ورأى عيني الفتى أباكـا يعطى الجزيل فعليك ذاكـا
٣١٩، ٣١٨	الرجز	يا ابن الزبير طالما عصيكـا وطالما عينيتنا إليكـا
٣٢٠		
		<b>روى اللام</b>
٥٠	الطويل	فإن يك قوم سرهم ما صنعتم سيحتلونها لاحقاً غير باهل
١٤٢	المتقارب	إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل
١٨٨	الرجز	دع هذا وعجل ذا وألحقنا بذل بالشحم إننا قد مللناه بجل
٢٢٤	الطويل	ألا زعمت أسماء ألا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي
٣٠٨	الخفيف	لات هنا ذكرى جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال
٣٥٧	الخفيف	علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
٤٢٤	الطويل	ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل
٤٤٢	الطويل	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ، ولم أطلب، قليل من المال
٥٢٨	الطويل	ألارب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل
٥٤٩	الطويل	فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال
٢٧	الطويل	وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل
٢٧	البيسيط	والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل
٣٢٦، ٣٢٤	الكامل	ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدى الأول
		ومازلت سابقاً إلى كل غاية بها يقتضى في الناس مجد وإجلال
٣٥٠	الطويل	وما قصرمت بي في التسامى ختولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال
٣٥٩	الطويل	رأيتك أحبيت الندى بعد موته فعاش الندى من بعد أن هو حامل
٤٢٤	الطويل	وهل ينبت الخطى إلا وشيعة وتغرس إلا في منابتها النخل
٥٢١	الطويل	ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكان نعيم لا محالة زائل

الصفحة	البحر	البيت
١٢٧	الكامل	إن الذي لهواك آسف رهطه
٤٢٣	البيسط	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم
٤٤٢	الوافر	فرد على الفؤاد هوى عميدا وقد نغنى بها ونرى عصورا
<b>روى الميم</b>		
١٦٥	الكامل	ياشاة من قنص لمن حلت له
٢٣٧، ٢٣٥	الكامل	قلب من عيل صيره كيف يسلو
٢٩١	الطويل	فإن لم تك المرأة أبدت وسامة
٢٩١	الطويل	إذا لم تك الحاجات من همة الفتى
٤٢٤	الطويل	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا
٤٤١	الطويل	ولكن نصفاً لو سبيت وسبني
٤٩١	الطويل	كأننا على أولاد أحقب لاحها
٥٥٢	الكامل	جنوب ذوت عند التناهي وأنزلت
١٤٢	الكامل	فسقى بلادك غير مفسدها
٣٠٩، ٣٠٧	الكامل	ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ندم البغاة ولات ساعة مندم
٣٢١	الوافر	وأصبح بطن مكة مقشعراً
٣٩٠	الطويل	نبئت عبد الله بالجو أصبحت
٤٢٤	الطويل	تزودت من ليلي بتكليم ساعة
١١٢	الطويل	ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً
٢٥٤	الكامل	فعدت كلا الفرجين تحسب أنه
٣٠٢	الرجز	لا ينسك الأسى تأسياً فما
٤٨٥، ٤٨٤	الوافر	فريشى منكم وهواى معكم
١٦٩	الرجز	إن الزبيرى الذي مثل الجلم



الصفحة	البحر	البيت
		<b>روى النون</b>
١٦٩	الرجز	مثل الجدلين المحملجين
٣١٦، ٣١٧	الوافر	تنازعني لعلى أو عسانى
٥١٥	البيسط	على البرية بالإسلام الدين
١٢٥، ١٢٧	البيسط	بكنه ذلك عدنان وقحطان
٢٤٦	الطويل	فأنت لدى بجوحة الهون كائن
٦٣	الوافر	حلائل أسودين وأحمرينا
٢٥٤	الوافر	وكان الكأس مجراها اليمين
		يلمننى وألومهنه
٣٣٩، ٣٤٠	بجزوء الكامل	وقد كبرت فقلت: إنه
٣٨٤	الوافر	ولم تعبأ بعذل العاذلينا
٥٢٢، ٥٢٤	الطويل	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
٥٨٢	الوافر	وجن الخازباز به جنونا
		<b>روى الياء</b>
٢٥٥، ٢٥٦	الطويل	وأكرومة الحيين خلوكما هيا
٤٤٧	الطويل	إلى قطرى لا إخالك راضيا
٥٥٢	الطويل	وأعتبتهم حتى يلاقوا ولائيا
٥٦١	الطويل	زيارة بيت الله رجلان حافيا
٥٣	البيسط	قد أفلعا وكلا أنفيها رابي
٤٩٠، ٤٩١	الطويل	حصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي
		وقائلة حولان فانكح فتاتهم
		فإن كان لا يرضيك حتى تردني
		وصلت ولم أصرم مسيئين بخفية
		على إذا ما جئت ليلى بخفية
		كلاهما حين جد الجرى بينهما
		جمعت وفحشاً غيبة ونميمة

## فهرس أجزاء الأبيات الشعرية

الصفحة	البحر	جزء البيت
٤٠٥، ٤٠٤	الطويل	أَتَجَزَعُ إِنْ نَفَسَ أَتَاهَا حَمَامَهَا
١٠٠	المرج	إِنَّمَا نَقْتَلُ إِيَانَهَا
١١٣	الطويل	جَزَى رَبُّهُ عَنَى عَدَى بِنِ حَاتِمَ
٦٩	البسيط	جَمَادِيْنَ حَسْمَا
٦٩	البسيط	جَمَادِيْنَ حَسْمَا
٥٨٣	المرج	خَلَصَ أُمُّ الْعَمْرُو عَنَ أُسْمَا
٦٨	المرج	شَهْرِي رِيْعَ وَجَمَادِيْنِيْهُ
٤٠٥	البسيط	عَاوَدَ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورَهَا خَرِبَهَا
٥٨٤	الطويل	عَلَى قَنَاسِهِ الْعَرَبِيَّ وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
٨٧	المتقارب	فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا
٤٠٩	الكامل	فَبِكَيْ بِنَاتِي شَجُوهَنَ وَقَلْنَ لِي
٣٩٩	الطويل	فَقَلَّ فِي مَقِيلِ نَحْسِهِ مَتَغِيْبَ
١٤٨	الكامل	فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا
٤٠٠	المرج	مَالًا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَثِيْدَا
٣٩٦	الطويل	وَأَنْتَ أَرَانِي أَللَّهُ أَمْنَعُ عَصْمَا
٧٣	الطويل	وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفْصَلِ
٤٩٢	الوافر	وَزَجْنِ الْحَوَاجِبِ وَالْعِيَوَانِ
٤٠٣، ٤٠٠	الطويل	وَقَلَمًا وَصَالًا عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومَ
٨٧	المتقارب	وَلَا أَرْضَ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا
٤٤٣	الطويل	وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدِ مَوْثَلِ
٣٣٤، ٣٣٣	الطويل	وَلَكِنَّمَا مِنْ حَبْهِ الْعَمِيْدِ (لَكَمِيْدِ)
٣٣٦، ٣٣٥		
٣١٧، ٣١٦	المرج	يَا أَبْتَا عَلِكَ أَوْ عَسَا كَا
٣٢٠		

# المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم جل من أنزله.
- ٢- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٣- ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تحقيق: د. مصطفى النماس (مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م).
- ٤- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوح، (مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - وطبعة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- ٥- الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٦- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: بهجة البيطار (مطبعة التزقي، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
- ٧- أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن، الجزء الثاني، للدكتور محمد يسري زعير (عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- ٨- الأشباه والنظائر، للإمام السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م).
- ٩- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م) وطبعة (دار الجليل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ١٠- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لعبد الله بن السيد البطلوس، تحقيق: الدكتور حمزة عبد الله النشرتي (دار المريخ، الرياض، ودار النصر للطباعة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ١١- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٢- إعراب القرآن الكريم، لمحيي الدين الدرويش (دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

- ١٣- إعراب القرآن ، للنحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد (مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م) .
- ١٤- الأعلام .. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي (دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م) .
- ١٥- الأغاني ، لأبي فرج الأصفهاني ، تحقيق وإشراف : لجنة من الأدباء (الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة ببيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٣م) .
- ١٦- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م) .
- ١٧- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ١٨- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ١٩- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قداره (دار الجليل، بيروت - ودار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٧م) .
- ٢٠- إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري (بيروت ١٩٧٩م) .
- ٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (دار الكتب المصرية. ١٣٦٩) و (دار الفكر العربي ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦) .
- ٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، ١٩٨٢م) .
- ٢٣- أوضح المسالك، لابن هشام ، تحقيق: حنا الفاخوري (دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .
- ٢٤- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق : د. حسين الشاذلي فرهود (دار التأليف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٩م) .
- ٢٥- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة : كاظم بحر مرجان (عالم الكتب ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- ٢٦- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، (دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

- ٢٧- البداية والنهاية، لعماد الدين أبي الفدا، المعروف بابن كثير (الطبعة الأولى ، ١٣٥١هـ ١٩٣٢ م) .
- ٢٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثبتي (دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .
- ٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية، صيدا - لبنان ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .
- ٣٠- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي ، تحقيق: محمد المصري (دمشق، ١٩٧٢م)
- ٣١- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج (الدار الكويتية ١٩٦٥م) .
- ٣٢- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (مطبعة السعادة، مصر ١٣٤٩م) .
- ٣٣- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي (دار الجليل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ٣٤ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الإسلامي، بيروت) .
- ٣٥- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول والثاني والثالث والرابع.
- ٣٦- التذيل والتكميل لشرح كتاب التسهيل، الجزء الرابع ، رسالة دكتوراه ، إعداد: الشريبي إبراهيم أبو طالب ، إشراف: أ. د/ إبراهيم عبد الرازق البسيوني ، رقم: ٤٧٣٩ .
- ٣٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات (الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م) .
- ٣٨- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي ، مصر) .
- ٣٩- التعبير البياني، رؤية بلاغية نقدية، للدكتور محمد شفيع الدين السيد (دار الكتاب الحديث، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٤٠- التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق: عوض بن أحمد القوزي (مطبعة الأمانة،

- الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- ٤١- تفسير القرطبي، للإمام القرطبي (دار الكتب المصرية).
- ٤٢- التكملة، لأبي على الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان (عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .
- ٤٣- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن برى، تحقيق: مصطفى حجازي وعبد العليم الطحاوي (مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م) .
- ٤٤- تهذيب الألفاظ، لابن السكيب مع المهذب، لأبي زكريا التبريزي، نشر: لويس شيخو (بيروت، ١٩٨٥م) .
- ٤٥- جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .
- ٤٦- الجر علم الأسماء - الجر بالحرف، للدكتور عبد النعيم على محمد (دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .
- ٤٧- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: الدكتور على توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .
- ٤٨- الجمل المنسوب للخليل بن أحمد، وليس يصح له، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- ٤٩- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي (دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م) .
- ٥٠- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ونديم فاضل (دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣م) .
- ٥١- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق: الدكتور حامد أحمد نيل (مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- ٥٢- الحجة في القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني (مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- ٥٣- حلية الأولياء، لأبي نعيم (دار الفكر العربي، بيروت).
- ٥٤- حماسة البحثري، اعتنى بضبطه: لويس شيخو (بيروت) .
- ٥٥- الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، للدكتور أحمد بدوي (دار نهضة

- صر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م) .
- ٥٦- خزانة الأدب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون (دار صادر، بيروت) .
- ٥٧- خزانة الأدب، (طبعة بولاق ، ١٢٩٩ هـ) .
- ٥٨- خزانة الأدب تحقيق : عبد السلام هارون (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ومكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) .
- ٥٩- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار (دار الكتاب العربي، بيروت) .
- ٦٠- دراسة الأسلوب بين لمعاصرة والتراث ، للدكتور أحمد درويش (مكتبة الزهراء، القاهرة) .
- ٦١- دراسات في النحو، للدكتور عبد النعيم علي أحمد (مطبعة لطفي، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م) .
- ٦٢- دراسات في النحو - الجملة الاسمية ونواسخها، للدكتور عبد النعيم علي محمد (بدون) .
- ٦٣- دراسة لغوية في القرآن والحديث، للدكتور محمد يسرى زعير (مطبعة دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م) .
- ٦٤- دراسات نحوية في إعراب الفعل المضارع، للدكتور عبد النعيم علي محمد (دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م) .
- ٦٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمية الشنقيطي (مكتبة الخانجي، المطبعة الجمالية، القاهرة) .
- ٦٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، وضع حواشيه . محمد باسل عيون السور (منشورات محمد علي بيضون (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م) .
- ٦٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف ، المعروف بالسمن الحلي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط (دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٦٨م) .
- ٦٨- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي (دار الكتب العلمية، بيروت) .
- ٦٩- ديوان ابن الأحمر، لعمر بن أحمد الباهلي، جمعه وحققه: حسين عطوان (مطبوعات مجمع اللغة العربية) .



- ٧٠- ديوان أبي زيد الطائي، تحقيق: نوري حمودي القيسي (نشر المجمع العلمي العراقي، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٧م) .
- ٧١- ديوان الأخطل التغليي، نشر: أنطون صالحجاني (بيروت، ١٨٩١م) .
- ٧٢- ديوان الأخطل التغليي، صنعة: السكري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة (دار الأصبغي، حلب، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .
- ٧٣- ديوان الأعشى ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: محمد محمد حسين (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٣م) .
- ٧٤- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٥٨م) .
- ٧٥- ديوان بشر بن أبي حازم، تحقيق: الدكتورة عزة حسن، (مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م) .
- ٧٦- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه (دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة) .
- ٧٧- ديوان الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري (بغداد، ١٩٧٢م) .
- ٧٨- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي (دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م) .
- ٧٩- ديوان حسان بن ثابت (دار الكتاب العربي، بيروت) .
- ٨٠- ديوان ذي الرمة (المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية) .
- ٨١- ديوان ذي الرمة، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح (مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م) .
- ٨٢- ديوان ذي الرمة (مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م) .
- ٨٣- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهت فايرت، نشر: فرانتس شتايز بفيسبادن (بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠م) .
- ٨٤- ديوان طرفة بن العبد (دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م) .
- ٨٥- ديوان طفيل الغنوي (طفيل بن عوف) تحقيق: عبد القادر أحمد (دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م) .
- ٨٦- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: الدكتور محمد بن يوسف نجم (بيروت، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م) .
- ٨٧- ديوان العجاج، تحقيق: الدكتورة عزة حسن (دار الشروق، بيروت) .

- ٨٨- ديوان عدى بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيد (بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- ٨٩- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، وراجعته: فخر الدين قباوة (دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى ١٩٦٩م).
- ٩٠- ديوان عنتره (الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٤م).
- ٩١- ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي (دار صادر، بيروت ١٩٣٦م).
- ٩٢- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكّي العاني (منشورات مكتبة النهضة بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٦م).
- ٩٣- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس (منشورات وزارة الإعلام - الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م).
- ٩٤- ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج (دار مصر للطباعة).
- ٩٥- ديوان المخيل السعدى (ربيع أو ربيعة أو كعب بن ربيعة).
- ٩٦- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي، ضمن شعراء أمويين.
- ٩٧- ديوان النابغة الذبياني زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م).
- ٩٨- ديوان النابغة الذبياني (دار الفكر، دمشق).
- ٩٩- ديوان الهذليين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- ١٠٠- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن) تحقيق: الدكتور شوقي ضيف (دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م).
- ١٠١- رسالة لاسيما، لمؤلفها الشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوي الملقب بالأخير، تحقيق: د. الطنطاوي الطنطاوي جبريل (دار هديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- ١٠٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور الماقي، تحقيق: د. أحمد الخراط (دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٠٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٠٤- سر صناعة الإعراب، لابن جنى، تحقيق: د. حسن هندواوي (دار القلم، دمشق،

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

- ١٠٥- سر صناعة الإعراب، طبعة أخرى، تحقيق: مصطفى السقا (مطبعة البابي الحلبي).
- ١٠٦- سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي، وذيل اللآلي لأبي عبيد البكري (الطبعة الثانية ١٩٨٤م) .
- ١٠٧- سنن أبي داود، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الكتب العلمية، بيروت) .
- ١٠٨- سير أعلام النبلاء، للذهبي (مخطوط دار الكتب المصرية، رقم ح ١٢١٩٥) .
- ١٠٩- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى (دار الحديث، القاهرة) .
- ١١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (دار الفكر، بيروت) .
- ١١١- شرح أبيات سيويه، للسيرافي (دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ١٩٧٩م).
- ١١٢- شرح أشعار الهدليين، لأبي حسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر (مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م) .
- ١١٣- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .
- ١١٤- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوى السيد المختون، مطبعة هجر.
- ١١٥- شرح الجزولية الكبير، للشلوبين، دراسة وتحقيق: الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ١١٦- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح (بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- ١١٧- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار، إشراف : د. إميل يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- ١١٨- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م) .
- ١١٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام ، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

- ١٢٠- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى (منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت) .
- ١٢١- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، بتعليق الشنقيطي (لجنة إحياء التراث العربي) .
- ١٢٢- شرح شواهد المغنى، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق (دار المأمون، دمشق، وبيروت).
- ١٢٣- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر: لجنة إحياء التراث (وزارة الأوقاف ، العراق، الطبعة الأولى ١٩٧٧م).
- ١٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- ١٢٥- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لأبى بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م) .
- ١٢٦- شرح القوائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين (مطبعة السعادة، الطبعة الثانية) .
- ١٢٧- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) .
- ١٢٨- شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة، حققه وقدم له وعلق على مسائله وشواهد: الدكتور عبد النبي عبد المجيد .
- ١٢٩- شرح كافية ابن الحاجب، للرضى، تحقيق: إميل يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت).
- ١٣٠- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .
- ١٣١- شرح كتاب سيبويه، لأبى سعيد السيرافي، الجزء الأول، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م) .
- ١٣٢- شرح كتاب سيبويه، لأبى سعيد السيرافي، الجزء الثاني، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م) .
- ١٣٣- شرح كتاب سيبويه، لأبى سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور فهمي أبو الفضل،

- مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود على مكي، الجزء الثالث (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .
- ١٣٤- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الجزء الرابع (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٨٨م) .
- ١٣٥- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق: د. صلاح روي (القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤، ١٩٨٥م) .
- ١٣٦- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس (السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- ١٣٧- شرح المفصل، لابن يعيش، غير محقق (مكتبة المتنبّي) .
- ١٣٨- شرح المقرب، لابن عصفور، شرح: الدكتور علي محمد فاخر (مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م) .
- ١٣٩- شعب الإيمان، للبيهقي (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠١م) .
- ١٤٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي (مكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- ١٤١- الشوقيات، لأحمد شوقي (دار الكتاب العربي، بيروت) .
- ١٤٢- صحيح البخاري (مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٣م) .
- ١٤٣- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي، بيروت) .
- ١٤٤- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠م) .
- ١٤٥- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى) .
- ١٤٦- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الدكتور محسن عياض (مطبعة النعمان) .
- ١٤٧- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (مكتبة المتنبّي، القاهرة، ١٣٥١هـ، ومكتبة السعادة، ١٣٥٢م) .
- ١٤٨- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٢م) .

- ١٤٩- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، للجمل (المطبعة الأزهرية) .
- ١٥٠- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي (مكتبة الإيمان، القاهرة).
- ١٥١- فن التصريف في اللغة العربية، للدكتور محمد يسرى زعير (دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- ١٥٢- الفوائد الضيائية: شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: الدكتور أسامة الرفاعي (وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- ١٥٣- القاموس المحيط، للفيروز آبادي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نسخة مصورة من الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، ١٣٠٢هـ) .
- ١٥٤- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية، لابن طالون الصالحي، القسم الثاني ، ترجمة أعلام مزارات الصالحية .
- ١٥٥- الكتاب، لسبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون (دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٧٦م) .
- ١٥٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للنخشي، وفي حاشيته: كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام نصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري ( دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ١٥٧- كشف الخفا، لإسماعيل بن محمد العجلوني (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة) .
- ١٥٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (طبعة سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .
- ١٥٩- كنز العمال، للهندي (مؤسسة الرسالة، بيروت) .
- ١٦٠- لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن (المكتبة التراثية، دار الرفاعي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- ١٦١- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات (دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

- ١٦٢- لسان العرب، لابن منظور (دار المعارف، القاهرة) .
- ١٦٣- اللامات، للزجاجي ، تحقيق: د. مازن المبارك (دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ١٦٤- اللمع، لابن جنى، تحقيق: حامد المؤمن (مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٦٥- اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء د. صبحى عبد الحميد (دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ١٦٦- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م) .
- ١٦٧- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب (على هامش خزانة الأدب، للبغدادي بولاق).
- ١٦٨- مجمع الأمثال ، لأبى الفضل الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ١٦٩- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة دار السعادة، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) .
- ١٧٠- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى، تحقيق: على نجدى، ود. عبد الحلیم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شليبي (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ١٧١- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس (مكتبة ابن تيمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- ١٧٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالوية (مكتبة المتنبي، القاهرة).
- ١٧٣- المخصص، لابن سيده، تحقيق: الشنقيطي (مطبعة بولاق، ١٣١٨هـ).
- ١٧٤- المرتجل، لأبى محمد عبد الله أحمد المعروف بابن الخشاب، تحقيق: على حيدر (مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- ١٧٥- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوى (مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة).

- ١٧٦- المسائل البصريات ، لأبي على الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد (مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- ١٧٧- المسائل الحلييات، لأبي على الفارسي، تحقيق: حسن هنداوى (دار القلم ودار المنارة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ١٧٨- المسائل الخلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم (مكتبة الأزهر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م) .
- ١٧٩- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي على الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي (مطبعة العاني، بغداد).
- ١٨٠- المسائل العسكرية، لأبي على الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد (مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م) .
- ١٨١- المسائل المنثورة، لأبي على الفارسي (مطبوعات مجمع اللغة العربية، مكتبة المتنبى ١٩٨٦م).
- ١٨٢- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات (جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الكتاب السادس ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- ١٨٣- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبى طالب القيسى، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- ١٨٤- المصنف، لابن أبى شيبة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠١م) .
- ١٨٥- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين (عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٨٦- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون (القاهرة، ١٩٥٥م) .
- ١٨٧- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبى إسحاق إبراهيم بن السرى، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شليبي (عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- ١٨٨- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموى، تحقيق: إحسان عباس (دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م) .
- ١٨٩- معجم الأدباء، لياقوت (دار إحياء التراث القديم، بيروت) .



- ١٩٠- معجم الأدباء ، لياقوت (دار صادر، بيروت) .
- ١٩١- معجم البلدان ، لياقوت الحموى (دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٧٧م) .
- ١٩٢- مغني اللبيب عن معرفة الأعراب، لابن هشام ، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي).
- ١٩٣- مغنى اللبيب عن معرفة الأعراب بحاشية الأمير (دار إحياء الكتاب العربية، فيصل، عيسى البابي الحلبي) .
- ١٩٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لمحمد بن أحمد العيني (دار صادر، بيروت).
- ١٩٥- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض (منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- ١٩٦- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م) .
- ١٩٧- المقتضب، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة (نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ).
- ١٩٨- من آراء الزجاج النحوية، قراءة في معاني القرآن وإعرابه، د شعبان صلاح (دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .
- ١٩٩- المنصف، للإمام أبي عثمان المازني، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوى، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٤م).
- ٢٠٠- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك بحاشية الصبيان ، ومعه شرح الشواهد للعيني (فيصل عيسى البابي الحلبي).
- ٢٠١- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي ، د. محمد إبراهيم البنا (دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- ٢٠٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغري بردي (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة، القاهرة).

- ٢٠٣- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد دمشقي الشهير بابن الجزري،  
قدم له : محمد الضباع (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٠٤- نفع الطيب ، للمقري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الكتاب  
اللبناني، بيروت).
- ٢٠٥- نفع الطيب ، للمقري ، تحقيق : د. إحسان عباس (دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-  
١٩٦٨م) .
- ٢٠٦- النون وأحوالها في لغة العرب، د. صبحي عبد الحميد (مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى  
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- ٢٠٧- همع الهوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم  
(مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٠٨- الوافي بالوفيات ، للصفدى ، باعتناء : شكري فيصل، نشر: فرانز شتاينر (فيسبادون،  
الطبعة الأولى ١٩٨١م).
- ٢٠٩- الوافي بالوفيات ، للصفدى ، باعتناء : محمد الحجيري ( دار صادر، بيروت ،  
١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

\* \* \*

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات

٤	مقدمة
٩	تمهيد : سيرة ابن مالك الذاتية
١٠	أولاً: اسمه ولقبه وكنيته
١١	ثانياً: مولده ونشأته ودراسته
١٣	ثالثاً: شيوخه
١٥	رابعاً: تلاميذه
١٧	خامساً: مصنفاة
١٨	سادساً: وفاته
١٩	الفصل الأول: في الكلام عند النحويين
٢٠	المسألة الأولى: الكلام عند النحويين
٢٣	المسألة الثانية: الخلاف في دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال
٢٥	المسألة الثالثة: الدلالة الزمنية لكلمة (الآن)
٢٧	المسألة الرابعة: زمن الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء وليس وما وإن
٣١	المسألة الخامسة: أصل السين المحضة الفعل المضارع للاستقبال
٣٤	المسألة السادسة: معنى المضارع المنفى بلم ولما
٣٦	الفصل الثاني: في المعرب والمبني
٣٧	المسألة الأولى: الإعراب في اصطلاح النحاة
٤٦	المسألة الثانية: إعراب الأسماء الستة
٤٦	المسألة الثالثة: النون في الأفعال الخمسة
٥١	المسألة الرابعة: تعريف المثني عند النحاة
٥٢	المسألة الخامسة: إعراب كلا وكتنا

## الموضوع

- المسألة السادسة: علامة الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم ————— ٥٥
- المسألة السابعة: جمع الاسم الذي في آخره تاء التانيث جمعاً مذكراً سالماً ————— ٦١
- المسألة الثامنة: همزة الممدود المبذلة من ألف التانيث ————— ٦٤
- المسألة التاسعة: جمع الاسم المقصور ————— ٦٦
- المسألة العاشرة: تثنية المقصور والممدود إذا كثرت حروفهما ————— ٦٧
- المسألة الحادية عشرة: حركة عين المجموع بالألف والتاء ————— ٦٩
- المسألة الثانية عشرة: علة تسكين آخر الفعل الماضي المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة «التاء والنون ونا» ————— ٧٥
- الفصل الثالث: في النكرة والمعرفة وأنواع المعارف** ————— ٧٧
- المسألة الأولى: النكرة والمعرفة ————— ٧٩
- المسألة الثانية: الخلاف في علامة الإضمار إذا اتصلت بالفعل المسند إلى الاسم الظاهر ————— ٨٦
- المسألة الثالثة: حكم كاف الخطاب عند اتصالها بالفعل (أرأيت) ————— ٨٨
- المسألة الرابعة: الخلاف حول الضمير (إيا) ————— ٩٢
- المسألة الخامسة: انفصال الضمير واتصاله ————— ١٠٠
- المسألة السادسة: عود الضمير ————— ١١٠
- المسألة السابعة: ضمير الشأن ————— ١١٥
- المسألة الثامنة: ضمير الفصل ————— ١١٧
- المسألة التاسعة: بروز الضمير واستتاره في المشتق والمؤول به ————— ١٢٤
- المسألة العاشرة: العلم المنقول ————— ١٢٩
- المسألة الحادية عشرة: خلاف النحاة حول لفظ الجلالة ————— ١٣١
- المسألة الثانية عشرة: العامل في أي الموصولة ————— ١٣٩
- المسألة الثالثة عشرة: حكم (أي) من حيث الإعراب والبناء ————— ١٤١

- المسألة الرابعة عشرة: ( آية) بين الصرف والمنع منه ————— ١٤٦
- المسألة الخامسة عشرة: تنكير ( أي) ووصفها ————— ١٤٧
- المسألة السادسة عشرة : دخول (ال) على الصفات وحكمه ————— ١٤٩
- المسألة السابعة عشرة: حذف عائد الصلة ————— ١٥٥
- المسألة الثامنة عشرة: (من و ما) بين التذكير والتأنيث ————— ١٦٠
- المسألة التاسعة عشرة: ما بين الزيادة ووقوعها صفة ————— ١٦٢
- المسألة العشرون: زيادة (من) ————— ١٦٥
- المسألة الحادية والعشرون: وقوع (من) على ما لا يعقل ————— ١٦٧
- المسألة الثانية والعشرون: (الذي) بين الموصولية والمصدرية والوقوع موصوفا بصفة — ١٦٨
- المسألة الثالثة والعشرون: الخلاف في وقوع ( أن وصلتها) موقع الظرف ————— ١٧٢
- المسألة الرابعة والعشرون: لو المصدرية ————— ١٧٤
- المسألة الخامسة والعشرون: حذف الاسم الموصول ————— ١٧٦
- المسألة السادسة والعشرون: حكم (ذاتك) مشددة النون ————— ١٨٠
- المسألة السابعة والعشرون: اسم الإشارة ————— ١٨٤
- المسألة الثامنة والعشرون: أداة التعريف ————— ١٨٧
- الفصل الرابع: في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ————— ١٩٣**
- المسألة الأولى: آراء النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر ————— ١٩٤
- المسألة الثانية: المبتدأ المستغنى بمرفوعه عن الخبر ————— ٢٠٤
- المسألة الثالثة: حكم الاسم الواقع بعد واو المصاحبة ————— ٢٠٧
- المسألة الرابعة: الخبر في نحو: ضربى زيدا قائماً ————— ٢١٢
- المسألة الخامسة: الاسم الواقع بعد (لولا) ————— ٢٢٠
- المسألة السادسة: العطف على مبتدأ يليه فعل ————— ٢٢٨
- المسألة السابعة: تقديم معمول الخبر على المبتدأ المشتمل على ضميره ————— ٢٣٠

- المسألة الثامنة: حكم الضمير مع الخبر الجامد \_\_\_\_\_ ٢٣٢
- المسألة التاسعة: حكم الإخبار بالجملة الطلبية والقسمية \_\_\_\_\_ ٢٣٥
- المسألة العاشرة: حذف العائد من الخبر الجملة \_\_\_\_\_ ٢٣٨
- المسألة الحادية عشرة: عامل النصب في الظرف الواقع خبراً \_\_\_\_\_ ٢٤٢
- المسألة الثانية عشرة: وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى \_\_\_\_\_ ٢٤٩
- المسألة الثالثة عشرة: إعراب كلمة (اليوم) الواقع بعدها الأيام \_\_\_\_\_ ٢٥١
- المسألة الرابعة عشرة: وقوع ظرف المكان خبراً لاسم مكان معرفة متصرف \_\_\_\_\_ ٢٥٣
- المسألة الخامسة عشرة: دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط \_\_\_\_\_ ٢٥٥
- الفصل الخامس: في نواسخ الجملة الاسمية** \_\_\_\_\_ ٢٥٨
- المسألة الأولى: الخلاف في دلالة كان وأخواتها على الحدث \_\_\_\_\_ ٢٦٠
- المسألة الثانية: تعدد خبر كان \_\_\_\_\_ ٢٦٥
- المسألة الثالثة: الإخبار عن كان وأخواتها بالفعل الماضي \_\_\_\_\_ ٢٦٧
- المسألة الرابعة: ما يلحق بصار من الأفعال \_\_\_\_\_ ٢٦٩
- المسألة الخامسة: استعمال (غدا وراح) فعلين ناقصين \_\_\_\_\_ ٢٧٤
- المسألة السادسة: حكم تقديم خبر (ما زال) عليها \_\_\_\_\_ ٢٧٦
- المسألة السابعة: حكم تقديم خبر (ليس) عليها \_\_\_\_\_ ٢٧٩
- المسألة الثامنة: تقديم خبر كان عليها الجملة وتوسطه بينها وبين الاسم \_\_\_\_\_ ٢٨٧
- المسألة التاسعة: حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون \_\_\_\_\_ ٢٩٠
- المسألة العاشرة: الفصل بين اسم كان وخبرها بمعمول الخبر \_\_\_\_\_ ٢٩٤
- المسألة الحادية عشرة: ما النافية العاملة عمل ليس \_\_\_\_\_ ٢٩٧
- المسألة الثانية عشرة: معمول (لات) \_\_\_\_\_ ٣٠٦
- المسألة الثالثة عشرة: المنفى بـ (ليس وما) بين المضى والحال والاستقبال \_\_\_\_\_ ٣٠٩
- المسألة الرابعة عشرة: عسى بين التمام والنقصان \_\_\_\_\_ ٣١٢

- المسألة الخامسة عشرة: معمول عسى إذا كان ضميرا \_\_\_\_\_ ٣١٥
- المسألة السادسة عشرة: معنى (كأن) \_\_\_\_\_ ٣٢٠
- المسألة السابعة عشرة: إعراب اسم إن وأخواتها وخبرها \_\_\_\_\_ ٣٢٤
- المسألة الثامنة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر إن ولكن \_\_\_\_\_ ٣٢٧
- المسألة التاسعة عشرة: تكرر لام الابتداء بعد (إن) \_\_\_\_\_ ٣٣٧
- المسألة العشرون: مجيء (إن) بمعنى نعم \_\_\_\_\_ ٣٣٩
- المسألة الحادية والعشرون: حكم (إن) المخففة من الثقيلة واللام بعدها \_\_\_\_\_ ٣٤١
- المسألة الثانية والعشرون: حكم المعطوف على اسم (إن وأخواتها) \_\_\_\_\_ ٣٤٩
- المسألة الثالثة والعشرون: (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون يرفع بعدها الفعل المضارع \_\_\_\_\_ ٣٥٧
- المسألة الرابعة والعشرون: رافع خبر (لا) النافية للجنس \_\_\_\_\_ ٣٦٢
- المسألة الخامسة والعشرون: (لا) إذا دخلت على المثني: هل يكون معربا أو مبنيا \_\_\_\_\_ ٣٦٦
- المسألة السادسة والعشرون: حكم الاسم المفرد الواقع بعد (لا) النافية للجنس \_\_\_\_\_ ٣٧٠
- المسألة السابعة والعشرون: حكم تكرر (لا) النافية للجنس \_\_\_\_\_ ٣٧٦
- المسألة الثامنة والعشرون: حكم رفع نعت اسم (لا) النافية للجنس \_\_\_\_\_ ٣٧٨
- المسألة التاسعة والعشرون: حكم الاقتصار على مرفوع ظن وأخواتها دون المنصوبين \_\_\_\_\_ ٣٨٠
- المسألة الثلاثون: حكم ظن إذا توسطت بين فعل ومرفوعه \_\_\_\_\_ ٣٨٤
- المسألة الحادية والثلاثون: حكم الحكاية بغير القول \_\_\_\_\_ ٣٨٦
- المسألة الثانية والثلاثون: تعدية الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة بالهمزة \_\_\_\_\_ ٣٨٩
- المسألة الثالثة والثلاثون: حكم إلغاء هذه الأفعال وإعمالها \_\_\_\_\_ ٣٩٢



- ٣٩٧ ————— الفصل السادس: في الجملة الفعلية
- ٣٩٩ ————— المسألة الأولى: تقديم الاسم على الفعل أو ما ضمن معناه
- ٤٠٤ ————— المسألة الثانية: حكم رفع الاسم المتقدم على الفعل المسبوق بإن الشرطية
- ٤٠٨ ————— المسألة الثالثة: حكم خلو فعل المؤنث الحقيقي من التاء وإثباتها للمذكر
- المسألة الرابعة: الفعل تلحقه علامة تثنية أو جمع حال كونه متقدما على المسند إليه
- ٤١٣ —————
- ٤١٥ ————— المسألة الخامسة: حكم إقامة المصدر المنوي مدلولا عليه بالفاعل مقام الفاعل
- المسألة السادسة: حكم إقامة ثاني مفعولي ظن مقام الفاعل إذا بنيت للمجهول
- ٤١٧ —————
- ٤٢٠ ————— المسألة السابعة: حكم نيابة خير كان عن الفاعل
- ٤٢٢ ————— المسألة الثامنة: حكم تقدم الفاعل والمفعول المحصورين بإلا وتأخيرهما
- ٤٢٥ ————— المسألة التاسعة: حكم جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة
- ٤٢٨ ————— المسألة العاشرة: حكم رفع الاسم بعد همزة الاستفهام في أسلوب الاشتغال
- المسألة الحادية عشرة: حكم نصب المشتغل عنه قبل الفعل المنفى بلم أو لن
- ٤٣٢ ————— أولا
- المسألة الثانية عشرة: حكم نصب الاسم المشتغل عنه وبعده ضمير مجرور وحقق المجرور فاعلية ما علق به
- ٤٣٣ —————
- المسألة الثالثة عشرة: حكم المصدر المؤول «من أن، أن» بعد الفعل مع حذف حرف الجر
- ٤٣٦ —————
- ٤٣٩ ————— المسألة الرابعة عشرة: العامل في الاسم المتنازع عليه
- المسألة الخامسة عشرة: حكم إضمار المرفوع عند إهمال أول المتنازعين وإعمال الثاني
- ٤٤٤ —————
- ٤٤٨ ————— المسألة السادسة عشرة: التنازع في الفعل المتعدى وفعلى التعجب

- المسألة السابعة عشرة: القول في أصل الاشتقاق \_\_\_\_\_ ٤٥١
- المسألة الثامنة عشرة: الصفات التي تنوب عن المصادر \_\_\_\_\_ ٤٥٤
- المسألة التاسعة عشرة: ناصب المفعول لآجله \_\_\_\_\_ ٤٥٦
- المسألة العشرون: حكم إعراب المفعول لآجله المختص \_\_\_\_\_ ٤٥٩
- المسألة الحادية والعشرون: آراء النحاة في ( إذ ) \_\_\_\_\_ ٤٦١
- المسألة الثانية والعشرون: حكم ( إذا ) المفاجأة \_\_\_\_\_ ٤٦٦
- المسألة الثالثة والعشرون: حكم إعراب ( منذ ) و ( منذ ) وما بعدهما \_\_\_\_\_ ٤٦٩
- المسألة الرابعة والعشرون: علة بناء الآن \_\_\_\_\_ ٤٧٦
- المسألة الخامسة والعشرون: حكم بناء أمس \_\_\_\_\_ ٤٨٠
- المسألة السادسة والعشرون: القول في حركة مع \_\_\_\_\_ ٤٨٣
- المسألة السابعة والعشرون: عامل النصب في المفعول معه \_\_\_\_\_ ٤٨٥
- المسألة الثامنة والعشرون: حكم توسط المفعول معه \_\_\_\_\_ ٤٩٠
- الفصل السابع: في الاستثناء** \_\_\_\_\_ ٤٩٣
- المسألة الأولى: ناصب المستثنى بعد إلا \_\_\_\_\_ ٤٩٤
- المسألة الثانية: حكم المستثنى المتصل المؤخر بعد إلا، والمستثنى منه مشتمل على  
نهى أو نفى \_\_\_\_\_ ٥٠٢
- المسألة الثالثة: حكم إعراب المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته \_\_\_\_\_ ٥٠٧
- المسألة الرابعة: حكم المستثنى غير المستغرق للمستثنى منه \_\_\_\_\_ ٥١٠
- المسألة الخامسة: حكم الفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا» \_\_\_\_\_ ٥١٢
- المسألة السادسة: حكم توسط الواو بين الصفة والموصوف في الاستثناء \_\_\_\_\_ ٥١٤
- المسألة السابعة: «حاشا وعدا وخلا» في الاستثناء \_\_\_\_\_ ٥١٦
- المسألة الثامنة: «سوى» بين الاسمية والظرفية \_\_\_\_\_ ٥٢٦
- المسألة التاسعة: حكم بناء «غير» في «ليس غير» \_\_\_\_\_ ٥٣٠

- المسألة العاشرة: حكم «لاسيما» في الاستثناء ————— ٥٣١
- الفصل الثامن: في الحال:** ————— ٥٣٥
- المسألة الأولى: القول في نصب (فاه) في (كلمته فاه إلى في) ————— ٥٣٦
- المسألة الثانية: حكم نصب المصدر المنكر على الحال ————— ٥٤٠
- المسألة الثالثة: التوجيه الإعرابي لنصب المصدر بعد (أما) ————— ٥٤٤
- المسألة الرابعة: حكم توسط الحال بين المبتدأ وعامله الظرفي ————— ٥٤٧
- المسألة الخامسة: حكم تقديم الحال على صاحبها المحرور بحرف جر زائد ————— ٥٥١
- المسألة السادسة: تقديم الحال على صاحبها ————— ٥٥٥
- المسألة السابعة: العامل في حالين توسط بينهما أفعل التفضيل ————— ٥٥٨
- المسألة الثامنة: إعراب اسم الفاعل إذا تكرر بعده الظرف أو الجار والمحرور ————— ٥٦١
- المسألة التاسعة: تعدد الحال ————— ٥٦٤
- المسألة العاشرة: العامل في الحال المؤكدة ————— ٥٦٧
- المسألة الحادية عشرة: حكم اقتزان (قد) بالفعل الماضي إذا وقع حالا ————— ٥٧٠
- الفصل التاسع: في التمييز والعدد وكنائمه:** ————— ٥٧٤
- المسألة الأولى: الحكم الإعرابي لقولنا: «جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب» ————— ٥٧٥
- المسألة الثانية: القول في تقديم التمييز إذا كان عامله متصرفا ————— ٥٧٧
- المسألة الثالثة: القول في تمييز العدد (ثلاثة) ونحوها ————— ٥٨٣
- المسألة الرابعة: دخول (أل) على العدد المركب وتمييزه ————— ٥٨٦
- المسألة الخامسة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه ————— ٥٩٢
- المسألة السادسة: صوع اسم فاعل من اثنين إلى عشرة مضافا إلى أصله ————— ٥٩٥
- المسألة السابعة: عامل الجر في تمييز كم الاستفهامية ————— ٥٩٧
- المسألة الثامنة: حكم مجيء تمييز كم الاستفهامية جميعاً ————— ٦٠٠

٦٠٢	المسألة التاسعة: عامل الجر في تمييز كم الخبرية
٦٠٦	الخاتمة
٦٠٩	الفهارس الفنية
٦١٠	- فهرس الآيات القرآنية
٦٢٥	- فهرس الأحاديث النبوية
٦٢٦	- فهرس الأمثال العربية
٦٢٧	- فهرس الأشعار والأراجيز
٦٣٤	- فهرس أجزاء الأبيات
٦٣٥	المصادر والمراجع
٦٥١	فهرس الموضوعات

\* \* \*